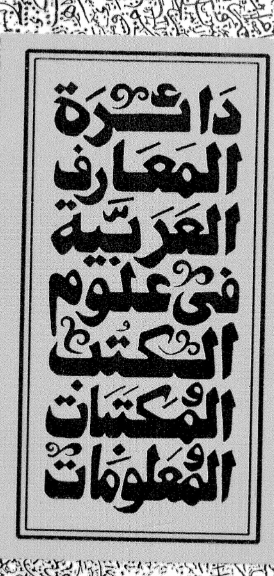


توفر عليها

أ. د شعبان عبد العزيز خليفة



الدار المصرية اللبنانية

دائرة المعارف العربية

في علوم

الكتب والمكتبات والمعلومات

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت - القاهرة
هاتف : 3923525 - 3936743 - فاكس : 3909618 - ص. ب 2022
e- mailALMASRIAHRASHAD@LINK.NET

تجهيزات فنية : الإســراء ت : 3143632

طبع: أمــون ت : 7944356 - 7944517

رقم الإيداع : 18151 / 2003

الترقيم الدولى : 5 - 820 - 270 - 977

الطبعة الأولى: رمضان 1424 هـ نوفمبر 2003 م

دَائرة المعَارف العَربَّية

في علُوم

الكتب وَالمكتبات وَالمعلومَات

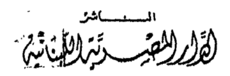
المجلد السابع

الإمارات العربية المتحدة، المكتبات في - إيمان فاضل السمراني

توفر عليها

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة

الناشر





مقدمة المجلد السابع

أحمدك اللهم حمدا كثيرا متصلا إذ أعنتنى على إنجاز هذا المجلد السابع من «دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات»؛ وبه نأتى إلى ختام حرف الألف وبه نخرج من عنق الزجاجة وننطلق فى استكمال هذا العمل الموسوعى الكبير الذى اختتم به حياتى العلمية. لقد أستكمل هذا المجلد السابع وكذلك المجلد السادس فى ظل ظروف بالغة القسوة فى الولايات المتحدة وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تلقى بظلالها الكثيفة القاتمة على كل شىء. كما لقى هذان المجلدان سوء حظ من نوع آخر واضطرنا الأمر إلى إعادة جمعها من جديد مما عطل كثيرا وطويلا خروجهما إلى حيز النور وبالتالى تأخر العمل فى المجلدات التالية لهما.

يبدأ المجلد السابع بالمكتبات فى دولة الإمارات العربية المتحدة وينتهى بـ إيمان فاضل السامرائى. ويبلغ عدد الدراسات فى هذا المجلد سبعا وعشرين دراسة يمكن توزيعها على النحو الآتى:

أولا: الموضوعات وعددها سبع هى: الأمالى ـ إنترنت ـ إنتروبيا ـ أوصياء المكتبة ـ الائتمار عن بعد ـ الإيداع ـ إيديونت.

ثانيا: المناطق وعددها تسع هى: الأمارات العربية ـ أمريكا الوسطى ـ انجولا ـ إندونيسيا ـ أوكرانيا ـ إيران ـ إيرلندا ـ ايسلندا ـ إيطاليا.

ثالثا: الأشخاص وعددهم أحد عشر شخصا وهم: كيتارو أمانو ـ هيدوج أنور ـ أندرو أسبورن ـ دريك أوستن ـ فريدريتش أيبرت ـ جون إيتون ـ فرانز إيرل ـ إيف إيفانز ـ تشارلز إيفانز ـ لوثر إيفانز ـ إيمان فاضل السامرائى.

والله من وراء القصد،

أ.د شعبان عبد العزيز خليفة

الإمارات العربية المتحدة، المكتبات فى

United Arab Emirates, Libraries in

تتألف دولة الإمارات العربية من سبع إمارات كانت قبل الاتحاد السُباعى تعرف بالمشيخات. وقد اتحدت هذه الإمارات سنة ١٩٧١ وكان المفروض أن يكون الاتحاد تُساعياً إلا أن إمارتى قطر والبحرين لم تنضما إلى الاتحاد فى اللحظات الأخيرة ومن ثم عرف الاتحاد بالاتحاد السُباعى. والإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة هى: أبو ظبى - دبى - الشارقة - عجمان - الفجيرة - رأس الخيمة - أم القوين.

وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية على الخليج العربى. وتبلغ المساحة الكلية للإمارات السبع نحو ٨٣٠٠٠ كم٢ واللغة الرسمية هى اللغة العربية. ويصل عدد السكان حاليا (٢٠٠٢م) إلى نحو مليونى نسمة ليسوا كلهم من العرب.

وحركة نشر الكتب والدوريات متواضعة حيث يدور عدد الكتب المنشورة سنوياً حول ٢٠٠ عنوان وعدد الدوريات بما فى ذلك الصحف والمجلات العامة حول عشرين دورية. ولجد هناك تشجيعا رسميا للحركة الثقافية والعمل الثقافى العام ومن التظاهرات الثقافية المحمودة هناك «معرض الشارقة الدولى للكتاب» الذى دخل دورته العشرين ٤-١٣ من نوفمبر ٢٠٠١. ويعتبر هذا المعرض السنوى، الرابع على المستوى العربى بعد معرض بيروت العربى للكتاب ومعرض القاهرة الدولى للكتاب ومعرض الكويت للكتاب العربى. ولمعرض الشارقة صبغة دولية وعربية واضحة والمعرض عضو اتحاد الناشرين العرب ومجلس الكتاب الأفروآسيوى؛ إلى جانب عضوية الاتحاد الدولى للناشرين.

ولقد كانت الدورة الأولى لمعرض الشارقة سنة ١٩٨٢ فى الفترة بين ١٨-٣١ يناير وكانت دائرة الثقافة والإعلام بامارة الشارقة فى عامها الأول حيث تأسست فى ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨١ وهذه الدائرة هى التى تنظم المعرض وتتكامل مع وزارة الإعلام

والثقافة المركزية. وكانت قد سبقت هذا المعرض معارض وقتية متفرقة من بينها معرض النادى الثقافى الاجتماعى سنة ١٩٨١ ومعارض مختلفة فى أبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وكان بعض تلك المعارض عاماً وبعضها تعليمى.

ويلاحظ أن ظاهرة المعارض فى دولة الإمارات كان لها تأثيرها على حركة إنشاء وتطوير المكتبات بكافة أنواعها بل وكان لها تأثيرها على تطوير حركة النشر فى الدولة. لقد وسعت ظاهرة المعارض من شبكة المكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة والشخصية. وكان لهذه الظاهرة أيضا آثارها على تطوير الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الثقافة والفنون.

ولعله من نوافل القول التأكيد على أن حركة النشر المحلية فى الإمارات تتفاعل سنة بعد سنة مع مستجدات معارض الكتب هذه بما يتوافر لها من نشر مشترك وترجمة ويمكننا فى هذا الصدد أن نقول إنه غدا فى الإمارات الآن صناعة نشر وإن كانت صغيرة إلا أنها تنمو مع مرور الوقت. يوجد فى الإمارات نحو ثلاثين ناشراً تجارياً ونحو مائة ناشر غير تجارى وهناك اليوم مؤسسات نشر حكومية رسمية وأهلية فى جميع مدن الإمارات؛ وهذه المؤسسات تستخدم أحدث المطابع وتكنولوجيا الجمع والتوضيب والنشر ودخلت إلى الدولة إلى جانب النشر الورقى بواكير النشر الإلكترونى على نحو ما نصادفه فى تجربة المجمع الثقافى فى أبو ظبى؛ وتجربة بعض دور النشر الأهلية فى الكتاب التعليمى الإلكترونى؛ حيث صدر عدد كبير من كتب الأطفال بشكل إلكترونى.

ونظراً لتزايد عدد الكتب الصادرة هناك عاماً بعد عام تقوم دار الكتب الوطنية بإصدار ببليوجرافيات تحصر وتسجل وتصف تلك الكتب فيما يقترب من الببليوجرافية الوطنية وذلك بالتعاون مع إدارة المكتبات فى دائرة الثقافة والإعلام. ولابد من الإشارة هنا إلى وجود قانون للرقابة على المطبوعات فى دولة الإمارات.

أما الدورة العشرون فقد نُظمت فى الفترة بين ٤-١٣ نوفمبر سنة ٢٠٠١. وتوفرت عليها اللجنة العليا المنظمة لمعرض الشارقة الدولى للكتاب المنبثقة عن دائرة

الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة؛ ويعقد المعرض فى مركز إكسبو الشارقة وقد اشترك فى هذه الدورة ٣٦٦ داراً للنشر محلية وعربية وأجنبية. ولعله من نوافل القول أن مساحة المعرض تصل إلى خمسة وعشرين ألف متر، منها ١٨٠٠٠م² لصالات العرض. وقد بلغ عدد الكتب المعروضة ٨٤١٤٢ عنواناً معظمها منشور فى السنوات الثلاث ١٩٩٩-٢٠٠١ ومن بينها ٦٢٠٥٥ عنواناً باللغة العربية و ٢٢٠٨٧ عنواناً أجنبياً، وقد أُعدت ببليوجرافية جامعة بالكتب العربية وأخرى بالكتب الأجنبية المعروضة.

هذا وقد بلغ عدد الكتب المنشورة فى اتحاد الامارات منذ قيامه حتى سنة ١٩٩١م أى على مدى عشرين عاما على وجه التحديد ١١٣١ كتابا. وكما أشرت من قبل يدور المتوسط السنوى للكتب المنشورة فى دولة الامارات حول ٢٠٠ عنوان فقط.

وتصور الجداول الآتية جانبا من حركة نشر الكتاب الإماراتى.

الإنتاج الفكرى فى أرقام

بيان بالإصدارات حسب سنة النشر حسبما ورد فى الببليوجرافيا الوطنية

السنة	العدد مج ١ - ٢	العدد مج ٣	النسبة المئوية
٠٠ - ١٩٦٩	٥	-	٠,٢ ٪
٧٠ - ١٩٧٩	١٥٧	٣	٧٠,٢ ٪
٨٠ - ١٩٨٩	٧٧٠	٥١	٣٨,٨ ٪
٩٠ - ١٩٩٣	٣٨٠	١٤٧	٢٤,٩ ٪
٩٤ - ١٩٩٥	-	٢٥٦	١٢,١ ٪
بدون تاريخ	٢٨٥	٦١	١٦,٤ ٪
الإجمالى	١٥٩٧	٥١٨	
الإجمالى العام	٢١١٥		١٠٠ ٪

بيان بالإصدارات حسب جهة النشر

دار النشر	العدد مج ١ - ٢	العدد مج ٣	النسبة المئوية
رسمى وهيئات	٦١٥	١٨٠	٪ ٣٧,٦
قطاع خاص	٣٦٧	٢٦١	٪ ٢٩,٧
شخصى	٥٠١	٦٦	٪ ٢٦,٨
خارج الدولة	١١٤	١١	٪ ٥,٩
الإجمالى	١٥٩٧	٥١٨	
الإجمالى العام	٢١١٥		٪ ١٠٠

بيان بالإصدارات حسب شكل الكتاب المؤلف

الشكل	العدد مج ١ - ٢	العدد مج ٣	النسبة المئوية
مؤلف	١٢٩٩	٤٠١	٪ ٨٠,٤
محاضرات وندوات	٩٢	٢٠	٪ ٥,٣
ترجمة	٤٦	٤٨	٪ ٤,٤
تحقيق	٣٧	١٩	٪ ٢,٦
تقارير واحصائيات	٧٠	٣	٪ ٣,٥
وثائق وقوانين	٥٣	٢٧	٪ ٣,٨
الإجمالى	١٥٩٧	٥١٨	
الإجمالى العام	٢١١٥		٪ ١٠٠

بيان بالإصدارات حسب الموضوع

الموضوع	العدد مج ١ - ٢	العدد مج ٣	العدد مج ٣
معارف عامة	٦٩	١١	٣,٨ ٪
فلسفة وعلم نفس	١٦	٧	١,١ ٪
إسلام	٢٤٥	١٦١	١٩,٢ ٪
علوم إجتماعية	٥١	١٢	٣,٠ ٪
إحصاء	٢٤	–	١,١ ٪
سياسة	٨٥	٢٤	٥,١ ٪
إقتصاد	٩٠	٩	٤,٧ ٪
قانون	٩٢	١٧	٥,١ ٪
إدارة وعلوم عسكرية	٢٨	٣	١,٥ ٪
خدمة إجتماعية	٣٩	٢١	٢,٨ ٪
تربية وتعليم	٥٢	٢١	٣,٥ ٪
تجارة ونقل	٢٨	–	١,٣ ٪
عادات وتقاليد	٢٨	٨	١,٧ ٪
لغات	١٤	٥	٠,٩ ٪
علوم بحته	٢	١٠	٠,٦ ٪
علوم تطبيقية	١٠٨	١٧	٥,٩ ٪
فنون	٣٣	٢٠	٢,٥ ٪
آداب	٣٩٢	١٠٢	٢٣,٤ ٪
جغرافيا	٥١	٦	٢,٧ ٪
تاريخ	٩٥	٢٥	٥,٧ ٪
تراجم	٥٥	١٥	٣,٣ ٪
كتب الأطفال	–	٢٤	١,١ ٪
الإجمالى	١٥٩٧	٥١٨	
الإجمالى العام	٢١١٥		١٠٠ ٪

نوعية الاصدارات (عام) ١٩٦٩ - ١٩٩٠

الجنسية	العـدد	السنة المئوية
هيئة	٣٤٥	٢١,٦
مواطن	٤١٢	٢٥,٨
غير مواطن	٨٤٠	٥٢,٦
الإجمالى	١٥٩٧	١٠٠٪

بيان بالإصدارات حسب سنة النشر

السنة	العـدد	السنة المئوية
٠٠ - ١٩٦٩	٥	٠,٣
٧٠ - ١٩٧٩	١٥٧	٩,٨
٨٠ - ١٩٨٩	٧٧٠	٤٨,٢
١٩٩٠ -	٣٨٠	٢٣,٨
بدون تاريخ	٢٨٥	١٧,٨
الإجمالى	١٥٩٧	١٠٠٪

بيان بالإصدارات حسب شكل الكتاب

السنة	العـدد	السنة المئوية
مؤلف	١٢٩٩	٨١,٣
محاضرات وندوات	٩٢	٥,٨
ترجمة	٤٦	٢,٩
تحقيق	٣٧	٢,٣
تقارير واحصائيات	٧٠	٤,٤
وثائق وقوانين	٥٣	٣,٣
الإجمالى	١٥٩٧	١٠٠٪

بيان بالاصدارات حسب الموضوع ١٩٦٩ - ١٩٩٠

الموضوع	العدد	السنة المئوية
معارف عامة	٦٩	٤,٣
فلسفة وعلم نفس	١٦	١,١
ديانات	٢٤٥	١٥,٣
علوم اجتماعية	٥١	٣,٢
إحصاء	٢٤	١,٥
سياسة	٨٥	٥,٣
اقتصاد	٩٠	٥,٦
قانون	٩٢	٥,٨
إدارة وعلوم عسكرية	٢٨	١,٨
خدمة اجتماعية	٣٩	٢,٤
تربية وتعليم	٥٢	٣,٣
تجارة ونقل	٢٨	١,٨
عادات وتقاليد	٢٨	١,٨
لغات	١٤	٠,٩
علوم بحتة	٢	٠,١
علوم تطبيقية	١٠٨	٦,٨
فنون	٣٣	٢,١
آداب	٣٩٢	٢٤,٥
جغرافيا	٥١	٣,٢
تاريخ	٩٥	٥,٩
تراجم	٥٥	٣,٤
الإجمالى	١٥٩٧	٪١٠٠

بيان بالاصدارات حسب دار النشر

دار النشر	العدد	السنة المئوية
رسمى وهيئات	٦١٥	٣٨,٥
قطاع خاص	٣٥٧	٢٣,٠
شخصى	٥٠١	٣١,٤
خارج الدولة	١١٤	٧,١
الإجمالى	١٥٩٧	١٠٠٪

بيان بالإصدارات حسب سنة النشر ١٩٦٩ - ١٩٩٧

السنة	العدد مج ١ - ٣	العدد مج ٤	النسبة المئوية
٠٠ - ١٩٦٩	٥	-	٠,٢
٧٠ - ١٩٧٩	١٦٠	٣	٦,١
٨٠ - ١٩٨٩	٨٢١	٥١	٣٢,١
٩٠ - ١٩٩٣	٥٢٧	١٤٧	٢١,٧
٩٤ - ١٩٩٧	٢٥٦	٢٥٦	٢٥,٣
بدون تاريخ	٣٤٦	٦١	١٤,٦
الإجمالى	٢١١٥	٥١٠	
الإجمالى العام	٢٦٢٥		١٠٠٪

بيان بالإصدارات حسب جهة النشر

دار النشر	العدد مج ١ - ٣	العدد مج ٤	النسبة المئوية
رسمى وهيئات	٧٩٥	٢٤٩	٣٩,٨
قطاع خاص	٦٢٨	١٣٣	٢٩
شخصى	٥٦٧	١٠١	٢٥,٤
خارج الدولة	١٢٥	٢٧	٥,٨
الإجمالى	٢١١٥	٥١٠	
الإجمالى العام	٢٦٢٥		٪١٠٠

بيان بالإصدارات حسب شكل الكتاب المؤلف

الشكل	العدد مج ١ - ٣	العدد مج ٤	النسبة المئوية
مؤلف	١٧٠٠	٣٩٠	٧٩,٦
محاضرات وندوات	١١٢	٣٣	٥,٥
ترجمة	٩٤	٣٦	٥
تحقيق	٥٦	٢٠	٢,٩
تقارير واحصائيات	٧٣	١١	٣,٢
وثائق وقوانين	٨٠	٢٠	٣,٨
الإجمالى	٢١١٥	٥١٠	
الإجمالى العام	٢٦٢٥		٪١٠٠

بيان بالإصدارات حسب الموضوع

الموضوع	العدد مج ١ - ٢	العدد مج ٣	· العدد مج ٣
معارف عامة	٨٠	١٧	٣,٧
فلسفة وعلم نفس	٢٣	٣	١
ديانات	–	٢	٠,١
إسلام	٤٠٦	٧٢	١٨,٢
علوم إجتماعية	٦٣	٣٢	٣,٦
إحصاء	٢٤	–	٠,٩
سياسة	١٠٩	٢٥	٥,١
إقتصاد	٩٩	١٦	٤,٤
قانون	١٠٩	٣٤	٥,٥
إدارة وعلوم عسكرية	٣١	٤	١,٣
خدمة إجتماعية	٦٠	١٦	٢,٩
تربية وتعليم	٧٣	٢٠	٣,٥
تجارة ونقل	٢٨	٣	١,٢
عادات وتقاليد	٣٦	٩	١,٧
لغات	١٩	٤	٠,٩
علوم بحته	١٢	٦	٠,٧
علوم تطبيقية	١٢٥	٢٧	٥,٨
فنون	٥٣	١٩	٢,٧
آداب	٤٩٤	١٢٩	٢٣,٧
جغرافيا	٥٧	١٢	٢,٦
تاريخ	١٢٠	٤٠	٦,١
تراجم	٧٠	١٠	٣,١
كتب الأطفال	٢٤	١٠	١,٣
الإجمالى	٢١١٥	٥١٠	
الإجمالى العام	٢٦٢٥		٪ ١٠٠

إصدارات الإمارات من كتب الأطفال ١٩٦٩ - ١٩٩٧

الموضوع	العـدد	السنة المئوية
قصص وأساطير	٤٤	٥٧,٩
سيرة نبوية	١٠	١٣,٢
كتب تعليمية	١٠	١٣,٢
قصص مترجمة	٦	٧,٩
شعر .	٢	٢,٦
مسرح	٢	٢,٦
علوم	١	١,٣
جغرافيا ورحلات	١	١,٣
الإجمالى	٧٦	٪ ١٠٠

وتنتهز إمارة الشارقة فرصة المعرض لتكريم أفضل دور النشر العربية وتقديم جائزة الشارقة للكتاب الإماراتى وتكريم شخصية العام الثقافية.

أما فيما يتعلق بتكريم أفضل دور النشر العربية فهى تمنح للدار التى شاركت فيما لا يقل عن عشر دورات من دورات المعرض وأن تكون مشاركة حاضرة فى الدورة التى ترشح فيها للتكريم وأن تكون من دور النشر التجارية ولها ضرب من ضروب التميز وأن يكون برنامج النشر لديها هادفاً ويخدم المجتمع فيما ينفع وأن تكون من الدور التى ترعى حقوق المؤلفين ولها سمعة طيبة؛ وأن تكون الدار عضواً فى اتحاد الناشرين الوطنى إن وجد وعضواً فى اتحاد الناشرين العرب. وأن تكون لها إصدارات لا تقل عن مائتى كتاب وأن يكون متوسط عدد الكتب المنشورة فى السنة عشر إصدارات؛ وخاصة خلال السنة التى ترشح فيها للتكريم. ويكون الترشيح عن

طريق اتحاد الناشرين الوطنى أو اتحاد الناشرين العرب أو إدارة المعرض الوطنى إذا وجد أو إحدى الهيئات الثقافية أو الأكاديمية الوطنية. ويقدم طلب للترشيح وقائمة الإصدارات ونماذج من المنشورات فى حدود خمسين عنواناً كل عنوان من نسختين ونبذة عن تاريخ الدار وتَوجُهاتِها وفلسفاتها وتقوم بالتحكيم لجنة تشكلها دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة ويختار من بين الدور المتقدمة ثلاث دور عربية فقط إلا إذا رأت اللجنة خلاف ذلك. ويتضمن التكريم جائزة مالية قدرها عشرون ألف درهم إماراتى ودرع التكريم وبراءة التكريم.

وفيما يتعلق بجائزة الشارقة للكتاب الإماراتى فهى تهدف إلى تشجيع المؤلف الإماراتى والناشر الإماراتى وهذه الجائزة تمنح لأفضل مؤلف وأفضل كتاب وأفضل ناشر. وتمنح هذه الجائزة فى الحالات الآتية:

١- أفضل كتاب محلى

٢- أفضل كتاب عن الإمارات أيا كان مؤلفه أو ناشره أومكان نشره

٣- أفضل كتاب من حيث الإخراج مطبوع فى الإمارات

ويشترط فى الكتاب الفائز أن يكون متميز التأليف مستخدماً للغة العربية الفصيحة وأن يكون قد نُشِر بين آخر دورتين للمعرض. وتقدم ثلاث نسخ من الكتاب المرشح وتتألف الجائزة من مبلغ مالى قدره ١٥٠٠٠ درهم إماراتى لأحسن الكتب المحلية موضوعاً و ١٠٠٠٠ درهم لأفضل الكتب عن الإمارات و ٥٠٠٠ درهم لأحسن كتاب محلى إخراجاً وطباعة كما يقدم درع الجائزة وشهادة الجائزة.

وفيما يتعلق بشخصية العام الثقافية فإن إدارة المعرض وأجهزة دائرة الثقافة والإعلام ترصد حركة العمل الثقافى العام فى العالم العربى وتختار فى كل دورة شخصيتين عربيتين من الشخصيات التى قدمت إسهاماً فكرياً عاماً ولها أثر محمود فى مجال العمل الثقافى العربى. وعلى سبيل المثال نال التكريم فى دورة المعرض العشرين سنة ٢٠٠١ كل من خالد سعود الزيد (كويتى الجنسية) و عمران بن سالم

العويس (إماراتى الجنسية). وجائزة التكريم هنا عبارة عن درع وبراءة فقط دون جائزة مالية.

ولقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة فى العشرين سنة الأخيرة نهضة مكتبية محمودة تمثلت فى التوسع العددى والنوعى الكبير للمكتبة الإماراتية وسوف نتناول هنا بعض جوانب هذه النهضة. .

المكتبة الوطنية

أنشئت المكتبة الوطنية الإماراتية (دار الكتب الوطنية) فى أبو ظبى سنة ١٩٨١ طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤. وهى قطاع رئيسى من قطاعات المجمع الثقافى. وبعد عشرين عاماً أى فى سنة ٢٠٠١ كانت المجموعات قد نمت نمواً كبيراً إذ بلغت نحو ربع مليون عنوان كتب فى أكثر من مليونى مجلد وبلغ عدد الدوريات ألفى عنوان فى أكثر من أربعين ألف مجلد وكانت هناك مواد سمعية بصرية متنوعة تدور حول ٢٠,٠٠٠ مادة كما بلغ عدد المخطوطات نحو خمسة آلاف مخطوط معظمها مصور وأقلها أصلى.

وككل المكتبات الوطنية تقتنى المكتبة كل ما ينشر داخل الإمارات وعيون الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى، وتستخدم تصنيف ديوى العشرى فى تصنيف المجموعات مع وجود أربعة أنواع من الفهارس: فهرس المؤلف ـ فهرس العنوان ـ فهرس الموضوعات ـ الفهرس المصنف..

وتقوم المكتبة بدور مزدوج: دور المكتبة الوطنية ودور المكتبة العامة فى نفس الوقت ويدور عدد القراء والباحثين الذين يرتادون المكتبة حول خمسة آلاف شخص فى الشهر. وتفتح المكتبة أبوابها ١٢ ساعة يومياً (عدا الخميس ١٠ ساعات) وذلك على فترتين صباحية ومسائية. وتغلق المكتبة أبوابها أيام الجمعة.

وتقوم المكتبة بإعداد الببليوجرافية الوطنية الإماراتية وتنشر مجلة رسالة المكتبة الفصلية وعدداً آخر من المطبوعات مثل: الإمارات فى مجلة العربى، دليل الدوريات

فى دولة الإمارات؛ دليل المؤسسات الثقافية فى دولة الإمارات، فهرس الدوريات بدار الكتب الوطنية؛ قائمة المواد السمعية البصرية بدار الكتب الوطنية، كشاف الجريدة الرسمية لإمارة أبوظبى.

أما عن خدمات القراء فهى متنوعة: إطلاع داخلى، إعارة خارجية، خدمات ببليوجرافية، إرشاد وتدريب القراء، تصوير واستنساخ، خلوات البحث.

ولعله من الجدير بالذكر أن لكل إمارة من الإمارات الست الأخرى مكتبة عامة كبيرة ينظر إليها على أنها المكتبة الوطنية للإمارة حيث تسعى إلى جمع كل الإنتاج الفكرى المحلى وعيون الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى وتقوم بدور المكتبة الوطنية ودور المكتبية العامة فى وقت واحد على نحو ما سوف أتناوله تفصيلاً فى حينه. (أنظر الجداول اعتباراً من صفحة ١٣٩ فى هذا المجلد).

المكتبات العامة فى دولة الإمارات

شهد قطاع المكتبات العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة نشاطاً ملحوظاً فى العقد الأخير وإن كانت بواكير المكتبات العامة قد وجدت مع أوائل الستينات والسبعينات من القرن العشرين على يد الجمعيات الأهلية والأفراد على وجه الخصوص؛ وحيث خرجت المكتبات العامة أساسًا من بطن المكتبات الشخصية ومجالس العلم التى انتشرت فى مشيخات الساحل قبل الاتحاد. ومن الطبيعى أن تكون المكتبات العامة الباكرة محدودة العدد متواضعة العدة ولكنها فى العقد الأخير تطورت ونمت نمواً كبيراً فى كل الاتجاهات.

وتتفاوت تبعيات المكتبات العامة فى الولايات العربية تفاوتًا كبيراً ونستطيع أن نوزع هذه التبعيات على النحو الآتى:

١- الجمعيات الأهلية

٢- وزارة الثقافة والإعلام ـ الإدارة الثقافية

٣- وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف

٤- الدواوين الأميرية

٥- النوادى الرياضية والثقافية

٦- المناطق التعليمية

٧- البلديات

٨- الأفراد

ونستعرض فيما يلى عينات من المكتبات العامة حسب النشأة التاريخية والتبعية- قدر الإمكان ـ لتصوير حركة المكتبات العامة وحجمها فى الإمارات.

مكتبة دبى العامة. ربما كانت أقدم المكتبات العامة فى كل الإمارات حيث نشأت سنة ١٩٦٣، وتتبع بلدية دبى منذ ذلك الحين وقد أُسسّت هذه المكتبة بمبادرة من الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبى بين ١٩٥٨-١٩٩٠. وقد شهدت المكتبة فى تلك الفترة نمواً مضطرداً فى مجموعاتها ومبانيها وخدماتها. ففى سنة ١٩٨٠ تم توسيع مبانى المكتبة لتضم قاعات وأقساماً جديدة: قاعات الكتب العربية ـ قاعات الكتب الأجنبية ـ قاعة المراجع ـ قاعة الدوريات ـ قاعة المواد السمعية البصرية. ومن الأقسام الإدارية : وحدة التزويد ـ وحدة الفهرسة والتصنيف ـ وحدة التجليد والترميم.

ولما كانت المكتبة القديمة قد ضاقت بالمجموعات والقراء والخدمات فقد دعت الضرورة إلى إنشاء فروع لتلك المكتبة فى الأحياء المختلفة من المدينة الإمارة ففى العقد الأخير وبمبادرات من حاكم الإمارة الحالى الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، أنشئت الفروع الحالية (٢٠٠٢م) للمكتبة وهى:

أ- المكتبة العامة ـ هور العنز

ب- المكتبة العامة ـ الراشدية

ج- المكتبة العامة ـ الصفا

د- المكتبة العامة ـ أم سقيم

هـ- المكتبة العامة ـ حتا

ومبانى هذه المكتبات الفرعية نمطية تضم: قاعات للسيدات، وقاعات للرجال وقاعات للأطفال، وقاعات للمواد غير التقليدية (مواد سمعية بصرية وإنترنت). ولعله جدير بالذكر أنه تم ربط هذه الفروع فيما بينها والمكتبة الأم فى شبكة واحدة لتسهيل عمليات التزويد والفهرسة والخدمة والتنسيق والتكامل فيما بينها. وقد حددت مكتبة دبى العامة وفروعها لنفسها سبعة أهداف رئيسية تسعى إلى تحقيقها:

١- توفير أنماط متعددة من مواد المعرفة ومصادر المعلومات التى يحتاج إليها أفراد المجتمع من كتب ودوريات وخرائط ومراجع ومواد سمعية بصرية وغيرها فى مختلف ميادين المعرفة وتقديمها لجميع المستفيدين دون تمييز.

٢- تنظيم المعلومات والمصادر التى يتم توفيرها وفق أحدث الأساليب وبالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتطورة من أجل تسهيل عملية البحث وتحقيق الفائدة المرجوة منها.

٣- المساهمة فى رفع المستوى العلمى والثقافى لأفراد المجتمع بما تقدمه من تسهيلات لارتياد المكتبات والاستفادة من مصادر المعلومات فتجعلهم أكثر فاعلية فى المجتمع.

٤- تعويد النشء على المطالعة وقضاء أوقات الفراغ بصورة نافعة وتنمية المهارات والهوايات وترسيخ العادات والممارسات الحميدة لديهم.

٥- تدريب المستفيدين على حسن استعمال مصادر المعلومات لتحقيق الاستفادة المثلى منها.

٦- العمل على حفظ التراث وتشجيع الإنتاج الفكرى والثقافى المحلى.

٧- دعم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع المحلى عن طريق المساهمة فى إيجاد فرص اللقاء والنقاش التى تتيحها مختلف أنشطة المكتبة مثل عقد الندوات وعرض المسرحيات والأفلام الموجهة وإقامة المعارض وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وقد وصلت مقتنيات مكتبة دبى العامة إلى نحو مائة ألف عنوان فى مائتى ألف

مجلد وعدد الدوريات بها ١٥٠ عنواناً فى نحو ٥٠٠٠ مجلد وهناك آلاف من المواد السمعية البصرية. وكل من المكتبات الفرعية نظراً لحداثتها تقتنى نحو عشرة آلاف مجلد كتب ومائة دورية وبضعة آلاف قليلة من المواد السمعية البصرية فى كل منها ولكنها إلى جانب ذلك تضم أحدث ما فى العصر من مواد إلكترونية.

وترتب الكتب على الرفوف طبقاً لتصنيف ديوى العشرى بينما ترتب الدوريات هجائياً طبقاً لعناوينها وهناك فهارس محسبة للاسترجاع بالمؤلف والعنوان والموضوع إلى جانب الفهارس البطاقية الموجودة فى المكتبة الأم.

وتقدم شبكة المكتبات العامة فى دبى مجموعة متميزة من الخدمات من بينها خدمات الإرشاد والتوجيه مثل إعلام القارئ وإحاطته بكيفية ترتيب المواد على الرفوف وكيفية استخدام المراجع وشروط الإعارة وكيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة ويتم ذلك إما عن طريق الحضور الشخصى أو الاستفسار بالبريد الالكترونى أو الفاكس أو التليفون وتقدم المكتبات العامة فى دبى كذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات سواء البحث الآلى فى الفهرس المحسب أو قواعد البيانات أو الإنترنت.

ولما كانت شبكة المكتبات العامة فى دبى تملك رصيداً كبيراً من الكتب المرجعية فقد أدخلت تلك المكتبات خدمات مرجعية متطورة بالاستناد إلى فئات المراجع المتوافرة فيها وهى أساساً: البيليوجرافيات - دوائر المعارف والموسوعات - القواميس والمعاجم - معاجم التراجم والسير - الكتب السنوية - الأدلة - الموجزات الإرشادية - الكشافات والمستخلصات - الإحصاءات.

وتعد خدمة التصوير والاستنساخ من الخدمات الأساسية التى توفرها المكتبات العامة فى دبى للمستفيدين مقابل رسوم رمزية.

أما عن خدمات تداول المصادر فى تلك المكتبات فهى عديدة من بينها: تيسير الاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية وتمديد فترة الإعارة الخارجية بالتليفون وحجز المصادر بناء على طلب المستفيدين؛ والإعارة البينية ومن الطريف أنه يمكن رد الكتب المعارة من أحد الفروع إلى فرع آخر حيث تتم إدارة الشبكة كوحدة واحدة، كما تقوم

الشبكة بمتابعة استرداد الكتب المعارة بكل وسائل التذكير والاتصال بالمستعيرين.

وهناك خدمات نوعية خاصة بالدوريات والمواد السمعية البصرية والحاسب الآلى والإنترنت. كما تقدم شبكة المكتبات العامة فى دبى خدمة الإحاطة الجارية وذلك عن طريق إصدار قوائم بالمواد الجديدة وتوزيعها على من يهمهم الأمر وعرض أغلفة المواد الجديدة فى لوحات الغرض وكذلك الأعداد الجديدة من الدوريات. كما يتم الرد على استفسارات الرواد حول كل ما هو جديد فى الشبكة.

وتلقى الخدمات المكتبية للأطفال فى شبكة المكتبات العامة فى دبى اهتماماً خاصًا حيث تضم كل مكتبة جناحاً خاصاً للأطفال روعيت فيه الطبيعة الحركية الديناميكية للطفل من مكان فسيح وتنوع فى الأغراض حيث يضم كل جناح قاعة لمطالعة الكتب وثانية للأنشطة والهوايات وثالثة للمواد السمعية البصرية والحاسب الآلى.

وتحقق مكتبة الطفل الأهداف الستة التى وضعت لها وهى:

١- توفير مصادر المعلومات المناسبة لاحتياجات الطفل ورغباته وميوله.

٢- تعريف الطفل بمكتبته وتدريبه على كيفية استخدامها والتعامل مع مصادرها.

٣- تشجيع الطفل على ارتياد المكتبة وخلق علاقة حميمة بينه وبين المكتبة والكتب.

٤- تطوير قدرات الطفل ومهاراته النفسية واللغوية والفنية والعلمية والعملية والاجتماعية.

٥- مساعدة الطفل على تكوين عادات واتجاهات وعلاقات اجتماعية سليمة كالتعاون والإيثار والصداقة واحترام الآخرين.

٦- توفير مواد ووسائل الترويح المختلفة كالقصص والمسرحيات والأفلام والألعاب اللازمة لقضاء وقت الفراغ فى شىء مجد ونافع.

ومن هذا المنطلق تتنوع مجموعات المصادر فى مكتبة الطفل تنوعاً كبيراً إذ تضم:

أ- مجموعة متميزة من قصص الأطفال والكتب غير القصصية

ب- مجموعة متميزة من مجلات الأطفال.

ج- مجموعة متميزة من المواد السمعية البصرية

د- مجموعة متميزة من الألعاب

هـ- مجموعة متميزة من قواعد البيانات وبرامج الحاسب المناسبة للأطفال.

ومن الأنشطة البارزة التى تقدمها مكتبة الطفل إلى جانب خدمات الإعارة والاطلاع والخدمة المرجعية نصادف:

١- ساعة القصة

٢- عرض الأفلام الثقافية والتربوية

٣- مسابقات الرسم والتلوين

٤- المسابقات الثقافية

٥- تنظيم المعارض

٦- تنظيم الندوات والمحاضرات المناسبة

٧- تنظيم الرحلات والزيارات

٨- تقديم خدمات خاصة للمعاقين من الأطفال

ومهما يكن من أمر فإن شبكة المكتبات العامة فى دبى لا تكتفى بالخدمات المكتبية التقليدية وإنما تتجاوز ذلك إلى أنشطة ثقافية مختلفة من بينها: إقامة الندوات والمحاضرات وتنظيم الأمسيات الشعرية والعروض السينمائية وإقامة المعارض. ويمكن لأية مؤسسة أو هيئة فى دبى أن تستخدم قاعة الأغراض المتعددة الموجودة فى كل مكتبة لتنظيم أنشطتها الخاصة. ويصل عدد المترددين على شبكة المكتبات العامة هناك إلى نحو ٢٠٠٠ زائر فى الشهر.

فى ديسمبر ١٩٧٢ نشطت وزارة الثقافة والإعلام (الفيدرالية) بالإمارات العربية ولم يكن قد مضى إلا نحو عام على الاتحاد بإنشاء مكتبة عامة فى بعض الإمارات واستكملت سائر الإمارات فى العام التالى ١٩٧٣. ومن بين تلك المكتبات: مكتبة

دبى العامة وتبعيتها هنا للإدارة الثقافية بالوزارة وهى غير مكتبة دبى العامة سابقة الذكر والتابعة للبلدية. وقد افتتحت فى ديسمبر ١٩٧٢ ويصل حجم مقتنياتها اليوم (٢٠٠٢م) إلى عشرة آلاف عنوان كتب فى نحو أربعين ألف مجلد وهناك نحو خمسين دورية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى والفهرس بطاقى بالمؤلف والعنوان فقط ويصل عدد المترددين إلى نحو ٥٠٠ قارئ فى الشهر وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يوميا على فترتين فيما عدا أيام الجمعة. وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والإرشاد والتصوير. **مكتبة رأس الخيمة العامة** وقد افتتحت هى الأخرى فى ديسمبر ١٩٧٢ وتتبع أيضا الإدارة الثقافية بوزارة الثقافة والإعلام وتصل المقتنيات كذلك إلى نحو عشرة آلاف عنوان من الكتب وخمسين عنواناً من الدوريات وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وفيها نوعان فقط من الفهارس البطاقية هما فهرس المؤلف وفهرس العنوان. **ومكتبة عجمان العامة** افتتحت كنظيراتها فى ديسمبر ١٩٧٢ وتتبع الإدارة الثقافية بوزارة الثقافة والإعلام وتصل مقتنياتها الآن إلى خمسة عشر ألف عنوان من الكتب فى نحو خمسين ألف مجلد كما أنها تقتنى خمسين دورية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى ويؤمها نحو ثلاثمائة مستفيد شهرياً وتفتح أبوابها ثمانى ساعات يومياً على فترتين. وفى العين نجد أيضا **مكتبة العين العامة** بنفس النمطية حيث افتتحت فى ديسمبر ١٩٧٢ وتدور مجموعاتها اليوم حول ٢٠,٠٠٠ عنوان فى نحو خمسين ألف مجلد وهناك خمسون دورية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والآخر بالعنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير وعدد المستفيدين يصل إلى أربعة آلاف مستفيد فى الشهر وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً على فترتين. وهناك كذلك **مكتبة أبو ظبى العامة** التى أنشئت فى نفس الوقت ومرت بنفس الظروف حيث تضم أيضا عشرين ألف عنوان كتب وخمسين دورية ويتردد عليها شهرياً نحو أربعة آلاف مستفيد وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً على فترتين وبها من الفهارس فهرس المؤلف وفهرس العنوان وكذلك تقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية والإرشاد والتصوير.

ومن المكتبات الهامة التى أنشئت فى نفس الفترة ١٩٧٢ **مكتبة المركز الثقافى فى**

الشارقة والتى تتبع الإدارة الثقافية بوزارة الثقافة وتصل مقتنياتها حتى سنة ١٩٩٨ عشرة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى نحو ١٠٠ عنوان وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسا المؤلف والعنوان وتقدم خدمات الإرشاد والإعارة والاطلاع والتصوير ويؤمها نحو ٥٠٠ قارئ فى الشهر وتفتح أبوابها للخدمة لمدة عشر ساعات يومياً ما عدا أيام الجمعة (اندمجت فى مكتبة الشارقة) وهناك كذلك **مكتبة أم القوين العامة** التى أسستها الإدارة الثقافية فى وزارة الثقافة أيضا فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتضم اليوم نحو خمسة عشر ألف عنوان فى أربعين ألف مجلد وتقتنى أربعين دورية ويؤمها نحو ٣٠٠ قارئ فى الشهر وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس بالمؤلف وفهرس بالعنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير وتفتح أبوابها عشر ساعات ونصف يومياً على فترتين. من المكتبات التى أنشأتها الإدارة الثقافية بوزارة الثقافة والإعلام فى السنة التالية أى فى سنة ١٩٧٣ **مكتبة دبا الفجيرة العامة** ويدور عدد الكتب بها اليوم حول عشرة آلاف عنوان وعدد الدوريات حول أربعين عنواناً وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والآخر بالعنوان ويؤمها نحو مائتى قارئ فى الشهر وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً ما عدا أيام الجمع.

فى نفس سنة ١٩٧٣ نشطت الجمعيات الأهلية فى إنشاء مكتبات عامة تابعة لها لخدمة الجمهور العام ومن بين تلك المكتبات يجب أن نتوقف أمام **مكتبة جمعية الاتحاد النسائى بالشارقة** التى تضم اليوم ٩٤٥١ كتاباً (فى نهاية ٢٠٠١م) وخمسة دوريات وتفتح أبوابها للاطلاع الداخلى فقط دون إعارة خارجية وتقدم خدمات التصوير والإرشاد وتقصر خدماتها على النساء فقط وتفتح أبوابها لمدة خمس ساعات يوميا من الثامنة وحتى الواحدة بعد الظهر ولها نظام تصنيف خاص. وتصدر المكتبة لصالح الجمعية مجلة صوت المرأة. وهناك أيضا فى نفس سنة ١٩٧٣ افتتحت **مكتبة جمعية النهضة النسائية بدبى** والتى تضم اليوم ٥٨٩٧ كتاباً وعشر دوريات تركز أساساً على موضوعات المرأة والطفل وتستخدم نظاماً خاصاً فى التصنيف وتقتصر فى تقديم خدماتها على النساء وتؤمها نحو ٧٥٠ مستفيدة فى الشهر وتفتح أبوابها

لمدة ثمانى ساعات على فترتين يومياً. وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع الداخلى والإرشاد.

فى نفس عام ١٩٧٣ قامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة فى الإدارة الثقافية بافتتاح **المكتبة العامة فى خورفكان** على غرار مكتباتها العامة التى افتتحتها سنة ١٩٧٢ وهى تضم الآن نحو ١٢٠٠٠ عنوان كتب فى ثلاثين ألف مجلد وتقتنى خمسين دورية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وفيها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع ويؤمها نحو خمسمائة مستفيد شهرياً وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً.

فى نفس سنة ١٩٧٣ قام **نادى الوصل الرياضى الثقافى** بإنشاء مكتبة عامة فى دبى ويصل عدد الكتب فيها نحو أربعة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى نحو ثلاثين دورية والتركيز فيها على موضوعات الإسلام والعلوم الاجتماعية والآداب والقانون والألعاب الرياضية. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى ولا يوجد بها سوى فهرس العنوان وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير وتخدم جميع فئات القراء من الجنسين وتفتح أبوابها أربع ساعات فقط فى فترة مسائية واحدة عادة من الرابعة حتى الثامنة.

فى سنة ١٩٧٤ قام ديوان سمو حاكم عجمان بإنشاء مكتبة ديوانية فتحها للجمهور وقد عرفت هذه المكتبة باسم **«مكتبة راشد بن حميد للثقافة والعلوم»** وتضم هذه المكتبة الآن نحو ٤٠٠٠ عنوان من الكتب فى أكثر من خمسة آلاف مجلد ونحو ٨٠ دورية كما تضم ٢٥٠ مخطوطة. والمجموعات تركز أساسًا على موضوعات الدين الإسلامى والتاريخ والاجتماع والأدب. وتصنيف الكتب طبقاً لنظام خاص وبها فهرس مؤلف وعنوان وموضوع وتفتح المكتبة أبوابها لجميع فئات القراء ويرتادها نحو ٥٠٠ قارئ شهرياً وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والتصوير فقط.

فى نفس سنة ١٩٧٤ قام **نادى عجمان الثقافى والرياضى** بإنشاء مكتبة عامة فيه، ويبلغ عدد الكتب فيها الآن فى نهاية ٢٠٠١م نحو أربعة آلاف عنوان من الكتب

و٣٥٠ عنواناً من الدوريات وتغطى المجموعات معظم فروع المعرفة البشرية وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى. وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والإرشاد لجميع فئات القراء؛ ويؤمها شهرياً نحو ٣٠٠ مستفيد وتفتح أبوابها ثلاث ساعات فقط يومياً من الرابعة وحتى السابعة مساءً. فى سنة ١٩٧٥ قامت **جمعية أم المؤمنين النسائية لعجمان** بإنشاء مكتبة عامة تغطى مجموعاتها جميع فروع المعرفة البشرية مع التركيز على الموضوعات التى تهم المرأة والطفل ويصل عدد الكتب بها اليوم إلى ٣٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى عشرة دوريات. ولها نظام تصنيف خاص وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والتصوير والإرشاد وتقتصر الخدمة على عضوات الجمعية من النساء ويبلغ عدد المستفيدات نحو مائة مستفيدة شهرياً. وتصدر الجمعية عدداً من المطبوعات من بينها: جنوح الأحداث فى دولة الإمارات؛ دليل جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، الأعمال الفائزة بجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، إنجازات الجمعية خلال عشر سنوات.

فى أغسطس ١٩٧٥ قامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة فى الإدارة الثقافية بإنشاء **مكتبة الفجيرة العامة** والتى يصل عدد مقتنياتها الآن إلى خمسة عشر ألف عنوان كتب وخمسين عنوان دوريات؛ تغطى جميع فروع المعرفة البشرية وقد وصلت مجلدات الكتب فى نهاية ٢٠٠١م إلى نحو أربعين ألف مجلد. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة أنواع من الفهارس: مؤلف وعنوان وموضوع. وتقدم المكتبة خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والإرشاد والتصوير. وتفتح المكتبة أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً ما عدا أيام الجمعة ويؤمها شهريا نحو مائتى مستفيد.

شهد النصف الثانى من السبعينات فى القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً ومحموداً فى إنشاء المكتبات العامة وخاصة من جانب وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف ففى سنة ١٩٧٨ قام **الديوان الأميرى بالفجيرة** بافتتاح مكتبة به أتاحها للجمهور العام ونظم بها موسماً ثقافياً ويصل عدد الكتب بها اليوم إلى نحو خمسة آلاف عنوان فى نحو خمسة عشر ألف مجلد وعدد الدوريات إلى ١٥ دورية؛ وتغطى المجموعات كافة فروع المعرفة البشرية. وتفتح المكتبة أبوابها للقارئ العام طيلة فترة الدوام الرسمى الصباحية والمسائية ويرتادها شهرياً نحو ثلاثمائة مستفيد.

فى سنة ١٩٧٩ قامت جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة بإنشاء مكتبة خاصة بها فتحتها للجمهور العام من النساء ويصل عدد الكتب بها الآن إلى نحو أربعة آلاف عنوان ولها نظام تصنيف خاص وفهرس بالمؤلف وآخر بالعنوان وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والإرشاد وتفتح أبوابها للمستفيدات ثمانى ساعات يوميا على فترتين ويصل عدد القارئات إلى نحو مائة وخمسين مستفيدة شهرياً.

فى نفس سنة ١٩٧٩ قامت وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بإنشاء مكتبة دائرة الشئون الإسلامية والأوقاف بالشارقة وتضم اليوم نحو ثلاثة آلاف عنوان وتستخدم نظام تصنيف ديوى العشرى وتخدم جميع فئات القراء على مدى تسع ساعات يومياً على فترتين وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإرشاد.

شهد عقد الثمانينات طفرة نوعية فى إنشاء المكتبات العامة وقد جاء النشاط فى ذلك العقد من جانب النوادى الثقافية الرياضية والجمعيات الأهلية؛ وربما كان لقيام المكتبة الوطنية فى أبو ظبى أثره الفعال فى هذا الاتجاه. ففى سنة ١٩٨١م قامت جمعية الإرشاد الاجتماعى بعجمان بإنشاء مكتبة ذات طبيعة عامة تضم اليوم نحو ٢٠٠٠٠ عنوان من الكتب و ١٥ عنواناً من الدوريات؛ وتستخدم المكتبة نظام تصنيف خاص وتفتح أبوابها لجميع القراء وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإرشاد فقط ويؤمها نحو ٢٥٠ قارئاً فى الشهر. وفى سنة ١٩٨٢ قام الشيخ/ عبد الله بن على المحمود بإنشاء مكتبة عامة على نفقته الخاصة تضم اليوم نحو سبعة آلاف عنوان فى عشرة آلاف مجلد، كما تضم ٢٥ دورية ومواد سمعية بصرية عبارة عن تسجيلات صوتية وأفلام فيديو للمحاضرات والندوات التى تقام فى المكتبة. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشري وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والتصوير والإرشاد ويؤمها نحو ألف من المستفيدين شهرياً وتفتح أبوابها ١٢ ساعة يوميا على فترتين. وقد سميت المكتبة باسم مؤسسها «مكتبة الشيخ عبد الله بن على المحمود» بالشارقة.

وفى إبريل ١٩٨١ قامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة فى الإدارة الثقافية بافتتاح

المكتبة العامة فى دلما وتصل مقتنياتها اليوم إلى عشرة آلاف عنوان فى نحو ثلاثين ألف مجلد كما يصل عدد الدوريات إلى خمسين دورية وتستخدم مثل سائر مكتبات وزارة الثقافة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس المؤلف وفهرس العنوان وتخدم جميع فئات القراء الذين يصل عددهم شهرياً إلى نحو ١٥٠ قارئًا وتفتح المكتبة أبوابها ثمانى ساعات يوميا على فترتين.

فى إبريل ١٩٨٢ قام نادى المنتزه للفتيات فى الشارقة بإنشاء مكتبة عامة به تضم اليوم ثلاثة آلاف عنوان كتب فى نحو خمسة آلاف مجلد كما تضم ٧٠ دورية فى كل فروع المعرفة مع التركيز على موضوعات الطفل والمرأة. وتستخدم المكتبة نظاماً خاصاً للتصنيف، وتقدم خدماتها للنساء والأطفال حيث يؤمها فى كل شهر نحو ٥٠٠ قارئة وطفل ومن بين الخدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والإرشاد والتصوير؛ وتفتح أبوابها لمدة ست ساعات فى الفترة الصباحية فقط بين ٧,٣٠-١,٣٠.

فى سنة ١٩٨٣ قام نادى العين الرياضى الثقافى بإنشاء مكتبة عامة يصل عدد الكتب فيها اليوم نحو خمسة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى ١٥ دورية تغطى معظم فروع المعرفة البشرية وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس بالمؤلف وآخر بالعنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد. وتفتح المكتبة أبوابها لجميع فئات القراء ويؤمها شهرياً نحو ٣٠٠ مستفيد أبوابها لمدة خمس ساعات فقط على فترتين.

فى شهر مارس سنة ١٩٨٣م قامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة فى الإدارة الثقافية بإنشاء **المكتبة العامة ـ زايد الأول** فى أبو ظبى على غرار المكتبات التى تتوفر على إنشائها. ويصل عدد الكتب اليوم عشرة آلاف عنوان فى أربعين ألف مجلد وعدد الدوريات إلى خمسين دورية. وتغطى المجموعات كل فروع المعرفة البشرية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير والخدمات الببليوجرافية. وتفتح المكتبة أبوابها لجميع القراء لمدة ثمانى ساعات على فترتين وحيث يؤمها نحو ٥٠٠ مستفيد شهرياً.

فى سنة ١٩٨٤ قام نادى الشارقة للفروسية بإنشاء مكتبة عامة نوعية تركز مجموعاتها على موضوعات الفروسية والخيول. ويبلغ عدد الكتب اليوم ١٠٠٠ عنوان والدوريات خمس دوريات. وتستخدم المكتبة نظام تصنيف خاص وتفتح المكتبة أبوابها للكافة من أعضاء النادى وللجمهور العام ويصل عدد القراء إلى خمسين قارئاً فى الشهر وتفتح المكتبة لمدة ثمانى ساعات يومياً على فترتين، ويصدر النادى مجلة متخصصة هى الفروسية.

فى سنة ١٩٨٥م قامت الأمانة العامة بالمجمع الثقافى بإنشاء «مكتبة مركز الطفولة» بأبى ظبى وهى مكتبة عامة للأطفال من سن السادسة وحتى سن الثالثة عشرة. وتضم المكتبة اليوم نحو أربعة آلاف عنوان فى موضوعات شتى مناسبة للأطفال وتضم ١٥ دورية أطفال وتستخدم المكتبة نظام تصنيف خاص وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان ويرتادها نحو ٥٠٠ طفل شهرياً وتفتح المكتبة أبوابها تسع ساعات يوميا على فترتين.

فى سنة ١٩٨٦ قام نادى الجزيرة الحمراء الثقافى الرياضى بإنشاء مكتبة عامة تضم اليوم نحو ٤٠٠٠ عنوان من الكتب فى نحو عشرة آلاف مجلد وتغطى موضوعات المعرفة المختلفة وتستخدم المكتبة نظام تصنيف خاص ولها فهرس واحد بالعنوان وتفتح المكتبة أبوابها لمدة ست ساعات يومياً على فترتين ويرتادها نحو ٣٠٠ قارئ من أعضاء النادى شهرياً.

شهدت سنة ١٩٨٨م إنشاء مكتبة مدينة زايد العامة من قبل وزارة الثقافة والإعلام - الإدارة الثقافية وفيها الآن نحو عشرة آلاف عنوان كتب فى عشرين ألف مجلد وخمسين دورية. وهى ككل المكتبات العامة التى أنشأتها وزارة الثقافة تغطى كل فروع المعرفة البشرية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير لجميع فئات القراء الذين يصل عددهم شهرياً إلى نحو ٣٠٠ قارئ وتفتح أبوابها لمدة ثمانى ساعات يومياً على فترتين.

ومن الطريف أن تقوم وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف فى نفس سنة ١٩٨٨

بإنشاء مكتبة عامة فى نفس مدينة زايد (بدع زايد) تعرف هناك باسم مكتبة مدينة زايد ويصل عدد الكتب بها الآن إلى ٣٠٠٠ عنوان فى نحو خمسة آلاف مجلد تغطى موضوعات مختلفة مع التركيز على موضوعات الدين الإسلامى. وتستخدم نظام تصنيف خاص. وتفتح أبوابها لجميع الفئات من القراء الذين يصل عددهم شهرياً إلى نحو ٥٠٠ مستفيد، وتمتد الخدمة يومياً من ٧,٣٠-١,٣٠ صباحاً فى فترة واحدة.

وشهدت سنة ١٩٨٩م إنشاء عدد آخر من المكتبات العامة على يد جهات مختلفة ففى نفس تلك السنة قامت وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بإنشاء مكتبة المرفأ العامة فى بدع زايد؛ ويدور عدد الكتب بها حول ١٥٠٠ كتاب فى نحو ٤٠٠٠ مجلد تغطى موضوعات مختلفة مع التركيز على موضوعات الدين الإسلامى وتقدم خدماتها من إعارة واطلاع وإرشاد لجميع فئات القراء الذين يصل عددهم شهرياً إلى ٣٠٠ قارئ وتفتح أبوابها ثمانى ساعات يومياً على فترتين.

وفى شهر سبتمبر من نفس سنة ١٩٨٩ قامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة فى الإدارة الثقافية بإنشاء مكتبة المركز الثقافى ـ عجمان وهى من المكتبات الكبيرة هناك حيث تصل مقتنياتها الآن إلى أكثر من عشرين ألف عنوان فى ثلاثين ألف مجلد من الكتب إلى جانب خمسين دورية؛ والمقتنيات تغطى جميع فروع المعرفة البشرية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى ولها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والتصوير والخدمات الببليوجرافية. وتفتح أبوابها لجميع القراء الذين يصل عددهم إلى نحو مائة قارئ شهرياً وتمتد الخدمة على مدار عشر ساعات يومياً موزعة على فترتين.

فى سنة ١٩٩٠ قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ـ مكتب المنطقة الغربية، بإنشاء مكتبة بعيا ـ السلع (بدع زايد)؛ وعدد الكتب فيها لا يتجاوز ألف عنوان فى ألف وخمسمائة مجلد كما أن عدد الدوريات متواضع لا يزيد على خمس دوريات. وتركز جميعها على موضوعات الدين الإسلامى وقد وزعت الكتب على موضوعات

عامة فى تصنيف خاص وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد لجميع القراء الذين يدور عددهم حول ٢٠٠ مستفيد شهرياً وتعمل المكتبة ثمانى ساعات يومياً على فترتين.

من المكتبات الطريفة التى نشأت أيضا فى سنة ١٩٩٠ **مكتبة نادى الشارقة الثقافى للشطرنج** والتى تضم ٧٠٠ كتاب تركز على لعبة الشطرنج، وقد وزعت توزيعاً عاماً على بعض الرؤوس ولها فهرس واحد بالعنوان ويستخدمها نحو ٢٠٠ شخص شهرياً من أعضاء النادى وتفتح أبوابها لفترة واحدة صباحية من ٧,٣٠-١,٣٠.

ولعل أحدث المكتبات العامة فى الإمارات ومن أفخمها وأكبرها **مكتبة الشارقة** التى تقوم بدور المكتبة الوطنية للإمارة وفى نفس الوقت دور المكتبة العامة المركزية. وقد افتتحت هذه المكتبة فى ٤- من نوفمبر ١٩٩٨؛ ضمن احتفالات الشارقة عاصمة ثقافية للوطن العربى فى تلك السنة. وترجع أصول هذه المكتبة إلى مكتبة صغيرة فى قاعة إفريقيا بالشارقة وإلى مكتبة المركز الثقافى بالشارقة التى أشرت إليها من قبل والتى أسست سنة ١٩٧٢. وقد كانت مساحة المكتبة فى المركز الثقافى لا تتجاوز ١٥٠٠م٢ أما اليوم فالمساحة الكلية للمكتبة الجديدة تزيد على عشرين ألف متر. وقد ارتفع عدد المقتنيات من عشرة آلاف مجلد إلى ما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ مجلد وقد صممت المكتبة لكى تستوعب مليون مجلد.

تقع مكتبة الشارقة فى منطقة مويلح بالقرب من المدينة الجامعية بالشارقة وتتألف من طابقين بمساحة كلية عشرين ألف متر. وتفتح المكتبة أبوابها إثنتى عشرة ساعة متصلة يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً ستة أيام فى الأسبوع وتغلق أبوابها أيام الجمعة والعطلات الرسمية. وباعتبارها مكتبة عامة فهى تفتح أبوابها لجميع المستفيدين من كل الجنسيات ومجانا مجانية مطلقة، وباعتبارها مكتبة وطنية فهى تحاول جمع كل الإنتاج الفكرى المحلى وعيون الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى خارج دولة الإمارات.

والطاقة الاستيعابية للمكتبة تصل إلى نحو ٨٥٠ قارئاً موزعين على الأقسام الآتية: قاعات المطالعة ٤٣٧ قارئاً؛ قاعة الفهارس الإلكترونية ١٨ شخصاً، خلوات البحث

١٩ شخصاً؛ القاعات الخاصة ١٧٨ شخصاً وهذه القاعات هى: قاعة الفئات الخاصة ـ قاعة المواد السمعية البصرية ـ مركز اللغات ـ الإنترنت ـ مكتبة الأطفال ـ المجموعات الخاصة. وهناك استراحات تستوعب ١٦١ شخصًا.

ويستخدم نظام تصنيف ديوى العشرى فى تصنيف المجموعات والفهارس بالمكتبة فهارس محسبة (أوباك). وتوزيع القاعات على الطابقين تسير على النحو الآتى:

الطابق الأول: المجموعات العامة فى كل فروع المعرفة البشرية وبكل اللغات ـ قاعة الدوريات ـ قاعة المواد السمعية البصرية ـ قاعة المجموعات الخاصة (الكتب النادرة والمخطوطات والرسائل) ـ **مركز اللغات** (حيث يتم تعلم أكثر من عشرين لغة من خلال معمل الصوتيات: كتب ـ كاسيت ـ فيديو) الجناح الأيسر يضم قاعة المعارض والمجموعات المتخصصة وعددها عشر: علم المكتبات والمعلومات ـ المنظمات والهيئات ـ البيئة والتنمية ـ العمارة ـ الرياضة ـ الشعر ـ الهندسة ـ دراسات المرأة ـ فلسفة ـ المراجع ـ قاعة الإنترنت ـ مكتبة الطفل ـ قاعة لعب الأطفال ـ قاعة المكفوفين.

الطابق الثانى: الجناح الأيمن من الطابق الثانى يضم قاعة الندوات إضافة إلى عشر مجموعات خاصة هى: مكتبة الإمارات ـ الدراسات الخليجية ـ المسرح ـ اللغات ـ وسائل الاتصال ـ إدارة الأعمال ـ دراسات الطفولة ـ التربية والتعليم.

ويتاح الاستعلام عن المقتنيات من خلال الفهرس الآلى العام والذى يمكن البحث فيه من خلال المؤلف والعنوان والموضوع بكلمة مفتاحية واحدة وكذلك من خلال رقم التصنيف. وللمكتبة موقع على الإنترنت يمكن أيضا الدخول إلى الفهرس من خلاله.

وتقدم المكتبة خدمات الإعارة الخارجية والاطلاع الداخلى والإرشاد والخدمات المرجعية والخدمات الببليوجرافية كما توفر خدمات التصوير العادية والملونة بواقع درهم واحد للورقة فى التصوير العادى ودرهمين للملون مع حماية حقوق المؤلفين فى عدد الصفحات التى تصور.

كذلك تتاح خدمات البحث على الإنترنت حيث وفرت المكتبة قاعتين إحداهما للرجال والأخرى للنساء كما ألمحت سابقًا وتتسع كل قاعة لعشرين شخصاً فى

الوقت الواحد، ويمكن للباحث طباعة المخرجات أو إرسالها إلى بريده الإلكترونى إذا أراد ذلك للاحتفاظ بها هناك والاطلاع عليها فيما بعد. وأستخدام الإنترنت يتم مقابل أجر رمزى هو خمسة دراهم عن الساعة الواحدة.

وهناك قاعات عرض متنوعة بعضها تقام فيه معارض دائمة وبعضها لمعارض وقتية ومن قاعات العرض الدائم نجد:-

- معرض مؤلفات الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى حاكم الشارقة.
- معرض إصدارات دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة.
- معرض إصدارات إدارة المكتبات فى مجال علم المكتبات والمعلومات والببليوجرافيا.
- معرض الإصدارات الحديثة التى تلقتها المكتبة.
- معارض متخصصة نوعية فى مجالات متغيرة.

وفيما يتعلق بالإعارة الخارجية فهناك إجراءات يتخذها المستعير حتى يسجل ضمن رواد المكتبة للانتفاع بالاستعارة الخارجية وأهم هذه الإجراءات:

١- ملء الاستمارة الخاصة بذلك وإحضار صورتين وصورة من جواز السفر أو أية مستند هوية.

٢- دفع مبلغ ١٥٠ درهما كتأمين للتسجيل ويسترد فى حال طلب إلغاء بطاقة الاستعارة الخارجية.

٣- دفع مبلغ عشرة دراهم رسوم إصدار بطاقة العضوية فى المكتبة ولا يسمح بإلغاء هذه البطاقة واسترداد مبلغ التأمين إلا بعد مضى ثلاثة أشهر على إصدارها وعدد الكتب المعارة خارجياً يسير على الوجه الآتى:

الفئة	عدد الكتب
- العاملون فى دائرة الثقافة والإعلام	٥كتب فى المرة الواحدة
- الحاصلون على مؤهلات الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه)	٥ كتب فى المرة الواحدة
- الطلاب الجامعيون والموظفون والفئات الأخرى	٣ كتب فى المرة الواحدة

هذا وقد خصصت المكتبة جائزة سنوية اعتباراً من سنة ١٩٩٨ (السنة التى حددت فيها الشارقة عاصمة ثقافية للوطن العربى)؛ تمنح لأحسن بحث فى مجال من المجالات المكتبية والمعلوماتية التى تحددها المكتبة كل سنة وكانت فى السنوات السابقة تسير على النحو الآتى:

١٩٩٨ المكتبات والتنمية فى دولة الإمارات.

١٩٩٩ المكتبة والإنترنت: نظرة مستقبلية.

٢٠٠٠ القراءة وعلاقتها بالتنمية الفكرية والإبداع.

٢٠٠١ حركة النشر العربية: الواقع والطموح.

وتمنح البحوث الثلاثة الأولى الفائزة جوائز مالية وأدبية مناسبة

وتتوفر المكتبة على إصدار بعض المطبوعات الدورية الببليوجرافية أساسا وهى:

١- حولية إقرأ. وقد بدأت فى الصدور مع ١٩٩٨ ضمن احتفالات الشارقة كعاصمة ثقافية للوطن العربى فى تلك السنة. وهذه الحولية منتظمة الصدور وفيها مقالات وأبواب ثابتة ومتغيرة إلى جانب الببليوجرافيا والإحصائيات. ومن أبوابها الثابتة: تقنية المعلومات ـ جائزة الشارقة للأدب المكتبى ـ جوائز الكتاب ـ الفنون...

٢- الإنتاج الفكرى فى دولة الإمارات. وهى الببليوجرافيا الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت قد صدرت لأول مرة عن دار الكتب الوطنية فى أبى ظبى تحت عنوان: الوراقية الوطنية لدولة الإمارات العربية عام ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

وقد بدأت تصدر عن مكتبة الشارقة اعتباراً من سنة ١٩٩١، وهى تصدر كل سنتين وقد توقفت عند سنة ١٩٩٧ (الإصدار الرابع) حين انتقلت مسئولية الضبط الببليوجرافى للكتاب الإماراتى إلى «حولية إقرأ» سابقة الذكر التى تغطى الإنتاج الفكرى سنوياً اعتباراً من ١٩٩٨ والتى غطت ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠؛ أى الإصدار الخامس والسادس والسابع وحتى كتابة هذا البحث لم يصدر الإصدار الثامن الذى يغطى سنة ٢٠٠١.

٣- الدليل الببليوجرافى لكتاب الطفل العربى. وهى ببليوجرافية ترصد وتسجل وتصف الكتب التى نشرت فى الدول العربية والأجنبية وموجهة للطفل العربى سواء كانت مؤلفة أو مترجمة. وقد صدرت الحلقة الأولى من هذا الدليل سنة ١٩٩٠ ثم الثانية سنة ١٩٩٥ والثالثة سنة ١٩٩٩. وقد بلغ عدد الكتب التى تم حصرها ما يربو على ١٢٠٠٠ كتاب.

وهناك مجموعة من المكتبات الأخرى إضافة إلى مكتبة الشارقة تتبع إدارة المكتبات فى دائرة الثقافة والإعلام بالإمارة؛ وتكون فيما بينها شبكة مكتبات إلى حد ما على غرار شبكة المكتبات التى أشرنا إليها من قبل فى إمارة دبى. وهذه المكتبات هى:

- مكتبة كلباء
- مكتبة خورفكان
- مكتبة دبا الحصن
- مكتبة إلفريد
- مكتبة الحمرية

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدداً من المكتبات داخل إمارة الشارقة يعتمد فى فهرسة وتصنيف مواده على الفهرسة المنقولة من فهارس مكتبة الشارقة وهذه المكتبات هى:

١- مكتبات تابعة لإدارات دائرة الثقافة والإعلام (إدارة الفنون ـ إدارة التراث ـ بيت الشِّعْر ـ متحف الآثار ـ المتحف الإسلامى ـ معهد الشارقة للفنون المسرحية ـ متحف الحصن).

٢- مكتبات أندية الفتيات بالشارقة وعددها تسع مكتبات ألمحت إلى بعضها من قبل.

٣- مكتبة مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

٤- مكتبة إدارة مراكز الطفولة بالشارقة.

وتصور الجداول المرفقة حركة التردد والاستعارة واستخدام بعض المكتبات العامة

كعينة لما يحدث فى سائر المكتبات العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة والصورة بصفة عامة هى صورة مشرقة فى إطار عدد السكان وظروف الحياة. (ص ١٣٩. ومابعدها).

والحقيقة أننى لم أسع فى هذه الجزئية إلى حصر وتسجيل ووصف وتحليل كل المكتبات العامة فى الإمارات فلم يكن هدفى أبدا فى هذا البحث إعداد دليل، وإنما كان الهدف هو التصوير والتمثيل فقط فإلى ذلك وحده قصدت.

المكتبات الأكاديمية فى دولة الإمارات

يوجد فى كل إمارة من الإمارات السبع نوع أو آخر من التعليم العالى إما على شكل جامعة تضم عدداً من الكليات وإما على شكل كليات عالية أو متوسطة قائمة بذاتها من أهمها جامعة العين ويطلق على المكتبة المركزية هناك اسم مكتبة زايد المركزية وقد افتتحت فى العاشر من سبتمبر سنة ١٩٨٧ وتتبع إدارة المكتبات بالجامعة ويصل عدد الكتب بها إلى نحو مائة ألف عنوان فى مائتى ألف مجلد أما الدوريات فقد بلغت ٣١٢٠ دورية وهناك عدد من المخطوطات يصل إلى نحو ١٥٠٠ مخطوطة أصلية ومصورة وبها كمية كبيرة من المطبوعات الحكومية؛ ومطبوعات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠. وإلى جانب ذلك هناك أرشيف قصاصات صحفية. وتهدف هذه المجموعات كما هو الحال فى كل المكتبات الجامعية المركزية إلى مساندة المناهج والمقررات التى تدرس فى كل كليات الجامعة لمرحلة ما قبل التخرج بينما مكتبة الدراسات العليا تهدف إلى مساندة البحوث والدراسات المتقدمة وبها نحو خمسين ألف عنوان فى نحو مائة ألف مجلد ونحو ٤٠٠ دورية أخرى.

ويستخدم تصنيف ديوى العشرى فى كلتا المكتبتين. وهناك فهرس آلى جاء خلفاً للفهرس البطاقى بالمؤلف والعنوان والموضوع. وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والتصوير والإرشاد والخدمات الببليوجرافية والإحاطة الجارية والبث الانتقائى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة؛ ووفق شروط خاصة وترتيبات محددة للباحثين والقراء من خارج مجتمع الجامعة. ويؤمها شهرياً نحو ٢٠٠٠ طالب.

وتفتح المكتبة أبوابها من السابعة والنصف صباحاً حتى العاشرة والنصف مساءً. وللطالبات أيام الخميس من الرابعة حتى الحادية عشرة مساءً وأيام الجمعة من الخامسة حتى العاشرة مساءً. وتنشر عدداً من المطبوعات بصفة دورية من بينها فهرس مقتنيات مكتبات جامعة الإمارات (الكتب العربية)؛ فهرس الدوريات العربية والأجنبية؛ دليل مطبوعات الجامعة.

و إلى جانب المكتبة المركزية هناك مكتبات كليات فى فرعى البنين والبنات تصل مقتنياتها إلى نحو خمسين ألف عنوان فى نحو تسعين ألف مجلد. ونضرب مثالاً واحداً بمكتبة كلية الطب التى يطلق عليها «المكتبة الطبية القومية». وقد افتتحت سنة ١٩٨٧؛ وتتبع كلية الطب ولكنها سميت على غرار المكتبة الوطنية الطبية الأمريكية وهى تتخصص فى موضوعات الطب والعلوم الصحية. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ١٥ ألف عنوان وعدد الدوريات إلى ٨٠٠ دورية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وقد جرى تحسيب المكتبة مؤخراً. وهى تقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة والتصوير لطلاب وأساتذة الكلية والأطباء عموماً ويؤمها شهرياً نحو ٧٠٠٠ مستفيد وتفتح أبوابها لمدة اثنتى عشرة ساعة يومياً من السابعة صباحاً حتى التاسعة مساءً.

ويشيع فى دولة الإمارات نمط المكتبة المركزية لكل كليات الجامعة وحيث يكون تركيز الإمكانيات مدعاة لقوة الأداء وفاعليته. ومن أقوى الجامعات فى الإمارات جامعة العين فى أبو ظبى وجامعة الشارقة فى الشارقة. لقد أنشئت جامعة العين فى سنة ١٩٧٨ وبدأت بالنواة المعهودة فى معظم دول الخليج الا وهى كلية التربية ثم بعد ذلك استُحدثت كليات جديدة مثل كلية الآداب وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية العلوم وكلية الهندسة وكلية الطب وغيرها من الكليات.

فى هذه الجامعة نجد مكتبتين إحداهما لطلاب المرحلة الأولى والثانية للدراسات العليا والبحوث، وقد جنحت الجامعة إلى إنشاء مكتبات للكليات والأقسام؛ ومن الواضح أن مكتبة مرحلة ما قبل التخرج، قصد بها خدمة طلاب المرحلة الأولى فقط

حيث تقتنى تلك المكتبة مقدمات العلوم والكتب الدراسية وكذلك المراجع العامة بينما تركز مكتبة الدراسات العليا على المواد البحثية والمراجع المتخصصة وعميقة التخصص وأمهات الكتب. ويصل مجموع الكتب فى المكتبتين إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠ مجلد و٣٥٠٠ دورية، إلى جانب آلاف من المواد السمعية البصرية.

والمكتبة مميكنة بالكامل وتتاح الفهارس الآلية للمستفيدين فيما يعرف بـ «أوباك».

أما جامعة الشارقة فقد افتتحت للدراسة فى العام الجامعى ١٩٩٧/١٩٩٨ ومن ثم فقد تخرجت فيها أولى الدفعات فى ٢٠٠١م. ومن المعروف أن الدراسة بهذه الجامعة لها فرعان فرع للبنين وفرع للبنات ومن ثم فلابد أن تكون هناك مكتبتان إحداهما فى فرع البنين والثانية فى فرع البنات وإن كان الفرعان يخضعان لعميد واحد يرأس ما يعرف هناك بعمادة شئون المكتبات.

وقد بدأت المكتبة فى الفرعين مع بدء الدراسة فى أكتوبر ١٩٩٧ بعدد متواضع من الكتب سرعان ما نمت وتطورت تطوراً كبيراً فى خلال السنوات الأربع التى انصرمت من عمر هذه الجامعة حيث تكشف أرقام نهاية ٢٠٠١م عن وجود سبعين ألف مجلد كتب بالإضافة إلى ٦٢٥ عنوان دوريات و ١٧ قاعدة معلومات مليزرة وعدة مئات قليلة من المواد السمعية البصرية.

وتحددت أهداف مكتبة جامعة الشارقة فى خدمة العملية التعليمية وخدمة البحث العلمى المتقدم لأعضاء هيئة التدريس وفيما بعد خدمة الدراسات العليا بالجامعة عندما تبدأ تلك الدراسات. ويمكننا القول بأن مكتبة جامعة الشارقة مثل مكتبة جامعة العين تواكب التطورات الجارية فى مجال العمل المكتبى وخاصة التطورات التكنولوجية ومبنى المكتبة مثمن الشكل، ومكتبة البنين تشغل الطابق الأول للمبنى M2 من مبانى فرع البنين، بينما مكتبة البنات تشغل الطابق الأول من المبنى W2 من مبانى فرع البنات.

وتستخدم المكتبة النظم الآلية المتكاملة فى أداء كل وظائفها من تزويد إلى فهرسة إلى خدمات إلى إدارة. وهناك فهرس آلى مباشر «أوباك»، إضافة إلى شبكة قواعد

البيانات المليزرة، تربط كل كليات الجامعة عن طريق الإنترنت. ويوجد بمبنى المكتبة فى كلا الفرعين قاعة الوسائط المتعددة. وقد يكون من المناسب القول بأن الطاقة الاستيعابية لكل مكتبة هى ٤٠٠ مقعد.

ويتألف المبنى من إثنتى عشرة وحدة أساسية يمكن تصويرها على النحو الآتى:

١- المدخل الرئيسى وهو بهو متسع مثمن بحكم شكل المبنى من الخارج. ويصلح لأغراض العرض وإن لم يستخدم حتى الآن.

٢- وحدة خدمات الإعارة.

٣- وحدة خدمات المراجع والخدمات المكتبية عموماً.

٤- وحدة خدمات الإنترنت

٥- وحدة الفهرس الآلى المباشر

٦- وحدة الجرائد والصحف الجارية

٧- وحدة خدمات التصوير

٨- وحدة مجموعات الكتب؛ وهى جميعا على رفوف مفتوحة

٩- وحدة مجموعات المراجع

١٠- وحدة مجموعات الدوريات والوسائط المتعددة

١١- قاعة عرض الوسائط المتعددة واستخدامها

١٢- غرفة الأمانات

وتستخدم المكتبة تصنيف مكتبة الكونجرس فى تنظيم مجموعاتها سواء كان ذلك للكتب العربية أو الكتب الأجنبية والذى تسير أقسامه الرئيسية على النحو الآتى:

A المعارف العامة

B الفلسفة وعلم النفس والديانات

C العلوم المساعدة للتاريخ

D التاريخ

E-F تاريخ أمريكا

G	الجغرافيا
H	العلوم الاجتماعية
J	العلوم السياسية
K	القانون
L	التربية والتعليم
M	الموسيقى
N	الفنون
P	اللغات والآداب
Q	العلوم
R	الطب
S	الزراعة
T	الهندسة والتكنولوجيا
U-V	العلوم العسكرية
Z	الببليوجرافيا وعلم المكتبات والمعلومات

ويمكن للمستفيد كى يحصل على مادة معينة من مواد المكتبة أن يبحث فى الفهرس الآلى المباشر عن طريق المؤلف أو العنوان أو الموضوع - سواء برأس موضوع مقنن أو بكلمة مفتاحية واحدة - وكذلك برقم التصنيف. والفهرس يحدد مكان وجود المادة أيضا على رفوف المكتبة وما إذا كانت معارة عند أحد الأشخاص أو إذا كانت كتاباً مرجعياً لا يعار. ولعله من نافلة القول إن المكتبة طرحت فهارسها على الإنترنت ويمكن البحث فى تلك الفهارس عن طريقها أيضا من خارج المكتبة.

وتتيح المكتبة خدماتها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين فى الجامعة، كما تتيحها للباحثين من خارج مجتمع جامعة الشارقة بترتيبات خاصة مع إدارة المكتبة ويسيير عدد الكتب المعارة فى المدة الواحدة على الوجه المبين فيما يلى:

أعضاء هيئة التدريس ٨ كتب لمدة فصل دراسى كامل

الهيئة التدريسية المعاونة	٥ كتب لمدة ستة أسابيع
طلاب الدراسات العليا	٥ كتب لمدة سنة أسابيع
طلاب المرحلة الأولى	٤ كتب لمدة أربعة أسابيع
العاملون بالجامعة	كتابان لمدة أسبوعين

وبإمكان المستعير تجديد استعارة المواد لفترة أخرى مالم تكن مطلوبة لمستعير آخر، بل إن من حق المكتبة استرداد المواد المعارة قبل انقضاء فترة الإعارة إذا كانت هناك حاجة ملحة إلى ذلك؛ وتوقع غرامة التأخير على من لا يرد المواد المستعارة فى حينها.

ولعله من الجدير بالذكر أن المكتبة تقدم خدمة حجز الكتب سواء لفرد أو لمجموعة الطلاب؛ كذلك تعير المكتبة المواد غير المسموح بإعارتها مثل المراجع والدوريات والمواد السمعية البصرية فى العطلات وخلال الليل.

وتقدم المكتبة الخدمات المرجعية وخدمات الإرشاد والتوجيه ومن بينها:

١- المساعدة فى تحديد مكان وجود مادة معينة والحصول عليها.

٢- المساعدة فى التعرف على نظام التصنيف وفهمه واستعماله.

٣- المساعدة فى التعرف على كيفية استخدام المصادر والحصول على المعلومات منها.

٤- المساعدة فى الإفادة من الإنترنت والبحث فى قواعد البيانات المليزرة.

كذلك تقدم المكتبة خدمات الكتب الدراسية حيث تقتنى المكتبة نسخة واحدة من كل كتاب مقرر تبقى داخل المكتبة للاستعمال الداخلى فقط ولا تعار إلا إعارة ليلية أو فى العطلات وحدها.

وتوفر المكتبة خدمات الإعارة البينية للحصول على المواد غير المتوافرة بالمكتبة وقد عقدت المكتبة اتفاقات عديدة فى هذا الصدد مع المكتبات الإماراتية والخليجية والأجنبية الأخرى. كما تقوم المكتبة بخدمات تسليم الوثائق ولديها تعاقد مع المكتبة البريطانية فى هذا الصدد.

وتوفر المكتبة خدمات التصوير والاستنساخ حيث وفرت عدداً من آلات التصوير التى تعمل بالعملات المعدنية بمعدل عشر لقطات بدرهم واحد مع مراعاة حماية حقوق المؤلفين فى عدد ما يصور من صفحات.

إلى جانب المكتبات الجامعية هناك مكتبات الكليات والمعاهد العالية التى لا تنتمى لجامعة معينة، وسوف نضرب هنا بعض أمثلة هذه المكتبات حيث لا نهدف إلى الحصر الشامل:

- **مكتبة كلية التقنية العليا للطالبات ـ أبو ظبى** أنشئت مع الكلية سنة ١٩٨٨ وتتبع إدارة كليات التقنية العليا. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ٣٥٠٠ عنوان فى ٧٠٠٠ مج وعدد الدوريات إلى ٥٢ دورية فى ٢٢٠مج. وبطبيعة الحال فإن المجموعات متخصصة تساند المناهج والمقررات ويتبع فى تصنيفها تصنيف ديوى العشرى وهناك ثلاث فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع، والمكتبة تقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير إلى جانب الخدمات المرجعية. والخدمات تقدم أساسًا للطالبات وأعضاء هيئة التدريس. ويصل عدد المترددين عليها إلى نحو ٢٠٠٠ طالبة وعضو هيئة تدريس شهرياً وتفتح المكتبة أبوابها من السابعة صباحًا وحتى الرابعة مساءً.

- **مكتبة كلية التقنية العليا للطالبات ـ العين** وقد افتتحت هى الأخرى سنة ١٩٨٨ مع افتتاح الكلية وتتبع أيضا إدارة كليات التقنية العليا. وتدور مجموعاتها حول ثمانية آلاف عنوان كتب فى نحو عشرين ألف مجلد و ٦٢ دورية فى نحو ٢٢٠ مجلد. وبطبيعة الحال تتخصص المجموعات فى موضوعات التكنولوجيا وهى تساند المناهج والمقررات التى تدرس بالكلية. هذه المكتبة تتبع تصنيف مكتبة الكونجرس فى تصنيف الكتب وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والتصوير وتقتصر خدمات المكتبة على الطالبات وأساتذة الكلية ويؤمها شهرياً نحو ٢٠٠٠ مستفيد وتفتح المكتبة أبوابها من الثامنة صباحا وحتى الخامسة مساءً.

- **مكتبة كلية التقنية العليا للطالبات ـ دبى** وقد افتتحت هذه المكتبة مع الكلية سنة

١٩٩٠ ويبلغ عدد الكتب بها نحو ٢٥٠٠ عنوان والدوريات نحو ستين عنواناً ولم يتوفر لى الحصول على عدد المجلدات. ومن نافلة القول أن تركيز المجموعات هو حول التكنولوجيا والمناهج التى تدرس. وتصنيف المجموعات علي حسب تصنيف مكتبة الكونجرس وفيها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع. وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد. وغالبية المستفيدين هم من الطالبات والأساتذة، وتفتح المكتبة أبوابها للمستفيدين الذين يبلغ عددهم ٣٥٠٠ شهرياً، من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً.

– **مكتبة كلية التقنية العليا للطلاب ـ أبو ظبى** أنشئت مع الكلية سنة ١٩٨٨م ويصل عدد الكتب بها إلى عشرة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى مائة دورية وتخدم المجموعات المناهج والمقررات التى تدرس وتستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس. وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع، وهى تخدم طلاب الكلية وأساتذتها أساسًا والذين يبلغ عددهم ٢٠٠٠ قارئ شهرياً. وتفتح أبوابها من الثامنة صباحاً حتى العاشرة مساءً أى لفترة ١٤ ساعة متواصلة. تتبع إدارة كليات التقنية العليا.

– **مكتبة كلية التقنية العليا للطلاب ـ العين** وقد أسست مع تأسيس الكلية سنة ١٩٨٨ وتتبع إدارة كليات التقنية العليا. وعدد الكتب والدوريات فيها متواضع حيث لا يربو على ألفى كتاب وخمسين دورية. ومع ذلك فهى تستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والخدمات المرجعية. ويصل عدد المترددين عليها شهرياً نحو ٥٠٠ من الطلاب والأساتذة وتفتح أبوابها من الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً.

– **مكتبة كلية التقنية العليا للطلاب ـ دبى** وقد أنشئت سنة ١٩٩١م وتتبع إدارة كليات التقنية العليا وعدد الكتب بها لايزيد على ألفى عنوان وعشرين دورية وتستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والخدمة المرجعية. ويتردد عليها شهرياً نحو ٢٠٠٠ مستفيد من طلاب وأساتذة الكلية. وتفتح أبوابها من الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً.

– **مكتبة كلية الشرطة ـ أبو ظبى** أنشئت فى إبريل ١٩٨٧ وتتبع وزارة الداخلية. ويصل عدد الكتب إلى نحو ٦٠٠٠ عنوان فى ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مجلد، كما يصل عدد الدوريات إلى خمسين دورية. والمجموعات تركز على موضوعات الأمن والقانون والإدارة مع مجالات أخرى وخاصة الدين الإسلامى والآداب. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى، وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة والخدمات الببليوجرافية. ويصل عدد المترددين على المكتبة إلى نحو ٤٠٠ قارئ شهرياً وتفتح أبوابها للمستفيدين طوال فترة الدوام الرسمى.

– **مكتبة كلية الشرطة ـ دبى** افتتحت رسمياً فى التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٧، وتتبع القيادة العامة لشرطة دبى. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ثمانية آلاف عنوان فى ستة عشر ألف مجلد، وعدد الدوريات إلى عشر دوريات فقط. ويجرى التركيز فى المجموعات على موضوعات القانون والعلوم السياسية والبوليسية والشريعة الإسلامية وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان فقط بالمؤلف والعنوان، كما تقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة ويصل عدد المترددين شهرياً إلى ألف من طلاب وأساتذة الكلية، وتفتح أبوابها للخدمة طوال ساعات الدوام الرسمى.

– **مكتبة كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا ـ عجمان** أسست فى ١٧ يونية ١٩٨٨ مع الكلية وهى تتبع بطبيعة الحال كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا وهى كلية خاصة ويصل عدد الكتب بها إلى نحو عشرة الاف عنوان فى خمسة عشر ألف مجلد وهى تركز أساسًا على مجالات العلوم البحتة والتطبيقية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة فهارس هى فهرس المؤلف وفهرس العنوان وفهرس الموضوعات وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة والتصوير والخدمات الببليوجرافية وتخدم طلبة وطالبات وأساتذة الكلية وحيث يتردد عليها نحو ٧٠٠ مستفيد شهرياً من السابعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً.

– **مكتبة كلية العين المتوسطة** أسست فى سبتمبر سنة ١٩٨٥. وكلية العين بمثابة

معهد معلمين ومن ثم فإن المكتبة تركز على مجالات التربية والتعليم وعلم النفس والمناهج وطرق التدريس. وتصل مجموعاتها إلى نحو ٢٥٠٠ عنوان فى خمسة آلاف مجلد وعدد الدوريات يبلغ عشرين دورية فقط. وتستخدم نظام تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس المؤلف والعنوان فقط. وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والتصوير والإرشاد ويتردد عليها نحو ١٠٠٠ مستفيد فى الشهر من طلبة وأساتذة الكلية. وتفتح أبوابها طوال ساعات العمل الرسمى.

– مكتبة مدرسة الشرطة ـ الشارقة وقد افتتحت فى أكتوبر سنة ١٩٨٥ وتتبع وزارة الداخلية ـ الإدارة العامة للتخطيط والتدريب. ويصل عدد الكتب بها إلى ستة آلاف عنوان فى عشرة آلاف مجلد وعدد الدوريات إلى خمسة فقط وتركز على موضوعات الأمن والشرطة والقانون. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والتصوير إلى الدارسين والضباط والعاملين بالمدرسة. ويتردد عليها نحو ٢٠٠ مستفيد شهرياً. وتفتح المكتبة أبوابها طوال فترة الدوام الرسمى.

– مكتبة معهد التمريض ـ دبى أسست سنة ١٩٩١ وتتبع وزارة الصحة التى يتبعها المعهد. ويصل عدد الكتب بها إلى ٥٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ١٧ دورية وهى متخصصة فى موضوعات التمريض والطب والصحة. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى ولها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتقدم خدمات الإرشاد والإعارة والتصوير والاطلاع. ويتردد عليها شهرياً نحو ١٠٠ مستفيد من طلبة المعهد والعاملين به. وتفتح أبوابها من السابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة والنصف مساءً.

– مكتبة معهد التمريض ـ الشارقة أسست سنة ١٩٩١ وتتبع وزارة الصحة والمكتبة متواضعة للغاية لايزيد عدد الكتب بها على ٥٠٠ كتاب و ١٠ دوريات فى موضوعات التمريض والصحة والطب. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد

والتصوير وتخدم العاملين بالمعهد والطلبة وتفتح أبوابها ما بين السابعة والنصف صباحاً والواحدة والنصف ظهراً.

- **مكتبة معهد التنمية الإدارية - أبو ظبى** أسست سنة ١٩٨٢ مع المعهد وتتبع المعهد تبعية مباشرة. وتصل مجموعاتها إلى نحو خمسة آلاف عنوان من الكتب و٧٥ دورية. وتركز على موضوعات الاقتصاد والمحاسبة والقانون وإدارة الأعمال والإدارة العامة. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع. وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والإعارة والتصوير والإرشاد إلى طلبة المعهد والأساتذة والعاملين إضافة إلى من يرغب من خارج المعهد. ويصل عدد المترددين إلى مائة مستفيد فى الشهر. وتفتح أبوابها من السبت إلى الأربعاء أسبوعياً من السابعة والنصف صباحاً وحتى الثانية والنصف بعد الظهر. وتصدر المكتبة باسم المعهد بعض المطبوعات من بينها مجلة الإدارة والتنمية؛ النشرة المكتبية؛ النشرة الدورية.

المكتبات المتخصصة فى دولة الإمارات

تنتشر المكتبات المتخصصة فى قطاعات مختلفة من الدولة: وزارات، إدارات، شركات، مؤسسات، مراكز بحوث، مستشفيات، بنوك... وسوف نحاول هنا تصوير وتمثيل هذه القطاعات المختلفة قدر الإمكان.

- **مكتبة أدكو - أبو ظبى** التى أسست سنة ١٩٦٣ وتتبع شركة أبو ظبى للعمليات البترولية البرية (أدكو). وتتخصص هذه المكتبة فى موضوعات البترول أساساً مع تغطية خفيفة لفروع المعرفة البشرية الأخرى. وتستخدم نظام تصنيف خاص. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ستة آلاف عنوان إلى جانب مئات من التقارير والنشرات والخرائط والتصميمات، كما يصل عدد الدوريات إلى ثلاثين دورية متخصصة. وفى المكتبة ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع. وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة والتصوير للعاملين فى الشركة وعائلاتهم. ويصل عدد المترددين إلى نحو ١٠٠٠ قارئ شهرياً ولا تفتح أبوابها إلا خمس ساعات يومياً ما عدا العطلات وأيام الجمعة.

- **مكتبة أدنوك - أبو ظبى** وقد أسست سنة ١٩٧٤ وتتبع شركة بترول أبو ظبى الوطنية (أدنوك) ويصل عدد الكتب بها إلى نحو عشرة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى ٥٠٠ دورية وتركز هذه المكتبة على مجالات البترول والإدارة والجيولوجيا والقانون والاقتصاد والهندسة. وتستخدم المكتبة تصنيف مكتبة الكونجرس وبها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع وهى فهارس محسبة. وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والتصوير والإرشاد إلى موظفى الشركة وعائلاتهم وإلى طلبة جامعة الإمارات فى العين. ويؤم المكتبة شهرياً نحو ألف مستفيد وتعمل المكتبة من السابعة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر وتصدر المكتبة نشرة دورية نصف شهرية باسم «نشرة المكتبة».

- **مكتبة الأمن - دبى** أسست فى نوفمبر ١٩٨٦ وتتبع القيادة العامة لشرطة دبى ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ستة آلاف عنوان؛ وعدد الدوريات إلى خمس دوريات فقط وهى متخصصة فى موضوعات الأمن وعلوم الشرطة والقانون والشريعة.

وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد للعاملين بالقيادة العامة لشرطة دبى. ويبلغ عدد المترددين على المكتبة شهرياً نحو ٦٠٠ فرد وتفتح أبوابها للمستفيدين من السابعة والنصف صباحاً وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر. وتصدر المكتبة باسم القيادة العامة للشرطة مجلة الأمن الشهرية.

- **مكتبة دائرة الأشغال العامة - أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٦٦ وتتبع دائرة الأشغال العامة فى أبى ظبى ويدور عدد الكتب بها حول ألف كتاب وعدد الدوريات حول ١٥ دورية. وهى متخصصة فى موضوعات الهندسة والاقتصاد والقانون وتقدم خدماتها للعاملين فى الدائرة وهذه الخدمات تقتصر على الإعارة والاطلاع والتصوير والإرشاد ويصل عدد المترددين على المكتبة إلى ٢٠٠ فرد شهرياً.

- **مكتبة دائرة التخطيط - أبو ظبى** أسست سنة ١٩٧٨ وتتبع دائرة التخطيط فرع وزارة التخطيط. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ثمانية آلاف عنوان فى ١٢٠٠٠

مجلد، وعدد الدوريات بها إلى ستين دورية فى ١٥٠ مج. وتتخصص المكتبة فى موضوع التخطيط والإدارة والإحصاء والمحاسبة والصيرفة والمطبوعات الحكومية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان، وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير للعاملين بالدائرة. ويتردد عليها شهرياً نحو ٢٥٠ مستفيداً؛ وتفتح أبوابها لهم من الساعة السابعة والنصف فى الصباح وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر؛ وتصدر المكتبة عدداً من المطبوعات من بينها: النشرة الشهرية لأسعار التجزئة؛ الببليوجرافيا، نشرة المكتبة.

– **مكتبة دائرة الزراعة ـ العين** أسسَّت سنة ١٩٨٧؛ وتتبع دائرة الزراعة فرع وزارة الزراعة؛ ويصل عدد الكتب بها إلى خمسة آلاف عنوان وعدد الدوريات إلى ٢٠ دورية وتركز على مجالات الزراعة والمجالات ذات الصلة والآفات الزراعية والمحاصيل مع تغطية خفيفة لسائر فروع المعرفة البشرية. وتستخدم المكتبة نظام تصنيف ديوى العشرى وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد للعاملين بالدائرة والتردد عليها ضعيف إذ لا يزيد عدد المترددين شهرياً على مائة قارئ. وتعمل المكتبة خلال ساعات الدوام الرسمى فقط.

– **مكتبة دائرة الطيران المدنى ـ أبو ظبى** أسسَّت سنة ١٩٨٢ وتتبع دائرة الطيران المدنى. ويصل عدد الكتب فيها إلى ٢٥٠٠ عنوان فى خمسة آلاف مجلد وعدد الدوريات إلى عشرين دورية وتتخصص فى موضوع الطيران المدنى وما يتصل به. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وتقدم خدمات الإرشاد والتصوير والإعارة والاطلاع للعاملين بدائرة الطيران المدنى ومطار أبو ظبى الدولى. ويؤمها شهرياً نحو ٤٠٠ مستفيد وتفتح أبوابها ما بين السابعة والنصف صباحاً والواحدة والنصف بعد الظهر وتنشر المكتبة لحساب الدائرة مجلة الطيران المدنى والنشرة الإحصائية.

– **مكتبة اتحاد غرف التجارة والصناعة ـ أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٨٠ وتتبع الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة. وتصل المجموعات إلى ٤٠٠٠ عنوان كتب و٦٥ عنوان دوريات وتتخصص فى موضوعات الاقتصاد والإحصاء والإدارة. وتستخدم

نظام تصنيف خاص ولا يوجد بها سوى فهرس العنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد للعاملين فى أمانة الاتحاد والباحثين وطلبة الجامعات. ويؤمها شهرياً نحو ٢٠٠ قارئ وتفتح أبوابها من الثامنة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر.

- **مكتبة غرفة تجارة وصناعة دبى** أنشئت سنة ١٩٨٢ ويصل عدد الكتب بها إلى نحو عشرة آلاف عنوان بما يجاوز خمسا وعشرين ألف مجلد؛ كما يصل عدد الدوريات إلى ٥٠٠ دورية؛ وإلى جانب ذلك هناك أرشيف كامل من القصاصات والصور وتتخصص المجموعات أساساً فى موضوعات الاقتصاد والصناعة والغاز والبترول وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وهناك ثلاثة أنواع من الفهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع، وتقدم المكتبة خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والتصوير إلى العاملين بالغرفة والإدارات ذات الصلة بها. ويصل عدد المترددين على المكتبة إلى نحو ٥٠٠ شخص فى الشهر. وتعمل المكتبة ست ساعات يومياً فى فترة صباحية واحدة منذ السابعة والنصف صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً. وتسهم المكتبة اسهاماً مباشراً مع إدارة الغرفة فى إصدار وإعداد عدد من المطبوعات من بينها: إحصائيات التجارة الخارجية باللغتين العربية والإنجليزية؛ مجلة التجارة والصناعة؛ دليل دبى الصناعى، دليل دبى التجارى؛ كتيب: كيف تقيم مشروعاً.

- **مكتبة غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة.** أنشئت سنة ١٩٧١، وتدور الكتب فيها حول ٤٠٠٠ عنوان وليس فيها دوريات وتتخصص فى موضوعات الاقتصاد. وتستخدم المكتبة نظام تصنيف خاص؛ وفيها فهرس واحد هو فهرس العنوان. وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة لأعضاء الغرفة والمنتسبين إليها ويدور عددهم حول ٢٠٠ مستفيد فى الشهر وساعات العمل فيها صباحية فقط من السابعة وحتى الواحدة ظهراً.

- **مكتبة غرفة تجارة وصناعة الشارقة** أنشئت فى الأول من أكتوبر ١٩٧١، ويصل عدد الكتب فيها إلى ٥٠٠٠ عنوان فى نحو ١٣٠٠٠ مجلد. أما عدد الدوريات فإنه يصل إلى ٦٠٥ دورية والمجموعات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والمال والاستثمار

والإدارة والمحاسبة والبنوك إضافة إلى مطبوعات البنك الدولى. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى، وفيها أربعة أنواع من الفهارس هى: المؤلف ـ العنوان ـ الموضوع ـ المصنف. وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير للعاملين بالغرفة والأعضاء المنتسبين إليها. ويصل عدد المترددين شهرياً إلى نحو ٥٠٠ شخص، وتفتح المكتبة أبوابها لمدة ست ساعات بين السابقة والنصف صباحاً والواحدة والنصف ظهراً وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار مجلة التجارة.

– **مكتبة غرفة تجارة وصناعة عجمان** أنشئت سنة ١٩٨٦ وتدور المجموعات حول ٣٠٠٠ عنوان وتتخصص فى مجالات القانون والاقتصاد والتجارة. وتستخدم نظام تصنيف خاص ولها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان. وتقدم خدماتها للعاملين بالغرفة والشركات المنتسبة إليها وتتراوح بين الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير. ويصل عدد المستفيدين إلى ٢٠٠ قارئ شهرياً. وتفتح المكتبة أبوابها من الثامنة صباحاً وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر. وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار مجلة الغرفة.

– **مكتبة صندوق النقد العربى** أنشئت سنة ١٩٧٧ ويصل عدد الكتب فيها إلى ستة آلاف عنوان فى عشرة آلاف مجلد، كما يصل عدد الدوريات إلى ٢٠٠ دورية وتتخصص المكتبة فى موضوعات المال والاقتصاد والبنوك والإدارة. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتخدم المكتبة العاملين بالصندوق، ومن خدماتها الاطلاع والإعارة والإرشاد والببليوجرافيا. ويصل عدد القراء شهرياً إلى ٢٠٠ قارئ؛ وتفتح المكتبة أبوابها لهم ست ساعات يومياً من الثامنة حتى الثانية بعد الظهر.

– **المكتبة الفنية لشركة زادكو.** أنشئت المكتبة سنة ١٩٧٩، وتتبع شركة تطوير حقل زاكوم؛ ويصل عدد الكتب بها إلى ٥٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ثلاثين دورية. تتخصص المكتبة فى شئون البترول والموضوعات ذات الصلة؛ وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع

والإعارة والتصوير والإرشاد إلى موظفى الشركة. يصل عدد المترددين شهرياً إلى نحو ٣٠٠ قارئ، وتفتح أبوابها للقراء من السابعة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر.

تتمتع دولة الإمارات بمجموعة مستشفيات عظيمة فى بعضها نصادف مكتبات متقدمة وفى بعضها الآخر مكتبات متواضعة. ونأتى هنا على بعض تلك المكتبات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. وقد سبق أن ذكرنا شيئا عن مكتبة كلية الطب (الطبية القومية) فى جامعة الإمارات وسوف نتناول فيما بعد المكتبة الطبية المركزية (وزارة الصحة)، ضمن مكتبات الوزارات:

- **مكتبة مستشفى الأمل ـ دبى** أنشئت سنة ١٩٨٢ وتتبع وزارة الصحة وتصل مجموعات الكتب فيها إلى نحو ٣٠٠٠ عنوان والدوريات إلى عشرين دورية. وتتخصص فى موضوعات الطب إلى جانب الموضوعات الدينية والاجتماعية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس بالعناوين فقط وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والتصوير ويصل عدد المستفيدين إلى ٢٠٠ مستفيد شهرياً وتعمل خلال ساعات الدوام الرسمى فقط.

- **مكتبة المستشفى الجديد ـ دبى** يصل عدد الكتب فيها إلى ٥٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ١٥٠ دورية وهى متخصصة أساساً فى الطب والعلوم الصحية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الإطلاع والإرشاد والإعارة والتصوير إلى العاملين بالمستشفى؛ وتفتح أبوابها من السابعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً. ومن نافلة القول إنها تتبع وزارة الصحة.

- **مكتبة مستشفى توام ـ العين** مكتبة متخصصة فى موضوعات الطب والتمريض تتبع وزارة الصحة. ويدور عدد الكتب فيها حول ٢٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات حول ٢٢٠ دورية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير إلى العاملين بالمستشفى وتفتح أبوابها على فترتين صباحية ومسائية لمدة ثمانى ساعات.

- **مكتبة مستشفى الجزيرة الطبية ـ أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٧٨ وتتبع وزارة الصحة

ويصل عدد الكتب بها إلى ٢٥٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ٩٥ دورية وتتخصص المكتبة فى مجالات الطب بفروعه ماعدا موضوعات النساء والولادة وتستخدم تصنيف ديوى العشرى ولا يتوافر بها سوى فهرس العنوان وتقدم خدمات الإرشاد والتصوير والاطلاع والإعارة إلى الأطباء وهيئة التمريض والعاملين بالمستشفى. ويصل عدد المستفيدين إلى نحو ٢٠٠ مستفيد شهرياً وتصل فترة الخدمة يوميا إلى ١٣ ساعة يومياً على فترتين من السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة والنصف ظهراً ومن الرابعة حتى الحادية عشرة مساءً.

– **مكتبة مستشفى الجيمى ـ العين** مكتبة متخصصة فى الطب والتمريض، وتتبع وزارة الصحة ويصل عدد الكتب إلى ٢٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ١٠٣ دورية. تستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى ولها فهرسان بالمؤلف والعنوان، وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير إلى العاملين بالمستشفى وتفتح أبوابها ست ساعات فى فترة صباحية فقط.

– **مكتبة مستشفى دبى** افتتحت فى يناير ١٩٨٤؛ وتتبع دائرة الصحة والخدمات الطبية فى دبى ويدور عدد الكتب بها حول ٢٠٠٠ عنوان، وعدد الدوريات ٧٣ دورية وبطبيعة الحال تتخصص المكتبة فى الطب والتمريض. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما للمؤلف والثانى للعنوان؛ وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والتصوير للأطباء والعاملين فى المستشفى ويؤم المكتبة نحو ٢٠٠ قارئ فى الشهر وتفتح أبوابها أمامهم طوال فترة الدوام الرسمى.

– **مكتبة مستشفى راشد ـ دبى** تاريخ تأسيسها غير معروف على وجه الدقة ولكن يقدر بالنصف الثانى من ثمانينات القرن العشرين وهى من المكتبات القوية التى تتبع وزارة الصحة الإماراتية ويدور عدد ما بها من كتب حول ٥٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات حول ٢٥٠ دورية وتتخصص فى موضوع الطب والتمريض، وتستخدم المكتبة تصنيف مكتبة الكونجرس. وبها فهرس المؤلف وفهرس العنوان فقط وتقدم خدمات الإعارة والإرشاد والاطلاع والتصوير للأطباء والعاملين فى المستشفى وتفتح

أبوابها للخدمة فى الفترة الصباحية فقط من السابعة والنصف حتى الواحدة والنصف ظهراً.

- **مكتبة مستشفى الكورنيش - أبو ظبى** تتبع وزارة الصحة؛ وتتخصص فى موضوعات الطب والتمريض: أمراض النساء والولادة حيث المستشفى مخصصة لهذا الفرع من فروع الطب (أنظر مكتبة مستشفى الجزيرة الطبية - أبو ظبى التى سبق الحديث عنها). ويدور عدد الكتب فيها حول ١٥٠٠ عنوان عميقة التخصص وعدد الدوريات حول ٦٠ دورية. ويستخدم فى تنظيم المجموعات تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان للمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير للأطباء والعاملين بالمستشفى، وتفتح أبوابها فترة متصلة من الثامنة صباحاً وحتى الرابعة مساءً.

- **مكتبة مستشفى المكتوم - دبى** تتبع وزارة الصحة وتتخصص فى الطب العام والتمريض ويصل عدد الكتب بها حول ١٥٠٠ كتاب والدوريات ٤٣ دورية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس المؤلف وفهرس العنوان وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والتصوير والإعارة للأطباء والعاملين بالمستشفى، وتفتح أبوابها فترة متصلة من السابعة والنصف صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر.

- **مكتبة مستشفى الوصل - دبى** تتبع وزارة الصحة وتتخصص فى مجالات الطب والتمريض والصحة العامة. وتستخدم نظام تصنيف ديوى العشرى وبها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان. ويدور عدد الكتب بها حول ٢٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات حول ٧٠ دورية وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والتصوير والإرشاد للأطباء والعاملين بالمستشفى وتفتح أبوابها فترة متصلة من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة والنصف مساءً.

إن ما عرضت له من أمثلة لا يقدم إلا ثلث مكتبات المستشفيات فقط حيث يوجد فى كل مستشفى كبير تقريبا مكتبة.

إذا انتقلنا إلى مكتبات الوزارات فسوف نجد أن كل وزارة لها مكتبة مركزية وكل

دائرة من دوائر الوزارات فى الإمارات المختلفة لها أيضا مكتبة فرعية وإن سميت أحيانا بالمركزية داخل الإمارة الواحدة. ونعرض هنا لبعض أمثلة مكتبات الوزارات.

– **المكتبة الطبية المركزية ـ وزارة الصحة** افتتحت فى التاسع من ديسمبر ١٩٧٩ وهى تتبع ديوان عام الوزارة فى أبى ظبى وتتخصص بطبيعة الحال فى مجالات الطب والتمريض والصحة العامة ويصل عدد الكتب بها إلى ٣٠٠٠ عنوان وعدد الدوريات إلى ثلاثين دورية. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى ولها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير وتخدم الأطباء والعاملين بالوزارة وطالبات مدرسة التمريض فى أبى ظبى. ويؤمها شهرياً نحو ٥٠٠ مستفيد. وتفتح أبوابها من السابعة والنصف صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً. وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار نشرة: منبر التمريض والعديد من الكتيبات الإرشادية حول التمريض.

– **مكتبة سيف بن عباس ـ وزارة الخارجية ـ أبو ظبى** افتتحت سنة ١٩٧٣ وربما كانت أكبر مكتبة وزارة فى كل الإمارات وتصل مجموعاتها إلى نحو ٢٥٠٠٠ عنوان فى خمسين ألف مجلد وبها مجموعات خاصة عديدة مثل مطبوعات الأمم المتحدة ومطبوعات جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية. وتتخصص المكتبة فى موضوعات السياسة والاقتصاد والتاريخ والقانون. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى ولها ثلاثة فهارس هى فهرس المؤلف وفهرس العنوان وفهرس الموضوع وتقدم خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير للعاملين بديوان عام الوزارة ومن يرغب من الباحثين بترتيبات خاصة وتفتح أبوابها من السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة والنصف بعد الظهر وتصدر المكتبة قائمة الإضافات الجديدة بصفة مستمرة.

– **مكتبة وزارة البترول والثروة المعدنية ـ أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٧٤ وتتبع ديوان عام الوزارة فى أبى ظبى وتدور مجموعات الكتب بها حول ٣٠٠٠ عنوان فى نحو ٥٠٠٠ مجلد وتتخصص فى موضوعات البترول والعلوم ذات الصلة. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى؛ ولها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتقدم

خدمات الإرشاد والتصوير والإعارة والاطلاع للعاملين بالوزارة والباحثين من خارجها. ويصل عدد القراء إلى نحو خمسين قارئًا فى الشهر، وتفتح أبوابها من السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة والنصف ظهراً. وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار مجلة: أخبار النفط والصناعة.

– **مكتبة وزارة الداخلية ـ أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٧٦م وتتبع ديوان عام وزارة الداخلية ويصل عدد الكتب بها نحو ٥٠٠٠ عنوان فى سبعة آلاف مجلد. وتركز على موضوعات الشرطة والقانون والشريعة مع تغطية خفيفة لسائر فروع المعرفة البشرية. وتستخدم نظام تصنيف ديوى العشرى. وبها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والخدمات الببليوجرافية للعاملين بالوزارة. يؤم المكتبة مائة قارئ شهريًا وتمتد ساعات العمل بين السابعة والنصف صباحًا والواحدة والنصف بعد الظهر.

– **مكتبة وزارة العدل ـ أبو ظبى** أنشئت سنة ١٩٧٢، وتتبع ديوان عام الوزارة ويدور عدد الكتب فيها حول ستة آلاف عنوان فى خمسة عشر ألف مجلد، بينما عدد الدوريات لا يزيد على خمس دوريات فقط. وتتخصص المكتبة فى مجالات القانون والشريعة الإسلامية وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس واحد بالعنوان فقط وتقدم خدمات الاطلاع والإعارة والإرشاد والتصوير للعاملين بالوزارة من قضاة ومستشارين. ويصل عدد المترددين إلى نحو ٦٠٠ قارئ فى الشهر. وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار مجلة العدالة.

– **المكتبة المركزية ـ وزارة التربية والتعليم ـ أبو ظبى** أنشئت فى أوائل السبعينات من القرن العشرين. وتتبع ديوان عام وزارة التربية والتعليم. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو عشرة آلاف عنوان فى نحو خمسة عشر ألف مجلد؛ ويصل عدد الدوريات إلى ٣٥ دورية وتتخصص المكتبة فى موضوعات التربية والتعليم وعلم النفس مع تغطية سائر فروع المعرفة البشرية. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع؛ وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة والتصوير

للعاملين بالوزارة والباحثين من خارجها. يؤم المكتبة نحو ٣٠٠ قارئ شهريًا وتفتح أبوابها للقراء من السابعة والنصف صباحًا وحتى الواحدة والنصف ظهراً.

وكما أسلفت أنشأت دوائر التربية والتعليم فى الإمارات المختلفة مكتبات تربوية مركزية تشرف على المكتبات المدرسية بها سوف نعرض لها فيما بعد.

ونقدم فيما يلى عينة من مكتبات المؤسسات المتنوعة لتصوير مكتبات ذلك القطاع:

- المكتبة الفنية للمؤسسة العامة للصناعة ـ أبو ظبى أنشئت سنة ١٩٧٣ وتتبع المؤسسة العامة للصناعة وتتخصص فى الصناعة والتكنولوجيا ويدور عدد الكتب بها حول ٣٠٠٠ عنوان فى خمسة آلاف مجلد، وهناك ٣٥٠ دورية عامة ومتخصصة وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى وبها فهرس بالمؤلف وآخر بالعنوان وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والخدمات الببليوجرافية للعاملين بالمؤسسة وتفتح أبوابها صباحًا كل أيام الأسبوع من السابعة والنصف صباحًا حتى الواحدة والنصف ظهرًا ومساءً من الخامسة وحتى التاسعة أيام السبت والاثنين والأربعاء فقط. ويؤم المكتبة نحو ٣٠٠ قارئ شهريًا وتسهم المكتبة فى إعداد وإصدار مجلة شئون الصناعة.

- المكتبة المركزية لشركة إدما العاملة ـ أبو ظبى أسسّت سنة ١٩٨٢ وتتبع شركة إدما الصناعية العاملة. ويدور عدد الكتب حول ثمانية آلاف عنوان والدوريات حول ٦٥٠ دورية. وهى تتخصص فى موضوعات البترول والهندسة والصناعة والتجارة. وتستخدم المكتبة تصنيف ديوى العشرى؛ وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإرشاد والاطلاع والإعارة والتصوير والخدمات الببليوجرافية للعاملين بالشركة ويؤم المكتبة شهريًا فى حدود ٢٠٠ قارئ وتفتح أبوابها بين السابعة صباحًا وحتى الثانية بعد الظهر. وتقوم المكتبة بإعداد وإصدار العديد من المطبوعات من بينها: فهرس المكتبة المطبوع، فهرس الدوريات المطبوع، ببليوجرافية مشاريع الدراسات، قائمة المعايير والمواصفات، فهرس الأدب التجارى.

ومن مكتبات مراكز البحوث العامة والخاصة نقتطع الأمثلة الآتية:

- **مكتبة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبى** أُنشئت سنة ١٩٨٨، وهى تتبع المركز ويدور عدد عناوين المكتبة الأصلية حول ٥٠,٠٠٠ عنوان فى مالا يقل عن مائة ألف مجلد وهناك مخطوطات أصلية ومصورة فى نحو ٣٠٠٠ مخطوطة وهناك أيضا نحو ستين دورية فى أكثر من ١٥٠٠ مجلد. ويضم مركز جمعة الماجد عدداً كبيراً من المكتبات أو لنقل المجموعات الخاصة التى جمعها من العديد من الدول العربية حيث نُقلت إلى المركز برفوفها الأصلية وخزاناتها الشخصية فى بعض الأحيان مما يدخل فى باب الذخائر. ويتبع المكتبة وحدة ترميم عظيمة. وتتخصص المكتبة فى كتب التراث والمخطوطات وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الاطلاع الداخلى والتصوير فقط لمن يشاء من الباحثين من كل الفئات وتفتح أبوابها على فترتين صباحية من الثامنة حتى الثانية عشرة. ومسائية من الرابعة حتى الثامنة. ويصدر المركز مجلة آفاق التراث بالتعاون مع المكتبة.

- **مكتبة مركز الدعوة والإرشاد - أم القوين** أسسّت سنة ١٤٠١ هـ (١٩٨٠م) وتتبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو

- **مكتبة اتحاد الإمارات - أبو ظبى** افتتحت فى الرابع عشر من مارس ١٩٩٤ وهى تتبع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وهى متخصصة فى مجالات العلوم السياسية والاستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية كما تجمع كل ما يتعلق بدولة الإمارات ومنطقة الخليج بشكل خاص والمنطقة العربية والعالم على وجه العموم. وتضم المكتبة عشرات الآلاف من الكتب والتقارير ومجلدات الدوريات والخرائط وقواعد البيانات الإلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية ولديها مجموعة وثائقية خطيرة خاصة بدول الخليج ترجع أقدمها إلى سنة ١٨٢٠م وكذلك وثائق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهناك مجموعة كتب نادرة ورسائل علمية حول دول الخليج.

وتسعى المكتبة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- توفير مصادر المعلومات الأساسية فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع التى تدخل فى إطار اهتمامات المركز.

٢- توفير مجموعة مراجع متخصصة وعامة فى مختلف العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- توفير الدوريات العلمية وقواعد البيانات الإلكترونية وقواعد الخط المباشر.

٤- عقد الدورات التدريبية على أعمال المكتبات ونظم المعلومات.

٥- التعاون فى مجال التبادل مع المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى داخل الدولة وخارجها.

وتتكون هذه المكتبة إدارياً من ثلاث وحدات رئيسية هى:

- **وحدة الأعمال الإدارية** وتقوم بمهام التخطيط والتطوير والإشراف العام على جميع الوحدات وإعداد المكتبة بالتجهيزات والمتطلبات الضرورية وصيانة محتوياتها.

- **وحدة الأعمال الفنية** وتتولى مهام التزويد والفهرسة والتصنيف، لتصبح المواد المكتبية جاهزة لاستخدام الباحثين فى أسرع وقت ممكن وبأقل جهد مستطاع.

- **وحدة خدمة المستفيدين** التى تقدم الخدمات المكتبية لجمهور القراء والباحثين من خلال المجموعات المقتناة على رفوف مفتوحة.

وتقتنى المكتبة المواد الآتية للوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها:

- الكتب وما فى حكمها من تقارير فنية ومراجع عامة ومتخصصة والرسائل الجامعية
- الدوريات وما فى حكمها
- قواعد البيانات المليزرة
- الوثائق الأرشيفية
- القصاصات والصور والخرائط
- المواد السمعية البصرية

وتستخدم المكتبة فى تنظيم المجموعات تصنيف مكتبة الكونجرس وفى الفهرسة قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية وهناك ثلاثة أنواع من الفهارس: فهرس المؤلف - فهرس العنوان - فهرس الموضوعات.

وتقدم المكتبة خدمات مختلفة للباحثين والقراء من بينها: خدمة الإرشاد والاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية والتصوير والإحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات والخدمات الببليوجرافية وخدمات الخط المباشر وخاصة من الإنترنت.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الخدمات تقدم للباحثين والعاملين بالمركز كما تقدم للباحثين من خارج المركز بعد ترتيبات معينة وموافقة كتابية من إدارة المركز ويسمح بإعارة جميع الكتب فيما عدا الكتب المرجعية والكتب النادرة كما لا يسمح باستعارة الدوريات وأقراص الليزر والخرائط.

وتفتح المكتبة أبوابها يوميًا خلال أيام العمل الرسمية وهى من السبت إلى الأربعاء، وذلك على فترتين من الثامنة والنصف صباحًا وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر ومن الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساءً.

ومن الجدير بالذكر أن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد افتتح فى الرابع عشر من مارس ١٩٩٤ كمركز مستقل يهتم بإعداد البحوث والدراسات العلمية حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج بصفة خاصة والعالم العربى عموما.

ويعمل المركز فى إطار ثلاثة مجالات هو البحوث والدراسات و إعداد وتدريب الكوادر البحثية و خدمة المجتمع. وذلك من أجل تحقيق أهدافه التى قام من أجلها والمتمثلة فى تشجيع البحث العلمى النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته وتنظيم الملتقيات الفكرية ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها وإعداد الدراسات المستقبلية وتبنى البرامج التى تدعم تطور الكوادر البحثية الوطنية والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة فى مجال الدراسات والبحوث.

وقد نظم المركز العديد من المؤتمرات والمحاضرات والندوات والحلقات الدراسية فى المجالات المختلفة التى تدخل ضمن نطاق اهتمامه. كذلك شارك المركز فى العديد من فعاليات المراكز المناظرة فى الدول الأخرى. وقد استعان المركز فى تنفيذ خططه بأفضل العناصر وخيرة الخبراء من الداخل والخارج ٤٠٠٠ عنوان وتتخصص فى موضوعات الإسلام مع التركيز على الدعوة والتاريخ الإسلامى وتستخدم نظامًا خاصاً فى التصنيف ولها فهرسان بالمؤلف والعنوان وتقدم خدمات الاطلاع والإرشاد والإعارة للعاملين بالمركز وساعات العمل من السابعة والنصف صباحًا حتى الواحدة والنصف ظهراً.

- **مكتبة مركز الدعوة والإرشاد ـ الفجيرة** أنشئت مع إنشاء المركز سنة ١٩٨١م وتتبع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو خمسة آلاف عنوان فى أكثر من عشرة آلاف مجلد وهناك ثلاثون دورية، وتتخصص فى موضوعات الدين الإسلامى والدعوة. وتتبع المكتبة نظامًا خاصاً فى التصنيف ولها فهرسان أحدهما بالمؤلف والثانى بالعنوان وتخدم طلاب وأساتذة المركز ويؤمها نحو ٤٠٠ قارئ شهريًا.

مكتبة غرفة تجارة وصناعة الشارقة

إدراكا لأهمية المكتبات كمراكز لنشر العلم والمعرفة وبث المعلومات التى لا يمكن أن تقوم أى نهضة فى أى بلد إلا بالاعتماد عليها، فقد أنشئت مكتبة الغرفة فى بداية شهر اكتوبر من عام ١٩٧١م بهدف تقديم المعلومات اللازمة للعاملين بمختلف أقسام الغرفة بما يخدمهم ويساعدهم فى إنجاز أبحاثهم ودراساتهم وتطوير أعمالهم، وكذلك تزويد المترددين عليها من رجال الأعمال وغيرهم من فئات المجتمع بالمعلومات التى ينشدونها بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى إمارة الشارقة خاصة ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

وقد شغلت المكتبة عند إنشائها غرفة صغيرة فى المبنى الذى كانت تشغله الغرفة

آنذاك. وبعد انتقال الغرفة إلى المبنى الحالى تم تخصيص مكان أكبر للمكتبة كانت مساحته ٧٣,٦ مترا مربعا، ولما كان المكان المذكور ضيقا لدرجة لا تسمح باستيعاب المجموعات المتنامية التى ترد إلى المكتبة من الكتب والدوريات والأدلة التجارية والصناعية والمطبوعات الأخرى، فقد تم توسيع هذا المكان فى عام ١٩٩٢م لتصبح المساحة الكلية الحالية للمكتبة ١٤٠ مترا مربعا أى ضعف المساحة السابقة.

المجموعات:

بدأت المكتبة بمجموعات متواضعة من مصادر المعلومات أخذت فى النمو شيئا فشيئا مع مرور السنين حتى أصبحت الآن واحدة من أكبر مراكز المعلومات فى الدولة، حيث إنها تضم آلاف الكتب والدوريات والأدلة التجارية والصناعية، كما تضم آلاف المطبوعات الصادرة عن الوزارات والإدارات الحكومية وغرف التجارة المحلية - وعلى رأسها مطبوعات وإصدارات غرفة تجارة وصناعة الشارقة - وغرف التجارة الخليجية والعربية والأجنبية والمنظمات العربية والدولية وغيرها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مكتبة الغرفة قد تم اختيارها منذ سبتمبر ١٩٨٥م لتكون مركز الإيداع الوحيد بالدولة لمطبوعات البنك الدولى، حيث تزود بما ينشره البنك ووكالاته المتخصصة من كتب ودراسات وإحصائيات فى المجالات المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والتربوية وشؤون البيئة وغيرها.

وتضم المكتبة مجموعة كبيرة من المراجع والكتب فى عدد من فروع المعرفة الإنسانية، ففيها الكثير من الكتب عن الإمارات العربية المتحدة وتاريخها، وفى الاقتصاد والقانون والتجارة والمحاسبة وإدارة الأعمال، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة باهتمامات وأهداف الغرفة.

كما تضم مجموعة ضخمة من الأدلة التجارية والصناعية والكتالوجات التى تشتمل على أسماء وعناوين المنتجين والمصدرين والمستوردين ومنتجاتهم فى مختلف أنحاء العالم.

وبها أيضا مجموعة قيمة من الدوريات والمطبوعات التى ترد إليها من مختلف

أنحاء العالم وتحوى الكثير من المعلومات عن الأوضاع والتطورات الاقتصادية والصناعية والفرص الاستثمارية والعروض التجارية والنشرات السياحية وغيرها من الموضوعات والدراسات الهامة.

كما تضم مجموعة كبيرة من الإحصائيات التجارية التى ترصد حركة التجارة الخارجية فى الدولة تصديرا واستيرادا، إضافة إلى التقارير والأبحاث التى يستفيد منها رواد المكتبة والجدول الآتى يوضح مدى نمو مجموعات الكتب والأدلة التجارية والدوريات منذ إنشاء المكتبة وحتى الآن.

من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٠:

الكتب	العربية	الإنجليزية	المجموع
الكتب	٢٢٠	١٦٠	٣٨٠
الأدلة التجارية والصناعية	٢٥	١٢٢	١٤٧
الدوريات	٤٥	٩٦	١٤١

من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠:

الكتب	١٥٨٤	١٤٤٢	٣٠٢٦
الأدلة التجارية والصناعية	٧٥	٥٦٠	٦٣٥
الدوريات	١٢٠	٣٠٠	٤٢٠

من عام ١٩٩١ إلى شهر مايو ٢٠٠٠:

الكتب	٢٢٠٠	٣٣٦٠	٥٥٦٠
الأدلة التجارية والصناعية	١١٠	٦٧٠	٧٨٠
الدوريات	٢٧٥	٤٧٥	٧٥٠

هذه المجموعات من الكتب كانت فى السابق تفهرس وتصنف بالطريقة التقليدية على بطاقات تصف فى أدراج فهارس خاصة.

وإيمانا من الغرفة بأهمية وضرورة مواكبة التطورات العالمية فى مجال التكنولوجيا المعلومات فقد تم تزويد المكتبة بالحاسب الآلى منذ عام ١٩٩٠ وأصبحت الكتب والأدلة التجارية تخزّن جميع المعلومات عنها بهذا الحاسب بدلا من بطاقات الفهارس التقليدية.

كذلك فإن الغرفة وتأكيدا لدورها الريادى فى خدمة القطاع الخاص ورجال الأعمال قامت بتزويد المكتبة عام ١٩٩٨ بالحاسب الآلى الذى يمكن للمترددين عليها استخدامه والاستفادة منه عن طريق عدة مئات من الأقراص المدمجة والتى تضم أدلة تجارية وصناعية وكتالوجات ودراسات اقتصادية وإحصائية وسياحية متنوعة.

واستجابة للتطورات العالمية أيضا فى مجال ثورة المعلومات فقد تم ربط المكتبة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وأصبح استخدامها والاستفادة منها متاحا لرجال الأعمال وغيرهم من الفئات ممن يترددون على المكتبة.

خدمات المكتبة:

بالإضافة إلى العاملين بإدارات وأقسام الفرقة تقدم المكتبة خدماتها وتيسر الاستفادة من مقتنياتها لأعضاء الغرفة المنتسبين ورجال الأعمال والمستثمرين والتجار والصناع وأساتذة الجامعات وطلبتها والمختصين فى الدوائر والمؤسسات الحكومية وطلبة المدارس، وغيرهم الكثير من فئات المجتمع. حيث يفد إليها الزوار من كل إمارات الدولة بلا استثناء، وأيضا يرد إلى المكتبة محادثات هاتفية من داخل الدولة ومن مختلف أنحاء العالم ويتم تزويد أصحابها بالمعلومات المطلوبة وقد زادت أعداد المترددين على المكتبة فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة، كما زادت أعداد المواد المكتبية التى تمت إعارتها للقراء خارج المكتبة.

وفى عام ١٩٩٠ أصبح مسموحا لرواد المكتبة من خارج الغرفة باستعارة كتابين أو

دليلين تجاريين أو دوريتين خارج المكتبة نظير دفع تأمين نقدى يُرد فورا عند إعادة المواد المكتبية المعارة.

ويوضح الجدول التالى مدى النمو فى عدد زوار المكتبة وعدد المواد المكتبية المعارة. (وذلك حسب البيانات المتوافرة)

العام	عدد المترددين على المكتبة	عدد المواد المكتبية المعارة خارج المكتبة
١٩٨٧	٧٠٩	-
١٩٨٨	١٥٤٦	-
١٩٨٩	١٤٤٢	٢٦٢
١٩٩٠	٢٠٣٣	٤١٧
١٩٩١	٢٠٦١	٧٨٨
١٩٩٢	٢٠٧١	٧٧٠
١٩٩٣	٢٨٤٦	١٠٧٤
١٩٩٤	٢٣٥٩	١١٢٥
١٩٩٥	٢٧٢٣	٩٩٠
١٩٩٦	٣٤١٩	١٠٧٢
١٩٩٧	٣٩٤٩	١١٩٥
١٩٩٨	٣٨٥٥	٣٩٢٥
١٩٩٩	٣٧٣٣	٤٣٣٠
حتى مايو ٢٠٠٠	١٤٥٠	٢١١٥

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك الآلاف من الزوار يأتون إلى المكتبة كل عام يتلقون الإجابات عن أسئلتهم واستفساراتهم ثم ينصرفون دون تدوين أسمائهم فى دفتر الزيارة.

كما تجدر الإشارة إلى أن مكتبة الغرفة قد مدّت جسور التعاون مع كثير من المؤسسات الوطنية فى الشارقة والإمارات الأخرى كالجامعات والوزارات وغرف التجارة والصناعة وغيرها من الدوائر وذلك بتزويدها بقوائم بالمطبوعات المتوافرة بالمكتبة وتزويدها بالمطبوعات: أحيانا على سبيل الإعارة، وأحيانا على سبيل الإهداء.

مكتبات المناطق التعليمية والمكتبات المدرسية

لا يزيد عمر حركة المكتبات المدرسية فى دولة الإمارات عن عقد واحد من الزمان، حيث بدأت تلك الحركة بجدية فى عقد التسعينات ورغم أن عدد المدارس فى دولة الإمارات يصل إلى ٦٧٥ مدرسة فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ بيد أن عدد المدارس التى يوجد بها مكتبات لا يزيد إلا قليلا على ٥٠٪ (٣٤٥ مكتبة فى المستويات التعليمية الثلاثة) موزعة على المناطق التعليمية العشر ولا يوجد أمناء مكتبات إلا فى ٢٠٤ مكتبة فقط حيث تقوم المكتبة المدرسية هناك على أساس الأمين الواحد ومعظمهم من المدرسين الذين يعهد إليهم بإدارة المكتبة إلى جانب جدول التدريس. ويصور الجدول فى صفحة ١٥٠ تطور عدد أمناء المكتبات المدرسية بالدولة خلال عقد من الزمان وكذلك واقع المكتبات المدرسية بالشارقة.

يقوم فى كل إمارة من الإمارات السبع منطقة تعليمية بمثابة دائرة التربية والتعليم فى الإمارة وتشرف على إنشاء وتطوير المكتبات المدرسية التى مازالت فى مهدها حتى الآن. ونستعرض فيما يلى بعض مكتبات المناطق التعليمية تلك.

– **مكتبة منطقة أبو ظبى التعليمية ـ أبو ظبى** افتُتحت فى العشرين من نوفمبر سنة ١٩٨١ وتتبع وزارة التربية والتعليم ـ قطاع الأنشطة التربوية ويصل عدد الكتب بها إلى ٤٠٠٠ عنوان فى سبعة آلاف مجلد وهى مجموعات عامة فى كل فروع المعرفة البشرية مع التركيز على مجالات التربية والتعليم وعلم النفس. تستخدم المكتبة نظام تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإرشاد والإعارة والاطلاع والتصوير للعاملين فى حقل التربية والتعليم. يؤمها شهرياً فى حدود ٣٠٠ قارئ وتفتح أبوابها فترة واحدة صباحية.

– مكتبة المنطقة الغربية التعليمية ـ أبو ظبى أنشئت سنة ١٩٨٩ وتتبع وزارة التربية والتعليم قطاع الأنشطة التربوية وتغطى مجموعاتها كافة فروع المعرفة البشرية مع التركيز على مجالات التربية والتعليم ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ألفى عنوان وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإرشاد والإعارة والاطلاع والتصوير لنحو مائتى موظف بالمنطقة الغربية التعليمية فى أبى ظبى وتفتح أبوابها بين السابعة والنصف صباحًا وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر.

– المكتبة المركزية ـ دبى أنشئت أصلاً سنة ١٩٧٢ وتتبع الآن وزارة التربية والتعليم قطاع الأنشطة التربوية ويصل عدد الكتب بها إلى نحو ثمانية آلاف عنوان فى نحو خمسة عشر ألف مجلد؛ وعدد الدوريات إلى عشرين دورية. وهى تغطى كل فروع المعرفة البشرية مع التركيز على موضوعات التربية والتعليم وعلم النفس. وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها ثلاثة فهارس بالمؤلف والعنوان والموضوع وتقدم خدمات الإرشاد والتصوير والإعارة والاطلاع للعاملين بالوزارة والباحثين من خارجها وتمتد ساعات العمل على فترتين إحداهما صباحية من السابعة والنصف حتى الواحدة والنصف والثانية مسائية من الرابعة حتى التاسعة ويبلغ عدد المستفيدين إلى نحو ٣٠٠ قارئ شهريًا. وتصدر المكتبة نشرة إعلامية غير منتظمة بعنوان رسالة المكتبة.

– المكتبة المركزية ـ العين أنشئت هى الأخرى سنة ١٩٧٢؛ وتتبع الآن وزارة التربية والتعليم قطاع الأنشطة التربوية. ويصل عدد الكتب بها إلى نحو سبعة آلاف عنوان فى خمسة عشر ألف مجلد؛ وعدد الدوريات إلى ١٦ دورية فى نحو ٩٠٠ مجلد. وتغطى المكتبة كل فروع المعرفة البشرية مع التركيز على موضوعات التربية والتعليم وعلم النفس وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وبها أربعة أنواع من الفهارس: مؤلف ـ عنوان ـ موضوع ـ مصنف. وتقدم المكتبة خدمات الإرشاد

والتصوير والإعارة والاطلاع الداخلى وتفتح أبوابها لفترة واحدة صباحية من السابعة والنصف وحتى الواحدة والنصف.

وكما ذكرت تشرف مكتبات المناطق التعليمية والمكتبات المركزية بالإمارات على إنشاء وتطوير المكتبات المدرسية الحكومية التى ما تزال فى مهدها وتتراوح مجموعاتها ما بين ٥٠٠-٢٠٠٠ كتاب. وإن كانت هناك استثناءات قليلة فى بعض المدارس الثانوية

* المكتبات الخاصة

ينتشر فى دولة الإمارات - كما هو الحال فى كثير من دول الخليج العربية - حب جمع الكتب وتكوين المكتبات الشخصية ومن مميزات المكتبات الشخصية فى دولة الإمارات أنها تفتح أبوابها للعامة كما لو كانت بالفعل مكتبات عامة. ومن بين المكتبات الشخصية الكثيرة فى دولة الإمارات مكتبة الشيخ عبد الله بن على المحمود (الشارقة)، مكتبة الشيخ جمعة المطوع، مكتبة الشيخ محمد بن جاسم الجروان، مكتبة الشيخ إبراهيم المدمع (آلت إلى متحف سوق العرصة)، مكتبة الشيخ مبارك بن سيف الناخى، مكتبة الشيخ على بن عبد الله العويس وكانت قد بدأت فى عشرينات القرن العشرين ثم انتقلت إلى ولده سالم بن على العويس ومن بعد إلى عمران بن سالم بن على بن عبد الله العويس وما تزال فى حوزته ولكنها لا تفتح للجمهور. والمكتبات السابقة جميعا فى إمارة الشارقة. وفى إمارة دبى نصادف مكتبة الشيخ جمعة الماجد والتى أودعها فى مركز جمعة الماجد للتراث وقد تحدثنا عنه؛ كما نصادف رواق عوشة الثقافى وهو منسوب إلى عوشة بنت حسين بن لوتاه وقد أقامت هذه المكتبة والرواق ابنتها الدكتورة موزة غباش. وفى رأس الخيمة نصادف مكتبة الشيخ محمد بن سعيد بن غباش.

ونقتطع من هذه المكتبات الشخصية نموذجين هما: مكتبة الشيخ محمد بن راشد الجروان ومكتبة الشيخ عبد الله على المحمود وكلتاهما فى الشارقة:

- **مكتبة محمد بن راشد الجروان:** صاحب هذه المكتبة هو الشيخ محمد بن راشد الجروان، من مواليد الحيرة بالشارقة سنة ١٩٣٠ متعه الله بالصحة والعافية، بدأ يجمع كتب والده وكتب الرحلات والأسفار وكتب الثقافة العامة والكتب الدراسية منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٥٨ وكانت المكتبة فى بيته وفتحها للجمهور العام منذ تلك السنة ١٩٥٨. وفى عام ١٩٦٤بنى لها مبنى مخصوصًا فى شارع العروبة بالشارقة وكان يطلق عليها اسم المكتبة التجارية؛ وتوفر كذلك على إنشاء فرع لها فى دبى سنة ١٩٦٥ تحت اسم المكتبة الإسلامية، وفى سنة ١٩٦٦ توفر على إنشاء فرع آخر فى خورفكان على الساحل الشرقى لدولة الإمارات. وفى عام ١٩٧٥م نقل المكتبة إلى فندق له، أما المكتبة الإسلامية فنقلت إلى فندق الخليج سنة ١٩٨٥. وفى سنة ١٩٩٧ نقلت المكتبة إلى الصالون ثم إلى المكتبة التراثية بسوق العرصة: وفى عام ١٩٩٩ عادت المكتبة والصالون إلى مقر فندق الخليج ومازال هناك حتى اليوم (٢٠٠٢م).

وتضم المكتبة حاليا ما يربو على ٤٣٠٠ كتاب مطبوع إضافة إلى المواد السمعية البصرية. وهى تغطى جميع فروع المعرفة البشرية وإن غلب عليها موضوعات الدين والأدب والتاريخ. ويضاف إلى المكتبة بصفة مستمرة شراءً من أموال الرجل وإهداء من الأصدقاء والمحبين.

والمكتبة تفتح أبوابها للجمهور للاطلاع الداخلى فقط طوال أيام الأسبوع على فترتين من التاسعة صباحًا حتى الواحدة ظهرًا ومن الخامسة حتى التاسعة مساءً أى لمدة ثمانى ساعات يوميًا. وللمكتبة أمين مكتبة متفرغ منذ عام ١٩٨٥ (الأستاذ أحمد الإتربى حاليا). وهى مفتوحة للمثقفين والقراء عموما وكذلك يتاح لنزلاء الفندق أن يؤموها وفى شهر رمضان تنظم المكتبة موسمًا ثقافيًا تنقله وسائل الإعلام.

- **مكتبة الشيخ عبد الله بن على المحمود** سميت باسم الشيخ عبد الله بن على

المحمود بعد وفاته. ولد عبد الله المحمود فى ١٧/ ٢/ ١٣٢٧ هـ (الموافق ١٩٠٧م) بمدينة الشارقة وقد تعلم فى المدرسة التيمية المحمودية بالشارقة ثم بالمدرسة الأثرية فى الدوحة بقطر. وقد تولى العديد من المناصب منها مدير عام الشئون الإسلامية والأوقاف بالشارقة ومدير عام مركز الدعوة الإسلامية بها أيضا، نائب رئيس جمعية الإصلاح والتوجيه وله العديد من المؤلفات من بينها الأسرة السعيدة، حقوق الإنسان بين الإسلام والمذاهب المعاصرة. وقد توفى فى السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ هـ الموافق للحادى والعشرين من شهر مارس ١٩٨٢.

بدأ الرجل فى سن الوعى بتكوين مكتبة شخصية فتحها للجمهور منذ سنة ١٩٢٩م ألحقها بالمدرسة التيمية المحمودية التى تعلم فيها. وبعد وفاة الرجل أسس خلفاؤه مكتبة خاصة سميت باسمه ١٩٨٢. وتتكون المكتبة من مبنى ضخم فى موقع جيد (الناصرية بالشارقة) نصادف فيه أربع قاعات كبرى مصممة تصميمًا جيدًا يسمح بالضوء والتهوية الطبيعية والهدوء وقد وضعت لها مجموعة من الأهداف من بينها.

١- خدمة البحث العلمى والارتقاء به وذلك عن طريق جمع مصادر المعلومات المطبوعة والسمعية البصرية وتيسير هذه الخدمة عن طريق إدخال الحاسب الآلى.

٢- بث الوعى الدينى والثقافى والعلمى بين أبناء المجتمع والارتفاع بهذا الوعى عن طريق المواسم الثقافية والمنتديات التى تنظم لهذا الغرض.

٣- تيسير البحث العلمى عن طريق إرشاد الباحثين ومساعدتهم وتقديم الخدمات المكتبية المتطورة.

٤- توفير نظام التعليم الحر لكل من يرغب فى العلوم الشرعية وذلك عن طريق التدريس فيها بواسطة أحد العلماء المتخصصين.

٥- مساعدة الأطفال على استثمار وقت الفراغ فيما يفيد

٦- التعاون مع مراكز البحث العلمى والجامعات داخل الدولة وخارجها.

وتتألف المكتبة من الأقسام الآتية:

- قسم المطبوعات والمخطوطات (٢٠,٠٠٠ كتاب و ٣٠٠٠ مخطوط أصلى ومصور)
- قسم المواد السمعية البصرية (٣٠٠٠ شريط صوتى وفيديو)
- قسم الأطفال (٢٠٠٠ كتاب)
- قسم المكتبة الالكترونية (٥٠ قاعدة بيانات مليزرة)
- قسم الدوريات (١٠٠ دورية)

وتقدم المكتبة خدمات الإرشاد والاطلاع الداخلى والإعارة الخارجية لمدة خمسة عشر يوما والخدمات المرجعية والخدمات الببليوجرافية وخدمات البحث الفورى على الخط المباشر وتقيم المكتبة مواسم ثقافية ومحاضرات عامة. وتنظم المكتبة كما أسلفت دروسًا منهجية لطلبة العلم. وللمكتبة دار ضيافة كاملة لإقامة لطلاب العلم الذين يفدون من إفريقيا وآسيا لتعلم اللغة العربية والعلوم الشرعية بالمكتبة.

وتتبع المكتبة فى تصنيف مجموعاتها تصنيف ديوى العشرى. ولها فهرس محسب إلى جانب فهارس البطاقة بالمؤلف والعنوان والموضوع.

إحصاء الإضافات والنشاط لسنة ١٩٩٩ يسير على الوجه الآتى:

١- المقتنيات: أضيف ٤٨٧ كتابًا جديدًا، ١٧ دورية جديدة، ١١ مخطوطاً مصوراً.

٢- المستفيدون: ما بين ٦٥٠-٧٠٠ قارئ، قامت ١٤ مدرسة بزيارة المكتبة وتمت إعارة / ٣٢٤ كتابًا إعارة خارجية.

٣- الأنشطة الثقافية: تم تنظيم ٤٢ ندوة ومحاضرة منها ٤ حلقات سجلها التليفزيون.

٤- الأنشطة التعليمية: تقدم ٤ دروس يوميًا فى اللغة العربية والعلوم الشرعية بما يصل إلى ١٠٠٠ ساعة سنويًا.

٥- المنح الدراسية: قدمت المكتبة ١٧ منحة دراسية لوافدين من إفريقيا وآسيا، والحقتهم بالمعاهد الإسلامية المختلفة بالدولة.

مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية فى دولة الإمارات

تقوم بعض الدول الأجنبية بإنشاء مراكز ثقافية فى دولة الإمارات ومن ضمن مقومات تلك المراكز تكون هناك مكتبة. ومن بين تلك المراكز المركز الثقافى البريطانى والمركز الثقافى الفرنسى. ونظراً لأهمية مكتبتى هذين المركزين نصورهما هنا كمثال على مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية والدور الذى تلعبه فى الحياة الفكرية فى دولة الإمارات.

- **مكتبة المركز الثقافى البريطانى - دبى** أُسسّت المكتبة مع المركز سنة ١٩٨٢ ويبلغ عدد الكتب بها نحو ٢٠,٠٠٠ عنوان فى حين يبلغ عدد الدوريات نحو عشرين عنوانًا والمجموعات ذات طبيعة عامة ولكنها تعكس أساسًا الثقافة البريطانية. وتستخدم تصنيف ديوي العشرى، والفهرس الحالى آلى وكان قبل ذلك بطاقيًا بالمؤلف والعنوان والموضوع. وتقدم المكتبة خدمات الإعارة والاطلاع والإرشاد والتصوير والخدمات الببليوجرافية، كما تقدم خدمات توصيل الوثائق عن طريق المكتبة البريطانية التى تملك ٢٥٩,٠٠٠ دورية بحثية فى جميع التخصصات وبكل اللغات كما تملك ٣٦٨,٠٠٠ مجموعة من أعمال المؤتمرات فى كل المجالات وأيضا بكل اللغات وتتحرك أيضا فى ٣,٠٧٤٠٠٠ كتاب باللغة الإنجليزية فى كل التخصصات وكذلك ٤,٦٥٥,٠٠٠ تقرير فى كل الموضوعات، ١٢٨ ألف دكتوراه بريطانية فى كافة التخصصات. وحتى سنة ٢٠٠٢ كانت المكتبة البريطانية قد قدمت ٩٠ مليون طلب من جميع أنحاء العالم. يؤم المكتبة ١٥٠٠ قارئ شهرياً.

- **مكتبة المركز الثقافى الفرنسى - أبو ظبى** افتُتحت مع افتتاح المركز فى سنة ١٩٧٥ وتضم مجموعة عامة من الكتب يصل قوامها إلى عشرة آلاف عنوان فى نحو خمسة عشر ألف مجلد كما تملك عشر دوريات فى نحو مائة وخمسين مجلداً. وتستخدم نظام تصنيف خاص وتخدم جميع الفئات ويؤمها شهريًا حوالى ٣٠٠ قارئ وتفتح أبوابها من الثامنة والنصف صباحًا وحتى الواحدة والنصف ظهراً.

الببليوجرافية الوطنية الإماراتية

لم يكن هناك قبل سنة ١٩٩٠ ضبط ببليوجرافى يذكر للكتاب الإماراتى وربما كان ذلك يرجع جزئيًا إلى ضعف حركة النشر فى الإمارات وقلة عدد الكتب الصادرة بها على نحو ما كشفنا عنه فى بداية هذا البحث. وكان أول عهد الإمارات بالضبط الببليوجرافى الوطنى الشامل عندما أصدرت دار الكتب الوطنية بعد عقد كامل من قيامها (١٩٨١) سنة ١٩٩٠ «الوراقية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة» ثم انتقل بعد ذلك إصدار هذه الببليوجرافية إلى دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة ممثلة فى إدارة المكتبات ـ المكتبة المركزية (مكتبة الشارقة الآن).

وقد صدر «الإصدار» الأول من هذه الببليوجرافية سنة ١٩٩١ ليضم كل الإنتاج الفكرى الإماراتى كله من البداية حتى ذلك التاريخ. والببليوجرافية الجديدة صدرت كل عامين تحت عنوان **«الإنتاج الفكرى فى دولة الإمارات»** حيث صدر الإصدار الثانى حتى عام ١٩٩٣ والثالث حتى عام ١٩٩٥ والرابع حتى عام ١٩٩٧ ثم تحولت من ببليوجرافية مستقلة تصدر كل سنتين إلى ببليوجرافية سنوية ملحقة بمجلة «إقرأ: حولية الكتب والمكتبات والمعلومات فى دولة الإمارات العربية المتحدة» التى صدر العدد الأول منها سنة ١٩٩٨ ومن ثم اعتبرت الببليوجرافية الملحقة بها الإصدار الخامس، والعدد الثانى منها سنة ١٩٩٩ واعتبرت الببليوجرافية الإصدار السادس، وصدر العدد الثالث سنة ٢٠٠٠ واعتبرت الببليوجرافية الملحقة بها الإصدار السابع وحتى كتابة هذه السطور فى مطلع ٢٠٠٢ لم يكن العدد الرابع قد صدر وهو الذى يغطى سنة ٢٠٠١، ويحمل بالتالى الإصدار الثامن من الببليوجرافية.

والجسم الرئيسى فى الببليوجرافية سواء كانت مستقلة أو ملحقة بالحولية يرتب هجائيًا بعناوين الكتب مع كشافين هجائيين بالمؤلف والموضوع عندما كانت تصدر مستقلة وترتب أيضا هجائيًا بالعناوين فى الجسم الرئيسى مع كشافين كذلك بالمؤلف

والموضوع عندما أصبحت تصدر ملحقة بالحولية. وفى كلتا الحالتين تنقسم البيليوجرافية إلى قسمين أحدهما للكتب العربية وثانيهما بالكتب الأجنبية التى غالبًا ما تكون باللغة الإنجليزية.

وفى كل الأحوال تقدم بيانات ببليوجرافية كاملة عن كل كتاب: عنوان العمل، بيان المسئولية، بيان الطبعة، بيانات النشر، بيانات الوصف المادى؛ بيانات السلسلة. وفى حالة نشر البيليوجرافية ملحقة بالحولية نجد تعليقات وشروحًا على كثير من المداخل حول طبيعة العمل وقد تطول تلك التعليقات والشروح إلى عدة فقرات مما يخرج بها عن نطاق التبصرات والحواشى والملاحظات المعتادة.

وقد يكون من المفيد أن نذكر أن عنوان الببليوجرافية عندما كانت تصدر مستقلة استمر موحدًا طوال الإصدارات الأربع وهو «الإنتاج الفكرى فى دولة الإمارات: ببليوغرافيا الإصدارات الوطنية فى دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام....». وفى حال صدورها ملحقة بالحولية دخل على العنوان تغيير طفيف وأصبح على النحو التالى:

«ببليوجرافيا الإنتاج الفكرى فى دولة الإمارات العربية المتحدة: ببليوجرافيا الإصدارات الوطنية فى دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام....»

حماية حقوق المؤلفين فى دولة الإمارات والرقابة والإبداع

أصدرت الحكومة الفيدرالية فى دولة الإمارات ممثلة فى وزارة الثقافة والإعلام القانون الفيدرالى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ والخاص بحماية الأعمال الفكرية وحقوق المؤلفين. هذا القانون يتألف من تسعة أبواب تضم ٤٩ مادة أو بندا. ويمكن تصوير هذه الأبواب على النحو الآتى:

المادة الأولى ـ فى التعريفات

الباب الأول ـ المواد من ٢-٤ نطاق الحماية

الباب الثانى ـ المواد من ٥-٨ إجراءات الحماية

الباب الثالث ـ المواد من ٩-١٣ حقوق المؤلف

الباب الرابع ـ المواد من ١٤-١٧ الاستخدام الحر للأعمال المحمية

الباب الخامس ـ المواد من ١٨-٢٢ ممارسة الحقوق بعد وفاة المؤلف

الباب السادس ـ المواد من ٢٣-٢٩ الأعمال متعددة المؤلفين

الباب السابع ـ المواد من ٣٠-٣٧ أحكام عامة

الباب الثامن ـ المواد من ٣٨-٤٤ جزاءات المخالفة

الباب التاسع ـ المواد من ٤٥-٤٩ أحكام نهائية

وهناك قرار وزارى (رقم ٤١١ لسنة ١٩٩٣) خاص بفرض الرقابة على المصنفات المحمية بُنى على قانون حق المؤلف سابق الذكر. ويعتبر القرار الجديد هذا تعديلاً أو تنفيذًا للقانون الاتحادى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ والخاص بتنظيم إصدار المطبوعات فى دولة الإمارات. (أنظر الملاحق).

كذلك صدر قرار وزارى (رقم ٤١٢ لسنة ١٩٩٣) بشأن إيداع المصنفات المحمية وما يطرأ عليها من تصرفات. (أنظر الملاحق).

جوائز الكتب والمكتبات فى دولة الإمارات

أشرت لمامًا من قبل إلى وجود عدد من الجوائز تقدمها بعض الإمارات فى دولة الإمارات وخاصة إمارة الشارقة ويمكننا هنا أن نجمعها معاً وهى:

١- جائزة الشارقة لتكريم دور النشر العربية

٢- جائزة الشارقة للكتاب الإماراتى

٣- جائزة شخصية العام الثقافية

وهذه الجوائز كما أسلفت تمنح خلال معرض الشارقة الدولى للكتاب الذى يعقد كل عام فى مدينة الشارقة. وقد استحدثت الجائزة الأولى منذ عام ١٩٩٣، والثانية منذ عام ٢٠٠٠م والثالثة ٢٠٠١م.

٤- جائزة الشارقة للأدب المكتبى؛ استحدثت سنة ١٩٩٨ وهى جائزة سنوية تمنح عن بحوث ودراسات متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات ويعلن عن موضوع الجائزة سلفًا. وقد سبق أن أشرت لموضوعات تلك الجائزة عن السنوات ١٩٩٨-٢٠٠١م وهى:

- الدورة الأولى ١٩٩٨ ـ المكتبات والتنمية فى دولة الإمارات
- الدورة الثانية ١٩٩٩ ـ المكتبة والإنترنت
- الدورة الثالثة ٢٠٠٠ ـ القراءة وعلاقتها بالتنمية الفكرية والإبداع
- الدورة الرابعة ٢٠٠١ ـ حركة النشر العربية ـ الواقع والطموح

ملحق ١

قانون اتحادى رقم (١٥)

لسنة ١٩٨٠م فى شأن المطبوعات والنشر

(نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت، وعلى القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢م، فى شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادى رقم (٥) لسنة ١٩٧٣م، فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له.

وبناء على ما عرضه وزير الإعلام والثقافة وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد أصدرنا القانون الآتى:

الفصل الأول

تعاريف بالمصطلحات

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة

الوزير: وزير الإعلام والثقافة

المطبوعات: وتعنى كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير بأى مادة كانت سواء كان ذلك مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً إذا كان قابلا للتداول.

التداول: ويعنى بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها على واجهات المحلات بغرض البيع أو الإعلان أو التسويق أو الزينة وكذلك كل عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص.

صحيفة: وتعنى كل جريدة أو مجلة أو مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

المطبعة: وتعنى كل آلة أو مجموعة آلات أو جهاز أعد لطبع أو تسجيل الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها ولا يشمل هذا المصطلح الجهاز المعد للتصوير الشمسى ولا الآلات الكاتبة العادية ولأى جهاز يستعمل لسحب النسخ عن الوثائق.

الطابع: ويعنى مالك المطبعة ومع ذلك إذا كان مالك المطبعة قد قام بتأجيرها إلى شخص آخر وأصبح هذا الشخص هو المستغل لها فعلا فإن كلمة الطابع تنصرف إلى المستأجر.

الناشر: ويعنى الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع

المكتبة: وتعنى المؤسسة التى تتخذ الاتجار فى المطبوعات باختلاف صورها حرفة لها.

المصنف: ويعنى كل مصنف مبتكر فى الآداب أو الفنون أو العلوم أيا كانت الصور المادية التى يبدو فيها.

الفيلم السينمائى: ويعنى كل مصنف يسلك مسلك التعبير البصرى.

وكالة الأنباء: وتعنى المؤسسة الصحفية التى تتولى توزيع أخبار أو تحقيقات مصورة أو غير مصورة عبر مبرقات أو عن طريق نشرات أو بأية وسيلة أخرى.

الفصل الثانى
فى المطابع والمطبوعات

مادة (٢)

يشترط فى كل من مالك المطبعة والمسؤول عن إدارتها ما يأتى:

١- أن يكون من مواطنى الدولة.

٢- أن يكون كامل الأهلية

٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة

٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة مالم يكن قد رُد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.

مادة (٣)

لا يجوز لأى شخص فتح مطبعة إلا إذا حصل على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا القانون.

ويقدم طلب الترخيص إلى إدارة الاستعلامات والمطبوعات والنشر بالوزارة مشتملا على البيانات الآتية:

١- اسم مالك المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته

٢- اسم المدير المسؤول عن إدارة المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته

٣- اسم المطبعة ومقرها ونوع الآلات المستخدمة فيها وعددها

مادة (٤)

على الإدارة المختصة فى الوزارة البت فى طلب الترخيص بفتح المطبعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويعتبر فوات هذا الميعاد بمثابة قبول لطلب الترخيص.

مادة (٥)

لمن رفض طلبه، بالترخيص بفتح مطبعة أن يتظلم من هذا القرار إلى الوزير خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر برفض طلبه.

وعلى الوزير البت فى التظلم خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديمه ويكون قراره فى ذلك نهائيًا.

مادة (٦)

يجب على مالك المطبعة أو المسؤول عن إدارتها إخطار الجهات المختصة بالوزارة كتابة بكل تغيير يطرأ على البيانات التى اشتمل عليها طلب الترخيص بفتح المطبعة وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ حدوث التغيير.

مادة (٧)

لا يجوز لمالك المطبعة أن ينزل عن ملكيتها إلا إلى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة المختصة بالوزارة. وعلى المتنازل أن يقدم إلىٰ هذه الجهة طلبًا بذلك مشتملاً على البيانات والوثائق المؤيدة لتوفير الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون فى المتنازل إليه.

مادة (٨)

إذا تُوفىً مالك المطبعة وجب على ورثته أن يخطروا الوزارة بذلك كتابة خلال شهرين من تاريخ الوفاة، وينتقل الترخيص بمزاولة النشاط إليهم ما لم يفصحوا عن رغبتهم فى عدم الاستمرار فيه وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢) من هذا القانون.

مادة (٩)

على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول أن يمسك سجلاً مختومًا بخاتم الوزارة يدون فيه عناوين المطبوعات المعدة للنشر تبعا لتاريخ ورودها وكذلك أسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها.

وعلى مالك المطبعة أو مديرها المسؤول تقديم السجل إلى الجهة المختصة بالوزارة كى تثبت فى أول وآخر صفحة من صحائف السجل عدد صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة واسم مالكها والمدير المسؤول ورقم الترخيص بفتح المطبعة.

مادة (١٠)

يجب أن يدون فى إحدى صفحات المطبوع وبصورة واضحة اسم الطابع وعنوانه وكذلك اسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وتاريخ الطبع.

عند إصدار أى مطبوع يجب على الطابع أن يودع عشر نسخ منه لدى إدارة الرقابة ويعطى إيصالا بهذا الإيداع.

مادة (١٢)

على الطابع قبل طبع أى مطبوع دورى أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على الترخيص بطبعه، وتصدر هذه الجهة قرارها فى الطلب المقدم للحصول على هذا الترخيص خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ تقديمه إليها.

مادة (١٣)

لا تسرى أحكام المواد ١٠، ١١، ١٢، من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

مادة (١٤)

على الطابع قبل طبع أى مطبوع لشخص طبيعى أو اعتبارى لا يتمتع بجنسية الدولة أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على إذن بطبعه وتصدر هذه الجهة المختصة قرارها فى الطلب المقدم للحصول على هذا الإذن خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ تقديمه إليها.

مادة (١٥)

لا يجوز للطابع أن يعيد طبع مطبوع حظرت السلطة المختصة دخوله إلى البلاد أو قررت منع تداوله فيها كما لا يجوز للطابع أن يطبع مطبوعًا بالمخالفة لأحكام المادتين ١٢، ١٤ من هذا القانون.

مادة (١٦)

إذا كان صاحب الشأن قد طلب من الطابع طبع مطبوع يعتزم توزيعه فى دولة أخرى، كان على الطابع أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على إذن بطبعه.

ويجب أن يشتمل الطلب المقدم من الطابع للحصول على هذا الإذن، على المادة المزمع طاعتها واسم صاحبها وصفته وجنسيته ومحل إقامته.

الفصل الثالث
فى تداول المطبوعات

مادة (١٧)

لا يجوز لأى شخص أن يقوم ببيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام وفى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة ومؤقتة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة

مادة (١٨)

على كل من يرغب فى مزاولة مهنة بيع مطبوعات أو توزيعها أن يقدم اسمه مسبقًا لدى الجهة المختصة بالوزارة ويصدر قرار من الوزير بتحديد شروط هذا القيد.

مادة (١٩)

على ناشرى ومستوردى المطبوعات إيداع خمس نسخ من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل عرضه للتداول ما لم يكن المطبوع من المطبوعات التى تستورد منها أعداد قليلة فيكفى فى هذه الحالة إيداع نسخة واحدة منها تعاد إلى صاحبها بعد استكمال الإجراءات الخاصة بالتداول، ويحدد الوزير هذه المطبوعات بقرار منه.

وفى جميع الأحوال يجب أن يعطى المودع إيصالا بالنسخ التى قام بإيداعها.

وعلى الجهة المشار إليها فى الفقرة الأولى أن تصدر قرارها فى شأن تداول المطبوع بالسرعة اللازمة ولها أن تحذف من المطبوع أى عبارة أو فقرة تتضمن أمرًا من الأمور المحظورة بالمقص أو بطمسها بحبر خاص أو بأية طريقة أخرى تراها الجهة المختصة بالوزارة ملائمة. فإذا تعذر الحذف، كان للوزير أن يقرر منع المطبوع من التداول فى البلاد.

مادة (٢٠)

للوزير أن يمنع أى مطبوع دورياً أو غير دورى من الدخول إلى البلاد أو التداول

فيها إذا كان المطبوع يتضمن أمراً من الأمور المحظور نشرها وفقا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر.

وتنشر فى الجريدة الرسمية القرارات الصادرة عن الوزير وفقًا لحكم الفقرة السابقة.

مادة (٢١)

لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى تداول أى مطبوع مما يرد من الخارج أو يرسل إليه إلا بعد الحصول على إذن بذلك من إدارة الرقابة بالوزارة

مادة (٢٢)

لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية لدى الدولة إصدار مطبوعات بقصد التداول إلا بتراخيص من الجهة المختصة بالوزارة ويقدم طلب الحصول على الترخيص بالطرق الدبلوماسية مرفقًا به مسودة المطبوع المراد إصداره على أن تكون مختومة بخاتم رئيس البعثة. فإذا رخص بتداول المطبوع وجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه.

مادة (٢٣)

لا يجوز للنوادى أو الجمعيات أو المراكز الأجنبية إصدار أو تداول أى مطبوع إلا بترخيص من الجهة المختصة بالوزارة ويقدم طلب الحصول على الترخيص من الجهة الطالبة مرفقًا به مسودة المطبوع مختومة بخاتم رئيسها فإذا رخص بإصدار أو تداول المطبوع وجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه.

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

الفصل الرابع

فى الصحف والمنشورات الدورية ووكالات الأنباء

مادة (٢٤)

لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على الترخيص بذلك وفق أحكام هذا القانون.

مادة (٢٥)

يشترط فى مالك الصحيفة ما يأتى:

ـ أن يكون من مواطنى الدولة المقيمين على وجه الاعتياد ولا يسرى هذا الشرط بالنسبة إلى المطبوعات الدورية التى تصدرها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ونشرات وكالات الأنباء الأجنبية المرخص لها بالعمل فى الدولة.

ـ ألا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية

ـ أن يكون كامل الأهلية

ـ أن يكون محمود السيرة حسن السمعة

ـ ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.

ـ ألا يكون شاغلاً لوظيفة عامة فى الدولة

ـ ألا يكون موظفًا لدى دولة أو جهة أجنبية

مادة (٢٦)

يجب أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسؤول يشرف إشرافًا فعليًا على كل محتوياتها أو عدد من المحررين يشرف كل منهم إشرافًا فعليًا على قسم معين من أقسامها ويجوز أن يكون مالك الصحيفة رئيسًا للتحرير أو محرراً مسؤولاً إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة (٢٧)

يشترط فى رئيس التحرير والمحرر المسؤول فضلا عن الشروط الواجب توافرها فى مالك الصحيفة ما يأتى:

١- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها.

٢- أن تتوفر لديه خبرة عملية لا تقل عن سنة مع الدراية اللازمة لمزاولة المهنة.

مادة (٢٨)

يشترط للترخيص لأى محرر أو كاتب بالعمل فى أية صحيفة ما يأتى:

١- أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسى عالٍ من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها أو مارس مهنة الصحافة بصفة منتظمة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٢- أن يكون مقيدًا بالهيئات المنظمة للعمل الصحفى فى بلده إن وجدت.

٣- أن يكون كامل الأهلية.

٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.

٥- ألا يكون قد سبق صدور قرار بإبعاده عن البلاد لاتهامه فى جريمة نشر.

٦- ألا يكون موظفًا لدى دولة أو جهة أجنبية فى ذات الوقت الذى يعمل فيه فى الصحيفة.

٧- ويعفى مواطنوا الدولة من أحكام الشرطين المنصوص عليهما فى البندين (١) و(٢).

مادة (٢٩)

على أصحاب الصحف ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء أن لا يعينوا فى أعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقتة محررين أو كُتَّابًا قبل قيدهم بدائرة الاستعلامات بالوزارة.

ولا يسرى الحكم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة على المراسلين الأجانب الذين يعينون من قبلهم فى الخارج إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ويجب على الأشخاص والوكالات المشار إليها فى الفقرة الأولى إخطار الجهة المختصة بالوزارة بأسماء هؤلاء المراسلين وجنسياتهم ومحال إقامتهم.

مادة (٣٠)

لا يجوز لمراسلى الصحف الأجنبية أو وكالات الأنباء الأجنبية ممارسة عملهم فى الدولة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة ويمكن الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد وتكون كفالة المتفرغين من هؤلاء المراسلين على الوزارة.

مادة (٣١)

يجب على كل من يرغب فى إصدار صحيفة أن يقدم إلى الجهة المختصة بالوزارة طلبًا على البيانات الآتية:

١- اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة طالب الترخيص

٢- اسم رئيس تحرير أو المحررين المسؤولين والناشرين إن وجدوا ولقب كل منهم وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته.

٣- اسم الصحيفة واللغة التى تنشر بها ومواعيد إصدارها وعنوانها وصفتها.

٤- اسم المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة إن لم يكن لديها مطبعة خاصة بها.

ويجب أن يكون طلب الترخيص موقعًا عليه من صاحب الصحيفة أو من رئيس التحرير أو من المحررين المسؤولين أو من الناشر إن وجد.

مادة (٣٢)

يتولى الوزير عرض طلب الترخيص بإصدار الصحيفة على مجلس الوزراء مشفوعًا بوجهة نظر الوزارة وذلك لاتخاذ قرار فى شأنه.

مادة (٣٣)

على مالك الصحيفة أو رئيس التحرير بها إخطار الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات التى اشتمل عليها طلب الترخيص بإصدار الصحيفة وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوث التغيير.

مادة (٣٤)

لضمان الوفاء بالغرامات التى قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو على مالك الصحيفة أو الناشر أو الطابع تطبيقًا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر يجب على الموقعين على طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٣١) أن يودعوا مع طلب الترخيص تأمينًا نقديًا قدره خمسون ألف درهم عن كل صحيفة يومية وخمسة وعشرون ألف درهم فى الأحوال الأخرى.

ويجوز أن يؤدى التأمين بكفالة مصرفية صادرة من أحد المصارف العاملة فى الدولة

لصالح وزارة الإعلام والثقافة على أن تكون الكفالة المصرفية غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء.

مادة (٣٥)

إذا نقص التأمين المنصوص عليه فى المادة السابقة بسبب ما يستقطع منه للأسباب الواردة فى هذا القانون وجب إكماله خلال الخمسة عشر يومًا التالية لإنذار بذلك يعلن إلى صاحب الشأن بالطرق الإدارية.

مادة (٣٦)

لا يجوز للطابع طبع صحيفة اعتبر ترخيصها منتهيًا بقوة القانون أو قررت السلطة المختصة تعطيلها أو وقفها عن الصدور أو إلغاء ترخيصها أو عدم دخولها البلاد أو منع تداولها فيها.

مادة (٣٧)

لا يجوز تداول صحيفة إلا إذا كانت تحوى اسم مالكها واسم رئيس تحريرها أو محرريها المسؤولين واسم المطبعة التى تطبع فيها وتاريخ صدروها ومكان الصدور وثمن النسخة الواحدة منها وقيمة الاشتراك على أن يكون ذلك بشكل ظاهر على النسخة وفى صفحتها الأولى أو الأخيرة وإذا لم يكن للصحيفة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسؤول عن قسم خاص مما ينشر فيها وجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع بيان القسم الذى يشرف عليه كل منهم.

مادة (٣٨)

بمجرد تداول عدد من الصحيفة أو ملحق لعدد يجب أن تسلم إلى الجهة المختصة بالوزارة خمس نسخ مما نشر ويعطى المودع إيصالا بهذا الإيداع.

فإذا قامت الصحيفة بإصدار عدة طبعات من العدد ذاته واختلفت كل طبعة عن الأخرى وجب الإيداع بالنسبة إلى كل طبعة على حدة.

مادة (٣٩)

على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بغير مقابل وفى أول عدد يصدر منها. وفى المكان المخصص للأخبار الهامة. ما تبعث به الوزارات من البلاغات

المتعلقة بالمصلحة العامة وكذلك من البلاغات بمسائل سبق نشرها فى الصحيفة المذكورة.

مادة (٤٠)

على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما سبق نشره من وقائع فى الصحيفة.

ويجب أن ينشر التصحيح فى أول عدد يظهر من الصحيفة بعد استلام التصحيح وذلك فى ذات المكان وبذات الحروف التى بها النشر السابق.

ويكون النشر الصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف مساحة النشر السابق ويكون المقابل على المقاس الزائد على أساس تعريفة الإعلانات.

مادة (٤١)

لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى غير الأحوال الآتية:

أ- إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال أو التصريح الذى اقتضاه.

ب- إذا سبق للصحيفة تصحيح الوقائع المطلوب تصحيحها.

ج- إذ كان التصحيح محرراً بلغة غير التى نشر بها المقال أو التصريح الأصلى.

د- إذا كان فى نشر التصحيح جريمة معاقب عليها.

مادة (٤٢)

إذا امتنع رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن نشر التصحيح بالمخالفة لأحكام المادتين السابقتين عوقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن الف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة (٤٣)

يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول من الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التى طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها.

فإذا كان الحكم فى الجريمة المذكورة صادراً بالعقوبة وجب أن يتم النشر فى العدد

الأول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم إذا كان حضوريًا أو الذى يلى إعلان الحكم إذا كان غيابيًا، فإذا امتنع المحكوم عليه عن هذا النشر كان لصاحب الشأن أن ينشر التصحيح فى ثلاث صحف يعينها وعلى نفقة المحكوم عليه.

ولرئيس التحرير أو المحرر المسؤول إذا ألغى الحكم الصادر بالعقوبة بعد نشر التصحيح أن ينشر حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه.

مادة (٤٤)

لا يجوز لمالك الصحيفة أن ينزل عن ملكيتها إلا إلى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة المختصة بالوزارة وعلى المتنازل أن يقدم إلى هذه الجهة طلبًا بذلك مشتملاً على البيانات والوثائق التى تؤيد توفر الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من هذا القانون فى المتنازل إليه.

مادة (٤٥)

يلغى الترخيص الصادر للصحيفة بقرار من الوزير إذا طلب مالكها ذلك وللوزير إلغاء الترخيص فى أى من الأحوال الآتية:

١- إذا لم تظهر الصحيفة بانتظام خلال الستة أشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها.

٢- إذا لم تصدر الصحيفة بانتظام خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص الخاص بها.

٣- إذا توفى مالك الصحيفة ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة.

مادة (٤٦)

لا يجوز أن تنقل الصحف أو النشرات الدورية المقالات أو الروايات أو القصص أو غير ذلك من المصنفات إلا بموافقة مؤلفها ولكن يجوز أن تنشر مقتبسًا أو مختصرًا أو بيانًا من ذلك بغير إذن المؤلف.

كما يجوز أن تنشر المقالات التى تناقش قضايا سياسية أو اقتصادية أو علمية أو أدبية أو غير ذلك من الأمور التى تشغل الرأى العام فى وقت معين ما لم يكن المطبوع أو الصحيفة التى تنقل عنها قد حظر هذا النقل صراحة.

ويجب دائما فى الأحوال التى يجوز فيها النقل أو النشر أو الاقتباس أو المختصر أو البيان ذكر المصدر واسم المؤلف بصورة واضحة.

مادة (٤٧)

يجوز أن تنقل الصحف والنشرات الدورية ما يلقى من مرافعات أمام المحاكم فى حدود القانون مالم تقرر المحكمة نظر القضية فى جلسة سرية.

مادة (٤٨)

تسرى على بيع الصحف وتوزيعها وكذلك على منعها من الدخول إلى البلاد والتداول فيها الأحكام المنصوص عليها فى المواد ١٧ ,١٨ , ٢٠ من هذا القانون.

كما تسرى فى شأن استيراد الصحف وكذلك فى شأن تداول أى صحيفة ترد من الخارج أو ترسل إليه الأحكام المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢١ من هذا القانون.

الفصل الخامس

استيراد وتصدير المطبوعات والصحف والنشرات

مادة (٤٩)

لا يجوز لغير المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين فى السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف.

مادة (٥٠)

يشترط فيمن يقيد في السجل المشار إليه فى المادة السابقة أن يكون من إحدى الفئتين الآتيتين:

أ- الهيئات والمؤسسات الصحفية أو المشتغلة بالنشر

ب- المشتغلين باستيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

مادة (٥١)

على من يريد القيد فى السجل المشار إليه فى المادة (٤٩) من هذا القانون أن يقدم

طلبًا بذلك إلى الجهة المختصة بالوزارة مشفوعًا بالوثائق الآتية:

أ- إقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته واسم الهيئة أو المؤسسة الصحفية ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها

ب- المحال المعدة لمزاولة الاستيراد والتصدير مع بيان مقر كل محل واسم ولقب صاحبه وجنسيته ومحل إقامته.

مادة (٥٢)

على كل من قُيِّد فى السجل المشار إليه فى المادة (٤٩) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بأى تغيير يطرأ على البيانات المشار إليها فى المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ حصول التغيير.

مادة (٥٣)

لا يجوز استيراد أو تداول المصاحف الشريفة أو أجزاء منها أو الكتب الدينية على هيئة مطبوعات أو مسجلات صوتية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة بعد موافقة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

وفى جميع الأحوال يشترط أن تكون النسخ المستوردة أو المعروضة للتداول معتمدة من إحدى الجهات الدينية المختصة فى البلاد العربية أو الإسلامية.

الفصل السادس
فى الأفلام السينمائية
وعروض المصنفات الفنية الأخرى

مادة (٥٤)

لا يجوز لغير الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين فى السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير الأفلام السينمائية.

مادة (٥٥)

على من يريد القيد فى السجل المشار إليه فى المادة السابقة أن يقدم طلبًا بذلك إلى الجهة المختصة بالوزارة مصحوبًا بالوثائق الآتية:

أ- إقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته أو اسم الهيئة أو المؤسسة ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها.

ب- المحال المعدة لمزاولة أعمال الاستيراد أو التصدير مع بيان مقر كل محل واسم ولقب صاحبه وجنسيته ومحل إقامته.

مادة (٥٦)

على كل من قُيِّد فى السجل المشار إليه فى المادة (٥٤) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات المشار إليها فى المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ حصول التغيير.

مادة (٥٧)

لايجوز عرض أى فيلم سينمائى أو إشارة إلى فيلم أو إعلان تجارى بصورة سينمائية فى إحدى دور العرض بالبلاد قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب أن ترفق بطلب الحصول على هذا الترخيص قرار من الوزير.

مادة (٥٨)

لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية أن تعرض الأفلام السينمائية أو أى مصنف على غير منتسبيها أو فىْ غير مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية.

كما لايجوز للنوادى أو الجمعيات أو المراكز أن تعرض الأفلام السينمائية أو أى مصنف حتى على منتسبيها أو فى مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من اللجنة المذكورة فى الفقرة السابقة.

ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب أن ترفق بطلب الحصول على الترخيص المشار إليه فى الفقرتين السابقتين قرار من الوزير.

مادة (٥٩)

تنشأ بالوزارة لجنة تسمى لجنة مراقبة الأفلام السينمائية برئاسة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرقابة الإعلامية وعضوية مندوبين عن الوزارات التربية والتعليم والشباب والداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وجهاز أمن الدولة ومكتب مقاطعة إسرائيل. ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير، ويتم ترشيح مندوبى الوزارات من قبل وزرائهم.

وتختص اللجنة المذكورة بمراقبة الأفلام وما فى حكمها المعدة للعرض فى دور السينما، كما تختص بمراقبة الأفلام التى تعرض فى غير مقار أو على غير منتسبى البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية كذا الأفلام التى تعرضها الأندية والجمعيات والمراكز وتشمل الرقابة النواحى السياسية والاجتماعية والأخلاقية والدينية.

وللوزير أن يضم إلى عضوية هذه اللجنة من يقع عليه اختيار من ذوى الكفاءة والخبرة.

مادة (٦٠)

للجنة المشار إليها فى المادة السابقة أن تحذف من الفيلم المشاهد التى ترى فيها إخلالاً بالمقومات أو القيم التى يقوم عليها الدين أو الأخلاق أو الدولة أو المجتمع.

وللجنة المذكورة أن ترخص بعرض الفيلم بعد قطع المشاهد المخلة. ولا يخل ما تقدم بحق الوزارة فى أن تصدر إلى أصحاب دور السينما أو المسؤولين عن إدارتها التعليمات والتوجيهات التى تستهدف الحفاظ على مستوى البرامج السينمائية دينيًا وقوميًا وفنيًا ورعاية الآداب العامة فى هذه الدور.

مادة (٦١)

لا يجوز للجنة مراقبة الأفلام السينمائية أن ترخص بعرض الأفلام الأجنبية مالم تكن عليها ترجمة إلى اللغة العربية.

ويجب أن يذكر بطلب الحصول على الترخيص ملخصًا عن موضوع الفيلم وأسماء أبطاله واسم المنتج.

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون النص العربى المترجم مطابقًا للغة الحوار.

مادة (٦٢)

تنشأ بالوزارة لجنة تسمى اللجنة العليا للتظلمات تؤلف من عناصر فنية وقانونية وذلك للنظر فى التظلمات التى يرفعها أصحاب الشأن فى شأن القرارات الصادرة عن لجنة مراقبة الأفلام السينمائية وفقًا لأحكام المواد ٦١،٥٨،٥٧ من هذا القانون ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير.

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون قرار اللجنة بالبت فى التظلم مسببًا ويجوز

التظلم من قرار اللجنة أمام الوزير خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إخطار صاحب الشأن به ويكون قرار الوزير نهائيًا.

مادة (٦٣)

لا يجوز أن يسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ست عشرة سنة ميلادية بدخول دور العرض السينمائية أو غيرها من الأماكن التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية وذلك متى كانت لجنة مراقبة الأفلام السينمائية قد حظرت عليهم ذلك.

مادة (٦٤)

على مديرى دور العرض السينمائية وغيرها من الأماكن المماثلة المشار إليها فى المادة السابقة أن يعلنوا وبذات اللغة التى استعملت فى الدعاية وفى مكان ظاهر وبارز ما يفيد حظر الدخول لمن هو دون سن السادسة عشرة طبقا للقرار الصادر بهذا الشأن عن لجنة مراقبة الأفلام السينمائية.

مادة (٦٥)

يصدر الوزير قرارًا بتحديد موظفى الوزارة الذين يحق لهم دخول دور العرض السينمائية وغيرها من الأماكن المشار إليها فى المادة (٦٣) وكذلك المطابع ومحال بيع وتوزيع المطبوعات والمصنفات فى البلاد وتكون لهؤلاء فى ممارستهم لأعباء وظائفهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى ضبط وإثبات ما يقع من مخالفات لإحكام هذا القانون ولهم فى سبل ذلك حق ضبط المواد والوسائل التى استعملت فى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون فى ذلك قوالب وأصول الطباعة.

مادة (٦٦)

فى غير العروض السينمائية لا يجوز فى عرض عام، عرض أى مصنف على الجمهور قبل الحصول على ترخيص بذلك من إدارة الاستعلامات بالوزارة، ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات والوثائق التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على نشر أو تداول أى مصنف بين الجمهور سواء كان هذا المصنف مقروءًا أو مسموعًا أو مرئيًا.

مادة (٦٧)

لا يجوز لأى شخص أن يشتغل بأعمال الإنتاج المسرحى أو السينمائى أو ما يدخل فى حكمها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة. ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد.

ويصدر بتحديد شروط منح الترخيص وتجديده، وكذلك بتحديد البيانات والوثائق التى يجب أن يشتمل عليها أو ترفق بطلب الترخيص قرار من الوزير بعد أخذ رأى وزير الداخلية.

مادة (٦٨)

تسرى الأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة بالنسبة إلى المشتغلين بأعمال الوساطة فى إلحاق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو غيرهم من الفنانين أو من فى حكمهم بالعمل.

مادة (٦٩)

لا تسرى أحكام المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨ من هذا القانون على العروض التى تقدم عن طريق الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتعلق بنشاطها.

الفصل السابع
فى المسائل المحظور نشرها

مادة (٧٠)

لا يجوز التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد.

مادة (٧١)

يحظر نشر ما يتضمن تحريضًا أو إساءةً إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم فى البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الأساسية التى يقوم عليها المجتمع.

مادة (٧٢)

لا يجوز نشر آراء تتضمن انتهاكًا لحرمة الآداب العامة أو تنطوى على الإساءة إلى الناشئة أو على الدعوة إلى اعتناق أو ترويج المبادئ الهدامة.

مادة (٧٣)

يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

مادة (٧٤)

لا يجوز بغير إذن من الجهة المختصة بالوزارة نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية أو الشؤون العسكرية كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التى تعقدها الحكومة قبل نشرها فى الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من هذه الجهة.

مادة (٧٥)

لا يجوز بسوء قصد نشر تحريف لما يجرى فى الجلسات أو المداولات أو فى الجلسات العلنية للمحاكم أو الهيئات النظامية فى الدولة.

مادة (٧٦)

لا يجوز نشر ما يتضمن عيبًا فى حق رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة أخرى صديقة كما يحظر نشر ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدولة وبين البلاد العربية أو الإسلامية أو الصديقة.

مادة (٧٧)

لا يجوز نشر ما يتضمن تجنباً على العرب أو تشربها لحضارتهم أو تراثهم.

مادة (٧٨)

لا يجوز نشر أخبار بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كان قاضى التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سريًا أو كانت النيابة العامة قد حظرت إذاعة شىء عنه.

مادة (٧٩)

لا يجوز نشر الأخبار أو الصور أو التعليقات التى تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إلى من تناوله النشر كما يحظر نشر ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجارى أو نشر أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل.

مادة (٨٠)

لا يجوز بسوء قصد نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير.

مادة (٨١)

لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو يؤدى إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادى للبلاد.

مادة (٨٢)

لا يجوز أن تتضمن النشرات أو الإعلانات عبارات أو صوراً أو رسوماً تنافى الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور.

مادة (٨٣)

لا يجوز نشر إعلانات عن الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية إلا بإذن خاص من الجهة المختصة بوزارة الصحة.

مادة (٨٤)

لا يجوز الطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بما يتضمن قذفًا فى حقه، ويعفى الكاتب من المسؤولية إذا ثبت أنه كان حسن النية يعتقد صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بالخدمة العامة وإن اعتقاده هذا قائم على أسباب معقولة.

مادة (٨٥)

لا يجوز نشر تحقيق فى موضوع يتناول أكثر من طرف دون أن يتضمن هذا التحقيق عرضًا لآراء جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع.

الفصل الثامن
فى العقوبات

مادة (٨٦)

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٥٧، ٥٨، أو المواد من ٧١ إلى ٨٥ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن

شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وللمحكمة أن تقضى فضلا عن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بتعطيل الصحيفة أو إغلاق دار العرض حسب الأحوال وذلك لمدة لا تجاوز شهراً.

مادة (٨٧)

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ١٩، ٢٠، ٢١ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة.

مادة (٨٨)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين مالك الصحيفة ورئيس تحريرها والمحررون المسؤولون عن أقسامها وكذلك الطابع والناشر إن وجدوا إذا أصدروا الصحيفة التى قضى بتعطيلها ولو كان هذا الإصدار تحت اسم آخر.

وللمحكمة فضلا عن توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن تقضى بتعطيل الصحيفة لمدة لا تجاوز شهرين وتضاف مدة التعطيل الجديد إلى مدة التعطيل السابقة وتتبعها.

مادة (٨٩)

كل مخالفة لحكم المادة (٧٠) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبالغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف درهم ولا تزيد على عشرين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحكم بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة على رئيس تحرير الصحيفة.

وللمحكمة فضلا عن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين أن تقضى بتعطيل الصحيفة مدة لاتزيد على ستة أشهر.

مادة (٩٠)

يجوز الحجز إداريًا على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار أو التداول

بالمخالفة لأى حكم من أحكام المواد (١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٤٤) من هذا القانون ويعرض الأمر على القضاء فى مصادرة الأشياء المحجوز عليها.

مادة (٩١)

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ٣، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وللمحكمة أن تقضى بغلق المطبعة إذا كان صاحبها قد فتحها قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٣).

مادة (٩٢)

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المادتين ٢٥، ٣٥ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التى لا تقل عن ألفى درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم.

مادة (٩٣)

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على ألفى درهم وبالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة (٩٤)

إذا وقعت مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦ من هذا القانون كان للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء التى تم ضبطها.

مادة (٩٥)

إذا ارتكب الكاتب أو واضع الرسم أو من باشر غير ذلك من طرق التعبير جريمة مما نص عليه هذا القانون، اعتبر رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن قسمها الذى حصل فيه النشر - إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير - فاعلاً أصليًا لهذه الجريمة ويعاقب مع مرتكبها بالعقوبة المقررة لها. ومع ذلك يعفى رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن قسمها الذى حصل فيه النشر من المسؤولية الجنائية إذا

ثبت أن النشر قد تم بغير علمه، وأنه قد قدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسؤول عما نشر.

مادة (٩٦)

إذا كانت الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التعبير الأخرى التى استعملت فى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون، قد نشرت فى الخارج اعتبر مستورد المطبوع أو الصحيفة التى تم فيها النشر وكذلك من قام بالتوزيع فاعلاً أصليًا لهذه الجريمة مالم يظهر من ظروف الدعوى أن المستورد أو الموزع لم يكن فى وسعه. معرفة مشتملات المطبوع أو الصحيفة المذكورة.

مادة (٩٧)

يكون مالك الصحيفة أو المطبوع مسؤولاً بالتضامن مع رئيس التحرير أو المحرر المسؤول حسب الأحوال عن الوفاء بالتعويضات المالية التى يحكم بها عليه لمصلحة المضرور.

مادة (٩٨)

الصحافة حرة فى حدود القانون وإنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان من شأن تداولها المساس بالعقيدة الإسلامية أو التحريض ضد نظام الحكم أو الإضرار بالمصلحة العليا للدولة أو نشر مواد تسيء إلى المرتكزات الدستورية لها وبخاصة مفهوم الوحدة والاتحاد وتهديد النظام العام أو خدمة مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا تبين أن الصحيفة حصلت من أية دولة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة فى أى صورة كانت ولأى سبب وتحت أية حجة أو تسمية جاءت عليها أو نشرت أفكار دولة معادية أو أفشت الأسرار العامة العسكرية أو نشرت ما يمس الركائز الأساسية للمجتمع ونشرت أخبار أو مواد إعلامية تؤدى إلى إحداث بلبلة فى الرأى العام تتنافى مع متطلبات المصلحة الوطنية.

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإعلام والثقافة أن يصدر قراره فى الأحوال المتقدمة بتعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة أو إلغاء ترخيص الصحيفة، كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر تعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة إذا نشرت ما يخالف الحظر الوارد فى المواد ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٠ ولا يخل قرار التعطيل أو

إلغاء الترخيص بالحق فى محاكمة المسؤولين جنائيًا والرجوع عليهم بالتعويضات المدنية.

كما يجوز عند الضرورة القصوى وفى الأحوال المشار إليها فى الفقرة السابقة وقف إصدار الصحيفة لمدة لا تجاوز أسبوعين بقرار من الوزير مع إحاطة مجلس الوزراء علمًا بهذا القرار.

مادة (٩٩)

تنقضى الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون بفوات ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع الجريمة.

مادة (١٠٠)

لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم السب أو القذف التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا بناء على شكوى من المجنى عليه تقدم إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى.

وإذا تعدد المجنى عليهم فيكفى أن تقدم الشكوى من أحدهم وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم، فتعتبر أنها مقدمة ضد الباقين.

مادة (١٠١)

لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جريمة العيب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر فى حق رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة أخرى صديقة أو فى حق ممثل لإحدى هذه الدول المعتمدة فى البلاد إلا بناء على طلب من الوزير.

مادة (١٠٢)

لا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر والتى تتضمن إهانة أو سبًا للمجلس الوطنى الاتحادى، أو الجيش أو المحاكم أو غير ذلك من الهيئات النظامية فى الدولة إلا بناء على طلب من الهيئة أو رئيس الجهة المجنى عليها.

مادة (١٠٣)

لمن قدم الشكوى أن ينزل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم

نهائى وتنقضى الدعوى العمومية بالتنازل عن الشكوى فإذا تعدد المجنى عليهم فلا يعتد بالتنازل عن الشكوى إلا إذا صدر من جميع من قدموها.

ويعتبر التنازل عن الشكوى بالنسبة لأحد المتهمين تنازلاً عنها بالنسبة إلى الباقين.

الفصل التاسع
أحكام عامة ختامية

مادة (١٠٤)

يجوز لكل ذى شأن أن يطعن أمام المحاكم المختصة فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون.

ويجب أن يتم الطعن خلال ستين يومًا من تاريخ العلم اليقينى بالقرار المراد الطعن فيه.

مادة (١٠٥)

لا تسرى أحكام هذا القانون على النشرات التى تصدرها الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتصل بنشاطها ولا على الكتب والمطبوعات والنشرات التى تصدرها أو تستوردها جامعة الإمارات أو وزارة التربية والتعليم والشباب لاستخدامها فى الكليات والمدارس والمعاهد التابعة لها.

مادة (١٠٦)

يلغى القانون الاتحادى رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ ميلادية المشار إليه وكذلك كل حكم آخر مخالف لأحكام هذا القانون.

مادة (١٠٧)

يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (١٠٨)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر عنا فى قصر الرئاسة بأبوظبى

بتاريخ: ٨/ محرم/ ١٤٠١هـ الموافق: ١٦/ ١١/ ١٩٨٠م

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

ملحق ٢

القانون الاتحادى فى شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف (دولة الإمارات العربية المتحدة)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد الإطلاع على الدستور المؤقت، وعلى القانون الإتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ فى شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الإتحادى رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له.

وبناء على ما عرضه وزير الإعلام والثقافة، وموافقة مجلس الوزراء وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد أصدرنا القانون الآتى:

المادة (١) تعريفات

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات التالية التعريفات الموضحة أمام كل منها مالم يدل سياق النص على غير ذلك:

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة

الوزير: وزير الإعلام والثقافة

المصنف: أى عمل أدبى أو علمى أو فنى مبتكر.

المؤلف: أى شخص نشر المصنف منسوباً إليه سواء بذكر إسمه على المصنف أو بأية طريقة من الطرق المتبعة فى نسبة المصنفات لمؤلفيها إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك.

النشر: نقل المصنف بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور سواء بنقل المصنف ذاته أو استخراج نسخ أو صور منه أو من أى من أجزائه يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أداؤها.

الاستنساخ: هو إنتاج نسخة أو أكثر من أحد المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية بزية صورة بما فى ذلك التسجيلات المسموعة أو المرئية.

الفولكلور: المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية التى تبتكرها الفئات الشعبية فى الدولة تعبيراً عن هويتها الثقافية والتى تنتقل من جيل إلى جيل وتشكل أحد العناصر الأساسية فى تراثها.

الباب الأول
نطاق الحماية

المادة (٢)

١- يتمتع بالحماية المقررة فى هذا القانون مؤلفو المصنفات الفكرية المبتكرة فى الآداب والفنون الفكرية المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أياً كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعيتها أو الغرض من تأليفها أو طريقة التعبير عنها.

٢- وتشمل الحماية المصنفات الفكرية الآتية:

أ- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.

ب- المصنفات التى تلقى شفاهة كالمحاضرات والخطب والمواعظ.

ج- المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

د- المصنفات الموسيقية سواء كانت مصحوبة بكلمات أو لم تكن.

هـ- مصنفات تصميم الحركات الإيقاعية والتمثيل الإيمائى.

و- أعمال التصوير الفوتوغرافى.

ز- المصنفات السينمائية والتليفزيونية والإذاعة والأعمال الإبتكارية السمعية والبصرية وبرامج الحاسوب.

ح- أعمال الفنون التطبيقية سواء كانت حرفية أو صناعية.

ط- أعمال الرسم والتصوير بالخطوط والألوان والعمارة والنحت والفنون الزخرفية والحفر والتصميمات والمخططات والمجسمات الجغرافية والطبوغرافية.

ي- الموسوعات والمنوعات والمختارات التى تشكل من حيث إنتقاء مادتها وترتيبها وتحريرها زعماً لأفكار إبداعية.

٣- كما تشمل الحماية بوجه عام المصنفات التى يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة.

المادة (٣)

تسرى أحكام هذا القانون على ما يأتى:

١- مصنفات مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة التى تنشر داخل البلاد أو خارجها.

٢- مصنفات غير مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة التى تنشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة.

٣- مصنفات مواطنى أية دولة أجنبية تعامل مصنفات مواطنى دولة الإمارات العربية بالمثل.

المادة (٤)

تودع المصنفات لدى الجهة المختصة فى الوزارة وفقاً لما ينص عليه هذا القانون، وتعتبر سجلات الإيداع مرجعاً لبيانات حقوق المؤلف.

ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التى يقررها القانون.

الباب الثانى
أحكام الحماية

المادة (٥)

يتمتع بالحماية من قام بإذن من المؤلف الأصلى بترجمة المصنف إلى لغة أخرى وكذلك من قام بتلخيصه أو تحويره أو تعديله أو شرحه أو غير ذلك من الأوجه التى تظهر المصنف بشكل جديد ولا يخل ذلك بالحماية المقررة لمؤلفى المصنفات الأصلية.

وتنته حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفة إلى لغة أجنبية أخرى فى ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بوساطة غيره فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلى أو المترجم.

المادة (٦)

لا تشمل الحماية المقررة فى هذا القانون الأمور الآتية:

١- القوانين والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية والإتفاقيات الدولية وسائر الوثائق الرسمية وكذلك الترجمات الرسمية لها.

ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الإبتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية.

٢- الأنباء المنشورة أو المذاعة أو المبلغة علناً.

المادة (٧)

١- للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة منه كلما طرح هذا المصنف على الجمهور، إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً فى ثنايا تقديم إذاعى أو تليفزيونى للأحداث الجارية، وهذا الحق غير قابل للتصرف أو التقادم.

٢- وللمؤلف وحده الحق فى استغلال مصنفه بشرط ألا يكون قد تنازل عنه للغير.

٣- لا يجوز استغلال أى مصنف فكرى عن طريق نقله للجمهور بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا بإذن كتابى موثق من المؤلف.

المادة (٨)

لا يصرح بنشر أو عرض أو تداول أى مصنف أياً كان نوعه دون استيفاء الشروط الآتية:

١- أن يرفق مع المصنف شهادة من المنشأ تبين اسم المؤلف أو من تم التنازل إليه عن حق الاستغلال.

٢- أن يرفق مع المصنف تصريح من المورد أو مالكه بالعرض أو التداول موضحًا فيه المنطقة الجغرافية والمكانية التى صرح بالعرض أو التداول فى نطاقها.

٣- أن يرفق مع المصنف شهادة من المورد تفيد دفع حقوق النشر سواء كان بالأداء العلنى أو عن طريق عمل نماذج من المصنف أو نسخة للتوزيع.

الباب الثالث
حقوق المؤلف

المادة (٩)

للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة النشر ويكون له وحده الحق فى استغلال مصنفه بالطرق التى يحددها لهذا الاستغلال.

ولا يجوز لأحد غيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى موثق منه أو ممن ينوب عنه من المخولين بذلك أو من يخلفه فى حالة وفاته.

المادة (١٠)

يتضمن حق المؤلف فى الإستغلال ما يأتى:

١- نقل المصنف للجمهور بأية صورة من الصور وخاصة النشر والتلاوة العلنية أوالتوزيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الإذاعة أو الصوت أو الصورة أو العرض.

٢- نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة ويتم ذلك بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى.

المادة (١١)

للمؤلف وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحرير على مصنفه وله حق ترجمته إلى لغة أخرى ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها فى المادة (٥) إلا بإذن كتابى موثق منه.

المادة (١٢)

يجوز لورثة المؤلف ممارسة حق ترجمة المصنف

المادة (١٣)

للمؤلف الحق فى دفع أى اعتداء على حقوقه وله أن يمنع أى حذف أو إضافة أو تغيير فى مصنفه، على أنه إذا حصل الحذف أو الإضافة أو التغيير فى ترجمة المصنف فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على ذلك مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية.

الباب الرابع
حرية استعمال المصنفات المحمية

المادة (١٤)

تعتبر الاستعمالات التالية للمصنفات المحمية مشروعة ولو لم تقترن بموافقة المؤلف:

١- الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصى الخاص دون سواه بوساطة الاستنساخ أو الترجمة أو الإقتباس أو التوزيع الموسيقى أو التمثيل أو الاستماع الإذاعى أو المشاهدة التليفزيونة أو التصوير بأى شكل آخر.

٢- الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح فى التعليم بوساطة المطبوعات أو البرامج والتسجيلات الإذاعية أو التليفزيونية أو الأفلام السينمائية لأهداف تربوية أو تثقيفية أو دينية أو للتدريب المهنى وفى الحدود التى يقتضيها تحقيق هذا الهدف بشرط أن لا يكون الاستعمال بقصد تحقيق ربح مادى وأن يذكر المصدر واسم المؤلف.

٣- الاستشهاد بفقرات من المصنف فى مصنف آخر بهدف الإيضاح أو الشرح أو النقد وفى حدود العرف المتبع وبالقدر الذى يبرره هذا الهدف على أن يذكر المصدر اسم المؤلف وينطبق ذلك أيضاً على الفقرات المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التى تظهر على شكل خلاصات صحفية.

المادة (١٥)

١- يجوز بدون إذن المؤلف استنساخ المقالات الإخبارية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية التى تعالج موضوعات الساعة أو نشرها من قبل الصحف أو الدوريات وكذلك أيضاً المصنفات الإذاعية ذات الطابع المماثل بشرط ذكر المصدر.

٢- ويجوز استنساخ أى مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه خلال عرض إخبارى عن الأحداث الجارية أو نشره بوساطة التصوير الفوتوغرافى أو التليفزيونى أو وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى بشرط أن يكون ذلك فى حدود الهدف الإعلامى المراد تحقيقه ومع الإشارة إلى اسم المؤلف.

المادة (١٦)

١- يجوز للمكتبات العامة ولمراكز التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية بدون إذن المؤلف استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافى أو ما شابهه بشرط أن يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصوراً على احتياجات أنشطتها وألا يضر بالاستغلال المادى للمصنف ولا يتسبب فى الإضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف.

٢- ويجوز للهيئات الإذاعية أن تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلاً غير دائم لأى مصنف يرخص لها بأن تذيعه ويجب إتلاف جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز سنة ميلادية إعتباراً من تاريخ صنعها وللمؤلف حق تمديد هذه المدة ويستثنى من هذا الحق التسجيلات ذات الصفة الوثائقية وبحدود نسخة واحدة.

المادة (١٧)

يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أن تنشر بدون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات وكذلك المرافعات التى تلقى أثناء نظر المنازعات القضائية وغير ذلك من المصنفات المشابهة المعروضة علناً على الجمهور بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح وله وحده حق نشر هذه المصنفات فى مطبوع واحد أو بأية طريقة يراها.

الباب الخامس

أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف

المادة (١٨)

يكون لورثة المؤلف بعد وفاته الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المالى للمصنف والمنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون.

المادة (١٩)

إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفة انتقل هذا الحق إلى من يخلفونه ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له وجب تنفيذ ما أوصى به.

المادة (٢٠)

١- تسرى حقوق المؤلف مدى حياته ولمدة خمس وعشرين سنة ميلادية بعد وفاته.

٢- وتكون مدة سريان حقوق المؤلف خمس وعشرين سنة ميلادية من تاريخ النشر بالنسبة للمصنفات الآتية:

أ- أفلام السينما وأعمال الفنون التطبيقية.

ب- المصنفات التى ينجزها الأشخاص الاعتباريون.

ج- المصنفات التى تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف حتى يكشف عن شخصيته.

د- المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها.

٣- وتكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الفوتوغرافية عشر سنوات ميلادية من تاريخ النشر.

٤- وتحسب مدة حماية حقوق المؤلف بالنسبة للمصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقى حياً من مؤلفيها.

٥- وإذا كان المصنف مكونًا من عدة أجزاء نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء مصنفًا مستقلاً بالنسبة لحساب مدة الحماية.

المادة (٢١)

تخضع للحماية المصنفات التى ينشرها الورثة لأول مرة بعد وفاة المؤلف ويكون لهم حق استغلالها مالياً.

المادة (٢٢)

إذا تقاعس ورثة المؤلف عن نشر مصنفه ورأى الوزير أن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب كتابة من الورثة نشره فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ هذا الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الطبع وحق نشره، ويعوض الورثة فى هذه الحالة تعويضاً عادلاً.

الباب السادس
الاشتراك فى المصنفات

المادة (٢٣)

إذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك اعتبر الجميع مُلاَّكاً للمصنف بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفقوا على خلاف ذلك، ولا يجوز لأحد الشركاء مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاقهم جميعاً وإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص القضاء ولكل المشتركين فى التأليف الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف كما ينتقل ذلك الحق إلى ورثة أى منهم.

المادة (٢٤)

المصنف الذى تضعه جماعة من المؤلفين أو يضعه مؤلف واحد بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إرادته وباسمه يكون للشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه إبتكار هذا الصنف وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف المالية إلا إذا نص العقد بين الطرفين على خلاف ذلك أو اشترط شروطاً محددة أما الحق الأدبى فى نسبة المصنف فيبقى لمؤلفى أو لمؤلف هذا المصنف.

المادة (٢٥)

فى حالة الاشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف اللحن والموسيقى وحده الحق فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو تنفيذه أو نشره أو عمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشد الأدبى، ويسرى ذلك الحكم فى شأن المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع المصنفات المتشابهة.

كما يكون لمؤلف الشط الأدبى الحق فى نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف فى هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف آخر مماثل ما لم يكن هناك إتفاق على خلاف ذلك.

المادة (٢٦)

يعتبر شريكاً فى تأليف المصنف المسرحى أو السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة أو التليفزيون كل من:

١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعى أو التليفزيونى أو السينمائى أو المسرحى.

٢- مؤلف الحوار.

٣- من قام بتحرير المصنف الأدبى الموجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائى أو التليفزيونى أو الإذاعى.

٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى أو المسرحى.

٥- المخرج إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف بأشكاله السابقة.

وإذا كان المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون أو السينما أو المسرح مقتبساً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً فى المصنف الجديد ويشترط ذكر اسمه بالإشارة إلى الاقتباس أو الاستخراج صراحة.

المادة (٢٧)

إذا امتنع أحد المشتركين فى تأليف مصنف سينمائى أو مسرحى أو مصنف معد للإذاعة أو التليفزيون عن القيام بإتمام الأعمال التى تخصه فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزوه وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف إذا كان الامتناع راجعاً إلى أسباب مقبولة حالت دون قيامه بإتمام العمل أما إذا كان الامتناع راجعاً إلى إرادته المنفردة دون وجود أسباب تبرر ذلك فيحرم من أية حقوق ترتب له نظير الجزىء الذى أنجزه.

المادة (٢٨)

إذا قام مؤلف أدبى ومؤلف سيناريو ومؤلف حوار ومخرج ومؤلف موسيقى مجتمعين كل فى مجال اختصاصه بإبداع عمل سينمائى أو مسرحى أو إذاعى أو تليفزيونى، فليس من حق أحد منهم منع إنتاج أو عرض هذا العمل، مع عدم الإخلال بحقوق المعارض الأدبية والمالية، كما يحق لمؤلف الشطر الأدبى ومؤلف الشطر الموسيقى أن ينشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو المسرح أو الإذاعة أو التليفزيون ما لم يتفق على ذلك.

المادة (٢٩)

يعتبر منتجاً للمصنف المسرحى أو السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى الشخص الذى يتولى تنفيذ الشريط ويتحمل مسؤولية هذا التنفيذ ويضع فى متناول مؤلفى المصنف الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاجه وتحقيق إخراجه.

ويعتبر المنتج دائماً ناشراً للمصنف وتكون له جميع حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه ويكون المنتج طوال مدة الاستغلال للشريط نائباً عن مؤلفى المصنف المسرحى أو السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى وعن خلفهم فى الإتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية بنشر أعمالهم بطريقة أخرى مالم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك.

الباب السابع
أحكام عامة

المادة (٣٠)

للوزارة الحق فى إذاعة المصنفات العامة، كالندوات العامة والمحاضرات والخطب والأمسيات الشعرية، والأنشطة الثقافية والأدبية والدينية والمهرجانات الفنية العامة التى تعرض أو تؤدى فى المسارح أو فى أى مكان عام آخر، وعلى المسؤولين عن هذه الأمكنة تمكين هيئات الوزارة وتسهيل مهمتها وتذليل أية صعوبات أمام الإذاعة والتليفزيون بشرط إذاعة اسم وعنوان المصنف.

المادة (٣١)

١- يعتبر الفولكلور الوطنى لمجتمع الإمارات العربية المتحدة ملكاً عاماً للدولة.

٢- وتعمل الدولة ممثلة فى الوزارة على حماية الفولكلور الوطنى بكل السبل والوسائل القانونية وتمارس صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفولكلورية فى مواجهة التشويه أو التحوير أو الاستغلال التجارى.

المادة (٣٢)

للمؤلف أن ينقل أى حق من حقوقه المالية التى يرتبها له مصنفه وفق أحكام هذا القانون إلى شخص أو أشخاص آخرين ويشترط لإتمام ذلك أن يكون نقل الحق مكتوباً وأن يحدد صراحة كل حق على حدة يكون محلاً لتصرف، مع بيان مدة ذلك التصرف أو النقل وكيفيته وكميته والغرض منه ومكانه، ويمتنع على المؤلف إتيان أى تصرف من شأنه إعاقة المتصرف إليه فى استعمال الحق المتصرف فيه.

الباب الأول
أحكام عامة

المادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القرار يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى الموضحة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة

الإدارة: إدارة الرقابة بالوزارة

القانون: القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف.

المصنف: كل مصنف فكرى يتمتع بالحماية المقررة فى القانون.

المؤلف: المؤلف أو المؤلفون بالنسبة للمصنفات المشتركة.

المادة (٢)

تسرى أحكام هذا القرار على المصنفات المحمية بالقانون.

المادة (٣)

تختص الإدارة بتنفيذ أحكام هذا القرار.

الباب الثانى
إجازة المصنفات بغرض إيداعها

المادة (٤)

لصاحب المصنف أو مؤلفه أو الوكيل الرسمى لأيهما بالدولة أن يطلب من الإدارة إعطاءه شهادة تتضمن إجازة المصنف أو أنه مجاز طبقاً لقانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه، وذلك بغرض قيده فى سجلات الإيداع المنشأة طبقاً لأحكام وقرار وزير الإعلام والثقافة رقم ( ) لسنة ١٩٩٣ الخاص بنظام إيداع المصنفات المحمية وما يطرأ عليها من تصرفات.

ولا يجوز أن يتضمن الطلب أكثر من مصنف واحد.

الباب الثامن
فى العقوبات

المادة (٣٨)

يعاقب بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف درهم أو بإحدى العقوبتين من قام بنشر مصنف غير مملوك له دون الحصول على إذن كتابى من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثله ويعاقب بذات العقوبة من يدعى على خلاف الحقيقة أنه مالك مصنف من المصنفات.

المادة (٣٩)

يعاقب الناشر الذى يتولى نشر مصنف من المصنفات بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بإحدى العقوبتين إذا عدل عند النشر فى حقيقة المصنف وطبيعته وموضوعه وعنوانه مخالفاً بذلك تعليمات مؤلف المصنف ورغبته.

المادة (٤٠)

لا يجوز للناشر إعادة نشر المصنف إلا بعد الحصول على موافقة المؤلف وبالقدر المتفق عليه وفى حالة مخالفة الناشر ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة (٣٩) من هذا القانون.

المادة (٤١)

لا يجوز لغير المحلات أو الأشخاص المرخص لهم بالدولة نشر أى مصنف من المصنفات أو نسخه أو طبعة ويعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بإحدى العقوبتين.

المادة (٤٢)

لا يجوز لأى من المحلات التى تتولى توزيع أو بيع أو نسخ نماذج المصنفات أن تقوم بعملية البيع أو النسخ إلا بموافقة كتابية من المؤلف مالك المصنف أو من يخوله ويعاقب بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف درهم أو بإحدى العقوبتين صاحب المحل الذى يخالف ذلك.

المادة (٤٣)

فى جميع الأحوال المبينة فى هذا الباب يتعين الحكم بمصادرة نسخ المصنفات موضوع الجريمة، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بإغلاق المحل.

المادة (٤٤)

تطبق أحكام العقوبات المقررة فى هذا الباب على المصنفات المترجمة إذا قام الناشر أو الموزع المرخص له بإعادة نشر أو توزيع المصنف المترجم بمخالفة الاتفاق المحرر بينه، وبين المؤلف.

الباب التاسع
أحكام ختامية

المادة (٤٥)

على جميع المحلات المرخص لها بنسخ أو توزيع أو بيع المصنفات والمرخص لها بذلك فى الدولة أن تحتفظ بالوثائق الكتابية التى تخول لها ذلك من صاحب المصنف أو السلطات المعنية الأخرى سواء كان المصنف من داخل الدولة أو خارجها على أن يحدد بالنسبة للمصنفات المعدة خارج الدولة بيان يوضح مصدر هذه المصنفات والإذن أو الاتفاق الذى يخول له القيام بالنسخ أو التوزيع أو البيع وبشرط خضوعه المسبق للرقابة من قبل الوزارة.

المادة (٤٦)

١- يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الإعلام والثقافة وبعد التشاور مع السلطة المختصة فى الإمارة المعنية قراراً بتحديد الموظفين الذين يكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون.

٢- يكون لهؤلاء الموظفين الحق فى دخول المحلات التى تقوم بنشر المصنفات وتوزيعها ونسخها وإنتاجها فى البلاد كما يحق لهم ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون ولهم فى سبيل ذلك ضبط المواد والنسخ والوسائل التى استُخدمت فى إرتكاب الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وعليهم الاستعانة برجال الأمن والشرطة إذا اقتضت الأحوال ذلك.

المادة (٤٧)

يصدر الوزير القرارات المنفذة لهذا القانون.

المادة (٤٨)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (٤٩)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به ستة أشهر من تاريخ نشره

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة فى أبو ظبى

بتاريخ: ١ ربيع الثانى ١٤١٣هـ

الموافق: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢.

(ملحق ٣)

قرار وزارى رقم (٤١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن الرقابة على المصنفات المحمية طبقاً لأحكام القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف.

وزير الإعلام والثقافة...

بعد الاطلاع على القانون الاتحادى رقم (٩١ لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادى رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له وعلى القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف.

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام وزارة الإعلام والثقافة، وعلى القرار الوزارى رقم ( ) لسنة ١٩٩٣ فى شأن نظام إيداع المصنفات المحمية وما يطرأ من تصرفات قرر:

الباب الأول
أحكام عامة

المادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القرار يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى الموضحة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة

الإدارة: إدارة الرقابة بالوزارة

القانون: القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف.

المصنف: كل مصنف فكرى يتمتع بالحماية المقررة فى القانون.

المؤلف: المؤلف أو المؤلفون بالنسبة للمصنفات المشتركة.

المادة (٢)

تسرى أحكام هذا القرار على المصنفات المحمية بالقانون.

المادة (٣)

تختص الإدارة بتنفيذ أحكام هذا القرار.

الباب الثانى
إجازة المصنفات بغرض إيداعها

المادة (٤)

لصاحب المصنف أو مؤلفه أو الوكيل الرسمى لأيهما بالدولة أن يطلب من الإدارة إعطاءه شهادة تتضمن إجازة المصنف أو أنه مجاز طبقاً لقانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه، وذلك بغرض قيده فى سجلات الإيداع المنشأة طبقاً لأحكام وقرار وزير الإعلام والثقافة رقم ( ) لسنة ١٩٩٣ الخاص بنظام إيداع المصنفات المحمية وما يطرأ عليها من تصرفات.

ولا يجوز أن يتضمن الطلب أكثر من مصنف واحد.

المادة (٥)

لا يُقبل طلب الحصول على الشهادة المشار إليها فى المادة (٤) من هذا القرار إلا من أصحاب الحقوق الأدبية أو المالية فى المصنف أو الوكيل الرسمى لأى منهم بالدولة وهم:

١- المؤلف

٢- ورثة المؤلف أو خلفاؤه بعد وفاته

٣- المتنازل له عن استغلال المصنف من المؤلف أو من ورثته أو خلفائه بعد وفاته.

٤- الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى أنجز المصنف وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون.

٥- المنتج للمصنف المسرحى أو السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى الذى يتولى تنفيذ الشريط ويتحمل مسؤولية هذا التنفيذ ويضع فى متناول مؤلفى المصنف الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاجه وتحقيق إخراجه وفقاً لنص المادة (٢٩) من القانون.

المادة (٦)

يجب أن يشتمل طلب الشهادة المشار إليه فى المادتين (٤) و (٥) من هذا القرار على البيانات الآتية:

١- اسم الطالب وجنسيته وصفته

٢- محل إقامة الطالب أو مركزه الرئيسى ومحله المختار فى الدولة إن كان محل إقامة أو مركزه الرئيسى خارج الدولة.

٣- موضوع المصنف ونوعه وإسمه إن وجد.

المادة (٧)

يرفق بالطلب ما يأتى:

١ المستند الدال على صفة الطالب إن كان غير المؤلف أو إذا كان الطلب مقدماً بواسطة وكيل.

٢- نسختان من المصنف الذى يمكن استخراج نسخ منه عن طريق الطبع أو أية

وسيلة أخرى مشابهة إذا لم يكن قد سبق إيداع نسخ منه لدى الإدارة طبقاً لقانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.

المادة (٨)

تفحص الإدارة الطلب للتحقق مما يأتى:

١- أن الطلب مستوفٍ للشروط المنصوص عليها فى المواد (٥) و (٦) و (٧) من هذا القرار.

٢- أن المصنف مجاز أو سبقت إجازته من الإدارة أو لا يوجد ما يمنع من إجازته وذلك طبقاً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.

المادة (٩)

إذا تبين للإدارة من فحص الطلب أنه مستوف للشروط المشار إليها فى المادة (٨) من هذا القرار، تعطى الطالب شهادة تتضمن إجازة المصنف أو أنه مجاز طبقاً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه بغرض تقديمها لإدارة الثقافة بالوزارة مع طلب إيداع المصنف، على أن تكون هذه الشهادة مرفقاً بها نسخة من المصنف مختومة بخاتم الإدارة.

الباب الثالث
التصريح بنشر أو عرض أو تداول المصنفات

المادة (١٠)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له، يشترط للتصريح بنشر أو عرض أو تناول أى مصنف، أن يرفق به ما يأتى:

١- شهادة من المنشأ تبين اسم المؤلف أو من تم التنازل له عن حق الاستغلال.

٢- تصريح من المورد أو مالك المصنف بالعرض أو التداول موضحاً فيه المنطقة الجغرافية والمكانية التى صرح بالعرض أو التداول فى نطاقها.

٣- شهادة من المورد تفيد دفع حقوق النشر سواء كان بالأداء العلنى أو عن طريق عمل نماذج من المصنف أو نسخة للتوزيع.

ويجب أن تكون هذه المستندات مصدقاً عليها حسب الأصول، ومصحوبة بترجمة إلى اللغة العربية إذا كانت محررة بلغة أخرى.

المادة (١١)

مع مراعاة أحكام المادة (١٠) من هذا القرار يشترط للتصريح بطبع أو نشر أو عرض أو تداول أى مصنف فولكلورى ما يأتى:

١- أن يقدم الطالب شهادة من إدارة الثقافة بالوزارة تفيد أن المصنف لا يتضمن تشويهاً أو تحويراً للفولكلور الوطنى.

٢- ألا يكون الطبع أو النشر أو العرض أو التداول بغرض الاستغلال التجارى ما لم يقدم الطالب شهادة من إدارة الثقافة بالوزارة تفيد قيد المصنف فى سجلات الإيداع النوعى لديها.

الباب الرابع
الوثائق الواجب على المحلات الاحتفاظ بها

المادة (١٢)

على كل محل من المحلات المرخص لها بنسخ أو توزيع أو بيع المصنفات فى الدولة الاحتفاظ بالمستندات الآتية:

١- الكتاب الصادر من الوزارة بالموافقة على مزاولة المحل للنشاط.

٢- الترخيص الصادر للمحل من بلدية الإمارة التى يمارس فيها النشاط.

٣- إذن أو إتفاق مكتوب ومصدق عليه حسب الأصول صادر من أى من أصحاب الحق فى استغلال المصنف المشار إليهم فى المادة (٥) من هذا القرار تخول المحل حق نسخ أو توزيع أو بيع كل مصنف من المصنفات على حسب الأحوال سواء كان المصنف من داخل الدولة أو خارجها.

٤- إجازة الإدارة لكل مصنف من المصنفات الواجب إجازتها طبقاً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

٥- بيان معتمد من الإدارة يحدد المصنفات المعدة خارج الدولة ويوضح مصدر كل منها والإذن أو الإتفاق الذى يخول المحل القيام بالنسخ أو التوزيع أو البيع.

٦- أية وثائق أخرى يجب الاحتفاظ بها طبقاً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

المادة (١٣)

على كل محل من المحلات المشار إليها فى المادة (١٢) من هذا القرار أن يقدم إلى الإدارة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار، قائمة من أصل وصورة موقعاً عليها من صاحب المحل والمدير المسؤول تشتمل على جميع المصنفات الموجودة لدى المحل والتى تتوافر بشأنها الوثائق المشار إليها فى البندين (٣) و (٥) من المادة (١٢) من هذا القرار ويجب أن يرفق بهذه القائمة البيانات الآتية بالنسبة لكل مصنف:

١- اسم المصنف ونوعه.

٢- مصدر المصنف سواء كان من داخل الدولة أو خارجها

٣- عدد نسخ المصنف الموجودة بالمحل بما فيها النسخة الأصلية

٤- ما سبق إجارته من تلك المصنفات من الإدارة وتاريخ الإجارة.

٤- وتختم كل صفحة من أصل وصورة هذه القائمة بخاتم الإدارة التى تحتفظ بالأصل وتعيد الصورة إلى مقدمها.

المادة (١٤)

تمنح المحلات المشار إليها فى هذا الباب مهلة سنة من تاريخ العمل بهذا القرار للتخلص من جيمع المصنفات الواردة بالقائمة المشار إليها فى المادة (١٣) منه.

المادة (١٥)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

خلفان محمد الرومى وزير الإعلام والثقافة

صدر بتاريخ ١٤١٤/٣/١٥هـ

الموافق: ١٩٩٣/٩/١م

(ملحق ٤)

قرار وزارى رقم (٤١٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إيداع المصنفات المحمية وما يطرأ عليها من تصرفات.

وزير الإعلام والثقافة . . .

بعد الاطلاع على القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادى رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام وزارة الإعلام والثقافة قرر:

الباب الأول
أحكام عامة

المادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القرار يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى الموضحة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة

الإدارة: إدارة الرقابة بالوزارة

القسم: الإيداع والملكية الفكرية بالإدارة

القانون: القانون الاتحادى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ فى شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف.

المصنف: كل مصنف فكرى يتمتع بالحماية المقررة فى القانون.

المصنف المشتق: المصنف الذى يُظهر مصنفاً سابقاً بشكل جديد سواء بترجمته إلى لغة أخرى أو بتلخيصه أو تحويره أو تعديله أو شرحه أو بأية طريقة أخرى وفقاً للمادة (٥) من القانون.

المؤلف: المؤلف أو المؤلفون بالنسبة للمصنفات المشتركة.

المادة (٢)

تسرى أحكام هذا القرار على المصنفات المحمية بالقانون.

المادة (٣)

تختص الإدارة بتنفيذ أحكام هذا القرار.

الباب الثانى
إيداع المصنفات
الفصل الأول
تقديم طلبات الإيداع

المادة (٤)

يقدم طلب قيد المصنف فى سجل الإيداع إلى القسم من صاحب المصنف أو مؤلفه أو الوكيل الرسمى لأيهما بالدولة على النموذج رقم (١) المرفق بهذا القرار ولا يجوز أن يتضمن الطلب أكثر من مصنف واحد.

المادة (٥)

يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية:

١- اسم الطالب وجنسيته ومحل إقامته أو مركزه الرئيسى خارج الدولة.

٢- اسم وعنوان الوكيل بالدولة ورقم وتاريخ ومصدر الوكالة إذا قدم الطلب بواسطة وكيل.

٣- اسم المؤلف وجنسيته ومحل إقامته أو مركزه الرئيسى.

٤- موضوع المصنف ونوعه واسمه إن وجد.

٥- الطريقة التى اختارها المؤلف أو خلفاؤه ـ فى حالة وفاته ـ لنشر المصنف.

المادة (٦) يرفق بطلب القيد المستندات الآتية:

١- بيان شامل بمواصفات المصنف

٢- المستند الدال على صفة الطالب إذا كان غير المؤلف، أو إذا كان الطلب مقدماً بواسطة وكيل.

٣- إقرار مكتوب من المؤلف أو من خلفائه ـ فى حالة وفاته ـ بملكيته أو ملكيتهم للمصنف.

٤- إقرار مكتوب من المؤلف أو من خلفائه ـ فى حالة وفاته ـ يتضمن تحديد الطريقة التى إختارها أو أوصى بها المؤلف لنشر المصنف أو الطريقة التى يختارونها لنشره إذا لم يكن قد أوصى بشىء يتعلق بنشر المصنف.

٥- تنازل مكتوب من المؤلف أو من خلفائه ـ فى حالة وفاته ـ عن حقه أو حقهم فى استغلال المصنف وفقاً لأحكام المادتين (٧/٣) و (٣٢) من القانون إذا كان الطلب مقدماً من المتنازل إليه عن هذا الحق.

٦- إذن مكتوب من مؤلف المصنف الأصلى أو من خلفائه ـ فى حالة وفاته ـ إذا كان المصنف موضوع الطلب مشتقاً من المصنف الأصلى بأية طريقة من طرق الاشتقاق التى تظهره بشكل جديد طبقاً لأحكام المادة (٥) من القانون.

٧- العقد المبرم بين مولف المصنف وبين الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تم وضع المصنف بناء على توجيهه، وتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه وفقاً لأحكام المادة (٢٤) من القانون إذا كان الطلب مقدماً من هذا الشخص.

٨- شهادة من إدارة الرقابة بالوزارة تتضمن إجازتها للمصنف أو أنه مجاز طبقاً لقانون المطبوعات والنشر.

٩- عدد نسختين من المصنف الذى يمكن إستخراج عدة نسخ منه عن طريق الطبع أو أية وسيلة أخرى مشابهة.

المادة (٧)

يجب أن تكون المستندات المشار إليها فى البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) من المادة (٦) من هذا القرار مصدقاً عليها حسب الأصول. وأن تكون هى المستند المشار إليه فى الفقرة (١) من المادة المشار إليها مصحوبة بترجمة إلى اللغة العربية إذا كانت محررة بلغة أخرى.

المادة (٨)

١- يتعين لاستلام الطلب أن يكون مشتملاً على ما يلزم من بيانات ـ حسب

الأحوال ـ طبقاً للمادة (٥) من هذا القرار، وأن يكون مرفقاً به المستندات المشار إليها فى البنود (١) و (٨) و(٩) من المادة (٦) من هذا القرار، أما المستندات الأخيرة فيجوز فى حالة عدم إرفاقها بالطلب أن يقدم الطالب تعهداً كتابياً ـ على النموذج رقم (٢٠) المرفق بهذا القرار ـ بتقديم ما يلزم تقديمه منها على حسب الأحوال خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

٢- إذا لم يقدم الطالب المستندات التى تعهد بتقديمها خلال المدة المحددة بالفقرة () من هذه المادة اعتبر طلبه كأن لم يكن إلا إذا تقدم قبل نهايته بطلب منحه مهلة أخرى بناء على مبررات جدية يقبلها مدير الإدارة الذى له فى هذه الحالة منح الطالب مهلة أخرى نهاذية يتعين عليه خلالها تقديم المستندات وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه.

المادة (٩)

تعطى الطلبات أرقاماً متتابعة سنوياً حسب تاريخ تقديمها، ويؤشر على الطلب بالرقم المتتابع له وتاريخ تقديمه، ويختتم الطلب ومرفقاته بخاتم القسم، ويسلم للطالب ايصال على النموذج رقم (٣) المرفق بهذا القرار يتضمن الرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه وبيان المستندات المرفقة به.

المادة (١٠)

يعد القسم سجلاً لطلبات القيد تدون فيه البيانات الآتية:

١- الرقم المتتابع للطلب

٢- تاريخ تقديم الطلب

٣- جميع البيانات الواردة بالطلب والمشار إليها فى المادة (٥) من هذا القرار.

٤- قرار الإدارة فى الطلب وتاريخه.

٥- تاريخ إخطار الطالب بالقرار فى حالة رفض الطلب.

٦- تاريخ ورقم قيد المصنف فى السجل النوعى للإيداع، وتاريخ تسليم شهادة القيد للطالب فى حالة قبول الطلب.

المادة (١١)

يعد القسم ملفاً لكل مصنف طلب قيده يودع به الطلب والمستندات وجيمع ما يتعلق به من أوراق وقرارات ويدون على ظاهرة الرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه واسم الطالب وصفته واسم المؤلف وموضوع المصنف ونوعه.

المادة (١٢)

يعد القسم فهرس بطاقات أبجدياً وفقاً لأسماء الطالبين طبقاً للنموذج رقم (٤) المرفق بهذا القرار ويدون به البيانات المشار إليها فى المادة (١١) من هذا القرار، وقرار الإدارة فى الطلب.

الفصل الثانى
فحص طلبات الإيداع

المادة (١٣)

تفحص الإدارات طلبات القيد فى سجلات الإيداع فى ضوء البيانات الواردة بها والمستندات الواجب تقديمها طبقاً لنصوص المواد (٦) و (٧) و (٨) من هذا القرار بعد تقديمها كاملة.

وللإدارة فى سبيل فحص الطلب الاستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به من المتخصصين داخل الدولة أو خارجها بأجر أو بدون أجر على حسب الأحوال ووفقاً للقواعد المقررة لذلك.

المادة (١٤)

يجوز للإدارة أن تكلف الطالب بتقديم أية مستندات أو بيانات أخرى تراها ضرورية للتحقق من توفر الشروط اللازمة لقبول الطلب، وذلك بموجب إخطار كتابى توجهه له وتحدد له فيه مدة لتقديمها، فإذا لم يتقدم بما طلب منه خلال تلك المدة اعتبر طلبه كأن لم يكن إلا إذا تقدم قبل نهايتها بطلب منحه مهلة بناء على مبررات جدية يقبلها مدير الإدارة الذى له فى هذه الحالة منح الطالب مهلة أخرى نهائية يتعين عليه خلالها تقديم تلك المستندات أو البيانات وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه.

المادة (١٥)

يجب على الإدارة التحقق مما يأتى:

١- أن المصنف لم يسبق قيده فى سجلات الإيداع النوعية

٢- أن المصنف يندرج تحت إحدى الفئات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون وهى:

أ- أن يكون المصنف لمؤلف من مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة سواء كان نشره داخل الدولة أو خارجها.

ب- أن يكون المصنف من مواطنى دولة أجنبية وينشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة.

ج- أن يكون المصنف لمؤلف من مواطنى دولة أجنبية وينشر فيها بشرط أن يحمى قانونها مصنفات مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة التى تنشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- أن المصنف من المصنفات التى تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام المادتين (٢) و (٥) من القانون.

٤- أن المصنف ليس من المصنفات التى لا تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام المادة (٦) من القانون.

٥- إن المصنف ليس من المصنفات الفولكلورية التى لا تعدو أن تكون مجموعات مختارة من الفولكلور الوطنى لا تتميز لأى سبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية أو التى تتضمن تشويهاً أو تحويراً لمصنفات فلولكلورية سابقة.

٦- ألا يكون قد انقضى خمس وعشرون سنة ميلادية من تاريخ أول نشر للمصنف إذا كان من المصنفات الآتية:

أ- أفلام السينما وأعمال الفنون التطبيقية.

ب- المصنفات التى ينجزها الأشخاص الاعتباريون

ج- المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها

د- المصنفات التى تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف ما لم يكن المؤلف قد كشف عن شخصيته قبل إنقضاء تلك المدة.

٧- ألا يكون قد إنقضى عشر سنوات ميلادية من تاريخ النشر إذا كان المصنف من المصنفات الفوتوغرافية.

٨- ألا يكون قد إنقضى خمس وعشرون سنة ميلادية من تاريخ وفاة المؤلف أو وفاة آخر من بقى حياً من مؤلفى المصنف المشترك، إذا كان المصنف قد نشر فى حياة مؤلفه، ولم يكن من المصنفات المشار إليها فى البنود (٦) و (٧) و (٨) من هذه المادة.

٩- أن يكون مقدم الطلب من أصحاب الحقوق الأدبية أو المالية فى المصنف وهم:

أ- المؤلف

ب- ورثة المؤلف أو خلفاؤه بعد وفاته

ج- المتنازل له عن استغلال المصنف من المؤلف أو من ورثته أو خلفائه بعد وفاته.

د- الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى أنجز المصنف وفقاً لنص المادة (٢٩) من القانون.

١٠- أن الوكيل الذى قدم الطلب نيابة عن صاحب الحق فى الطلب له صفة فى تقديمه بموجب وكالة مصدقاً عليها حسب الأصول.

الفصل الثالث
البت فى طلبات الإيداع

المادة (١٦)

إذا تبين من فحص الطلب أنه لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى القانون وهذا القرار تصدر الإدارة مسبباً برفض الطلب وتخطر الطالب بهذا القرار بكتاب مسجل.

وإذا كان سبب هذا القرار إنقضاء مدة الحماية المشار إليها في المادة (٢٠) من القانون والبنود (٦) و (٧) و (٨) و(٩) من المادة (١٥) من هذا القرار فإنه لا يخل بأي حق أدبي للمؤلف غير قابل للتقادم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (١٧)

إذا تبين من فحص الطلب أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون وهذا القرار تصدر الإدارة قراراً بقبوله.

المادة (١٨)

١- يصدر قرار رفض أو قبول الطلب من مدير الإدارة بعد إطلاعه على تقرير الفحص وذلك خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ استكمال مستندات وبيانات الطلب وفقاً لأحكام المواد (٥) و(٦) و(٧) و(٨) و (١٤) من هذا القرار.

٢- كما يصدر من مدير الإدارة قرار اعتبار الطلب كأن لم يكن أو اعتبار مقدمه متنازلاً عنه إعمالاً لحكم المادتين (٨) و (١٤) من هذا القرار.

٣- يجوز لمن يصدر قرار باعتبار طلبه كأن لم يكن أو اعتباره متنازلاً عنه أن يتقدم إلى القسم في أي وقت بطلب جديد، ويتعين لاستلام هذا الطلب منه أن يكون مستوفياً لجميع المستندات والبيانات الواجب استكمالها طبقاً لأحكام هذا القرار بما فيها المستندات والبيانات التي تكون قد طلبتها منه الإدارة وكان عدم استكماله لها سبباً في صدور القرار باعتبار طلبه السابق كأن لم يكن أو اعتباره متنازلاً عنه.

الفصل الرابع
قيد المصنفات في سجلات الإيداع

المادة (١٩)

يقيد كل مصنف صدر قرار بقبول طلب قيده في سجل الإيداع النوعي ويعطى مقدم الطلب شهادة بقيد المصنف وذلك وفق أحكام المواد (٢٠) و (٢١) و (٢٢) و(٢٣) من هذا القرار.

المادة (٢٠)

يعد القسم سجلات إيداع نوعية تقيد فيها المصنفات المقبول قيدها حسب نوعها وفقاً للتقسيم الذى يراه مناسباً لأنواع المصنفات.

وتعطى السجلات أرقاماً مسلسلة، ويدون على ظاهر كل منها رقمه المسلسل، ونوع المصنفات التى تقيد به، ويتم قيد المصنفات كل فى السجل النوعى الخاص به بأرقام متتابعة.

المادة (٢١)

يجب أن يشتمل كل سجل من سجلات الإيداع على البيانات الآتية:

١- رقم وتاريخ قيد المصنف

٢- رقم طلب القيد وتاريخ تقديمه

٣- رقم وتاريخ قرار مدير الإدارة بقبول طلب القيد

٤- موضوع المصنف ونوعه وإسمه إن وجد

٥- إسم المؤلف وجنسيته وعنوانه

٦- إسم مقدم الطلب وجنسيته وعنوانه إن كان غير المؤلف.

٧- الطريقة التى اختارها المؤلف أو خلفاؤه - فى حالة وفاته - لنشر المصنف وتاريخ ومكان أول نشر.

٨- رقم وتاريخ شهادة إدارة الرقابة بالوزارة بإجازة المصنف

٩- عدد النسخ المودعة من المصنف

١٠- تاريخ صدور شهادة قيد المصنف ورقم وتاريخ ايصال استلام الطالب لها.

١١- مدة الحماية المقررة للمصنف وفق أحكام القانون.

المادة (٢٢)

تصدر الإدارة شهادة بقيد المصنف على النموذج رقم (٥) المرفق بهذا القرار وتشتمل على البيانات الآتية:

١- رقم وتاريخ قرار مدير الإدارة بقبول طلب القيد

٢- تاريخ ورقم قيد المصنف فى سجل الإيداع النوعى

٣- موضوع المصنف ونوعه وإسمه إن وجد وإسم مؤلفه

٤- إسم صاحب أو أصحاب المصنف

٥- إسم مستلم الشهادة وصفته

المادة (٢٣)

تصدر شهادة قيد المصنف من أصل وصورة ويسلم الأصل إلى مقدم طلب القيد بموجب ايصال استلام على النموذج رقم (٦) المرفق بهذا القرار وتودع صورة الشهادة وصورة ايصال الإستلام ملف المصنف.

الباب الثالث
إيداع التصرفات

المادة (٢٤)

يقدم طلب قيد أى تصرف يطرأ على مصنف مقيد بسجل إيداع المصنفات إلى القسم من المتصرف إليه أو من خلفاء ريهما بحسب الأحوال أو من قبل الوكيل الرسمى بالدولة لأى منهم على النموذج رقم (٧) المرفق بهذا القرار.

المادة (٢٥)

يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية:

١- اسم الطالب وجنسيته وصفته ومحل إقامته أو مركزه الرئيسى، ومحله المختار فى الدولة إذا كان محل إقامته أو مركزه الرئيسى خارج الدولة.

٢- اسم وعنوان الوكيل بالدولة ورقم وتاريخ ومصدر الوكالة إذا قدم الطلب بواسطة وكيل.

٣- موضوع المصنف الذى طرأ عليه التصرف ونوعه ورقم وتاريخ قيده فى السجل النوعى.

٤- تاريخ التصرف المطلوب قيده ونوعه، والحق أو الحقوق التى يشملها.

المادة (٢٦)

يجب أن يرفق بطلب القيد المستندات الآتية:

١- سند التصرف مكتوباً ومصدقاً عليه حسب الأصول ومصحوباً بترجمة إلى اللغة العربية إذا كان محرراً بلغة أخرى، ومحدداً به صراحة كل حق من الحقوق المالية محل التصرف على حدة ومدة ذلك التصرف وكيفيته وكميته والغرض منه ومكانه.

٢- المستند الدال على صفة الطالب إذا كان غير المؤلف، أو كان الطلب مقدماً بواسطة وكيل.

المادة (٢٧)

تعطى الطلبات أرقاماً متتابعة سنوياً حسب تاريخ تقديمها، ويؤشر على الطلب بالرقم المتتابع له وتاريخ تقديمه، ويختم الطلب بخاتم الإدارة ويسلم للطالب إيصال على النموذج رقم (٨) المرفق بهذا القرار يتضمن الرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه والمستندات المرفقة به.

المادة (٢٨)

يعد القسم سجلاً لطلبات قيد التصرفات تدون فيه البيانات الآتية:

١- الرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه

٢- جميع البيانات الواردة بالطلب والمشار إليه فى المادة (٢٥) من هذا القرار

٣- قرار الإدارة فى الطلب وتاريخه

٤- تاريخ إخطار الطالب بالقرار فى حالة رفض الطلب.

٥- تاريخ ورقم قيد التصرف فى سجل إيداع التصرفات فى حالة قبول الطلب.

المادة (٢٩)

يودع طلب قيد التصرف وكل ما يتعلق به من أوراق وقرارات فى ملف المصنف الوارد عليه التصرف.

المادة (٣٠)

تفحص الإدارة طلب قيد التصرف للتحقق مما يأتى:

١- أن المصنف الوارد عليه التصرف مقيد فى إحدى سجلات الإيداع النوعية.

٢- إن التصرف موضوع الطلب لا يتعارض مع تصرف سبق قيده فى سجل إيداع التصرفات المشار إليه فى المادة (٣٢) من هذا القرار.

المادة (٣١)

إذا تبين من فحص الطلب أنه لا تتوفر فيه الشروط المشار إليها فى المواد (٢٥) و(٢٦) و(٣٦) و(٣٠) من هذا القرار تصدر الإدارة قراراً مسبباً برفض الطلب وتخطر الطالب بهذا القرار بكتاب مسجل أما إذا تبين لها توفر تلك الشروط فى الطلب تصدر قراراً بقبوله، ويصدر القرار فى الحالتين من مدير الإدارة بعد إطلاعه على تقرير الفحص.

المادة (٣٢)

يعد القسم سجلاً لإيداع التصرفات، تقيد فيه التصرفات المقبول قيدها، ويجب أن يشتمل هذا السجل على البيانات الآتية:

١- رقم طلب القيد وتاريخ تقديمه

٢- اسم المتصرف وجنسيته وصفته وعنوانه

٣- اسم المتصرف إليه وجنسيته وصفته وعنوانه

٤- تاريخ التصرف ومدته

٥- بين كل حق من الحقوق المالية محل التصرف على حدة ومدة التصرف فيه، وكيفيته وكميته والغرض منه ومكانه.

٦- رقم وتاريخ قرار مدير الإدارة بقبول طلب القيد

٧- موضوع المصنف الموارد عليه التصرف ونوعه وإسمه إن وجد

٨- رقم وتاريخ قيد المصنف فى السجل النوعى

المادة (٣٣)

يؤشر بكل تصرف يقيد فى السجل المشار إليه فى المادة (٣٢) من هذا القرار قرين بيانات المصنف الوارد عليه التصرف، فى سجل الإيداع النوعى المقيد به ذلك المصنف.

الباب الرابع
أحكام ختامية

المادة (٣٤)

على الإدارة أن تحتفظ لديها فى القسم بنسخة على الأقل من نسخ المصنفات التى تقدم لها طبقاً للمادة (٦) من هذا القرار، ولها أن توزع باقى هذه النسخ على المكتبات العامة وغيرها من الجهات التى تختارها.

المادة (٣٥)

يؤشر فى سجلات الإيداع النوعية أو فيها وفى سجل إيداع التصرفات بحسب الأحوال بكل حكم نهائى واجب التنفيذ يقتضى تنفيذه إلغاء أو تعديل أى بيان من البيانات المقيدة فى كل أو بعض تلك السجلات، وذلك إذا صدر حكم فى مواجهة الوزارة أو قدم لها ذوو الشأن صورة رسمية من الحكم وتودع صورة الحكم ملف المصنف.

المادة (٣٦)

يجوز لكل ذى شأن الاطلاع على أى سجل من السجلات المشار إليها فى هذا القرار بحضور الموظف المسؤول بالقسم، والحصول على شهادة بما يتضمنه من البيانات بشأن أى مصنف أو أى تصرف مقيد فيها.

المادة (٣٧)

للقسم بموافقة مدير الإدارة إعداد سجلات إضافية علاوة على السجلات المشار إليها فى هذا القرار وفقاً لما يراه لازماً لحسن سير العمل.

المادة (٣٨)

يجوز لكل ذى شأن أن يطلب من القسم تصحيح أى خطأ مادى يقع فى أى سجل من السجلات المشار إليها فى هذا القرار.

المادة (٣٩)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

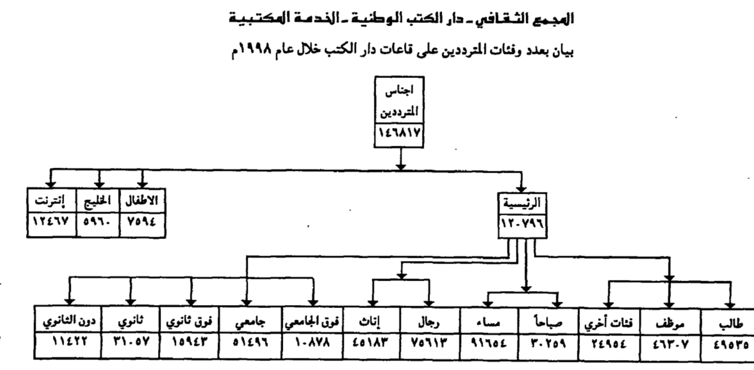
خلفان محمد الرومى وزير الإعلام والثقافة

التاريخ: ١٥/٣/١٤١٤هـ

الموافق: ١/٩/١٩٩٣م

المجمع الثقافي ـ دار الكتب الوطنية ـ الخدمة المكتبية

بيان بعدد وفئات المترددين على قاعات دار الكتب خلال عام ١٩٩٨م



المجمع الثقافي - دار الكتب الوطنية - الخدمة المكتبية

بيان بالمعارف التي تمت مطالعتها خلال عام ١٩٩٨م

	معارف عامة	فلسفة وعلم نفس	ديانات	إجتماعية	لغات	علوم بحتة	علوم تطبيقية	فنون	آداب	جغرافيا وتاريخ	الاجمالي
عربي	١٢٨٦٩	١٢٤١٧	٥٦٠٩٤	٥١٤٧٥	٩٢٧٤	٢٦٧١٣	٤٩٤٧٢	٨٥١١	٣٣٩٨٣	٣٩٦٢٧	٣٠٠٤٣٥
اجنبي	١١١٩٤	٩٦٩٥	١٠١٩٧	٣٠٩٤٤	٤١٨٧	١٢٢٥٢	٣٨٨٢٤	٥٠٤٦	١٤٩٥٢	٢١٠٠١	١٥٨٢٩٢
اجمالي	٢٤٠٦٣	٢٢١١٢	٦٦٢٩١	٨٢٤١٩	١٣٤٦١	٣٨٩٦٥	٨٨٧٩٦	١٣٥٥٧	٤٨٩٣٥	٦٠٦٢٨	٤٥٨٧٩٧

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

المكتبة المركزية

الشارقة، ص . ب ٢٧٤١١، هاتف: ٥٨٥٥٦٦، فاكس: ٥٨٥٦٦١١

حركة الاستعارة الداخلية فى المكتبة المركزية لعام ١٩٩٨م

الموضوع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالى	النسبة
معارف عامة	٨٦	١٢٥	٣٠٤	٢١٠	–	٥٥	٦٥	١٧	٣	١٤	٨٧٩	١,٩
فلسفة وعلم النفس	٥٤	٢٢٧	٨٧٥	٢١٨	٢٢٦	١١٥	٢٢	٦٧	٧٢	٧٦	١٩٥٢	٤,٢
الديانات	٢٤٧	٨٦١	٢٠٢٨	١٥٨٣	١٤٢٤	٦٩٩	٢٣٥	١٣٩	١١٤	٣٥٧	٧٦٨٧	١٦,٥
العلوم الإجتماعية	٤٦٢	٤٤٠	١٤٩٦	٤٧٩	١٣٦٦	٥٨٠	١٧٠	١٧٥	٢٢٧	٢٥٥	٥٦٥٠	١٢,١
اللغات	٩٨	٥٩	٢٩٠	١٦٠	١٧٢	٣٥	١٥	٥٤	٤٤	٥٩	٩٨٦	٢,١
العلوم البحتة	٧٥	٤١٢	٧٣٤	٣١٧	٣٥٢	١٧٧	٧٤	٤٤	٧٩	٧٣	٢٣٣٧	٥
العلوم التطبيقية	١٨٦	٥٦٥	٥١٢	٥٦٣	٨٥١	٢٠٠	١٣١	٧٠	٥١	٥٢	٣١٨١	٦,٨
الفنون	٤٧	١٥٧	٢١٥	١٣٩	٢٤١	٤٥	٩٠	٣٢	–	–	٩٦٦	٢,١
الآداب	١٨٩	٨٠٠	٧٦٧	٤٦٢	٤٧٦	٦٣٠	٤٠٩	١٠٥	٣٠	١٩٤	٤٠٦٢	٨,٧
الجغرافيا والتاريخ والتراجم	١٠٠	٥٨١	٧٦١	٥٦٤	٥٣٥	١٧٥	٢٤١	٨٨	١٨	٩٢	٣١٥٥	٦,٨
المراجع	٧٩	٢١٤	٣٣٢	١٤٧	١١٨	٢٥١	٢٨	٣٩	١٤	١٩	١٢٤١	٢,٧
الدراسات الخليجية	١٤٤	٣٥٧	١١٣٨	٥٣٣	٧٥٥	١٩٨	٦٦	٦٥	–	–	٣٢٥٦	٧
كتب الفتيان	١٠١	٦٨٢	٣٩٢	١٨٨	٣١٢	٣٨٩	٤٥	٩٠	–	–	٢١٩٩	٤,٧٠
الكتب الأجنبية	٢٢٤	١١٥	٩٧٥	٧٨٤	١١٤٩	٨٦٨	٩٩٥	١٥٠	١١	١٦٧	٦٥٧٨	١٤,١
الدوريات	٢١٠	٣٢٠	٥٩٩	٥٧٩	١٢٠	٢٩٩	٢٠١	٦٥	١٦	٦٣	٢٤٧٢	٥,٣
الإجمالى	٢٣٠٢	٦٩٥٥	١١٤١٨	٦٩٢٦	٨١٩٧	٤٧١٦	٢٧٨٧	١٢٠٠	٦٧٩	١٤٢١	٤٦٦٠١	
النسبة	٤,٩	١٤,٩	٢٤,٥	١٤,٩	١٧,٦	١٠,١	٦	٢,٦	١,٥	٣		٪١٠٠

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

إحصائيات عامة بالمترددين على المكتبة المركزية لعام ١٩٩٨م

حسب الجنس والجنسية

الشهر	واقدون غير عرب		واقدون غير عرب		واقدون غير عرب		الإجمالى
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
يناير	١٢٧	٢٤,١	٣١٥	٥٩,٨	٨٥	١٦,١	٥٢٧
فبراير	٦١٦	٤٦,٨	٥٥٧	٤٢,٤	١٤٢	١٠,٨	١٣١٥
مارس	٩٢٩	٥٠,١	٧٢٩	٣٩,٣	١٩٦	١٠,٦	١٨٥٤
أبريل	٥٣٤	٤٢,٨	٥٤٢	٤٣,٤	١٧٣	١٣,٨	١٢٤٩
مايو	٨٠٩	٣٦,٢	١١٢٣	٥٠,٢	٣٠٤	١٣,٦	٢٢٣٦
يونيو	٤٦٨	٣٣,١	٧١٥	٥٠,٦	٢٣١	١٦,٣	١٤١٤
يوليو	١٩١	٢٤,١	٤٧٠	٦٠,٥	١١٦	١٤,٩	٧٧٧
أغسطس	٩٥	٢٥	٢٢٨	٦٠	٥٧	١٥	٣٨٠
ديسمبر	٧٦٤	٤٦,٤	٧٧٤	٤٧	١٠٩	٦,٦	١٦٤٧
الإجمالى	٤٥٣٣	٣٩,٨	٥٤٥٣	٤٧,٨	١٤١٣	١٢,٤	١١٣٩٩

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

إحصائيات عامة بالمترددين على المكتبة المركزية لعام ١٩٩٨م

حسب النوع (ذكر/أنثى)

الشهر	ذكور		إناث		الإجمالى
	العدد	%	العدد	%	
يناير	٤٣٣	٨٢,٢	٩٤	١٧,٨	٥٢٧
فبراير	٦٣٥	٤٨,٣	٦٨٠	٥١,٧	١٣١٥
مارس	٩٠٩	٤٩	٩٤٥	٥١	١٨٥٤
أبريل	٧٥٤	٦٠,٤	٤٩٥	٣٩,٦	١٢٤٩
مايو	١٦٢٧	٧٢,٨	٦٠٩	٢٧,٢	٢٢٣٦
يونيو	١١٣٠	٧٩,٩	٢٨٤	٢٠,١	١٤١٤
يوليو	٦٠٢	٧٧,٥	١٧٥	٢٢,٥	٧٧٧
أغسطس	٢٦٦	٧٠	١١٤	٣٠	٣٨٠
ديسمبر	١٠٥٧	٦٤,٢	٥٩٠	٣٥,٨	١٦٤٧
الإجمالى	٧٤١٣	٦٥	٣٩٨٦	٣٥	١١٣٩٩

حكومة الشارقة

دائرة الثقافة والإعلام

إدارة المكتبات

إحصائيات عامة بالمترددين على المكتبة المركزية لعام ١٩٩٨م

حسب الجنس والجنسية

الشهر	مواطنون				وافدون				إجمالى	
	ذكور	%	إناث	%	ذكور	%	إناث	%	العدد	%
يناير	٣	,٩	٢	,٢	٧	٣,٦	١٣	١٥,٣	٢٥	١,٧
فبراير	٣٠	٨,٦	٩٠	١٠,٢	٢٤	١٢,٢	١٣	١٥,٣	١٥٧	١٠,٤
مارس	٧٧	٢٢,٢	١٦٧	١٩	٢٣	١١,٧	٣	٣,٥	٢٧٠	١٧,٩
أبريل	٢٨	٨,١	٣٩	٤,٤	١٢	٦,١	٥	٥,٩	٨٤	٥,٦
مايو	٣٣	٩,٥	٣٠	٣,٤	٢٥	١٢,٧	١	١,٢	٨٩	٥,٩
يونيو	٢٠	٥,٨	١٩	٢,٢	١٢	٦,١	-	-	٥١	٣,٤
يوليو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أغسطس	٢	,٦	٢	,٢	٣	١,٥	١	١,٢	٨	,٥
سبتمبر	٣٨	١٠,٩	٧٨	٨,٩	١٠	٥,١	٦	٧,١	١٣٢	٨,٨
أكتوبر	٤٢	١٢,١	٢٤٥	٢٧,٩	٣٩	١٩,٨	١٥	١٧,٦	٣٤١	٢٢,٦
نوفمبر	٣٤	٩,٨	١٢٥	١٤,٢	١٧	٨,٦	١٣	١٥,٣	١٨٩	١٢,٥
ديسمبر	٤٠	١١,٥	٨٢	٩,٣	٢٥	١٢,٧	١٥	١٧,٦	١٦٢	١٠,٧
الإجمالى	٣٤٧		٨٧٩	٥٨,٣	١٩٧	١٣,١	٨٥	٥,٦	١٥٠٨	٪١٠٠

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

حركة الاستعارة الداخلية

فى مكتبة خورفكان لعام ١٩٩٨م

الموضوع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالى	النسبة
معارف عامة	-	٧	٢١	٢	٦	-	-	-	٢٥	٥	٨	٧٦	٤,٣
فلسفة وعلم النفس	٣	٣	٩	٤	٨	٣	١	٤	٢٦	٣	١٣	٧٩	٤,٥
الديانات	٨	١٨	١٣٢	٣٧	١٢	-	٦	٤	٣٧	٤٤	٣٠	٢٤٣	١٣,٨
العلوم الاجتماعية	٢	٢٢	٥٨	٤٩	٢٥	١٣	٥	٤	٥٢	٣٤	٣٧	٣١٥	١٧,٨
اللغات	٤	٢	٣٠	١٠	٥	-	٢	٦	٢٥	٦	١١	١٠٢	٥,٨
العلوم البحتة	-	٣٩	١٤	١٢	١٠	٩	٣	٥	١٢٩	٢٧	٧١	٣٦١	٢٠,٤
العلوم التطبيقية	٢	١٢	٤	٥	١٣	٢	٢	٣	٣٠	٢٢	٣٢	١٤٢	٨
الفنون	-	٢	٧	-	٣	٣	٤	١	١٦	٢	١٥	٥٥	٣,١
الآداب	٣	٩	٢٤	٣	٩	١	١	١	١٧	٧	١٨	١٠٢	٥,٨
الجغرافيا والتاريخ والتراجم	٢	٢٨	٥٩	١٤	١٠	٢	١٤	٢	٣٣	٤٥	٥٩	٢٩٢	١٦,٥
الإجمالى	٢٤	١٤٢	٢٥٨	١٣٦	١٠١	٣٣	٣٨	٢٨	٣٩٠	١٩٥	٢٩٤	١٧٦	
النسبة	١,٤	٨	١٤,٦	٧,٧	٥,٧	١,٩	٢٠٢	١,٦	٢٢,١	١١	١٦,٦		٪١٠٠

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

إحصائيات عامة بالمترددين على مكتبة كلباء العامة لعام ١٩٩٨م

حسب الجنس والجنسية

الشهر	مواطنون				وافدون				إجمالى	
	ذكور	%	إناث	%	ذكور	%	إناث	%	العدد	%
يناير	١٨	١,١	٢	١	٥٣	٤	٤	١,٣	٧٧	١,٤
فبراير	١٤٦	٨,٩	٢٨٢	١٢,١	١,٤	٧,٨	٣٤	١١,١	٥٦٦	١٠,١
مارس	١٩٩	١٢,١	٥,٦	٢١,٧	١٦٧	١٢,٥	٤٠	١٣,١	٩١٢	١٦,٢
أبريل	٥٨	٣,٥	٢١٦	٩,٣	١٥٩	١١,٩	٢٠	٦,٦	٤٥٣	٨,١
مايو	٨٠	٤,٩	٥٠	٢,٢	١٢١	٩,١	٢	,٧	٢٥٣	٤,٥
يونيو	٥٢	٣,٢	١	,٠٤	٩٠	٦,٧	٦	٢	١٤٩	٢,٧
يوليو	١٥٦	٩,٥	١٢٩	٥,٥	٣٠	٢,٢	١٥	٤,٩	٣٣٠	٥,٩
أغسطس	٥٠	٣	٤	,٢	٥٣	٤	١	,٣	١,٨	١,٩
سبتمبر	١٧٣	١٠,٥	٢٧٩	١٢	١٨١	١٣,٦	٣٨	١٢,٥	٦٧١	١١,٩
أكتوبر	٥٢٣	٣١,٧	٧٦٧	٣٢,٩	٢٣٩	١٧,٩	٨٧	٢٨,٥	١٦١٦	٢٨,٨
نوفمبر	١٥١	٩,٢	٨٧	٣,٧	٨٢	٦,١	١٥	٤,٩	٣٣٥	٥,٩
ديسمبر	٤٢	٢,٥	٧	,٣	٥٦	٤,٢	٤٣	١٤,١	١٤٨	٢,٦
الإجمالى	١٦٤٨	٢٩,٣	٢٣٣٠	٤١,٥	١٣٣٥	٢٣,٨	٣٠٥	٥,٤	٥٦١٨	٪١٠٠

حكومة الشارقة
دائرة الثقافة والإعلام
إدارة المكتبات

حركة الاستعارة الداخلية
فى مكتبة كلباء لعام ١٩٩٨م

الموضوع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالى	النسبة
معارف عامة	٥	٢٣	٢٤	١١	٢١	٣	٧	٨	١٠٧	٧	٩	٢٣٨	٣,٥
فلسفة وعلم النفس	٨	١٠	٢٢	٢٨	٧	٥	١٤	-	٦٤	٨	١٣	١٩٦	٢,٩
الديانات	١٥	١١٦	١٠٩	٩١	٢١	١٦	٤٩	٧	٣١٩	٩٢	٣٨	٩٤٣	١٣,٧
العلوم الإجتماعية	١٣	١١٣	١١٠	٩٨	٤٤	١٣	٣٨	١	٢١٣	٣٩	٣٧	٨٣٢	١٢,١
اللغات	٣	٤	١٣	٨	٩	١١	١٢	٤	٥٢	٢	٢	١٣٢	١,٩
العلوم البحتة	٥	١٢٣	١٦٦	٦٢	١٢	١٤	٢٥	١٢	٣٨٢	١٠٦	٤٧	١١٦٣	١٦,٩
العلوم التطبيقية	١١	٦٨	١٠٩	٥٤	١٥	٧	١٦	١٠	٢٣٨	٥٨	١٥	٦٩٧	١٠,١
الفنون	-	١٩	٣٠	١٥	١٠	٨	٩	١	٧٢	٦	١	١٨٣	٢,٧
الآداب	٧	١٤٩	١١٢	٤٩	٢٣	١٥	٢٧	٧	٢٢٨	٧٠	٣٦	٧٧٨	١١,٣
الجغرافيا والتاريخ والتراجم	١٦	٢٠٦	٢٨٥	١٢٧	٤٦	١٩	٢١	٨	٥٥٣	٨٧	٤٢	١٧١٠	٢٤,٩
الإجمالى	٨٣	٨٣١	٩٨٠	٥٤٣	٢٠٨	١١١	٢١٨	٥٨	٢٢٧٨	٤٧٥	٢٤٠	٦٨٧٢	٪١٠٠
النسبة	١,٢	١٢,١	١٤,٣	٧,٩	٣	١,٦	٣٠٢	,٨	٣٣,٢	٦,٩	٣,٥		

جامعة البيان- أبو ظبى
ص . ب: ٣٢٢١٠ هاتف: ٤٤٣٤٣٤
فاكس: ٤٤٤٣٣٧

أولا: الخصائص العامة للمكتبة من حيث الموقع، المساحة والتجهيزات:

* الموقع والمساحة :

تقع المكتبة حاليا فى الطابق الأول من المبنى الأكاديمى وتبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ متر مربع.

سعة الرفوف	
للكتب	١٤٠٠٠ عنوان
للدوريات	٢٥٠ دورية
للصحف	٤٠ صحيفة
عدد المقاعد	٦٠ مقعدا

الأدوات والأجهزة	
ماكينة تصوير	١
حاسب آلى شخصى مزود بالإنترنت	٧
طابعة ليزر	٢
قراءة المايكروفش	١
طابعة	١
قاطعة ورق	١
عارضة شرائح (سلايدات)	٤
عارضة شفافات	٤
مسجل صوتى	٢

ثانيا: عدد عناوين الكتب والمراجع والدوريات والمواد الأخرى:

* الكتب العامة:

يتوفر حاليًا فى المكتبة الجامعة ٥٠٠٠ عنوان ٩٠٪ باللغة الإنجليزية و ١٠٪ باللغة العربية.

المجموعات العامة والمراجع	
قواميس مختلفة	٥٠
موسوعات	٥
أدلة مختلفة	١٠
أفلام الفيديو	٢٥
أقراص مدمجة	٥٠
شرائط صوتية	٥٠
الصحف المحلية	٥
المجلات	٢٥

ثالثا: إحصائية الإعارة:

عدد الكتب المستعارة من قبل الأساتذة والموظفين فى الجامعة ١٠٢٤

عدد الكتب المستعارة من قبل الطلبة والطالبات ٨٥ – ١٨٧٤

رابعًا: موظفو المكتبة

مدير المكتبة إضافة إلى ثلاثة مساعدى أمين المكتبة.

حركة الاستعارة الداخلية فى المكتبة المركزية لعام ١٩٩٨م

واقع المكتبات المدرسية فى الشارقة

مدارس البنين

مدارس كاملة التجهيز وبها أمناء مكتبات			مدارس مجهزة وتحتاج لأمناء مكتبات			مدارس بحاجة إلى التجهيزات مكان ـ أثاث ـ أمناء مكتبة		
ابتدائية	أعدادية	ثانوية	ابتدائية	أعدادية	ثانوية	ابتدائية	اعدادية	ثانوية
ـ	١	٢	٢	٢	٢	٥	١	٧

مدارس البنات

مدارس كاملة التجهيزات وبها أمينات مكتبات					مدارس تحتاج للتجهيزات أثاث + مقتنيات				
روضة	تأسيسى	ابتدائية	أعدادية مشترك	ثانوية مشتركة	روضة	تأسيسى	ابتدائية	اعدادية	ثانوية
٤	١٢	٧	٤+١	٤+٤	٢	١		٢	١

أمناء المكتبات المدرسية فى الإمارات

العام الدراسى	المجموع			المجموع			المجموع		
	م	غم	مج	م	غم	مج	م	غم	مج
٨٩/٨٨	٧	٣٨	٤٥	٨٦	٣٠	١١٦	٩٣	٦٨	١٦١
٩٠/٨٩	٦	٣٥	٤١	٩٢	٣٠	١٢٢	٩٨	٦٥	١٦٣
٩١/٩٠	٥	٣٧	٤٢	١٣٨	٢٥	١٦٣	١٤٣	٦٢	٢٠٥
٩٢/٩١	٥	٢٨	٣٣	١٣٠	٣٦	١٦٦	١٣٥	٧٤	٢٠٩
٩٣/٩٢	٦	٣٦	٤٢	١٢٩	٣٣	١٦٢	١٣٥	٦٩	٢٠٤
٩٤/٩٣	٥	٣٨	٤٣	١٢٦	٣٥	١٦١	١٣١	٧٣	٢٠٤
٩٥/٩٤	٥	٣٥	٤٠	١٢٥	٣٣	١٥٨	١٣٠	٦٨	١٩٨
٩٦/٩٥	٦	٣٠	٣٦	١٢٨	٢٧	١٥٥	١٣٤	٥٧	١٩١
٩٧/٩٦	٨	٢٨	٣٦	١٣٧	٢٦	١٦٣	١٤٥	٥٤	١٩٩
٩٨/٩٧	٨	٢٩	٣٧	١٤٤	٢٣	١٦٧	١٥٢	٥٢	٢٠٤

أهم المصادر

تقوم هذه الدراسة أساساً على عدة زيارات ميدانية قام بها صاحب هذه الدراسة إلى العديد من المكتبات الإماراتية فى أوقات متفرقة على مدى عقد من الزمان وكانت آخر زيارتين قبل كتابة هذه السطور فى نوفمبر ٢٠٠١ ومارس ٢٠٠٢ يساند تلك الزيارات عدد من المصادر المنشورة وغير المنشورة من بينها:

١- إقرأ: حولية الكتب والمكتبات والمعلومات.ـ الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٢- الإنتاج الفكرى فى دولة الإمارات.ـ الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩١-١٩٩٧. ٤مج.

- الإصدار الأول حتى عام ١٩٩١
- الإصدار الثانى حتى عام ١٩٩٣
- الإصدار الثالث حتى عام ١٩٩٥
- الإصدار الرابع حتى عام ١٩٩٧

٣- دليل المؤسسات الثقافية والعلمية فى دولة الإمارات العربية المتحدة.ـ أبو ظبى: المجمع الثقافى ـ دار الكتب الوطنية، ١٩٩١.

٤- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ أبو ظبى: الأهداف والبرامج، النشاطات، الإصدارات، الزيارات.ـ أبو ظبى: المركز، ٢٠٠١.

٥- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ أبو ظبى ـ مكتبة اتحاد الإمارات.ـ أبو ظبى: المركز، ٢٠٠١.

٦- المكتبات العامة فى دبى.ـ دبى: بلدية دبى، ٢٠٠٠.

٧- مكتبة جامعة الشارقة.ـ دليل المستفيد.ـ الشارقة: الجامعة، ٢٠٠١م.

٨- مكتبة الشارقة.ـ دليل.ـ الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام ـ إدارة المكتبات، ٢٠٠١ (غير منشور).

9- Mohamed M.El hadi. United Arab Emirates, Libraries in.-in.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed. Chicago: A.L.A., 1993.

الأمالى، كتب

Amali Books

يقصد بالأمالى المادة العلمية التى كان الأستاذ الشيخ يلقيها أى يمليها على طلابه وسامعيه، سواء كانت هذه المادة معدة سلفًا أو كانت تلقائية مرتجلة بدون إعداد مسبق، ويقوم الطلاب أثناء الإلقاء بتقييد المعلومات فى دفاترهم، وربما أناب الأستاذ الشيخ من ينوب عنه بإلقاء تلك المادة وإملائها والشيخ حاضر فى المجلس. والجلسات أو المحاضرات التى كانت تلقى فيها تلك المعلومات وتقيد كانت تعرف لدى المسلمين بمجالس «الإملاء» أو «مجالس العلم» وهى تختلف حتمًا عن «مجالس الرواية» التى كان الغرض منها رواية كتب عن مؤلفيها أو تصحيحها ومراجعتها عليهم فالراوية ليس مؤلفًا بل هو ناقل لكتاب عن مؤلفه حيث لم يكن التدوين قد انتشر؛ بينما المملى كان هو الأستاذ الشيخ صاحب المادة العلمية. وكان لبعض المؤلفين مجالس يملون فيها كتبهم فى يوم معلوم محدد من كل أسبوع. ويرى بعض الباحثين أن من السهل التمييز بين مجالس الإملاء ومجالس الرواية عن طريق دراسة الملامح الرئيسية للإنتاج الفكرى الصادر عن كل منهما ومن بين الملامح الفارقة:

١- أن العالم المملى المتصدر لمجلس الإملاء لم يكن ليحمل فى يده نسخة من الكتاب أو المادة التى يمليها حتى لو كان قد أعدها فى ذهنه سلفاً، وكان العالم منهم يتكلم فى الموضوع بما يفتح الله عليه به من العلم وكان ينتقل من نقطة إلى نقطة دون إطار منهجى محدد بل وفى بعض الأحيان من موضوع إلى آخر بحسب السياق وظروف المجلس، وربما يمتد الموضوع لعدة جلسات وعلى مدى زمنى واسع فمن غير المعقول أن يناقش موضوع ما مهما دق فى جلسة واحدة. وفى أثناء حديث الشيخ الأستاذ يقوم السامعون بتسجيل وتدوين ما يلقى من معلومات وكان بعض السامعين يسجلها حرفياً وبعضهم يسجل المعنى فقط وبعضهم يلخص وبعضهم يزيد. المهم أن هذه الأمالى لم تكن مكتوبة من قبل انعقاد الجلسات ولم تكن منشورة بل

هـى موجودة فقـط فـى ذهـن المؤلـف وتخـرج منـه منظمـة أو غـير منظمة خـلال مجالس الإملاء. هذا على العكس من المرويات فى مجالس الرواية حيث كان النص مؤلفاً ومنشوراً من قبل ويقوم الراوية - الذى ليس بمؤلفه - بروايته بعنعنته فى المجلس.

٢- تحمل جميع الكتب التى أمليت اسم «الأمالى» مقرونة باسم العالم الشيخ الذى توفر على إملائها مثل أمالى أبى على القالى، أمالى الزمخشرى، أمالى الزجاجى، أمالى الشريف المرتضى، أمالى ابن الشجرى. ولـم تكن تلك الكتب تحمل اسم الموضوع الذى تعالجه فكلمة أمالى فى عنوان هذه الكتب تشير إلى الطريقة ولـم تكن أبدا لتشير إلى الموضوع أما كتب المرويات فكانت تحمل العناوين الدالة على موضوعاتها والتى أعطاها لها مؤلفها.

٣- كانت كتب الأمالى فى الأعم الأغلب خليطاً من العلوم والمعارف حتى وإن جاءت فى مجال واحد ولم يكن لها غالباً خط درامى واحد تسير فيه؛ أما كتب المرويات فكانت غالباً أحادية الموضوع محددة المنهج ذات خط درامى واضح والراوية ينقله عن مؤلفه حتى وإن كان الراوية عالماً مدققاً.

وكانت الأمالى فى حقيقة الأمر إحدى طرق «تحمل العلم» أو فيما نقول اليوم إحدى طرق الاتصال العلمى أو انتقال العلم فى الزمان والمكان. وكانت طرق تحمل العلم عن المسلمين عديدة يمكن تصويرها على الوجوه الآتية:

١- السماع. وهى أن يتحدث الشيخ ويلقى العلم من كتاب والطلاب يسمعون ويناقشون.

٢- القراءة. وهى أن يقرأ الطالب الكتاب أو النص والشيخ ينصت ويتدخل من حين لآخر بالشرح والتفسير. وقد تكون القراءة فردية أى طالب واحد يجلس بين يدى الشيخ يقرأ والآخر يسمع، وقد تكون جماعية أى أن يتداول الطلاب القراءة واحدا بعد الآخر بين يدى سيدهم.

٣- الإجازة. وهى أن يجيز الشيخ طلابه بنقل العلم عنه وروايته وتعليمه أو

يجيزهم بالفتيا، كما قد تكون الإجازة بمجرد تعلم العلم فقط؛ وقد تكون الإجازة مطلقة وقد تكون مقيدة.

٤- المناولة. أى أن يناول الأستاذ الشيخ الكتاب لتلميذه يداً بيد وكفى وهذا إشارة إلى أن الطالب من حقه أن يدرس الكتاب بطريقته الخاصة ويستوعبه بأسلوبه الشخصى دون تدخل من الأستاذ وهى إشارة واضحة إلى أن الطالب على مستوى راق من التحصيل بحيث يتحمل مسئولية فهم واستيعاب ما جاء بالكتاب وما على الأستاذ إلا أن يعطى مجرد إشارة البدء.

٥- المكاتبة. أى أن يكتب الطالب للأستاذ الشيخ يستأذنه فى أن يدرس كتابه فإذا كتب إليه الأستاذ تصريحاً وترخيصاً بذلك فعل وإن لم يكتب له أو يرخص له امتنع عن ذلك.

٦- الوصية. أى أن يوصى الشيخ طالباً معينا بدرس وفهم واستيعاب كتاب معين كما يحدث فى أيامنا عندما يوصى الأستاذ تلاميذه بدراسة مصادر محددة يبينها لهم.

٧- الوجادة. أى أن يكتشف الطالب كتاباً نادراً غير مسبوق ويدرسه ويفهمه ويستوعبه ويكون له فضل السبق فى هذا الصدد.

٨- الإعلام. أى أن يعبر الشيخ الأستاذ عن رأيه فى كتاب ما وأهمية بحثه ودرسه فهذه وصية غير مباشرة حتى يقبل الطالب على دراسة هذا الكتاب وتعلم ما جاء فيه.

٩- الأمالى. وحيث كان الشيخ يملى المعلومات على طلابه وسامعيه على نحو ما قدمت والتى هى موضوع بحثنا هذا.

والأمالى بهذه الطريقة كانت تمثل العصب الرئيسى فى طرق تحمل العلم لأنها مباشرة بين المؤلف صاحب المادة العلمية والطالب الذى يتحمل المادة العلمية أو السامع الذى يكتبها وينظر البعض إليها على أنها أصح وأسلم طرق التحمل لهذا السبب. وفى هذا الصدد يقول السمعانى فى كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»: «إذا

أملى المحدِّث وكتب السامع من لفظه فإن ذلك لا يتطرق إليه الخطأ، لأن المحدث يعرف ما يملى والسامع يفهم ما يملى عليه ويكتبه». وكانت الأمالى من هذا المنطلق أشهر طرق تحمل العلم والاتصال العلمى طوال فترة الحضارة الإسلامية بل وقد امتدت إلى يومنا على نحو ما يحدث فى الجامعات العربية. حيث يملى الأستاذ والطلاب يسجلون ويكتبون. أما باقى طرق تحمل العلم فإنها قد تكون غير مباشرة ومن ثم فقد يتطرق إليها الخلل والفساد حسب سياق الطرق.

وقد ألف السمعانى وغيره كتباً كاملة عن الآداب والقواعد التى يجب مراعاتها فى كل من المملى والمستملى أى فى المؤلف الشيخ الذى يملى وفى طلابه وسامعيه ممن يجلسون للتسجيل والاستملاء. وكتاب عبد الكريم بن محمد السمعانى هو «أدب الإملاء والاستملاء» على نحو ما أشرت إليه آنفاً. ولقد كان القرن الثالث الهجرى حقا هو قرن الأمالى.

والحقيقة أن العصر الإسلامى قد حفل بعشرات من كتب الأمالى ليس هدفنا هنا حصرها والحديث عنها كلها ولكن فقط التمثيل لها مركزين على واحد منها فقط كنموذج على ماكان عليه حالها، بعض هذه الأمالى نشر محققاً وبعضها بقى على حاله مخطوطاً. وسوف نأتى على بعضها هنا:

١ - أمالى الزجاجى

والزجاجى هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق النهاوندى أصله من الصميرة بين ديار الجبل وديار خوزستان فى الجنوب الشرقى من العراق. كان فى بادئ أمره يعمل مع أستاذه أبى إسحق إبراهيم بن السرى الزجاجى (المتوفى سنة ٣٢١هـ) وكانت حرفته كما يبدو من اسمه خرط وتقطيع الزجاج فسمى بالزجاج ونسب أبو القاسم إلى أستاذه فسمى بالزجاجى. ثم بدا للشيخ وتلميذه (الزجاج والزجاجى) أن يتركا صناعة خرط الزجاج ويتعلماً النحو ولذلك عرف كل منهما فيما بعد بنسبته (النحوى) أيضاً.

أخذ صاحبنا الزجاجى النحو عن الزجاج و محمد بن العباس اليزيدى وابن دريد وأبى الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر؛ وارتحل إلى مكة وجاور فيها فترة من الزمن، ألّف فى أثنائها كتاب الجمل ثم جاء إلى حلب وأقام فيها أيضا مدة من الزمن وارتحل إلى دمشق وصنف فيها، بعدها عزم على الذهاب إلى مصر ولكنه توفى فى طريقه إليها فى طبرية فى شهر رمضان سنة ٣٤٠هـ (٩٥٢م).

وقد طبع كتاب الزجاجى فى مصر مرتين من تحقيق عبد السلام محمد هارون أولاهما بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦م) والثانية بالمؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة أيضا سنة ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م). وهذه الأمالى بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى.

٣- أمالى الشريف المرتضى

هو أبو القاسم على بن الحسين بن موسى - السيد والشريف - المرتضى؛ ولد فى الكرخ فى الجانب الغربى من بغداد فى شهر رجب من سنة ٣٥٥هـ (٩٦٦م). تعلم السيد المرتضى علوم الشعر والأدب على المرزبانى (ت ٣٨٤هـ) والشاعر ابن نباتة السعدى (٤٠٥هـ)، وتلقى الفقه والأصول على الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، وكان من شيوخه أبو عبد الله الحسين بن على المعروف بابن بابويه.

كان الشريف المرتضى متعصبا على المتنبى فلما جاء أبو العلاء المصرى إلى بغداد (٣٩٨-٤٠٠هـ). وجرت بينهما مفاوضة فى هذا الشأن لم يسر المرتضى بجواب المعرى فأساء إليه.

وكان السيد المرتضى فقيها إماميا ومن المعتزلة؛ وكان شاعراً مكثراً جزل الشعر فخم الألفاظ غنى اللغة متين التركيب يحسن القول فى الشيب والشباب.

وقيل عنه أيضا إنه يصرف كثيرا من وجوه المعرفة الأدبية والفلسفية فى شعره وقد خلف الشريف الرضى فى نقابة الطالبيين بعد وفاته وكان صاحبنا الشريف المرتضى مثل أخيه الشريف الرضى يرى نفسه أهلا للخلافة.

وقد توفى الشريف المرتضى فى ٢٥ ربيع الأول ٤٣٦ هـ (٢٢/٩/١٠٤٤م) فى بغداد.

وقد نشرت «أمالى السيد المرتضى» فى التفسير والحديث والأدب بتحقيق محمد بدر الدين النعسانى فى القاهرة عام ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م).

٣- أمالى أبى العبر الهاشمى

ويكنى أبا العباس وهو محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الصمد بن على بن عبد الله بن العباس الهاشمى؛ شاعر وأديب وحافظ للأخبار، من أهل بغداد لم أقف على تاريخ ميلاده ولكن وفاته كانت سنة ٢٥٠هـ (٨٦٤م). وكتاب نوادره وأماليه هو من أقدم كتب الأمالى إن لم يكن أقدمها.

يقول ابن النديم «فى الفهرست» قال جحظة: لم أر أحفظ منه لكل عين، ولا أجود شعراً؛ ولم يكن فى الدينا صناعة إلا وهو يعملها بيده حتى لقد رأيته يعجن ويخبز وكان أبوه يلقب بالحامض حافظاً أديباً وكان فى نهاية النصب واللعنة. وقتل بقصر ابن هبيرة وقد خرج لأخذ أرزاقه قتله قوم من الشيعة سمعوه تناول عليا (كرم الله وجهه) فرموا به من فوق سطح خان كان بايتًا عليه فمات وذلك فى سنة خمسين ومائتين. ومن شعره:

زائر نم عليه حسنه   كيف يخفى الليل بدرا طلعاً
أمهل الغفلة حتى أمكنت   ورعى الحارس حتى هجعاً
ركب الأهوال فى زورته   لم ما سلم حتى ودعاً

ورد كتابه فى الفهرست لابن النديم بعنوان «كتاب النوادر والأمالى» وإن شئنا الحرفية «كتاب نوادره وأماليه». ولم أقف على أية أخبار عن أنه طبع أو نشر محققًا أو غير محقق.

٤- أمالى ابن الشجرى

ابن الشجرى هو أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى من نسل الحسن بن على بن أبى طالب. يعرف بابن الشجرى نسبة إلى قرية قرب المدينة

المنورة اسمها الشجرة أو إلى جد من أجداده اسمه شجرة، كما قال عنه ابن خلكان فى وفيات الأعيان. وقال عنه ياقوت الرومى فى معجم الأدباء أن أمه كانت من آل الشجرى.

ولد ابن الشجرى فى بغداد فى شهر رمضان من سنة ٤٥٠هـ (خريف ١١٥٨م) وأخذ الحديث عن مجموعة من الفقهاء منهم أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار الصيرفى، وأبو محمد بن سعيد بن شهاب الكاتب وغيرهما. أما الأدب فقرأه على أبى فضال المجاشعى والخطيب التبريزى وأبى المعمر بن طباطبا العلوى وغيرهم؛ ثم تصدر لإقراء النحو والأدب خاصة، وقيل «اقرأ النحو سبعين سنة».

وتولى ابن الشجرى نقابة الطالبيين نيابة عن أبيه على بن محمد الطاهر. وكانت وفاته فى الكوخ فى الثانى من رمضان سنة ٥٤٢هـ (٩/ ٢/ ١١٤٨م).

كان ابن الشجرى فصيحاً حلو الكلام حسن البيان، وهو إمام من أئمة الأدب، وله شعر عادى من شعر العلماء قليل الرونق. وله مجموعة من التآليف أهمها وأكبرها كتاب الأمالى وهو فى فنون الأدب أملاه فى أربعة وثمانين مجلساً وختمه بمجلس قصره على أشعار أبى الطيب المتنبى تكلم فيه عليها وذكر ما قاله الشراح فيها وزاد من عنده ما سنح له. من مؤلفاته ذات الصلة كتاب الانتصار الذى رد فيه على ابن الخشاب الذى كان قد انتقد كتاب الأمالى. وله أيضا كتاب الحماسة على غرار حماسة أبى تمام وجمع فيه أشياء حسنة؛ ومن مختاراته: ديوان مختار شعراء العرب؛ وله كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه؛ كتاب شرح اللمع لابن جنى؛ وكتاب شرح التصريف الملوكى.

نشرت أمالى الشجرى مرتين إحداهما فى الهند عن طريق دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن والأخرى فى القاهرة بعنوان «الأمالى الشجرية».

٥- أمالى محمد بن الحسن فى الفقه

هو محمد بن الحسن بن فرقد. إمام بالفقه والأصول ولد سنة ١٣١هـ وتوفى سنة

١٨٩هـ ويُكنى أبا عبد الله، وهو مولى لبنى شيبان، وولد بواسط ونشأ بالكوفة فطلب الحديث وسمع من مسعد بن كدام ومالك بن مسعود، وعمر بن ذر الأوزاعى والشورى، وجالس أبا حنيفة وأخذ عنه فغلب عليه الرأى، وقدم بغداد ونزلها وسمع منه الحديث وأخذ عنه الرأى، وخرج إلى الرقة فولاه الرشيد القضاء بها ثم عزله ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه فمات بالرى كما أسلفت سنة تسع وثمانين ومائة فى السنة التى توفى فيها الكسائى وله ثمان وخمسون سنة، وكان ينزل بباب الشام فى درب أبى حنيفة. وكان يجلس فى وسطه ويقرأ عليه الروندية لأبناء الدولة. وكان يتعمد يوم مجلس محمد أن يجىء فيجلس فى المسجد ويقرأ عليهم، فإذا قرأ رجل من أصحاب محمد شيئا من كتبه صاحوا به وأسكتوه، فترك محمد الجلوس فى ذلك المسجد وصار إلى المسجد المعلق الذى بباب درب أسد مما يلى ساباط رومى، وورومى هذا كان نفليا، فكانت الكتب تقرأ عليه هناك.

وقد عدد ابن النديم له ستا وستين كتاباً جميعها فى أصول الفقه، وقد جاء كتاب أماليه رقم ثمان وخمسين فى ترتيب تلك الكتب بعنوان: كتاب أمالى محمد فى الفقه وهى الكيسانيات. ومن ثم يعتبر هذا العمل من بواكير كتب الأمالى العربية حيث يرجح أن يكون تأليف هذا الكتاب فى نهاية سبعينات أو بداية ثمانينات القرن الثانى الهجرى. ويمكننا أيضا أن نضم «كتاب نوادر محمد» وهو الكتاب رقم ستة وستين فى قائمة فهرست ابن النديم إلى كتب الأمالى وإن لم يسم بهذه التسمية إلا أنه من صنفها. وكتاب نوادر محمد من رواية رستم. ولم يصل إلى علمنا أن أيا من العملين قد طبع؛ وأغلب الظن أنهما مايزالان مخطوطين.

٦- أمالى أبى على القالى

رانت أمالى أبى على القالى هى أشهر الأمالى العربية وأكثرها دورانا على الألسن ولذلك سوف نتناولها هنا بشىء من التفصيل. والقالى هو: أبو على إسماعيل بن القاسم بن عيزون بن هارون (هرون)... القالى البغدادى. ولد فى بلدة منازجرد

(منزجرد) بديار بكر شمالى العراق. ويذكر ياقوت الرومى فى معجم الأدباء على لسان القالى قوله «لما دخلت بغداد فى رفقة من أهل قالى قلا وهى قرية من قرى منازجرد وثغر من ثغور المسلمين وأهلها مرابطون فى (وجه الروم دفاعا عن البلاد الإسلامية)، وكان أهلها يكرمون لذلك فانتسبت إليها رجاء أن انتفع بذلك ثم ثبت على تلك النسبة. وكانت تلك هى سبب نسبته.

يقول الدكتور أحمد كمال زكى أن مولد القالى كانت سنة ٢٨٨هـ (٩٠١م) وقيل ٢٨٠هـ. وكان ذلك فى خلافة المعتضد العباسى فى بغداد و حكم خمارويه بن أحمد بن طولون فى القاهرة؛ وعصر عبد الله بن محمد الأموى فى الأندلس. كان مولد القالى إذن بمنازجرد قرب بحيرة وان التى تقع شرقى الفرات فى ديار بكر. واسمه المفصل على ما يمكن تركيبه من عدد من المصادر هو: اسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان بن سلمان. كان مولى عبد الملك بن مروان نسبته إلى قالى قلا (قاليقلا) كما ينسب أيضا إلى بغداد لأنه مكث فيها خمسة وعشرين عاما.

كان دخول القالى إلى بغداد سنة ٣٠٣هـ فسمع من أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى وأبى بكر عبد الله بن سليمان السجستانى وقرأ على ابن دريد وأبى بكر السراج ونفطويه وأبى إسحق الزجاج وأبى الحسن على بن سليمان الأخفش وقرأ كتاب سيبويه على ابن درستويه. وفى أول نزوله إلى بغداد صعد إلى الموصل وسمع فيها الحديث من أبى يعلى الموصلى ثم عاد إلى بغداد سنة ٣٠٥ هـ ليستأنف تلقى العلم على علمائها.

ويبدو أن سنوات صباه كانت من الهدوء بحيث لم تدفع به كما دفعت بالكثيرين إلى ترك الثغور المعرضة لضربات البيزنطيين ويقول الدكتور أحمد كمال زكى أن القالى فيما يبدو تعلم فى الكتاب على عادة صغار القوم لأنه لو كان من بيت جاه وثراء لأتى له أهله بالمعلمين والمؤدبين فى البيت؛ لأنه فى كل أعماله لم يشر إلى

تلك الحقيقة كما أن كتب التراجم لم تُعن برصد شىء من المعلومات عن سنينه الأولى.

ويبدو أنه بدأ حياته فى بغداد وهو فى سن الخامسة عشرة وقضى فيها كما قلنا خمسة وعشرين عاماً وبعد هذه السنين أدرك أنه لا حظٌ له فيها حيث لم يحقق مجدا أو شهرة رغم ما حصله فيها من علوم الأدب واللغة. ومن هنا قرر أن يغادر بغداد فتركها سنة ٣٢٨هـ قاصداً المغرب ومنها إلى قرطبة الأندلس سنة ٣٣٠هـ فى زمن الخليفة الأموى القوى عبد الرحمن الناصر حيث نال عنده وعند ابنه وولى عهده الأمير أبى العاص الحكم خطوة عظيمة. وقد ذكرت بعض المصادر أن أبا العاص الحكم هو الذى كتب إلى القالى يستقدمه إلى قرطبة. وقد أدرك القالى ستة أعوام من خلافة الحكَم المستنصر حيث توفى فى قرطبة فى ربيع الأول سنة ٣٥٦هـ (٩٦٧م). ومن هنا يكون القالى قد ارتحل إلى قرطبة فى سن النضج العلمى وبرز هناك ونال حظه من الحياة وربما يكون قد عاش ٦٨ سنة أو ٧٦ سنة حيث يغلف تاريخ ميلاده كما رأينا شىء من الخلط.

وكان القالى فيما تذكر المصادر الثقة من أعاظم علماء العربية فى اللغة والشعر واسع المعرفة والرواية وخصوصا فيما يتعلق بنحو المدرسة البصرية وكتبه على «غاية التقييد والضبط والإتقان» وكان أكثرها مما أملاه فى الأندلس. وتذكر المصادر أيضا أنه استقبل فى قرطبة استقبالاً رسمياً وشعبياً حيث استقبله ابن رماحس أحد عمال الدولة فى وفد من وجوه الرعية وتم اصطحابه إلى قرطبة فى موكب جليل حيث دخلها كما أسلفت فى شهر شعبان من سنة ثلاثين وثلاثمائة. وتذكر المصادر أن الناصر أحسن منزلته وأعلى قدره واختصه بولده الحكَم فأفاده بأحسن ما عنده ولم يبخل عليه بشىء وظل يتعهده ويدفع عنه حساده حتى بعد أن آلت الخلافة إليه. وككل العلماء لم يكن الطريق أمامه سهلا على طول الخط فعلى الرغم من أن معظم علماء الأندلس اعترفوا بفضله لدرجة أن الزبيدى مؤلف أخبار النحويين ومختصر

كتاب العين؛ وهو من هو فى الأدب واللغة كان يجلس بين يديه فى جامع قرطبة ولدى الخليفة؛ رغم هذا كله فقد كان هناك من يكرهه ويحقد عليه ويحيك المؤامرات ضده. ومهما يكن من أمر العقبات التى صادفها فى حياته فى الأندلس فقد شهد الجميع له بالتقدم والإجادة وسمعوا منه وظلوا يقرأون عليه كتب اللغة والأخبار والأمالى حتى وافته منيته فى ربيع الآخر ٣٥٦هـ (٩٦٧م) أى بعد ولاية الحكَم خلافة قرطبة بست سنوات.

يقول الدكتور أحمد كمال زكى أن أبا على القالى كان من «رواة العربية وآدابها» والقالى نفسه ذكر أن علمه علم رواية وليس علم دراية. وقد قال عنه الضبى فى «بغيه الملتمس» أنه كان أحفظ أهل زمانه وأرواهم للشعر وأعلمهم بعلل النحو على مذهب البصريين، وقد ذكر ابن خلطان فى وفيات الأعيان وياقوت الحموى فى معجم البلدان شيئا قريبا من هذا عن القالى. ورغم أنه راوية إلا أن له أيضا شعراً من نظمه وعلى سبيل المثال فإن صديقا له يدعى منذ بن سعيد البلوطى ـ منافسه ـ أرسل إليه شعراً فى طلب كتاب على سبيل الاستعارة يقول فيه:

بحق رئم مهفهف وصدغه المتعطف

ابعث إلى بجزء من الغريب المصنف

وكتاب «الغريب المصنف» هذا هو كتاب للشيبانى النحوى الكوفى فى غريب الحديث؛ فأجابه أبو على القالى إلى طلبه وبعث إليه بأبيات فائية أيضا جاء فيها:

وحق در تألف بفيك أى تألف

لا بعثن بما قد حوى الغريب المصنف

ولئن بعثت بنفس إليك ما كنت أسرف

وفيما يذكر ياقوت الرومى أن القالى أمضى بقية عمره فى الأندلس وهناك أملى كتبه وأكثرها عن ظهر قلب وحاول بعض خصومه وأعدائه أن يطمسوا تراثه بعد وفاته فلم يفلحوا. وعلى سبيل المثال «لما وفد صاعد على المنصور بن أبى عامر فى عهد هشام المؤيد طلب إليه أن يغطى بكتاباته آثار أبى على القالى» ولكن المقرى فى

نفح الطيب يقول عن هذا الصاعد «فألقى سيفه كهاما وسحابه جهاما، من رجل يتكلم بملء فيه ولا يوثق بكل ما يدره ولا ما يأتيه». وحدث آخر: بعد وفاة القالى بنحو قرن وضع أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى ـ وكان وزيراً من مرسية ـ كتاباً يهاجم فيه القالى ويشنع عليه رغم أنه ذكر فى ديباجته أنه لا يقصد فيه أن يكون معانداً متعسفًا. هذا الكتاب جاء بعنوان: «التنبيه على أوهام أبى على القالى فى أماليه».

ولقد عدد لنا ياقوت الرومى فى معجم الأدباء سبعة أعمال شهيرة إلى جانب كتاب الأمالى ومن ثم يكون للرجل ثمانية كتب عند ياقوت وفى مصادر أخرى نجد كتابين آخرين وهذه الكتب هى:

١- كتاب الممدود والمقصور رتبه على التفعيل ومخارج الحروف من الحلق. مستقص فى بابه كما يقول ياقوت الرومى. لا يشذ منه شىء فى معناه، لم يوضع مثله.

٢- كتاب البارع فى اللغة على حروف المعجم يشتمل على ثلاثة آلاف ورقة قال عنه الزبيدى «لانعلم أحدا من المتقدمين ألف مثله»؛ وقال الشيخ الإمام أبو محمد العربى «كتاب البارع لأبى على القالى يحتوى على مائة مجلد لم يصنف مثله فى الإحاطة والاستيعاب؛ ولكن الناس لم يميلوا إليه أو يعرجوا عليه فيما يذكر السيوطى.

٣- كتاب الإبل ونتاجها وهو يمثل حلقة متأخرة من حلقات تأليف أهل اللغة فى الحيوان بعامة ومثله كتاب الخيل وشياتها له أيضا.

٤- كتاب فعلت وأفعلت وهو من كتب الأبنية التى تعنى ببعض الصيغ الخاصة من الأفعال.

٥- كتاب مقاتل الفرسان؛ وتغلب عليه عناصر التاريخ.

٦- كتاب تفسير السبع الطوال ويعنى بغريب المعلقات السبع فى المقام الأول.

٧- كتاب حلى الإنسان وقد بدأت التأليف فى الإنسان قبل الخليل بن أحمد الفراهيدى ولكن بلغ الكمال عند الأصمعى فلم يستطع اللغويون من بعده أن يتحرروا منه.

٨- كتاب الأمثال وهو مرتب على حروف المعجم؛ قال عنه الزركلى فى الأعلام إنه مخطوط موجود فى بعض المكتبات.

٩- كتاب النوادر. ألحق بالأمالى أو بذيل الأمالى لأنه يشبهها ولا يبعد كثيرا عنها وإن كان أقل احتفالاً بمسائل اللغة. ويبدأ بأخبار عروة بن حزام مع ابنة عمه عفراء ويذكر النونية المشهورة له التى يختلف الرواة فى بعض أبياتها:

خليلى من عليا هلال بن عام   بصنعاء عوجا اليوم وانتظرانى

ولا تزهدا فى الأجر عندى وأجملا   فإنكما اليوم مبتليان

١٠- كتاب الأمالى. وهو موضوع بحثنا هذا. منه نسخ خطية وطبعة مركبة فى مصر من طبع مطبعة بولاق سنة ١٣٢٢هـ ومطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٢٦هـ.

أما الجانب المطبوع فى بولاق فهو الكتاب الأم، والجانب المطبوع فى دار الكتب المصرية فيمثل النوادر وذيل النوادر وهما ملحق للكتاب الأم أساساً فى ثلاثة أجزاء، (جزءان للنوادر وجزء للذيل».

وكتاب الأمالى الذى نحن بصدده أملاه أبو على القالى على تلاميذه من بنى ملول وغيرهم فى جامع الزهراء كل يوم خميس وقد جعله ستة عشر جزءاً للعامة ثم زاد فيه حتى أوصله إلى عشرين جزءاً وأهداه للحاكم حسبما كشف عنه فى المقدمة التى سرد فيها الأسباب التى دفعته إلى عمل هذا الكتاب والظروف التى خرج فيها. وقد قال عنه ابن حزم الأندلسى إنه «مبارٍ لكتاب الكامل الذى جمعه ابن المبرد، ولئن كان كتاب أبى العباس أكثر نحواً فإن كتاب أبى على أكثر لغة وشعرا».

وقد تحدث عنه السيوطى فى «المزهر» عن أنه خمسة مجلدات أملاها القالى على تلاميذه ولئن كان السيوطى يذكر أن أعلى وظائف الحافظ فى اللغة الإملاء، وأن

أعلى وظائف الحافظ فى الحديث أيضا الإملاء، فإن أبا على القالى الذى طالما دعا إلى القيد والكتابة كان من أبرز المملين وقد اهتدى فى عمله بأقوال عيسى بن عمر والأخفش والأصمعى وابن دريد وكلهم أساتذته.

وكما أشرت سريعا من قبل كان القرن الثالث الهجرى هو قرن الإملاء، ولم يقتصر الأمر على مجال دون آخر ولكن الأمالى غطت كل المجالات والتخصصات وإن كان اللغويون والمتكلمون أكثر المملين إملاء. وقد قيل أن الجبائى «أملى مائة ألف وخمسين ألف ورقة وما رؤى ينظر فى كتاب إلا يوما فى زيج الخوارزمى. وقيل أيضا أن الزجاجى المتوفى ٣٣٩هـ (٩٥٠م) كان آخر من أملى من اللغويين فى حين بقى المحدثون يملون.

ويمكننا القول مطمئنين أن أبا على عاش أزهى عصور الإملاء إلا أنه لم يحاول أن يفيد من تخلص علم اللغة من طريقة الفقهاء ومنهجهم فجاء كتابه بلا ضوابط ولا قيود فجمع فيه أشتاتا من اللغة مليئة بالقصص والنوادر وكان ينص فى بعض المواضع على كلمة «مجلس». ولم يكن القالى فى هذه الطريقة شاذاً وإنما هى نفس طريقة من سبقوه فى الأمالى وقد فعل المبرد ذلك فى كتابه «الكامل فى اللغة والأدب». وأستاذ القالى ابن دريد حيث تسرد الوقائع والشواهد والأحداث والمعالجات دون نظام أو صلة وتفسر وتورد عليها نماذج وأمثلة من الشعر واللغة والقرآن الكريم؛ ويرى بعض الدارسين أن هذه الطريقة طريقة مثلى فى تفسير الغريب من الألفاظ. وعلى سبيل المثال فإن المفردات اللغوية فى كتاب النوادر لا تشغل فعلا سوى خمس صفحات بينما الأخبار والقصص التى تدور حول تلك المفردات قد غطت بقية صفحات الكتاب التى تبلغ خمسا وستين صفحة.

وطريقة القالى كما أشرت من قبل طريقة الرواية وليست طريقة الدراية يدلنا على ذلك بالإحصاء ما قام به كرونكو حيث أحصى أسانيد الأمالى فقد وجد أن ٥٠٪ منها تعود إلى ابن دريد أستاذ القالى (المجلد السابع من مجلة إسلاميات) و ٤٠٪ عن الأبنارى وذهب البعض إلى أن اعتماد القالى كان عليهما فقط.

يذكر الدكتور أحمد كمال زكى أن شرح الغريب فيما يبدو كان الهدف الأساسى من أمالى القالى. ومثل هذا العمل يدل فى حقيقة الأمر على سعة المواد اللغوية عنده وفضله على غيره فى هذا الصدد. وهذه البراعة اللغوية والعناية بشرح المفردات والإفاضة فى سرد القصص والحكايات حولها والأخبار الكامنة خلفها لم تخف وراءها شخصية الأديب والإخبارى العظيم. ويرى الدكتور أحمد كمال زكى أيضاً أن الأمالى التى فشلت فى أن ترسم شخصية لغوية واضحة ومحددة للقالى، نجحت فى رسم شخصية الراوية المملى المحقق الذى إذا عالج مادة لغوية استطرد إلى ما يتصل بها من أسباب فتحدث عن الخيل والإبل والإنسان والنبات، كما أورد الأمثال والمسجوعات والخطب وجاء بالأعلام العرب والمسلمين وخاصة المتقدمين منهم مع قلة التفات إلى المتأخرين من أمثال أبى تمام والبحترى.

والحقيقة أن القالى فى أماليه قد اعتمد على مصدرين أساسيين فى استقاء معلوماته، أولهما كتبه السابقة على أماليه وما جاء فيها عن الإنسان والحيوان والنبات؛ وثانيهما ما حفظة عن ظهر قلب من مأثورات نقلت إليه شفاهة أو استقاها من أمالى الآخرين مثل أمالى ابن الأنبارى ونوادر ابن الأعرابى والأصمعى، وإبدال ابن السكيت وخيل أبى عبيدة وبعض مدونات أبى سعيد السكرى وغير ذلك. وما استقاه من كتبه السابقة يتضح فيما أورده فى الأمالى عن أسماء الزوجة وأسماء الشخص وأسماء الرجل الذى يحب محادثة النساء، وما قالته امرأة أعرابية تصف زوجها لأمها بمكارم الأخلاق، وتقسيم النساء والرجال إلى ثلاثة أضراب، وهجاء بعض الأعراب لأولاده، وما وصف به الأعراب نساءهم فى أعمارهن المختلفة من بنت عشر إلى مائة، وتسميات الإنسان فى كل مراحل عمره؛ هذا كله نجده مسطوراً فى كتابه «حلى الإنسان». كما نصادف معلومات منقولة بنصها فى الأمالى من كتابيه فى الخيل والإبل وخاصة عندما يملى عن ترتيب أسنان الإبل وأسمائها وعن أكرم الإبل وما يستحب من الفرس وما فى الفرس من أسماء الطير.

أما أماليه التى حفظها عن الآخرين فنجدها فى الشعر وفى الأسجاع والأمثال والخطب إلى جانب الروايات والقصص والأخبار ونظراً لاعتماده على الذاكرة

وضخامة حجم محفوظاته فقد نجد بعض التحريف غير المقصود بطبيعة الحال فى تلك المحفوظات ويتضح لنا ذلك من المقارنة بين ما يثبته هو فى أماليه، فقد كانت له مدرسته الخاصة حيث كان يركز على شعر القدماء المحافظين ولا يحفل كثيراً بشعر المحدثين وطريقتهم. وقد فاضل الرجل فى أماليه بين أبي تمام والبحترى وشرح السبع الطوال. ويؤخذ على القالى تعثره فى نسبة بعض الأشعار إلى أصحابها فيعزوها إلى أعراب مجهولين، وكان يخلط فى ترتيب الأبيات أحيانا ويركب من مصراعين مصراعاً واحداً. وقد سبق أن ألمحت إلى ما قام به البكرى من هجوم على القالى فى هذا الصدد فى كتاب التنبيه، وقد ساق الكثير من الشواهد والأمثلة على تلك الأخطاء كما حمل عليه انشغاله بالتفسير اللغوى للشعر على حساب تفسير المعنى وخاصة الغامض منه.

وتأتى الأمثال فى المرتبة الثانية بعد الشعر فى أمالى أبى على القالى؛ ويذكر الثقاة أنه ربما كان ما جاء به من أمثال فى الأمالى قد استقاه من كتابه الأمثال الذى أتيت على ذكره من قبل، وربما كان ما جاء فى الأمالى هو نواة ما جاء فى كتاب الأمثال فليس لدينا تواريخ دقيقة لكل كتاب. وبنفس القدر ربما كانت المواد اللغوية فى الأمالى هى أساس كتاب البارع سابق الذكر أو العكس.

والحقيقة أن الأمثال التى وردت فى أمالى أبى على القالى منقولة فى مجملها عن الأصمعى وأبى عبيدة وأبى زيد وأبى عبيد القاسم بن سلام وغيرهم ممن عنوا بجمعها ورصدها منذ القرن الأول الهجرى. وعناية القالى بالأمثال فى أماليه جاءت أساساً من الناحية اللغوية فهى عنده فى الأعم الأغلب تضم ألفاظاً غريبة تحتاج إلى شرح أو تشتمل على صيغة نادرة الاستعمال، وقلما جعلها نقطة انطلاق نحو أحداث مجهولة أو مضارب للمثل وأبطال الحدث ومنبعه. ويدخل فى الأمثال الحكم والوصايا التى اهتم بها أيضا اهتمام اللغوى وليس اهتمام المؤرخ والأديب.

من نفس هذا المنطلق جاء تناول القالى للقصص والحكايات فى أماليه حيث سار فى سردها وإيرادها مسار أستاذه ابن دريد الذى لم يكن ليهتم بالموضوع القصصى والحدث فى حد ذاته بل فقط اللغة والغريب.

ولقد لاحظ النقاد أنه ليس للخطب فى أمالى أبى على القالى مكان ربما لأنه لم يكن خطيباً بالفطرة ولم يكن يميل إليها وإما لأنها لم تكن تسعفه بالمواد اللغوية التى لا يعتريها التغيير والعدول بها عن أصولها فيعتمد عليها كما تعود الاعتماد على الأمثال القديمة والآيات القرآنية، ومن هذه الأرضية فإن عدد المواضع التى اعتمد فيها القالى فى أماليه على الخطب لا تزيد على عشرين موضعاً بينما الشعر والأمثال والآيات القرآنية تربو على المئات.

إن أمالى أبى على القالى هى فى حقيقة الأمر أهم وأشهر كتاب فى مجاله ليس فقط لأنه يعلم اللغة العربية ويكشف عن غريبها وغوامضها ويعتل لمسائلها ولكن أيضا لأنه يمثل لونا فريداً فى تراثنا العربى يمزج بين اللغة والأدب والتاريخ. قدم هذا الكتاب لأهل الأندلس درسًا فى البحوث اللغوية والأدبية ونموذجاً للدأب والدقة امتازت بهما مدرسة القالى أول مدرسة للدراسات اللغوية فى الأندلس. لم يكن للأندلسيين قبل القالى الذين اتخذوه حجة كما اتخذه المشارقة سوى ابن القوطية والزبيدى الذى تتلمذ على القالى مرة ثانية لقد كان للقالى وأماليه وكتبه الأخرى أثر كبير فى الأندلس لا يقل عن أثره فى المشرق ومن سخرية القدر أن عبد العزيز بن محمد البكرى الذى هاجم القالى كما ذكرت كان هو نفسه الذى نشط فى تدريس كتب القالى وشرح معانيها ووضع كتابين آخرين أحدهما بعنوان «كتاب شرح نوادر أبى على» و «سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى» وقرظ فيه القالى واعترف له بما أحرزه فى ميدانه الواسع، وقرر أنه كان من الحفظ وسعة العلم والنبل ومن الثقة فى الضبط والنقل «بالمحل الذى لا يجهل وبحيث يقصر عنه من الثناء الأحفل». ونورد فيما يلى بعض نماذج من أمالى أبى على القالى:

مطلب الكلام على مادة لحن

«قال أبو بكر بن الأنبارى رحمه الله: معنى قوله عز وجل (ولتعرفنهم فى لحن القول) أى فى معنى القول، وفى مذهب القول وأنشد للقتال الكلابى

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا ووحيت وحيا ليس بالمرتاب

معناه: ولقد بينت لكم، واللحن بفتح الحاء: الفطنة، وربما أسكنوا الحاء في الفطنة، ورجل لحن أي فطن. قال لبيد يصف كاتباً:

متعود لحن يعيد بكفه   قلما على عب ذبلن وبان

ومن اللحن الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلين اختصما إليه في مواريث وأشياء قد درست فقال عليه السلام: لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار. فقال كل واحد من الرجلين يا رسول الله حقي هذا لصاحبي فقال «لا ولكن اذهبا فتوخيا ثم استهما ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه». ومنه قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم، أي فاطنهم وحدثني أبو بكر عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: يقال قد لحن الرجل يلحن لحنا فهو لاحن إذ أخطأ ولحين يلحن لحنا فهو لحن إذا أصاب وفطن وأنشد:

وحديث ألذه هو مما   تشتهيه النفوس يوزن وزنا

منطق صائب وتلحن أحيا   نا وخير الحديث ما كان لحنا

معناه: وتصيب أحيانا.

وحدثني أيضا قال حدثنا اسماعيل بن إسحق قال أخبرنا نصر بن علي قال أخبرنا الأصمعي عن عيسى بن عمر قال: قال معاوية للناس: كيف ابن زياد فيكم؟ قالوا: ظريف على أنه يلحن، قال فذاك أظرف له، ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو الخطأ. واللحن أيضا: اللغة، ذكره الأصمعي وأبو زيد ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا الفرائض والسنن واللحن كما تعلمون القرآن. فاللحن اللغة.

وروى شريك عن أبي إسحق عن ميسرة أنه قال في قوله عز وجل (فأرسلنا عليهم سيل العرم). العرم: المسناة بلحن اليمن، أي بلغة اليمن.

وقال الشاعر:

وما هاج هـذا الـشوق إلا حـمـامـة
تـغنت عـلـى خـضـراء سمر قيودها
صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل
تـقـود الـهـوى مـن سـعـد ويقودها

وقال الآخر:

لـقـد تـركـت فـؤادك مستجنـا
مـطـوقـة عـلـى فـنن تـتـصـدح
فـيا واثقا بالدهـر كـن غـيـر آمـن
لمـا تـنتفيـه الباهظات الـفـوادح
فلست عـلـى أيـامـه بمـحـكـم
إذا فغـرت فاها الخطوب الكوالح
مجيرك منه الصبر إن كنت صابراً
وإلا كـمـا يـهـوى الـعـدو المكاشح

حديث مساور الوراق مع بعض العشاق

وحدثنا أبو بكر بن الأنبارى رحمه الله قال حدثنا عبد الله بن خلف الدلال قال حدثنى أبو على الحسن بن صالح قال مساور الوراق لمجنون: كان عندنا وكان شاعراً وكانت له بنت عم يحبها فذهب عقله عليها - أجز هذا البيت:

ومـا الحـب إلا شـعـلـة قدحت بها
عـيـون المـهـا بـالـلحظ بين الجوانح

فقال على المكان ولم يفكر: قال أبو على: ومعنى صائب، على مذهب أبى العباس فى معنى البيت: قاصد كما قال جميل:

ومـا صـائـب مـن نـابـل قذفت به
مـدومـر الـعـقـدتـين وثـيـق

فيكون معنى قوله: منطق صائب، أى قاصد للصواب وإن لم يصب، وتلحن أحيانا أى تصيب وتفطن ثم قال وخير الحديث ما كان لحنا، أى إصابة وفطنة.

حديث شبيت البصرى مع بعض الأعراب الذين نزلوا عليه

قال أبو على حدثنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال: أخبرنا أبو عثمان عن التزى عن أبى عبيدة قال كان بالبصرة رجل من موالى بنى سعد يقال له شبيت وكان كثير الصلاة صالحاً وكانت الأعراب تنزل عليه فنزل به قوم منهم ليلة فلم يغشهم وقام يصلى فقال رجل منهم:

لخبز يا ثبيت عليه لحم
أحب إلى من صوت القرآن
تبيت تدهور القرآن حولى
كأنك عند رأس عقربان
فلو أطعمتنى خبزا ولحما
حمدتك والطعام له مكان

واختلفوا فى العقربان، فقال قوم: هو ذكر العقارب، وقال قوم هو دخان الأذن وهو الوجه.

المصادر

١- أحمد كمال زكى. أمالى القالى.ـ فى .ـ تراث الإنسانية؛ مج٥، ع١، ١٩٦٨. ص ص ٤٥-٦٠.

٢- خير الدين الزركلى. الأعلام .ـ ط٣.ـ [د.م: د.ن، د.ت].

٣- عمر فروخ. تاريخ الأدب العربى.ـ ط٣.ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠. ٣٠٠مج.

٤- مجد وهبة وكامل المهندس. معجم المصطلحات العربية فى اللغة والأدب .ـ بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٩.

٥- ناصر عبد الرحمن رمضان. الاتصال العلمى فى التراث الإسلامى من صدر

الإسلام حتى نهاية العصر العباسى.ـ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

٦- ابن النديم: محمد ابن اسحق. الفهرست/ تحقيق ودراسة شعبان عبد العزيز خليفة و وليد محمد العوزة ـ القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩١. ٢مج.

أمانو، كيتارو ١٩٠١-

Amano, Keitaro 1901-

ولد «كيتارو أمانو» فى نوفمبر ١٩٠١ فى كيوتو باليابان. وهو يعرف هناك بأبى الببليوجرافيا اليابانية الحديثة. وقد اشتغل فى بداية حياته أمين مكتبة كلية القانون فى جامعة كيوتو منذ ١٩٢٢. وفى سنة ١٩٢٧ نشر «كشاف مقالات القانون والسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع» والذى كشف عندما نشر عن قدرته العظيمة كببليوجرافى وقد اتبعه بعمل آخر عظيم «ببليوجرافية الببليوجرافيات اليابانية» سنة ١٩٣٣. والتى أكسبته مكانة لائقة فى عالم الببليوجرافيا اليابانية.

وفى سنة ١٩٤٨م انتقل الرجل إلى مكتبة جامعة كانساى حيث رأس قسم العمليات الفنية. وقد أعد هناك عدداً من القوائم الببليوجرافية العظيمة من بينها:

١- ببليوجرافيا الدكتور هاجيم كاواكامى: ١٩٥٦.

٢- ببليوجرافيا الاقتصاديات الكلاسيكية ١٩٦١-١٩٦٤.

٣- كشاف كل محتويات الدوريات ١٩٦٦.

٤- ببليوجرافيا ماكس ويبر فى اليابان ١٩٦٩.

٥- دراسات فى الببليوجرافيا والتكشيف ١٩٧٩.

وكان أمانو فى نفس الوقت منظراً جيداً فى علم الببليوجرافيا والتكشيف والفهرسة على وجه الخصوص وكتب كثيراً من الكتب والببليوجرافيا فى هذا الشأن من بينها كتابه «دليل إلى فهرسة الكتب باللغات الأوروبية» ١٩٤٩؛ مقدمة فى فهرسة الكتب

باللغات الأوروبية سنة ١٩٥١ . وفى سنة ١٩٥٩ مثل اليابان فى الاجتماع التمهيدى للمؤتمر الدولى فى الفهرسة الذى عقد فى لندن تحت رعاية الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا).

ولقد ترك العمل فى مكتبة جامعة كانساى سنة ١٩٦٧ واشتغل أستاذاً فى قسم علم الاجتماع فى جامعة طوكيو حتى سنة ١٩٧١ . وعندما عاد إلى مدينة كيوتو استأنف مشروع حياته «ببليوجرافية الببليوجرافيات اليابانية» وقد نشر الطبعة الجديدة المزيدة والمنقحة منها سنة ١٩٣٣ . والمجلد الأول يغطى الببليوجرافيات العامة، بينما الثانى والثالث يغطيان الببليوجرافيات الموضوعية والرابع الذى نشره سنة ١٩٩١ عبارة عن الكشاف.

وقد نشر أحباؤه ومريدوه ثبتًا زمنياً بأعماله فى كتاب تكريمى له بمناسبة عيد ميلاده السبعين جاء بعنوان طريف هو «عن وصول علم المكتبات» ١٩٧١ .

المصدر

1- Wasaro, Toshio. Amano, Keitaro._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago, A.L.A., 1993.

أمريكا الوسطى، المكتبات فى
Central America, Libraries in

أنظر أيضا المكتبات تحت كل دولة باسمها مثل:
السلفادور، المكتبات فى

تتألف أمريكا الوسطى من مجموعة جزر دويلات فى بحر الكاريبى بالإضافة إلى بنما التى تسمى منطقة القناة: نسبة إلى قناة بنما الشهيرة التى تربط المحيط الأطلنطى بالمحيط الهادى وقد غزا الأسبان جزر أمريكا الوسطى وفتحوها ضمن ما غزوا وفتحوا فى القرن السادس عشر.

وتكشف كتابات الأسبان الأوائل فى تلك المناطق عن وجود كتب سابقة عليهم وجدت فى مدارس مدنهم كان عليه أن يغادروا تلك الأماكن «ومعهم أعز ممتلكاتهم: كتب العلوم» ومما يؤسف له أن الأسقف «دييجو دى لاندا» اعتبر تلك الكتب رجساً من عمل الشيطان «وأقدم على حرقها جميعا مما جعل المايا تحزن عليها حزناً شديداً وتأسف لما حدث لدرجة تدعو للدهشة». وبعد أن استتب الأمر للأسبان تألفت مملكة جواتيمالا مما يعرف الآن بـ: كوستاريكا، إلسلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا، بيليز، ولاية تشاپاس المكسيكية. وكانت إدارة تلك المملكة فى انتجوا فى جواتيمالا. وفى إنتجوا هذه أنشئت جامعة سان كارلوس لكل المنطقة سنة ١٦٧٦م كما قامت هنا أيضا طوائف دينية عديدة. وقد نشأت المكتبات بالتبعية فى تلك الجامعة، وفى مؤسسات الطوائف الدينية وفى بيوت الصفوة وعندما هدم الزلزال أنتجوا سنة ١٧٧٣م انتقل كل ذلك إلى العاصمة الجديدة مدينة جواتيمالا. وكان هذا النموذج الأول للمكتبات فى مدينة جواتيمالا والمدعوم من قبل الدولة ومن قبل الأفراد هو النمط الذى سار عليه تطور المكتبات فى أمريكا الوسطى. وقد ظلت جامعة سان كارلوس هذه المؤسسة التعليمية الوحيدة هناك حتى سنة ١٨١٢ حين أنشئت جامعة ليون فى نيكاراجوا وقد تجمعت فى مدينة جواتيمالا كل الوثائق الخاصة بالمملكة وبالتالى تألف أول أرشيف تاريخى وإدارى هناك.

وفى بنما التى فصلت عن سائر دول أمريكا الوسطى وألحقت بولاية غرناطة الجديدة (جرانادا) فى كولومبيا. وفى الفترة الاستعمارية لم تتكون فيها من مكتبات إلا المكتبات الدينية فقط إلى جانب بعض المكتبات الشخصية.

فى سنة ١٨٢١م أعلنت أسبانيا الجديدة (بما فى ذلك جماهيرية جواتيمالا) استقلالها عن أسبانيا الأم لتكون إمبراطورية المكسيك. ولكن القوات المنشقة فككت دول أمريكا الوسطى بعيدا عن المكسيك وذلك فى سنة ١٨٢٣ وتكونت منها مقاطعات متحدة باسم (مقاطعات أمريكا الوسطى المتحدة) والتى لم تلبث أن انحلت

وحدتها سنة ١٨٣٨م ومن ثم طورت كل مقاطعة نظامها التعليمى العالى ومكتباتها بطريقتها الخاصة. وقد نشأت معاهد التعليم العالى والمكتبات فى كل من كوستكاريكا، إلسلفادور، هندوراس سنة ١٨٤٨م. وقد تأسس الأرشيف العام لحكومة جواتيمالا فى أكتوبر ١٨٤٦م؛ وكان القصد منه أن يجمع كل وثائق الفترة الاستعمارية المتعلقة بمملكة جواتيمالا ولكن هذا الهدف لم يتحقق على إطلاقه.

وعندما وصل الليبراليون إلى السلطة فى سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر فى أمريكا الوسطى، وأصبحت كل جزيرة تقريبا تؤلف كيانا مستقلا وبالتالى وضعت فى تلك الفترة بذور المكتبة الوطنية فى كل منها وكانت النواة هنا هى المجموعات التى تم الاستيلاء عليها من الأفراد والمؤسسات الدينية.

وكانت إلسلفادور هى أول دويلة تنشئ مكتبة وطنية فى كل أمريكا الوسطى، ذلك أن سفيرها فى إيطاليا اشترى المكتبة الخاصة للكاردينال «لامبروتشينى» (المتوفى سنة ١٨٥٤م). وقد كان هذا الكاردينال أمينا سابقا لمكتبة الفاتيكان وكانت هذه المجموعة الخاصة تتكون من ستة آلاف مجلد وضعت فى مكتبة جامعة إلسلفادور ورغم انتقال المكتبة الوطنية من الجامعة إلى مكان آخر خارج الجامعة إلا أنها تركت مجموعاتها الأولى الأصلية للجامعة.

أما جواتيمالا فإنها قهرت الطوائف الدينية سنة ١٨٧٢ واستولت على مكتباتها ووثائقها سواء فى الأديرة أو الفروع وضمتها إلى المكتبة الوطنية التى تأسست سنة ١٨٧٩م كما ضمت كذلك مجموعات الجامعة والمدارس إلى المكتبة الجديدة.

وفى كوستاريكا أنشئت جامعة سانتوكوماس سنة ١٨٨٠م وفتحت أبوابها أمام الجمهور سنة ١٨٨٣ ولكنها أغلقت بقرار تشريعى سنة ١٨٨٨م وغدت مجموعات هذه المكتبة نواة للمكتبة الوطنية الجديدة والتى أنشئت ١٨٩٠م والتى عين مديراً لها ولسائر المكتبات هناك «دون ميجيل أوبريجون» وقد ظل فى هذا المنصب (المدير العام للمكتبات والمكتبة الوطنية) طيلة ربع قرن. وهو الشخص الذى يعزى إليه إنشاء

المكتبات المدرسية هناك التى صدر بإنشائها قرار رئاسة سنة ١٨٩٣ كما أشرف على بناء المبنى الجديد للمكتبة الوطنية والتى افتتحت سنة ١٩٠٧.

وقد قامت هندوراس بإنشاء مكتبتها الوطنية سنة ١٨٨٠ وتبعتها نيكاراجوا سنة ١٨٨١م وتختلف حالة بنما عن حالة سائر دويلات أمريكا الوسطى، ذلك أنها بعد استقلالها عن أسبانيا بقيت جزءاً من كولومبيا. وكان استقلال بنما عن كولومبيا سنة ١٩٠٣ قد تم بتدبير من الولايات المتحدة والتى حصلت على الحق المطلق فى بناء وشق قناة تصل المحيطين عبر الأراضى البنمية. وقد أسست بنما مكتبتها الوطنية بعد حصولها على الاستقلال من كولومبيا بنحو أربعين عاما فى سنة ١٩٤٢م.

وكانت بنما قد طورت منظومة المكتبات المدرسية بها سنة ١٩٢٤ قبل إنشاء المكتبة الوطنية وهو الأمر الذى يختلف أيضا عن الدويلات الأخرى فى أمريكا الوسطى. وإن كانت أول المكتبات المدرسية قد بدأت هناك سنة ١٩٠٩ ولكن إنشاء منظومة المكتبات المدرسية قد تم فى السنة المشار إليها سنة ١٩٢٤ بقرار حكومى ولابد لنا وأن نلاحظ أن منظومة المكتبات فى منطقة القناة التى تحكمها وتسيطر عليها الولايات المتحدة تختلف جذرياً عن المكتبات فى سائر دولة بنما. فأول دخول الكتب والمكتبات إلى منطقة القناة كان سنة ١٩٠٧م وذلك عندما تم شراء ٢٤٠٠ مجلد من الولايات المتحدة وزعت على أربعة مبانٍ أو مراكز ترفيهية وفى سنة ١٩١٤ صدر قرار رسمى بإنشاء هذه المكتبات وفى سنة ١٩١٨ عين أول أمين مكتبة مؤهل لإدارة هذه المنظومة.

وفى سنة ١٩٢٤ كان هناك أربعة أمناء مكتبات حاصلون على مؤهل فى المكتبات يعملون فى تلك المكتبات.

أما عن نشأة وتطور المكتبات العامة فى أمريكا الوسطى فقد تباين من دويلة إلى دويلة ففى جواتيمالا كما رأينا تقوم المكتبة الوطنية بدور مزدوج: دور المكتبة الوطنية والمكتبة العامة حيث تجمع الإنتاج الفكرى الوطنى كله وعيون الإنتاج الفكرى العالمى وتعير مقتنياتها للجمهور العام.

وكانت أول مكتبة عامة بالمعنى الدقيق قد افتتحت فى كوستاريكا سنة ١٨٨٩م بمدينة آلاجويلا بعد محاولة فاشلة جرت هناك سنة ١٨٨٠م كما افتتحت مكتبتان أخريان فى السنة التالية ١٨٨١م إحداهما فى قرطاج (كارتاجو) والثانية فى هيريديا. وفى مدينة بنما افتتحت مكتبة البلدية (مكتبة المستوطنة) سنة ١٨٩٢م. وكان على نيكاراجوا أن تنتظر حتى سنة ١٩١٤م لكى تقوم فيها أول المكتبات العامة. وفى عشرينات القرن العشرين قام عديد من المكتبات العامة فى دويلات المنطقة المختلفة.

ولقد عانت مجموعات الوثائق التاريخية فى أمريكا الوسطى معاناة شديدة تحت وطأة العوامل الطبيعية والعوامل البشرية؛ فقد احترق جانب كبير من وثائق كبير أساقفة بنما. وفى سنة ١٨٨٩م شب حريق فى القصر الوطنى فى إلسلفادور أتى على معظم وثائق الحكومة.

وقد ابتليت وثائق نيكاراجوا ثلاث مرات فقدت فى كل مرة كمية كبيرة منها ففى سنة ١٨٩١م قام القرصان المغامر «وليام ووكر» الأمريكى بتدمير الأرشيف الوطنى. وفى سنة ١٩٣١ دمر الزلزال الأرشيف الوطنى وأرشيف ومكتبة كبير أساقفة نيكاراجوا وكان قد أسسها سنة ١٩١٣ وفى سنة ١٩٧٢م قام زلزال ماناجوا بتدمير المكتبة الوطنية ولم يترك فيها إلا عشرين ألفا من أصل ٣٠٠,٠٠٠ مجلد. وفى كوستاريكا دمرت الحرب الأهلية سنة ١٩٤٨ وتسببت فى إغلاق الكثير من المكتبات هناك.

وقد نجت معظم وثائق جواتيمالا؛ وكان لمدير ذلك الأرشيف البروفيسور خوزيه خواكين باردو الذى عين سنة ١٩٣٥م الفضل فى إعادة تنظيم وتكوين هذا الأرشيف العام لأمريكا الوسطى (سابقا الأرشيف الوطنى العام). وقد توفر باردو على تصنيف وثائق هذا الأرشيف وقسمها إلى قسمين كبيرين هما: أ- وثائق فترة الاستيطان ب-وثائق فترة الاستقلال وقد قسم كل قسم إلى فروع أ١-أ٤، ب١-ب٦ وكل منها

فصل إلى فروع الفروع وهكذا وقد تم تنظيف الوثائق من الأتربة والحشرات ووضعت فى مكان مفتوح للاستعمال المباشر.

ولقد أصر «باردو» على أن تجمع كل وثائق الفترة الاستيطانية فى مكان واحد واستصدر بذلك قانوناً رئاسياً سنة ١٩٣٧. وقد خطط «باردو» لإنشاء مبنى جديد لهذا الأرشيف بدأ سنة ١٩٤٨ وانتهى العمل فيه سنة ١٩٥٦ وقد استمر «باردو» فى عمله مديراً لهذا الأرشيف حتى وفاته سنة ١٩٦٤.

كذلك نجا الأرشيف الوطنى فى كوستاريكا كذلك من عوادى الزمن ووصل إلينا فى حالة جيدة الآن وكان قد أنشئ سنة ١٨٨١م ويعتبر هذا الأرشيف واحدا من أحسن أرشيفات أمريكا الوسطى تنظيما. وإلى جانب أن هذا الأرشيف ينشر من حين لآخر بعض الكتب المتخصصة حول الأرشيف، مثل كتاب وثائق تاريخ كوستاريكا ١٩٠٢، فإن هذا الأرشيف ينشر منذ سنة ١٩٣٦ «مجلة الأرشيف الوطنى».

وفى سنة ١٩٣٧ و ١٩٣٨ قام «آرثر جروب» أمين مكتبة معهد بحوث أمريكا الوسطى فى جامعة تولين بإجراء دراسة مستفيضة عن المكتبات والأرشيفات فى أمريكا الوسطى، جزر الهند الغربية، برمودا. وقد قدمت مؤسسة روكفلر منحة قدرها ١٧٠٠٠ دولار لإجراء العمل الميدانى الذى أسفر عن نشر «دليل المكتبات والأرشيفات فى أمريكا الوسطى، جزر الهند الغربية، برمودا، غينيا البريطانية». وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أكبر المكتبات فى أمريكا الوسطى كانت فى ذلك الوقت هى المكتبة الوطنية فى كوستاريكا التى بلغت مجموعاتها ١٠٠,٠٠٠ مجلد، مكتبة منطقة قناة بنما ٦٢٠٠٠ مجلد، المكتبة الوطنية فى جواتيمالا ٤٢٠٠٠ مجلد؛ وتلقى هذه الدراسة أضواء خاطفة على تطور المكتبات فى أمريكا الوسطى. وكان فى جواتيمالا مكتبتان وطنيتان مدعومتان من أموال الحكومة الوطنية. وثلاث مكتبات عامة حكومية مدعومة أيضا من جانب الدولة، ١٣ مكتبة بلدية تدار وتمول من جانب البلديات؛ ١٩ مكتبة مدرسية؛ أربع مكتبات جامعية وكليات، ٣٦ مكتبة متخصصة

وبصفة عامة بلغت المكتبات هناك من الناحية العددية نحو ١١٥ مكتبة. وإلى جانب تلك المكتبات الرسمية أحصى جروب إحدى عشرة مكتبة كبيرة بعضها فيه مجموعات كاملة من الإنتاج الفكرى الوطنى بما لا يوجد فى المكتبات الرسمية. كما درس جروبو ستة وعشرين أرشيفاً تاريخياً وجارياً. وفى الثمانينات والتسعينات من قرننا العشرين قام البنك المركزى فى جواتيمالا بتمويل إنشاء شبكة مكتبات شاملة تغطى عموم الدولة ومنذ سنة ١٩٩٠ كان كل فرع من فروع البنك به مكتبة عامة صغيرة مفتوحة للجمهور تدار من المكتبة المركزية الموجودة فى المقر الرئيسى للبنك فى مدينة جواتيمالا العاصمة.

وفى تلك الفترة كانت إلسلفادور تضم مكتبة وطنية واحدة وأربع مكتبات بلديات، ١٢ مكتبة مدرسية، ست مكتبات جامعية، و ١٤ مكتبة متخصصة وإلى جانب هذه المكتبات الرسمية التى بلغ عددها نحو ٣٧ مكتبة كانت هناك ١٣ مكتبة شخصية و ١٥ أرشيفاً كبيراً.

أما فى كوستاريكا فنصادف عشر مكتبات عامة وثمانية مكتبات مدرسية ومكتبتان متخصصتان فى التربية؛ ومكتبة متحف، وست مكتبات نوادى، ومكتبة تأجير واحدة، ومكتبة كبير الأساقفة الشخصية ذات الطبيعة الخاصة وكانت هناك أيضا عشر مكتبات شخصية وثلاثة أرشيفات كبيرة. ومهما يكن من أمر فإن المكتبات الرسمية جميعا كانت متاحة للجمهور العام.

وفى هندوراس لم يكن هناك فى ذلك الوقت سوى عدد محدود من المكتبات وإذا نما مع الزمن فقد ظل محدودا حتى نهاية القرن العشرين فقد كانت هناك وماتزال المكتبة الوطنية فى تيجوليجالبا، ٣ مكتبات مدرسية، مكتبة جامعية واحدة، سبع مكتبات متخصصة فى النوادى والجمعيات والإدارات الحكومية إلى جانب سبع مكتبات شخصية من بينها مكتبة بدور «خواكين شامورو» الذى كان فى ذلك الوقت رئيس تحرير إحدى الجرائد اليومية الرئيسية.

وكما أسلفت انشطرت بنما إلى شطرين: الشطر الوطنى ومنطقة القناة الواقعة تحت السيطرة الأمريكية. وفى جمهورية بنما سجل «جروبو» ثلاث مكتبات كليات ومعاهد، تسع مكتبات مدرسية، مكتبتين بلديتين و ٤ مكتبات نوادى وجمعيات. أما فى منطقة القناة فكل المكتبات منتظمة فى شبكة واحدة وقد ضمت تلك الشبكة المكتبة المركزية فى مرتفعات بالبوا؛ ٣ مكتبات فرعية، مكتبتين مدرسيتين، ومكتبات للمناهج والإمتحانات التى تفهرسها وتديرها أيضا هذه الشبكة.

وجميع دول أمريكا الوسطى لديها قوانين مطبوعات بها بنود عن الإيداع القانونى تحتم إيداع عدد معين من النسخ فى مكتبات محددة فى الدولة ويتراوح عدد هذه النسخ ما بين نسختين وست نسخ وهناك عقوبات رادعة فى حالة عدم الإيداع. فى بنما على سبيل المثال يصل عدد نسخ الإيداع إلى ثلاث نسخ إحدى هذه النسخ تذهب إلى مكتبة وزير التعليم العام والثانية تذهب إلى المكتبة العامة الرئيسية والثالثة تودع فى أكبر مكتبة مدرسية هناك.

وخارج منطقة قناة بنما تنمو مهنة المكتبات والعمل المكتبى ببطء شديد. وقد تحدثت عن أول أمين مكتبة مؤهل فى منطقة القناة سنة ١٩١٨م، وزيادة هذا العدد إلى أربعة سنة ١٩٣٨ وهناك فى بنما منح أول بكالوريوس يضم تخصص المكتبات (بكالوريوس الفلسفة والآداب ـ تخصص المكتبات) وكان ذلك سنة ١٩٤١م. أما أول مدرسة مكتبات فى كل أمريكا الوسطى فقد جرى تأسيسها سنة ١٩٤٨ فى جواتيمالا. ومن الجدير بالذكر أن الجمعيات المهنية قد بدأت هناك فى تلك المنطقة قبل الدراسة الرسمية لعلوم المكتبات. وكان أول اتحاد هناك هو «اتحاد المكتبيين فى إسلفادور» الذى أسس سنة ١٩٤٧ بينما دراسة المكتبات على المستوى الأكاديمى بدأت سنة ١٩٧٣. وقامت نيكاراجوا بتأسيس اتحادين: أحدهما «اتحاد المكتبيين فى نيكاراجوا» الذى أسس ١٩٦٥، و«اتحاد أمناء المكتبات الجامعية والمكتبات ذات الصلة» سنة ١٩٦٩. وكانت مدرسة المكتبات هناك قد أنشئت سنة ١٩٧٥.

لقد تطورت مهنة المكتبات فى كوستاريكا تطورا سريعاً خلال النصف الثانى من

القرن العشرين فقد أسس «اتحاد أمناء مكتبات كوستاريكا» سنة ١٩٤٩. وعقد أول اجتماع لأمناء المكتبات الزراعية فى الدول الأمريكية سنة ١٩٥٣ فى «كوريالبا» فى كوستاريكا. وقد قدم المركز الثقافى الأمريكى - الكوستاريكى دورة تدريبية لمدة أربعة أشهر فى الفهرسة والتصنيف فى نفس سنة ١٩٥٣. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تمول هذا المركز ثنائى الجنسية. وبدأ تدريس علم المكتبات فى جامعة كوستاريكا سنة ١٩٦٨، وقد أتبع ذلك بإنشاء كلية مستقلة وليست فى جامعة كوستاريكا، وهى ذات إدارة وتمويل ذاتى ومن ثم فإنها تضع معاييرها وتطور الدراسة على فترات متقاربة. ونجد فى كوستاريكا المقر الرئيسى لـ «اتحاد ما بين الدول الأمريكية لأمناء المكتبات والموثقين الزراعيين» وهو منظمة مكتبية إقليمية كما نرى.

وهناك دبلومان لمدة سنتين فى الأرشيف أنشأتهما دولتان من دول أمريكا الوسطى هما إلسلفادور التى أسست مدرسة الأرشيف بها سنة ١٩٦٦ والتى يديرها الاتحاد العام لأرشيفى إلسلفادور والدولة الثانية هى كوستاريكا التى أنشأت أيضا كلية الأرشيف المتوسطة فى جامعة كوستاريكا سنة ١٩٧٧.

لقد تطورت مهنة المكتبات فى أمريكا الوسطى بعد الغزو الأسبانى من مكتبات شخصية فى الحقبة الاستعمارية إلى مكتبات مدعومة من الدولة وأرشيفات حكومية مفتوحة للاستخدام العام. أما العمل المكتبى كمهنة فقد اتخذ سيماءه العلمية مع منتصف القرن العشرين.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة.ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

2- Groppo, Arthur. Guide to Libraries and archives in Central America and West Indies: Panama, Bermuda and British Guiana._ 1941.

3- Huesmann, James L. Central America._in._ Encyclopedia of Library History._ New York and London: Garland Incor., 1994.

الإنترنت

The Internet

اختلف القوم حول مصطلح إنترنت هل هو كلمة كاملة أو استهلالية فإن كان كلمة كاملة فهو يعنى الشبكة البينية أى تلك الشبكة التى تنسق بين شبكات قائمة وموجودة بالفعل ويصبح معناها فى هذه الحالة شبكة الشبكات على المستويات الجغرافية والموضوعية والنوعية المختلفة، وإن كانت الكلمة استهلالية فإنها فى هذه الحالة تتألف من مقطعين إنتر أى اختصار دولى ونت اختصار نتورك. وتصبح هذه الإنترنت هى فى حد ذاتها شبكة دولية قائمة بذاتها؛ لها قواعد البيانات الخاصة بها التى تتيحها بطريقتها الخاصة؟

وحقيقة الأمر أن اختراع فهارس الخط المباشر، وخدمات المعلومات على الخط المباشر وقواعد أقراص الليزر كان لها جميعا تأثيرها المباشر على العمل المكتبى، كما أنها أفادت كثيراً من العمل المكتبى حيث تم فى ظل المكتبات ثم تطوير تكنولوجيا الشبكات والشبكات البينية. لقد بدأت الإترنت شبكة اتصالات أى شبكة الشبكات أو الشبكة البينية تستخدم بروتوكول ضبط التحويل المعروف باسم إنترنت بروتوكول TCP/IP. والإنترنت تضم إذن شبكات من جميع أنحاء العالم وتتيح البريد الإلكترونى والاتصالات البعيدة وتحويل الملفات بين الحاسبات على الشبكة.

من جهة أخرى فإن الإنترنت هى شبكة اتصالات ذلك أن كثيراً من أدوات الربط فى الإنترنت تتم على خطوط تليفونية قياسية. يضاف إلى ذلك أنها غيرت من الطرق التقليدية التى يتواصل بها الناس. ولكن أكثر من كونها وسيلة إتصال فإن الإنترنت قد هزت نمط النشر وبعنف، ذلك النمط الذى قامت عليه مهنة المكتبات ردحاً طويلاً من الزمن. وقد أخذ موردو المعلومات (الناشرون الجدد) بتطوير قواعد معلومات نصية وحقائقية وطرحوها للاستخدام على الإنترنت إتاحة مطلقة. وهناك كتب ودوريات إلكترونية مطروحة أيضا على الإنترنت. كذلك تطرح الوثائق الفائقة

على الشبكة التى تتألف من وسائل ربط تستطيع تحويل المصادر الموجودة فى مواقع مختلفة متباعدة. وتمثل مصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت مجموعة عالمية شاملة يستطيع المكتبيون الإفادة منها.

إن البريد الإلكترونى وغيره من طرق الاتصال المحكومة بالحاسب الآلى تغير من عملية تحويل المعلومات من جوانب عديدة وهكذا فإن الطرق التى كان المكتبيون يدلفون بها إلى المعلومات والطرق التى كان يتصلون بها فيما بينهم قد تغيرت حتماً. ويستخدم موردو المعلومات الآن عمليات تحويل الملفات لتوزيع برامج تحديث المعلومات، وتحديث قواعد البيانات وغيرها من المنتجات. وفى حالة العمليات الفنية يواجه المكتبيون ثروة من مصادر المعلومات المطروحة على الشبكة بدون ضبط ببليوجرافى ويحاولون استخدام قوالب مارك لفهرستها وتحاول المكتبات إقامة حاسبات جوفر الخادمة لبث المعلومات وتوصيل المستفيدين إلى مصادر المعلومات المختلفة فى الإنترنت وقد استخدمت الشبكة العنكبوتية العالمية كوسيلة نشر جديدة تقدم إعادة الطبع للمصادر العلمية.

وكان اهتمام المكتبيين بالإنترنت قد جاء على التوازى مع اهتمام مهن أخرى بها وأيضا اهتمام الجمهور العام بها مع زيادة وتنوع المعلومات المطروحة عليها. ومع زيادة حجم المصادر وحداثتها على الإنترنت أو ليست موجودة إلا على الإنترنت، فإن المكتبيين من كل أنواع المكتبات يتصلون بها بل ويتيحونها الآن للمستفيدين من المكتبة. وقد أفاد المكتبيون من إمكانات الاتصال وأدوات الربط سواء لاسترجاع المعلومات على الشبكة أو للتواصل مع زملائهم وأقرانهم والمستفيدين من مكتباتهم. ويعكف علماء المعلومات على تحليل وسائل استرجاع المعلومات من الإنترنت وآلات البحث ويحاولون اكتشاف وسائل وآلات جديدة. لقد أخذت الإنترنت فى أقل من عقد من الزمان فى التأثير الكلى العميق على جميع مجالات مهنة المكتبات والمعلومات.

الإنترنت من الناحية التاريخية:

يرجع تاريخ الإنترنت عادة إلى سنة ١٩٦٩ مع إنشاء شبكة (آربانت) وكالة مشروعات البحوث المتقدمة التى عرفت فيما بعد بشبكة وكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة (ARAPA) وكان الهدف منها بحث إمكانية استخدام حزمة تحويل تكنولوجية فى إقامة شبكة تجريبية. وكان الخوف من الحرب الباردة هو الذى دفع إلى القيام بالبحوث التى تطورت من خلالها شبكة آربانت وكان الهدف هو أن هذه الشبكة تفلت من أى هجوم نووى وكان التحويل عن طريق الحزم هو الأمر المناسب لذلك. ولقد قال «فنتدف سيرف» أبو شبكة الإنترنت وأحد الباحثين الأوائل فى هذا الصدد، قال عن بدايات شبكة الآربانت:

«فى يوم عيد العمال ١٩٦٩ تم تسليم معد رسائل المواجه (الوصلة) إلى جامعة كاليفورنيا لوس أنجيلوس وعندما تم تدويرها هناك بدأت بالعمل مباشرة حيث كانت مزودة بدوائر ٥٠ كب مربوطة إلى موقعين آخرين خارج كاليفورنيا هما معهد بحوث استانفورد، جامعة يوتا فى سولت ليله سيتى. وبالتالى فقد ضمت هذه الشبكة فى ذلك الوقت أربعة مواقع هى: جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجيلوس، جامعة كاليفورنيا ـ سانتا باربرا؛ معهد بحوث استانفورد، جامعة يوتا ـ سولت ليله سيتى».

ومنذ تلك البداية المتواضعة ظلت الشبكة تنمو بخطى ثابتة وتضم فى كل سنة مزيداً من المواقع لدرجة أنه فى نهاية ١٩٩٤ كان عدد المواقع المضيفة قد بلغ ٣,٥ مليون موقع وبعد عام واحد من ذلك التاريخ أى فى يناير ١٩٩٦ كان عدد المواقع المضيفة المربوطة إلى الإنترنت قد بلغ ٩,٤مليون موقع.

ومما هو جدير بالذكر أن الآربانت لم تكن تستخدم فى الأصل طقم TCP/IP ولكنها كانت تستخدم بروتوكول ضبط الشبكات NCP. وذلك أن TCP/IP لم يتم تطويره إلا فى سبعينات القرن العشرين ولم يحل تماماً محل بروتوكول ضبط الشبكات إلا فى سنة ١٩٨٣؛ وقد ربطت شبكات أخرى بشبكة آربانت ومن ثم

خرجت منها شبكة بينية. ومع مرور الوقت تطورت الشبكات الداخلة فيها وزادت سرعة نقل المعلومات وتحسنت البروتوكولات. ومن هذا المنطلق خرج مصطلح إنترنت ليدل على أى مجموعة شبكات حاسبات مربوطة إلى بعضها البعض، وأصبحت أكبرها جميعا تعرف باسم (الإنترنت).

ومع التطور المذهل فى تكنولوجيا الاتصالات حرص العاملون فى مجال الشبكات على الإفادة من تلك التطورات قدر الامكان فيها. ومع تضاؤل المخاوف من الحرب الباردة فى الثمانينات وانتفاء السبب الأصلى لوجود الآربانت اتجهت مؤسسات فيدرالية أمريكية أخرى نحو الإفادة منها ومحاولة الانضمام إليها ومن هنا فقد لعبت المؤسسة الوطنية للعلوم دوراً أساسياً فى تطوير الإنترنت عندما أنشأت شبكتها المعروفة بالاختصار NSFNet تلك الشبكة التى اعتبرت العمود الفقرى فى الإنترنت أو كما قال هـ.إ.هاردى «فى سنة ١٩٨٣م انشطرت أربانت إلى آربانت وميلنت وهذه الأخيرة تكاملت مع شبكة بيانات الدفاع التى أسست سنة ١٩٨٢. وقد حلت شبكة المؤسسة الوطنية للعلوم محل أربانت كعمود فقرى فى الشبكة الجديدة».

وكان الاهتمام الأكبر من جانب المؤسسة الوطنية للعلوم هو تطوير الشبكة بحيث يمكن ربطها بالحاسبات الفائقة البعيدة وطالما أنها أصبحت العمود الفقرى فى الشبكة فقد سعت إلى تمكين المشروعات البحثية فى شتى المجالات من الإفادة من إمكانيات الحاسبات الفائقة. ولما كان عدد قليل فقط من الجامعات ومراكز البحوث فى ذلك الوقت هى التى لديها حاسبات فائقة فقد قدمت الإنترنت الوسيلة التى تمكن مراكز الحاسبات الفائقة من تعظيم استخدام آلاتها عن طريق جدولة مختلف المشروعات فى أوقات مختلفة بطريقة لا تتطلب من الباحثين التواجد فى نفس موقع مركز الحاسب الفائق. ولقد تفككت آربانت نفسها فى سنة ١٩٩٠ وفى نفس الوقت قامت شبكة المؤسسة الوطنية للعلوم وغيرها من شبكات الربط TCP/IP بالحلول محل الأربانت فى تحويل المعلومات لدرجة أن معظم المستفيدين لم يشعروا بخروج آربانت من حيز

الوجود. واستمرت الإنترنت فى النمو والتطور رغم أن بعض الشبكات الداخلة فيها قد تختفى أو تغير من اسمها. ومن الطريف أن ج.س. كواترمان فى أحد الأدلة الكبيرة عن شبكات الحاسبات فى مراحلها الأولى يستخدم مصطلح ماتركس بدلاً من إنترنت للدلالة على الشبكات العالمية المربوطة ببعضها البعض.

والتكنولوجيا الكامنة خلف طقم TCP/IP وخلف الإنترنت هى شبكة ذات حزم تحويلية على العكس من شبكة الدوائر التحويلية المستخدمة فى الاتصالات التليفونية التى تقوم فيها شبكة الدائرة التحويلية بفتح اتصال دائم محدد سلفاً بين نقطتين. بينما شبكة الحزم التحويلية تغلف نقل البيانات فى كبسولات على هيئة دفعات أو وحدات منفصلة ذات أطوال ثابتة تعرف بالحزم أو الرزم وبناء على ذلك فإن البيانات أو المعلومات تقسم إلى رزم أو حزيمات صغيرة موجهة باسم الجهة المرسل إليها والجهة المرسلة ويبعث بها من حاسب إلى حاسب ومن خط إلى خط عبر الأمهات المنسوجة فى الشبكة حتى تصل الى محطتها النهائية. ولعل من احدى مميزات حزم التمويل هو أن البيانات يمكن أن تسلك طرقا مختلفة أو مسارات مختلفة للوصول إلى نفس النقطة النهائية المقصودة. وتعتمد البنية الحالية للشبكة على نوعين آخرين من التكنولوجيا هما: نموذج خادم ـ النائب وبنيته عنوان الإنترنت.

ويتضمن طقم TCP/IP بروتوكولاً لوظائف مشابكة عديدة مختلفة مثل البريد الإلكترونى، الولوج إلى مواقع بعيدة، تحويل الملفات، الائتمار عن بعد.. هذه وغيرها من البرامج التى تخترق الإنترنت وتجوس خلالها تستخدم بنية خادم ـ النائب. وبنية خادم ـ النائب تتضمن برنامجين مختلفين ولكنهما متصلان ببرنامج النائب وبرنامج الخادم. وبرنامج النائب هو ذلك البرنامج الذى يتعامل معه المستفيدون من خلال حاسباتهم المربوطة إلى الإنترنت. أما برنامج الخادم فهو ذلك الموجود على الحاسب البعيد الذى يتصل به النائب، والذى يستجيب لطلباته.

بنية النائب ـ الخادم فى الإنترنت:

تتيح بنية النائب الخادم فى شبكة الإنترنت تنوعاً كبيراً فى نوع النهاية أو الطرفية الأمامية التى يتفاعل معها المستفيد؛ فهناك نافذة، نوافذ ميكروسوفت، طرفية

ماكنتوش الأمامية وهى جميعا تقدم إمكانيات «أشر وطقطق» وطالما أن كل نائب لديه خصائص مشابهة أو مشتركة فإنه على الجانب الآخر قد يختلف أيضا فى جوانب هامة. إن النائب المتقدم يستطيع أن يبسط الإجراءات ويختزن العناوين كثيرة الاستخدام ويتفاعل مع البرامج الأخرى. وفى الأدوات الأساسية للإنترنت فقد لايكون للنائب فرق كبير. ومع ذلك فإنه فى حالة أدوات الربط فى الإنترنت خاصة يكون للنائب الخاص فارق كبير وهام حيث أن بعض تلك الأدوات يمكن استخدامها لاسترجاع الملفات الصوتية وإذاعة المخرجات بل ويمكن استخدامها لاسترجاع صور كاملة الألوان وأفلام ملونة وعرضها على الشاشة وعندما يكون هناك سعة نقل كافية وقدرة على ضغط الملفات فإنه يمكن عرض أفلام فيديو الوقت الحقيقى على الإنترنت. ولايستطيع أن يتناول كل أنواع الملفات الضرورية والبرامج المساعدة إلا برمجيات النائب المتقدمة.

عنونة الإنترنت:

لكل حاسب آلى على الإنترنت عنوانان على الأقل عنوان رقمىIP وعنوان أبجدى حرفى وكلا العنوانين الرقمى والحرفى يتضمنان مقاطع يفصل بينها بمسافات.

وتستخدم بروتوكولات الإنترنت العنوان الرقمى حتى ولو ظهر العنوان الأبجدى فى الأمر. وقد استخدمت العناوين الأبجدية لأنها أيسر تذكرا بالنسبة للبشر من تلك العناوين الرقمية ومهما يكن من أمر فإن العناوين الرقمية والأبجدية على السواء هى عرضة للتغيير ويحاول الكثير من المواقع الإبقاء على عناوينها الأبجدية حتى ولو تغيرت العناوين الرقمية بفعل توسيع الشبكة أو الحاسبات وتعظيم قدراتها وطالما أن الفرد قد اتصل بالإنترنت من خلال الحاسب الآلى فإن أسماء المستفيدين الأفراد تحمل على آلات خاصة، وهكذا فإن التعبير على الإنترنت عن عنوان شخص ما يكون هو اسم هذا الشخص متبوعا بعلامة @ ثم بعنوان الإنترنت على الحاسب على نحو ما هو مبين أيضا فى الشكل الأول.

ويقوم خادم منطقة الأسماء بقلب العناوين الأبجدية إلى صيغتها الرقمية وفى حالة ما إذا فشل خادم الأسماء المحلى فى تحويل الحروف إلى أرقام فإن النتيجة ستكون رسالة خاطئة ولهذا السبب يفضل دائما وجود الصيغتين للعنوان: الصيغة الرقمية والصيغة الأبجدية. إن استخدام نظام منطقة الأسماء كنظام عنوان الإنترنت له محدوديته. ذلك أن عدد العناوين التى يتحملها نظام منطقة الأسماء له حدوده ومع الزيادة السريعة فى عدد المناطق التى تسجل كل يوم فإن المساحة التى تحمل الأسماء سوف تستنفد فى موعد أقصاه سنة ٢٠٠٨م ولهذا فإن العلماء يجتهدون فى الوصول إلى صيغة رقمية جديدة للعناوين تؤجل هذه المشكلة وإن كانت هناك حلول سريعة قصيرة الأمد مثل المسارات غير المصنفة وغير المحدودة بمنطقة الأسماء.

الدخول إلى الإنترنت:

فى نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين كان الاختيار الوحيد للدخول إلى الإنترنت هو نوع من خطوط الربط المخصصة أو المؤجرة. ومع ذلك فإنه مع سنة ١٩٩٢ كان هناك ما يعرف بحسابات النداء الآلى المتاحة للأفراد من قبل بعض الوكلاء التجاريين للإنترنت. وفى سنة ١٩٩٤ كان هناك ما لايقل عن مائة وكيل نداء آلى تجارى للإنترنت فى أمريكا الشمالية وحدها ومع نهاية القرن العشرين غدا هناك آلاف من هؤلاء الوكلاء التجاريين الذين يتزايد عددهم تزايداً ضخماً يوماً بعد يوم.

وهناك اليوم أنواع عديدة من الربط بالإنترنت والتداخل فيما بينها أمر وارد وكذلك الخلط بين الأنواع المختلفة من الأدوات المطلوبة للدخول إلى الإنترنت ففى المستوى الأدنى من العملة يوجد ربط البوابة. وهى عبارة عن بوابة تنقل بعض حركة مرور الإنترنت البسيطة مثل البريد الإلكترونى أو أخبار استعمال الشبكة من وإلى الإنترنت وهذا المستوى لايسمح باستخدام الأدوات الأخرى فى الإنترنت. وإن كان البعض يفهم أن الاستخدام والربط الكامل بالإنترنت يعنى أنه بمجرد الدخول إلى المستوى الأدنى فإنه يمكن أن يستخدم البريد الإلكترونى، والشبكات البعيدة،

وبروتوكولات نقل الملفات. ومع تطور تقنيات العناوين الرقمية وبروتوكولات الضبط TCP/IP، ومع تطور برمجيات النائب التى تعمل مع نوافذ ميكروسوفت ومنصات ماكنتوش أمكن تقسيم الربط الكامل إلى ربط حسابات مرحلية وربط مباشر. وفى حالة ربط الحساب المرحلى فإن لكل مستفيد حسابه الخاص على الحاسب المتصل اتصالاً مباشراً بالإنترنت ولكى يدلف المستفيد إلى الحساب فإن عليه أن يستخدم المودم لكى يخترق الجهاز أو يمكن الدخول إلى الإنترنت عن طريق شبكة منطقة محلية ويجب أن نعرف أن كل نوافذ الإنترنت توجد على الماكينة أى الجهاز الآخر البعيد وليس على جهاز المستفيد نفسه. أما فى حالة الربط المباشر فإن كل برامج نائب الإنترنت تكون مركبة على جهاز المستفيد ومن ثم فإنها ترتبط ببقية الإنترنت من خلال النداء الآلى أو الربط الشبكى.

ومن الناحية المادية الفيزيقية البحتة فإن جل عمليات الربط تتم إما على خط تليفونى أو من خلال ربط سلكى مباشر، وعادة ما يشار إلى الربط عن طريق الخطوط التليفونية بأنه ربط النداء الآلى وهذا الربط عن طريق الخطوط التليفونية يستطيع ربط فرد بحاسب مرحلى موجود على الجهاز المتصل اتصالاً مباشراً بالإنترنت كما يستطيع الربط بـ بروتوكول الإنترنت المسلسل أو بروتوكول من نقطة إلى نقطة كلها يمكن استخدامها على خط تليفونى للالتحام الكامل بالبرنامج الموجود مباشرة على جهاز المستفيد. وقد ظهر مؤخراً برامج تستطيع ربط بروتوكول الخط المسلسل إلى حساب مرحلى ولعل أشهر هذه البرامج هى (مَعَدِّل الإنترنت) و(الصندوق المزدوج). والربط السلكى المباشر هو مجرد وسيلة واحدة يستطيع جهاز المستفيد عن طريقها الدخول إلى شبكة محلية أو واسعة. ومن وسائل الربط الأخرى وإن كانت أقل انتشاراً وشيوعاً آى اس دى إن ISDN، التليفزيون الكابلى والاتصالات اللاسلكية.

والاتصال عن طريق المودم والاتصالات المباشرة تتفاوت سرعاتها تفاوتاً بيناً. ففى حالة المودم والحساب المرحلى الذى لايستخدم أية أشكال أو رسوم على الطرفيات، نجد أن السرعة تتراوح ما بين ١٢٠٠ـ٢٤٠٠ بت فى الثانية. وفى حالة الربط المباشر مع برمجيات الوسائط المتعددة فإن السرعة قد تصل كحد أدنى إلى ١٤,٤ كب/ ثانية

على نحو ما نجده فى ربط النداء الآلى. وإن السرعة التى يدخل بها الحاسب المكتبى إلى الإنترنت إنما تمثل عنصراً واحداً من عناصر سرعة أدوات الإنترنت. وهناك عنصر آخر هو السرعة ما بين الربط بين الشبكة المستفيدة وبين العمود الفقرى للإنترنت. والسرعات فى حالة عمليات الربط أو الاتصالات المخصصة تتراوح ما بين ٥٦ كب/ ثانية إلى واحد ت T1 (أى ١٥,٤ ميجابايت/ ثانية) وثلاثة ت (٤٥ ميجابايت/ ثانية) للخط. وقد تجد إحدى الموسسات الصغيرة أن خط ٥٦ كب/ ثانية يستطيع أن يفى بالتزاماتها إزاء عملائها بينما مؤسسة كبيرة قد تجد أن خط طاقة T1 (١٥,٤ ميجابات/ ثانية) يعتبر بطيئاً بالنسبة لعملائها. والمشكلة فى نهاية القرن العشرين إن طرح مصادر المعلومات الفنية بالوسائط المتعددة على الإنترنت يلقى بأعباء متزايدة على الإنترنت للبحث عن وسائل ربط أسرع.

الاتصال عبر الحاسب الآلى:

مع تطور تكنولوجيات المشابكة، وضع للباحثين إمكانيات الاتصالات الهائلة عبر الشبكات الواسعة النطاق. وكان من أهم استخدامات الشبكات وأولاها الاتصال بين الحاسبات المتنائية؛ ورغم أن البريد الإلكترونى يعتبر وسيلة الاتصال الإلكترونى الأساسية إلا أنه مجرد وسيلة واحدة فقط من وسائل استخدام الشبكة فى الاتصالات. وتسمى طرق الاتصالات المختلفة التى ينقل عن طريقها الحاسب الآلى أو شبكة الحاسبات الآلية الاتصالات «بالاتصال عبر الحاسب» أو الاتصال المبنى على الحاسب الآلى. ويقسم «روزنباوم ونيوباى» الاتصالات المختلفة عبر الحاسب إلى مجموعتين كبيرتين هما: الاتصالات اللاتزامنية والاتصالات التزامنية. والاتصالات اللاتزامنية تقع عندما يرغب طرف واحد فى الربط مع الشبكة للقيام باتصال ما من جانبه وفى هذه الحالة ترسل الرسالة وتنتظر حتى يستجيب المتلقى ويكون مستعداً للرد عليها. ويمكن مقارنة هذه الاتصالات اللاتزامنية بالبريد الجوى أو بالفاكس. وعلى الجانب الآخر فإن الاتصالات التزامنية تتطلب ربط كل أطراف الاتصال فى وقت واحد بالشبكة والمشاركة الآنية فى الاتصال. ويمكن مقارنة الاتصالات التزامنية بالاتصال التليفونى أو المقابلات الشخصية المباشرة؛ وبالإضافة إلى الاتصالات

اللاتزامنية والاتصالات التزامنية يمكن للحاسب الآلى أن يتيح التفاعل أو الائتمار عن بعد بين شخص وشخص أو بين شخص وعدة أشخاص فى وقت واحد. ونفصل القول فى بعض أنواع الاتصالات عبر الحاسبات الآلية.

البريد الإلكترونى:

يعتبر البريد الإلكترونى وسيظل واحدًا من أهم وأخطر وظائف الإنترنت. والبريد الإلكترونى فى أبسط أشكاله هو اتصال لاتزامنى من شخص إلى شخص وينظر إليه البعض على أنه امتداد إلكترونى بسيط للبريد العادى، كذلك فإن البريد الإلكترونى يمكن أن يسمح بالاتصال اللاتزامنى من شخص إلى أشخاص عديدين. والبريد الإلكترونى يمكن أن يستخدم فى العديد من الشبكات الى جانب شبكة الإنترنت وبعض الشبكات بينها بوابات بين بعضها البعض من جهة وبينها وبين الإنترنت من جهة ثانية. وتستخدم الإنترنت فى نقل البريد الإلكترونى البروتوكول المعيارى فى النقل TCP / IP المشار إليه سابقًا.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن البريد الإلكترونى قد أثر تأثيراً بالغاً فى الاتصال بين المكتبات بطرق مختلفة فالاتصال من شخص إلى شخص عبر البريد الإلكترونى قدم وسيلة جديدة إ ضافية للتفاعل بين المكتبيين داخل المكتبة الواحدة وبين المكتبات المتباعدة بل وبين المكتبيين والمستفيدين من المكتبات. ورغمُ أنه كانت هناك وسائل اتصال بين المكتبات منذ أمد بعيد مثل المقابلات والمؤتمرات المباشرة والاتصالات التليفونية والتليكس والفاكس؛ إلا أن البريد الإلكترونى يعتبر أفضل منها جميعا ويقدم مزايا عديدة لا تتوافر فى أى منها وعلى سبيل المثال يتيح البريد الإلكترونى فرصة التفكير قبل الكتابة واختيار الكلمات المناسبة بطريقة لاتسمح بها المحادثة التليفونية، وهو فى نفس الوقت يقدم وسيلة سريعة للاتصال ونقل الرسالة فى التو والحال، ومن ناحية أخرى يعتبر البريد الإلكترونى وسيلة مريحة جداً سواء للمرسل أو المستقبل على السواء. كذلك يمكن استخدام البريد الإلكترونى فى عملية توصيل الوثائق الإلكترونية حيث أن أية وثيقة مشفرة بشفرة آسكى يمكن أن ترسل

كرسالة بريد إلكترونى عبر الإنترنت إلى أى شخص آخر مستخدم للإنترنت. كذلك فإن الملفات المزدوجة يمكن ارفاقها برسائل البريد الإلكترونى باستخدام توسعات الإنترنت البريدية متعددة الأغراض طالما أن برمجيات البريد الإلكترونى لدى المستفيد تسمح بذلك. وفى حالة معظم مستخدمى الإنترنت (وليس كلهم) فليست هناك أية رسوم أو تكلفة على البريد الإلكترونى الشخصى؛ وهكذا يمكن إرسال رسالة بريدية الكترونية إلى صديق أو زميل فى دولة أجنبية أو فى مدينة نائية داخل الدولة الواحدة بدون أية رسوم أو تكلفة زائدة عن تلك التى دفعت أساسًا لاستخدام الإنترنت.

كذلك فإن البريد الإلكترونى من فرد - إلى - أفراد عديدين قد أثر تأثيراً عظيمًا على أعمال المكتبات واتصالات المكتبيين. ولعله من نافلة القول أن هذا النوع من البريد الإلكترونى من فرد - إلى - أفراد عديدين يدخل فى عداد الاتصالات اللاتزامنية. إن ما يسمى بجماعات المناقشة والمؤتمرات الالكترونية، والقوائم الإلكترونية وجماعات الاهتمام الخاص تدخل جميعا فى إطار نفس المبدأ العام: فرد واحد يرسل رسالة إلكترونية توزع تلقائياً إلى سائر الأفراد المشاركين فى الجماعة الخاصة. ولقد نشط هذا النوع من التشاطر الإلكترونى للأفكار فى كل المجالات تقريباً بما فى ذلك مهنة المكتبات نفسها فهناك خدمات مرجعية وخدمات ببليوجرافية وإعارة بينية وتداول معلومات وعلاج بالقراءة وغيرها من الخدمات تتم عبر البريد الإلكترونى، ولقد أفاد المكتبيون أيما إفادة من جماعات المناقشة كمصدر جديد هام فى الإجابة على الأسئلة المرجعية.

ولقد استخدم البريد الإلكترونى فى تطبيقات محددة داخل المكتبات الى جانب الاستخدامات العامة التى تشترك فيها المكتبات مع غيرها؛ ومن بين تلك التطبيقات المحددة إرسال نتائج البحث على الخط المباشر إلى المستفيد مباشرة؛ وتوصيل الوثائق. إن خدمة الإحاطة الجارية الإلكترونية هى ضرب من ضروب البريد الإلكترونى حيث يمكن إفادة المستفيد بنسخة إلكترونية من قوائم محتويات الدوريات بطريق مباشر وشخصى. ولقد استخدم المكتبيون البريد الإلكترونى للبحث فى قواعد

البيانات النائية، ورغم أن ذلك كان عن طريق «الدفعات» أكثر منها عن طريق التفاعلات، إلا أن التجارب تشير إلى احتمالات إعداد هذه الدفعات لاستخدامها فى الإجابة على التساؤلات المباشرة.

الإئتمار عبر الإنترنت:

من السهل الآن عقد ائتمار بين أشخاص عديدين عبر شبكة الإنترنت، كما يمكن أن يدخل فى هذا الائتمار إحدى الشبكات الأخرى المربوطة بها مثل بتنت أو يوزنت. ذلك أن بتنت لأنها شبكة وقت واسعة النطاق فإنها تربط العديد من الجامعات والكليات وهذه الشبكة تعمل على معمار حاسبات آى بى إم الكبيرة وتعالج البريد الإلكترونى واسترجاع الملفات وأقوى مقومات هذه الشبكة هو برنامج ليستسيرف الذى طوره «إيريك توماس»؛ ويذكر الخبراء أن هذا البرنامج هو بلاشك أقوى برنامج لإدارة المؤتمرات الإلكترونية فبالإضافة إلى وظيفة تلقى رسالة فردية وإرسالها إلى كل المشتركين فإن ثمة وظائف أخرى آلية يؤديها هذا البرنامج مثل وظائف الاشتراك وإلغاء الاشتراك، ومراجعة الاشتراك واسترجاع المعلومات. ومن أهم وظائف هذا البرنامج بالنسبة للمكتبيين والمؤرخين هى الحفظ التلقائى الآلى للمعلومات السابقة والسماح بالبحث عنها واسترجاعها والحصول على رسائل سابقة.

وكانت جميع المؤتمرات الإلكترونية التى عقدت فى تسعينات القرن العشرين فى مجال المكتبات والمعلومات وهى عديدة قد استخدمت برنامج ليستسيرف الخاص بشبكة بتنت. وقد بدأ خفوت استخدام شبكة بتنت فى الائتمار الإلكترونى بعد ازدياد استخدام الإنترنت فى هذا الصدد، وظهور عدد من برامج إدارة المؤتمرات الإلكترونية المختلفة عن برنامج شبكة بتنت المشار اليه. ومن بين تلك البرامج برنامج «معالج قائمة يونيكس»؛ برنامج ميلبيز، برنامج ميلسيرف، برنامج ماجور دومو وغيرها من البرامج التى انتشرت فى تسعينات القرن العشرين لإدارة المؤتمرات الإلكترونية. ورغم أن الفروق بين تلك البرامج وخاصة الأوامر هى فروق طفيفة إلا أن كلا منها يمكنه

إدارة عمليات الائتمار الإلكترونى. وفى قائمة بمؤتمرات المكتبات التى عقدت إلكترونياً سنة ١٩٩٤ نجد أن أكثر من ٤٠٪ من تلك المؤتمرات استخدمت واحداً من البرامج المشار إليها بعاليه.

والشبكة الأخرى التى تساعد الإنترنت فى قضايا الائتمار عن بعد هى شبكة يوزنت والمعروفة بأنها شبكة الأخبار. وتعرف مؤتمرات شبكة يوزنت باسم «مجموعات الأخبار» ويقول إ. كرول بأن يوزنت ليست فى حقيقة الأمر شبكة ولكنها مجرد «مجموعة من القواعد التطوعية تسمح لجماعات الأخبار بالعمل والائتمار الإلكترونى». وهى مثل ليستيرف عبارة عن نظام لاتزامنى للاتصال من شخص واحد إلى عديدين بيد أنها لاتستخدم البريد الإلكترونى كآلية لنقل الرسائل. وبدلاً من البريد الإلكترونى فإن ثمة موقعًا يستقبل عدداً معينًا من آلاف جماعات الأخبار المتاحة وبمقتضى ذلك يستطيع المستفيد أن يتخير أية مجموعة إخبارية بقراءتها؛ وبعد فترة زمنية يحددها النظام فإن الرسائل القديمة داخل المجموعة الواحدة تنتهى صلاحيتها ولا تتاح على الموقع.

ولقراءة المجموعة الإخبارية يلزم برنامج قراءة الأخبار، ويمكن اختياره من بين العديد من البرامج المتاحة مثل آر إن، تى آر إن، تى آى إن فى حال يونيكس؛ أو آنو - نيوز فى حال فى إم إس؛ أو مراقب الأخبار (نيوز ووتشر) فى حال ماكنتوش، أو ون فى إن و نيوز إكسبريس فى حال وندوز وهى جميعا تستخدم لقراءة الرسائل داخل المجموعات الإخبارية. وبعض برامج قراءة الأخبار من الصعب تعلمها وبعضها قوى جداً فى إدارة أدوات المعلومات. وبدائل ذلك عبارة عن وسائط يمكن بها قراءة الأخبار مثل جوفر، دبليو، دبليو، دبليو وهذه الوسائط بصفة عامة لاتشتمل على إمكانيات القراءة المعقدة بما لايسمح لها بالتعمق فى قراءة الأخبار وإرسالها إلى بعيد ولكن التطويرات التى تدخل عليها من حين لآخر تعطى الأمل فى إمكان تحقيق تلك الوظيفة.

وبينما يمكن توزيع مجموعات الأخبار على الإنترنت باستخدام بروتوكول نقل

الأخبار فى الشبكة NN TP، فإنه فى نفس الوقت يمكن توزيع الأخبار على شبكات أخري عبر وسائل غير إنترنت مثل يونيكس إلى يونيكس ومن هنا فإن الأخبار يمكن تضم مستفيدين غير مرتبطين مباشرة بالإنترنت.

وخلافا للرصيد الأكاديمى لشبكة بتنت فإن شبكة يوزنت تجنح نحو الخلفية العامة وتتوجه نحو المستفيد العام أو ما نسميه بالجمهور العريض وبما تقدمه من كمية كبيرة من المواد الترفيهية وبدائل مجموعات الأخبار. ولعل ذلك يفسر لماذا لايقبل المكتبيون كثيراً على استخدام يوزنت بخلاف إقبالهم الشديد على استخدام بتنت. ومع ذلك فإنه طالما أن يوزنت تحمل معلومات مكررة أى مأخوذة من شبكات أخرى كما تحمل «الصدى» المأخوذ من كثير من قوائم بتنت فإن المكتبيين يمكنهم استخدام أقوى قارئات الأخبار لمتابعة قوائم البريد الإلكترونى بطريقة أكثر فاعلية.

ولعل من أهم ملامح مجموعات الأخبار فى يوزنت وأكثرها فائدة لأمناء المكتبات هى ملفات معلومات الأسئلة الأكثر تردداً حيث أنه فى كثير من المجموعات الإخبارية يقوم المستجدون بسؤال نفس الأسئلة مرات ومرات. وكلما تقادمت مجموعة الأخبار وتطورت ويسأم المشاركون المنتظمون من الإجابة على نفس السؤال العديد من المرات يتطوع أحدهم بإعداد ملف معلومات الأسئلة الأكثر تردداً، هذا الملف يتضمن بطبيعة الحال الأسئلة والإجابات التى يتم تجميعها من ردود المشاركين ومن الممكن أن تقع أخطاء فى المعلومات التى يتم تجميعها بهذه الطريقة. ويرى «ل. واتزان» أن ملف معلومات الأسئلة الأكثر تردداً يمكن أن يكون مصدراً ممتازاً للمعلومات لأمناء المكتبات.

القارئات غير المباشرة فى الإنترنت:

إن قراءة البريد الإلكترونى ومعلومات يوزنت لا تتطلب بالضرورة الربط التفاعلى بالإنترنت خلال الجلسة كلها. ويمكن استخدام العديد من قارئات البريد والأخبار غير المباشرة خلال الربط التفاعلى لتنزيل كل الأخبار والبريد الإلكترونى المتراكم. ويمكن بعد إغلاق الربط التفاعلى للإنترنت أن تستخدم القارئات غير المباشرة للتصفح

والقراءة أو لإعداد الرسائل. ويعتبر البديل غير المباشر هذا ذا قيمة كبيرة بالنسبة للمستفيدين الذين يتعاملون مع الإنترنت على أساس التكلفة بالدقيقة وهؤلاء الذين لديهم ربط غير مؤكد.

ومن بين البدائل المطروحة للقراءة غير المباشرة، استخدام برنامج يونيكس (أوكوك) الذى يقوم بجمع البريد الذى لم تتم قراءته وكذلك الأخبار التى لم يتم الاطلاع عليها ويقولها فى حزمة خاصة بالقراءة غير المباشرة. وثمة برامج فردية وبرامج مشاطرة على دوس وماكس و وندوز يمكنها استخدام قالب أوكوك للقارئات غير المباشرة. ومن المعروف أن القارئات غير المباشرة التجارية مثل بيزيلنك وقارئة برنامج بايبلاين هى قارئات ذات كفاءة عالية.

أدوات الاتصال الأخرى:

يمكن استخدام أوامر التحدث للاتصال التزامنى من شخص - إلى - شخص. وعلى خلاف البريد الإلكترونى فإن التحدث يشترط ربط كلا الطرفين معًا على الخط. ولتنفيذ ذلك فإن الأمر يستلزم شطر الشاشة بحيث يكتب أحد الطرفين على الجزء العلوى والطرف الثانى يكتب على الجزء السفلى منها وتتضمن الفروق القائمة بين أوامر التحدث الموجودة فى بعض الأنظمة: نوتوك، أوتوك، واى توك.

وتعتبر المحادثات التبادلية عبر الإنترنت نوعًا من الاتصال التزامنى الإلكترونى بين عديد وعديد من الأشخاص. ورغم أن هذه المحادثات التبادلية تتخذ فى الوقت الحاضر صبغة اجتماعية بل وترفيهية؛ إلا أنها يمكن أن تصبح نوعًا من المؤتمرات والاجتماعات الرسمية بل وتقديم الاستشارات الهاتفية بين عدد من الأشخاص.

وثمة نوع آخر من التفاعل المبنى على الحاسب الآلى - إن لم يكن نوعًا من الاتصال - هو ذلك الذى يعرف باسم (مود Mud) وهو ضرب من الألعاب التفاعلية يطلق عليه أحيانًا اللعبة متعددة اللاعبين، أو البعد متعدد المستفيدين أو الحوار متعدد المتحاورين أو البرج متعدد المستفيدين. ويستخدم هذا التفاعل فى عمليات الترفيه المبنى على نصوص واسعة الخيال عالية التكنولوجيا. ويسمح هذا التفاعل - البعد متعدد

المستفيدين ـ للمشاركين فيه باستكشاف أشكال من التحقق فى عالم رحب من الخيال مغلف بغلاف من التفاعل المباشر وخلق شخوص من إبداعاتهم هم. وثمة مجموعات فرعية من «البعد متعدد المستفيدين» مثل مجموعة «مو» أى مود المبنى على أشياء مادية فعلية و«موس» أى البيئة الحافزة للمستفيدين المتعددين. ورغم أن غالبية برامج مود هى برامج ترفيهية ترويحية (ألعاب) إلا أن «موس» المطور فى معمل الذكاء الصناعى فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا هو فى حقيقة أمره برنامج تربوى تعليمى مع انحياز واضح للمعلومات العلمية والثقافية فى محتواه.

أدوات الربط بالإنترنت:

تعتبر امكانات الاتصال والمجتمعات المعراجية التى تتكون حول جماعات النقاش الموضوعية، من بين عوامل نجاح وشعبية الإنترنت وإقبال الناس عليها. وبالنسبة لأخصائى المعلومات ـ وكذلك للقطاع الأكبر من مستخدمى الإنترنت فإن الملمح الهام الآخر فى الإنترنت هو إتاحة مصادر المعلومات عليها. وعلى الرغم من إتاحة بعض هذه المصادر من خلال أدوات CMC إلا أن معظم تلك المصادر يمكن الوصول إليه عن طريق أدوات الربط ومن بين أدوات الربط تلك نصادف: تلنت، إف تى بى، جوفر، دبليو دبليو دبليو وغيرها. تلك الأدوات تنقل المعلومات من حاسب بعيد إلى الحاسب المحلى. ونستعرض فيما يلى بعض أدوات الربط تلك.

تلنت

تعتبر تلنت البروتوكول الأساسى للربط بالإنترنت عن بعد، وحيث تستخدم تلنت الإنترنت للدخول إلى الحاسبات البعيدة المقصودة؛ وطالما تم الربط فإن الحاسب المحلى سيكون بمثابة المحطة الطرفية للحاسب البعيد. وفى جل الأحوال فإنه بعد استخدام تلنت فى الربط فإن المستفيد يجب أن يلج الإنترنت باسمه الشخصى وكلمة السر حتى يصل إلى النظام البعيد المقصود الولوج فيه. وإلى جانب ذلك قد يطلب إلى المستفيد طلب نوع معين من الطرفيات، وحيث إن معظم الحاسبات المربوطة إلى الإنترنت تستخدم طرفيات من فولت ١٠٠ أو أعلى، وإن كان بعضها يسمح بطرز

أخرى من الطرفيات. كذلك فإننا نحتاج صيغة خاصة من أوامر تلنت حتى نلج حاسبات آى بى إم الكبيرة، إذ بينما يستطيع بروتوكول تلنت تناول نماذج كثير من الطرفيات فإن طرفيات آى بى إم من طراز 3270 تحتاج إلى تناول خاص لأحداث الربط المطلوب.

لقد فتحت إمكانيات «الولوج عن بعد» الباب واسعاً أمام العديد من التجارب العلمية التعاونية وحيث نجحت تلك العملية فى ربط العلماء من مواقع جغرافية مختلفة بنفس الحاسب - ربما حاسب فائق - الموجود فى مدينة مختلفة تماماً عن كل منهم لإجراء تجربة ما مشتركة. ومن المعروف أن استخدام تلنت من جانب العلماء يتطلب أن يكون لكل منهم حسابه الخاص به على الحاسب البعيد.

وشبيه بأوامر تلنت أوامر يونيكس التى رغم أنها لا تعمل إلا بين أنظمة يونيكس على الإنترنت فإنها تنطوى على بعض المميزات التى لا نجدها فى تلنت؛ ذلك أن أوامر يونيكس يمكن أن تتضمن عنوان المستفيد واسمه وكلمة السر الخاصة بالدخول إلى النظام البعيد. ورغم أن هناك بعض مخاطر الأمان فى أوامر يونيكس، إلا أنه يمكن الإفادة الكاملة من مميزاتها فى جوانب لا تتطلب الأمان الكامل.

إف تى بى

يستطيع إف تى بى أن ينقل مجموعة من الملفات شديدة التنوع بين الحاسبات: صور وإيضاحيات، برامج، بيانات، نصوص. إن الـ إف تى بى شأنه شأن تلنت يحتاج هو الآخر إلى «حساب» سواء على الحاسب المحلى والحاسب البعيد. وكلما تطورت الإنترنت كلما اتضحت الحاجة إلى تقديم ملفات بذاتها وبرامج بعينها لجميع المستفيدين. ولهذا السبب أنشئت أداة الولوج المجانى المجهل فى بعض المواقع الكبرى على الإنترنت. وقد تعلم مستخدمو الإنترنت كيف يستخدمون «مجهل» و«ضيف» ككلمات للولوج إلى الإنترنت والإفادة من الملفات المتاحة بالمجان. وقد تم تعديل هذا الإجراء بحيث غدا من الممكن لأى فرد أن يستخدم عنوان بريده الإلكترونى بدلاً من «الضيف» لمساعدة مديرى المواقع على تتبع الاستخدام وحل المشاكل.

ومن هذا المنطلق يحتل إف تى بى جزءاً مهما من نشاطات الإنترنت، وإن كان مجتمع علم المكتبات لم يفد الإفادة الكاملة من هذا النشاط وكان أبطأ كثيرا من المجتمعات الأخرى فى هذا الصدد. لقد كان القسم الأكبر من الملفات المتاحة عبر إف تى بى المجهل فى البداية عبارة عن برامج حاسبات ولكن مع مرور الوقت طرح المزيد من الملفات النصية والكتب الإلكترونية، والبرمجيات المكتبية وقواعد البيانات مما حمل أمناء المكتبات فى الآونة الأخيرة على التعامل مع إف تى بى. وقد استخدم بعض الناشرين ومن بينهم على سبيل المثال «جل JUL » إف تى بى لنشر أعمالهم على الإنترنت.

ولتوفير وقت نقل الملفات فإن كثيراً من الملفات المتاحة على إف تى بى يتم ضغطها وذلك باستخدام لوغاريتمات ضغط مختلفة اعتماداً على نظام التشغيل الخاص بالملف. ويرجع تنوع برامج ضغط الملفات وطرق استخدامها إلى تنوع مهارات واحتياجات مستخدمى إف تى بى وإضافة إلى ضغط الملفات فإنه يمكن المناورة بالملفات بأساليب أخرى مثل: التحويل من النظام الثنائى إلى نظام آسكى وغير ذلك من وسائل المناورة.

جوفر

لقد خرج بروتوكول جوفر من بطن تكنولوجيا مختلفة للمعلومات عرفت باسم: نظام معلومات الحرم الجامعى. ذلك أن كثيرا من الكليات والجامعات أرادت أن تقيم نظام معلومات إلكترونى داخل الحرم الجامعى يمد جميع أنحاء الحرم بالمعلومات، كما يمكن الدخول إليه عن طريق النداء الآلى من جانب أفراد المجتمع خارج الحرم الجامعى. ومن هذا المنطلق قامت جامعة منيسوتا بتطوير برمجية جوفر وتم ربطها بالإنترنت للحصول على مصادر تلك الشبكة لصالح مجتمع الجامعة.

ويستطيع أى خادم يعمل ببرمجية جوفر أن يدخل إلى الملفات النصية المحلية، وبمواقع إف تى بى، ووصلات تلنت، و جماعات الأخبار فى يوزنت، و ملفات الصور والرسوم، و الملفات الصوتية و ملفات الصور المتحركة. ويستطيع أى مستفيد لديه

جهاز عرض الصور ومسجل للصوت أن يصنع لنفسه مخرجات متعددة الوسائط عن طريق جوفر. إن برمجية جوفر يمكنها أن تعرض الاختيارات المختلفة فى قائمة طبقية يستطيع المستفيد بواسطتها أن يختار ببساطة شديدة الرأس المناسب الذى يساعده فى الولوج إلى مصادر بعينها أو إلى مستويات أخرى من الاختيارات. ويصور البيان الآتى شاشة خادم جوفر فى جامعة منيسوتا:

١- معلومات عن جوفر

٢- معلومات عن الحاسب

٣- جماعات النقاش

٤- الترفيه والألعاب

٥- خادم ملف الإنترنت ومواقع إفى تى بى

٦- المكتبات

٧- الأخبار

٨- خدم آخرون لجوفر وللمعلومات.

٩- أدلة التليفونات

١٠- عناوين جوفر البحثية فى جامعة منيسوتا

١١- مناطق البحث عن الأماكن فى جامعة منيسوتا

١٢- معلومات الحرم الجامعى فى جامعة منيسوتا

لقد انتشر خدم جوفر فى الآونة الأخيرة بسرعة مذهلة وحيث قام الكثير جدا من الجامعات والشركات التجارية والمكتبات والإدارات الحكومية بل وحتى الأفراد باقتناء خدمهم الخصوصيين فى هذا الصدد؛ بل إن المكتبات الكبرى قد ربطت خادمها الخاص بخادم مكتبة الكونجرس المسمى مارفيل أكثر الخدم استخداماً وأكثرها شهرة. ولعل أهم أسباب سرعة انتشار تكنولوجيا جوفر هو أنها متاحة بالمجان لكل من

يطلبها سواء فى برمجية الخادم أو برمجية العميل. ومن الأسباب الأخرى لسرعة انتشارها سهولة استخدام برمجية الخادم ولا تحتاج إلى مستويات عالية من المهارة لفهم النظام.

وقد كشفت الدراسات عن أن عملاء جوفر أوسع انتشاراً من خدم جوفر. وليس هناك إلا القليل من الفروق بين عملاء جوفر وإن كان بعضها ذا إمكانيات فنية قوية ومن الأمثلة على ذلك أن إحدى المكتبات العامة قد أنشأت عميل جوفر ماكنتوش ـ توربو جوفر ـ وأفادت منه واستخدمته كمركز معلومات إلكترونى؛ أى تطوير لفكرة نظام المعلومات الإلكترونى الجامعى على هيئة مكتبة عامة إلكترونية .

ولعل من أهم ملامح العميل وأكثرها فائدة قدرته على بناء قائمة بـ «علامات الكتب» وحيث تساعد «علامة الكتاب» فى جوفر إلى حد بعيد على اكتشاف المصادر والتعرف عليها وذلك عن طريق النفاذ السريع إلى مصادر بعينها. إن باستطاعتنا إضافة أى مفرد بالقائمة العامة فى جوفر إلى قائمة علامات الكتب الخاصة بالمستفيد الفرد. وطالما أن قائمة علامات الكتب يمكن استدعاؤها من أية نقطة داخل جوفر فإن تلك القائمة يمكن أن تغدو وسيلة استدعاء سريع لأية مصادر مفضلة.. وطالما أن إيجاد المصادر المناسبة على الشبكة يمكن أن يكون عملية مطولة، فإن إمكانيات علامات الكتب هى واحدة من أسهل الآليات لبناء أداة إيجاد شخصية.

ولعله من نوافل القول إن المفردات المتاحة من خلال قوائم جوفر يتم تمييزها بواسطة خمسة سطور من المعلومات عن الشبكة على النحو التالى:

الاسم:

النوع:

التحميل:

الممر:

المضيف:

ذلك أن المعلومات الأساسية للربط بالمصدر هو اسم الآلة أو المضيف ورقم

التحميل، والإرسال وطبع المفرد الخاص بـ جوفر. وتستخدم قائمة الخمسة أسطر هذه لتكوين ملفات علامات الكتب كما يستطيع مستخدمو جوفر الآخرون الدخول إلى نفس المصادر. وهكذا يمكن تمييز مفردات بعينها والاستشهاد بها عن طريق معلومات جوفر عن تلك المفردات.

إن رقم الطبع يشير إلى أنواع محددة من المفردات فى قائمة جوفر. إن البروتوكول الأحدث «جوفر +» يشتمل على أنواع أكثر كما أنه من الممكن أن يتضمن معلومات إضافية. لقد سبق القول بأن خدم جوفر يمكن استخدامها لإنشاء مكتبات إلكترونية ويستخدم الكثير من المستفيدين هذا البرنامج بتلك الكيفية؛ رغم أن بعض الخبراء وعلى رأسهم م.ديللون فى دراسته «الإنترنت كمكتبة إلكترونية» يشكك من وجهة نظر مكتبية بحتة فى أن يكون جوفر نموذجاً طيباً للمكتبة الإلكترونية ويقول عنه بالحرف الواحد «إنه نموذج فقير للمكتبة الإلكترونية». ومهما يكن من أمر فإن جوفر يعتبر نقطة انطلاق للبحث بالصدفة.

الشبكة العنكبوتية

إذا كان جوفر فيما ذهب «ديللون» نموذجاً غير جيد - فقيراً - للمكتبة الإلكترونية فإن آخرين يؤكدون أن الشبكة العنكبوتية (أو دبليو دبليو دبليو أو العنكبوتية فقط) يمكن أن تكون وسيطاً ممتازاً لتقديم خدمات المكتبة الإلكترونية. وعلى العكس من قائمة مواجه جوفر فإن الشبكة العنكبوتية تستخدم روابط النصوص الفائقة. ومثل معظم تطبيقات النص الفائق فإن الفأرة أو غيرها من المعنيات المشيرة يمكنها المناورة خلال العنكبوتية بطريقة أيسر وإن لم تكن ضرورية. وهذه الشبكة العنكبوتية مثل غيرها من أدوات الإنترنت عبارة عن برمجية خادم - عميل ولكن من جهة ثانية على خلاف الأدوات الأخرى فإن العملاء العديدين للعنكبوتية لها أسماء مختلفة مثل لاينكس، سيللو، نيتسكيب، موزاييك.

لقد بدأت العنكبوتية كأداة نص فائق لتداول الوثائق الإلكترونية ثم تم بعد ذلك توسيع طاقاتها وإمكاناتها بحيث غدت تعمل بنفس خطوط جوفر. إن عميل

العنكبوتية يمكنه أن يعمل كواجهة نهائية للإنترنت بنفس الكفاءة والطريقة التى يعمل بها جوفر، كما أنه عن طريق العنكبوتية يمكننا الربط مع تلنت ومع مواقع إف تى بى المجهلة، ومع جماعات الأخبار، وسائر خدم جوفر. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن العملاء المناسبين يمكنهم تصفح ملفات نصوص آسكى والملفات المقولبة مثل بوستسكربت، كما أن العملاء من أمثال موزاييك تسمح بنقل الصور والتصميمات والمواد الصوتية بنفس القدر.

حقا لقد تم إعداد وتطوير برمجية العنكبوتية قبل جوفر، ولكنها استغرقت وقتاً طويلا قبل أن يشيع استخدامها وتنتشر بين الناس، ويرجع أحد أسباب هذا التأخر فى الانتشار إلى أن تطوير خدم العنكبوتية استغرق طويلاً، ذلك أن العنكبوتية تستخدم صيغة مطورة من «اللغة المعممة القياسية التحديدية SGML» لتناول الوثائق. وتعتبر لغة النص الفائق التحديدية HTML مجموعة فرعية خاصة من اللغة المعممة القياسية التحديدية، وهى تسمح بعرض وثائق العنكبوتية على هيئة نص مقولب وتسمح بالاختيار بين الرموز ذات الحرف الكبير الأسود أو الحرف المائل وتقدم كذلك لغة تحديدية للربط مع النصوص الفائقة. ورغم أن ذلك الأسلوب ينطوى على ميزات ليست موجودة فى أسلوب الضبط الببليوجرافى حيث يفضله الكثيرون على جوفر، إلا أنه يستغرق وقتاً وجهداً ويتطلب معرفة واسعة.

ومن بين الأسباب التى أدت إلى تطوير برمجية العنكبوتية فى وقت طويل، أطول كثيراً مما استغرقه جوفر، تأخر وبطء تطوير عملاء العنكبوتية عن عملاء جوفر. ولكن مع ظهور النوافذ إم إس، وصيغ ماكنتوش المختلفة من موزاييك وغير ذلك أصبح استخدام العنكبوتية أكثر شيوعاً من ذى قبل وغدت إحدى الطرق للربط بالإنترنت. كما أثبتت عملاء موزاييك، سيللو، نتسكيب فاعليتها فى تناول الرسوم والصور ومن ثم زادت شعبيتها؛ ذلك أن التعامل مع الوسائط المتعددة بطريقة كاملة على الإنترنت يحتاج إلى درجة عالية من قوة الربط مع الإنترنت. وتشغيل هؤلاء العملاء يتطلب بالضرورة ربطاً كاملاً ومباشراً مع الإنترنت عبر: سليب، بى بى بى أو عبر الخط المكرس.

محددات المصادر الموحدة

تختلف الطرق التى تحدد بها الحاسبات المضيفة والأدلة وأسماء الملفات اختلافاً بيناً من أداة إلى أداة فى الإنترنت. ولقد أدرك مطورو العنكبوتية تلك المشكلة ومن ثم قرروا استخدام محدد سطرى واحد وهو ما سمى «المحدد الموحد للمصدر»، وذلك للإشارة إلى مصدر معين على الشبكة. وهذا المحدد السطرى يستطيع تحديد مكان وجود معظم المصادر على الشبكة بصرف النظر عن البروتوكول المستخدم للبحث عن المصدر.

وكما أشرت من قبل فإن شاشة معلومات جوفر الفنية الأصلية تتألف من خمسة سطور من المعلومات، بينما المحدد الموحد للمصدر يمكنه أن يشتمل على نفس المعلومات ولكن على سطر واحد. وثمة ميزة وحيدة فى هذا الأسلوب الأحادى السطر تكمن فى إمكانية استخدامه فى سياق توجيه الأوامر. وقد أمكن فيما بعد لأجيال عملاء «جوفر +» من عرض المحدد الموحد للمصدر إضافة إلى المعلومات الفنية ذات الخمسة سطور. وعلى أية حال فإن عملاء العنكبوتية تفيد من المحدد الموحد للمصدر فى جميع عمليات الربط إلى جانب اختزان معلومات علامة الكتاب.

يبدأ المحدد الموحد للمصدر عادة بتحديد البروتوكول الذى يستخدم، ويمكن للجملة أن تضم البروتوكول وعنوان الحاسب المضيف وبيانات الولوج والمسار واسم الملف الخاص بمصادر معينة. ومن المعلوم أن بروتوكول العنكبوتية هو بروتوكول نقل النص الفائق إتش تى بى بى H T P P الذى يساعد النصوص الفائقة على الانتقال عبر الشبكة. وتستطيع معظم عملاء العنكبوتية أن تدخل إلى المصادر باستخدام بروتوكولات أخرى مثل جوفر، إف تى بى، تلنت. إن إتش تى تى بى هو الذى يحدد الطريقة التى يتفاعل بها العميل والخادم على الشبكة العنكبوتية؛ وعلى أية حال فإنه طالما ربطات وثائق النص الفائق العنكبوتية فإن وثائق العنكبوتية نفسها لابد من كتابتها حسب بروتوكول إتش تى إم إل H T M L حتى تستطيع الربط مع الوثائق الأخرى.

عملاء العنكبوتية

كان البعض ينظر إلى عملاء العنكبوتية ذات الحرف والشاشة من ماركة فى تى ١٠٠ VT 100 على أنها عملية ووظيفية ولكن ليس لها نفس انتشار موزايك وإن كان من الممكن استخدامها مع مطارف نداء آلى للولوج إلى الإنترنت. وبينما لا تستطيع أجهزة العملاء هذه أن تعرض الصور والرسوم فى التو والحال إلا أنها تنقل المعلومات والبيانات بسرعة فائقة. وتعتبر أجهزة عملاء لينكس من نفس هذا النوع وبدون استخدام الفأرة فإن اختيار الروابط يكون صعباً إلى حد ما ولكن الربط عن طريق لينكس يساعد على تقديم نافذة على الشبكة العنكبوتية وحيث تتحد جميع المعلومات العنكبوتية النصية من خلال لينكس بينما علينا أن ننتظر تنزيل ملفات الصور وعرضها بعد حين. وتعتبر ملفات الصور والخرائط وغيرها من الإيضاحات هى الشيء الوحيد الذى لا يمكن استرجاعه عن طريق لينكس.

وهناك العديد من أنظمة عملاء العنكبوتية يمكنها تقديم دائرة واسعة من المعلومات والبيانات الآلية من بينها: سيللو عن طريق أنظمة نوافذ ميكروسوفت؛ مكتشف العنكبوتية عن طريق أو إس/٢؛ سامبا عن طريق نكست ستب (الخطوة التالية)؛ وهى مجرد نماذج قليلة بين كثيرات عديدة.

والخبراء يجمعون على أن أحسن نظام عميل فى مجال عرض الوسائط المتعددة هو موزايك، تلك البرمجية التى تم تطويرها وتنفيذها فى «المركز القومى لتطبيقات الحاسبات الفائقة» وحيث يستطيع نظام موزايك تشغيل نوافذ إكس؛ إم إس؛ ونظم ماكنتوش ومن المعروف أن نوافذ إكس كانت هى أول نظام عميل تم تطويره وقد استقبل بسرعة استقبالاً حسناً.

ولقد ظهر موزايك فى وقت اشتدت فيه الرغبة العامة فى العنكبوتية والإنترنت؛ فى وقت بلغت فيه التكنولوجيا درجة عالية من التعقيد، وغدا هذا النظام هو أداة الإبحار الرئيسية فى الإنترنت. ومما ساعد على سرعة انتشار هذا النظام، صدور دليل استخدامه فى خلال سنة واحدة من ظهور واستخدام النظام بينما تأخر صدور أدلة

استخدام نظام تلنت و إف تى بى عدة سنوات بعد ظهور تلك النظم. وكانت الحاجة الملحة إلى الصيغ المطورة من موزايك قد شجعت «المركز القومى لتطبيقات الحاسبات الفائقة» على إعطاء تراخيص استخدامها مجاناً. وبعد ذلك الإجراء مباشرة ترك مارك أندريسون أحد أعمدة تطوير ذلك النظام العمل فى «المركز القومى لتطبيقات الحاسبات الفائقة» واشترك مع «جيم كلارك» مؤسس «سيلكون جرافيكس» فى تأسيس شركة جديدة عرفت باسم «شركة اتصالات نيتسكيب» وقد قامت هذه الشركة بإنتاج جهاز عمل جديد للعنكبوتية عرف باسم «مُبحر نيتسكيب». ولقد بنى هذا العميل على نموذج موزايك ولكنه قدم تطويرات وتحسينات خطيرة فى عمليات استرجاع وتأمين المعلومات. ولقد شهدت سنوات نهاية التسعينات من القرن العشرين وسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ من القرن الحادى والعشرين تطورات هائلة فى مجال عملاء العنكبوتية حيث وجدت منافسة شديدة من الشركات العديدة العاملة فى هذا الصدد. ولقد عبر مستخدمو الإنترنت عن تفضيلهم لمواجه دبليو دبليو دبليو على ما سواه من أدوات الربط مع الإنترنت.

أدوات الربط الأخرى بالإنترنت

تستطيع نظم العملاء فى العنكبوتية أن تتعامل مع كثير من بروتوكولات الإنترنت الأخرى، فى الوقت الذى نجد فيه بعض البروتوكولات والأوامر التى لا تستخدم إلا أحيانا قليلة حيث لا يكون لها إلا فوائد محدودة وفى مناسبات محددة ومن بين تلك الأوامر أوامر الإصبع وقد صمم هذا الأمر (الإصبع) كوسيلة لاكتشاف آخر مرة ولج فيها مستفيد معين إلى النظام و/أو قرأ بريده الإلكترونى، كما يستطيع أمر الإصبع هذا أن يستعرض أى ملف يحدده صاحب الحساب ويطلق على هذا الملف ملف الخطة. ولقد أثبت ملف الخطة هذا أنه أحسن طريقة للحصول على حقائق مختصرة نسبياً وتقارير وقوائم وغيرها من مصادر المعلومات المتاحة لمجتمع الإنترنت. والمعلومات المتاحة عن طريق أمر الإصبع حالياً تشمل فيما تشمل تقارير الزلازل ونتائج المباريات الرياضية وأخبار الفضاء وما إلى ذلك.

وثمة مجموعة أخرى من الأوامر يمكن استخدامها فى «حل العقد» من بينها: قيافة الأثر؛ أريز الرصاص، نسلوك آب. ويكشف أمر «قيافة الأثر» المسار الذى تسلكه الإنترنت لنقل حزم البيانات إلى مقاصدها، وهو يدرج عنوان المضيف الوسيط بين جهاز المستفيد المحلى والمضيف البعيد المحدد كما يرصد سرعة النقل بين الجهتين. أما أمر «أريز الرصاص» فإن عليه أن يرى ما إذا كان المضيف البعيد يعمل ومتاحاً أم لا، فى الوقت الذى يقوم فيه أمر «نسلوك آب» بتحويل عنوان المقصد من الشفرة إلى الأبجدية والعكس إذا عرض بطريقة سليمة. وثمة بعض المواقع تستخدم أمراً بديلاً هو «المضيف» لإنجاز نفس العمل، ولتحقيق نفس الوظيفة.

آلات البحث ومعيناته

من المشاكل الكبرى التى نواجهها مع نظام معلومات لا مركزى مثل الإنترنت حيث نجد آلافا من الحاسبات تقف خلف قواعد البيانات ومواجهات البحث، مشكلة عدم وجود ضبط ببليوجرافى أو سيطرة على مصادر المعلومات المختلفة المتاحة؛ كما أنه ليس هناك أى نوع من الضبط المركزى على المصادر وبينما قد يعتبر ذلك ميزة كبرى بالنسبة للمؤسسات الراغبة فى إشراك الآخرين فى قواعد معلوماتها عن طريق تقديم وسائل بسيطة لإتاحة تلك المعلومات فإنها فى نفس الوقت قد تخلق صعوبة كبيرة أمام الباحث الذى يبحث عن معلومات محددة. وفى ظل غياب فهرس وصفى شامل ومحيط لكل المصادر المطروحة على الإنترنت فإن الحصول على معلومات محددة إنما ينطوى على ضرورة استعراض والتعرف على دائرة عريضة وواسعة من المصادر المحتملة. والإنترنت فى هذه الحالة إنما تشبه مكتبة كتب بدون فهرس ينتظمها ويعرف بها. وتغدو مجموعة أدوات البحث وإيجاد المعلومات القليلة الموجودة الآن فى الإنترنت ضرورة ومهمة للغاية كلما تضخمت كميات المصادر المطروحة على الإنترنت.

لقد طورت الإنترنت مجموعة متنوعة من أدوات البحث وإيجاد المعلومات للمساعدة فى اكتشاف واسترجاع المصادر المطروحة على الشبكة. ومن بين الأدوات

الباكرة «آركى» التى تقدم دليلاً مهما إلى الملفات المتاحة على إف تى بى؛ وكذلك الأداة المعروفة بالاستهلالية «وايس» أى خدمة معلومات المناطق الواسعة وهى الأداة التى تساعد فى الدخول إلى قواعد بيانات النصوص الكاملة. كما أن برنامج «موجود على الشبكة نتفايند» يمكن استخدامه للحصول على عناوين البريد الإلكترونى. أما أدوات مثل فيرونيكا ورأس الإبريق (چجهيد) فإنها تساعد فى البحث فى مصادر جوفر وتجرى منذ فترة تجارب لتكثيف وولوج مصادر العنكبوتية دبليو دبليو دبليو. ونستعرض فيما يلى أهم آلات البحث وأدوات الوجادة.

آركى

مع تزايد أعداد ملفات إف تى بى المجهلة، تزداد الحاجة إلى دليل أو كشّاف بتلك الملفات ومن هذا المنطلق تم تطوير برنامج آركى لسد تلك الحاجة الملحة؛ وقد تم إعداد قاعدة البيانات له عن طريق جمع بيانات الدليل الكامل بمواقع إف تى بى المجهلة وبذلك يستطيع عميل آركى أن يبحث فى قاعدة البيانات تلك عن طريق أسماء ملفات محددة أو أجزاء منها. وتتضمن نتيجة البحث اسم المضيف، ودليل المسار الذى يمكن عن طريقه استرجاع ملف بعينه. ولدى آركى إمكانيات محدودة للبحث بالموضوع أو نوع الملف. ومن سوء الحظ أن قلة قليلة من الملفات هى التى وضع عليها علامة تمييز النوع ولذلك كان البحث الموضوعى غير فعّال. وتستطيع أجهزة عملاء آركى المحلية البحث على أى من خدام آركى العديدة الآن، والتى يمكن الدخول إليها أولاً عن طريق تلنت.

وايس

كما سبق أن ألمحت فإن وايس هو الاسم الاستهلالى لخدمة معلومات المناطق الواسعة. وهى تتيح آلات بحث متنوعة وإمكانياتها تتفاوت من أوامر يونيكس البسيطة للبحث مثل جريب إلى المنطق البوليانى المعقد وآلات البحث باللغة الطبيعية. وبينما معظم آلات البحث المتقدمة هى فى حقيقتها منتجات تجارية ومن ثم فإنها ليست متاحة لكثير من مستخدمى الإنترنت الذين يريدون برامج مجانية. من

هنا قامت شركة «الماكينات المفكرة» و شركة بروستر كاهلى بتطوير وايس المشار إليه والتى تعتبر آلة بحث معقدة للنصوص الكاملة، وهى تستخدم نظام المراتب وثيقة الصلة. ومن المعروف أن تطبيقات وايس المختلفة بالمجان وهى تستخدم على نطاق واسع فى الإنترنت.

إن وجود حزمة تكشيف وآلة بحث مجانية للنصوص الكاملة مثل وايس قد سهل إلى حد كبير تطوير قواعد بيانات يمكن الدخول إليها مجانا على الإنترنت. وإن تصفح دليل وايس الخاص بالخدام ييسر إلقاء نظرة فوقية طائرة على كل أنواع قواعد البيانات التى تم تكشيفها على وايس. ومنذ أخذ البيت الأبيض فى بث الأنباء الصحفية على الإنترنت وكذلك نشر بعض الأوراق السياسية والاقتصادية عليها فإن هذه المعلومات يتم تكشيفها على قاعدة بيانات وايس.

إننا لا ننكر وجود بعض المشاكل الكبرى فى وايس كآلة بحث. وقد عدد كل من «د. ماركونينى» و «د. بارلو» و «ل. هيل» فى دراسة لهم بعض تلك المشاكل. ومن أهمها أن وايس تتناول أسئلة وإجراءات النتائج بطريقة لا يسهل فهمها من جانب المستفيدين على العكس من نظم البحث بالمنطق البوليانى؛ ذلك أن لوغاريتم المراتب التى تتبعها وايس يمكن أن يقود إلى نتائج متفاوتة متباينة فيما بينها وليس هناك درجة عالية من اليقين فى تلك النتائج على النحو المرجو. ولعل إحدى أهم ملامح وايس ـ الاسترجاع المترابط ـ يمثل مشكلة كبيرة فى أنه لا يقدم بدائل أمام المستفيدين لضبط الوزن النسبى للمصطلحات المختلفة المستخدمة فى الاسترجاع. ومن المشاكل الأخرى على الأقل فى الجيل الحالى لـ وايس عدم قدرة برمجية العميل على البحث بالحقول. وتتخذ الآن إجراءات جدية لحل تلك المشكلات وتطوير برمجية عميل أقوى. وإلى جانب ذلك هناك مشاكل داخلية تتعلق بتشغيل وايس نفسه.

نتغايند (موجود على الشبكة)

من بين أدوات الوجادة أيضا على الشبكة الأداة المعروفة باسم نِتْفايند التى تستخدم خصيصاً فى البحث عن عناوين البريد الإلكترونى الفردية. وهذه الأداة تستخدم كما

أشرنا معلومات الإصبع إلى جانب بروتوكولات تى سى بى/ آى بى، فى إيجاد البريد الإلكترونى المناسب طبقا لمعايير محددة. وليست هناك قاعدة بيانات شاملة بكل عناوين البريد الإلكترونى المطروحة على الشبكة، وتعتبر نتفاييز مجرد حل جزئى لهذه المشكلة. ولقد أشار «م.ل دالتون» منذ عقد من الزمان فى معرض حديثه عن حسنات نتفايند إلى أن هذه الأداة تضفى نوعا من التنظيم على معلومات الإنترنت.

أدوات الوجادة فى جوفر

مع الزيادة الواضحة فى خدام جوفر، ازدادت بالتبعية كميات ونوعيات مصادر المعلومات التى يتصل بها الباحثون زيادة ضخمة؛ ولكى يسهل على الباحثين الحصول على ما يريدون تم تطوير أداة الوجادة فى جوفر المعروفة باسم فيرونيكا وهو الاسم الاستهلالى لعبارة طويلة بالإنجليزية «الكشاف السهل جدا عميق التحليل لكل المعلومات المميكنة على اتساع الشبكة» وقد تم استيحاء اسم فيرونيكا من الشرائح الكوميدية فى آركى سابق الذكر. وعلى الرغم من أن أدوات الوجادة فى آركى و إف تى بى تعتبر أدوات قصيرة أو مختصرة فإن كثيرا منها تسهل الربط مع المعلومات ذات الطابع الكوميدى؛ ولقد صممت فيرونيكا لتقوم بنفس الدور للمصادر الموجودة فى جوفر، الذى تقوم به آركى للمصادر المجهلة فى إف تى بى. وتتضمن قاعدة بيانات فيرونيكا كل قائمة موجودة على أى خادم جوفر فيما عدا تلك الغير راغبة فى الانضمام. وتعرض نتائج البحث من فيرونيكا على هيئة قوالب قوائم جوفر. وهذا الملمح يسمح للمستفيد بأن يختار أيا من المفردات الواردة فى تلك النتائج ليربط إليه وتسمح فيرونيكا بالبحث بواسطة المنطق البوليانى المحدود بحدود نوعية قوائم جوفر (وعلى سبيل المثال: الدليل، ملف النص، الربط مع تلنت)، ويرى الخبراء أن فيرونيكا مع ذلك ماتزال أداة بحث محدودة من حيث إنها لا تكشف إلا عناوين قوائم جوفر وليس محتويات ملفات النصوص التى يتم الوصول إليها. ومهما يكن من أمر فليس هناك حتى الآن أداة واحدة تستطيع البحث فى النصوص الكاملة المطروحة عن طريق جوفر وهكذا فإن نجاح البحث بواسطة فيرونيكا إنما يعتمد على مدى وكيف تم وصف كل مفرد وتأطيره على جوفر.

وثمة أداة وجادة أخرى فى جوفر شبيهة بأداة فيرونيكا وتلقب بابنة عمها وقد اشتقت اسمها من إحدى الشرائح الكوميدية فى آركى: رأس الإبريق «ججهيد» وهو اسم استهلالى اشتق هو الآخر من عبارة طويلة ترجمتها «كشاف جونزى التحليلى والعرض الطبقى فى جوفر الشامل». وقد صممت هذه الأداة لتؤدى نفس وظيفة فيرونيكا ولكنها تساعد فقط فى البحث داخل خادم جوفر المحلى أو مجموعة من خدام جوفر المحلية أيضاً.

ورغم أن بعض تطبيقات قليلة قد صممت للبحث فى المستويات العليا من جوفر على النطاق العالمى مما يجعلها شبيهة بأداة فيرونيكا ـ إلا أن الغالبية العظمى من التطبيقات صممت للاستخدام مع خادم جوفر المحلى فقط.

أدوات الوجادة فى العنكبوتية (دبليو دبليو دبليو)

مع التوسع الكبير فى العنكبوتية والزيادة الهائلة فى مصادر المعلومات بها كان لابد من تطوير عدد من أدوات الوجادة المختلفة للبحث على الشبكة، وقد استغلت هذه الأدوات مجموعة من آلات البحث وآليات جمع البيانات. وقد وصلت بعض أدوات التكشيف هذه إلى المحطة النهائية من التطوير ومايزال بعضها الآخر قيد التطوير، ومن الممكن أن يتغير المواجه (الوصلة) بل وبعض أدوات بعينها من شهر إلى شهر. ذلك أن كل أداة إنما تخضع للتقييم الدورى على ضوء المجال الذى تغطيه قاعدة البيانات وكفاءة آلة البحث. وهناك موقع على العنكبوتية يجمع كل أدوات الوجادة على الشبكة والبحث فيها وعنوانه «البحث فى الإنترنت». وهذه الصفحة تسجل جل أدوات الوجادة والبحث بالكلمات الدالة فى العنكبوتية كما تقدم وصفاً مختصراً لكل منها ومقارنة بينها على أساس كمية المخرجات التى تقدمها كل منها عن البحث الواحد. وأدوات البحث الأربعة الرئيسية هى: لايكوس؛ ويب كرولر؛ هارفست بروكر؛ كوى؛ أورل.

وتعتبر لايكوس أكثر أدوات الوجادة فى العنكبوتية استخداماً؛ ولعل أحد أسباب الاستخدام المكثف لهذه الأداة هو أن هذه الأداة دون الأدوات الأخرى هى الأكثر

استرجاعاً للمخرجات مما يعطى الإحساس بأنها أشمل الاختيارات والبدائل المطروحة. ومن بين الأسباب الأخرى هو أن العلماء الذين يطورون هذه الأداة غالبا ما يعدلون مواجه البحث ويرقمون هذه الأداة فى كل تطوير برقم متحرك لايكوس ١، لايكوس٢، لايكوس٣ وهكذا ومع ذلك فإن آلة البحث لا تنطوى على إمكانات المنطق البوليانى؛ ويعمل العلماء جاهدين على إدخال البحث بالمنطق البوليانى وتصحيح أخطاء الهجاء، وإمكانات المقابلة الصوتية والدلالية وقد نجحوا فى ذلك نجاحاً كبيراً فى التطويرات المتعاقبة للأداة ومن المعروف أن لايكوس تزن مصطلحات البحث وتعطى الأفضلية للمصطلحات الموجودة فى بدايات نص الوثيقة. ولعله من نافلة القول إن لايكوس تستبعد لا تتضمن تلنت، ميلتو، نيوز، وايس.

أما ويب كرولر فقد تم تطويرها فى جامعة واشنطون وكان القصد منها تكشيف وثائق العنكبوتية؛ وقد استخدم فيها المنطق البوليانى على نطاق محدود، وتعرض نتائج البحث فى ترتيب متناقص على حسب درجة الصلة بالموضوع. وهذه القاعدة ليست على نفس حجم استخدامات لايكوس؛ إلا أنها تُغل مفردات أكثر بكثير من أدوات التكشيف الأخرى. ويمكننا القول إن هاتين الأداتين ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على تطويرهما إلا أنهما ماتزالان فى طور التحسين ولم تصلا إلى المحطة النهائية بعد وتحتاجان إلى بحث شامل لاستخدامهما.

وفيما يتعلق بأداة هارفست بروكر أو «مواجه السؤال إلى صفحات العنكبوتية هارفست بروكر»؛ فإنها تستخدم وايس ككشاف ونظام بحث فى وقت واحد؛ وإن كان يوجد له نظام بحث أقوى فى «مواجه النظرة الخاطفة» على موقع آخر. وتقوم آلة البحث فى هارفست بروكر على المنطق البوليانى والتجذير والتقريب وبحوث الحالات الحساسة والبحث بالحقول. ويذكر الثقاه أن «مواجه النظرة الخاطفة» إلى قاعدة بيانات هارفست هو أقوى أدوات التكشيف وأثراها فى العنكبوتية؛ ولكن لسوء الحظ أن قاعدة مصادر العنكبوتية ليست على نفس حجم القاعدة التى تعمل عليها ليكوس وويب كرولر.

ويعتبر «كوى» الكلمة الاستهلالية لفهرس المركز الجامعى للمعلوماتية فى جامعة جنيف من أقدم أدوات الوجادة على العنكبوتية. ولقد تم إعداد قاعدة فهرس كوى من العديد من المصادر التى تعلن عن مواقع جديدة على العنكبوتية أو تدرج مواقع قائمة مهمة. ورغم أن هذه القاعدة ليست كبيرة إلا أنها تُغل كثيرا من مفردات والمصادر الخاصة بالمواقع الجديدة. وهذه القاعدة لا تُكشف المحتويات الكاملة للمصادر على نحو ما تقوم به ويب كرولر وبعض أدوات الوجادة الأخرى، إلا أنها تكشف النص الكامل للمصادر التى أعدت منها القاعدة نفسها ورغم أن آلة البحث فى كوى تعتمد على التعبيرات النظامية فى «بيدى» إلا أنها لا تستخدم البحوث البوليانية.

ولسوف يستمر تطوير هذه الأدوات الأربع وغيرها من أدوات البحث بالكلمات الدالة فى العنكبوتية طالما استمر المستفيدون ينشدون أشمل وأدق آلية بحث على العنكبوتية وطالما استمر تدفق المعلومات بهذه الغزارة وطالما استمر العلماء المطورون فى بحثهم عن الأفضل والأحسن والأسرع والأصوب.

استخدامات الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات

من المقطوع به أن الإنترنت هى ظاهرة فكرية وتكنولوجية فذة؛ ولقد أثرت تأثيراً طاغياً على أعمال المكتبات ومراكز المعلومات باعتبارها مصدراً من مصادر المعلومات الإلكترونية وباعتبارها وسيطاً يانعاً مزهراً أبدا فى مجتمع المكتبات والمعلومات. بيد أن وطأتها على المكتبات ومراكز المعلومات وعلى المكتبيين أنفسهم، تتغير بتغير التكنولوجيا نفسها. ورغم أن استخدامات الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات هى وليدة سنوات قليلة مضت عندما غدت الإنترنت موضوعاً لمؤتمرات ساخنة وإنتاج فكرى عميق، رغم ذلك فإن من الممكن أن نحدد بدقة ملامح بعض الاستخدامات المكتبية للإنترنت فقد غيرت الإنترنت تغييراً جذرياً من طريقة تواصل المكتبيين، ومن طريقة الولوج إلى مصادر تكميلية مهمة للمصادر التقليدية المقتناه بالمكتبات. ومن المؤكد أن العمليات الفنية قد تأثرت تأثراً كبيراً وغدا القائمون بها يتصرفون بطريقة جديدة من جهة وغدا عليهم أن يواجهوا قضية فهرسة المواد المطروحة على الشبكة.

ومن المقطوع به أن النشر الإلكترونى على الإنترنت قد أحدث تأثيراً كبيراً فى العلاقات والتفاعلات بين الناشرين والمستفيدين. كذلك فإن توثيق المصادر المطروحة على الشبكة يخلق تعقيدات جديدة لم تكن موجودة من قبل. وسوف نتناول فيما يلى بعض استخدامات الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات.

التواصل بين المكتبيين

وجد المكتبيون فى الإنترنت وسيطاً مهما للتواصل الشخصى المهنى؛ وقد بدأ هذا التواصل بالعاملين فى ميدان المكتبات الأكاديمية ولكن مع التوسع الملحوظ فى خدمات الإنترنت فيما وراء حدود البحث العلمى، دخل فى عملية التواصل المكتبى أمناء المكتبات العامة وأمناء المكتبات المدرسية. وفى دراستين رائعتين قام بهما «س. لاندر» و«هـ. تلمان» نجد أن البريد الإلكترونى يمثل وسيلة التواصل الأساسية بين أمناء المكتبات المتخصصة عبر الإنترنت خلال تسعينات القرن العشرين وقد أظهرت الدراستان أن جماعات مناقشة وبحث علم المكتبات والمعلومات كانت من بين حلقات التواصل الرئيسية بين المكتبيين؛ وتستخدم لجان اتحاد المكتبات الأمريكية هذه الوسيلة للتواصل فى الفترات التى تتخلل المؤتمرات، كذلك فإن لجان التنظيم تستخدم البريد الإلكترونى كنشرات إخبارية لبث الأخبار والتعليمات. ومن الواضح أن فورية الاتصالات الإلكترونية هى من العوامل المساعدة فى الحصول على أحدث المعلومات الإخبارية والتنظيمية والاستشارات المكتبية من الثقاه حتى ولو كانوا فى أقصى الأرض. ويستخدم البريد الإلكترونى أيضا فى تقديم الخدمة المرجعية مباشرة حيث يقدم الرواد أسئلتهم على الشبكة ويضع المكتبيون إجاباتهم عليها. وقد قدم لنا «ج. ماثيوس» نماذج رائعة من الأسئلة المرجعية التى تمت الإجابة عليها على الشبكة عبر البريد الإلكترونى.

الإنترنت كمجموعة مصادر مساندة

مع الزيادة الواضحة فى كمية مصادر المعلومات المطروحة على الإنترنت، أصبحت الإنترنت مكتبة ضخمة فى حد ذاتها يمكن أن تلحق مجموعاتها بمجموعات أية مكتبة

تقليدية وتعتبر امتداداً لها. ومصادر الإنترنت تختلف عن مجموعات المكتبات التقليدية فقط فى أن موقع تلك المصادر ليس فى داخل مبنى المكتبة وليس هناك ولوج إلى الإنترنت ومصادرها عبر فهرس المكتبة. ومع التحول من منطق الملكية إلى منطق الإتاحة الذى أخذت به كثير من المكتبات الآن أصبحت مصادر الإنترنت ذات قيمة كبيرة.

وتعتبر فهارس الجمهور (أوباك) مصدراً ضخماً مطروحاً على الإنترنت وخاصة بالنسبة للمستفيدين والمكتبيين الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإفادة من مركز بيانات ببليوجرافية قريب منهم. ومن المؤكد أن آلاف المكتبات ذات الفهارس المتاحة للجمهور عبر الإنترنت تقدم خيارات هائلة وبدائل وفرصاً للمستفيدين قد لا تتيحها أية مرافق ببليوجرافية قائمة. ولقد أشار «و. ستودويل» و «هـ. ستيفن رايت» إلى الدور المهم الذى تقوم به الإنترنت فى إتاحة فهارس المواد الموسيقية التى يندر أن نجدها فى مكان آخر وينسحب ذلك على المجالات والموضوعات الأخرى. ولعله من نافلة القول بأن فهارس الجمهور هذه (أوباك) قد قامت بدور كبير فى نمو الإنترنت وتقدمها؛ حيث ساعدت بنية الشبكة فى الثمانينات من القرن العشرين وقدرة تلنت على ربط أى مكان فى العالم، ساعدتا على فتح آفاق واسعة من الاحتمالات أمام بث المعلومات. وكل ما كانت الشبكة فى حاجة إليه آنذاك هو قواعد معلومات محسبة تتاح بالمجان ولقد قدم المكتبيون فيضاً من الإمكانيات عن طريق آلاف من فهارس الخط المباشر. وكانت البداية فى سنة ١٩٨٩ بفهارس اتحاد كولورادو لمكتبات البحث وفهارس شبكة مكتبات جامعة كاليفورنيا التى تمت إتاحتها عبر تلنت أمام الجماهير بكلمات مرور مفتوحة. وقد جاء بعد تلك الشبكتين مكتبات وشبكات أخرى لدرجة أنه فى السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٩٢ سجل «بيلى بارون» فى دراسة له ٤٨٢ فهرساً عاماً متاحاً على الإنترنت وبعد مرور عقد على تلك الدراسة غدا الرقم بضعة آلاف من الفهارس العامة المتاحة على الشبكة لدرجة أنه فى نهاية ١٩٩٤م كان هناك أكثر من ١١٠٠ فهرس من ٣٥ دولة مطروح على الشبكة من خلال تلنت.

ومن الملاحظ أنه إلى جانب حصر وتسجيل ووصف مقتنيات المكتبات تقوم بعض

فهارس الجمهور (أوباك) بإتاحة قواعد بيانات ببليوجرافية وقواعد حقائق أخرى. وهذه المصادر فى الأعم الأغلب تعتبر قواعد بيانات فريدة ليست متاحة فى أماكن أخرى. وللأسف ليس هناك فى الوقت الحاضر دليل أو حصر بتلك القواعد الفريدة، وإن كان هناك عدد من الأدلة المتفرقة بفهارس الجمهور (أوباك). وفى الوقت الحاضر بدأت المطبوعات الخاصة بالإنترنت فى تضمين العناوين المطروحة على الإنترنت وإجراءات الولوج فيها ولكن تبقى أفضل الأدلة وأحسنها تلك المطروحة على الخط المباشر. ويعتبر الدليل الذى أعده «بيتر سكوت» المسمى «هايتلنت» وهو دليل فائق واحد من أشمل أدلة فهارس الجمهور (أوباك) والمصادر الأخرى. ولقد توفر «و. موئن» على دراسة أدلة تلك الفهارس وكشف عن عيوبها كأدوات وجادة.

من جهة أخرى يمكن الولوج إلى المرافق الببليوجرافية وخدمات البحث الببليوجرافى على الخط المباشر من خلال الإنترنت؛ ولقد أعلن مركز مكتبات الخط المباشر (أو سى إل سى) عن إتاحة خدمة إيبك على الإنترنت فى نوفمبر ١٩٩٠ ثم تبعتها خدمات ببليوجرافية أخرى ولم يأت منتصف التسعينات من القرن العشرين حتى كانت المرافق الببليوجرافية الثلاثة الكبرى فى الولايات المتحدة (آرلين RLIN)؛ (أو سى إل سى OCLC)؛ (ولن WLN) قد أتيحت على الإنترنت. وهناك العديد من الشبكات الببليوجرافية الوطنية المطروحة على الإنترنت مثل الشبكة الببليوجرافية الأسترالية والشبكة النرويجية والكندية وغيرها كثير، كذلك فإن كثيرا من مرافق البحث على الخط المباشر تدرج الإنترنت كوسيلة من وسائل الولوج إليها. ولقد انضم ديالوج إلى الإنترنت وأصبح متاحاً من خلالها منذ ديسمبر ١٩٩١. ومن بين المرافق الببليوجرافية المتاحة أيضاً عبر الإنترنت إس تى إن؛ ميدلارز؛ ليكيس/نيكسيس؛ بى آر إس؛ داياستار. وقد صور لنا «ت. كيز» عملية الربط بتلك المرافق من خلال الإنترنت تصويراً دقيقاً فى مقال له بعنوان: «الولوج إلى خدمات قواعد بيانات الخط المباشر».

ولعله من نافلة القول التذكير بأن دائرة مصادر المعلومات على الإنترنت تتخطى بكثير مجرد المصادر الببليوجرافية مثل الفهارس العامة والمرافق الببليوجرافية. وقد

وصف كل من «س. كالين» و «ر. تنانت» كثيراً من مصادر المعلومات غير البيليوجرافية على الإنترنت والتى تعتبر امتداداً طبيعياً للمجموعات التقليدية الموجودة فى المكتبات الفيزيقية ومنها على سبيل المثال التراكم الأرشيفى للبريد الإلكترونى الذى يمكن أن يتحول بين يوم وليلة إلى قاعدة بيانات نص كامل. تلك القواعد التى تتدفق بعد ذلك معلومات غزيرة وعلى أمناء المكتبات أن يقرروا إلى أى مدى يحتفظون بقواعد بيانات البريد الإلكترونى وفى أى شكل يتم الاحتفاظ بها.

ومن السهل علينا أن نجد ملفات النص الكامل وملفات الصور على كثير من خدام جوفر، ومن اليسير أن نجد على العنكبوتية ملفات مقولبة للنصوص الكاملة والصور والتسجيلات الصوتية والفيديو؛ كما نجد هنا قواعد البيانات البيليوجرافية التى يصعب ربطها على الفهارس العامة (أوباك). إن طبيعة الإنترنت لا تسمح إلا بالمطبوعات القصيرة حيث نجد عليها ملفات فاك؛ النشرات الإخبارية، قوائم المنتوجات؛ وإن كانت الإنترنت فى الآونة الأخيرة قد اتجهت نحو إتاحة مطبوعات أطول مثل الدوريات الإلكترونية والكتب الإلكترونية بل ودوائر المعارف متعددة المجلدات مما يعد إضافة حقيقية إلى المجموعات التقليدية فى المكتبات ومما يبشر بحقبة جديدة فى النشر الإلكترونى؛ وهو ما نتناوله فى النقطة الآتية.

النشر على الإنترنت

لقد أفرزت لنا الإنترنت نمطاً جديداً من النشر مختلفاً كلية عما عهدناه من قبل وذلك بسبب السهولة واليسر الذى يستطيع به أى فرد متعلم أن ينشر به معلوماته على الإنترنت تلك المعلومات التى تبدأ من صفحة حقائق واحدة وحتى قاعدة بيانات بيليوجرافية كاملة أو قاعدة النص الكامل، جميعا يمكن وضعها على الشبكة والإعلان عنها وإتاحتها لمستخدمى الإنترنت فى جميع أنحاء العالم. ونلاحظ فى عالم المطبوعات أن النشر الذاتى يقتصر على المطابع الخاصة عديمة القيمة، بينما فى عالم الكتاب والنشر الإلكترونى نجد أن الشبكة قدمت فرصا ضخمة للنشر الذاتى لأتفه المعلومات وأقبحها دون رقيب أو حسيب. ويجب أن نلاحظ أن النشر الإلكترونى

على الشبكة هو فى معظمه نشر غير تجارى. ويذكر الثقاه أن مجانية معظم المصادر المطروحة على الإنترنت هى عامل الجذب الرئيسى إلى هذه المصادر. ولابد أيضا وأن نلاحظ أن النشر المجانى لا يقتصر على الأفراد وحدهم فهناك الاتحادات والجامعات وشركات الأعمال التى تقوم بطرح وثائقها ونشرها على الشبكة. ويحجم الناشرون التجاريون عادة عن استخدام الشبكة فى نشر أعمالهم وذلك خشية خرق حقوق المؤلفين والناشرين المادية والمعنوية على السواء، وإن كان هناك عدد قليل من الناشرين التجاريين قد خاض تجربة نشر قليل من الأعمال على الشبكة من بينهم ميكلر الذى كان أول ناشر يخوض تلك التجربة. ولقد جرت عادة الناشرين التجاريين فقط على أن ينشروا قوائم مطبوعاتهم وأوامر التوريد الخاصة بهم، وبعض مختارات أو مقتطفات من مطبوعاتهم، ينشرونها على الإنترنت.

وثمة جدل كبير حول أهمية النشر الإلكترونى للدوريات العلمية على الشبكة ودورها فى تقليص نفقات النشر التقليدى لها. ومن بين المدافعين عن النشر الإلكترونى للدوريات «آن أوكرسون» العضو البارز فى «اتحاد مكتبات البحث» التى تؤكد أن نشر المقالات العلمية الذى تشرف عليه الجامعات والمكتبات المتخصصة يُخفِّض النفقات ويزيد من الانتفاع من تلك المقالات وإن كان يقلل من الأرباح. ورغم مرور أكثر من عقد على ظهور الدوريات الإلكترونية على الإنترنت إلا أن الناشرين التجاريين مايزالون يفضلون الشكل التقليدى للنشر حتى ولو كانوا يبحثون إمكانيات نشر الدوريات على الإنترنت. إن نشر الدوريات إلكترونياً على الإنترنت سوف يمر بجدل فلسفى وبراجماتى طويل حتى يصبح ظاهرة وربما يجهض فى المستقبل المنظور رغم خصوبة الاتجاه إلى نشر الدوريات الإلكترونية الآن على الشبكة المجانى منها والتجارى.

ولقد كان الجدل أكبر حول نشر الكتب الإلكترونية على الشبكة وذلك لخطورة هذا النشر على الحقوق المالية والأدبية للمؤلفين والناشرين معاً ولذلك فإن من النادر أن نجد كتباً منشورة على الإنترنت اللهم إلا الكتب التى سقطت فى الملك العام وزالت عنها الحماية على نحو ما نصادفه فى «مشروع جوتنبرج» الذى أتاح على

الإنترنت لعدة سنوات طبعات إلكترونية من الكتب الكلاسيكية التى سقطت فى الملك العام وفى السنوات الأخيرة بدأ التفاوض حول نشر بعض الكتب المحمية على الشبكة بشروط خاصة مما يدخل فى باب الإضافة إلى المصادر المهمة. ولعل أكثر ما يهم الناشرين التجاريين من الإنترنت هو اتخاذها وسيلة للإعلان والتسويق وبحث تأثير الكتب الإلكترونية المطروحة على الشبكة على مبيعات الطبعة الورقية. وكان أحسن نموذج لهذه الدراسات هو كتاب «قضية أو منى الأخيرة» وهى قصة من نوع الكوابيس والأحلام المفزعة للكاتب الرائج ستيفن كنج والذى نشر على الشبكة وأثار جدلاً كبيرا ومهما يكن من أمر تأثير الإنترنت على النشر التجارى فإن على المكتبيين أن يعدو للأمر عدته ويعيدوا صياغة آلياتهم لمواكبة التطورات الجديدة والتحسب لها حتى يساهموا على الأقل فى عملية التحول.

العمليات الفنية

لعل العملية الفنية التى تأثرت أكثر من غيرها بالتطورات الواقعة فى مجال الإنترنت هى عملية استرجاع المعلومات، فى الوقت الذى لا ننكر فيه تأثر العمليات الأخرى بطريقة أو بأخرى ففى مجال التزويد يستطيع أمناء التزويد أن يختاروا من القوائم المطروحة على الإنترنت. ويحضرنا هنا النموذج الفذ «أمازون» وغيره من قوائم المطبوعات والمنتجات الفكرية التى تدخل فى عداد أدوات اختيار الكتب فى المكتبات، وتستطيع المكتبات أن تضع اختياراتها على حاسبات الناشرين والموردين أيضا عن طريق البريد الإلكترونى بل ويمكنها أن تسدد الفواتير ومن هنا نرى أن عملية التزويد يمكن أن يتم ٩٠٪ من إجراءاتها عن طريق استخدام الإنترنت. كذلك فإن عملية الفهرسة والتصنيف إما أن تتم نقلاً عن طريق الإنترنت حيث يمكن كما رأينا الدخول إلى فهارس المكتبات الكبرى لنقل الفهرسة أو تتم استشارة كبار المفهرسين عن طريق البريد الإلكترونى أيضا بالإنترنت. ويستطيع المفهرسون أن يقدموا أسئلتهم عن طريق قوائم مثل «أوتوكات» أى الفهرسة الآلية.

ولقد وجدت المرافق الببليوجرافية فى الإنترنت مزايا عديدة لها ومن بينها أن

تلنت تساعد فى الولوج إلى قواعد البيانات الخاصة بتلك المرافق؛ كذلك فإن إف تى بى تساعد بطريقة أسرع فى نقل الأشرطة إلى الفهارس العامة (أوباك) أى عملية التنزيل والتحميل. ومن الواضح أن الإنترنت قد حلت محل شبكات الاتصال الأخرى الخاصة بالمرافق الببليوجرافية فى نقل الملفات والبيانات؛ وقد أعلنت مرافق ببليوجرافية عديدة مثل أو سى إل سى و ويلن عن استخدام الإنترنت كشبكة اتصال لها.

ومن جهة أخرى فلقد خلقت المصادر المطروحة على الإنترنت مشاكل فى الفهرسة وفى الاستشهاد والاسناد. ومايزال الخبراء فى مطلع القرن الواحد والعشرين عاكفين على إيجاد القواعد المناسبة لفهرسة المواد «الآتية عن بعد» هذه. وعندما تعتبر المكتبة مواد الإنترنت ومصادرها ضمن «مجموعاتها» فإنها لابد وأن تهتم بفهرستها وإن كان قد تم تنزيلها من على الإنترنت وتم الاحتفاظ بها داخل المكتبة فلابد من مراجعتها وتنقيتها بصفة منتظمة للتأكد من استمرار صلاحيتها. لقد أعدت دراسة مبدئية عن فهرسة مصادر الإنترنت تحت إشراف وكفالة أو سى إل سى، وأوصت تلك الدراسة التى توفر عليها «م. ديلون» بإدماج مصادر الإنترنت فى قوالب مارك ووضع القواعد اللازمة لذلك.

التوثيق

وكما كانت الحاجة ملحة إلى فهرسة المصادر المطروحة على الإنترنت، كانت الحاجة ملحة إلى توثيق وصياغة الاسناد لمصادر الإنترنت. ولقد ظهرت على الساحة مؤخراً طبعات جديدة من أدلة الاسناد التقليدية تتضمن كيفيات الاستشهاد والاسناد والتوثيق لمصادر المعلومات المطروحة على الإنترنت. وكانت المكتبة الوطنية الطبية فى الولايات المتحة أسبق الهيئات فى وضع الأدلة الخاصة بصياغة استشهادات مصادر الإنترنت وذلك عندما نشرت «القوالب المقترحة للاستشهادات الببليوجرافية» سنة ١٩٩١. وبعدها توفر كل من «لى» و «كرين» على تقديم عمل أكثر عمقاً واتساعاً بنى على دليل الاتحاد الأمريكى لعلم النفس وقد نشر عملهما سنة ١٩٩٣ بعنوان

«الأسلوب الببليوجرافى الإلكترونى: دليل إسناد المعلومات الإلكترونية» ونشره الناشر ميلكر فى ويستبورت وبعد ذلك قام نفس الاتحاد الأمريكى لعلم النفس على إصدار طبعة جديدة من «دليل المطبوعات» متضمناً عرضاً سريعاً لإسناد المصادر الإلكترونية ومثل لذلك كمصادر البريد الإلكترونى ومصادر إف تى بى؛ حتى «دليل شيكاغو» تضمن فصولاً عن اسنادات ليستسيرف والدوريات الإلكترونية.

ومن المتفق عليه أن البريد الإلكترونى ومراسلات يوزنت لا تتم أرشفتها أو بمعنى آخر لا يتم الاحتفاظ بها بل تمسح أولا بأول؛ ومن هذا المنطلق فإن أى إشارة ببليوجرافية إليها سوف تكون مثل الاستشهادات التى تتم مع المراسلات الشخصية الأخرى من حيث إنه لا يتم الاحتفاظ بنسخ من الأصل. أما عن المصادر الأخرى على الشبكة مثل النصوص الفائقة ووثائق النص الكامل على العنكبوتية وملفات النصوص على جوفر فإنها تتسم بنوع من الثبات. ومن المعروف أن مدى الاحتفاظ بالمصادر إنما يعتمد على المضيف وحافظ النص.

ويمثل تطوير معايير أورل طريقة بديلة للإسناد والاستشهاد الببليوجرافى. ويعتبر أورل طريقة فعالة وموحدة فى الاستشهاد بالمصادر، حيث يقوم المضيف بالاحتفاظ بالمصدر وأنه لا المسار ولا اسم الملف يتم تغييره. يمكن إدخال أورل مع معظم عملاء العنكبوتية ليذهب مباشرة إلى المصدر المحدد، كما يمكن تفسيره والتعرف عليه من جانب أدوات الربط الأخرى وإعطاؤه الأمر الصحيح لتركيب الجملة. ولقد اشتغلت قوة العمل الهندسية فى الإنترنت فترة من الزمن على تطوير معايير لتوحيد الاستشهاد بالمصادر (أورك) وتطوير معراف دولى للمصادر (أورى)، واسم موحد للمصدر (أورن) وعندما يتم انتشار هذه المعايير الموحدة وتعتمد كمعايير رسمية تستخدم فى برمجيات جهاز العميل فقد تصبح بدائل للاستناد والاستشهاد أفضل من أورل الذى يربط نفسه إلى مكان واحد محدد فقط. وفى نفس الوقت فإن أورل قد يعتبر واحداً من أحسن الطرق للتعرف على أى مصدر بالشبكة بطريقة فريدة مما يساعد القارئ على أن يجد نفس المصدر فى كل مرة يبحث فيها ولهذا السبب يستخدم أورل لتحديد مكان وجود المصادر على الإنترنت.

التطورات المستقبلية للإنترنت

يتوقف تفاعل المكتبات والمكتبيين مع شبكة الإنترنت مستقبلاً على مدى نجاح هذه الشبكة كوسيلة لنشر المعلومات وأداة للاتصالات. وقد بدا اتجاه المكتبات واضحا فى استخدام الشبكة لخدمة المستفيدين على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين وحيث لم يقتصر الأمر على نوع بعينه بل غطى جميع أنواع المكتبات: وطنية ـ عامة ـ جامعية ـ مدرسية ـ متخصصة ـ مراكز معلومات وربما يكون من المناسب هنا أن نذكر أن أول مكتبة أدخلت الإنترنت للاستخدام الداخلى وأمدت قراءها فى بيوتهم بخدماتها كانت هى مكتبة سياتل العامة. وكانت المراكز الببليوجرافية أيضا من أوائل المؤسسات التى قدمت معلوماتها إلى المكتبات عبر الإنترنت.

وفى الوقت الذى يمتدح فيه الكثيرون الإتاحة المجانية للمصادر على الإنترنت ويرون أن الاتصال وأدوات الربط المجانية الحرة تقوى من أركان الديمقراطية، تساعد على مزيد من الروابط والاندماجات بين طوائف المجتمع بصفة عامة، فإنه يتم نسيان أن هذا الربط يتم من خلال حاسب آلى واتصال مدفوع الأجر والثمن. ونظراً لأن المكتبات بحكم دورها التقليدى فى تقديم المعلومات مجانا تشجع على هذا الاتجاه وتحث عليه فإنها يمكن أن تتحمل عن المستفيدين عبء التكاليف غير المنظورة فتقدم الحاسبات وفرص الاتصال بالمجان أو بأسعار زهيدة على النحو الذى نراه اليوم على أوسع نطاق حتى فى الدول النامية.

هناك فكرة عامة سائدة بين الناس عن أن مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت هى مصادر شاملة تقدم كل ما يريده المرء من معلومات؛ بيد أن هذا القول هو قول مطلق حيث لا توجد دراسات تحاول تقدير حجم المعلومات ومجالها وتقارن محتوياتها بتلك الموجودة فى مجموعات المكتبات التقليدية، وحتى تتم تلك الدراسات فإن الإحساس العام يقول بأنه حتى المكتبات التقليدية الصغيرة يمكن أن تضم معلومات غير موجودة على الإنترنت. ومهما يكن من أمر فإن الإنترنت هى المكتبة الإلكترونية والمكتبة المعراجية المستقبلية.

وكما يقول بعض الثقاة فإن الإبحار داخل الإنترنت بحثاً عن المعلومات أجدى بكثير على المرء من أن يجوس خلال المكتبة العامة ويتعب عينيه من الميكروفيش ولا يخرج فى النهاية إلا بكتاب أو اثنين.

لقد أثبتت الإنترنت فى مطلع القرن الواحد والعشرين أنها جزء مهم ورئيسى من مهنة المكتبات؛ فلقد قام المكتبيون فى جميع أنواع المكتبات وفى جميع جوانب العمل المكتبى: تزويد ـ فهرسة ـ خدمة باستخدام الإنترنت والإفادة منها فى عملهم. كذلك فإن أدوات الربط فى الإنترنت تساعد فى الولوج إلى مصادر معلومات هامة، كما وجدت صناعة النشر وصناعة مهمات المكتبات سبيلها إلى استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى آفاق أرحب وأوسع من المستفيدين والقراء. ويعتمد مدى تأثير الإنترنت فى مجتمع المكتبات والمعلومات،على الطريقة التى سوف تتخذها تلك التكنولوجيا فى العمل مع المجتمع والتجارة والصناعة والحكومة وقطاعات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات بعامة.

إن الإنترنت تتطور تطوراً سريعاً ليس فقط من سنة إلى أخرى بل أكاد أقول من شهر إلى شهر ومن أسبوع إلى أسبوع ويسهم المكتبيون إسهاماً مباشراً فى كثير من تلك التطورات الحاصلة على ساحتها ولا يقتصر أمر استخدام المكتبات للإنترنت على مجرد البريد الإلكترونى بل كما رأينا ينسحب هذا الاستخدام على بناء وتنمية المقتنيات والعمليات الفنية والخدمات المكتبية وخدمات المعلومات وتقدم كل أنواع المكتبات الآن خدمات الاتصال بالإنترنت. ويبرز على سطح تلك الخدمات: الخدمات المرجعية وخدمات الربط مع قواعد البيانات المباشرة. ويقوم العديد من الناشرين بطرح المزيد من المنشورات الإلكترونية على الشبكة مما جعل عدد مصادر المعلومات المنشورة بهذه الطريقة يزداد زيادة هائلة. وعلى جانب تصفح الشبكة نجد أن «بحَّار نتسكيب» قد استحوذ على معظم سوق العملاء ويطور يوماً بعد يوم إمكانيات جديدة فى عمليات إرسال البريد الإلكترونى، ويدير البرامج المكتوبة بلغات جافا وخطوط جافا ويقدم الوثائق فى جداول وأطر.

وكما أشرت لماما من قبل كان التطور هائلاً فى ميدان أدوات الوجادة على العنكبوتية وغدت أداة لايكوس مشروعا تجاريًا مستخدمة بعض إمكانيات المنطق

البوليانى، رغم أنها قامت أساسًا على محركات البحث الجديدة التى تتوفر على تكشيف المزيد من المواقع وتنطوى على عدد كبير من بدائل البحث القوية. هذا فى الوقت الذى تتمتع فيه أداة ألتافستا بكل إمكانات المنطق البوليانى، والبحث الميدانى وتحديدات التواريخ وقاعدة يوزنت الإخبارية العريضة. وحتى كتابة هذا البحث تزعم أداة «هوتبوت» أنها تُكشِّف جميع مواد العنكبوتية. وهناك العديد من قواعد البيانات الصغيرة التى تتيح البحث الموضوعى والتى تساعد فى الحصول على مصادر المعلومات الهامة فى مجالات المعرفة المختلفة. وتعتبر أداة البحث «ياهو» أحسن الأدوات فى هذا الصدد. ومن المعروف أن هذه الأداة تستخدم المدخل الموضوعى الطبقى (المصنف) وتستعين بالمكتبيين فى عمليات التنظيم.

إن كل المظاهر تشير إلى أن الإنترنت قد غدت بلا أدنى شك جزءاً هاماً لا يتجزأ من مجتمع المكتبات والمكتبيين.

ومما لا شك فيه أن للإنترنت كما أن لها وجهها المشرق المضىء فإن لها بعض نقاط الظل وخاصة بعدما تحولت إلى الصبغة التجارية إلى جانب الصبغة العلمية الأكاديمية؛ بعدما أصبح المجال مفتوحاً أمام كل من يريد أن يطرح شيئا على العنكبوتية أن يطرحه دون حسيب أو رقيب. إن من بين نقاط الظل يقيناً أنه ليس هناك تدقيق أو مراجعة لما يطرح على الشبكة من معلومات علمية ومن ثم فإنه يطرح الغث والثمين ويتسرب الغث من المعلومات إلى عقول الناس وخاصة النشء منهم الذين لا يستطيعون تقييم ما يتلقونه من العنكبوتية بل يقبلونه على أنه حقائق علمية مسلم بها. كذلك فإن الإنترنت قد فتحت الباب واسعاً للتراشق السياسى والاجتماعى والاقتصادى المباشر والضمنى على السواء. التراشق ليس فقط بين الدول والأنظمة ولكن أيضا بين الأفراد مما يفتح باب الصراع واسعًا.

لقد أتاحت الإنترنت الفرصة واسعة رحبة أمام تجارة «الدعارة» من كل شكل وجنس ولون؛ كما فتحت الباب أمام الشذوذ الجنسى والقصص كثيرة ومريرة كما فتحت الباب أمام القذف فى أعراض الناس وذلك بتلفيق صور عارية وعمليات جنسية

كأن يأخذ أحد التلاميذ صورة وجه زميلة له ويلصقها على جسد عارٍ ويكوّن منها صورة عارية تماما لتلك الزميلة ويطرحها على الشبكة مما يتسبب لها فى فضائح لا دخل لها فيها.

لقد ساهمت الإنترنت بانتشارها الكونى فى انتشار «فيروسات» الحاسب الآلى سواء فى ذلك الفيروس الحميد والفيروس الخبيث. وإذا كانت الفيروسات تدمر مخزون المعلومات أو تدمر الأجهزة نفسها فإن هناك أيضا ما هو أخطر من ذلك ونقصد به قرصنة المعلومات.

حيث يقوم قراصنة المعلومات (هاكرز) باختراق الأجهزة والاطلاع على ما بها وربما التأثير فيها ويتم ذلك عادة باستخدام برنامج معين معروف لديهم يستطيع هذا البرنامج استرجاع ما لدى المخترق من معلومات وإعادة تجميعها على حاسب القرصان بل ويمكنه محو المعلومات المحملة على الحاسب المخترق.

إن للإنترنت قصة تطورت عبر أكثر من أربعين عاماً تتابعت فيها فصولها بين مد وجزر وركود ولكنها على وجه العموم كانت فى اتجاه الأمام فى الأعم الأغلب. وبعد أن قدمنا واقع الإنترنت يجمل بنا أيضا أن نقف أمام سيناريو تاريخ الإنترنت؛ عظة وعبرة وتمثلا لعل وعسى.

التطور التاريخى للإنترنت

لقد بدأت الإنترنت كما رأينا كتجربة بحثية متواضعة لربط ثلاث شبكات حزمية فى إطار بنية مفتوحة وبعد مرحلة من التشغيل المبدئى التحقت بها شبكات أخرى وكل يوم تكتسب الشبكة أرضا جديدة مما أحدث ثورة فى المشابكة مازالت مستمرة حتى اليوم.

ولقد أدت هذه التكنولوجيا الجديدة بالضرورة منذ بدايتها الأولى إلى تحولات اجتماعية وإدارية وتجارية وسياسية ومجتمعية وتزداد هذه التحولات عمقا كلما انتشرت الإنترنت على مستوى العالم. ومع مطلع قرننا الواحد والعشرين غدت الإنترنت نظام معلومات عالمى يمكن عن طريقه الولوج إلى أنواع مختلفة من المعلومات من أى مكان

فى الدنيا. ولا يمكننا فى حقيقة الأمر التنبؤ بتداعيات هذه الظاهرة الأخطبوطية المتطورة دائما وبسرعة كما لا يمكننا التنبؤ بالتداعيات المجتمعية نفسها.

ومما لاشك فيه أن الإنترنت قد أحدثت ثورة هائلة فى مجال الحاسبات والاتصالات بما لم يحدث من قبل. ولقد مهدت الطريق إلى هذه الثورة تكنولوجيات التلغراف والتليفون والراديو والتليفزيون والحاسب الآلى حيث تكاملت جميعا فى تكنولوجيا الإنترنت.

فالإنترنت هى فى حقيقة الأمر إذاعة دولية وأداة لبث المعلومات ووعاء للتعاون والتفاعل بين الأفراد والجماعات والحاسبات أيا كان موقعهم الجغرافى.

وإن كان بعض الباحثين قد أبدى إعجابه الشديد بالإنترنت فى بداية انطلاقها فى أوائل التسعينات من القرن العشرين فقال عنها أنها أعظم وأهم إنجاز فى تاريخ البشرية ومدعاة للإعجاب أكثر من الأهرام، وأكثر جمالاً من لوحة ديفيد لمايكل أنجلو وأكثر فائدة للبشرة من جميع المبتكرات التى أفرزتها الثورة الصناعية»، فإننا نرى أن فى ذلك مبالغة ولو انتظر هؤلاء المعجبون بالإنترنت عقداً آخر لأصيبوا بالجنون مما آل إليه حال الإنترنت فهى فى الواقع تمثل واحداً من أعظم النماذج الناجحة للاستثمار فى البحث ودعمه وتطوير بنية المعلومات فى العالم. ولما كانت الإنترنت فى البداية قد بدأت بالبحث فى إمكانيات التحويل الحزمى فقد شاركتها فى هذا البحث الحكومة وأرباب الصناعة والأكاديميون فى تطوير وتعظيم إمكانيات تلك التكنولوجيا الجديدة. واليوم تتردد مصطلحات الإنترنت مثل دوت كوم، إتش تى تى بى دبليو دبليو دبليو على ألسنة العامة. ولأن الإنترنت فى عقد واحد من الزمان قد أنجزت الكثير وتطورت تطوراً مذهلاً فهناك المئات من الأبحاث والمقالات والدراسات والأوراق الطائرة التى كُتبت حولها وتغطى الجوانب التاريخية والتكنولوجية والاستخدامات وأية زيارة لمتجر كتب فى أمريكا ستكشف عن وجود رفوف من المواد التى كتبت حول الإنترنت.

ولقد كشفت دراسات تطور ونمو الإنترنت عن تطور مذهل فى أربعة جوانب متميزة هى:

١- الجوانب التكنولوجية التى بدأت كما قلت بالبحث المبكر فى إمكانيات ربط الشبكات الحزمية والأربانت وما يتصل بها من تكنولوجيا، وما يدور الآن من بحوث جارية لتوسيع آفاق البنية الأساسية فى اتجاهات عديدة مثل النطاق، الأداء، تحقيق أعلى مستوى من الوظيفية.

٢- الجوانب الإدارية والتسييرية لمثل هذه البنية الكونية شديدة التعقيد.

٣- الجوانب الاجتماعية التى أسفرت عن مجتمع ملاحى الإنترنت الذين يعملون ليل نهار فى خلق تطوير التكنولوجيا وكذلك مجتمع المستفيدين من خدمات الإنترنت.

٤- الجوانب التجارية التى أسفرت عن تنفيذ فعال لنتائج البحوث التى تجرى وتحويلها إلى بنية معلوماتية متاحة ومستخدمة على نطاق واسع.

وتعتبر الإنترنت اليوم أكبر بنية معلوماتية فى العالم وكان سلفها الذى انبثقت عنه يعرف باسم «البنية الوطنية للمعلومات»، وينطوى تاريخها على جوانب عديدة شديدة التعقيد: تكنولوجية وتنظيمية ومجتمعية ولا يقف تأثيرها عند حد المجالات الفنية للحاسبات والاتصالات ولكن يمتد ليشمل المجتمع كله إذا وضعنا فى الإعتبار قضية الاستخدام المتزايد لأدوات الخط المباشر لإنجاز عمليات التجارة الإلكترونية، تزويد المعلومات، العمليات الاجتماعية. وسوف نحاول فى الصفحات التالية معالجة النقاط الأربع بشىء من التفصيل.

أ- أصول الإنترنت وجذورها

لعل أول وصف عن التفاعل الاجتماعى الممكن من خلال المشابكة هو ذلك الذى ورد فى سلسلة المذكرات التى دبجها «ج س.ر. ليكلدر» من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا فى شهر أغسطس ١٩٦٢ وناقش فيها فكرة الشبكة الدولية واسمها الحرفى «الشبكة المجرِّية»، وقد صور فيها شبكة بينية عالمية يستطيع من خلالها كل فرد أن يلج إلى المعلومات والبيانات والبرامج من أى موقع يوجد فيه. وكانت فكرة ليكلدر فى جوهرها هو نفس فكرة إنترنت الحالية. وكان ليكلدر آنذاك هو أول رئيس

لبرنامج بحوث الحاسب الآلى فى داربا أى وكالة برامج بحوث الدفاع المتقدمة وكانت هذه الوكالة قد اكتسبت الاسم الجديد سنة ١٩٧١ وكان اسمها السابق هو آربا أى وكالة برامج البحوث المتقدمة، وقد عادت الوكالة مرة أخرى إلى آربا سنة ١٩٩٣؛ ثم رجعت إلى داربا مرة ثانية سنة ١٩٩٦ وهو الاسم الحالى عند كتابة هذا البحث وكانت داربا قد بدأت نشاطها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٢ ولقد نجح «ليكلدر» فى إقناع خلفائه فى داربا بأهمية فكرة المشابكة الدولية هذه وكان من بين هؤلاء الخلفاء «إيفان ثدرلاند» و «بوب تيلور» و «لورانس ج روبرتس» الباحث فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

وكان «ليونارد كلاينروك» قد نشر أول بحث حول نظرية الربط الحزمى فى يولية ١٩٦١م وصدر له أول كتاب فى الموضوع سنة ١٩٦٤. وقد أقنع «كلاينروك» «لورانس روبرتس» بالإمكانية النظرية للاتصالات عن طريق الحزم أفضل من طريقة الدوائر والتى كانت خطوة كبرى فى سبيل المشابكة بين الحاسبات. وكانت الخطوة الأخرى العظمى هى جعل الحاسبات تتخاطب ولاكتشاف إمكانية هذا الربط قام «روبرتس» بالعمل مع «توماس ميريل» ونجحا فى ربط حاسب تى إكس - ٢ فى ماساشوستس إلى حاسب كيو - ٣٢ فى كاليفورنيا عن طريق خط تليفونى بطئ السرعة، وخلقا بذلك أول شبكة حاسبات بعيدة المدى (وان) رغم أنها كانت صغيرة. وكانت أول شبكة حاسبات على الإطلاق سنة ١٩٦٥. وكانت النتيجة الأساسية لهذه التجربة هى تحقيق إمكانية أن تعمل حواسيب تقاسم الوقت معا بكفاءة واقتدار، وتدير البرامج وتسترجع البيانات من حاسب بعيد كما كشفت التجربة عن أن نظام التليفون ذا الدوائر لا يصلح لهذا العمل ومن هذا المنطلق تأكدت نظرية «كلاينروك» عن الحاجة إلى التحويل أو الربط عن طريق الحزم وفى سنة ١٩٦٦ ذهب «روبرتس» إلى داربا بتطوير فكرة شبكة الحاسبات. وبسرعة نفذا معا خطته التى عرفت باسم «آربانت» التى نشرت سنة ١٩٦٧. وقد عقد مؤتمر قدم بحثه حول الفكرة وكانت هناك فى نفس المؤتمر ورقة أخرى حول فكرة شبكة الحزم قدمها كل من «دونالد ديفز» و «روجر سكانلبرى» من بريطانيا. وكانت مجموعة راندا قد كتبت بحثاً حول شبكات التحويل أو الربط الحزمى لتأمين الصوت فى التخاطب العسكرى سنة ١٩٦٤.

ومن الطريف أن بحث هذا الموضوع قد تقدم فى وقت واحد فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (١٩٦١ - ١٩٦٧) وفى مؤسسة راند (١٩٦٢ -١٩٦٥) وفى مؤسسة إن بى إل (١٩٦٤ -١٩٦٧) على التوازى ولم يكن أى من الباحثين فى أى من تلك المؤسسات يعرف عن عمل الآخرين أى شىء. وكانت كلمة «حزمة» قد خرجت من بطن بحوث مؤسسة إن بى إل وكانت السرعة المقترحة للاستخدام فى آربانت قد تم تعظيمها من ٢,٤ إلى ٥٠ كيلوبايت فى الثانية.

وفى أغسطس ١٩٦٨م بعد أن أتم «روبرتس» وزملاؤه المدعومين من قبل داربا تنقيح البنية العامة والمواصفات الخاصة بشكبة آربانت قدمت داربا الدعم الكافى لتطوير أحد المكونات الأساسية فى النظام ونعنى به بدالة الحزم المسمى «معدات رسالة المواجه». وقد فاز بتصميم هذا المكون فى ديسمبر سنة ١٩٦٨ فريق يرأسه «فرانك هارت» فى شركة بولت بيرانك و نيومان. وقد عمل هذا الفريق من تلك الشركة مع «بوب كاهن» الذى لعب دوراً أساسياً فى تصميم البنية العامة لشبكة آربانت، بينما توفر «روبرتس» و «فرانك» وفريقه على تصميم وتعظيم طوبولوجية واقتصاديات شبكة آربانت. وقد توفر فريق كلاينروك من جامعة كاليفورنيا لوس أنجيلوس بوضع نظام قياس كفاءة وعمل الشبكة.

وبسبب قيام كلاينروك مبكراً بتطوير نظرية الربط الحزمى وتركيزه على التحليل والتصميم والقياس، فقد تم اختيار مركز جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجيلوس ليكون منفذ فى شبكة آربانت؛ وحدث ذلك الأمر كله فى سبتمبر ١٩٦٩؛ وكان ثانى منفذ فى هذه الشبكة هو مشروع «دعم الذكاء الإنسانى» الذى يشرف عليه دوج إنجيلبارت فى معهد بحوث ستانفورد. كما قام معهد بحوث ستانفورد بدعم مركز معلومات الشبكات الذى ترأسه إليزابث (جاكى) فينلر والذى يقوم بدراسة قوائم الصيانة الخاصة باسم المضيف وذلك لتوجيه الرسائل وعنونتها إلى جانب الدليل. وقد تم إرسال أول رسالة من مضيف إلى مضيف: من معمل كلاينروك إلى معهد بحوث ستانفورد. ولم يلبث أن تمت إضافة منفذين آخرين إلى الشبكة من جامعة كاليفورنيا ـ فرع سانتا باربرا، وجامعة يوتا. وقد كان هذان المنفذان يتضمنان مشروعات للعرض

البصرى أى بالصور على الشبكة حيث قام كل من «جلين كوللر» و «بيرتون فرايد» من فرع جامعة كاليفورنيا فى سانتا باربرا باستقرار طرق الوظائف الرياضية مستخدمين التمثيل التخزينى للصور. أما «روبرت تايلور» و «إيفان ثوذرلاند» فى جامعة يوتا فقد بحثا طرق التمثيل المعروفة باسم دى ـ٣ على الشبكة وهكذا فإنه لم تأت نهاية سنة ١٩٦٩م إلا وكانت أربعة حاسبات قد تم ربطها فى شبكة آربانت المبدئية وانطلقت الإنترنت البرعم قُدماً إلى الأمام. وحتى فى تلك المرحلة الباكرة من حياة الإنترنت كانت بحوث المشابكة تدور حول فنيات الشبكة من جهة وكيفية الإفادة منها من جهة ثانية. ومازال هذا التقليد معمولا به حتى اليوم.

وكانت الحاسبات تضاف إلى الشبكة بسرعة خلال السنوات التى تلت وتقدم العمل باتجاه بروتوكول كامل من مضيف إلى مضيف وباتجاه برمجيات الشبكة المختلفة. فى ديسمبر ١٩٧٠ انتهت اللجنة الدائمة للشبكة من إعداد بروتوكول من مضيف إلى مضيف فى الشبكة المبدئية آربانت وكان ذلك تحت إشراف «س.كروكر». وقد أطلق على هذا البروتوكول اسم «بروتوكول ضبط الشبكة» ومع قيام مواقع الآربانت باستكمال تنفيذ «بروتوكول ضبط الشبكة» خلال ١٩٧١-١٩٧٢، أخذ المستفيدون من الشبكة فى تطوير استخداماتهم لها.

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٢ قام «كاهن» بتقديم عرض ضخم ورائع للغاية عن شكل آربانت وذلك أمام «المؤتمر الدولى لاتصالات الحاسب»، وكان هذا العرض هو أول عرض عام للتكنولوجيا الجديدة للشبكة. وفى سنة ١٩٧٢م أيضا بدأ التطبيق المبدئى الساخن للبريد الإلكترونى على الشبكة. وفى مارس من نفس السنة قام ربى توملنسون بكتابة برنامج إرسال وقراءة رسالة البريد الإلكترونى الأساسى. وكان الدافع إلى ذلك حاجة مطورى شبكة آربانت إلى آلية سهلة للتنسيق فيما بينهم. وفى شهر يولية من نفس العام وسع «روبرتس» من نطاق البريد الإلكترونى بكتابة أول برنامج للإفادة من البريد الإلكترونى للقيام بجدولة وقراءة وترتيب وتقديم وتحقيق الاستجابة للرسائل. ومن هذه النقطة انطلق البريد الإلكترونى على أوسع نطاق وأصبح أهم استخدامات الشبكة لمدة تزيد على عقد وكان ذلك مبشراً لنوع النشاط

الذى نراه اليوم على العنكبوتية (دبليو دبليو دبليو) وهو أساسًا النمو الهائل فى حركة اتصال «الناس بالناس» من كل نوع.

ب ـ المفاهيم المبدئية للمشابكة

لقد تطورت آربانت الأصلية إلى الإنترنت. وتقوم فكرة الإنترنت على أساس وجود العديد من الشبكات المستقلة ذات البنيات والتصميمات المختلفة تبدأ بشبكة آربانت باعتبارها الشبكة الرائدة القائمة على نظام الربط الحزمى ثم يدخل فيها بعد ذلك شبكات حزم الأقمار الصناعية وشبكات حزم الراديو الأرضية وغير ذلك من الشبكات. وتقوم الإنترنت كما نعرفها الآن على فكرة تكنولوجية أساسية وهى فكرة مشابكة البنية المفتوحة وبناء على ذلك فإن اختيار أى تكنولوجية شبكية لم يكن ليفرض من جانب أية بنية شبكية معينة بل ترك للاختيار الحر من جانب المورد ثم يدمج بالعمل التشابكى مع الشبكات الأخرى على مستوى عالٍ من خلال «**بنية العمل التشابكى**». وحتى ذلك الحين لم تكن هناك سوى طريقة لتوحيد الشبكات وهى طريقة التحويل أو الربط من خلال الدوائر حيث تتشابك الشبكات على مستوى الدوائر التى تدفع باللقيمات (البتات) على أساس تزامنى على طول حصة دائرة من طرف ـ إلى ـ طرف أى من نهاية إلى نهاية بين زوج من المواقع الطرفية. ولابد لنا من أن نستعيد هنا ما قاله «كلاينروك» سنة ١٩٦١ من أن نظام التحويل الحزمى هو أكثر كفاءة من نظام الدوائر إذ أنه عن طريق التحويل الحزمى يمكن اتخاذ ترتيبات خاصة للربط البينى من الشبكات بما ليس متاحاً فى حالة الدوائر. ولما كانت هناك طرق أخرى محدودة للربط بين الشبكات المختلفة فإنها تطلبت أن تكون إحداها جزءاً من مكونات الأخرى وليس كند أو قرين للأخريات فى تقديم خدمة: من نهاية إلى نهاية.

فى حالة الشبكات مفتوحة البنيات يمكن للشبكات الفردية أن تستقل بتصميمها وتطورها وأن يكون لكل منها المواجه (الوصلة) الفريد الخاص بها الذى يمكن أن تقدمه للمستفيدين و/أو الموردين بما فى ذلك الموردين للشبكات البينية الأخرى. كل

شبكة يمكن أن تصمم تبعا لبيئتها الخاصة ومتطلبات المستفيدين منها. وليس هناك عادة أية قيود على أنواع الشبكات التى تنضم للإنترنت كما أنه ليست هناك أية قيود على المجال الجغرافى الذى تقع فيه تلك الشبكات وإن كانت هناك بعض الاعتبارات التى تُملى ما يقدم.

لقد كان «كاهن» هو أول من طرح فكرة الشبكة ذات البنية المفتوحة سنة ١٩٧٢ مباشرة بعد التحاقه بوكالة داربا. وكان هذا العمل فى الأصل جزءاً من برنامج حزم الراديو ولكن لم يلبث أن أصبح برنامجًا قائماً بذاته. وفى ذلك الوقت كان البرنامج يُسمى «التشبيك البينى». وكان مفتاح جعل نظام راديو الحزم يعمل عبارة عن بروتوكول: «نهاية ـ نهاية» قادر على إبقاء الاتصال فعّالاً حتى فى ظل أية شوشرة أو أنواء جوية أو الانغلاق فى نفق أو تحت الأرض. لقد كان «كاهن» يأمل فى البداية أن يضع بروتوكولاً محلياً خاصًا بشبكة راديو الحزم فقط، طالما أن ذلك يجنبنا التعامل مع نظم تشغيل مختلفة بكل تفاوتاتها ويمكننا من الاستمرار فى استخدام إن سى بى ومع ذلك فإن إن سى بى لم يكن قادراً على عنونة الشبكات والحاسبات لأبعد من مسافة معينة على آربانت ومن ثم بات من الضرورى إدخال تعديلات على إن سى بى. وكان الافتراض آنذاك أن آربانت نفسها لم تكن قابلة للتغيير ومن هنا فإن إن سى بى كان يعتمد على آربانت لتحقيق إمكانية الربط بين نهاية ـ نهاية؛ ولو أن أية حزم فقدت فى الطريق فإن البروتوكول يتوقف تماما عن العمل. وفى هذا النمط ليس فى إن سى بى ضبط لأخطاء مضيف نهاية ـ نهاية طالما أن آربانت كانت هى الشبكة الوحيدة فى الوجود آنذاك وأنه لم تكن هنا حاجة إلى ضبط الأخطاء على جانب أجهزة المضيف.

من هذا المنطلق قرر «كاهن» أن يطور صيغة جديدة من البروتوكول تستطيع تلبية احتياجات بيئة الشبكة مفتوحة البنية وقد أطلق على البروتوكول الجديد اسم «بروتوكول ضبط التحويل/ بروتوكول إنترنت واختصاره تى سى بى/آى بى، بينما إن سى بى قصد به أن يعمل لمعدة تشغيل، أما البروتوكول الجديد فقد قصد به أن يكون بروتوكول اتصال وقد كان أمام «كاهن» أربع قواعد قاطعة منذ البداية هى:

١- أن كل شبكة فردية سوف تقوم وتستقل بذاتها وليس مطلوباً أبدا إدخال أية تعديلات أو تغييرات داخلية فى أى منها حتى تربط إلى الإنترنت.

٢- يجب أن تكون عملية الاتصال على أعلى مستوى ممكن وإن لم تستطع أية حزمة الوصول إلى المحطة النهائية المقصودة فإنه يجب أن يعاد تحويلها سريعا من المنبع.

٣- يجب استخدام الصناديق السوداء فى ربط الشبكات، تلك الصناديق التى أطلق عليها فيما بعد البوابات أو محددات خط السير وحيث لا ينبغى أن تحتفظ البوابات بأية معلومات لديها مما يعوق الانسياب الفردى للحزم التى تمر عبرها. وهكذا نبقى على البوابات بسيطة فى أدائها بعيدة عن التعديلات المعقدة، متحررة تماما من أية عوامل للفشل.

٤- لا ينبغى أن يكون هناك أية تحكم عالمى على مستوى التشغيل.

وإلى جانب تلك القواعد الأساسية كان هناك بعض القضايا الأخرى التى تتطلب البحث والبت فيها ومن بينها:

* اللوغاريتمات اللازمة لمنع الحزم الضالة من إعاقة الاتصال ومساعدتها على العودة وإعادة نقلها من المنبع.

* مد خطوط أنابيب من مضيف إلى مضيف تمكن الحزم المتعددة من أن تتخذ سبيلها من المنبع إلى محطة الوصول بهدى من أجهزة المضيف المشاركة عندما تسمح لها الشبكات الوسيطة بذلك.

* وظائف البوابات التى تسمح لها بإفساح الطريق أمام الحزم بكفاءة واقتدار. ومن بين تلك الوظائف ترويسات بروتوكول الإنترنت المحددة للمسار، تناول الوصلات (المواجهات)، تفتيت الحزم إلى كسرات أصغر حين تدعو الضرورة إلى ذلك.

* الحاجة إلى نظام تفتيش بين نهاية ـ نهاية، إعادة جمع الحزم التى تفتتت إلى كسرات والتفتيش عن المكررات إذا وجدت.

* الحاجة إلى العنونة العالمية.

* إجراءات التحكم فى انسياب الحزم من مضيف إلى مضيف.

* ربط المواجهات بين نظم التشغيل المختلفة.

* كانت هناك كذلك هموم أخرى من بينها كفاءة التنفيذ، الأداء البينى، وغيرها مما يدخل فى باب الاعتبارات الثانوية.

بدأ «كاهن» عمله على مجموعة مبادئ لنظام تشغيل مبنى على الاتصالات وسجل أفكاره فى مجموعة مذكرات داخلية فى الشركة التى كان يعمل فيها وكانت هذه المذكرات بعنوان «مبادئ الاتصالات لنظم التشغيل» وبعدها أدرك أن من المهم أن يلم بتفاصيل تنفيذ كل نظام تشغيل وذلك لإتاحة الفرصة لإدراج أية بروتوكولات جديدة بطريقة فعالة. وهكذا فإنه فى ربيع سنة ١٩٧٣ بعد أن بدأ عملية التشبيك البينى طلب كاهن إلى فنتون سيرف وكان آنذاك فى جامعة استانفورد أن يعمل معه على تطوير تصميم مفصل للبروتوكول وكان فنتون سيرف بالفعل منغمسًا فى تصميم بروتوكول إن سى بى الأصلى وتطويره وكان لديه بالفعل المعرفة الكافية بربط ووصل أنظمة التشغيل الموجودة. وهكذا فإنه مع التسلح بمعرفة «كاهن» ببنية الشبكات والاتصالات ومعرفة سيرف وخبرته فى مجال بروتوكولات ضبط الشبكات نجح الإثنان فى وضع البروتوكول المفصل الذى أشرت إليه سابقا والمعروف باسم «بروتوكول ضبط التحويل/ بروتوكول إنترنت»: تى سى بى/ آى بى. وكان هذا البروتوكول ينشر تباعاً تحت البيانات الببليوجرافية الآتية:

«فنتون ج. سيرف و روبرت إ. كاهن. بروتوكول لربط شبكة الحزم» وذلك اعتباراً من مايو ١٩٧٤ حين نشر هذا البروتوكول لأول مرة.

وكان الأخذ والرد مثمراً بين الإثنين ووزعت أول صيغة مكتوبة من البروتوكول فى اجتماع خاص للجماعة الدائمة للشبكة الدولية التى تم تكوينها فى مؤتمر نظمته جامعة سيسكى فى سبتمبر ١٩٧٣.

وقد دُعِى «فنتون سيرف» ليترأس هذه الجماعة وانتهز الفرصة وعقد اجتماعاً لأعضائها الذين كان أغلبهم حاضرين فى ذلك المؤتمر.

لقد أثمر التعاون بين «كاهن» و «سيرف» عن بعض المعالجات الأساسية فى مجال المشابكة من بينها:

* أن الاتصال بين عمليتين يجب أن يتكون منطقياً من مجرى طويل جدا من اللقيمات (بايت) وكانا قد سمياها بالثمانيات (أوكتت)، على أن يستخدم وضع الثُمانى الواحد (أوكتت) فى المجرى للتعرف عليه.

* يجب أن يتم ضبط انسياب المعلومات عن طريق النوافذ المنزلقة واشعارات الاستلام ومحطة الوصول يجب أن تختار متى تسلم الإشعار، وكل إشعار استلام عائد لابد وأن يكون تركيميا لكل الحزم التى تم تسليمها لتلك النقطة أو المحطة.

* لقد تُرك الباب مفتوحاً أمام الطريقة التى يتفق عليها المنبع وجهة الوصول حول النوافذ التى تستخدم؛ وكانت التخلفات قد استخدمت من حيث المبدأ.

* وعلى الرغم من أن شبكة إيثرنت كانت فى تلك الفترة قيد التطوير فى زيروكس بارك إلا أن انتشار شبكات المناطق المحلية (لان) لم تكن قد اتضحت معالمها بعد وكذلك الحاسبات الصغيرة (الشخصية) ومحطات العمل. وكان النموذج فى تلك الفترة هى الشبكة الوطنية أى الشبكات التى على مستوى الدولة الواحدة مثل آربانت والتى كان عددها محدوداً للغاية فى تلك الآونة. وهكذا تم استخدام عنوان الـ ٣٢ بت فى بروتوكول إنترنث ومن بينها الثمانى بتات الأولى لتمييز الشبكة والأربع والعشرين الباقية لتحديد المضيف على الشبكة. وكان ذلك يفترض أن ٢٥٦ شبكة سوف تكفى فى المستقبل المنظور ولكن الأمر كان فى حاجة إلى إعادة النظر لأن شبكات المناطق المحلية بدأت فى الظهور والانتشار مع نهاية السبعينات من القرن العشرين.

إن الورقة الأصلية التى قدمها كل من «سيرف» و«كاهن» حول الإنترنت لم تتناول إلا بروتوكولاً واحدا تحت اسم تى سى بى وهو الذى تضمن جميع خدمات نقل وتقديم المعلومات فى الإنترنت. وقد قصد «كاهن» أن يدعم تى سى بى دائرة متنوعة من خدمات نقل المعلومات بدءاً من التسليم المتسلسل للبيانات (على أساس نظام الدوائر التخيلية) وانتهاء بخدمة داتا جرام التى أفاد منها المشروع والتى تعالج الحزم العارضة والمعترضة وتلك المعاد ترتيبها ومع ذلك فإن المجهود الأولى لتنفيذ بروتوكول تى سى بى أسفر عن صيغة لا تستخدم إلا الدوائر التخيلية وقد نجح هذا النموذج فى عمليات نقل الملفات وتطبيقات الولوج البعيد واللوغاريتمات ولكن بعض

التجارب الباكرة التى أجريت على تطبيقات متقدمة على الشبكة وخاصة صوت الحزمة فى سبعينات القرن العشرين أثبتت بما يشبه القطع أن بعض حالات فقد الحزم لا يمكن تصحيحها عن طريق بروتوكول تى سى بى ولكن يجب أن يترك للتطبيق نفسه لمعالجته. وقد أدى ذلك إلى إعادة تنظيم وتوزيع تى سى بى الأصلى إلى بروتوكولين: بروتوكول إنترنت البسيط الذى قدم قواعد العنونة وتقدم الحزم الفردية؛ بروتوكول تى سى بى المنفصل الذى كان معنياً بوجود الخدمات المختلفة مثل ضبط انسياب المعلومات، التخلص من الحزم الضالة. أما التطبيقات التى لم تكن لتحتاج إلى خدمات تى سى بى فقد صمم لها بروتوكول بديل «بروتوكول مستخدم داتا جرام» يو دى بى والذى أضيف لكى يسهل الولوج المباشر للخدمة الأساسية فى بروتوكول إنترنت.

ربما كان من بين الدوافع الأساسية الأولية لقيام آربانت والإنترنت هو تشاطر المصادر وعلى سبيل المثال السماح للمستفيدين على شبكات راديو الحزم بالولوج إلى نظم اقتسام الوقت المربوط إلى آربانت. وكان ربط الإثنين معًا عملاً اقتصادياً بدلاً من تكرار هذه الحاسبات الغالية جدا. ورغم أن عملية نقل الملف والولوج عن بعد (تلنت) كانا من بين التطبيقات الهامة، فإن البريد الإلكترونى بدا أهم وأخطر مبتكرات الحقبة وأكثرها أثراً. لقد قدم البريد الإلكترونى نموذجاً جديداً لاتصال الناس ببعضهم البعض وغيرت طبيعة الإسهام والتعاون بداية فى طريقه بناء الإنترنت نفسها على نحو ما سنراه فيما بعد ـ ثم بعد ذلك فى صلب المجتمع نفسه.

ولقد كانت هناك تطبيقات أخرى مقترحة فى الأيام الأولى للإنترنت ومن بينها الاتصال الصوتى المبنى على الحزم (سلف تليفونية الإنترنت)؛ ومن بينها كذلك نماذج مختلفة من تشاطر الملف والقرص، ومن بينها برامج مبكرة من وورم (أكتب مرة ـ إقرأ كثيراً) التى عرضت فكرة الوكلاء وبطبيعة الحال الفيروسات. ولعل الفكرة الأساسية وراء الإنترنت هى أنها شبكة لم تصمم لتطبيق واحد أو غرض واحد ولكن أن تكون بنية عامة تدخل عليها تطبيقات جديدة وأغراض جديدة على النحو الذى بشر بدخول العنكبوتية. وبناء على هذه الفكرة الأساسية صممت بروتوكولات تى سى بى و آى بى والتى تجعل الأمر ممكنا.

جـ - تحقيق الأفكار

أبرمت داربا ثلاثة عقود لتنفيذ البروتوكول كان أحدها مع «فنتون سيرف» من جامعة ستانفورد والثانى مع «ريى توملنسون» والثالث مع «بيتر كيرستاين». وقد أشير إلى البروتوكول فى بحث سيرف/كاهن بأنه تى سى بى ولكن العقد تضمن كذلك بروتوكول إنترنت الذى أشرت إليه. وقد نجح فريق ستانفورد الذى قاده سيرف فى إنتاج المواصفات التفصيلية وفى خلال سنة تقريبا تم تنفيذ ثلاثة تطبيقات منفصلة من تى سى بى يمكنها العمل معاً.

وكان ذلك هو بداية عملية تجريب طويلة الأمد لتطوير وتنضيج مفاهيم الإنترنت وتكنولوجيتها. نعم لقد بدأت عملية التجريب بثلاث شبكات هى آربانت، باكيت راديو، باكيت ساتلايت، ومجتمعات البحث الخاصة بهذه الشبكات، ولكن بعد ذلك توسعت بيئة التجريب لتضم جميع أشكال الشبكات وتضم أنواعاً شتى من مجتمعات البحث والتطوير. ومع كل توسع كانت هناك تحديات جديدة.

كانت التطبيقات الأولى لبروتوكول تى سى بى قد صممت لنظم اقتسام الوقت الكبيرة مثل تنيكس، توبس ٢٠. وعندما ظهرت حاسبات النشر المكتبى الشخصية بدا للكثيرين أن بروتوكول تى سى بى هو أكبر بكثير وأكثر تعقيداً فى إدارة تلك الحاسبات الشخصية. ولقد سعى «ديفيد كلارك» وفريقه البحثى فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بدراسة إمكانية إصدار صيغة مبسطة ومختصرة من تى سى بى؛ وفعلا أصدروا صيغة جديدة لتطبيقها أولاً فى زيروكس ألتو (أول محطة عمل شخصية كانت قد تم تطويرها فى زيروكس بارك) وبعدها لشركة آى بى إم للحاسبات الشخصية. وكانت تلك التطبيقات متوافقة تماماً مع تى سى ولأنها كانت مفصلة خصيصاً للتطبيق وللأداء مع الحاسبات الشخصية فقد كشفت عن أن محطات العمل وأنظمة اقتسام الوقت الكبيرة يمكن أن تصبح جزءا من الإنترنت. وفى سنة ١٩٧٦ نشر «كلاينروك» أول كتاب عن آربانت. وقد ركز هذا الكتاب على تعقيدات البروتوكولات والمزالق التى تنطوى عليها. وقد نجح هذا الكتاب فى نشر مفاهيم شبكات ربط الحزم على نطاق واسع.

لقد كان لانتشار شبكات المناطق المحلية (لان) وانتشار الحاسبات الصغيرة ومحطات العمل فى الثمانينات من القرن العشرين أثره على ازدهار الإنترنت الوليدة. وربما كانت تكنولوجيا إيثرنت التى طورها «بوب ميتكالف» فى زيروكس بارك سنة ١٩٧٣م هى الآن تكنولوجيا الشبكات السائدة اليوم فى الإنترنت، وكانت الحاسبات الشخصية ومحطات العمل هى الحاسبات السائدة. وهذا التحول من مجرد عدد محدود من الشبكات وعدد متواضع من الحاسبات المضيفة لاقتسام الوقت (قائمة على أساس نموذج آربانت) إلى عدد كبير من الشبكات وعدد ضخم من الحاسبات المضيفة أدى بالضرورة إلى بروز عدد من المفاهيم الجديدة والتحولات فى التكنولوجيا؛ فأولا أسفرت عن تحديد ثلاث فئات من شبكات المعلومات أ، ب،ج على حسب المستوى: الفئة أ تمثل الشبكات الوطنية المستوى (عدد محدود من الشبكات ذات أعداد كبيرة من أجهزة المضيف)؛ الفئة ب تمثل الشبكات الإقليمية المستوى؛ الفئة ج تمثل شبكات المناطق المحلية (عدد كبير من الشبكات ذات أعداد محدودة نسبياً من الحواسيب المضيفة).

لقد حدث تحول كبير نتيجة التوسع فى نطاق ومجال الإنترنت وما صحب ذلك من مسائل إدارية وتسييرية. ولتسهيل استخدام الإنترنت على الناس، أعطيت أسماء للحاسبات المضيفة ولذلك فلم يكن من الضرورى تذكر العناوين الرقمية. وكان عدد الحواسيب المضيفة محدوداً نسبياً ولذلك كان من الميسور إعداد قائمة من ورقة واحدة بكل الأجهزة المضيفة وأسمائها وعناوينها. أما التحول الذى طرأ وأدى إلى تضخم عدد الشبكات المستقلة مثل الشبكات المحلية (لان) فقد أسفر عن صعوبة حصر كل الحواسيب المضيفة فى قائمة واحدة لذلك اخترع نظام اسم الدومين (الموقع) والذى توفر عليه «بول موكابتريس». وقد سهل هذا النظام وضع آلية متدرجة النطاق لفك شفرة الأسماء الطبقية لأجهزة المضيف وتحويلها إلى عنوان على الإنترنت.

كذلك فإن الزيادة الضخمة فى حجم الإنترنت قدمت تحديات جديدة وكبيرة أمام محددات السير والبوابات، ففى البداية كان هناك لوغاريتم واحد موزع لتحديد خط سير البيانات تطبقه جميع محددات خط السير فى الإنترنت. ومع الانفجار الهائل فى

عدد الشبكات الداخلة فى الإنترنت لم يعد هذا التصميم المبدئى قادراً على التوسع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ومن ثم كان لابد وأن يحل محله نموذج طبقى لتحديد خطوط السير ولهذا تم وضع «بروتوكول البوابات الداخلية» ليستخدم داخل كل منطقة فى الإنترنت و «بروتوكول البوابات الخارجية» يستخدم لربط المناطق بعضها البعض. وهذا التصميم أفسح المجال أمام المناطق المختلفة لاستخدام البروتوكول المناسب ووضع فى الاعتبار المتطلبات المختلفة للتكاليف، وإعادة الترتيب السريع، وقوة التدفق والنطاق المتوسع أبدا. ولم يكن لوغاريتم تحديد المسار هو الشيء الوحيد الضاغط على قدرات محددات خط السير ولكن أيضا حجم قوائم العنونة. ومن هنا تم مؤخراً إدخال طرق جديدة للعنونة وخاصة للمسارات غير المصنفة داخل كل دومين، وذلك للتحكم فى حجم قوائم محددات خط السير.

وكلما تطورت الإنترنت كلما صادفت التحدى الأكبر ألا وهى كيف تنقل التغييرات إلى البرنامج وخاصة برنامج الحاسب المضيف. ولحل هذه المشكلة قامت داربا بتكليف وتمويل جامعة كاليفورنيا لدراسة إجراء تعديلات على نظام تشغيل يونيكس وإدخال بروتوكول تى سى بى/ آى بى فيه. ورغم أن جامعة كاليفورنيا - بيركلى أعادت كتابة الكود مرة ثانية حتى يتلاءم بكفاءة مع نظام يونيكس فإن إدخال تى سى بى/آى بى فى يونيكس أثبت أنه عامل تشتيت للبروتوكولات من وجهة نظر مجتمع البحث. وإذا نظرنا للخلف فسوف نرى أن سياسة إدخال البروتوكولات فى الإنترنت لصالح مجتمع البحث كان أحد العناصر الهامة فى انتشار وتبنى الإنترنت ولذلك كانت عينها دائما على هذا المجتمع.

ولعل من التحديات الطريفة جاء من تحويل بروتوكول الحاسب المضيف فى آربانت من إن سى بى إلى تى سى بى/آى بى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٣. وكما يقول أصحاب الشأن لقد كان ذلك الأول من يناير ١٩٨٣ تحولاً على نمط «يوم العلم» بحيث تطلب من جميع الحواسيب المضيفة أن تتحول فى نفس الوقت إلى البروتوكول الجديد وإلا فإنها سوف تترك للولوج العشوائى إلى الشبكة. ولقد خطط لهذا التحول بدقة داخل مجتمع الإنترنت عبر عدد من السنين قبل تنفيذه الفعلى ومن المدهش أنه تم بسلاسة.

لقد جاء تبنى بروتوكول تى سى بى/آى بى كمعيار للدفاع لمدة ثلاث سنوات قبل التنفيذ الفعلى للتحول أى سنة ١٩٨٠؛ مما ساعد الدفاع على أن يشترك فى تكنولوجيا إنترنت داربا وأدى إلى الفصل التلقائى بين مجتمع الدفاع ومجتمع غير الدفاع. ومنذ ١٩٨٣م أصبحت آربانت تستخدم من قبل عدد كبير من رجال الدفاع والمنظمات العاملة. وكان تحول آربانت من «إن سى بى» إلى «تى سى بى/آى بى» هو العامل الرئيسى فى انشطارها إلى: ميلنت التى تدعم متطلبات العمليات و آربانت التى تدعم احتياجات البحث.

وهكذا فإنه لم تأت سنة ١٩٨٥ حتى كانت الإنترنت قد رسخت كشبكة تكنولوجية تدعم وتساند مجتمعاً عريضاً من الباحثين ومطورى النظم وبدأ استخدامها من قبل مجتمعات أخرى لأغراض اتصالات الحاسبات اليومية. وكان البريد الإلكترونى يستخدم على نطاق واسع من قبل العديد من المجتمعات وغالبا بواسطة نظم متفاوتة وقد ساعد الربط البينى بين نظم بريدية مختلفة على تحقيق أقصى استفادة من الاتصالات الإلكترونية بين الناس.

د ـ التحول إلى بنية الانتشار الواسع

فى الوقت الذى تم فيه نجاح تجريب الإنترنت من الناحية التكنولوجية وانتشر استخدامها على نطاق واسع بين مجموعات متنوعة من الباحثين فى علوم الحاسب؛ كانت هناك شبكات أخرى وتكنولوجيات جديدة للمشاركة قد ظهرت. ولم تفقد شبكات الحاسب الآلى ـ خاصة البريد الإلكترونى ـ الأخرى فى داربا ووزارة الدفاع (آربانت) جدواها وفاعليتها وفى المجالات والمجتمعات الأخرى المختلفة ولذلك فإنه فى منتصف السبعينات نجد المزيد من الشبكات كلما وجد التمويل الكافى وما سنذكره هنا هو مجرد نماذج وأمثلة فقط على الينابيع التى تدفقت منها الشبكات. فقد قامت وزارة الطاقة الأمريكية بإنشاء شبكة مينت للباحثين فى مجال طاقة الالتحام المغناطيسى وبعدها قام الفيزيائيون فى مجال الطاقة العليا ببناء شبكة هبنت؛ وتبعهم الفيزيائيون فى مجال فضائيات ناسا بإقامة شبكة سبان. وقام كل من «ريك أدريون» و «ديفيد

فاربور» و«لارى لاندويبد» بإنشاء شبكة سى إس نت للعاملين فى حقل علم الحاسب (الأكاديمى والصناعى) وذلك بتمويل من مؤسسة العلوم الوطنية فى الولايات المتحدة. وبعد قيام شركة إيه تى آند تى بتعميم نظام يونيكس أنشأت شبكة يوزنت التى بنيت على بروتوكول نظام اتصال يونيكس. وفى سنة ١٩٨١ قام كل من «إيرا فوش» و«جريدون فريمان» بتصميم شبكة بتنت التى ربطت الحاسبات الكبيرة الأكاديمية فى نموذج «بريد إلكترونى على شكل صور بطاقية».

وباستثناء شبكة بتنت و يوزنت فإن جميع الشبكات المذكورة بما فى ذلك آربانت نفسها قامت لغرض معين أعنى أنها قصدت إلى واقتصرت على مجتمعات مغلقة من الباحثين ومن هذا المنطلق لم يكن ثمة ضغط أو حاجة على هذه الشبكات الفردية أن تكون متوافقة ولم تكن بالفعل متوافقة إلى أبعد حد، ومن هذه الزاوية أيضا كانت هناك تكنولوجيات بديلة كثيرة تختار تلك الشبكات من بينها، ومنها على سبيل المثال فقط فى السوق التجارية إكس إن إس من شركة زيروكس؛ دسنت؛ إس إن إيه من آى بى إم. وكان على شبكة جانيت البريطانية (١٩٨٤) وشبكة إن إس إف نت (١٩٨٥) الأمريكية أن تعلنا على الملأ منذ البداية عزمهما على خدمة مجتمع التعليم العالى على إطلاقه وبجميع قطاعاته وتخصصاته. وكان الشرط الوحيد المفروض على أى جامعة أمريكية كى تتلقى دعماً من إن إس إف للربط مع الإنترنت هو «أن هذا الربط والإفادة يجب أن يتاحا لجميع المستفيدين المؤهلين فى الحرم الجامعى».

وفى سنة ١٩٨٥ جاء «دينيس جيننجز» من أيرلندا إلى إن إس إف بالولايات المتحدة لمدة عام كامل ليرأس فريق تطوير برنامج إن إس إف نت. ولقد تعاون مع إدارة تلك الشبكة لمساعدتها على اتخاذ قرار صعب وهو تبنى بروتوكول تى سى بى/آى بى بروتوكولاً رسمياً لبرنامج إن إس إف نت. وعندما عُهد إلى «ستيف وولف» بتنفيذ برنامج إن إس إف نت سنة ١٩٨٦م أدرك الحاجة الملحة لبنية أساسية لشبكة واسعة النطاق (وان) وذلك لخدمة مجتمع الباحثين والأكاديميين على الإطلاق كما أدرك الحاجة إلى تطوير استراتيجية واضحة لإنشاء تلك البنية بتمويل مستقل تماماً عن الدعم الفيدرالى المباشر. ومن هذه الزاوية وُضِعت السياسات والاستراتيجيات لبلوغ هذا الهدف.

ولقد وقع الاختيار على إن إس إف لدعم إنترنت داربا التى كانت قائمة بالفعل وخاصة دعم البنية التنظيمية ووضعت تنظيماً تحت مظلة مجلس أنشطة الإنترنت. ولإشهار هذا الاندماج أو الاختيار بمعنى أدق تم تكوين قوات عمل مشتركة تحت اسم «قواعد عمل هندسة وبنية الإنترنت» من جانب مجلس أنشطة الإنترنت؛ جماعة شبكة إن إس إف الاستشارية الفنية من جانب إن إس إف وذلك لدراسة متطلبات بوابات الإنترنت. وهاتان الإدارتان كونتا فيما بعد واجهتى داربا وإن إس إف الرسميتين فى الإنترنت.

بالإضافة إلى اختيار تى سى بى/ آى بى لبرنامج إن إس إف قامت الوكالات الفيدرالية برسم وتنفيذ العديد من القرارات الاستراتيجية التى شكلت فى مجموعها إنترنت اليوم ومن بينها على سبيل المثال:

* شاركت الوكالات الفيدرالية فى تكاليف البنية العامة مثل الدوائر العابرة للمحيط كذلك أسهمت مجتمعة فى «نقاط الربط البينى الموجهة» لتسهيل حركة المرور بين الوكالات؛ كما شاركت فى تكاليف تبادلات الإنترنت الفيدرالية (فيكس - إى و فيكس دبليو) التى بنيت لهذا الغرض والتى تخدم كنماذج لنقاط الوصول إلى الشبكة وكذلك التسهيلات التسع التى تعتبر الملامح الدائمة فى بنية إنترنت اليوم.

* ولتنسيق هذه المشاركة تم تشكيل «المجلس الفيدرالى للمشابكة» كما تعاونت فى هذا الصدد الهيئات الدولية المختلفة فى هذا الصدد وخاصة الهيئات الأوروبية وخاصة من خلال المشاركة فى «لجنة التنسيق الأوروبية البينية لبحوث المشابكة» وذلك لتنسيق دعم الإنترنت لمجتمع البحث فى العالم.

* ولقد كان لتلك المشاركة والتعاون بين الهيئات فيما يتعلق بقضايا ومشكلات الإنترنت تاريخ طويل ففى سنة ١٩٨١ وُقّع اتفاق غير مسبوق بين فاربر التى تمثل سى إس نت، إن إس إف، داربا كاهن يسمح لشبكة سى إس نت بمشاركة البنية الأساسية لآربانت.

* قامت إن إس إف بنفس الطريقة بتشجيع شبكاتها الإقليمية (وهى شبكات أكاديمية بالدرجة الأولى) الداخلة فى إن إس إف نت بالبحث عن سوق وزبائن تجارية بعيدة عن السوق الأكاديمية وتوزيع التكلفة على الجميع.

* وفيما يتعلق بالعمود الفقرى لشبكة إن إس إف نت ونعنى به القطاع الوطنى للشبكة كان عليه أن يضع «سياسة استخدام مقبولة» تمنع العمود الفقرى من أن يستخدم لأغراض خارج البحث والتعليم. وكانت النتيجة المتوقعة (والمقصودة أيضا فى نفس الوقت) لتشجيع حركة الشبكة التجارية على المستوى المحلى والإقليمى، فى حين منع أنكر عملها على المستوى الوطنى، هى إنشاء ونمو أعداد كبيرة من تلك الشبكات التجارية الخاصة المتنافسة ذات الأثر البعيد مثل بى إس آى، يونت، كو + رى وغيرها فيما بعد. ولقد اندلعت عملية إنشاء الشبكات المحولة من قبل القطاع الخاص لأغراض تجارية ربحية اندلاعاً كبيراً اعتباراً من ١٩٨٨ حين بدأت سلسلة من المؤتمرات النوعية عقدت فى جامعة هارفارد فى مدرسة كيندى وكان موضوع هذه المؤتمرات «تجارية وخصخصة الإنترنت» وكان على رأس القائمة الإنترنت الأم نفسها.

وفى سنة ١٩٨٨ شكلت لجنة فى المجلس الوطنى للبحث يرأسها «كلاينروك» وعضوية «كاهن» و«كلارك»، توفرت على إعداد تقرير مولته إن إس إف بعنوان «نحو شبكة وطنية للبحث». وكان لهذا التقرير تأثيره القوى على السناتور آل جور (آنذاك) نائب الرئيس فيما بعد والذى طالب بإنشاء شبكات عالية السرعة، ثم وضع بعد ذلك أسس طريق المعلومات السريع فى المستقبل. وكتاب آل جور عن هذا الموضوع معروف مشهور.

* فى سنة ١٩٩٤ صدر تقدير آخر عن المجلس الوطنى للبحث برئاسة «كلاينروك» وعضوية كل من «كاهن» و«كلارك» مرة أخرى وجاء هذا التقرير بعنوان «تحقيق مستقبل المعلومات: الإنترنت وما بعدها». هذا التقرير هو الآخر مولته إن إس إف وكان بمثابة الوثيقة الزرقاء التى انبثق عنها تطوير طريق المعلومات السريع وشكل أسلوب التفكير حول هذا التطوير والارتقاء؛ ووضع الأسس التحليلية لقضايا حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات التعامل مع الإنترنت وتسعيرها وتعليم استخدامها والبنية الأساسية لها والتعليمات الخاصة بها.

* ولقد بلغت سياسة الخصخصة لدى إن إس إف فى إبريل ١٩٩٥ بتخفيض دعم العمود الفقرى فى إن إس إف نت باكبون. والمبالغ التى تم توفيرها أعيد توزيعها

على الشبكات الإقليمية لشراء الربط مع الإنترنت على المستوى الوطنى من الشبكات الخاصة ذات المدى الطويل التى كانت عديدة آنذاك.

لقد أحدثت شبكة **العمود الفقرى** (باكبون) التحول من شبكة قائمة على محددات خط السير موجهة لمجتمع البحث (خطوط فوزبول من دافيد ميلز) إلى مجرد معدات تجارية. ففى خلال عمرها الممتد إلى ثمانى سنوات ونصف توسعت شبكة الباكبون من ستة منافذ بطاقة ربط ٥٦ كيلوبايت/ثانية إلى واحد وعشرين منفذا بطاقة مضاعفة عدة مرات إلى ٤٥ ميجابايت/ثانية. وشهدت الإنترنت نفسها وهى تنمو إلى ما يربو على ٥٠,٠٠٠ شبكة فى القارات السبع والفضاء الخارجى وكان عدد الشبكات المنضمة إليها فى الولايات المتحدة وحدها يبلغ ٢٩٠٠٠ شبكة أى نحو الثلثين.

وهكذا كان حجم ووزن إن إس إف نت وحجم ميزانيتها (٢٠٠ مليون دولار ١٩٨٦ -١٩٩٥) ونوعية البروتوكولات نفسها بحيث لم تأت سنة ١٩٩٠ حينما توقفت آربانت نفسها إلا وكانت بروتوكولات تى سى بى/آى أو بى قد همشت أوحلت محل بروتوكولات معظم شبكات الحاسبات فى جميع أنحاء العالم؛ وكان بروتوكول الإنترنت آى بى فى طريقه لكى يصبح الخدمة الحاملة لبنية المعلومات الكونية.

هـ- الدور التوثيقى للإنترنت

كان أحد مفاتيح النمو المتسارع للإنترنت هو الولولج المجانى والمفتوح إلى الوثائق الأساسية وخاصة مواصفات البروتوكولات. كما كانت بدايات آربانت وإنترنت داخل مجتمع البحث الجامعى قد دعمت تقاليد النشر الحر المفتوح للأفكار والنتائج، رغم أن دورة النشر الأكاديمى التقليدى العادية كانت رسمية جداً وبطيئة جداً فى سياق التبادل الديناميكى للأفكار اللازمة لإنشاء الشبكات.

فى سنة ١٩٦٩م اتخذت خطوة ريادية بواسطة «س. كروكر» (من جامعة كاليفورنيا - لوس انجيلوس) الذى بدأ مشروع «طلب التعليقات» وهو عبارة عن سلسلة من المذكرات تهدف إلى أن تكون أداة توزيع سريعة غير رسمية لتبادل الأفكار بين الباحثين فى مجال الشبكات. وكانت هذه المذكرات تطبع على ورق فى بادئ الأمر

وتوزع عبر البريد العادى على نطاق ضيق. وعند دخل «بروتوكول نقل الملف» حيث أصبحت مذكرات «طلب التعليقات» هذه تعد على ملفات الخط المباشر ويتم الولوج إليها بواسطة بروتوكول نقل الملف: إف تى بى. وقد أصبح من السهل الآن الولوج إليها عن طريق العنكبوتية على عشرات من المواقع فى جميع أنحاء العالم. ويقوم «جون بوستيل» بتحرير «طلب التعليقات» كما يرأس إدارة تحديد ومنح أرقام البروتوكولات المطلوبة.

وقد أصبح من بين أهداف «طلب التعليقات» اليوم جمع وتحليل الآراء والتعليقات ورد الفعل والمقترحات التى يثيرها المستفيدون من الإنترنت: وعندما ترد مجموعة من الأفكار والمعلومات المتسقة معا فإنه يصدر بها وثيقة مواصفات ومثل هذه المواصفات تعتبر الأساس لتنفيذ ما يتفق عليه من جانب فرق البحث المختلفة.

وبمرور الوقت أصبحت «طلب التعليقات» تركز أكثر ما تركز على معايير ومواصفات البروتوكول رغم أنها ماتزال تعرض معلومات عامة حول البروتوكولات وبعض القضايا الهندسية. وينظر الآن إلى «طلب التعليقات» هذه إلى أنها «وثائق التسجيلات» فى هندسة الإنترنت ومجتمع المعايير والمواصفات.

إن الولوج الحر والمجانى والمفتوح إلى «طلب التعليقات» كان من بين العوامل المساعدة على الإقبال على الإنترنت لأنها تسمح باستخدام المواصفات كنماذج فى محاضرات الكليات وتنشر النظم الجديدة المطورة.

لقد كان البريد الإلكترونى كما أشرت مراراً من قبل ملمحًا هاماً وعاملاً رئيسيًا فى جميع مجالات الإنترنت ويصدق ذلك أكثر ما يصدق على تطوير مواصفات البروتوكول والمعايير الفنية وهندسة البنية الأساسية للإنترنت. ولابد لنا فى هذا الصدد من الاعتراف بأن «طلب المقترحات» فى بداياتها قدمت مجموعة من الأفكار التى أدلى بها الباحثون من موضع ما إلى بقية مجتمع البحث. وبعد دخول البريد الإلكترونى إلى الخدمة تغير نمط التأليف، وأصبحت «طلب المقترحات» يمثلها مؤلفون مشاركون يجمعهم رأى مشترك ووجهة نظر واحدة بصرف النظر عن مواقعهم.

لقد كان لقوائم إرسال البريد الإلكترونى دخل كبير فى تطوير مواصفات البروتوكول ولفترة طويلة وماتزال تلك القوائم أداة هامة فى هذا الصدد. وهناك ما

يربو على ٧٥ جماعة عمل كل منها عاكفة على تطوير جانب معين من هندسة الإنترنت ولكل من هذه الجماعات قائمة إرسال إلكترونية لمناقشة مسودات وثائق التطوير قبل إقرارها؛ وعندما يتم الإجماع حول وثيقة معينة فإنه يمكن توزيعها كوثيقة «طلب التعليقات».

إن التوسع السريع الجارى للإنترنت إنما يأتى فى حقيقة الأمر من إدراك دورها وإمكانياتها الهائلة فى تطوير «تشاطر المصادر» أو بمعنى آخر تشاطر المعلومات. ولابد لنا وأن ندرك أن أول مبادئ تشاطر المصادر أو المعلومات فى الشبكة هو أن نبدأ بالمعلومات عن الشبكة وتصميمها وإدارتها وهندستها من خلال وثائق «طلب التعليقات». ولعل هذه الطريقة الفريدة فى تطوير الإمكانيات والاحتمالات والقدرات الجديدة بالشبكة ستبقى أداة أساسية فى تطوير الإنترنت فى المستقبل.

و - تكوين المجتمع العريض للإنترنت

مما لاشك فيه أن الإنترنت هى مجموعة من المجتمعات كما أنها مجموعة من التكنولوجيات، ويعزى لنجاح الإنترنت فى حقيقة الأمر إلى عاملين: إشباع الحاجات الأساسية لمجتمع المعلومات؛ الإفادة إلى أقصى حد من هذا المجتمع بطريقة فعالة لدفع البنية الأساسية لها إلى الأمام.

إن «روح» المجتمع لها تاريخ طويل تبدأ يقيناً فى فترة مبكرة مع أربانت. ولقد عمل باحثو آربانت فى صمت ودأب وتعاون وثيق لإنجاز المشروع المبدئى لتكنولوجيا التحويل الحزمى الذى شرحناه سابقًا. وبنفس الطريقة تم إنجاز ساتل الحزم (القمر الصناعى)، راديو الحزم وغير ذلك من برامج علم الحاسب فى داربا حيث تضافرت جهود العديد من المتعاقدين وفرق البحث والتنسيق مبتدئين بالبريد الإلكترونى وبعدها أضافوا تشاطر الملف والولوج عن بعد ثم العنكبوتية. وكل من هذه البرامج إنما كان يمثل فريق عمل بدأت بفريق عمل آربانت. وبسبب الدور الفريد الذى لعبته آربانت كبنية أساسية فى دعم برامج البحوث المختلفة، أخذ فجر الإنترنت فى البزوغ إذ تطورت جماعة عمل الشبكة إلى جماعة عمل الإنترنت.

وفى نهاية السبعينات كان نمو الإنترنت ملازماً لنمو واضح فى حجم مجتمع الباحثين المعنيين وكانت هناك حاجة ملحة لتنسيق آليات العمل بينهما. من هنا قام «فنتون سيرف» مدير برنامج الإنترنت آنذاك فى داربا بتشكيل كيانات عديدة للتنسيق: **مجلس التعاون الدولى** الذى ترأسه «بيتر كيرستين» وكانت مهمته تنسيق الأنشطة مع بعض الدول الأوروبية التى تركز على بحوث سواتل الحزم؛ **جماعة بحث الإنترنت** وكانت مهمتها تهيئة البيئة والظروف الملائمة لتبادل المعلومات؛ **مجلس ضبط شكل الإنترنت** وكان يرأسه كلارك ومهمته مساعدة «سيرف» فى الإدارة العامة لدولاب الإنترنت.

وفى سنة ١٩٨٣ عندما تولى «بارى لينر» إدارة برنامج بحوث الإنترنت فى داربا أدرك هو وزميله «كلارك» أن النمو المتواصل فى مجتمع الإنترنت تطلب إعادة بناء آليات التنسيق وبمقتضى ذلك تم حل مجلس ضبط شكل الإنترنت وحل محله مجموعة من قوات العمل كل قوة منها تركز على مجال تكنولوجى محدد (بمعنى: محددات خط السير، بروتوكولات من نهاية ـ إلى ـ نهاية . . .) وتم تشكيل **مجلس أنشطة الإنترنت** من رؤساء قوات العمل وهم نفس الأشخاص تقريبا الذين كانوا فى مجلس ضبط شكل الإنترنت واستمر «ديفيد كلارك» فى رئاسة المجلس الجديد وبعد إجراء بعض التعديلات فى عضوية مجلس أنشطة الإنترنت تولى «فيلبس جروس» رئاسة قوة عمل هندسة الإنترنت التى كانت مجرد قوة واحدة من قوات العمل فى المجلس. ومع سنة ١٩٨٥ بدأ نمو ضخم فى الجوانب العملية/ الهندسية للإنترنت. وقد أسفر هذا النمو عن انفجار فى عدد الاجتماعات التى تعقدها قوة عمل هندسة الإنترنت واضطر جروس إلى إنشاء تشكيلات جانبية من تلك القوة تمثلت فى جماعات عمل نوعية.

لقد صاحب هذا النمو فى الإنترنت توسع كبير فى مجتمع المعلومات. ولم تعد داربا هى اللاعب الوحيد أو اللاعب الأكبر فى تمويل الإنترنت ودعمها فبالإضافة إلى إن إس إف نت ومختلف الأنشطة الأمريكية والدولية المدعومة حكومياً، دخل إلى الميدان القطاع التجارى. وفى نفس سنة ١٩٨٥ ترك كل من كاهن ولينر إدارة الدفاع داربا ومن ثم كان هناك تناقص حاد فى الأنشطة المتعلقة بالإنترنت ومن ثم لم يكن

هناك راعى أو رئيس مجلس أنشطة الإنترنت ومن ثم افتقدت الإنترنت عباءة القيادة بل وعجلتها. ورغم ذلك استمر نمو الإنترنت وأسفر عن مزيد من جماعات العمل الفرعية المنبثقة سواء عن مجلس أنشطة الإنترنت أو قوة عمل هندسة الإنترنت. لقد قسمت قوة عمل هندسة الإنترنت إلى جماعات كل منها تختص بمنطقة معينة وكل منطقة عين لها مدير. ولقد أدرك مجلس أنشطة الإنترنت أهمية قوة عمل هندسة الإنترنت؛ وأعاد بناء عملية المعايير تعبيراً عن اعترافه بدور جماعة معايير هندسة الإنترنت واعتبرها الهيئة الوحيدة لمراجعة وإقرار المعايير. وبعد إعادة تنظيم بنية مجلس أنشطة الإنترنت أعيد بالتبعية بناء قوات العمل (بخلاف قوة عمل هندسة الإنترنت) وأدمجت فى قوة عمل بحوث الإنترنت وتوفر على رئاستها بوستل مع إعادة تسمية قوات العمل القديمة إلى الاسم الجديد «جماعات البحث».

ومع نمو القطاع التجارى ازداد الاهتمام بعملية المعايير والمواصفات نفسها؛ وقد بدأ هذا الاهتمام مع ثمانينات القرن العشرين ومازال قائمًا حتى الآن، ولقد نمت الإنترنت وتوسعت خارج الحدود والجذور التى كانت مرسومة لها منذ البداية وقد طال النمو والتوسع مجتمع المستفيدين العريض كما طالا النشاط التجارى المتزايد؛ ولذلك كان هناك حرص شديد على جعل العملية مفتوحة وعادلة. ولقد تواكب ذلك مع الاعتراف بالحاجة الملحة إلى دعم وتأييد المجتمع للإنترنت وهذه الحاجة أدت بالضرورة إلى تكوين «جمعية الإنترنت» سنة ١٩٩١ تحت كفالة ورعاية «شركة كاهن لمبادرات البحث الوطنى» وقيادة «فنتون سيرف».

ولقد حدثت إعادة تنظيم أخرى سنة ١٩٩٢ حين أعيد تنظيم «مجلس أنشطة الإنترنت» وأعيد تسميته إلى: « مجلس معمارية الإنترنت» ويعمل تحت إشراف جمعية الإنترنت. وحدثت توأمة قيادية بين المجلس الجديد للإنترنت و«جماعة تسيير هندسة الإنترنت» ونتج عن ذلك تحميل قوة عمل هندسة الإنترنت و جماعة تسيير هندسة الإنترنت مسئولية أكبر فى الموافقة على المعايير. وأكثر من هذا نشأت علاقة تعاونية وثيقة بين مجلس معمارية الإنترنت وقوة عمل هندسة الإنترنت وجمعية الإنترنت حيث أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مسئولية الخدمات والتسهيلات التى تيسر مهمة قوة عمل هندسة الإنترنت.

لقد جلب التطور الحالى والانتشار الواسع للعنكبوتية معه مجتمعًا جديداً هو مجتمع باحثى ومطورى الشبكة وهم ناس كثيرون. ولقد تأسست هيئة جديدة للتنسيق عرفت باسم «مجمع العنكبوتية» W3C. وقد جاءت فكرة هذا المجمع من معمل علم الحاسب فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بقيادة «تيم بيرنرز ـ لى» (مخترع العنكبوتية) و «آل فيزاً». وقد أخذ هذا المجمع على عاتقه مسئولية تطوير وتنقيح البروتوكولات المختلفة وكافة المعايير المتعلقة بالعنكبوتية.

وهكذا فإنه على مدى عقدين من نشاط الإنترنت شهدنا تطوراً وئيداً فى البنية التنظيمية التى صممت لتسهيل ودعم مجتمعها الذى يتزايد ويتسع باستمرار ويعمل فى تعاون وتنسيق على قضايا الإنترنت.

ز ـ إدخال الجوانب التجارية على الإنترنت

تنطوى عملية إدخال الجانب التجارى إلى نشاط الإنترنت ليس فقط على تطوير خدمات تجارية وربحية منافسة خاصة ولكن أيضا على تطوير منتجات تجارية تكمل تكنولوجيا الإنترنت. ففى أوائل الثمانينات وجدنا عشرات من الموردين يضعون بروتوكولات تى سى بى/آى بى فى منتجاتهم لأنهم وجدوا مشترين لهذه المنتجات اللازمة للمشابكة؛ ولكنهم لسوء الحظ افتقروا إلى المعلومات الحقيقية عن كيفية تشغيل تلك التكنولوجيا وعن أساليب وخطط العملاء فى الإفادة منها فى المشابكة. وقد رأى كثيرون منهم فى الإنترنت مولوداً جديداً يمكن استخدامه فى إيجاد حلول لمشكلات المشابكة لديهم ومن بين العملاء البارزين فى استخدام بروتوكولات الإنترنت: إس إن إيه؛ ديس نت؛ نتوير، نتبيوس وغيرها. وقد فوضت شبكة دود باستخدام تى سى بى/آى بى فى كثير من مشترياتها، ولكنها لم تقدم إلا أقل القليل من المساعدة للموردين عن كيفية إنتاج وبناء منتجات نافعة من: تى سى بى/آى بى.

فى سنة ١٩٨٥م تم استدراك نقص المعلومات والتدريب المناسب حيث قام «دان لينش» بالتعاون مع مجلس معمارية إنترنت بتنظيم ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام لكل الموردين لتعليمهم كل ما يتعلق بكيفية استخدام تى سى بى/آى بى ووجوه التقصير

فيها. وكان معظم المتحدثين فى الورشة من بين الباحثين العاملين فى داربا والذين توفروا على تطوير تلك البروتوكولات واستخدموها فى عملهم اليومى. وقد حضر تلك الورشة نحو ٢٥٠ مورداً استمعوا إلى خمسين مخترعاً وتجريبياً؛ وكانت نتائج الورشة مدهشة لكلا الطرفين: فقد دهش الموردون عندما وجدوا المخترعين منفتحين على الطريقة التى تعمل بها البروتوكولات وأيضا لعرضهم المشاكل ببساطة شديدة؛ كما دهش المخترعون وسروا من سماعهم عن المشاكل الجديدة التى يواجهها الموردون ويكتشفونها على الطبيعة فى الميدان. وهكذا سارت المناقشات فى الاتجاهين وبلورت حصيلة عقد كامل من عمر المشروع.

وبعد عامين من المؤتمرات والندوات والاجتماعات التخطيطية وورش العمل تم تنظيم لقاء دعى إليه الموردون الذين تدخل فى منتجاتهم بروتوكولات تى سى بى/آى بى؛ وقد امتد اللقاء على مدى ثلاثة أيام لعرض ما أنجزوه ومدى إفادتهم من منتجات الإنترنت.

وفى سبتمبر ١٩٨٧ عقد أول عرض تجارى حضرته خمسون شركة وخمسة آلاف مهندس يمثلون السوق المحتملة، جاءوا ليروا هل أوفت إنترنت بما وعدت. وكان الهدف من هذا العرض التجارى هو التأكد من أن منتجات كل شركة تتوافق مع منتجات الشركات الأخرى حتى الشركات المنافسة. ولقد نما المعرض التجارى هذا نموا كبيرا منذ ذلك التاريخ. وهو يقام الآن سنوياً فى سبع مناطق حول العالم ويشهده ما يربو على ٢٥٠ مليون شخص يجيئون ليعرفوا ويتعلموا أى منتج يتوافق مع الآخر بطريقة غير ملموسة وغير مباشرة؛ وليقفوا على أحد المنتجات ويناقشون آخر تطورات التكنولوجيا.

وإلى جانب الجهود التجارية التى توجت بأنشطة المعرض التجارى، بدأ الموردون يحضرون اجتماعات قوة عمل هندسة الإنترنت التى كانت تعقد ثلاث أو أربع مرات سنوياً لمناقشة الأفكار الجديدة والخطوات الجديدة للتوسع فى بروتوكولات تى سى بى/آى بى. وقد كانت البداية ببضعة مئات قليلة من الموردين معظمهم من الأكاديميين

الذين تغطى نفقات حضورهم جهات عملهم؛ ولكن الحضور الآن قد تجاوزوا الألف شخص فى كل مرة معظمهم من مجتمع الموردين يغطون بأنفسهم نفقات حضورهم. وفى حقيقة الأمر فإن هذه المجموعة التى تحضر طائفة مختارة تسهم فى تطوير بروتوكولات تى سى بى/آى بى بطريقة تبادلية تعاونية؛ والسبب وراء ذلك يكمن فى أن هذه المجموعة تضم فيما تضم: الداعين، الباحثين المستفيدين، الموردين.

والحقيقة التى لا مراء فيها أن إدارة الشبكة تقدم النموذج على كيفية التوفيق بين مجتمع البحث ومجتمع التجارة. ففى بداية الإنترنت كان التركيز على تحديد وتنفيذ البروتوكولات التى تحقق التشغيل البينى، ولكن كلما نمت الشبكة وكبرت أصبح من الواضح أن تلك البروتوكولات لم تعد تناسب المقام. ولذلك حلت محل الجداول المصورة يدوياً لوغاريتمات آلية موزعة، وأعدت أدوات أفضل لعزل الأخطاء. وفى سنة ١٩٨٧م غدا من الواضح أن الشبكة فى حاجة إلى بروتوكول يسمح بإدارة وتسيير عناصر الشبكة مثل محددات خط السير، عن بعد وبطريقة موحدة. وقد اقترحت لهذا الغرض عدة بروتوكولات من بينها: **بروتوكول إدارة الشبكة البسيطة** (إس إن إم بى) وقد صمم كما يبدو من اسمه من بروتوكول سابق عليه كان أكثر تعقيداً ولم ينفذ. ومن بين البروتوكولات كذلك بروتوكول هيمز وهو أكثر تقدماً وقد نبع من مجتمع الباحثين، **وبروتوكول سى إم آى بى** وغيرها. وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات تقرر بعدها سحب بروتوكول هيمز لخروجه عن المعايير الموحدة وحسماً للخلاف حوله.

ولكن على الجانب الآخر استمر العمل قُدماً فى الإثنين الآخرين: إس إن إم بى و سى إم آى بى على أساس أن يكون أولهما هو الحل العاجل قصير الأجل والثانى هو الحل الآجل بعيد المدى. وتترك المسألة للسوق كى يختار من بينهما الأكثر ملاءمة. ويستخدم إس إن إم بى الآن عالمياً للإدارة المبنية على الشبكات.

وفى السنوات القليلة الماضية ظهرت مرحلة تجارية جديدة فى حياة الإنترنت حيث بدأ الموردون التجاريون يسوقون بعض المنتجات الأساسية للشبكة، كما أخذ الوسطاء فى بيع خدمات الربط بالإنترنت وغيرها من الخدمات الأساسية. لقد أصبحت الإنترنت الآن تقريباً خدمة «سلعة»، ويوجه اهتمام كبير الآن لاستغلال هذه البنية

المعلوماتية الكونية فى تقديم المزيد من الخدمات التجارية الربحية. وقد تمثل ذلك فى الانتشار السريع والتبنى الواضح لأدوات التصفح وتكنولوجيا العنكبوتية التى تسمح للمستفيدين بالولوج السهل إلى قواعد المعلومات المربوطة بالإنترنت من جميع أنحاء العالم. والأدوات والمنتجات متاحة لتسهيل تقديم المعلومات؛ وتجرى البحوث والتطبيقات على قدم وساق لتطوير التكنولوجيا وتطويقها لتقديم خدمات المعلومات شديدة التعقيد على قمة اتصالات البيانات الأساسية بالإنترنت.

ع ـ استقراء المستقبل

فى الرابع والعشرين من شهر أكتوبر ١٩٩٥ قام المجلس الفيدرالى للمشابكة (إف إن سى) بتوزيع منشور غير موقع يحدد ويعرف مصطلح إنترنت. هذا التعريف كان قد تم وضعه وتطويره بالتشاور مع أعضاء الإنترنت ومجتمع حقوق الملكية الفكرية. ويقول نص المنشور:

إن المجلس الفيدرالى يوافق على أن اللغة الآتية تعكس تعريفنا لمصطلح إنترنت. «إنترنت» يعنى نظام المعلومات الكونى الذى:

١- يرتبط منطقياً ببعضه البعض عن طريق فضاء مخاطبة كونى مبنى على بروتوكول الإنترنت (آى بى) وتوسيعاته المتلاحقة/ المتابعات.

٢- ويكون قادراً على دعم الاتصالات مستخدماً فى ذلك بروتوكول ضبط التحويل/ برتوكول آى بى المتوافقة.

٣- ويقدم ويستخدم أو يسهل إتاحة الخدمات عالية المستوى سواء على النطاق العام أو الفردى، تلك الخدمات القائمة على الاتصالات والبنية الأساسية المشروحة فى هذا المنشور.

لقد تغيرت الإنترنت كثيراً خلال العقدين المنصرمين على بدايتها، لقد بزغت فى حقبة تشاطر المصادر واقتسام الوقت ولكنها استمرت فى حقبة الحاسبات الشخصية والخادم العميل والتحاسب من ند إلى ند وشبكات الحاسب. لقد صممت هذه الشبكة قبل وجود شبكات المناطق المحلية (لان) ولكنها استعانت بتكنولوجيات تلك

الشبكات كما أفادت من خدمات التحويل الحزمى. لقد قصد بها أن تساند مجموعة من الوظائف والعمليات بدءاً من تقاسم الملفات والولوج عن بعد مروراً بتشاطر المصادر والتعاون ثم دخلت إلى عالم البريد الإلكترونى وأخيرا العنكبوتية. أهم من هذا كله أن الإنترنت قد بدأت كياناً صغيراً قام به نفر قليل من الباحثين المتفانين ولكنها غدت مشروعاً تجاريًا ناجحاً تستثمر فيه مليارات الدولارات سنوياً.

ولا يمكننا القول بحال من الأحوال بأن الإنترنت قد بلغت النهاية وأنها توقفت عن النمو والتغيير. إن الإنترنت رغم أنها شبكة فى الاسم والجغرافيا إلا أنها مخلوق الحاسب الآلى وليست شبكة تقليدية ابنة صناعة التليفون والتليفزيون. ومن الضرورى لها أن ـ ولسوف ـ تتغير وتتطور بنفس سرعة صناعة الحاسب الآلى إن كان لها أن تستمر فى الوجود.

إنها تتحول الآن نحو تقديم خدمات جديدة بنفس سرعة الوقت الحقيقى لعملية النقل من أجل دعم تيارات الصوت والفيديو. إن وجود مثل هذا النوع من المشابكة إلى جانب الحاسبات القوية المحمولة والاتصالات المنقولة يدخلنا حقيقة إلى عصر جديد تماماً من الحاسبات والاتصالات الرحّالة.

إن هذا التطور بدأ يجلب لنا تطبيقات جديدة: تليفون الإنترنت؛ تليفزيون الإنترنت؛ إنها تتطور لتقدم لنا نماذج أكثر تعقيداً من التسعير وتخفيض التكاليف فى عالم تجارى تتسع آفاقه. إنها تتغير لتتيح لنا أجيالاً جديدة من تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات والشبكات بمواصفات جديدة وخصائص مختلفة ومتطلبات من نوع خاص.

إن السؤال الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمستقبل الإنترنت ليس هو: كيف ستتطور التكنولوجيا وتتغير ولكن كيف ستدار عملية التغير والتطور نفسها. إن بنية الإنترنت ومعماريتها كان يقوم لها دائما جماعة نواة من المصممين ولكن شكل هذه الجماعة كان دائما عرضة للتغيير مع الزيادة الملحوظة فى عدد الأطراف المعنية بهذا التغيير. لقد جلب نجاح الإنترنت وفرة وخصوبة فى عدد الجهات الداعمة والأفراد الداعمين لها وإن هؤلاء الداعمين لهم استثمارات اقتصادية واستثمارات فكرية فى الشبكة إننا نلحظ

فى الجدل الدائر حول ضبط فضاء اسم الدومين وشكل الجيل التالى من عناوين بروتوكول الإنترنت صراعاً مقبلاً حول البنية الاجتماعية التالية والتى سوف تقود الإنترنت مستقبلا وتحدد خطاها. إن شكل تلك البنية سيكون من الصعب أن نجده أو نعثر عليه بسبب العدد الكبير من المستثمرين الداعمين الذين يعنيهم أمر الإنترنت. وفى نفس الوقت فإن صناعة التكنولوجيا تصارع من أجل أن تجد الصيغة الاقتصادية للاستثمارات الكبيرة المطلوبة للتطوير والنمو فى المستقبل وعلى سبيل المثال تعظيم قدرة الولوج إلى الإنترنت وما يستتبع ذلك من تكنولوجيا ملائمة. إن تعثرت الإنترنت فلن يكون ذلك أبدا بسبب افتقارنا إلى التكنولوجيا، أو وضوح الرؤية أو الدافعية، إنما سيكون ذلك بسبب أننا لم ننجح فى تحديد الاتجاه والسير الجماعى فى المستقبل.

ط ـ تطور الإنترنت بالأرقام

فى خطواتها الأولى كشبكة كان عدد الحاسبات المربوطة إلى الإنترنت سنة ١٩٨٣م مجرد ٥٦٢ حاسباً ارتفع إلى ٩١٠١٤٩ حاسباً سنة ١٩٩٢ ثم إلى ٣٧,٥٣٩,٥٤١ حاسبًا فى ٢٠٠١م (على وجه التحديد عند كتابة هذا البحث فى الرابع والعشرين من شهر أكتوبر) أى أن العدد تضاعف فى عقد واحد نحو أربعين مرة بمعدل أربع مرات فى السنة الواحدة. وفى نفس سنة ٢٠٠١ كان عدد الشبكات الداخلة فى النظام كما أسلفت من قبل يربو على خمسين ألف شبكة منها تسع وعشرون ألف شبكة فى الولايات المتحدة وحدها أى ما يعادل الثلثين.

كان عدد الدول المربوطة إلى الإنترنت سنة ١٩٩٢، ستة وأربعين دولة وفى سنة ١٩٩٤م ارتفع عدد الدول المربوطة إلى الإنترنت إلى اثنتين وستين دولة وارتفع عدد الحاسبات إلى ١٥ مليون حاسب. وفى سنة ١٩٩٦م زاد عدد الدول إلى مائة وستين دولة وعدد الحاسبات الداخلة فى الشبكة إلى ٣٠ مليون حاسب وعدد المستفيدين ٦٠ مليون شخص.

ومن الواضح أن الإنترنت تحقق نمواً كبيراً قد يتراوح كل شهر ما بين ١٠-٢٠٪ وأن طاقتها الاستيعابية للحاسبات المربوطة عليها طاقة هائلة تتعدى حدود ما ينتج وما يركب من حاسبات فقد ذكرت بعض المصادر أن عدد الحاسبات التى يمكن أن

تستوعبها الإنترنت يربو على أربعة مليارات وثلاثمائة مليون حاسب؛ أى ما يقدر بنحو $\frac{٢}{٣}$ سكان الأرض فى نهاية سنة ٢٠٠١م.

وتصور الأرقام الآتية تطور عدد الدومينات (الأنطقة) المربوطة إلى الإنترنت على حسب النوع (تجارى، منظمات، شبكات، تربية) والفئات (داخل الدولة) على الولايات المتحدة وسائر دول العالم مجتمعة:

	تجاري - منظمات - شبكات - تربية			مؤسسات داخل الدولة	المجموع
	نسبة الولايات	نسبة الولايات	نسبة الولايات		
يولية ١٩٩٨	١,٦١٠,٦٨٩	٥٤٣,٩٤٥	٧٤,٨٪	١,١٢٧,٤٨٣	٣,٢٨٢,١١٧
يناير ١٩٩٩	٣,٠٠٣,٩٥٠	١,٠٣٣,٩٢٥	٧٤,٤٪	١,٤٦٦,٢٧٦	٥,٥٠٤,١٥١
يولية ١٩٩٩	٤,٦٨٦,٥٥٠	٢,١٦٥,٨٠٠	٦٩,٣٪	٢,٠٤٥,٧١٦	٩,٠٩٨,٠٦٦
يناير ٢٠٠٠	٦,٦٧٣,٦٥٠	٣,٣٣٤,٨٢٥	٦٦,٧٪	٣,٣٩٣,٩٧٣	١٣,٤٠٢,٤٤٨
يولية ٢٠٠٠	١٠,١٢٠,٢٠٨	٧,٢٩٤,١٧١	٥٨,١٪	٦,٤٥٠,٢٣٢	٢٣,٨٦٤,٦١١
يناير ٢٠٠١	١٣,٩٧٣,٢٣٣	٨,٩٩٣,٤٧١	٦٠,٨٪	١٠,٠٧٨,٦٩٣	٣٣,٠٤٥,٣٩٧
يولية ٢٠٠١	١٤,٩٤٢,١٧٥	١٠,١٣١,٨١٨	٥٩,٦٪	١٢,٤٦٥,٥٤٨	٣٧,٥٣٩,٥٤١

ولعله مما يجدر ذكره أن عدداً كبيراً من تلك الحاسبات مملوك لأفراد ومن ثم فقد لايدخل فى عداد المناطق ولذلك قد تظهر بعض الإحصاءات بدون حواسيب الأفراد ومن ثم فإن عدد الأنطقة قد يقل كثيرا عن الأرقام السابقة. وعلى سبيل المثال قارن الأرقام الآتية واضعاً فى الاعتبار أن الأرقام الناقصة هى أرقام أنطقة الأفراد؛ والأرقام هى لشهر يولية سنة ٢٠٠١م:-

تجاري - منظمات - شبكات - تربية			مؤسسات داخل الدولة	المجموع
نسبة الولايات	نسبة الولايات	نسبة الولايات		
١١,١٢٤,٩٣٣	٧,٥٢٣,٦٩٦	٥٩,٧٪	٦,٤٥٠,٢٣٢	٢٥,٠٩٨,٨٦١

والجدول الآتى يوزع الدومينات (الأنطقة) على الأنواع المختلفة أى: تجارى - منظمات - شبكات - تربية :-

	تجاري			منظمات		
	الولايات المتحدة	العالم	النسبة	الولايات المتحدة	العالم	النسبة
يولية ٩٨	١,٤٠٩,٥٣٨	٤٥٩,٩٦٣	٧٥٪	١٠٨,٠٠٢	٢٦,٨٥٨	٨٠,١٪
يناير ٩٩	٢,٥٦٦,٢٧٥	٨٥٩,٣٥٠	٧٤٪	٢٣٣,١٠٠	١١٤,٤٥٠	٦٧,١٪
يولية ٩٩	٤,٠٢٤,١٠٠	١,٧٢٤,٠٠٠	٧٠٪	٣٨٩,٥٧٥	١٤١,٣٧٥	٧٣,٤٪
يناير ٢٠٠٠	٥,٣٥٧,٥٢٥	٢,٦٤٨,٥٧٥	٦٦,٩٪	٥٥٧,٢٥٠	٢٢٢,٧٠٠	٧١,٤٪
يولية ٢٠٠٠	٨,٧٩٤,٣٠٠	٥,٨٨٥,٩٧٥	٥٩,٩٪	٩٥٢,٦٠٠	٤٩٧,١٧٥	٦٥,٧٪
يناير ٢٠٠١	١٣,٣١٠,٦٥٠	٧,٧١٣,٠٥٠	٦٣,٣٪	١,٦٥٠,٨٥٠	٨٣٩,١٠٠	٦٦,٣٪

	الشبكات			التربية		
	الولايات المتحدة	العالم	نسبة الولايات	الولايات المتحدة	العالم	نسبة الولايات
يولية ٩٨	٨٩,٥٨٠	٤٦,٤٩٩	٦٥,٨٪	٣,٥٦٩	٦٢٥	٨٥,١٪
يناير ٩٩	٢٠١,٧٧٥	٥٩,٦٠٠	٧٧,٢٪	٢,٨٠٠	٥٢٥	٨٤,٢٪
يولية ٩٩	٤٦٩,٥٢٥	٢٩٩,٣٧٥	٦١,١٪	٣,٣٥٠	١,٠٥٠	٧٦,١٪
يناير ٢٠٠٠	٧٥٤,٥٥٠	٤٦٢,٢٠٠	٦٢,٠٪	٤,٣٢٥	١,٣٥٠	٧٦,٢٪
يولية ٢٠٠٠	١,٣٧٣,٦٠٠	١,٠٨٥,٩٢٥	٥٢,٩٪	٤,٤٣٣	١,٧٢١	٧٢,٠٪
يناير ٢٠٠١	٢,٣٨٩,٨٠٠	١,٥٧٠,٦٠٠	٦٠,٣٪	٤,٤٣٣	١,٧٢١	٧٢,٠٪

نمو التسويق الإليكتروني عبر الويب ($B)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	النسبة المئوية لمجموع المبيعات فى عام ٢٠٠٤
المجموع($B)	٦٥٧,٠ $	١,٢٣٣,٦ $	٢,٢٣١,٢$	٣,٩٧٩,٧ $		
أمريكا الشمالية	٥٠٩,٣ $	٩٠٨,٦ $	١,٤٩٨,٢ $	٢,٣٣٩,٠ $		
الولايات المتحدة	٤٨٨,٧ $	٨٦٤,١ $	١,٤١١,٣ $	٢,١٨٧,٢ $		
كندا	١٧,٤ $	٣٨,٠ $	٦٨,٠ $	١٠٩,٦ $		
المكسيك	٣,٢ $	٦,٦ $	١٥,٩ $	٤٢,٣ $		
آسيا الباسيفيك	٥٣,٧ $	١١٧,٢ $	٢٨٦,٦ $	٧٢٤,٢ $		
اليابان	٣١,٩ $	٦٤,٤ $	١٤٦,٨ $			
أستراليا	٥,٦ $	١٤,٠ $	٣٦,٩ $			
كوريا	٥,٦ $	١٤,١ $	٣٩,٣ $			
أوروبا الشرقية	٨٧,٤ $	١٩٤,٨ $	٤٢٢,١ $			
ألمانيا	٢٠,٦ $	٤٦,٤ $	١٠٢,٠ $			
المملكة المتحدة	١٧,٢ $	٣٨,٥ $	٨٣,٢ $			
فرنسا	٩,٩ $	٢٢,١ $	٤٩,١ $			
إيطاليا	٧,٢ $	١٥,٦ $	٣٣,٨ $			
هولندا	٦,٥ $	١٤,٤ $	٣٠,٧ $			
أمريكا اللاتينية	٣,٦ $	٦,٨ $	١٣,٧ $			

تطور عدد الحاسبات ومجالاتها: تجاري ـ شبكة ـ منظمات ـ تربية وتعليم

التاريخ	المجموع	Com	Net	Org	Edu
٤ أكتوبر ٢٠٠١	٣٠,٦٧٥,٧٧٧	٢٣,٢٩١,٦٥٤	٤,٤٦٧,٩٥٦	٢,٩٠٩,٥١٤	٦,٦٥٣
٢٤ سبتمبر ٢٠٠١	٣٠,٦٦١,٨٩٨	٢٣,٢٨٠,٣٣٩	٤,٤٦٩,٤٧٠	٢,٩٠٥,٤٤٣	٦,٦٤٦
١٤ يولية ٢٠٠١	٣٠,٠٨٩,٧٣١	٢٢,٨٤٥,٠٧٩	٤,٤٠٤,٣٠٨	٢,٨٣٣,٧٨١	٦,٥٦٣
١٢ يونية ٢٠٠١	٢٩,٨٨١,٢٣٣	٢٢,٧٠٢,٠٧٤	٤,٣٦٩,٩٠٠	٢,٨٠٢,٧١٩	٦,٥٤٠
٦ يونية ٢٠٠١	٢٩,٨٣٧,٣١٦	٢٢,٦٧٠,٩١٥	٤,٣٦٣,٧٥٠	٢,٧٩٦,١٢٥	٦,٥٢٦
٣١ مايو ٢٠٠١	٢٩,٧٧٦,٤٨٩	٢٢,٦٢٤,٦٠٨	٤,٣٥٥,٧١٣	٢,٧٨٩,٦٤٣	٦,٥٢٥
٢٤ مايو ٢٠٠١	٢٩,٧٤١,٦٦٤	٢٢,٦٠٦,٤٩٥	٤,٣٤٧,٠٨٦	٢,٧٨١,٥٧٤	٦,٥٠٩
الأسماء متعددة اللغات	٦١٥,٦٢٥	٤٦٧,٠٤٥	١٠٤,٥٥٦	٤٤,٠٢٤	
١٦ مايو ٢٠٠١	٢٩,٦٠٠,٨٢٠	٢٢,٤٩٦,٤٨٠	٤,٣٢٩,٣٦٣	٢,٧٦٨,٤٨١	٦,٤٩٦
٩ مايو ٢٠٠١	٢٩,٥٥٧,٧٤٣	٢٢,٤٧٠,٩٢٣	٤,٣٢١,٠١٣	٢,٧٥٩,٣٢١	٦,٤٨٦
٢ مايو ٢٠٠١	٢٩,٥٥٣,٦٠٦	٢٢,٤٧٥,٩٧٦	٤,٣١٧,٩٦٥	٢,٧٥٣,١٨٧	٦,٤٧٨
٢٥ أبريل ٢٠٠١	٢٩,٤٦٨,٦٧٦	٢٢,٤٠٩,٧٤٥	٤,٣٠٣,٧١٧	٢,٧٤٢,٣١٦	٦,٤٦٦
الأسماء متعددة اللغات	٥٥٢,٢٢٤	٤٠٧,٥١٤	٩٧,١٨٢	٤١,٠٩٦	
١٨ أبريل ٢٠٠١	٢٩,٤١٥,٣٥١	٢٢,٣٧٤,٢٢٩	٤,٢٩٣,٥١٩	٢,٧٣٤,٧١٩	٦,٤٥٢
١١ أبريل ٢٠٠١	٢٩,٣٨٥,٨٤١	٢٢,٣٦٦,٣٦٧	٤,٢٨٦,٤٠٤	٢,٧٢٦,٦٢٦	٦,٤٤١
٢٩ مارس ٢٠٠١	٢٩,٠٧٩,١٧٤	٢٢,١٨٦,٩٣٨	٤,٢١٧,٦٥٨	٢,٦٦٨,١٤٦	٦,٤٣٢
٢٢ مارس ٢٠٠١	٢٩,٠٣٧,٤٩٦	٢٢,١٦٠,١٧٨	٤,٢١١,٦١٢	٢,٦٥٩,٢٨٧	٦,٤١٩
١٥ مارس ٢٠٠١	٢٨,٩٧٣,٥٩٦	٢٢,١٢٣,٤٨٧	٤,١٩٧,٦٧١	٢,٦٤٦,٠٣٠	٦,٤٠٨
٧مارس ٢٠٠١	٢٨,٨٥٩,٥٠٣	٢٢,٠٤٥,٦٤٨	٤,١٧٧,٤٩٦	٢,٦٢٩,٩٦٨	٦,٣٩١
٢٣ فبراير ٢٠٠١	٢٨,٦٧٨,٣٥١	٢١,٩١٥,٦٢٤	٤,١٤٨,٧٠٥	٢,٦٠٧,٦٥٣	٦,٣٦٩
١٥ فبراير ٢٠٠١	٢٨,٤٦٢,٦٠٠	٢١,٧٥٦,١٨٩	٤,١١٤,٩٧٩	٢,٥٨٥,٠٦٩	٦,٣٦٣
٨ فبراير ٢٠٠١	٢٨,٢٤٥,١٢٩	٢١,٥٩٢,١٦٧	٤,٠٨٠,٨١٠	٢,٥٦٥,٧٩٣	٦,٣٥٩
١ فبراير ٢٠٠١	٢٨,٠٣٨,٨٦٤	٢١,٤٣٩,٠٥٩	٤,٠٤٨,٩٨٥	٢,٥٤٤,٤٦٩	٦,٣٥١
٣٠ يناير ٢٠٠١	٢٧,٩٦٩,٧٧٩	٢١,٣٨٧,٦٠٣	٤,٠٣٨,١٦١	٢,٥٣٧,٦٦٩	٦,٣٤٦
١٨ يناير ٢٠٠١	٢٧,٧٠١,٠٢٠	٢١,١٨٥,٠١٥	٣,٩٩٩,٣٢٢	٢,٥١٠,٣٥٢	٦,٣٣١
٩ يناير ٢٠٠١	٢٧,٤٨٠,٣٢٤	٢١,٠٢٣,٧٢٠	٣,٩٦٠,٣٦٣	٢,٤٨٩,٩٢٤	٦,٣١٧

٢٢ ديسمبر ٢٠٠١	٢٦,٩٩٣,٤٣١	٢٠,٦٥٢,٢٠٠	٣,٨٨٨,٠٩١	٢,٤٤٦,٨٤٠	٦,٣٠٠
١٢ ديسمبر ٢٠٠٠	٢٦,٦٥٣,٣٨٩	٢٠,٤٠١,٨٣٧	٣,٨٣٠,٦٤١	٢,٤١٤,٦٢٢	٦,٢٨٩
٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠	٢٦,١٦١,١٨٧	٢٠,٠٣٣,٩٢٠	٣,٧٥٧,٧٧٦	٢,٣٦٣,٢٣٣	٦,٢٥٨
يولية ٢٠٠٠	١٨,٦٤٨,٦٢٩	١٤,٦٨٠,٢٧٥	٢,٥١٢,٤٢٥	١,٤٤٩,٧٧٥	٦,١٥٤
يناير ٢٠٠٠	١٠,٠٠٨,٤٧٥	٨,٠٠٦,١٠٠	١,٢١٦,٧٥٠	٧٧٩,٩٥٠	٥,٦٧٥
يولية ١٩٩٩	٧,٠٥٢,٣٥٠	٥,٧٤٨,١٠٠	٧٨٨,٩٠٠	٥٣٠,٩٥٠	٤,٤٠٠
يناير ١٩٩٩	٤,٠٣٧,٨٧٥	٣,٤٢٥,٦٢٥	٢٦١,٣٧٥	٣٤٧,٥٥٠	٤,١٩٤
يولية ١٩٩٨	٢,١٥٤,٦٣٤	١,٨٧٩,٥٠١	١٣٦,٠٧٩	١٣٤,٨٦٠	٤,١٩٤
بيانات عن سنوات سابقة					
يناير ١٩٩٨	٢,٢٩٢,٠٠٠				
يولية ١٩٩٧	١,٣٠١,٠٠٠				
يناير ١٩٩٧	٨٢٨,٠٠٠				
يولية ١٩٩٦	٤٨٨,٠٠٠				
يناير ١٩٩٦	٢٤٠,٠٠٠				
يولية ١٩٩٥	١٢٠,٠٠٠				
يناير ١٩٩٥	٧١,٠٠٠				
يولية ١٩٩٤	٤٦,٠٠٠				
يناير ١٩٩٤	٣٠,٠٠٠				
يولية ١٩٩٣	٢٦,٠٠٠				
يناير ١٩٩٣	٢١,٠٠٠				
يولية ١٩٩٢	١٦,٠٠٠				

استخدام الإنترنت حسب اللغات

	مرات الاتصال بالمليون	نسبة الاستخدام	تقدير ٢٠٠٣	المجموع بالمليون	متوسط الانفاق	نسبة الانفاق	متوسط الفرد	الأجهزة المضيفة
اللغة الإنجليزية	٢٢٠,٤	٤٣,٠٪	٢٧٠	٨٦٠	$١٣,٨١٢	٣٣,٤٪		
اللغات غير الإنجليزية	٢٩٢,٧	٥٧,٠٪	٥٠٥	٥٣٤٠	$ ٢٧,٥٩٠	٦٦,٦٪		
اللغات الأوروبية (غير الإنجليزية)	١٦٣,٠	٣١,٨٪	٢٩٠	١,٠٨٩	$١٢,٥٥٠	٣٠,٣٪		
اللغة الكتلانية	٠,٧		٨					
اللغة التشيكية السلافية	١,٠		٣	١٠,٣	$٥٣		$٥,١	١١٣
اللغة الهولندية	١١,١	٢,٢٪	١٢,٨	٢٣,٦	$ ٥٧٠		$ ٢٤,٢	١٦٢٢
اللغة الفنلندية	٢,٣		٤	٥,٢	$١٢٧		$٢٤,٢	٧٧٢
اللغة الفرنسية	١٦,٨	٣,٣٪	٣٠	٨٠,٧	$١٧٣٤	٤,٢٪	$٢١,٥	١٩٩٦
اللغة الألمانية	٣٤,٢	٦,٧٪	٤٦	٩٧,٢	$ ٢٤٢١	٥٠٨٪	$ ٢٤,٩	٢٩٩٩
اللغة اليونانية	١,٥		٣	١٠,٩	$١٨٤		$١٦,٩	١٤٨
اللغة المجرية	١,٣		٣	١٠,١	$٩٦		$٩,٤	١٥٩
اللغة الإيطالية	١٩,٥	٣,٨٪	٢٥	٥٩,٦	$ ١٤٧١	٣,٦٪	$ ٢٤,٧	١٦٥٣
اللغة البولندية	٣,١		٦	٣٩,٤	$٣٠٦		$٧,٨	٣٧٢

(تابع) استخدام الإنترنت حسب اللغات

	مرات الاتصال بالمليون	نسبة الاستخدام	تقدير ٢٠٠٣	المجموع بالمليون	متوسط الانفاق	نسبة الانفاق	متوسط الفرد	الأجهزة المضيفة
اللغة البرتغالية والبرازيلية	١٢,٨	٪٢,٥	٢٦	١٧٦,٤	$١٤٧٢	٪٣,٦	$٨,٣٤	١٠٥٥
اللغة الرومانية	٠٦			٢٢,٤٠	$ ٩٨	٪١,٨	$ ٤,٤	٤١
اللغة الروسية	٩,٣	٪١,٨	١٥	١٤٤	$٧٣٠		$٥,٠	٣٦٠
اللغة الدنماركية الجرمانية	٢,٩			٥,٤	$١٧٦		$٣٢,٩	٤٣٦
اللغة الأيسلندية	٠,١٤			,٣	$ ٦		$ ٢٣,٥	٤٤
اللغة النرويجية	٢,٥			٤,٦	$١٢٦		$٢٧,٧	٥٢٥
اللغة السويدية	٥,٦			١٠	$٢٢٣		$٢٢,٣	٧٦٤
اللغات الاسكندنافية (المجموع)	١١,١	٪٢,٢	١٢,٢	٢٠,٢	$ ٥٢٥	٪١,٣	$ ٢٦,٠	١٧٦٩
اللغة السلوفاكية	٠,٧		١	٥,٤	$٤٧		$٨,٧	٣٧
اللغة السلوفينية	٠,٤٦		١	١,٩	$٢٢,٩		$١٠,٩	٢٤
اللغة الأسبانية	٣٤,٦	٪٦,٧	٦٠	٣٣٦,٥	$ ٣٦٨٤	٪٨,٩	$١١,٠	١٧٣١
اللغة التركية	٢,٢		٣	٦٧,٤	$٤٥٤		$٦,٧	١١٤

(تابع) استخدام الإنترنت حسب اللغات

	مرات الاتصال بالمليون	نسبة الاستخدام	تقدير ٢٠٠٣	المجموع بالمليون	متوسط الانفاق	متوسط الانفاق	متوسط الفرد	الأجهزة المضيفة
اللغة الأوكرانية	٠,٧		٢	٥٠,٣	$١١٥		$٢,٣	٣٤
مجموع اللغات الأوروبية (فيما عدا الإنجليزية)	٣١,٨	٣١,٨٪	٢٩٠	١,١٦٢,٤	$١٤,١١٢	٣٤,١٪		١٤,٩٦٥
اللغات الآسيوية								
اللغة العربية	٤,١	٠,٩٪	٦	١٦٢	$٦٧٨	١,٦٪	$٤,٢	٥١
اللغة الصينية	٤٧,٥	٩,٢٪	١٦٠	٩٨٨	$٥٣٧٠	١٣,٠٪	$٥,٤	٢٣٤٥
اللغة العبرية	١,٠			٦,٣	$١٣٢		$ ٢١,٠	١٨٠
اللغة اليابانية	٤٧,٣	٩,٢٪	٧٥	١٢٧	$٣,٣١٥	٨,٠٪	$٢٦,١	٤٦٤٠
اللغة الكورية	٢٢,٧	٤,٤٪	٣٥	٤٧,٩	$٨٣٥	٢,٠٪	$١٧,٣	٣٩٨
اللغة الملاية	٤,٧			٢٢٩	$٨٣٥	٢,٠٪	$ ٣,٧	١٢١
اللغة التاية	٢,٣			٦٢,٤	$ ٤٥٣		$٧,٣	٦٣
مجموع اللغات الآسيوية	١٢٩,٥	٢٥,٣٪	٢٧٠					٧٧٨٩
مجموع العالم	٥٠٥		٧٩٣	٦,٢٠٠	$٤١,٤٠٠			

عدد الحاسبات ومجالاتها على الدول

المجموع الكلى فى العالم: ٣٦١٤٩٢٩٧

مجموع المجالات التجارية: ٢٢٣٧٣٠٩٧

ألبانيا (AL)		١٧
الجزائر (DZ)		١٢٧
جزر ساموا الأمريكية بالمحيط الهادئ (AS)		٢٤٩٩٠
انجولا (AO)		٤٧
إنجويلا	Anguilla (AI)	٧٠٣
انجويلا	Anguilla (COM.AI)	٤٥٦
أنتاركتيكا (AQ)		٥٨
انتيجوا بارتودا	Antigua and Barbuda (AG)	٦٣٧١
الأرجنتين (COM.AR)		٣٧٥٦٥٩
الأرجنتين (NET.AR)		٧٥٩٢
الأرجنتين (ORG.AR)		٦١١٣
أرمينيا (AM)		٢٣٥٣
أسينسيون، جزيرة	Ascension Island (AC)	٨٠٢٠
أستراليا (EUD.AU)		٦١٥٠
أستراليا (GOV.AU)		٢٦٣٢
أستراليا (INFO.AU)		١٥
النمسا (AT)		١٩٩٧٧٩
النمسا (CO.AT)		١٣٣٠٩
النمسا (OR.AT)		١٦٧٩
أذربيجان (AZ)		١٧٥٧
الباهاما، جزر	Bahamas (BS)	٤١٦

البحرين (COM.BH)		٥٢
بنجلاديش(BD)		٢٧
بربادوس	Barbados (BB)	٨٧
بربادوس كوم	Barbados' (COM.BB)	١٥٣
بربادوس نت	Barbados (NET.BB)	٤
بيلاروس	(BY) Belaru	٢٦٢٢٦
بلجيكا (BE)		١٣٩٨٧٠
بليز	(BZ) Belize	٩٥٩
برمودا	Bermuda (BM)	١٩٠٥
بوتان	Bhutan (BT)	٣٩٢
بوليفيا (BO)		٧٥٠
البوسنة والهرسك (BA)		٤١٠
البوسنة والهرسك (NET.BA)		٦
البوسنة والهرسك (ORG.BA)		١٧
بتسوانا (BW)		٣٦٠
بوفيه، جزر	Bouvet Island (BV)	١
إقليم المحيط الهندى البريطانى (IO)		٢٨
(COM.BN) Brunei Darussalam		١٢٦
(ORG.BN) Brunei Darussalam		٢١
بلغاريا (BG)		١٥٨٨
بوركينا فاسو (BF)		٨٤
بروندى (BI)		٦٥٤
كمبوديا	Cambodia (COM.KH)	٨٤
كمبوديا	Cambodia (KH)	٥
كمبوديا	Cambodia (NET.KH)	٦

كمبوديا	Cambodia (ORG.KH)	٢٤
الكاميرون (CM)		٥٨
كندا (CA)		٢٢٦٣٩٦
الرأس الأخضر	Cape Verde (CV)	٣٩
جزر الكمان (KY)		١٤١٤
جمهورية أفريقيا الوسطى (CF)		١٠١٩
جزر القناة - جرونزى (GG)		٣٨٠٩
جزر القناة - جرسى (JE)		٢٩٨٦
تشيلى	(CL) Chile	٧٩٥٩٣
أرض/ جزر الميلاد (CX)		١٤٢٠٩
جزر كيلنج	(CK) Cocos (Keeling) Islands	٨٨٨
جزر القمر	(KM) Comoros	٣
الكونغو (CG)		٦٥٤
جمهورية الكونغو الديموقراطية (CD)		٨٢٤
كوستاريكا (CR)		٢٧٥٦
كوت دى فوار (CI)		٤٠٦
كورواتيا (HR)		٧٤٠١
قبرص	Cyprus (COM.CY)	٢٨٧٠
قبرص	Cyprus (ORG.CY)	١٥٠
جمهورية تشيكوسلوفاكيا (CZ)		١١٤٥٥٧
جمهورية جيبوتى (DJ)		٣٠
دومينيكا (DM)		٢٣٦
تيمور الشرقية (TP)		٨١٣
مصر (COM.EG)		٢٣٢٣
مصر (ORG.EG)		١٧٦

إلسلفادور (SA) El Salvador		٢٦٧٢
غينيا الاستوائية (GQ)		٥
أستونيا (EE)		٩٩٢١
فوكلاند، جزيرة	Folkland Island (FK)	٣٧
فيجى	Fiji (FJ)	١٣٦٤
فنلندا (FL)		٣٣٣٥٣
غيانا الفرنسية	(GF) French Guyana	٨٢
غيانا الفرنسية	(PF) French polynesia	٥١٩
مقاطعة أو إقليم فرنسا الجنوبى (TF)		٢١٤٦
الجابون (GA)		٢٨
جامبيا (GM)		٧٥٦
جورجيا (COM.GE)		١٥٢
جورجيا (GE)		٥٦٦
جورجيا (NET.GE)		١١
جورجيا (ORG.GE)		١٠٦
غانا (COM.GH)		٣٤
غانا (GH)		٩
جبل طارق (COM.GL)		٨٤٥
جبل طارق (GL)		
جبل طارق (ORG.GL)		١٢
اليونان (COM.GR)		١٧١٢
اليونان (EDU.GR)		٢٠٤
اليونان (GR)		٤١٠٥٥
اليونان (NET.GR)		٢٣٤
اليونان (ORG.GR)		١٦٢

جرينلاند	Greenland (GL)	١٤٤٧
جرينلاند	Grenad (GD)	١٢٨
جوام	Guam (COM.GU)	٤٥
جوام	Guam (NET.GU)	٩
جوام	Guam (ORG.GU)	٨
غينيابيساو	Guinea Bissau (GW)	٢
غيانا	(GY) Guyana	١٥٦
هاييتى	Haiti (HT)	١
هندوراس	Honduras (HN)	٦٦٨
هونج كونج (ORG.HK)		١٩٩١
هنغاريا (المجر) (HU)		٦١٣٢٥
عالميًا (COM)		٢٢٣٧٣٠٩٧
عالميًا (EDU)		٦٥٨٧
عالميًا (GOV)		١٢١٧
عالميًا (INFO)		٤
عالميًا (INT)		٩٥
عالميًا (NET)		٤٢٤٤٠٩٢
عالميًا (ORG)		٢٦٨٨٦٥٧
أيسلندا (IS)		٧٥٨٣
الهند (IN)		٣٩
إندونيسيا (CO.ID)		٦٥٩٧
إندونيسيا (NET.ID)		١٤٥
إيران (IR)		٥٨٧
العراق (IQ)		٢
أيرلندا (IE)		٢٢٦٦٢

جزيرة الإنسان	Isle of Man (IM)	١٠٣٥
إيطاليا (IT)		٥٣٧٩٠٩
جامايكا (JM)		١٢٤٨
المملكة الأردنية الهاشمية (COM.JO)		٧٦٩
المملكة الأردنية الهاشمية (EDU.JO)		٥٣
المملكة الأردنية الهاشمية (GOV.JO)		٨٤
المملكة الأردنية الهاشمية (JO)		٩
المملكة الأردنية الهاشمية (NET.JO)		١٩
المملكة الأردنية الهاشمية (ORG.JO)		٦٩
كازاخستان (KZ)		٣٥٨٥
كيريباتى	Kiribati (KI)	٤
كيريستان	Kyrgystan (KG)	٨٥٧
لاتفيا (LV)		٨١٩٢
ليسوتو	Lesotho (LS)	٨
ليبريا (LR)		١٤
ليبيا (LY)		٤٤٢٦
لتوانيا (LT)		١٢٠٥٠
ماكاو	Macau (COM.MO)	٣٢٤
ماكاو	Macau (NET.MO)	٦
مقدونيا (NET.MO)		٢١١٤
مدغشقر (MG)		١٥٩
ملوى (MW)		٨٣٨
مالديف	Maldives (COM.MV)	٦
مالديف	Maldives (NET.MV)	٣
مالى (ML)		١٦

مالطا (COM.MT)		١٦٤٦
مالطا (NET.MT)		٣١
مالطا (ORG.MT)		٨٨
موريتانيا (MR)		١٠٦
المكسيك (COM.MX)		٧٥٣٦٢
المكسيك (NET.MX)		٨٥٣
المكسيك (ORG.MX)		٣١٨١
جزر ميكرونيزيا (FM)		٧٥٩١
مولدوفا	Moldova (MD)	١١٧٠٥
موناكو (MC)		٥٦٨
منغوليا (MN)		١٩٤
مونسترات	Montserrat (MS)	٣٠٤٦٠
المغرب (CO.MA)		٨٨٦
المغرب (MA)		٩٤٧
المغرب (NET.MA)		٢٧٣
المغرب (ORG.MA)		١٣٧
موزمبيق (CO.MZ)		٢٢٥
موزمبيق (MZ)		٢٤
ميانمار	Myanmar (MM)	٩
نورو	Nauru (NR)	٢
نيبال (COM.NP)		١٩١٨
نيبال (NET.NP)		٣٠٢
نيبال (NP)		٤
نيبال (ORG.NP)		٣٤٧
هولندا (الأراضي الواطئة)	Netherlands (NL)	٦٧٢٢٣٣

هولندا	Netherlands Antilles (NA)	٣٢٧
كاليدونيا الجديدة	New Caledonia (NC)	٣٠٥
نيوزيلندا (AC.NZ)		٤٥٥
نيوزيلندا (CO.NZ)		٨٥٦٠٤
نيوزيلندا (CRI.NZ)		٢٩
نيوزيلندا (GEN.NZ)		٦٥٧
نيوزيلندا (GOVT.NZ)		٤٩٢
نيوزيلندا (IWI.NZ)		٢٣
نيوزيلندا (MIL.NZ)		١٩
نيوزيلندا (NET.NZ)		٤٨٥٧
نيوزيلندا (ORG.NZ)		٤٩٩٦
نيوزيلندا (SCHOOL.NZ)		١٣٩٨
نيكاراجوا (COM.NI)		١٤٢١
نيكاراجوا (ORG.NI)		١٥٢
النيجر (NE)		٣٨
نيجيريا (COM.NG)		٢٨٨
نيجيريا (NG)		٧
نورفولك، جزيرة	Norfolk Island (NF)	١٨٨٦
النرويج (NO)		
عمان (OM)		١٤
بابواغينيا الجديدة	Papua New Guinea (PG)	٤٣٠
بورجواى (COM.PY)		٢٢٨٠
بورجواى (NET.PY)		٣٧
بورجواى (ORG.PY)		١٥٦
بيرو	Peru (PE)	١٢

الفلبين (PH)		٥٧٣٦٤
بتكايرن	Pitcairn (PN)	١٠٢٣
بولاندا (PN)		٥٣٩١٠
بولاندا (COM.PN)		٢٨٠٤
بولاندا (NET.PN)		١٥٠٩
بولاندا (ORG.PN)		٦٠٧٠٧
البرتغال (PT)		١٩٨٨١
قطر (COM.QA)		٤٣
قطر (ORG.QA)		٥
قطر (QA)		٧
رومانيا (RO)		٢١١٧٧
روسيا (RU)		٨٤٥٣٩
رواندا (RW)		٧٤٦
سانت كيتس و نيفيس	Saint Kitts and Nevis (KN)	٥٥٩
سانت لوتشيا	Saint Lucia (LC)	٨٤
سان مارينو (SM)		٤٦٢
ساوتوم و برنسب	Sao Tome and Principe (ST)	١٤٠٠٠
المملكة العربية السعودية (COM.SA)		٢٩٦٢
المملكة العربية السعودية (NET.SA)		٥٨
المملكة العربية السعودية (ORG.SA)		١٤٢
السنغال (SN)		٦٩٩
سيشيل	Seychelles (SC)	٣٥٣
سنغافورا (COM.SG)		٣١٦٥٧
سنغافورا (EDU.SG)		.١٣٩
سنغافورا (GOV.SG)		٢٣٨

سنغافورا (NET.SG)	١٩١
سنغافورا (ORG.SG)	١١٤٦
سلوفاكيا (SK)	٣٨٩٨٨
سلوفينيا (SI)	٩٥٨٨
الصومال (SO)	٣
أفريقيا الجنوبية (CO.ZA)	٩٧٠٦٣
أفريقيا الجنوبية (ORG.ZA)	٣٩٥٤
أفريقيا الجنوبية (ZA)	٤٠
جورجيا الجنوبية (GS)	٣٤٧٠
الاتحاد السوفيتى (SU)	١٢٦
أسبانيا (ES)	٣٣٥١٢
سيريلانكا (LK)	١٥٠١
سانت هيلانة St Helena (SH)	٤٥٦١
السودان (SD)	١
سورينام Suriname (SR)	١٠٣
سفالبارد و جان ماين، جزر Svalbard and Jan Mayen Islands (SJ)	١
السويد (SE)	٩١٢١٧
سوريا (COM.SY)	٣
سوريا (SY)	٣
طاجيكستان (TJ)	٣٥٦
تايلاند (TH)	٥١٧٦
تايلاند (CO.TH)	٢٨
تايلاند (NET.TH)	٧
توكيلا Tokelau (TK)	٤

توجو Togo (TO)		٣٤٦٦٨
ترينيدار و توبوجو	Trinidad and Tobago (TT)	١٤٦٦
تركيا (COM.TR)		٢١٦٣٣
تركيا (NET.TR)		١٤٠
تركيا (ORG.TR)		١٣٧١
تركيا (TR)		١٢
تركمينستان (TM)		٣٠٨٠
تورك و قوقاز، جزيرة	Turks and Caicos Island (TC)	٣٤١٠٧
ما ينو - الولايات المتحدة	U.S.Minor Outlying Island (UM)	١
الجزر العذراء- الولايات المتحدة	US Virgin Island (VI)	١٧٨
أوغندا (UG)		٣٥٠
أوكرانيا (COM.UA)		١٧٩٣٩
أوكرانيا (NET.UA)		٤٤٤
أوكرانيا (UA)		٥٣
المملكة المتحدة (AC.UK)		٢٥١٦
المملكة المتحدة (CO.UK)		٢٧٠٣٢٧٤
المملكة المتحدة (GOV.UK)		١٩٣٨
المملكة المتحدة (LTD.UK)		١٠٤٥٦
المملكة المتحدة (NET.UK)		٤٧٣
المملكة المتحدة (ORG.UK)		١٨٨٠٣٦
المملكة المتحدة (PLC.UK)		١٤٥٠
المملكة المتحدة (SCH.UK)		٢٥١٦٣
الولايات المتحدة (US)		٥٦
أوزباكستان (CO.UZ)		٣٨٧
أوزباكستان (UZ)		١٦٢٦
فانوتو	Vanuatu (VU)	٢٣٨٩

ولاية مدينة الفاتيكان (VA)		٢
فنزويلا (COM.VE)		٦٧٣٨
فنزويلا (NET.VE)		٦٥
فنزويلا (ORG.VE)		٤٨٧
فيتنام (VN)		١١
الجزر العذراء - بريطانيا	Virgin Island (British) (VG)	٣٥٨٥
اليمن (COM.YE)		٦٤
اليمن (NET.YE)		٦
اليمن (ORG.YE)		١٨
يوجوسلافيا (CO.TU)		٨٨٨٥
يوجوسلافيا (ORG.TU)		١١١٩
يوجوسلافيا (TU)		٣٤
زامبيا (ZM)		٣١
زيمبابوى (ZW)		١١

المصادر

هناك فيض مغرق من المصادر بالعربية واللغات الأجنبية عن الإنترنت حيث هى موضوع الساعة منذ نحو عقد من الزمان. وهذه المصادر تزداد يوما بعد يوم ولذلك فإننا فى هذه القائمة نكتفى بعدد محدود من المصادر التى بلغت دون مبالغة بضعة آلاف.

١- إبراهيم عبد الموجود حسن. الإنترنت وعولمة المعرفة .ـ فى .ـ دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات .ـ مج ٣، ع٣، ديسمبر ١٩٩٨.

٢- أسامة لطفى محمد أحمد. تطبيقات شبكة الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات: دراسة تجريبية .ـ رسالة دكتوراه؛ كلية الآداب ـ جامعة المنوفية، ٢٠٠٠.

٣- حشمت محمد على قاسم. الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات .ـ فى .ـ دراسات عربية فى المكتبات والمعلومات ع٢، ١٩٩٦.

٤- ربحى مصطفى عليان. نظم وشبكات المعلومات: الانترنت نموذجا .ـ فى .ـ العربية ٣٠٠٠، ع١ شتاء ٢٠٠٠.

٥- زين الدين محمد عبد الهادى. الإنترنت: العالم على شاشة الكمبيوتر.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦.

٦- سوبين، لاى. نظرة شاملة على الإنترنت: نشأتها، مستقبلها، قضاياها ترجمة، خميس بن حميدة .- فى .- المجلة العربية للمعلومات.- مج١٦، ع١، ١٩٩٥.

٧- عامر إبراهيم قنديلجى. شبكة إنترنت وتطبيقاتها فى المكتبات ومراكز المعلومات.- فى.- المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات .- مج ٣، ع١، يونيو ١٩٩٧.

٨- محمد جلال غندور. استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود للإنترنت: دراسة تحليلية.- فى .- الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، مج ٦، ع٢، يوليو ١٩٩٩.

٩- مور، مارتن. مدخل إلى الإنترنت/ ترجمة عبد السلام رضوان.- فى.- الثقافة العالمية، س ١٣، ع٦١، مايو ١٩٩٦.

١٠- هشام فتحى أحمد مكى. مواقع البيانات على الإنترنت: دراسة نظرية وتطبيقية للمواقع المصرية، توليفاً وتحسيباً وإتاحة.- رسالة ماجستير من كلية الآداب - جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

١١- يحيى جاد الله إبراهيم. الإفادة من الإنترنت فى مصر: دراسة تحليلية لاستنباط أسس استراتيجية وطنية.- رسالة دكتوراه من كلية الآداب - جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

12- Anderson, John w.:Arabizing the Internet._ Abu Dhabi: The Emirates Center Strategic Studies and Research, 1998 (The Emirates Occasional papers no.30).

13- Armstrong, Steven. Advertising on the Internet: How to get your message across on the world wide web._ 2 nd ed._ London: Kogan page, 2001. (1st ed. 1997).

14- Basedow, Jurgen and Toshiyuki Kono (edts). Legal Aspects of Glo-

balization: Conflict of Laws, Internet, Capital Markets and Insolvency in a global economy._ The Hague; Boston: Kluwer Law International, 2000.

15- Bloor, Robin. The Electonic Bazaar: from the Silk road to eroad._ London: Naperville, 2000.

16- Bond, George. Gateways to the Internet._**in**._ Bute, Sept. 1995.

17- Brinson, Dianne et al. Analyzing E-Commerce and Internet Law._1st ed._ New Jercy: prentice- Hall, 2001.

18- Browner, Stephanie et alt. Literature and Internet: a Guide for Students, Teachers and Scholars._ New York: Garland, 2000.

19- Callahan, Christopher. A Journalist's Guide to the Internet: the Internet as a reporting tool.- Boston: Allyn & Bacon, 1999.

20- Cameron, Debra. The Internet: A Global Business Opportunities.- South Carolina: Computer Technology Research, 1996.

21- Cerf, Vinton. A Brief History of the Internet and Related Networks.- 31/12/1997.

22- Cerf, Vinton. Guidelines for Internet Measurement Activities._ Net work Working Group._ 1991.

23- Eckel, George. Buileing a Unix Internet Server._ Indiana: New Riders publishing, 1995.

24- Estrada, Susan. Connecting to the Internet._ California: O'Reilly, 1995.

25- Furht, Borko (edt.) Handbook of Internet and Multimedia Systems and Applications._ Boca Raton, (Florida): CRC press, 1999.

26- Gates, Bill **and** Collins Hemingway- Bussiness and the Speed of Thought: Using Digital Nervous System._ New York: Warner Books, 1999.

27- Gattiker, Urs E. The Internet as a Diverse Community: Cultural, Organizational and Political Issues._ mahwah (New Jercy): Lawrence Erlbaum Associates, 2001.

28- Goldstein, Eric. The Internet in the Mideast and North Africa: Free

expression and Censorship._ New York: Human Rights watch, 1999.
29- Gordon, Rachel Singer. Teaching the Internet in Libraries._ Chicago: A.L.A., 2001.
30- Graham, Gordon. The Internet: Aphilosophical Inquiry._ New York: Routledge, 1999.
31- Hafez, kai (edt.). Mass Media, Politics and Society in the Middle East._ Cresskill (New Jercy): Hampton press, 2001.
32- Hardy, Henry Edward. The History of the Net._ Master's Thesis.- School of Communications Grand Valley State University, 1996.
33- Hardy, Ian R. The Evolution of the ARPANET email._ Master's thesis. Berkeley: University of Calofornia, 1996.
34- Hick, Steven et alt. (edts). Human Right and the Internet._ Houndmills (England): Macmillan press; New York: st. Martin's press, 2000.
35- Hofacker, Charles F. Internet Marketing._ **3rd** ed._ New York: John Wiley, 2001.
36- Hollands, William D. Teaching to the Internet to Library Staff Users: 10 ready -to- go workshops that work._ New York: Neal -Schuman, 1999.
37- Holtz, Shel. Public Relations on the Net: Winning Strategies to Inform and Influence the media, the investment Community, the Government, the public and more._ New York: AMACOM, 1999.
38- Jacobson, Trudi E. et alt. Critical Thinking and the Web: Teaching users to Evaluate Internet Resources._ Pittsburg: Library Instruction publications, 2000.
39- Jordan, Tim. Cyberpower: the Culture and Politics of Cyberspace and Internet._ London and New York: Routledge, 1999.
40- Kilmer, William E. Get your Business Wired: Using Computer Networking and the Internet to Grow your Bussiness._ New York: American Management Association, 1999.
41- Lotter, M. Internet Growth: 1981-1991._ n.p.: Network working Group, 1992.
42- Lynch, C. Using the Z 39.50 Information Retrieval Protocol in the

Internet Environment, RFC 1729._ n.p. Network working Group, 1994.
43- Mann, Chris and Fiona Stework. Internet Communication and Qualitative Research: A Handbook for Researching on line._ London: Sage publications, 2000.
44- Mates, Barbara T. Adaptive Technology for the Internet: Making Electronic Resources Accessible to all. Chicago: A.L.A., 2000.
45- Maxwell, Bruce. Electronic Privacy A-Z: the Internet and beyond: A Ready Reference Encyclopedia._ n.p. CQ press, 2000.
46- Mcguire, Mary et alt. The Internet Handbook for Writers, Researchers and Journalists.- New York; London: Guilford press, 2000/2001.
47- Miller, Daniel and Don Slater. The Internet: An Ethnographic Approach._ Oxford; New York: Berg, 2000.
48- Moschovitis, Christos et alt. History of the Internet: a Chronology, 1843 to the present._ Santa Barbara, Cal.: ABC-Clio, 1999.
49- Owen, Bruce M. The Internet Challenge to Television._ Cambridge, Mass: Harvard University press, 1999.
50- Salus, peter H. Casting the Net from ARPANET to Internet and beyond. Massachusetts: Addison-wesley, 1995.
51- Steinbock, Don. The birth of Internet Marketing Communications.- westport, Conn: Quorum, 2000.
52- Sydow, Dan parks. E-Commerce Revealed: Internet Sales for Individuals and small Business. n.p., Maccentral press, 2000.
53- Webster, Frank. Culture and Politics in the Information Age: A new Politics._ New York: Routledge, 2001.
54- Windeatt, Scott **and** David Hordisty **and** David Eastment. The Internet._ Oxford: Oxford University press, 2000.
55- Zeff, Robbin Lee **and** Brad Aronson. Advertising on the Internet.- **2nd** ed ._ New York: Wiley, 1999.
56- Zwicky, Elizabeth D. **and** Simon Cooper **and** D. Brent Chapman. Building Internet Firewalls: Internet and web Security._ **2nd** ed._ Cambridge, Mass.,.O,Reilly, 2000.

إنتروبيا (معامل رياضى فى علم الاتصال)

Entropy

أنظر أيضا: الاتصال، علم

من الأهداف الأساسية فى أية عملية للاتصال تقليل درجة الشك وعدم اليقين لدى متلقى الرسالة حول وضع الرسالة فى المنبع الذى ترد منه. فالمتلقى لا يمكنه التنبؤ بأى قدر من اليقين بما يعتزم المتحدث قوله. وإذا لم يكن لديه شك وقلق فإنه ليس من الضرورى للمتحدث أن يتحدث. ومن هنا فإن **الإنتروبيا** ليس إلا مقياس نقيس به كمية أو درجة الشك أو عدم اليقين التى تتضح للمتلقى عندما يتلقى رسالة من المنبع. ومن الناحية التاريخية يمكننا القول إن فكرة الإنتروبيا ومفهومها قد بدأ فى العلوم الفيزيائية وحيث كانت أصولها موجودة فى الديناميكا الحرارية وتحسن فهمنا لها مع دخول علم الميكانيكا الإحصائية. ولم نستطع فى حقيقة الأمر أن نفهمها فهما كاملا إلا بعد أن نشر كلود شانون بحثه المعنون «النظرية الرياضية للاتصال».

لقد كان اختراع الآلة البخارية هو أول تطبيق عملى لمبادئ الديناميكا الحرارية؛ وكانت أهم إضافة فى هذا الصدد هى تلك التى قام بها «ن.ل.س.كارنوت» (١٧٩٦-١٨٣٢م) الذى استطاع تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة عمل وهو الذى أدرك أن الغاز يتمدد ووضع له درجة تمدد مثالية تسمح للغاز بأن يتمدد داخل أسطوانة بالضغط على المكبس دون أن يسمح للانسياب الحرارى بالتسرب إلى أو من الغاز. ونتيجة لتمدد الغاز فى حيز أكبر ـ قاعة أو غرفة مثلا ـ يصبح الغاز أكثر برودة من خلال فقدانه لبعض الطاقة الحرارية وفقدان الغاز للطاقة يعادل كمية العمل ضد المكبس ويمكن إعادة استخدام الطاقة المختزنة فى المكبس مرة ثانية. ولو أن العمل تم الآن عن طريق دفع المكبس مرة ثانية إلى الخلف إلى وضعه الأصلى فإن كل الظروف الأولية يمكن إعادة اختزانها بمعنى أن الغاز يمكن أن يسترد حجمه وكميته الأصلية وضغطه وحرارته وطاقته الأولى. وسوف تكون هذه الحالة هى عملية مقلوبة، وستظل

إنتروبيا الغاز مستمرة دائمة وذلك على أساس تغير الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية والعكس. وفى الوضع المثالى تتبادل الطاقة الحرارية للغاز المضغوط المواقع والأدوار مع الطاقة الميكانيكية الناتجة عن دفع المكبس إلى أعلى، وذلك بصفة مستمرة. وفى الواقع العملى فإن الأنظمة الفيزيقية لا يمكن قلبها. ومن هنا فإن الإنتروبيا دائما يكون فى ازدياد بسبب فقدان الطاقة فى العمليات غير المقلوبة أو غير المعكوسة.

ولأن مفهوم الإنتروبيا لا يمكن الإمساك به إذ هو مخادع فسوف نضرب عدداً من الأمثلة التوضيحية فى محاولة منا لتبسيطه وبسطه. تخيل أسطوانة مقسمة إلى حجرتين لا تسمح أيهما بتيار الحرارة بالخروج من أو الدخول إلى النظام. وتخيل الآن أن إحدى الحجرتين قد مُلئت بالغاز والثانية فارغة تماما منه؛ وفجأة يختفى الحاجز بين الحجرتين ويتمدد الغاز فى كل الأسطوانة دون أن يعمل أى شىء. وفى ظل هذه الظروف فإن الإنتروبيا يزيد بينما الطاقة الحرارية تظل كما هى فى حركة دائبة؛ ولو أن هذا الغاز تمدد فى الحجيرة الثانية من خلال آلة صغيرة بدلاً من إزاحة الحاجز بين الحجرتين فإننا نحصل على بعض الطاقة الميكانيكية أو بعض العمل والتشغيل الذى تقوم به تلك الآلة خلال عملية التمدد. وشبيه بذلك عندما تنتقل الحرارة من جسم ساخن إلى جسم بارد فإن من الممكن تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية. وعندما يختفى هذا الفارق فى درجة الحرارة، وحتى لو بقيت الطاقة الكلية كما هى فإنه ليس من الممكن تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة عمل.

والفكرة الهامة بالنسبة لنا هنا هى أن الزيادة فى الإنتروبيا تقلل القدرة على تحويل الحرارة الميكانيكية إلى طاقة ميكانيكية. والحقيقة التى نلمسها فى واقع الحياة هى أن زيادة الإنتروبيا تقلل الكمية المتاحة من الطاقة النافعة. وعندما تكون العملية مقلوبة فليس ثمة تغيير يحدث فى الإنتروبيا. ومع هذا فإن جل العمليات فى عالمنا غير قابل للدوران العكس ولهذا السبب فإن هناك فقداً دائماً للطاقة النافعة يحدث على الدوام.

لقد جاءنا مفهوم الإنتروبيا إذن من جانب الحرارة الديناميكية. ولقد هيأت لنا

الميكانيكا الإحصائية إلقاء نظرة عميقة داخل الإنتروبيا من وجهة نظر تنظيمية بحتة. وبصفة أساسية فإن من المعلوم لدينا هو أن الزيادة فى الإنتروبيا تعنى تناقصاً فى التنظيم يفرض زيادة فى عدم التنظيم أو فى العشوائية. وإذا عدنا إلى المثال الذى سُقناه من قبل عن الأسطوانة المقسمة إلى حجرتين إحداهما فيها غاز والثانية خالية منه فإن الإنتروبيا تكون أعظم ونحن نعرف الشىء الكثير عن وضع الجزيئيات تتبعثر على مساحة كبيرة ولا نعرف وضع هذه الجزيئيات على وجه الدقة فى هذه المساحة الجديدة ومن ثم فإن الإنتروبيا يزداد.

ولابد لنا من ملاحظة أن تنظيم الجزيئيات يترجم هنا إلى معرفة عنها والزيادة فى الإنتروبيا تحمل معها علاقة طردية فى تناقص المعرفة. وفى الميكانيكا الإحصائية فإن عدم التنظيم أو الفوضى تفرض نوعاً من الافتقار إلى القدرة على التنبؤ ـ بسبب الافتقار إلى المعرفة ـ بوضع الجزيئيات فى الغاز وسرعتها.

وفى مجال نظرية الاتصال فإن اهتمامنا الأول يكون هو التعرف على رسالة تنطلق من منبع قادر على توليد الرسائل. وعندما يكون المنبع قادراً على توليد رسالة من رسالتين محتملتين يكون قلقنا أو شكنا أو عدم اليقين لدينا نابعًا من أى الرسالتين تكون هى التى نتلقاها. فإذا ما أمكننا التعرف أو التحقق من إحداهما فإن عدم اليقين يزول. ولا يهم طول هذه الرسائل طالما أن الاختيار هـو بين الإثنين، ويمكن تمييز كل منهما عن طريق علامة أو رمز بسيط للغاية مثـل نعم ـ لا، الرأس ـ الـذنب؛ أوصفر ـ١ (بت). وهكذا فإن البت الواحدة تحدد خروج إحدى الرسالتين المحتملتين أو على طرف الاستقبال فإن البت الواحدة من المعلومات تزيل كل عدم اليقين فيما يتعلق بأى الرسالتين المحتملتين قد تم توليدها أو إرسالها. وكمقياس لمحتوى المعلومات فى المنبع يقال إن الإنتروبيا الخاصة بها هى بت واحدة وفى حالة ما إذا كان المصدر قادراً على أن يولد رسالة واحدة من أربع رسائل محتملة فإن كلا منها يمكن تحديده بشفرة مكونة من ٢ بت على النحو التالى: 11,10,01,00.

وفى هذه الحالة تكون درجة عدم اليقينية أكبر من ذى قبل أى فى حالة الرسالتين؛ لأن تشكك المتلقى هنا تتعلق بتخمين واحدة من أربع رسائل محتملة وأى ٢ بت فى

فى الشفرة السابقة هى التى تزيل الشك وعدم اليقين؛ وإنتروبيا هذا النظام أى هذه الحالة هو ٢بت وليس واحدة كما كانت سابقاً. وبنفس هذه الطريقة فإنه لو كان منبع الرسالة يتكون من ثمانى رسائل محتملة فإن كلا منها سوف يحدد عن طريق ثلاثة بتات وذلك على النحو التالى: 111,110,101,100,011,010,001,000 . ويكون تشكك وعدم يقينية المتلقى هنا متعلقاً بتخمين أى واحدة من الرسائل الثامنية ستوجه إليه. وفى هذه الحالة ستكون الشفرة المحددة لأى من الرسائل الثمانية مؤلفة من ثلاثة بتات حتى نزيل كل عدم اليقين لدى المتلقى. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن قدراً كبيرا من المعرفة لابد من توافره لدى المنبع المكون من ثمانى رسائل، أكبر من تلك المعرفة المتوافرة لدى المنبع المكون فقط من رسالتين أو أربع، وذلك لتحديد الرسالة المقصودة تحديداً قاطعاً. ومن هنا يمكننا القول بأن المنبع المكون من ثمانى رسائل لديه إنتروبيا أعظم من تلك التى لدى المنبع المكون من رسالتين أو أربع.

ونحن نعرف أن الـ «بت» هى تمثيل رمزى فى نظام أو موضع ثنائى. وهى تشير إلى وجود علاقة ما بين الرقم والرسائل المحتملة وعدد البتات التى تأخذها لتمييز كل منها تمييزاً فريداً. وهذه العلاقة هى فى الأساس علاقة لوغاريتمية؛ ومن ثم فإن اللوغاريتم المؤسس لـ ٢ من عدد الرسائل المحتملة يساوى الحد الأدى من البتات الضرورية لتمثيلها تمثيلاً قاطعاً:

لوغاريتم ٢ 1=2

لوغاريتم ٢ 2=4

لوغاريتم ٢ 3=8

.. .. ..

.. .. ..

لوغاريتم ٢ 8=256

بمعنى أنه لو كان هناك ٢٥٦ رسالة محتملة، فإن سلسلة من ثمانى بتات يكون

مطلوباً لتمييز كل رسالة على حده. وفى نظرية الاتصالات فإن إنتروبيا منبع الرسالة يمكن قياسه عن طريق البتات لكل رسالة؛ والذى يكون معادلاً لـ لوغاريتم العدد الإجمالى للرسائل المحتملة لدى المنبع؛ ذلك أن منبعاً من ثمانى رسائل يكون لديه إنتروبيا من ثلاث بتات لكل رسالة وأن منبعاً من ٢٥٦ رسالة يكون لديه إنتروبيا من ثمانى بتات لكل رسالة.

ومن هذا المنطلق فإنه كلما زاد عدد الرسائل المحتملة التى يستطيع النظام توليدها كلما زاد الإنتروبيا فى النظام. وهذا يعدل قولنا بأنه كلما زادت حرية الاختيار كلما زادت درجة عدم اليقين؛ أما إذا كان الاختيار محدداً فإن عدم اليقين يزول تماما. والإنتروبيا هو مقياس درجة عدم اليقين فى الرسائل الاتصالية وإن كان قد بدأ كمعامل رياضى لقياس الطاقة غير المستفادة فى نظم الديناميكا الحرارية. وأى قيد يقلل الاختيار من المنبع وبالتالى يقلل درجة الشك وعدم اليقين لدى المستفيد. وتحديداً لو أنه سمح فقط لرسالة واحدة من رسائل كثيرة بأن تنقل فإننا سوف نعرف بكل اليقين أية رسالة تكون هذه، ولن يكون لدينا أى قدر من عدم اليقين أى أن الإنتروبيا هنا هى صفر.

لقد سبق القول بأن مفهوم الإنتروبيا فى نظرية المعلومات يستمد جذوره من علم الديناميكا الحرارية والميكانيكا الإحصائية. وهو بصفة عامة يتكون من نظام محدود من مجموعة من (ن) الأحداث يبرز ويجب أن يبرز أو يحدث واحد منها وواحد فقط عند كل محاولة؛ وكل منها له احتمالية الحدوث الخاصة به. ولو أن الحدث كان لعبة العملة (ملك أو كتابة) فهنا ستكون (ن=٢) وستكون لدينا زوج من الأحداث المطلقة التبادلية أى الرأس أو الذيل. ولو كانت لعبة النرد (زهر الطاولة) فإن واحداً فقط من ست رسائل محتملة هى التى ستخرج؛ وهذه الحالة تفترض نظاماً للاحتمالات وحالة من عدم اليقين بالنظر إلى المخرجات. ودرجة عدم اليقين أو الإنتروبيا تزداد بزيادة عدد المخرجات المحتملة إذا افترضنا أنها جميعا سوف تحدث وتبرز. وفى حالة لعبة مكعب النرد فإن كل وجه من الوجوه الستة سيكون لديه احتمالية الحدوث: ب١، ب٢، ب٣، ب٤، ب٥، ب٦ وسيكون إنتروبيا النظام معادلاً لكمية اللوغاريتمات

الخاصة بكل المخرجات المحتملة؛ ذلك أن إنتروبيا أى وجه من وجوه النرد (زهر الطاولة) هو فى حد ذاته لوغاريتم إمكانية حدوثه؛ أى رياضياً لوغاريتم ٢ب حيث ب= $\frac{١}{٦}$ ، ولكن أى الوجوه لن يبرز فى كل مرة قذف، إنه يحدث فقط فى دوره من عملية القذف والتى هى $\frac{١}{٦}$ هى فى حالتنا هذه. ودور كل وجه هو مجرد $\frac{١}{٦}$ من مجمل الإنتروبيا فى النظام: لوغاريتم٢ب أى أن دوره هو فقط ب لوغاريتم ٢ب. وطالما أن ب١ هو دائماً أقل من ١ فإن اللوغاريتم الخاص به سيكون سالباً، ويكون الإنتروبيا الكامل للنظام هو (ب١ لوغاريتم ب١+ب٢ لوغاريتم ب٢+ب٣ لوغاريتم ب٣+ب٤ لوغاريتم ب٤+ب٥ لوغاريتم ب٥+ب٦ لوغاريتم ب٦). ولو أن الإنتروبيا حددت بالحرف هـ والكمية بالعلامة $\sum$ فإن المعادلة تسير على النحو التالى:

$$هـ = - \sum_{أ=١}^{أ=٦} ب_{أ} \text{ لوغاريتم } ب_{١} \text{ حيث } ب_{أ} = \frac{١}{٦} \text{ و } أ = ١, ٢, ٣, ٤, ٥, ٦.$$

ولو أن قذف النرد هو منبع توليد الرسالة فإنه يكون لديه ست رسائل محتملة ويكون الإنتروبيا الخاص به هو: لوغاريتم ٢، = 2.585 بت لكل رسالة. ولو أننا استخدمنا المعادلة السابقة فإن احتمال أى رقم من ١ إلى ٦ فى أى قذفة للنرد هو $\frac{١}{٦}$ ويكون الإنتروبيا الخاص به هو لوغاريتم ٢ $\frac{١}{٦}$ ولكن أى رقم من ١ إلى ٦ سوف يبرز فقط $\frac{١}{٦}$ من الوقت المحدد أى أن حجمه فى مجمل الإنتروبيا هو فقط $\frac{١}{٦}$ لوغاريتم٢ $\frac{١}{٦}$. ويصدق هذا تماماً على كل وجه من وجوه النرد؛ ومن هنا فإن إنتروبيا النظام كله هو:

$$هـ = - \sum_{أ-١}^{أ=٦} ب_{أ} \text{ لوغاريتم } ب_{أ} \text{ حيث } ب_{أ} = \frac{١}{٦} \text{ و } أ = ١, ٢, ٣, ٤, ٥, ٦.$$

إن إجمالى $ب_{أ}$ لوغاريتم $ب_{أ}$ يمثل ٦ $ب_{أ}$ الذى يعدل ٦× $ب_{أ}$ لوغاريتم $ب_{أ}$

حيث $ب_{م} = \frac{١}{٦}$ و لوغاريتم $\frac{١}{٦}$ = 2.585 . وتمثله المعادلة الآتية:

$$هـ = - \sum_{أ=١}^{أ=٦} \frac{١}{٦} \text{ لوغاريتم } \frac{١}{٦}$$

$$= - ٦ \times \frac{١}{٦} \text{ لوغاريتم } \frac{١}{٦}$$

$$= - \text{ لوغاريتم } \frac{١}{٦} = - (-2.585)$$

= 2.585 والتى تعادل إنتروبيا منبع الرسالة.

ولقد أشرت من قبل إلى أن إنتروبيا المنبع المؤلف من أربع رسائل هو ٢بت، وإنتروبيا المنبع المؤلف من ثمانى رسائل هو ٣ بتات. ومن ثم فإنه فى حالة النرد يكون لدى منبع الرسالة ست رسائل محتملة ومن ثم يميل إنتروبيا هذا المنبع إلى أن يكون بين المعدلين ٢-٣ بتات وهو ما ينبغى أن يكون عليه ولكن قد لا يكون هذا هو المتوسط بالفعل وذلك بسبب معدل العلاقة اللوغاريتمية أكثر منه بسبب العلاقة السطرية.

ولو أنه أمكن تمييز كل وحدة معلومات فى منبع الرسالة مهما كانت صغيرة بشفرة ثنائية، فإنه لو كانت هناك رسالتان متشابهتين ولكن غير متطابقتين لأمكننا فصلهما عن طريق تلك الشفرة الثنائية. ومن ثم يكون طول تلك الشفرة هى أقصر معلومة يمكن تكوينها وبناؤها فى المنبع إن كمية الاختيار المطروحة فى منبع الرسالة لتوليد رسالة ما تعدل كمية عدم اليقين الموجودة عند تلقى الرسالة. ولكن أقصر شفرة ثنائية ممكنة والتى تميز تمييزاً قاطعاً اختيار المرسل تزيل بكل كفاءة كل عدم اليقين بالنسبة للمتلقى. ومن هنا فإن كمية محتويات المعلومات فى الرسالة تعدل كمية عدم اليقين التى تزيلها من طريق متلقى الرسالة، وهو ما يقاس بعدد البتات لكل رسالة. ولابد من أن يكون متوسط عدد البتات لأقصر بنية شفرة ثنائية ممكنة فى منبع الرسالة هو إنتروبيا ذلك المنبع. وعلى أرض الواقع فإن من المستحيل وضع شفرة ثنائية تفى

بهذا المتطلب على وجه الدقة. وسوف يكون إنتروبيا منبع الرسالة على النحو التالى:

$$\text{هـ} = -\sum_{\text{أ}=\text{١}}^{\text{أ}=\text{ن}} \text{ب}_{\text{أ}}\,\text{لوغاريتم}_{\text{٢}}\,\text{ب}_{\text{أ}}$$

حيث . . . أ = ١, ٢, ٣، . . . ن

والشفرة العادية من حيث عدد البتات تكون دائماً أكبر قليلا من هـ، أى إنتروبيا النظام.

ويبقى السؤال إلى أى درجة تفيد مقاييس المعلومات هذه؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول لقد أثبتت التجارب التى أجريت فى هذا الصدد بكل دقة أنه يمكن تحديد أى الوثائق ـ بين العديد منها ـ لديه إنتروبيا عالية ومن ثم فإنه يحمل معلومات أكثر. وعلى سبيل المثال فإنه تأسيساً على مجموعة من الافتراضات المحددة فإن إنتروبيا الاستشهادات وإنتروبيا المستخلصات أصبح من السهل تحديدها فى ظروف محددة. وهذه المعلومات يمكن أن تكون مفيدة للغاية لأن تخليق المستخلصات مكلف للغاية، وإن كانت الاستشهادات من جهة ثانية يمكن توليدها بطريقة كتابية ومن ثم فهى تقدم بالمجان. والفرق فى الإنتروبيا بين الإثنين يمكن أن يعزى إلى التكاليف الإضافية المطلوبة لتخليق المستخلصات.

وبطريقة عملية وفورية يمكن للإنتروبيا أن يرشدنا إلى كيفية ترتيب حزمة من ورق اللعب (الكوتشينة) ترتيباً دقيقاً. هب أننا نلعب الكوتشينة المكونة من ٥٢ بطاقة فإن الترتيب السليم لها يتأتى عندما تتعادل كل مجموعة متجانسة. ومن الطبيعى أن يكون عدد البطاقات أى عدد الوحدات التى تم ترتيبها ٥٢ ويكون الإنتروبيا هو لوغاريتم٢ 52 = 225.7 بت فى كل لعبة.

وهب أننا قسمنا الكوتشينة إلى قسمين متساويين وفندناهما وجعلناهما متداخلين فإن هذه العملية تنطوى على ٥٢ خطوة إذا فندناها على أساس أخذ بطاقة واحدة من كل قسم على التوالى وهو ما ينتج عنه ٥٢٢ سياق. ولو أن كل مخرج أو توليفة

كانت متساوية فإن الحد الأقصى لكمية المعلومات أى الإنتروبيا المرتبطة بهذا الترتيب للأوراق سيكون:

لوغاريتم٢ 552 = 52 بت فى كل مرة تفنيد (تفنيط). ولو أن التريب الكامل ينطوى على 525.7 بت فى كل دور لعب مرة واحدة للتفنيد ٥٢ فإن المخرجات المطلوبة ستكون 52/225.7 أى ما يقدر بنحو خمس مرات تفنيد وذلك لترتيب البطاقات ترتيباً سليماً.

وهكذا نجد أنفسنا أمام منهجية مبنية على افتراضات وحقائق لتقييم إنتروبيا أى نظام على أساس البتات الموجودة فى كل رسالة. وهذا الإنتروبيا بطريقة أو بأخرى هو مقياس لكمية المعلومات الجديدة التى يمكن أن يحملها النظام. وكل الرسائل المحتملة التى يمكن للنظام أن يولدها يمكن تشفيرها بطريقة يكون فيها عدد البتات فى المتوسط أكبر قليلا من الإنتروبيا الحقيقية الفعلية.

المصادر

1- Abramson, Norman. Information Theory and Coding._ New York: Mcgraw-Hill, 1963.

2- Belzer, Jack. Entropy._**in.**_ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York : Marcel Dekker, 1972. vol.8.

3- Raisbeck, Gordon. Information theory. Combridge : M.I.T., 1964.

4- Shannon, C.E. **and** W.Weaver. A Mathematical Theory of Communication._ Urbana : University of Illinois press, 1949.

أنجولا، المكتبات فى

Angola, Libraries in

أنظر أيضا: أفريقيا، المكتبات فى

تقع جمهورية أنجولا فى أفريقيا الجنوبية ويحدها من الشمال زائير ومن الشرق زامبيا ومن الجنوب ناميبيا، ومن الغرب المحيط الأطلنطى. وقد وصل عدد السكان فى

نهاية القرن العشرين (١٩٩٩) إلى ١٤ مليون نسمة، والمساحة الكلية للجمهورية تبلغ ١,٢٤٦,٧٠٠ كيلو متر مربع، واللغة الرسمية هى البرتغالية؛ وهناك لغات مختلفة يتحدث بها السكان منحدرة من لغة البانتو واسعة الانتشار. وأنجولا تقع ضمن حزام أفريقيا اللوسوفونية.

وإن كان البرتغاليون قد استعمروا أنجولا فى نهاية القرن السادس عشر، إلا أن المستوطنين البرتغاليين لم يأتوا إليها بأعداد كبيرة إلا فى مطلع القرن العشرين. وقد انتشرت حرب العصابات ضد المستعمر البرتغالى مع سنة ١٩٦١م ولم تهدأ إلا عندما نالت البلاد استقلالها سنة ١٩٧٥. ولم يكد المستعمر يخرج إلا واندلعت الحرب الأهلية والتى دخلت فيها قوات من دول أجنبية مناصرة للاتجاه الشيوعى الماركسى فى البلاد وقد انتهت الحرب الأهلية سنة ١٩٩١ عندما بدأ الاتحاد السوفيتى فى التفسخ وانسحبت القوات الأجنبية. ومن ثم فإن المعلومات عن المكتبات والمعلومات فى فترة الحرب الأهلية وما بعدها ضئيلة نسبياً. وسوف نحاول من نتف المعلومات المتناثرة هنا وهناك أن نرسم لوحة الفسيفساء الخاصة بالمكتبات هناك.

المكتبة الوطنية فى أنجولا

رغم أن المكتبة الوطنية فى البلاد قامت رسمياً سنة ١٩٦٨م إلا أن تاريخها يرجع فعلاً إلى سنة ١٩٣٨ حيث كانت ملحقة بالمتحف الوطنى لتلقى نسخ الإيداع من الكتب التى تنشر فى أنجولا. وقد جاء قرار إنشاء المكتبة الوطنية فى أنجولا مفاجأة لمجتمع المكتبيين هناك حيث لم تتم استشارتهم مسبقاً فى شأن تخطيط وتصميم وتوصيف تلك المكتبة وحيث نص قرار إنشائها على أنها تتبع رسمياً المكتبة الوطنية فى لشبونة وهى جزء منها. وعلى أن تكون فى نفس الوقت تكون تابعة لوزارة التعليم الأنجولية. وفى سنة ١٩٧٧ بعد الاستقلال مباشرة أعيد تنظيم أوضاع المكتبة واستحدثت فى البلاد «الإدارة الوطنية للمكتبات» وذلك بهدف إنشاء شبكة وطنية للمكتبات فى الدولة وأيضا شبكة وطنية للأرشيفات ومراكز التوثيق وقد استبعدت

المكتبات المدرسية والأكاديمية من إشراف هذه الإدارة، لأنها كانت تابعة لجهات أخرى. وفى تلك السنة أعيدت تسمية المكتبة الوطنية إلى «المكتبة المركزية الوطنية فى لواندا» وقد ضمت إليها كل مقتنيات ومبانى وممتلكات مكتبة ١٩٦٨؛ وبالتالى فكت الارتباط بينها وبين المكتبة الوطنية البرتغالية فى لشبونة. وضمت إليها مجموعات أخرى من مكتبة متحف أنجولا الوطنى، مكتبة معهد البحث العلمى الأنجولى، مكتبة التربية التى كانت موجودة فى السكرتارية الإقليمية التعليمية. واستمرت المكتبة تتمتع بالإيداع القانونى وأضيفت إلى المكتبة مجموعات شخصية كثيرة ومجموعات مصادرة ومجموعات رسمية كانت مهملة. وفى سنة ١٩٧٨ صدر قانون يقنن وجود الإدارة الوطنية للمكتبات ويوصف أهدافها ووظائفها ويقنن وجود «المكتبة المركزية الوطنية» وفى سنة ١٩٧٩ صدر قانون إيداع وطنى.

وينص ذلك القانون على أن تشرف الإدارة الوطنية للمكتبات على شبكة وطنية للمكتبات وشبكة وطنية للأرشيفات ومراكز التوثيق فيما عدا تلك الواقعة فى نطاق إشراف «الإدارة الوطنية للمتاحف والآثار». ومن المعروف أن الأرشيف الوطنى التاريخى أهم أرشيفات أنجولا هو ذلك الموجود فى متحف أنجولا فى لواندا.

المكتبات الأكاديمية فى أنجولا

تعتبر مكتبة جامعة أنجولا العامة أهم المكتبات الأكاديمية الموجودة فى البلاد، والتى تقوم فى نفس الوقت بدور مركز التوثيق القومى، وفى نفس الوقت المركز القومى للبحث العلمى. والحقيقة أن وضع المكتبة المركزية أو العامة لجامعة أنجولا، هو وضع غريب نسبياً إذ أن مقتنيات هذه المكتبة مقسمة إلى مجموعات نوعية وموزعة على ثلاث مدن هى لواندا، لوبانجو، هوامبو. ويقوم كل قسم أكاديمى باقتناء مكتبته الخاصة. والمجموعات الموجودة فى فرع الجامعة فى لواندا هى أكبر المجموعات حيث تصل فى نهاية القرن العشرين إلى نحو مائة ألف مجلد، بينما فى الفرعين الآخرين ومكتبات الأقسام لا يزيد عدد الكتب فيها جميعاً على ٢٥٠٠٠ مجلد.

المكتبات العامة فى أنجولا

حاولت الإدارة الوطنية للمكتبات سابقة الذكر أن نقييم شبكة من المكتبات العامة فأنشأت ثمانية مكتبات بلدية، تتبعها عدد مكتبات صغيرة فى المدن الصغيرة والقرى الكبيرة. ولعل أكبر المكتبات العامة الموجود هناك مكتبة بلدية لواندا. وككل الدول الاشتراكية بذلت الحكومة الماركسية جهدها لتوصيل المكتبات العامة إلى المناطق الريفية والمزارع الجماعية ومراكز الإنتاج الصناعى والمشروعات. ومن خلال تلك الجهود نصادف نحو خمسين مكتبة صغيرة وزعت على تلك المناطق فى نهاية السبعينات لخدمة نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ متعلم بالإضافة إلى مليونى طالب فى المدارس والجامعة. وللأسف جاءت الحرب الأهلية لتوقف كل شيء ولا ندرى هل تستأنف انجولا المسيرة أم لا.

المكتبات المدرسية فى أنجولا

تقوم المكتبات العامة بتقديم خدماتها إلى المدارس، حيث إن المكتبات المدرسية هناك قليلة وفقيرة. وإن كانت شبكة مدارس الليسيه التى تضم خمس مدارس تمتاز بقوة مكتباتها وحسن إدارتها. ومن الطبيعى أن تبذل وزارة التعليم جهدا خاصا فى سبيل تطوير المكتبات المدرسية وإن كانت الحرب الأهلية التى امتدت لأطول من عقد من الزمان قد عرقلت المسيرة.

المكتبات المتخصصة فى أنجولا

نستطيع أن نقف على وجود خمسين مكتبة متخصصة فى البلاد موزعة بين الإدارات الحكومية ومراكز البحوث والتوثيق والمؤسسات والبنوك والهيئات والاتحادات المهنية والجمعيات العلمية. وتتميز مكتبات الوزارات بصفة خاصة مثل مكتبة وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والطاقة، وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة البترول والمعادن.

وأكبر المكتبات المتخصصة نصادفها فى هوامبو، لواندا، لوبالجو وهى متخصصة فى الزراعة وتربية الحيوانات.

المصادر

1- Saunders, Margaret O.Lusophone Africa.- in.- Encyclopedia of Library History.- New York and London: Gorland Publishing Inc., 1994.

2- Von-Dunem, Domingos. Angola.- in.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

إندونيسيا، المكتبات فى

Indonesia, Libraries in

تقع جمهورية إندونيسيا فى جنوب شرقى آسيا وهى جزء من أرخبيل الملايو وتتألف من ١٣٦٧٧ جزيرة المأهول منها أقل من النصف أى ٦٠٤٤ جزيرة فقط وهى تبعد بحوالى ٣٠٠٠كم من الشاطئ الآسيوى فى اتجاه استراليشيا. وتمتد إندونيسيا من سوبانج فى الغرب إلى ميروكى فى الشرق. وتبلغ المساحة الكلية لها ١,٩٠٤,٥٦٩ كيلومتراً مربعاً أى ٧٣٥,٨٦٥ ميلاً مربعاً. وأكثر الجزر ازدحاماً بالسكان هى جزيرة جاوة (١٣٧,١٨٧كم٢) والتى يسكنها وحدها الآن نحو مائة مليون نسمة. والجزر الرئيسية الأخرى هى سومطرة؛ كاليمانتان (بورنيو)؛ سولا ويزى (سيليبس). وقد بلغ عدد سكان إندونيسيا فى نهاية القرن العشرين حسب إحصاءات ١٩٩٩م حوالى ٢١٥,٣٠٠,٠٠٠ نسمة. واللغة الرسمية هناك هى لغة باهاسا إندونيسيا وقد تبنت الحكومة هناك الشكل الملاوى من هذه اللغة.

ومناخ إندونيسيا استوائى وسلسلة الجبال البركانية تمتد من سومطرة إلى جاوة وسيليبس وغيرها من الجزر. ويتألف السكان من العديد من السلالات العرقية لكل منها لغتها أو لهجاتها. وهناك على الأقل ٢٠٠ لغة يتكلمها هؤلاء السكان. ولكن كما أسلفت من حسن حظ هذا البلد أن معظم السكان يستطيعون التخاطب ويفهمون لغة باهاسا إندونيسيا التى اتخذتها الدولة لغة رسمية.

ولقد ظلت إندونيسيا مستعمرة هولندية لما ينيف على ٣٥٠ سنة؛ ولم يخرجهم منها إلا الاحتلال اليابانى للجزر خلال الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٢ وبعد هزيمة المحور نالت إندونيسيا استقلالها من اليابان فى السابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٥. ولقد اعترف الهولنديون بهذا الاستقلال بعد حرب مريرة طوال أربع سنوات وضغوط دبلوماسية. ولم يترك الهولنديون لإندونيسيا شيئا فكرياً أو مادياً ينتفعون به بعد الاستقلال كما حدث بالنسبة للاستعمار الفرنسى أو البريطانى أو حتى البرتغالى فلم يتركوا لها جهازاً إدارياً مدنياً وكل ما تركوه نظام تعليمى ضعيف محدود وبضعة موظفين إندونيسيين يستطيعون بالكاد القيام بعمل إدارى أو فنى أو اقتصادى بسيط.

وتعتبر إندونيسيا من بين الدول الخمس الأكثر كثافة سكانياً. وقد كان التعداد الرسمى للسكان سنة ١٩٥٠ هو ٧٧,٢٠٧,٠٠٠ نسمة وفى سنة ١٩٦١ قفز إلى ٩٧,٠٨٨,٠٠٠ نسمة وفى ١٩٧١ قفز إلى أعلى من ١٢٠ مليون نسمة وفى سنة ١٩٩١ قفز إلى نحو ١٨٠ مليون نسمة وفى نهاية القرن العشرين وصل إلى ٢١٥ مليون نسمة. وقد بدأ هذا الانفجار السكانى فى إندونيسيا مع مطلع القرن التاسع عشر حيث تتراوح الزيادة السنوية الآن بين ٤ ٥٠ مليون نسمة فى السنة وربما كان ذلك هو أعلى معدل زيادة سكانية فى جنوب شرقى آسيا. ويتركز السكان فى جزيرتى جاوة و مادورا حيث يعيش على هاتين الجزيرتين وحدهما نحو ٦٠٪ من السكان. وقد بدأت هجرة السكان من جاوة إلى الجزر الأخرى منذ سنة ١٩٣٠.

وقد سبق أن أشرت إلى أن هناك نحو مائتى لغة يتحدثها السكان، وأعنى بها اللغات فقط دون اللهجات، وحيث إن كثيرا من اللهجات الإندونيسية غير معروف لأن إندونيسيا لم تدرس لغوياً بما فيه الكفاية حتى اليوم فأجزاء كثيرة من الأرخبيل لم تشملها أية دراسة. وكما قلت فإن اللغة الرسمية هى اللغة الأندونيسية أو باهاسا إندونيسيا. لقد كانت اللغة الهولندية هى اللغة الرسمية للبلاد فقط حتى سنة ١٩٤٢.

ولقد فرضت لغة باهاسا للتعليم في المدارس منذ الاستقلال. وهناك الكثير من اللغات التى تكتب بحروف غير لاتينية مثل لغة جاوة، لغة صندا، لغة بالين، لغة مينا نجكابو، لغة باتاك. واللغة الإنجليزية الآن هى اللغة الأجنبية الأولى فى البلاد والثانية التى تدرس فى المدارس بعد اللغة الرسمية.

وقد أعد الدستور الأول للبلاد على عجل حتى يعطى الحكومة سلطة شرعية لممارسة مهامها بعد ارتداد القوات اليابانية عن البلاد، ومنع الهولنديين من البقاء. والنظام هناك جمهورى ديمقراطى وعلى السلطات هناك السلطة التشريعية ممثلة فى الجمعية العمومية (جمعية الشعب الاستشارية) والتى تضع الخطوط العريضة لسياسة الدولة. وهناك إلى جانبها مجلس النواب وهو الهيئة التشريعية؛ وقد كان ذلك كله سنة ١٩٤٥.

ولقد وقعت تحولات اجتماعية كبرى فى إندونيسيا بعد حصولها على الاستقلال، كما حدثت بها قلاقل سياسية وصدامات أدت بالقطع إلى قلاقل اقتصادية. وماتزال الزراعة هناك هى عماد الاقتصاد الإندونيسى وإن كانت هناك مصادر أخرى لتنمية الاقتصاد مثل المعادن: البترول، البوكسيت، النحاس، القصدير، الصفيح، النيكل. وكان من بين المشاكل التى واجهت التنمية هناك ارتفاع معدلات النمو السكانى، ارتفاع نسبة الأمية، الافتقار إلى المهارات الفنية والإدارية، عدم وجود رأس المال الوطنى اللازم للصناعة.

يضاف إلى ذلك تفتت الدولة - كما قلت - بين آلاف الجزر المأهولة وغير المأهولة وهو ما أدى إلى مشاكل النقل والمواصلات والاتصالات، وتسبب فى عدم توازن النمو الاقتصادى.

وكان التعليم فى إندونيسيا قبل الاستعمار الهولندى هو التعليم الدينى بالدرجة الأولى. ولكن لما جاء الهولنديون أدخلوا نوعاً من التعليم العلمانى لتخريج عدد من الموظفين يمكن الاستعانة بهم فى تسيير أمور الدولة. وفى الفترة القصيرة التى احتل فيها اليابانيون إندونيسيا أدخلوا تغييرات هامة فى النظام التعليمى فأدخلوا نظام التعليم الابتدائى الموحد لمدة ست سنوات، وأحدثوا تغييرات هامة فى المناهج والمقررات وطريقة التدريس وحذفوا المقررات الغربية وركزوا على التاريخ الآسيوى والثقافة الآسيوية، وجعلوا إدارة المدارس إدارة لامركزية.

ولما استقرت الحكومة الوطنية فى الحكم وضعت نظاماً حديثاً للتعليم حيث فرضت اللغة الأندونيسية لغة للتعليم وجاءت اللغة الإنجليزية، اللغة الأجنبية الأولى.

وأشرفت المدارس العلمانية و المدارس الدينية. وإن كانت القرارات والسياسة التعلمية تضعها وتصدرها وزارة التعليم. أما المدارس الخاصة (الكاثوليكية، البروتستانت، الهندو ـ بالية) فتنشئها وتديرها السلطات الدينية المعنية ويغلب عليها المناهج الحكومية إلا قليلا.

وفى تامات سيسوا نصادف نظاماً خاصاً للتعليم يضم نحو ٢٥٠ مدرسة لها مناهجها الفريدة المبنية فقط على الفنون والثقافة.

وحتى سنة ١٩٧٥ كانت وزارة التعليم والثقافة قد أنشأت ٣٣٩ جامعة ومعهداً حكومية فى عموم البلاد. وإلى جانبها انتشرت الجامعات الخاصة فى مناطق كثيرة بالبلاد وصلت عددها فى وقت من الأوقات إلى ٢٣٠ جامعة خاصة.

تطور المكتبات فى إندونيسيا

فى حدود المتاح من المصادر، لا يمكننا أن نعرف شيئاً كثيرا عن المكتبات فى إندونيسيا فى العصور القديمة، وإنما يبدأ احتكاكنا بها فى العصور الوسطى حيث وصلتنا كتابات دينية وعلمانية كثيرة تدور حول الدين والأخلاق والآداب والتاريخ والفنون واللغات والقانون. وكانت الديانة الهندوسية ثم البوذية قد سادتا فترة طويلة ومن ثم أثرتا تأثيراً جذرياً فى نوع الكتب والمكتبات هناك ولما جاء الإسلام وانتشر هناك فى العصور الوسطى المتأخرة أثر بكل تأكيد شكلاً وموضوعاً فى الكتب والمكتبات هناك (فيما عدا جزيرة بالى وبعض جزر أخرى) وخاصة فى جاوة بين القرنين الثامن والسادس عشر الميلاديين وكان من الطبيعى أن تنتشر المكتبات فى المعابد البوذية وأن تنتشر بعد ذلك فى المساجد والجوامع فى ظل الإسلام، وأن تنتشر المكتبات الشخصية عند المسلمين هنا كما انتشرت فى سائر أرجاء الإمبراطورية الإسلامية.

ونظراً لأن أندونيسيا تضم آلاف الجزر ومئات العرقيات والسلالات واللغات والثقافات فإنه لم تتطور هناك حتى القرن الثامن عشر هوية واحدة أو طابع قومى واحد. ولكن من حسن حظ إندونيسيا أن اللغة الملاوية قد لقيت قولاً واسعاً وانتشاراً

بين السكان فاستخدمت كلغة اتصال وخاصة فى مجال التجارة بين الصينيين والهندوس والعرب والبرتغاليين ثم الهولنديين فيما بعد كما استخدمت ـ وهو الأهم ـ فى نشر الديانات. ومن ثم تطورت اللغة الملاوية لتصبح اللغة الإندونيسية ثم اتخذت لغة رسمية للبلاد أى لغة وطنية.

لقد ازدهرت صناعة الكتب فى إندونيسيا فى القرن الثامن عشر وقد وصلتنا أعداد وفيرة من المخطوطات كتبت بلغة الملايو هذه.

ولعل أقدم مكتبة وصلتنا من إندونيسيا هى مكتبة المتحف المركزى التى أُسّست سنة ١٧٧٨م ويطلق عليها البعض مكتبة جمعية باتافيا للفنون، تلك الجمعية التى أسسها «ج.س. رادماشير»، وهى نوع من التنويع الأوروبى للشرق. ولقد قاومت تلك الجمعية كل الظروف الصعبة من مناخ استوائى إلى صراعات سياسية إلى صراعات عسكرية. ولقد دعم السير «استامفورد رافيلز» هذه الجمعية والمكتبة أثناء كان حاكماً عسكرياً فى فترة السيطرة البريطانية على جاوة ١٨١١-١٨١٦م. كما قام الباحثون والفنانون الهولنديون بتطوير تلك الجمعية ومكتبتها ودعمها مادياً وأدبياً. وقد وضعت للمكتبة قواعد تكفل لها استمرار التزويد على الأقل من أوروبا. لقد بنى المتحف المشار إليه سنة ١٨٦٨م وازدهرت المكتبة فى ظله وكانت المكتبة تفيد منذ ١٨٥٦ من قانون الإيداع ومن عضويتها الدولية والدعم الهولندى لها. ولم تأت سنة ١٩٢٠م إلا وكانت مقتنياتها قد ارتفعت إلى نحو مائة ألف مجلد وبعدها نمت نمواً سريعا متلاحقاً ففى ذلك الوقت أنشئت بداخلها كلية للقانون. ومن ثم قامت المكتبة بدور المكتبة المتخصصة فى الشئون الشرقية من جهة ودور المكتبة الجامعية من جهة ثانية. وقامت بتقديم خدمات مكتبية واسعة النطاق فى جزر الهند الشرقية.

وكانت هذه المكتبة أكبر مكتبة فى كل إندونيسيا الآن حيث كانت تقتنى حتى سنة ١٩٨٠ نحو نصف مليون مجلد وأكبر مجموعة صحف إندونيسية تبلغ ١٤٠٠ صحيفة متوقفة وجارية ويبلغ عدد الجرائد والمجلات الأجنبية قرابة العشرة آلاف، كما أن بها ٤٠٠٠ مخطوط نادر ومجموعة عجيبة من الخرائط. وفى سنة ١٩٤٧م اختيرت

هذه المكتبة لتكون مركزاً لإيداع مطبوعات الأمم المتحدة؛ كما أصدر الهولنديون فى سنة ١٩١٣ قانوناً رسمياً يحتم على الناشرين الهولنديين إيداع نسختين من كل مطبوع ينشرونه فى هذه المكتبة. ولا عجب إذن أن تضم هذه المكتبة حتى سنة ١٩٤٢م أكمل مجموعة من المطبوعات الإندونيسية وحيث كانت كما قدمت تتمتع أيضا بإيداع مطبوعات إندونيسيا، وقد ضمت إلى المكتبة الوطنية سنة ١٩٨٠. وليست مكتبة جمعية باتافيا الملكية (أو مكتبة المتحف المركزى) هى المكتبة القديمة الوحيدة التى وصلتنا من العصر الاستعمارى الهولندى، ولكن وصلتنا مكتبة أخرى عظيمة الشأن هى مكتبة بوجور التى أنشئت داخل الحدائق النباتية فى تلك المدينة سنة ١٨١٤. وقد تجاوزت أخطار الحرب العالمية الثانية والقلاقل السياسية، وبعد الاستقلال أصبحت تعرف باسم «المكتبة المركزية للعلوم البيولوجية والزراعية»، وفى سنة ١٩٦٦ كانت مجموعاتها قد تجاوزت ٢٥٠,٠٠٠ مجلد و ٥٠٠٠ دورية. وفى نهاية القرن العشرين وصلت إلى ٣٥٠,٠٠٠ مجلد كتب و ٦٠٠٠ دورية ما بين جارية ومتوقفة تدور أساساً حول علم الأحياء والزراعة والموضوعات ذات الصلة. ومن العصر الاستعمارى أيضا وصلتنا مكتبة معهد التكنولوجيا فى باندونج التى أُسِّست سنة ١٩٢٠ وقد وصلت مجموعاتها سنة ١٩٦٦م إلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ مجلدو و ١٥٠٠٠ مجلد دوريات (العناوين غير محددة) وفى نهاية القرن العشرين تجاوزت ٢٥٠,٠٠٠ مجلد كتب. وكانت هناك مكتبات أخرى من العصر الاستعمارى فى أوجونج باندونج (ماكاسار سابقا)، ومكتبة طبية فى جاكارتا تطورت لتصبح مكتبة لكلية الطب فيها.

وفى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أدخلت الحكومة الاستعمارية الهولندية نظام التعليم الغربى فى البلاد؛ ولكنها لم تسع إلى نشر القراءة العامة وتوسيع نطاقها للجمهور العام إلا مع سنة ١٩٠٨ عندما أنشأت «برنامج الشعب» أو «مكتب تعليم الشعب». ولم تأت سنة ١٩١٨ حتى تأسس «مكتب نشر القراءة بين الشعب» والذى بدأ بتسيير المكتبات المتنقلة والتى تحمل حتى الكتب المطبوعة باللغات الهولندية والمحلية. وتذكر المصادر أيضا أنه مع سنة ١٩١٤ كانت هناك مكتبات فى ٦٨٠ مدرسة تحت إشراف المكتب المذكور، ولم تأت سنة ١٩٣٠م

إلا وكانت هناك ٢٦٨٦ مكتبة مدرسية وعامة تقوم بدور مزدوج. ومن الملاحظ أن تلك المكتبات لم تكن إلا مجموعات محدودة من الكتب وإن سدت حاجة فعلية إلى القراءة فى ذلك الوقت. ويرى الخبراء أن المكتبات المتخصصة فى العهد الاستعمارى كانت أحسن حالاً من المكتبات العامة والمدرسية آنذاك.

وفى الفترة القصيرة للاحتلال اليابانى للبلاد ١٩٤٢-١٩٤٥ وحرب الاستقلال ضد الهولنديين ١٩٤٥-١٩٤٩، تعثرت الحركة المكتبية وتوقفت وتوفر اليابانيون على تدمير ما استطاعوا تدميره من الكتب الهولندية ومن الحظ أنهم لم يمسوا مكتبة المتحف المركزى ومكتبة بوجور بأذى بل على العكس زودوا المكتبيين بكميات من الكتب اليابانية.

وسوف نحاول على الصفحات القليلة التالية تصوير الحركة المكتبية الحديثة فى إندونيسيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال.

المكتبة الوطنية الإندونيسية

لقد كان التخطيط لإنشاء المكتبة الوطنية فى إندونيسيا مجالاً لسلسلة متعاقبة من المحاولات والمقترحات، دعمتها دراسات تمت تحت إشراف وتمويل اليونسكو ولم تحرز تقدماً يذكر إلا فى نهاية السبعينات من القرن العشرين عندما وضع «ماستينى هاردجوبراكوزو» أحد العاملين فى المتحف المركزى مشروعاً لإنشاء مكتبة وطنية، هذا المشروع استدعى انتباه مكتب التخطيط الوطنى بالدولة؛ وقد دعم هذا المشروع أحد المديرين الجدد فى وزارة التعليم والثقافة سنة ١٩٧٨. وقد وصل التقرير إلى يد حرم الرئيس «سوهارتو» التى تبنت المشروع وأمرت بتنفيذه وفعلا صدر قرار وزارى بإنشاء المكتبة سنة ١٩٨٠. وقد تضمن القرار إدماج أربع مكتبات كانت قائمة بالفعل بالإضافة إلى تدبير مجموعة أخرى قوامها ٥٠٠,٠٠٠ مجلد والمكتبات الأربع المدمجة كلها فى جاكارتا وهى: مكتبة المتحف الوطنى (المركزى) المشار إليها سابقاً والتى أنشئت سنة ١٧٧٨؛ مجموعتان من مركز تنمية المكتبات التى أنشئت مع المركز سنة ١٩٦٧ هما: مكتبة قسم التاريخ الاجتماعى والسياسى التى أُسّست سنة ١٩٥٢؛

ومكتبة قسم الببليوجرافيا والإيداع التى أُسِّست سنة ١٩٥٣؛ مكتبة جاكارتا الإقليمية سنة ١٩٥٨.

وفى سنة ١٩٨٩م أصبحت المكتبة ذات إدارة مستقلة وتابعة لرئيس الجمهورية مباشرة مما أعطاها وضعاً متميزاً يحقق لها أهدافها ووظائفها. وكان من أهم الإنجازات التى تحققت لها إصدار قانون إيداع خاص بها مما جعل مجموعاتها تزداد باضطراد.

وقد تحددت أهداف هذه المكتبة فى جمع وحفظ الإنتاج الفكرى الوطنى؛ جمع الإنتاج الفكرى حول إندونيسيا؛ جمع ما كتبة الإندونيسيون بصرف النظر عن مكان النشر ولغته وناشريه؛ إعداد وإصدار الببليوجرافية الوطنية الإندونيسية؛ العمل كمركز وطنى للتعاون المكتبى فى الداخل والخارج؛ ولتحقيق هذه الأهداف أقر البرلمان قانون الإيداع فى منتصف الثمانينات، وكانت المجموعات التى تجمعت فى المكتبة عند إنشائها قد أربت على مليون وربع المليون فى سنة ١٩٨٥؛ ارتفعت إلى نحو مليونى مجلد سنة ٢٠٠٠ عند كتابة هذا البحث. وكانت المكتبة قد وضعت فى مبنى مؤقت لحين بناء مبنى مخصوص لها.

المكتبات الأكاديمية فى إندونيسيا

سبق أن ذكرت أن هناك نحو أربعين جامعة حكومية فى إندونيسيا ونحو ٢٣٠ جامعة أهلية أى خاصة. ويجب ألا يدهشنا هذا العدد الكبير لأن جزءا كبيرا من تلك الجامعات عبارة عن مؤسسات تعليمية عالية صغيرة بعضها يقوم على كلية واحدة أو كليتين. وجل الجامعات والكليات والمعاهد هناك حديث النشأة، وليس هناك من كليات العهد الاستعمارى سوى كلية الطب بجامعة إندونيسيا فى جاكارتا و معهد التكنولوجيا فى باندونج وقد أشرت إليهما من قبل. ومعظم الكليات والمعاهد لها مكتباتها الخاصة بها ويندر وجود مكتبات مركزية، كما تنتشر هناك مكتبات الأقسام فى العديد من الكليات. ولا يوجد الحد الأدنى من التنسيق أو التعاون بين المكتبات فى الجامعة الواحدة والكلية الواحدة. وكان لاكتظاظ الجامعات بالطلاب والنمو السريع المتلاحق لتلك المؤسسات آثاره السلبية على الخدمات المكتبية من حيث المجموعات والمكان والعاملين.

ومكتبات الجامعات الحكومية ممولة بالكامل من جانب الدولة؛ بينما الجامعات الخاصة تمول من الجهة المنشئة لها وخاصة الجامعات الإسلامية والجامعات المسيحية وغيرها.

ولقد بذلت إدارة التعليم العالى فى وزارة التعليم والثقافة جهداً محموداً فى اتجاه إقامة شبكة مكتبات جامعية داخل كل جامعة حكومية ومن ثم تحاول ربطها معاً. ولكن لم تتخذ خطوات إيجابية فى هذا الصدد.

وفى سبتمبر ١٩٨٤م أنشأت الحكومة الجامعة المفتوحة ووعدت بتقديم معونات إضافية لكل المكتبات الأكاديمية.

المكتبات العامة فى إندونيسيا

معظم الإندونيسيين لم يدركوا حتى الآن أهمية المكتبات فى حياتهم. والمكتبة بالنسبة لهم ليست إلا مكاناً لتخزين الكتب وحفظها أو بمعنى أدق الحفاظ عليها؛ وبعض القوم يعتقدون اعتقاداً راسخاً أن المكتبات هى فقط للمثقفين والعلماء، ولم يحسوا بعد أن المكتبات ضرورة لتنمية وترقية الحياة اليومية. ومن جانب الحكومة كان الأمر مختلفاً فقد أنشأت سنة ١٩٥٠ مؤسسة (هتًّا) بهدف إنشاء ودعم وتطوير المكتبات فى إندونيسيا وكانت أول خطوة فى هذا الصدد هو إنشاء مكتبة مركزية فى وسط جاوة تضم فى البداية خمسين ألف مجلد. وفى سنة ١٩٥٢م أنشئت فى جاكارتا مكتبة (التاريخ السياسى والاجتماعى) بمجموعة مبدئية خمسة عشر ألف مجلد، وارتفع رصيدها عندما ضمت للمكتبة الوطنية إلى مائة ألف مجلد كما أشرنا من قبل بما فى ذلك مجلدات الدوريات.

ومنذ الخمسينات أُنيطت مسئولية إنشاء وتطوير وإدارة المكتبات العامة بـ «مكتب تنمية المكتبات والكتب» فى وزارة التعليم والثقافة. وقد عمل هذا المكتب ببطء وتراخٍ على إنشاء بعض المكتبات العامة على ثلاثة مستويات: المدن الحواضر ـ المدن العادية ـ مركز الأقليم؛ بحيث تكون هناك فى عاصمة كل إقليم من الأقاليم السبعة والعشرين مكتبة وتسمى كل منها مكتبة الولاية أو الإقليم وقد بلغ رصيد تلك المكتبات حتى

سنة ١٩٧٠م ١,٠٨٦,٣٢١ مجلداً، وهى نفس السنة التى تم فيها حل هذا المكتب. وتهدف مكتبات مراكز الأقاليم إلى المساعدة فى تطوير جميع أنواع المكتبات فى منطقتها: مكتبات عامة، مكتبات جامعية، مكتبات مدرسية، وأن تخدم المجتمع أيضا كمكتبات عامة وأن تقدم خدمات مرجعية لموظفى الحكومة فى الولاية أو الإقليم، ولكن يرى المراقبون أن تلك المكتبات فشلت فى أداء وظائفها جميعا إلا واحدة وهى العمل كمكتبة عامة فى منطقتها.

إن من الصعب حقيقة فى بلدٍ نامٍ تعداده يربو على مائتى مليون نسمة أن تلبى احتياجات القراءة اليومية لنحو ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مواطن منهم راغب فى القراءة وقادر عليها وينتشرون على مساحة واسعة للغاية. وحتى نهاية القرن العشرين لم تكن فى إندونيسيا حركة نشر وتوزيع تستطيع إقامة شبكة مستفيضة من المكتبات العامة هناك، أضف إلى ذلك مشاكل النقل والمواصلات. وكما سبق أن قدمت هناك ٢٧ مكتبة عاصمة فى عواصم الأقاليم، ومكتبات عامة فى كثير من أحياء المدن الرئيسية بل وفى بعض القرى الكبيرة. فى سنة ١٩٨٥ كانت هناك ٢٨٥ مكتبة حى، ارتفع عددها إلى نحو ٥٠٠ مكتبة فى نهاية القرن سنة ١٩٩٩.

والمكتبات العامة ومكتبات مراكز الأقاليم تنشأ وتدار مركزياً من «مركز تطوير المكتبات» بالتعاون مع الحكومات المحلية. ولخدمة السكان فى المناطق البعيدة أخذت مكتبات إقليمية كثيرة فى الاستعانة بالمكتبات المتنقلة منذ ١٩٨٥ للقيام بذلك وكان هناك فى تلك السنة ١٠٤ من سيارات الكتب تقوم بهذه الخدمات، ارتفع عددها فى نهاية القرن إلى نحو ٢٠٠ سيارة.

المكتبات المدرسية فى إندونيسيا

يمثل تلاميذ المدارس فى إندونيسيا ٦٠٪ على الأقل من سكان ذلك البلد، ومن هنا فإن عدد المدارس ضخم. ولقد أُنيطت عملية إنشاء وتطوير المكتبات المدرسية بـ «مكتب تطوير المكتبات» بوزارة التعليم سابق الذكر. ولقد بدأت عمليات الاهتمام الفعلى بالمكتبات المدرسية منذ ١٩٦٤. ومن أسف فإن أوضاع تلك المكتبات سيئة

للغاية فالمجموعات قليلة وتأتى غالبا عن طريق الإهداء من مجالس الآباء والأمهات، وفى معظم المكتبات لاتزيد المجموعة على ٥٠٠ كتاب وتداول الكتب يتم بين التلاميذ فى الفسحة فقط. وتفتقر تلك المكتبات حتى إلى المدرس ـ المكتبى الذى يديرها ـ وقد حاولت الوزارة فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين أن تقوم بمشروعات تجريبية بمقتضاها تنشيء بعض المكتبات النموذجية التى تتخذ نموذجاً يحتذى فى إنشاء وتطوير المكتبات المدرسية.

المكتبات المتخصصة فى إندونيسيا

تنتشر المكتبات المتخصصة فى إندونيسيا فى أجهزة الدولة المختلفة: الإدارات الحكومية، البنوك، الشركات، المصانع، المشروعات الكبرى، الاتحادات والجمعيات المهنية، الجمعيات العلمية. والمكتبات المتخصصة فى إندونيسيا أسعد حالاً من جميع أنواع المكتبات الأخرى هناك.

وقد سجل «دليل المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى إندونيسيا» وجود ١٢٤ مكتبة متخصصة ومركز معلومات سنة ١٩٧٠، ٢٩٥ من سنة ١٩٨١، وفى سنة ١٩٩٩م ارتفع العدد إلى ٥١٠ مكتبة متخصصة ومركز معلومات.

وتنتشر مراكز التوثيق والمعلومات فى مراكز البحوث والمعاهد العلمية هناك منذ الخمسينات وعلى سبيل المثال نصادف «المركز الوطنى للتوثيق العلمى» التابع لمعهد العلوم فى إندونيسيا والذى أسس سنة ١٩٥٦ تحت اسم «قسم التوثيق بمجلس العلوم فى إندونيسيا»، وقد تغير وضعه واسمه الحالى سنة ١٩٦٥. وهو اليوم واحد من عدة مراكز وطنية للبحوث فى الدولة. وللمركز مكتبته المتخصصة والتى بلغت مجموعاتها سنة ١٩٦٥م نحو ١٧٠٠٠ مجلد و ٤٦٦ دورية. وفى نهاية القرن العشرين بلغ رصيدها ثلاثين ألف مجلد و ٥٠٠ دورية، وهى تقدم خدمات الإحاطة الجارية والإعارة والترجمة.

وقد قام هذا المركز بالتعاون مع «المعهد الوطنى لبحوث البناء» بتنظيم ورشة عمل بين ٢٢-٢٤ يولية ١٩٧١ فى باندونج (غربى جاوة) حول أعمال المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق.

وفى نهاية القرن العشرين انتشرت مراكز التوثيق (المعلومات) فى إندونيسيا فى جل مجالات التخصص: علم الأحياء والزراعة، العلوم والتكنولوجيا؛ الطب والصحة، العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وتقوم مراكز التوثيق الوطنية فى المجالات المذكورة بدور مراكز التدريب لأمناء المكتبات المتخصصة فى قطاعاتها.

وتعتبر المكتبات المتخصصة فى إندونيسيا هى حقول التجارب والتطوير فى استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب المتطورة فى علم المكتبات والمعلومات، ولكنها مازال بعيدة عن تنظيم شبكة معلومات وطنية قادرة على حمل المعلومات للمتخصصين حيثما وجدوا على أرض إندونيسيا.

المكتبات الخاصة ومكتبات المراكز الثقافية الأجنبية

قام الناشر الإندونيسى اللامع جونونج أجونج بإنشاء مؤسسة «ياياسان إيدايو» وهى مؤسسة غير ربحية تقوم بأنشطة خيرية للصالح العام. وقد أنشأت هذه المؤسسة مكتبة خاصة ـ عظيمة تضم جميع المطبوعات الإندونيسية منذ ١٩٥٤ كما تضم ملفات قصاصات صحف ومجلات عن إندونيسيا من جميع أنحاء العالم بما لا نظير له فى أى مكان. وقد أنشئ فى هذه المكتبة ركن للطلاب يضم حالياً نحو خمسين ألف مجلد لاستعارات الطلاب وحدهم وتنشر المكتبة نشرة ببليوجرافية كل شهرين منذ ١٩٥٤.

وكانت الولايات المتحدة قد أنشأت ست مكاتب استعلامات بكل منها مكتبة جيدة منذ الخمسينات ولكنها لأسباب سياسية أُغلقت سنة ١٩٦٣؛ وعندما أُعيد افتتاحها سنة ١٩٦٧ لم تعد بنفس الحماس والكفاءة التى كانت عليها من قبل. وفى سنة ١٩٧٠م أعاد المجلس البريطانى فتح مكتبته فى جاكارتا. والمركز الثقافى الفرنسى له أيضا مكتبة مفتوحة أما الجمهور. كما قامت «مؤسسة آسيا» بتقديم تسهيلات للإقامة مكتبات لها وإمداد المكتبات الإندونيسية بالكتب. وكذلك مؤسسة فورد وكثير من الهيئات الهولندية، والمكتبة الوطنية الأسترالية.

المركز الببليوجرافى الوطنى الأندونيسى

أُنشِئ هذا المركز فى رحاب وزارة التعليم والثقافة سنة ١٩٥٣ للقيام بالمشروعات

والأعمال الببليوجرافية الكبرى بما يقدم لجمهورية إندونيسيا صورة كاملة واضحة الحدود والمعالم والأبعاد عن الإنتاج الفكرى الجارى والراجع فى الدولة. وقد صدر لهذا المركز مرسوم وزارى سنة ١٩٦٣ يطلب فيه وزير التعليم من ناشرى القطاع الخاص أن يقدموا نسخة من مطبوعاتهم لهذا المركز لاستخدامها فى أغراض الضبط الببليوجرافى للكتاب الإندونيسى. ولكن للأسف الشديد كانت المسألة اختيارية وليس للقرار الوزارى قوة القانون بل هو مجرد نداء أو رجاء ولم يستجب له إلا عدد محدود من الناشرين كما أن المركز لم تكن له مخصصات مالية تمكنه من شراء تلك المطبوعات ومن ثم كان هناك الكثير من الثغرات فى أعماله الببليوجرافية. وكان المركز ينشر «الببليوجرافية الوطنية الإندونيسية» فصيله حتى توقفت سنة ١٩٧١ حتى استأنفتها المكتبة الوطنية سالفة الذكر. كما نشر المركز قائمة موحدة بالدوريات فى المكتبات الإندونيسية فى ثلاثة مجلدات تضم الدوريات التى اقتنتها تلك المكتبات منذ سنة ١٩٥٦ سواء أجنبية أو إندونيسية.

مهنة المكتبات والمعلومات فى إندونيسيا

مما يُؤسَف له أن المكتبيين المؤهلين فى إندونيسيا قلائل وهم لا يستطيعون سد الحاجة الشديدة إلى إخصائيين متمرسين بالعمل المكتبى وخاصة فى المكتبات الجامعية والمتخصصة ومراكز المعلومات والمكتبة الوطنية وكذلك المكتبات العامة الكبيرة هناك.

وكانت وزارة التعليم والثقافة قد قامت فى العشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٢ باستحداث برنامج تأهيلى فى جاكارتا لمدة سنتين فى مجال المكتبات تمنح بعده شهادة معتمدة لمن يجتاز هذا البرنامج. وفى سنة ١٩٥٤م تم مد فترة البرنامج إلى سنتين ونصف. وفى سنة ١٩٦١ أُلحقت هذه المدرسة بكلية المعلمين التى كانت قد أُنشئت حديثاً فى جامعة أندونيسيا وقد تم توسيع البرنامج ومده ليستغرق ثلاث سنوات يمنح بعدها درجة البكالوريوس فى المكتبات.

وفى سنة ١٩٦٩م قامت هذه المدرسة باستحداث برنامج للماجستير ونقل «قسم المكتبات» إلى كلية الآداب بدلاً من كلية المعلمين. ومن ثم أصبح يمنح شهادة

البكالوريوس على المستوى الجامعى الأول وشهادة الماجستير على مستوى الدراسات العليا. ويتعاون القسم مع مدارس المكتبات والمعلومات خارج البلاد وعلى رأسها «مدرسة الدراسات العليا فى المكتبات» فى هاواى.

وعلى جانب التجمع المهنى لإخصائى المكتبات والمعلومات هناك. أسس «الاتحاد الإندونيسى للمكتبات والأرشيف والتوثيق» سنة ١٩٥٤. وقد عقد منذ نشأته العديد من المؤتمرات التى عالجت مشكلات محددة من بينها قضية الببليوجرافية الوطنية وقواعد مداخل المؤلفين. ولكن المشكلات السياسية والاقتصادية التى مرت بها إندونيسيا قد عرقلت نمو الاتحاد وحدت من نشاطه. وقد دخل الاتحاد فى عدة أطوار من التغيير والتبديل حيث طلب أمناء المكتبات المتخصصة والموثقون أن يكون لهم اتحادهم الخاص بهم فأنشأوا لهم اتحاد باسم «اتحاد المكتبات المتخصصة الإندونيسى» تحت رعاية «مركز التوثيق العلمى الإندونيسى» المشار إليه سابقا. وانسلخ الأرشيفيون أيضا عن «الاتحاد الإندونيسى للمكتبات» منذ سنة ١٩٧٤. ومن المشاكل التى تواجه الاتحاد انخفاض العضوية والقيود الموضوعة على نشاطه وعدم استطاعة الاتحاد القيام بواجبه فى الدفاع عن المهنة وعن المكتبيين وتحسين أوضاع المكتبات ورفع المستوى الوظيفى والاجتماعى للعاملين فيها فى ظل أوضاع سياسة متردية.

وهناك تعاون بين المكتبيين فى إندونيسيا وزملائهم فى جنوب شرقى آسيا. وكان أول لقاء للمكتبيين هناك قد عقد فى سنغافورة فى أغسطس سنة ١٩٧٠ وكان قد دعا إليه اتحاد مكتبات سنغافورة واتحاد مكتبات ماليزيا. وقد اصطلح على تسمية هذا المؤتمر باسم (كونسال) أى مؤتمر اتحادات المكتبات فى جنوب شرق آسيا وقد تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر بصفة دورية فى دولة مختلفة كل عامين. وقد عقد فى جاكارتا سنتى ١٩٧٥ و ١٩٩٠.

المصادر

1- Kaser. David. Library Development in Eight Asian Countries.- Metuchen, N.J: Score Crow press, 1969.

2- Massil, Stephen W. Indonesia.- in.- Encyclopedia of Library History._ New York and London: Garland Publishing Inc., 1994.

3- Prakoso, Mastini Hardjo. Indonesia, Libraries in .- in.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1974.- vol. 11.

4- Prawira, Sumantri Kosasih. Directory of Special Libraries in Indonesia: 1970.- Djakarta: Indonesian National Scientific Documentation Center, 1970.

5- Pringgoadisurgo, Luwarsih. Indonesia.- in.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

أنور، هيدوج ١٩٢٨-

Anuar, Hedwig 1921-

ولدت «هيدوج آروزو أنور» فى ماليزيا فى مدينة جوهور باهرو فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٨ وتخرجت فى جامعة مالايا فى سنغافورة سنة ١٩٥١ مع مرتبة الشرف الأولى. وقد عينت فى مكتبة جامعة مالايا سنة ١٩٥٢ وقد حصلت على منحة من مجلس الزمالة بالجامعة للدراسة فى الكلية الفنية بلندن. وقد حصلت على دبلوم المشاركة من اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٥٦ ثم على شهادة الزمالة من نفس الاتحاد بعد ذلك بعامين. ثم عادت إلى مكتبة جامعة مالايا فى مقرها الجديد فى كوالا لامبور ثم رُشحت بعد ذلك للمكتبة الوطنية فى سنغافورة حيث أصبحت مديرة لها سنة ١٩٦٥.

والمكتبة الوطنية فى سنغافورة ترجع أصولها فى العهد الاستعمارى إلى مكتبة رافلز وهى مكتبة اشتراكات كانت تخدم أساسًا المهاجرين الناطقين بالإنجليزية وفى سنة ١٩٥٧ أصبحت «مكتبة رافلز الوطنية» ولكنها لم تستطع التحول عن وظيفة مكتبة الاشتراكات إلى وظيفة المكتبة الوطنية إلا فى سنة ١٩٦٢ عندما أرسلت حكومة نيوزيلندة كلا من «أ. بربسكلا تيلور» و «ج. ر. كول» إلى سنغافورة كخبيرين

استشاريين تحت مظلة خطة كولومبو. وقد بقى تيلور هناك مديراً للمكتبة حتى ١٩٦٤ لوضع الخطط الأساسية وتمهيد الأرض لتحويل المكتبة إلى مكتبة وطنية. ولما تولت «هيدوج أنور» إدارة المكتبة تحولت تلك الخطط إلى واقع ملموس وزادت عليها.

ارتفع رصيد المكتبة إلى ٢٠٠,٠٠٠ مجلد وتضمنت مواد باللغات الأربع الأساسية: الإنجليزية، الصينية، المالاوية، التامبلية. وقد بدأت التوسع المكتبى أولا بالمكتبات المتنقلة ثم بعد ذلك بالمكتبات الفرعية التى بنيت لها مبانى جميلة جديدة، على نحو ما نصادفه فى فروع: كوينزتاون ١٩٧٠، تاوبايوه ١٩٧٤، مارين باراد ١٩٧٨، بوكيت ميراه ١٩٨٢. وقد تم افتتاح مكتبتين أخريين فى سنة ١٩٨٥، أتبعتا بأخريين سنة ١٩٨٨ وهكذا.

وقد أدخلت «هِيدوج أنور» النشاط الببليوجرافى الوطنى ضمن أولويات المكتبة فبدأ إعداد ونشر «الببليوجرافية الوطنية لسنغافورة» سنة ١٩٦٧ ومازالت مستمرة؛ كشاف دوريات سنغافورة ١٩٦٩ ـ ومازال مستمرا؛ كتب عن سنغافورة ١٩٦٢ ـ ومازالت مستمرة. وتحمل مكتبة سنغافورة الوطنية كمركز سنغافورة للمشروعات الإقليمية التى من بينها: النظام الدولى لبيانات الدوريات؛ المكتبات الوطنية ومركز التوثيق؛ مجمع جنوب شرقى آسيا.

وقد وضعت «هِيدوج أنور» تقريرها «الكتاب الأزرق لتطوير المكتبات فى ماليزيا» سنة ١٩٦٨ وقد قُبل كنقطة انطلاق لتطوير الخدمة المكتبية العامة هناك. وقد خدمت فى اتحاد مكتبات سنغافورة من جوانب عديدة من بينها رئاسة الاتحاد؛ كما رأست اللجنة الدائمة المشتركة حول التعاون المكتبى والخدمة الببليوجرافية ١٩٦٥-١٩٧٥ تلك اللجنة المنبثقة عن نفس اتحاد مكتبات سنغافورة. وكانت أيضا نائبة لرئيس لجنة الببليوجرافيا والتعاون التى حلت محل اللجنة السابقة.

ومن بين الوظائف الأخرى التى احتلتها مدير مركز أرشيف السجلات الوطنى (بالتوازى) ١٩٦٩-١٩٧٨؛ السكرتير الفخرى للمجلس السنغافورى لتنمية الكتاب الوطنى؛ ١٩٦٥-١٩٨٠ ومديرة هذا المجلس منذ ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨.

وقد منحت الميدالية الذهبية للإدارة العامة في اليوم الوطني للمكرمين سنة ١٩٦٩ وتقاعدت سنة ١٩٨٨ ولكنها بقيت عضواً نشيطاً في مجلس تنمية الكتاب الوطني، وتقديم الاستشارات في أماكن عديدة حول القضايا المهنية. وقد منحت الزمالة الفخرية لاتحاد المكتبات البريطانية (لندن) سنة ١٩٨٥.

لقد بذلت «هيدوج أنور» المكتبية السنغافورية جهدا كبيرا في تنمية وتطوير وتشكيل المكتبة السنغافورية. وقد أقحمتها حياتها العملية وميولها الشخصية في كثير من جوانب العمل المكتبي والمجالات ذات الصلة ولقد تركت بصمات واضحة على المكتبة الوطنية والأرشيف الوطني في سنغافورة.

المصدر

1- Huen, Limpui. Anuar, Hedwig.-**in**.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago : A.L.A., 1993.

أوتليت، بول ـ ماري ـ جيلسين ١٨٦٨-١٩٤٤

Otlet, Paul-Marie - Ghislain 1868-1944

«بول ـ ماري ـ جيلسين أوتليت» هو المحامي البلجيكي والببليوجرافي العالمي الذي أراد إحياء الببليوجرافية العالمية بالتعاون مع زميله المحامي البلجيكي الآخر «هنري لافونتين»، وكما سنرى فيما خطتا هذه الببليوجرافية العالمية خطوات واسعة ولكن لم يكتب لها الخروج إلى النور ولكنها أسفرت عن إنشاء المعهد الدولي للببليوجرافيا الذي خرج من بطنه المعهد الدولي للتوثيق ثم الاتحاد الدولي للتوثيق «فيد» الذي هو الآن الاتحاد الدولي للمعلومات والتوثيق، كما خرج من هذا المشروع أيضا الاتحاد الدولي للاتحادات وأهم من هذا وذلك أسفر المشروع عن الأداة الببليوجرافية الهامة التي هي «التصنيف العشري العالمي» هذا كله بفضل أوتليت وزميله، ويعزى إلى الرجل أنه هو الذي ابتدع مصطلح التوثيق ونشره في أوروبا ومنها إلى العالم وأكسبه مفهومه الحالي، وكان لجهوده آثارها الواضحة في مناطق مختلفة من العالم وعلى

رأسها الولايات المتحدة التى أنشأت «المعهد الأمريكى للتوثيق» والذى تطور بعد ذلك إلى «الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات».

ولد بول أوتليت فى بروكسل فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٨٦٨ وكانت أسرته على قدر من الثراء والأهمية الاجتماعية، ومن هنا كان محاطاً منذ نشأته بمجموعة من الشخصيات الأدبية والفنية والعلمية ذات الحيثيات فى المجتمع وفى الأوساط الهامة فى بروكسل وكان تعليمه فى البداية تعليماً خاصاً ثم فى مدارس الجزويت وفى سنة ١٨٨٦م انتقل من جامعة لوفان إلى جامعة بروكسل الحرة حيث حصل على الإجازة فى القانون وقد تزوج آنذاك من أبنة عمه «فيرناندا جلونر»، وقد التحق بمكتب أحد أصدقاء العائلة القدامى «إميل بيكارد» كمتدرب على أعمال المحاماة فى «قصر العدالة».

ولم تكن المحاماة بالمسألة الحيوية بالنسبة له ولكنه طمح إلى عمل اجتماعى وفكرى ذى قيمة أعلى، وقد وجد ضالته سنة ١٨٩١ فى «جمعية الدراسات الاجتماعية والسياسية» التى كانت قد تكونت حديثاً، وفى ذلك الوقت أيضا بدأ تعاونه مع «هنرى لافونتين» وكان هو الآخر متدرباً معه فى مكتب «إميل بيكارد» بقصر العدالة، والذى أصبح أحد رجال التشريع العالميين المرموقين وكان يكبر أوتليت بنحو خمسة عشر عاما، وفى الجمعية المشار إليها عهد إلى لافونتين بقسم الببليوجرافيا، وقد استهوى العمل الببليوجرافى «بول أوتليت» والهب خياله، وفى إحدى الأوراق البحثية «قليل من الببليوجرافيا» سنة ١٨٩٢ تساءل أوتليت كيف يمكن للعلوم الاجتماعية أن تكتسب شخصية إيجابية وتوثيقية مثل العلوم الطبيعية، وكان جانب من الإجابة كما تصور إعداد ببليوجرافية عالمية فى هذا الصدد.

وفى سنة ١٨٩٣م تعاون كل من بول أوتليت وهنرى لافونتين على توسيع نطاق عملهما وأنشأ ما عرف فى البداية باسم «المعهد الدولى للببليوجرافيا الاجتماعية» وكان أوتليت قد اكتشف تصنيف ديوى العشرى الذى لم يكن قد مضى على نشره فى الولايات المتحدة أكثر من عشرين عاماً ولم يكن قد اكتسب شهرة دولية بعد وفكر

أوتليت فى توسيعه وتطويعه لأغراض الببليوجرافيا التى كانا يعتزمان إعدادها وكان ذلك سنة ١٨٩٥. وتحت رعاية الحكومة البلجيكية ومنحة سخية من رجال الصناعة والمنظِّر الاجتماعى «إرنست سولفيى»، نظم الرجلان أول مؤتمر دولى حول الببليوجرافيا لمناقشة المشاكل المتعلقة بتوسيع وتطويع تصنيف ديوى العشرى لأغراضهم، وقد أصدر المؤتمر بياناً بوجود حاجة ملحة إلى فهرست عالمى بالإنتاج الفكرى وأنه لابد من محاولة القيام به، وأن من المناسب إنشاء «معهد دولى للببليوجرافيا» للنهوض بهذا العمل، وأن يتم تبنى تصنيف ديوى العشرى ليكون أساس الترتيب الموضوعى للفهرس المقترح وأنه لابد من مخاطبة الحكومات لتكوين اتحاد توثيقى لدعم العمل وقد قدمت الحكومة البلجيكية مقراً للمعهد المقترح وشكل «المكتب الدولى للببليوجرافيا» بقرار وقد قدمت الحكومة البلجيكية مقرا للمعهد المقترح وشكل «المكتب الدولى للببليوجرافيا» بقرار ملكى فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٥، ولكن للأسف لم يقم الاتحاد التوثيقى الحكومى المقترح رغم إثارة الموضوع عدة مرات بعد ذلك ١٩٠٨، ١٩١٠، ١٩١٩.

وقد تقدم العمل بسرعة فى «السجل الببليوجرافى» ففى سنة ١٩٠٣ كان عدد المداخل التى تجمعت قد بلغ نحو ستة ملايين، بينما فى سنة ١٩٣٠ قدر عددها ما بين ١٢ و ١٥ مليون مدخل وكانت هذه المداخل قد كتبت على بطاقات ووضعت فى أدراج، وكانت تقدم خدمات بحث واستشارات ببليوجرافية جاهزة من هذه البطاقات، وقد توفر «المكتب الدولى للببليوجرافيا» على نشر بعض المطبوعات الببليوجرافية بنفسه، كما وجه البعض إلى ناشرين آخرين، وقد سعى المكتب لدى العديد من الجهات كى تقوم بنشر هذا العمل الببليوجرافى الذى أطلق عليه آنذاك ملاحق «الببليوجرافية العالمية» ولكن يبدو أن أحدا لم يقبل بنشره وكان المفروض أن تصنيف المداخل التى جمعت طبقا لخطة تصنيف عالمية ولما تم الاتفاق مع «ملفيل ديوى» على تبنى تصنيفه لهذا الغرض أخذ المكتب الدولى للببليوجرافيا فى توسيعه وتطويعه وكان العمل فى التصنيف يتقدم بتقدم العمل فى الببليوجرافية. وبالنسبة لأوتليت ولافونتين كان التصنيف العشرى وبطاقة ٣×٥ بوصة بإمكانياتها الواسعة يمثلان أحدث ما

فى العصر من تكنولوجيا، ساعدا لأول مرة فى التاريخ على إعداد فهرس موضوعى عالمى بلا حدود ولقد كلفا عددا من العلماء والباحثين الأوروبيين الثقاة بتطوير وتوسيع جداول التصنيف. هذا من جهة ومن جهة ثانية قام أوتليت بنفسه بإعداد الجوانب الفنية فى التصنيف وخاصة القوائم المساعدة بما يجعله أول تصنيف وجهى فى التاريخ، والملامح الوجهية الجديدة لم تكن إلا سلسلة من التفريعات العامة والوسائل لتوسيع وتفصيل أرقام التصنيف باستخدام رموز وعلامات الربط وتخليق العلاقات بين الموضوعات، وكان الهدف من تعقيد النظام بهذا الشكل هو تعظيم قدرته على التعبير عن الأفكار والملامح الببليوجرافية فى وقت واحد على حسب ما قال بها أوتليت نفسه، وقد ظهرت الطبعة الأولى الكاملة مع وصف مفصل للأسس والقواعد والممارسات، سنة ١٩١٥م باللغة الفرنسية بعنوان «دليل السجل الببليوجرافى العالمى».

ولقد تمت عملية توسيع وتطويع للتصنيف العشرى بالتشاور التام مع «ملفيل ديوى» ومساعديه فى الولايات المتحدة حتى يكون هناك توافق بين الطبعتين البلجيكية والأمريكية ولكن مع مرور الوقت تزايدت الاختلافات بينهما لأن الهدف من كل منهما وتوجهات كل منهما وفلسفات كل منهما تباينت كثيرا، لدرجة أن أصبح التصنيف العشرى العالمى يكاد يكون تصنيفا قائما بذاته.

ولقد حمل العقد الأول من القرن العشرين تطورات كثيرة للمعهد الدولى للببليوجرافيا، فلقد عقد المعهد عدة مؤتمرات فى ١٨٩٧، ١٩٠٠، ١٩٠٨، ١٩١٠، وفى سنة ١٩٠٥ بدأ إعداد «سجل عالمى بالأيقونات» وهو عبارة عن ببليوجرافية توثيقية بالمادة المصورة، وقد قام بهذا السجل جماعة المسئولين عن التصنيف العشرى العالمى وكان الهدف منه أن يكون ملحقا للسجل الببليوجرافى العالمى، وفى سنة ١٩٠٧م أعد السجل الموسوعى للقصاصات وهو تجميع للكتيبات والنشرات ومقالات الصحف والدوريات، وكان الهدف منه أن يكون رافدا للسجل الببليوجرافى العالمى يستمد منه معلومات موسوعية، وفى نفس سنة ١٩٠٧ افتتحت مكتبة بالمطبوعات الخاصة بالاتحاد والجمعيات العلمية سواء الوطنية أو الدولية وعرفت هذه المكتبة باسم

«المكتبة الجامعة للاتحادات العلمية» وظلت هذه المكتبة تنمو مع الزمن وكانت مطبوعاتها ومجموعاتها معينا مهماً للسجل الببليوجرافى.

وإلى جانب اهتمام أوتليت ولافونتين بضبط الإنتاج الفكرى العالمى فقد انصرفت جهودهما أيضا إلى العناية بمشاكل الاتحادات والجمعيات والمنظمات الدولية فقد أشار أوتليت إلى العلاقة الوثيقة بينهما عندما قال بإن التنظيم الصحيح للتوثيق بمعناه الواسع إنما هو بالدرجة الأولى إحدى وظائف الاتحادات الدولية. ومن هذا المنطلق فقد قام الصديقان سنة ١٩٠٦ بتأسيس «المكتب المركزى للاتحادات الدولية»، وقد قاما فى البداية بعمل مسح للاتحادات التى لها مقار فى بلجيكا وبعد ذلك وبالتعاون مع «سيريل فان أوفربيرج» و «الجمعية البلجيكية لعلم الاجتماع» تم مسح المنظمات الدولية على إطلاقها. وفى سنة ١٩٠٩ حررا بالتعاون مع «ألفرد فرايد» «حولية الحياة الدولية» بالفرنسية وهو دليل بالمؤسسات والمنظمات الدولية كان فرايد قد بدأه سنة ١٩٠٤، وقد تم توسيعه توسيعاً كبيراً وكتب له أوتليت مقدمة مستفيضة تناولت تحليلاً عميقاً عن بنية وإدارة ووظائف الاتحادات والمنظمات الدولية، وقام كل من أوتليت ولافونتين بمفردهما بدون فرايد بإصدار طبعة تالية من هذا الدليل سنة ١٩١٠-١٩١١، وفوق كل هذا نظماً فى سنة ١٩١٠ «المؤتمر العالمى الأول للاتحادات» وقد كان ناجحا للغاية تم على إثره إنشاء «الاتحاد الدولى للاتحادات» اتخذ من المكتب المركزى للاتحادات الدولية المشار إليه سابقا مقراً له.

وقد ساند عدد من الاتحادات التى حضرت المؤتمر سنة ١٩١٠ الاقتراح الذى قال به أوتليت بتحويل الجناح الأيسر من القصر المخصص للاتحاد الدولى للببليوجرافيا إلى متحف دولى، وقد وافقت الحكومة البلجيكية على ذلك الاقتراح، ورأى أوتليت تغيير اسم القصر من «قصر الموندیال إلى قصر العالم» وبالفعل أصبح القصر مركز لنشاط عالمى، ففى هذا القصر كان المعهد الدولى للببليوجرافيا يمارس نشاطه الببليوجرافى، وفى هذا القصر كانت المكتبة الدولية، وفى هذا القصر كانت سكرتارية الاتحادات الدولية وأنشطته النشرية، وفى هذا المكان كان المتحف الدولى، لقد كان هذا المكان باختصار جامعة دولية. لقد كان أوتليت يأمل أن تهب حكومات دول

العالم واتحاداته لمساندة هذه النشاطات جميعا، ولقد اتجهت جهود أوتليت بقية حياته نحو هذا الهدف: تنظيم المعرفة، تأهيل النشاط الدولى، الدعاية والترويج لقصر العالم، ولقد عقد مؤتمر ثان ولكنه أكبر للاتحادات الدولية سنة ١٩١٣ وخطط للمؤتمر الثالث على أن يعقد فى سان فرانسسكو سنة ١٩١٥، ولقد نما المتحف وتوسع توسعاً كبيراً، وتحول القصر إلى خلية نحل تموج بالنشاط الببليوجرافى والعلمى ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى وضع حداً قاسياً لكل هذا النشاط.

وخلال سنوات ما قبل الحرب الأولى ومن خلال ذلك النشاط الكبير ذاع صيت أوتليت فى المحافل الدولية والبلجيكية، ورغم ذلك لم تكن حياته الشخصية سلسة سهلة، فلقد كان له ولدان مارسل وجان، ولقد قتل جان فى الحرب وبعد ذلك فشل زواجه واضطر هو وزوجته فيرناندا إلى الطلاق سنة ١٩٠٨، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين وبعد سلسلة من الأزمات فقدت أسرة أوتليت كل ثروتها تقريبا، ورفعت عليه دعاوى قضائية ودخلت الأسرة فى دوامة مشاكل لا حل لها، ويبدو أن القدر ساعده بعد ذلك فقد تزوج من هولندية غنية اسمها «كاتو فان نيدرهارلت» ساعدته ثروتها على الاستمرار فى مشروعاته.

وفى خلال فترة الحرب قضى معظم حياته فى باريس، وكان عضواً نشيطاً فى الحركة الأوروبية الداعية لإنشاء «عصبة الأمم»، وكان يأمل أن يكون من بين منظماتها منظمة للعلاقات الفكرية الدولية، تتخذ من قصر العالم مركز لها، ولما قامت عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب مارس «بول أوتليت» و«هنرى لافونتين» بعض النفوذ عليها لإنشاء «اللجنة الدولية للتعاون الفكرى».

وبعد الحرب كان أول مهمة تواجه الصديقين هى استئناف العمل الذى توقف فى بروكسل، ومن حسن الحظ أن المبنى والمؤسسات والمجموعات لم تصب بسوء من قبل قوات وحكومة الاحتلال و كانت فى رعاية عدد محدود من الموظفين، وقد بدأ فى ١٩٢٠ ما عرف باسم الأمسيات الدولية «كل أسبوعين» عقدت أولاها سنة ١٩٢١، وثانيتها فى ١٩٢٢ والثالثة فى ١٩٢٤ حيث كانت تتم فيها انعقاد اجتماعات المعهد

الدولى للببليوجرافيا والاتحاد الدولى للاتحادات وغيز ذلك من الاجتماعات الدولية، وفى تلك الفترة دعا أوتليت إلى إنشاء الجامعة الدولية وذلك تحت كفالة ورعاية عصبة الأمم، ومع ذلك فإن عصبة الأمم التى ولدت ضعيفة ومهزوزة سياسياً فى جنيف لم تكن مستعدة لأن تقدم لهما إلا التعاطف والتشجيع فقط.

لقد انتعشت مشروعات أوتليت ولافونتين وحققت تقديراً واسعاً بعد أن استردت عافيتها بعد الحرب وقد توجت فى سنة ١٩٢٠ بإنشاء ما سمى بالجامعة الدولية ولكن للأسف الشديد لم يلبث هذا كله أن انهار وسقط فى ظل ظروف قاسية صعبة، ولم ينجح أوتليت فى حمل عصبة الأمم على تقديم أى دعم ملموس، وقد تشتت جهود اللجنة الدولية للتعاون الفكرى، تلك التى أنشئت ١٩٢٢ بل واتخذت موقفا غير ودى من «قصر العالم» وما فيه من مؤسسات، وفشلت كلية كل جهود أوتليت للتعاون معها أو مع درعها التنفيذى «المعهد الدولى للتعاون الفكرى» فى باريس مما خلق غصة ومرارة فى حلق أوتليت ويأسه من أى مساعدة من جانب الموظفين الرسميين فى عصبة الأمم وأصبح دعم الحكومة البلجيكية هو الآخر مسألة غير يقينية، وفى سنة ١٩٢٤ قامت تلك الحكومات باسترداد القصر وحولته إلى مكان لسوق تجارية.

وبات من الواضح أنه لابد من عمل شيء ما للمعهد الدولى للببليوجرافيا حتى لايتم دفنه فى قصر العالم وبمساعدة من لافونتين بدأ المعهد بالتدريج يستقل بنفسه ويخلق ارتباطات جديدة بشخصيات جديدة لدرجة أنه فى سنة ١٩٣٢ غير اسمه إلى «المعهد الدولى للتوثيق» وكم قاوم أوتليت وكره كل التغييرات التى سعى إليها الجيل الجديد من الداعمين للمعهد، وأخذ الرجل فى ترميم القصر الدولى بقدر المستطاع بعد التغييرات والزخرصات التى تمت فيه بسبب السوق التجارية سنة ١٩٢٤ ولكن الرجل اضطر إلى القبول بالأمر الواقع والتزم الصمت بعد قيام الحكومة البلجيكية بإغلاق قصر العالم وللأبد هذه المرة سنة ١٩٣٤، وكان آخر اجتماع للاتحاد الدولى للاتحادات سنة ١٩٢٤ رغم أن أوتليت ظل ينشر بعض المطبوعات باسمه وقد حاول الألمان استخدام الاتحاد لأغراضهم عندما احتلوا بروكسل خلال الحرب العالمية الثانية.

وفى سنوات ما بين الحربين ورغم كل الاحباطات استمر أوتليت بعمل كسكرتير عام للمعهد الدولى هو وزميله هنرى لافونتين وفى بعض الأحيان كان ينضم إليهما «فريتس دونكر دوفيس» وكان يحاضر فى قصر العالم طالما كان ذلك القصر مفتوحاً، بل وكان يعمل قدر المستطاع فى مراجعة وتطوير التصنيف العشرى العالمى حيث انجز الطبعة الثانية الكاملة سنة ١٩٣٢، وكان يحاضر فى علم المكتبات والتوثيق فى دورات تدريبية فى بروكسل وكتب بدون انقطاع حول القضايا الدولية محل اهتمامه، وككل رجال أوروبا القدماء فى مجال التوثيق تم تكريم بول أوتليت وهنرى لافونتين فى المؤتمر العالمى للتوثيق الدولى المنعقد فى باريس ١٩٣٧ بالاشتراك مع المعهد الدولى للتعاون الفكرى، وهنا أيضا تم تغيير اسم المعهد الدولى للببليوجرافيا «التوثيق» للمرة الثانية إلى الاتحاد الدولى للتوثيق «فيدا»، ولكن ظل أوتليت يتحدث عنه كما لو كان ما يزال جزءا من قصر العالم وكان يرفض التغييرات الجديدة رغم قناعته بضرورتها.

لقد كتب أوتليت بحث عمره الذى وضع فيه عصارة فكره وتجاربه ونشره سنة ١٩٣٤ تحت عنوان «رسالة عن التوثيق»، وفى سنة ١٩٣٥ وضع كتابا بعنوان «العالم: مقالة حول العالمية»، وهذان العملان فى الواقع موسوعيان ليس فيهما تأطير ولا تنظير إنما فيهما تجارب وخبرات السنين، ومهما كان هذان العملان فإن لكتابات أوتليت السابقة عليهما مكانتها فى دراسة التوثيق الرسمية وكذلك فى دراسة العولمة ولكن لم يلتفت إليها أحد الالتفات الواجب.

ولقد مات أوتليت فى بروكسل فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٤ بعد وفاة صديقه لافونتين بعام واحد. وبعد الحرب العالمية الثانية بَعُد الاتحاد الدولى للتوثيق والاتحاد الدولى للاتحادات من مرقدهما، ومازال الاتحاد الدولى للتوثيق مستمراً فى إصدار التصنيف العشرى العالمى فى طبعات مختلفة وترجمات متعددة وإن لم يكن ذلك بالسرعة الواجبة وبدون مكان مركزى يصدر منه، أما الاتحاد الدولى للاتحادات فقد أخذ على عاتقه مهمة إصدار «الكتاب السنوى للمنظمات الدولية» وجعل منه أداة مرجعية لا غنى عنها.

المصادر

١-شعبان عبد العزيز خليفة، الببليوجرافيا أوعلم الكتاب: دراسة فى أصول النظرية الببليوجرافية وتطبيقاتها: النظرية العامة.ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

2- Duyvis, Donker. International Federation for Documentation._in._ Journal of Documentary Reproduction, 1940.

3- Rayward, w.Boud. The Case of Paul Otlet : Pioneer of Information Science, Internationalist, Visionary._in._ Journal of Libarianship and Information Science, 1991.

أورجواى، المكتبات فى

Uruguay, Libraries in

أورجواى جمهورية صغيرة فى جنوبى أمريكا الجنوبية، يحدها من الشمال والشرق البرازيل، ومن الجنوب الشرقى المحيط الأطلنطى، ومن الجنوب ريو دى لابلاتا، ومن الغرب الأرجنتين. وقد بلغ عدد السكان فى نهاية القرن العشرين نحو خمسة ملايين نسمة حسب تقديرات سنة ١٩٩٩. والمساحة الكلية ١٧٧,٤١٤كم٢، واللغة الرسمية هى بطبيعة الحال الإسبانية.

وربما كانت أورجواى هى أولى دول أمريكا اللاتينية التى تنشئ شبكة مكتبات فى فترة مبكرة من تاريخها حيث قام الجنرال «خوزيه أرتيجا» ـ وكان بطلاً قومياً ـ بإنشاء المكتبة الوطنية سنة ١٨١٦ ونظم شبكة مكتبات عامة كفروع لها فى ربوع البلاد. وكان الرجل يؤمن إيماناً كاملاً بأهمية التعليم المجانى والمكتبات العامة المجانية.

المكتبة الوطنية والأرشيف الوطنى

بدأت المكتبة الوطنية كمكتبة عامة كما أشرت فى مونتفيديو سنة ١٨١٦ وللأسف دمرت القوات البرتغالية الغازية مجموعات المكتبة بعد ثمانية أشهر فقط من افتتاحها،

وظلت تعانى حتى أعيد بناؤها وافتتاحها مرة ثانية سنة ١٨٣٨م وكانت تقوم بوظيفة المكتبة الوطنية والمكتبة العامة ومكتبة البحث فى وقت واحد. وقد حتم قانون الإيداع الصادر سنة ١٩٧٠ تقديم نسختين من كل مطبوع ينشر فى البلاد إلى هذه المكتبة وتقديم نسخة واحدة إلى مكتبة البرلمان.

وقد بلغت مجموعات المكتبة فى نهاية القرن العشرين نحو مليون مجلد كتب ومليون وثيقة خطية وأربعين ألف نشرة، وعشرين ألف دورية. وتخدم المكتبة نحو ٢٠٠,٠٠٠ قارئ سنوياً. وتقوم المكتبة بإعداد وإصدار «الببليوجرافية الوطنية» منذ ١٩٤٦. وفى داخل هذه المكتبة قام «مركز الوثيق العلمى والتكنولوجى والاقتصادى»، كما قام فى أحضان المكتبة أيضا الأرشيف الوطنى العام الذى يجمع الوثائق التاريخية التى توقف استعمالها فى الإدارات الحكومية طبقا لخطة خاصة والمكتبة تتبع وزارة التعليم والثقافة.

المكتبات الأكاديمية فى أورجواى

يوجد فى أورجواى جامعتان: الجامعة الحكومية المسماه بجامعة الجمهورية فى مونتفيديو والتى أسست سنة ١٨٤٩، والثانية هى الجامعة الكاثوليكية وهى جامعة خاصة وليدة القرن العشرين. وتتكون جامعة الجمهورية من عدد من الكليات والمعاهد والمدارس التى تبعثرت مع الوقت فى أماكن متفرقة من العاصمة ومن ثم نشأت داخل كل منها مكتبتها الخاصة بها. وهى مكتبات مستقلة ومتطورة كما سنرى فيما بعد وتقدر مقتنيات تلك المكتبات فى مجموعها بنحو مليون ونصف المليون مجلد. وقد أعدت الجامعة فهرساً موحداً بالدوريات المقتناه فى مكتبات الكليات. ومنذ نهاية الثمانينات بدأ العمل فى إنشاء شبكة المكتبات الجامعية هناك لربط جميع مكتبات الجامعة.

أما الجامعة الكاثوليكية فلها مكتبة مركزية حيث جمعت كل كلياتها وهى محدودة العدد فى حرم جامعى واحد.

أما جامعة الجمهورية (الجامعة الوطنية) فهى متعددة الكليات ولكل كلية كما قلت

مكتبتها بل ولكثير من الأقسام فى الكليات مكتباتها الفرعية. ونستعرض فيما يأتى بعض التفاصيل عن بعض مكتبات الكليات.

مكتبة كلية الزراعة افتتحت فى مارس سنة ١٩٠٧ وكانت تابعة آنذاك لما يسمى المعهد الوطنى الزراعى وفى ٢٤ من يولية سنة ١٩٧٥ صدر قرار بتسميتها إدارة التوثيق والمكتبة لكى تقوم بأعمال التوثيق فى مجال الزراعة. وفى نهاية القرن العشرين كانت المجموعات قد بلغت ٥٠,٦٧٦ مج (سنة ١٩٩٩) وبلغت الدوريات ٦٥٢ عنواناً.

ولضيق المكان أُنشِئت مكتبة ثانية سنة ١٩٦٩ فى قسم التجارب الزراعية فى بيساندو وذلك بنقل بعض مجموعات المكتبة الأولى. والمجموعة هنا صغيرة نسبيا ٧٤٠٠ كتاب و ٤٢٠ دورية.

ومكتبة كلية الهندسة المعمارية تم افتتاحها فى السابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٥ مع افتتاح «كلية الهندسة المعمارية والفروع المتصلة» وذلك على بقايا كلية الرياضيات التى كانت موجودة آنذاك. وقد فتحت المكتبة للجمهور العام ابتداءً من سنة ١٩٢٢. وإذا حسبنا مجموعة كلية الرياضيات ٢٠٤٩ مج وما أضيف إليها آنذاك لبلغت المجموعة المبدئية نحو -٣٥٠٠ مج وتصل المجموعة اليوم إلى نحو ١٠,٠٠٠مج كتب و ٤٠,٠٠٠ شريحة وكمية أخرى من المواد السمعية البصرية واللوحات.

ومكتبة كلية الاقتصاد والإدارة تتضمن مكتبة رئيسية ومكتبات أقسام. وقد بلغت المجموعات الكلية فى الشبكة كلها فى نهاية القرن العشرين نحو ٣٠,٠٠٠ كتاب، ٥٠٠٠ نشرة، ٤٠٠٠ رسالة جامعية و ٢٠٠٠ مرجع و ٣٠٠ دورية، بالإضافة إلى عدد كبير من مطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. ومن المكتبات الفرعية مكتبات تعرف بمكتبات بحوث أعضاء هيئة التدريس حيث هى مخصصة فقط للأعضاء وليست للطلاب أو الاستخدام العام. ومن بين مكتبات هيئة التدريس المتميزة نسجل:

١-مكتبة بحوث الإدارة

٢- مكتبة بحوث الاقتصاد

٣- مكتبة بحوث الإحصاء

ومن مكتبات الكليات المتميزة مكتبة كلية القانون. حيث هى من أقدم كليات الجامعة وهى مفتوحة للعامة إلى جانب مجتمع الجامعة والكلية. ويبلغ رصيدها الآن فى نهاية القرن العشرين نحو ٣٠٠,٠٠٠ مج.

ومكتبة كلية الإنسانيات والعلوم البحتة، افتتحت سنة ١٩٤٨م وتضم الآن ١٥٠,٠٠٠ مجلد بالإضافة إلى ١٥,٦٠٠ كتاب نادر ومجموعة من الدوريات المتخصصة فى هذين المجالين.

ومكتبة كلية الهندسة افتتحت سنة ١٨٨٨ وبدأت فى أحضان كلية الرياضيات التى تم إلغاؤها كما أسلفت. وفى سنة ١٩٢٤ تبنت الكلية نظام المكتبة المفتوحة، وقد فتحت أبوابها لجميع القراء من الداخل والخارج. وقد نمت مجموعة المكتبة باطراد على مر السنوات حتى بلغت نحو ١٥٠,٠٠٠ مجلد فى نهاية القرن العشرين إلى جانب مجموعة من الدوريات التى بلغت ٦٥٠ دورية.

ومكتبة كلية الطب لها وضع خاص فقد أنشئت فى القرن التاسع عشر، وأعيد تنظيمها سنة ١٨٨٤ وأطلق عليها اسم «المكتبة الرئيسية لكلية الطب» حتى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٧٥ حيث أعيدت تسميتها ووظيفتها تحت «المكتبة الوطنية الطبية» وتضم اليوم نحو ٥٠,٠٠٠ مجلد كتب و ٣٠٠٠ دورية متخصصة فى الطب والعلوم ذات الصلة وتقوم بدور المكتبة الوطنية فى هذا المجال على غرار المكتبة الوطنية فى الولايات المتحدة.

ومكتبة كلية طب الأسنان من المكتبات العريقة هناك وتصل المجموعات إلى ٢٠,٠٠٠ مجلد اليوم نحو ٢٠٠٠ نشرة ومجموعة من المراجع تدور حول ١٠٠٠ مرجع.

ومكتبة كلية الكيمياء افتتحت فى يناير سنة ١٩٢٩م كمكتبة مستقلة وفى سنة ١٩٧٣م ألحقت بالكلية وتصل مجموعاتها إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠مج كتب، ألف دورية وحوالى ٦٠٠٠ نشرة.

ومكتبة كلية الطب البيطرى من المكتبات الهامة بالجامعة، وتبلغ مجموعاتها إلى نحو عشرين ألف كتاب و ٣٠ دورية متخصصة.

ومكتبة معهد العلوم الصحية أنشئت سنة ١٩٠٩م وتضم اليوم ما لا يقل عن عشرة آلاف مجلد كتب و ٥٠ دورية متخصصة إلى جانب مطبوعات المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الأجنبية ومن بينها منظمة الصحة العالمية، المكتبة الوطنية بالولايات المتحدة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب العمل الدولى.

ومكتبة كلية المكتبات والعلوم ذات الصلة افتتحت مع الكلية فى الرابع عشر من أغسطس سنة ١٩٤٦ وأطلق عليها اسم مكتبة «فيدريكو كابورو» ويصل عدد ما فيها من كتب إلى نحو عشرة آلاف مجلد إلى ٣٣٤ دورية. ونصادف أن ٨٠٪ من المجموعات متخصصة فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات، ٨٪ متخصصة فى الإدارة، ٢٪ فى الإحصاء، ٥٪ فى تاريخ العلم، ٥٪ فى الأدب. وإذا حللنا مجموعة الدوريات فى جامعة أورجواى.

ومكتبة كلية التمريض المسماه باسم الدكتور «كارلوس نيرى» افتتحت فى مايو سنة ١٩٥٠ وحيث كانت الكلية تحتل جانبا من مبنى فندق ميرامار. وكانت الكلية آنذاك تابعة لوزارة الصحة كلية قبل أن تنتقل تبعيتها للجامعة وهى الآن تحت إشراف مشترك بين وزارة الصحة وكلية الطب بالجامعة وتعتبر المكتبة جزءاً من مكتبة كلية الطب. وتدور المجموعات اليوم حول ١٥٠٠٠ مجلد فى علوم التمريض أساساً وإن كانت هناك مجموعة فى الطب والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والثقافة العامة. وإلى جانب الكتب هناك نحو خمسين دورية متخصصة.

وخارج نطاق الجامعة الوطنية: جامعة الجمهورية هناك ما يسمى بالكليات الجامعية وهى كليات لا تتبع الجامعة وإنما هى على نفس مستوى الكليات الجامعية وربما تتبع وزارة التعليم أو وزارات ومجالس أخرى. ومن بين الكليات الجامعية نستعرض العينات الآتية على سبيل المثال والتمثيل فقط:

مكتبة كلية علم النفس وقد أنشئت فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٧٥ وتتبع وزارة التعليم والثقافة، والمكتبة صغيرة ومجموعاتها جميعا تدور حول علم النفس وقد بلغت فى نهاية القرن ٣٥٠٠ كتاب وخمس دوريات فقط ومجموعة صغيرة من المراجع ٣٠٦ مراجع.

ومن مكتبات الكليات الجامعية مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية وهى الأخرى حديثة النشأة وتضم الآن نحو ٥٠٠٠ مجلد كتب و ٢٥ دورية. وتتخصص هذه المكتبة فى العمل الاجتماعى، خدمات المجتمع، خدمات الفرد، علم النفس، الإحصاء.

ولابد أن نأتى أيضا هنا على مكتبة كلية التكنولوجيا (يسمونها هناك الجامعة التكنولوجية رغم أنها مجرد كلية واحدة). وقد بدأت فى الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٩١٧ كمكتبة للمجلس الأعلى للتعليم الصناعى وقد تقلبت بها التسميات والوظائف على مر السنين.

وفى سنة ١٩٧٢م تحول المعهد العالى الصناعى إلى كلية جامعة أو جامعة وحيدة الكلية وسميت المكتبة باسم «المكتبة التكنولوجية العليا». ولما كانت هذه الكلية تضم مجموعة أقسام فإن من الطبيعى أن تنشأ لكل قسم مكتبة. ومن هذه المكتبات الفرعية نصادف:

١- مكتبة قسم الميكانيكا ٢-مكتبة قسم المبانى والتشييد ٣- مكتبة قسم الصناعات
٤- مكتبة الصناعات الزراعية ٥- مكتبة قسم الكهرباء.

وقد بلغ مجموعات الكتب فى تلك الكلية نحو ٧٠٠٠ مجلد كتب و ٥٠ دورية.

ومن المكتبات المعهدية نقف أمام مكتبة المعهد القومى للتدريس [للمعلمين]. وقد أنشئت المكتبة مع المعهد فى العشرين من يناير ١٩٧٧. وقد تألفت المكتبة من إدماج عدد من مكتبات المعاهد التربوية ومن ثم فقد بلغت المجموعات نحو ٤٥٠٠٠ مجلد عند الافتتاح واليوم تربو على سبعين ألف مجلد وأكثر من ٢٠٠ دورية فى التربية وعلم النفس.

ومن المكتبات المعهدية ذات الطبيعة الخاصة مكتبة معهد الكونسرفاتوار الموسيقية والتى أسست مع المعهد سنة ١٩٧٥ وتتألف المكتبة اليوم من عشرة آلاف نوتة موسيقية، ٥٠٠٠ كتاب عن الموسيقى و ٢٥٠٠ نشرة و ٣٠٠٠ تسجيل موسيقى على اسطوانات بخلاف آلاف الشرائط.

المكتبات العامة فى أورجواى

لايوجد اليوم تشكيل وطنى للمكتبات العامة فى الجمهورية. وإنما لكل بلدية مكتبتها المركزية وفروعها التى تمتد فى أعماق الريف. ويعوز المكتبات الريفية على وجه الخصوص المكتبيون المتخصصون. وجل المكتبات العامة فى أورجواى تقدم خدمات مكتبية للأطفال وكذلك لكبار السن؛ ويلاحظ أن من يستخدمون المكتبات العامة هناك يشكلون ٥٠٪ من السكان. وهناك شبكة مكتبات عامة فى العاصمة مونتفيديو تتألف من ٢٥ مكتبة بالإضافة إلى خدمة «صناديق الكتب» ومنذ سنة ١٩٨٨ يقوم طلبة كلية المكتبات بالجامعة بتقديم خدمات مكتبية عامة طريفة تعرف باسم «كتب فى الشمس» حيث يحمل هؤلاء الطلبة الكتب على دراجات بثلاث عجلات (تريسكل) ويوزعونها للقراء على المصطافين فى البلاجات خلال شهور الصيف والميادين والحدائق العامة خلال الشتاء.

وكثير من مكتبات البلديات يقتنى مواد غير مطبوعة وكتب برايل للمكفوفين. كما تنظم تلك المكتبات أنشطة ثقافية متنوعة من بينها أقرب ما تكون إلى الدروس أو البرامج التدريبية فى مجالات مثل: اللغات، الموسيقى، الحاسب الآلى، التصميم، الرياضيات، الرسم.

وتتراوح مجموعات مكتبات البلديات هناك ما بين ٢٠,٠٠٠ مجلد إلى ٤٠,٠٠٠ مجلد. ومكتبة بلدية العاصمة مونتفيديو تخدم ٤٠,٠٠٠ مواطن مسجلين بها للاستعارة الخارجية إلى جانب من يستخدمون المكتبات استخداماً داخليا فقط.

وثمة مكتبة عامة متخصصة أنشأها مجلس يعرف باسم «مجلس جيران مونتفيديو وقد أنشئت المكتبة بقرار رقم ٥٥ فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٦٠. وقد جاءت مجموعات هذه المكتبة من مكتبة مجلس مدينة مونتفيديو. وهذه المكتبة هى من نوع المكتبات المرجعية وتتخصص المجموعات أساساً فى القانون والإدارة العامة والتاريخ والأدب القومى. وقد قسمت على أساس ثلاث مجموعات هى: المجموعة العامة ـ مجموعة المراجع ـ مجموعة الدوريات (وهى دوريات أساساً فى القانون الوطنى).

وتتبع المكتبة نظام الفهرسة الأنجلو أمريكية ولكن بعد ١٩٧٧ أدخل التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى، والفهارس ماتزال بطاقية.

واعتباراً من منتصف الثمانينات أدخلت إلى البلاد «المكتبات الطوافة أو السيارة» وهى عبارة عن سيارات كتب تحمل الكتب إلى المناطق الريفية أساساً وأيضا إلى مختلف المناطق فى المدن. وهى تمد المدارس والمناطق التعليمية بالكتب الدراسية والعامة والمراجع المختلفة. ولا تكتفى تلك المكتبات الطوافة بحمل الكتب بل أيضا تحمل التسجيلات الصوتية والشرائح وأجهزة استرجاعها. وهناك اليوم ما لا يقل عن ثلاثين مكتبة من هذا النوع تجوب أرجاء البلاد وتقدم خدماتها لكل الأعمار ولكل الفئات.

المكتبات المدرسية فى اورجواى

المكتبات المدرسية فى الجمهورية متخلفة نسبياً وربما ساعد على ذلك وصول الخدمة المكتبية العامة إلى كثير منها. والعديد من المدارس لا يوجد به مكتبات. وحين توجد المكتبات المدرسية فهى مكتبات فصول بالدرجة الأولى ومن النادر أن لجد مكتبة رئيسية فى المدرسة وإن وجدت فالفضل يرجع إلى مجلس الآباء أو الأمهات. وفى نهاية الثمانينات أقرت الحكومة مشروع إقامة شبكة مكتبات مدرسية للمرحلة الثانوية ولكن لم تدبر المخصصات المالية الكفيلة بالتنفيذ فتعثر المشروع. ومن النادر أن تجد مكتبة مدرسية يديرها أخصائى مؤهل.

المكتبات المتخصصة فى اورجواى

تنتشر المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات انتشاراً كبيراً فى أورجواى حيث نصادفها فى الوزارات المختلفة وفى الإدارات الحكومية وفى البنوك والشركات والمصانع والمشروعات الاستثمارية وفى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة هناك. ولقد أنتج أول نظام معلومات وطنى هناك سنة ١٩٨٠ وقد انتشر استخدامه هناك بين مراكز المعلومات والتوثيق الوطنية؛ وإن كان معظم المكتبات المتخصصة فى أورجواى تستخدم نظام سى دى إس/أيسيس الذى وضعته اليونسكو ويوزع بالمجان عن طريق

المكتب الإقليمى لليونسكو فى مونتفيديو. وتمثل المكتبات الحكومية قطاعاً عريضاً من المكتبات المتخصصة. ونحاول استعراض بعض تلك المكتبات المتخصصة فيما يلى:

تعتبر مكتبة البرلمان (الهيئة التشريعية) من المكتبات الهامة والقديمة؛ ففى الحادى والثلاثين من مايو ١٩٢٩م أدمجت مكتبة مجلس الشيوخ ومكتبة مجلس النواب فى مكتبة واحدة وشكلت لجنة لإدارة المكتبة من اثنين من مجلس الشيوخ واثنين من مجلس النواب، وبعد ذلك اعتمدت لجنة جديدة على حسب عدد الأعضاء فى كل من المجلسين أى ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ وستة أعضاء من مجلس النواب.

ومن الطريف أن نظام التصنيف الذى استخدم فى تصنيف المجموعات حتى سنة ١٩٦٢ هو نظام برونيه الذى يقسم المجموعات إلى أربعة أقسام كبيرة: العلوم - الآداب - الفنون - المعارف العامة؛ وكل منها ينقسم إلى فروع وفروع الفروع والرمز هنا مختلط بحروف وأرقام.

وتنقسم المكتبة إلى أربعة أقسام كبرى هى قسم العمليات الفنية والببليوجرافيا؛ القسم الإدارى؛ قسم المطبوعات؛ قسم الخدمات والاستنساخ. وكل من هذه الأقسام ينقسم إلى شعب يصل مجموعها الكلى إلى إحدى عشرة شعبة.

وصل عدد الكتب فى هذه المكتبة إلى ١٧٧,١٧٨ عنوان سنة ١٩٧٩ وكان هناك مالا يقل عن ٤٠٠٠ دورية؛ وتبلغ الإضافات السنوية من الكتب نحو ٦٠٠٠ عنوان.

ومن المكتبات المتخصصة الهامة أيضا مكتبة معهد الكتاب الوطنى التى أُسِّست مع المعهد فى الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وهو يتبع وزارة التعليم والثقافة. هذا المعهد معنى بتطوير المكتبات وصناعة النشر فى الدولة بما فى ذلك توزيع كتاب أورجواى بالمجان فى الداخل والخارج لترويجه. وتتخصص المكتبة فى «الكتب والمكتبات» وتدور المجموعة حول عشرة آلاف مجلد.

ويوجد فى ديوان عام رئاسة الجمهورية مكتبة كبيرة قوامها خمسون ألف مجلد وعدد كبير من الدوريات المجلدة وهى تتبع قسم إدارة الوثائق بالرئاسة. وتتخصص هذه المكتبة أساساً فى القانون والسياسة.

ومكتبة وزارة الزراعة ومصايد الأسماك أنشئت فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٠ عن طريق تجميع كل الكتب فى جميع إدارات الوزارة فى هذه المكتبة التى وصلت مجموعاتها فى نهاية القرن إلى ما يربو على عشرين ألف مجلد. وتنشر هذه المكتبة «الببليوجرافية الزراعية» لـ أورجواى منذ ١٩٦٢-١٩٦٣، وتضم هذه الببليوجرافية الكتب والكتيبات ومقالات الدوريات المتخصصة. ومكتبة وزارة الدفاع الوطنى أنشئت بمقتضى القرار الصادر فى الواحد والثلاثين من يولية سنة ١٩٣٩. وفى نهاية القرن العشرين كانت مجموعات المكتبة قد تجاوزت العشرة آلاف كتاب معظمها يعالج موضوعات متخصصة وإلى جانب كتب فى الأدب، علم الاجتماع، التراجم، التاريخ، الاقتصاد، الجغرافيا، العلوم، الفلسفة، التشريع.

ومكتبة وزارة التعليم والثقافة أُنشئت بقرار وزارى بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٧٥، وبدأت بمجموعة مبدئية من الكتب قوامها أربعة آلاف مجلد ووصلت الآن إلى عشرة آلاف مجلد معظمها متخصص فى التربية والتعليم وعلم النفس والإحصاء التربوى.

ومكتبة وزارة الداخلية أُنشئت بقرار صدر فى الثانى عشر من إبريل سنة ١٩٤٦. وتصل مقتنياتها اليوم إلى عشرة آلاف كتاب و ١٠٠ دورية جارية ومتوقفة إلى جانب مئات الملفات من قصاصات الصحف والمجلات.

ومكتبة وزارة الخارجية أُنشئت بقرار صدر فى الثالث من مايو سنة ١٩٤٤ وافتُتحت رسمياً فى السابع عشر من فبراير سنة ١٩٤٥. وفى نهاية القرن بلغ مجموع ما بها من مواد إلى عشرين ألف كتاب و ٢٠٠٠ خريطة و ٢٥٠ أطلس وعدد من الدوريات.

ومكتبة وزارة الصحة العامة أُسِّست فى السابع من ديسمبر سنة ١٩٣٢ وعلى مر السنين أنشأت مكتبات فرعية. والمكتبة المركزية وصلت مجموعاتها سنة ١٩٧٥ إلى نحو ثلاثين ألف مجلد أُهديت إلى المكتبة الوطنية ولم تحتفظ إلا بالدرويات فقط.

ومكتبة وزارة العمل والضمان الاجتماعى أُسِّست فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٨.

وتتخصص مجموعاتها أساسًا فى قوانين العمل والضمان الاجتماعى وإن كانت هناك بعض الأعمال فى موضوعات أخرى وترجع بعض مقتنياتها إلى سنة ١٨٢٥م. وفى نهاية القرن كانت المجموعات قد وصلت إلى خمسة آلاف عنوان.

ويوجد فى القوات المسلحة لأورجواى عدد من المكتبات المتخصصة إلى جانب المكتبات الثقافية للجنود. من بين تلك المكتبات «المكتبة العامة لموظفى القوات المسلحة» والتى يمكن القول بأنها أُنشئت سنة ١٨٢٩ مع بدء تكوين القوات المسلحة الوطنية للبلاد. وتذكر المصادر أن تاريخ تسجيل أقدم كتاب فى هذه المكتبة يرجع إلى التاسع من أكتوبر سنة ١٨٢٩ وبعد قرن من الزمان ألحقت هذه المكتبة سنة ١٩٣٠ بإدارة التاريخ والأرشيف فى القوات المسلحة. وتنقسم هذه المكتبة اليوم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى: المكتبة الرئيسية؛ مكتبة الجرائد، المكتبة التاريخية. وتدور المجموعات الآن حول عشرين ألف مجلد من بينها كتب نادرة وتقدم خدماتها للجنود والضبط والإداريين وللعامة من المواطنين.

ومن المكتبات المتخصصة بالقوات المسلحة أيضا «مكتبة موظفى البحرية» ومكتبة «معهد الدراسات العسكرية العالية» والتى أنشئت سنة ١٩٣٤ والتى تدور مجموعاتها الآن حول عشرة آلاف مجلد مع زيادة سنوية قدرها ٥٠٠ مجلد. ومن المكتبات الهامة هناك أيضا مكتبة الكلية البحرية التى ترجع إلى الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٩٠٧.

وتنقسم هذه المكتبة اليوم إلى قسمين: قسم المراجع؛ قسم الكتب العامة (التى تعار). وهنا لابد من ذكر مكتبة مدرسة الطيران العسكرية التى أُنشئت فى السابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٧. وفى سنة ١٩٧٠ صدر قرار باتباعها للقوات الجوية. والمكتبة عميقة التخصص وتدور مجموعاتها اليوم حول خمسة آلاف مجلد كتب، ٢٠٠ رسالة علمية ومشروعات تخرج طلبة المدرسة. ومن المكتبات العسكرية «مكتبة مركز الجنرال أرتيجا العسكرى» والتى أُسِّست سنة ١٩٥٠ فى الأول من نوفمبر وهى مكتبة فى العلوم العسكرية بصفة عامة. وفيها مجموعة مراجع عامة ومتخصصة قوية إضافة إلى مجموعة الدوريات المتخصصة وقد وصل عدد المجلدات فيها اليوم إلى نحو

خمسة آلاف. ويتبع المكتبة قسم للنشر توفر على نشر مالا يقل عن مائة وخمسين عملاً متخصصا. وضمن المجموعة نجد بعض الأعمال النادرة. ومن بين المكتبات العسكرية التى تحمل اسم الجنرال أرتيجا كذلك «مكتبة دائرة الجنرال أرتيجا العسكرية» والتى أنشئت فى مايو سنة ١٩٢٠. وقد وصلت مجموعات هذه المكتبة إلى نحو ثمانية آلاف مجلد فى نهاية قرننا العشرين.

من المكتبات المتخصصة المتميزة هناك مكتبات مؤسسات المال والأعمال مثل مكتبة البنك المركزى التى ترجع إلى الأول من مارس سنة ١٩٦٧ وتضم حالياً ستة آلاف كتاب و ٦٠٠ دورية فى مجال المال والاقتصاد والإحصاء. ومكتبة بنك الرهن العقارى التى أنشئت سنة ١٩٤٠ ولها خمسة فروع، ووصلت مجموعاتها الآن إلى خمسة آلاف مجلد وتنشر نشرة إخبارية شهرية. وهناك كذلك مكتبة بنك الدولة للتأمين التى أنشئت بقرار من مجلس إدارة البنك فى السادس عشر من مايو ١٩٣٣. وتضم المكتبة عشرين ألف مجلد كتب بالإضافة إلى كثير من مجلدات الدوريات وثمة مكتبة مكتبة بنك المعاشات التى أنشئت فى فبراير سنة ١٩٣٩. وتضم المكتبة اليوم نحو ١٥ ألف مجلد وتخدم خمسة الاف مستفيد.

من المكتبات المتخصصة أيضا مكتبة «بابلو بلانكو أكيفيدو» التى أهداها صاحبها الدكتور أكيفيدو إلى متحف لافاليجا سنة ١٩٤٢ والمكتبة متخصصة فى التاريخ الأمريكى وفيها مجموعات قيمة من المخطوطات وألبومات الصور الفوتوغرافية ومجموعات منفصلة من الصور؛ وهناك أيضا خرائط وجرائد نادرة. وتتألف المجموعات من ٣٤٩١ مجلد كتب، ٧٠٠٠ فرخ منفصل (ملزمة)، ١٤٦ مخطوطة.

ومن المكتبات المتخصصة «المكتبة البيداجوجوية [التربوية] المركزية والتى أنشأها مجلس التعليم الابتدائى وترجع نشأتها إلى الثامن عشر من سبتمبر ١٨٧٦ وقد ألحق بها بعد ذلك فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٩ متحف التعليم. وقد بلغت مجموعات المكتبة نحو عشرة آلاف مجلد كتب و ١٠٠ دورية وعدد كبير من كتب برايل والمواد السمعية البصرية والشرائح فى نهاية القرن العشرين. وتنشر المكتبة مجلة باسم «المعلومات الببليوجرافية» كل شهرين وببليوجرافية التربية وبعض الكتب التعليمية.

كذلك نصادف بين المكتبات المتخصصة «مكتبة الإدارة الوطنية للطاقة والمحولات الكهربائية» التى أسست فى أغسطس سنة ١٩٤٥م. وتصل مجموعاتها اليوم إلى عشرة آلاف مجلد ومائة دورية.

من المكتبات المتخصصة كذلك «مكتبة الاتحاد الوطنى للوقود والكحول وأسمنت بورتلاند» التى أسست سنة ١٩٣٤ ووصل عدد الكتب فيها اليوم إلى سبعة آلاف عنوان و ٢٠٠ دورية كلها أجنبية.

وثمة مكتبة «الإدارة الوطنية للاتصالات» [أنتيل] والتى قامت سنة ١٩٧٥ لخدمة مركز التدريب بالمؤسسة. وقد أدخلت المكتبة أحدث نظم المعلومات بها وتجرب التكشيف الآلى وإعداد مكنز متخصص فى الاتصالات. ويصل حجم مقتنياتها إلى خمسة آلاف عنوان متخصص وعدد من الدوريات المتخصصة كذلك.

ومن المكتبات الهامة أيضا مكتبة هيئة الإذاعة الرسمية التى أنشئت فى يناير ١٩٥٧ وتضم الآن خمسة آلاف مجلد ولها فروع أخرى داخل الهيئة.

ومن المكتبات المتخصصة «مكتبة الشعبة القومية للتربية الرياضية» والتى تصل مقتنياتها إلى ثلاثة آلاف مجلد فى نهاية قرننا العشرين.

ومن مكتبات الهيئات القضائية «مكتبة محكمة الدعاوى القضائية» التى أنشئت فى يونية ١٩٦٢ وتقتنى اليوم نحو ٢٠٠٠ و ٩٢ دورية.

وهناك أيضا مكتبة المسرح التى أسست سنة ١٩٤٢ وتضم اليوم ١٥ ألف مجلد متخصصة فى فنون المسرح والمجالات ذات الصلة.

وتوجد هناك مجموعة من مكتبات المنظمات الدولية والإقليمية مثل مكتبة أرتيجاس واشنجطون التى أسست فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٤٣ بمبادرة من جانب بعض شخصيات من أورجواى ومن الولايات المتحدة. وهى مكتبة ضخمة تضم نحو ثلاثين ألف مجلد وكميات كبيرة من المواد السمعية البصرية وتدور حول التاريخ والثقافة الأمريكية. وهناك أيضا من مكتبات المنظمات الإقليمية مكتبة معهد الأطفال

الأمريكيين وقد أُنشئت المكتبة مع المعهد فى الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٥ باتفاق عشر دول أمريكية هى: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوبا، تشيلى، إكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، بيرو، أورجواى، فنزويلا. وتعتبر هذه المكتبة من أقوى المكتبات فى مجالها. وقد بلغت المجموعات فى نهاية القرن العشرين: خمسين ألف كتاب وكتيب وعشرة آلاف عدد دوريات، عشرة آلاف قصاصة، ٥٠٠ خريطة وملصق، و٢٥٠ فيلما ومئات من التسجيلات الصوتية.

مهنة المكتبات والمعلومات فى أورجواى

ينتشر بين المكتبات فى أورجواى استخدام تصنيف ديوى العشرى بالدرجة الأولى ثم التصنيف العشرى العالمى بالدرجة الثانية، ثم بعض التصانيف المحلية فى قلة من المكتبات. كما تنتشر قواعد الفهرسة الأنجلوأمريكية وإن كان العديد من المكتبات الذى اتجه إلى استخدام التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى بعد سنة ١٩٧٧.

ورغم صغر مساحة الجمهورية وتضاؤل عدد السكان هناك إلا أن النهضة المكتبية واضحة كل الوضوح. وإن كانت المكتبات المدرسية فى حاجة إلى نظرة جدية من الدولة.

ولقد أُنشئت مدرسة المكتبات بجامعة الجمهورية فى البداية كجزء من كلية الاقتصاد سنة ١٩٤٣ ولكنها أصبحت كلية قائمة بذاتها بعد عامين فقط سنة ١٩٤٥. ومن حين لآخر يجرى تعديل المناهج والمقررات وكان تعديل ١٩٨٥، ١٩٩٥ بقصد مواكبة الاحتياجات الفعلية للدولة ومواكبة عصر المعلومات الذى يأخذ بخناق العالم. وفى هذه الكلية نجد برنامج المرحلة الأولى فى أربع سنوات وينتهى بدرجة الليسانس فى «علم المكتبات» وقد بدأت الكلية فى تنظيم برنامج فى علم الأرشيف منذ سنة ١٩٨٣ وهو فى البداية لم يكن منتظما ولكنه قُنِّنَ الآن وأصبح هو الآخر يمنح شهادة الليسانس.

وعلى جانب التجمع المهنى أنشئ اتحاد مكتبات أورجواى فى الخمسينات ويهدف إلى لم شمل المكتبيين والنهوض بجميع أنواع المكتبات وإرساء أخلاقيات المهنة.

والاتحاد عضو فى إفلا. وفى سنة ١٩٧٧ أُنشِئ «معهد بحوث المكتبات فى أورجواى» والذى يقوم بإعداد ونشر البحوث المتخصصة وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات ويضع المواصفات القياسية وأسس التعاون المكتبى.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة.ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

2- Gasprini, Gloria A.Uruguay._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.

3- Linares, Maria Teresa Goioechea de. Uruguay Libraries._in._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1981. Vol. 32

4- Maciejewki, Felice E.Uruguay._in._ Encyclopedia of Library History._ New York and London._ Garland Publishing Inc.,1994.

أوسبورن، أندرو ديلبردج ١٩٠٢-

Osborn, Andrew Delbridge 1902-

ولد «أندرو ديلبروج أوسبورن» فى الرابع عشر من يونية ١٩٢٠ فى لونسستون فى تسمانيا بأستراليا، وفى سن السابعة عشرة عمل فى مكتبة برلمان الكومنولث الأسترالى وكانت المكتبة ماتزال مع البرلمان فى ملبورن، وقد ارتقى فى مناصبها حتى غدا رئيس المفهرسين وهو المنصب الذى ظل فيه طيلة ثمانى سنوات.

وفى سنة ١٩٢٥ حصل على درجة البكالوريوس فى علم النفس والفلسفة من جامعة ملبورن وفى سنة ١٩٢٧ حصل على درجة الماجستير، وفى سنة ١٩٢٨م شعر بأن مكانه ليس فى أستراليا فقدم أوراقه للعمل فى مكتبة نيويورك العامة وبالفعل حصل على وظيفة فى مكتب المعلومات تحت إدارة «فرانك رويت» الذى قدر له أن

يتزوج ابنته، وفى مكتبة نيويورك العامة تناطح مع «روبرت دونز»، «كوينس ممفورد»، «ديفيد كليفت» وغيرهم ممن قدر لهم مع أسبورن نفسه أن يحملوا مشاعل مهنة المكتبات فى الولايات المتحدة.

وقد التحق بجامعة كولومبيا ليحصل على درجة الدكتوراه سنة ١٩٣٤ وقد نشرت الدكتوراه التى أعدها فى نفس السنة تحت عنوان «فلسفة إدموند هورسل وتطورها من ميوله الرياضية إلى مفاهيمه الأولية فى علم الظواهر فى الاستقصاءات المنطقية» وقد صدرت منها طبعة ثانية مبسطة العنوان سنة ١٩٤٩ ونفس هذه الطبعة الثانية صدرت منها إصدارة طبق الأصل عن دار جارلاند سنة ١٩٨٠، ومنذ منتصف الثلاثينات حتى نهايتها كتب «أوسبورن» العديد من المقالات الفلسفية لـ «مجلة الفلسفة».

ولكن قدر لـ «أندرو أوسبورن» أن يسلك سبيل المكتبات وأن يكون مكتبياً لا فيلسوفا، وفى فترة عمله فى مكتبة نيويورك العامة كتب مقالا عن «الفهرس البروسى الألمانى الموحد» فى «مجلة المكتبات» ويبدو أنها كانت النبتة التى أثمرت فيما بعد فى خلال سنوات قليلة، ففى سنة ٣٥-١٩٣٦ حصل على إجازة من المكتبة أكمل فيها متطلبات الحصول على الماجستير فى المكتبات من جامعة ميتشجان حيث كان «وليام وارنر بيشوب» و«مارجريت مان» مشرفين عليه.

وبناء على اقتراح من «كيبز ميتكالف» دعى أوسبورن لقضاء السنة الأكاديمية ٣٦-١٩٣٧ لتنظيم مدرسة المكتبات فى جامعة جنوب كاليفورنيا، وقد لاحقه بيشوب كى يقضى السنة التى تلت فى التدريس بمدرسة المكتبات فى جامعة ميتشجان التى تخرج فيها وفى خلال تلك السنة أكمل أوسبورن ترجمته المتمكنة لقواعد الفهرسة الألمانية والتى نشرتها مطبعة جامعة ميتشجان سنة ١٩٣٨ تحت عنوان «التعاليم البروسية: قواعد للفهارس الهجائية فى المكتبات البروسية»، وقد قدم له أسبورن بمقدمة طويلة علمية وحواشى كثيرة على النص، وتكشف ترجمته للتعاليم البروسية عن سيطرة وتمكن من اللغة الألمانية على النحو الذى نصادفه فى رسالته للدكتوراه عن هوسرل والنظرة العلمية العميقة إلى الموضوع.

وفى سنة ١٩٣٨م انتقل «أوسبورن» إلى هارفارد ولحق بصديقه «ميتكالف» وبدأ هناك أو أعماله الكبرى: فقد عمل فى هارفارد حتى سنة ١٩٥٨ وحيث أصبح رئيساً لقسم الدوريات ومساعداً لرئيس قسم الفهارس، وإلى جانب عمله فى مكتبة جامعة هارفارد كان يقدم استشارات ويكتب البحوث والدراسات والمقالات، وعين فى اللجنة التى شكلها «أرشيبالد ماكليش» مدير مكتبة الكونجرس برئاسة كارلتون جويكل لدراسة إعادة تنظيم الأعمال الفنية فى مكتبة الكونجرس، وقد رفعت اللجنة تقريرها سنة ١٩٤٠ وبسبب مشاركته فى هذه اللجنة وهذا التقرير اشترك أوسبورن فى عدد من المسوحات إما مع غيره أو بمفرده وعن أنواع مختلفة من المكتبات: عامة، ولائية، جامعية. كما اشترك فى دراسة تطوير مدرسة المكتبات فى جامعة إلينوى سنة ١٩٤٣، وقد حصل على إجازة سنة ٤٨-٤٩ ليرأس قسم الإعداد الفنى فى مكتبة الأمم المتحدة فى نيويورك واستمر هناك حتى سنة ١٩٥١.

وقد أثمرت خبراته فى تلك الفترة عدداً من المطبوعات الكبرى، ولعل من بينها بحثه الرائع القصير نسبيا «أزمة الفهرسة» الذى نشر فى فصلية المكتبات سنة ١٩٣١ وفيه يهاجم أسبورن ما يسميه بوجهات النظر التى تأخذ بحرفية قواعد الفهرسة وضرورة اكتمال عناصر الوصف الببليوجرافى وانضباط الأبعاد ويطالب باتباع الجوانب العملية الاقتصادية واحساسات الذوق العام، وطالب أوسبورن بأن تكون القواعد سهلة وواضحة وطالب مديرى المكتبات بأن يتأكدوا انسياب العمل فى أقسام الفهرسة وأن يخفضوا تكاليفها إلى أبعد حد ممكن، كما عالج أوسبورن قضايا التصنيف ورؤوس الموضوعات وخلص إلى أن الوصول إلى المادة العلمية فى المصادر أصبح عملا شاقاً ومعقداً، وقد نشر هذا البحث عدة مرات ونقح وأعيد طبعه وترجم إلى عدة لغات غير الإنجليزية، وقد اتبع أوسبورن هذه الورقة بعدد آخر من الأبحاث بل ومسوحات عن ممارسات الفهرسة فى العديد من الأماكن.

وفى سنة ١٩٤٢، ١٩٤٣ ساعد فى تنقيح ومراجعة كتاب مارجريت مان «مقدمة إلى فهرسة وتصنيف الكتب»، وكان الرجل قد أهدى ترجمته للتعاليم البروسية إلى مارجريت مان سنة ١٩٣٨، وقد نال جائزة مارجريت مان التى يمنحها اتحاد المكتبات الأمريكية سنة ١٩٥٩.

ولقد نشر كتابه العظيم «المطبوعات الدورية: مكانها ومعالجتها فى المكتبات» لأول مرة سنة ١٩٥٥م عن طريق اتحاد المكتبات الأمريكية ومايزال هذا الكتاب عمدة كتب الدوريات جميعا.

وفى سنة ١٩٥٨ بدأ أسبورن المرحلة الثانية الكبرى فى حياته حين ارتحل عائداً إلى أستراليا ليعمل أمينا مشاركا فى مكتبة جامعة سيدنى ولم يلبث أن رقى إلى وظيفة مدير المكتبة وقد ظل هناك لمدة أربع سنوات، تضاعفت خلالها مقتنيات المكتبة وأنشأ مكتبة لطلاب المرحلة الأولى وخطط وأشرف على بناء مكتبة جديدة للجامعة مكتبة فيشر كما تسمى، وهو مبنى فخم من الناحية المعمارية والناحية المكتبية، وبعد افتتاح المكتبة مباشرة نال عدة جوائز معمارية كبرى.

لقد عمل أوسبورن على نطاق واسع وبهمة لا تعرف الملل أو الكلل من أجل مهنة المكتبات الأسترالية، ورغم أنه لقى انتقادات عنيفة فى بعض الأحيان فى الأوساط الجامعة وفى الأوساط المهنية على السواء حتى من بين بعض المحافظين إلا أنه مضى فى مشروعاته قُدماً حتى حقق نسبة لا بأس بها من النجاح، وشهد له الجميع بعد ذلك أنه كان أداة فعالة فى تطوير مهنة المكتبات الأسترالية وتوسيع آفاقها، وأيا كانت المصاعب والمتاعب التى جلبها للجامعة بسبب طموحات التطوير التى أدخلها فلقد ثمنت الجامعة إنجازاته وقدرتها عندما منحته الدكتوراه الفخرية سنة ١٩٧٨، وكان أول أمين مكتبة فى أستراليا يكرم بهذا الشكل.

ولقد ترك أسبورن استراليا عائداً إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٢ للتدريس فى مدرسة المكتبات بجامعة بتسبرج وهناك بدأ مرحلته الثالثة الكبرى فى حياته سنة ١٩٦٦ حيث دعى لإنشاء مدرسة جديدة للمكتبات والمعلومات فى جامعة ويسترن أونتاريو بكندا، وكان نجاحه فى هذه المرحلة سريعا ملحوظا وخاطفا ففى فترة سنوات أربع طور المدرسة وجلب لها أعضاء هيئة تدريس دوليين وربط هيئة التدريس بفلسفة جديدة فى التدريس مبنية على إطار نظرى ومناقشة وإطار عملى تطبيقى وقد أنشأ للمدرسة مكتبة عظيمة فيها كتب دراسية نادرة ومجموعة من الببليوجرافيات والمراجع

التى يتدرب عليها الطلاب بالإضافة إلى معمل مما أمن للمدرسة الاعتماد السريع ورفع عدد الطلاب الملتحقين بها إلى ما يربو على ٢٠٠ طالب سنة ١٩٧٠ ، ولقد بقى أثره وعبيق شخصيته القوية وإدارته الحازمة المرنة وفلسفته التعليمية سنوات طويلة بعد تركه للمدرسة.

وفى سنة ١٩٧٠م تقاعد أوسبورن وقف عائداً إلى سيدنى وهناك افتتح متجر كتب وإن ظل يرتحل ويدرس من يحن لآخر وقد أصدر طبعة ثانية من كتاب المطبوعات الدورية سنة ١٩٧٣ . واستمر عطاء الرجل حتى نهاية القرن العشرين وقد قارب الآن على قرن كامل، وأصدر الطبعة الثالثة من «المطبوعات الدورية» سنة ١٩٨٠ .

المصدر

خُصص عدد الربيع سنة ١٩٨٢ من مجلة Serial Librarian كله للحديث عن أسبورن وأعماله ومن بين المقالات التى وردت نقتطع:

1-Metcalfe, Keyes. Andrew D.Osborn.
2- Bryan, Harrison. The three careers of Andrew Osborn.
3- Hotinsky, Constantina M. Andrew D.Osborn and education for Librariaship in Canada.
4- Morrison, Parry D. and Elizabeth B. Cooksey. Andrew D. Osborn: a Bio-Bibliography.

أوستن، دريك ١٩٢١-

Austin, Derek 1921-

اشتهر «دريك وليام أوستن» باسهاماته الفذة فى مجال التكشيف من خلال عمله فى جماعة بحوث التصنيف، وفى مجال تطوير نظام بريسيس «نظام كشاف السياق المختزن». ولد «دريك أوستن» فى لندن فى الحادى عشر من أغسطس سنة ١٩٢١ وقد بدأت حياته المكتبية سنة ١٩٣٨ ومن الطريف أنه زامل زملاءه فى المكتبة العامة المحلية فى كل المراحل منذ المدرسة الابتدائية، وقد قضى جل فترة ١٩٤١-١٩٤٦ فى

الخدمة العسكرية فى الهند، بورما، الصين وفى ألمانيا، وبعد إعفائه من الخدمة العسكرية طلب الحصول على منحة المحاربين القدماء للدراسة فى مدرسة المكتبات فى لفبرا وحصل على درجة المشارك فى اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٤٨ واجتاز الامتحانات النهائية لاتحاد المكتبات البريطانية بمرتبة الشرف سنة ١٩٤٩ وانتخب زميلا فى اتحاد المكتبات سنة ١٩٥٠.

وقد قضى الجانب الأكبر من حياته المكتبية الباكرة فى المكتبات العامة «إنفيلد، هيرتفورد شاير، توتنهام، غالبا كأخصائى مراجع، مرشد قراء، أخصائى موضوعى. والخدمات المكتبية من هذه الأنواع تتطلب عادة استخدام الكشافات بكثرة لربط الأسئلة بالإجابات. وهذا الاستخدام المكثف للكشافات مسألة ضرورية لمن يريد أن يتصدى لإعداد كشافات أو يحاول تصميم نظام تكشيف.

ولقد اشتغل بالتكشيف عندما التحق بالعمل فى الببليوجرافية الوطنية البريطانية كمحرر موضوعى سنة ١٩٦٣، وقد رشح من إدارة الببليوجرافية الوطنية البريطانية سنة ١٩٦٧ للعمل فى مشروع بحثى لحلف الناتو تحت إشراف جماعة بحوث التصنيف «لندن»، وكان مشروع البحث نظام تصنيف مكتبى جديد يبنى على أسس وجهية، ورغم أن مشروع تصنيف جماعة بحوث التصنيف لم يكن قد تبلور عند انتهاء الدعم المقدم من حلف الناتو فقد أعلن أوستن أن مثل هذا التصنيف الوجهى ليست له ضرورة ملحة، وكانت مبادئ وأسس التحليل الموضوعى التى تبلورت خلال مشروع البحث هذا هى نقطة انطلاق هامة فى بحوثه التى تلت فى مجال التكشيف الموضوعى.

وقد برزت الحاجة إلى مدخل جديد فى التكشيف عندما قرر محررو الببليوجرافيا الوطنية البريطانية أن يعدوا جميع إصداراتها اعتبارا من ١٩٧١ بواسطة الحاسب الآلى من تسجيلات مارك، ولمدة سنة كاملة كان على دريك أوستن أن يقود فريق لتصميم كشاف موضوعى جديد، وكانت الغاية مصطلحات محكومة ونظام تكشيف مسبق التنسيق يتوفر الحاسب الآلى على إعداده، وكان على النظام المقترح أن يحقق المعايير الآتية:

أ- لابد للحاسب الآلى أن يقوم بتوليد جميع مداخل الكشاف ويعد إحالاته المزدوجة بنفسه، ويرتب المداخل ويطبعها كذلك.

ب- الكشاف يقوم فقط بإدخال الواصفات والمصطلحات المحكومة ويقدم التعليمات المشفرة التى تتم معالجتها بعد ذلك بواسطة لوغاريتمات مقننة فى مداخل الكشاف تحت أية مصطلح يتم اختياره.

جـ- كل المداخل يجب أن تكون دالة وذات معنى وذات سعة متعادلة، وأن لا يتسبب التوليد الميكانيكى للمداخل فى أى فقد أو تشويه للمعلومات أو تحريف فى الموضوعات.

وعلى الرغم من أن اشتغال «دريك أوستن» بنظرية التصنيف قد كونت لديه الأساس الضرورى لأفكاره فى التشكيف إلا أنه قد أقام برسيس على فكرة التحليل الموضوعى وتنظيم المفاهيم فى اتجاه جديد: اتجاه بعيد عن الأهمية النسبية كمبدأ فى التنظيم، وصوب المبادئ اللغوية العامة وترتيب المصطلحات فى مداخل الكشاف بطريقة تهتم مباشرة بالتعبير الواضح عن المعنى، ومن هنا فإن تفسير وشرح برسيس يدعو إلى الرجوع إلى الفئات النحوية والعلاقات المنطقية العامة.

ورغم أن برسيس لما يزال نظاماً شاباً نسبياً «حيث يمكن أن نطلق عليه اللغة الإنجليزية المحددة القاطعة المطبقة فى الببليوجرافية الوطنية البريطانية سنة ١٩٧٤» فإنه يطبق الآن فى عدد من وكالات التكشيف فى بريطانيا وكندا وأستراليا، كما أعد عدد آخر من الكشافات التجريبية بناء على هذا النظام فى دول أخرى، ومن الواضح أن المنطق الذى بُنى عليه النظام والذى يعتمد على إنتاج مداخل ذات معنى هو منطق مستقل عن اللغة، وأن النظام قد استخدم بنجاح شديد فى عدد من اللغات الأوروبية.

وفى سياق أبحاثه المتخصصة كان من الضرورى أن يعيد «دريك أوستن» كثيرا من الوجوه فى عملية التكشيف كلية، إن العديد من الأساليب الفنية التى طورت خصيصاً من أجل «برسيس» يمكن عزلها ودراستها على حدة واستخدامها لوحدها بعيدا عن النظام ومع ذلك فإن كثيراً من المكشفين الذين لا يرغبون فى تطبيق برسيس لم يفكروا مجرد تفكير فى دراسة مدخل هذه الأساليب فى تحليل المفاهيم وبناء مكنز

معتمد على الأدلة. إن تطبيق هذه الأساليب الفنية قد ورد عَرضاً فقط فى كتابات أوستن عن نظام برسيس، وظهرت أيضا مع ذلك فى وثيقتين ستبقيان بسبب طبيعتهما مجهولتين فقد كتب أوستن كمؤلف رئيس «مسودة المعيار الدولى حول فنيات تحليل الوثيقة» و«المعيار البريطانى الجارى حول بناء مكنز وحيد اللغة».

وفى سنة ١٩٧٦ تلقى أوستن أول جائزة رانجاناثان التى يقدمها الاتحاد الدولى للتوثيق، لمن يقدم إسهامات وإضافات أصيلة فى مجال التصنيف بمعناه الواسع وقد تبع هذه الجائزة، جائزة مارجريت مان التى يقدمها اتحاد المكتبات الأمريكية باسمها، سنة ١٩٧٨.

المصادر

1- Austin, Derek. PRECIS: a manual... 1974.
2- Sorenson, Jutta. Austin, Derek._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services-Chicago: A.L.A., 1993.
3- Wellische, Hans. The PRECIS Index System: prenciples applications and prospects, 1977.

أوصياء المكتبة

Library Trustees

يلتصق هذا المصطلح أساسًا بإدارة المكتبة العامة وخاصة فى الولايات المتحدة أكثر من التصاقة بأى نوع آخر من المكتبات؛ ذلك أن معظم المكتبات الغامة فى الولايات المتحدة باعتبارها «جامعة للشعب» وباعتبارها إحدى دعائم الديمقراطية وحق من حقوق المواطن على الدولة، تدار عن طريق مجلس من المواطنين يطلق عليه مجلس الأوصياء أو مجلس المديرين أو مجلس الإدارة أو مجلس الشرفية أو مجلس الأمناء بل وأحيانا مجلس الحكام. ويتفاوت حجم المجلس وعدد الأعضاء فيه طبقاً للتقاليد أو القوانين المعمول بها فى الولايات والمحليات. وهؤلاء يأتون عَن طريق الانتخاب أو التعيين أو التطوع الدائم. وحيث لا توجد مجالس أوصياء فقد يكون هناك مجلس

تنفيذى يتألف من مدير المكتبة ورؤساء الأقسام أو الإدارات بها إلى جانب مجلس استشارى.

وتسوء الإدارة الذاتية فى مكتبات الولايات الشرقية خاصة حتى ولو كانت تلك المكتبات ممولة عن طريق الضرائب العامة التى يدفعها المواطنون للمكتبات العامة. وبعد نشوء وانتشار شبكات المكتبات وانخراطها فى وحدات تعاونية إقليمية، نشأ مستوى آخر من التوصيات. حيث أن مجلس أوصياء الشبكة عادة ما ينتخب أفراده من بين مجالس أوصياء المكتبات الداخلية أو المشتركة فى الشبكة أو يعينون كممثلين عن كل مكتبة فى الإدارة العليا للشبكة تلك الإدارة التى تضع السياسة العامة وتتخذ القرارات الحاسمة.

وكلما غدت المكتبات ذات أهمية خاصة على مستوى الاهتمام الوطنى والتشريعى، فإن الولايات تأخذ فى وضع وتنقيح اللوائح والقوانين التى تضفى صيغة أكثر رسمية على تلك المجالس. وأصبح هناك اتجاه قوى لمنح الأوصياء سلطات أوسع فى إدارة وتمويل المكتبات، كما تقلص الاتجاه الذى يغير تلك المجالس من مجالس إدارة إلى مجالس استشارية.

لقد كان التقدير واللوم يوجهان دائما للأوصياء على الأوضاع التى تصل إليها الأمور فى المكتبات العامة. ويكون لمجلس الأوصياء فاعلية ونفوذ عندما يحصل على مبالغ كبيرة من المال للمكتبات العامة من تلك الأموال المخصصة للخدمة العامة.

فى سنة ١٩٣٥ كتب «كارلتون جويكل» فى «إدارة المكتبة العامة الأمريكية» أن إدارة خدمات المكتبات العامة عن طريق مجلس المكتبة المستقل كان هو الشكل المفضل للإدارة فى ذلك الوقت وبعده بنحو خمسة عشر عاماً كتب «أوليفر جارسو» سنة ١٩٤٩ فى كتابه «المكتبة العامة والعملية السياسية: تقرير عن استقصاء المكتبات العامة»: إن وجود مجلس جماعى متطوع غير مدفوع الأجر مسئول عن الإدارة العامة ورسم الخطوط العريضة وليس التفاصيل الدقيقة فى المكتبة يبدو أكثر ملاءمة وأفضل أداة ممكنة للإدارة». كما وجد «جارسو» أن مجلس الأوصياء هذا هو المفضل أكثر من جانب أمناء المكتبات العامة بشرط ألا يكون جزءاً من تيار سياسى أو يلعب اللعبة السياسية.

ورغم أن مجلس الأوصياء يكون عادة هو المسئول عن إدارة الخطوط العريضة ووضع السياسة العامة للمكتبة فإن وجود بعض العيوب وأوجه القصور فى الخدمات المكتبية التى يقدمها أمناء المكتبات قد يعزى إلى مجلس الأوصياء وليس إلى الإدارة المباشرة للمكتبة وهذا الأمر ربما هو الذى حدا باتحاد المكتبات الأمريكية وغيره من الهيئات المسئولة عن المعايير، إلى وضع معايير العمل بالمكتبات العامة ومطالبة مجلس الأوصياء بالعمل بها بعد دراستها دراسة متأنية ومراقبة تنفيذها فى مكتبته.

ولابد من الاعتراف بأن التطورات والتحولات الواقعة فى مجال الإنتاج الفكرى وتكنولوجيا المعلومات وتلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها أثرت فى مفهوم وتشكيل وواجبات ومهام مجلس الأوصياء. ذلك أنه منذ ظهور فكرة المكتبة العامة فى العصور القديمة، أصبحت المكتبة العامة مرفقا من مرافق المجتمع وخدمة من الخدمات العامة وحقا للمواطن على الدولة. ومع التغيرات الكاسحة التى اجتاحت المجتمعات البشرية منذ ستينات القرن العشرين كان لابد للمكتبة العامة أن تواكب احتياجات المواطنين إلى المعلومات وتلبى تلك الاحتياجات وحتى ولو كانت شديدة التعقيد. إن الزيادة الواضحة فى عدد طلاب الجامعات، وزيادة الاتجاه نحو التعليم المستمر للكبار، والتوسع الكبير فى نمو المعرفة البشرية وزيادة عدد السكان، تنوع وتغير أساليب إتاحة المعلومات، حاجة مهنة المكتبات إلى الاعتراف بأهميتها ومكانتها، كل ذلك غير تماما من صورة المكتبات على وجه العموم والمكتبات العامة على وجه الخصوص.

ولقد كانت تلك التحولات والمؤثرات من بين العوامل التى عجلت بوضع معايير للمكتبات العامة ومن بينها تلك المعايير التى وضعها اتحاد المكتبات الأمريكية سنة ١٩٥٦ تحت عنوان «**الخدمة المكتبية العامة**» ومازال يطور فيها. وكان من بين التوصيات التى قالت بها تلك المعايير ضرورة إدماج وربط المكتبات العامة الصغيرة فى وحدات أكبر ذات إمكانات أكبر حتى تقدم خدمات أوسع للمستفيدين فيها. ورغم الدعوة إلى إدماج المكتبة الصغيرة فى منظومة أكبر إلا أن معظم المكتبات الصغيرة آثرت الاستمرار صغيرة ومستقلة ذات إدارة ذاتية مع أن عدداً كبيراً من أعضاء

مجالس الأوصياء كانوا أعضاء فى اتحاد المكتبات الأمريكية ومن الموافقين على دعوة الانخراط. وفى سنة ١٩٦٢م أصدر اتحاد المكتبات الأمريكية «المعايير المؤقتة للمكتبات العامة الصغيرة» وكان مايزال يدفعها إلى الانخراط فى منظومة أكبر وهو ما أسفر عن مفهوم «النظم» أو «الشبكات». ومن هنا برزت فكرة «قانون الخدمات والمبانى المكتبية الفيدرالى» الذى خصص معونة فيدرالية لبلورة شبكات أو نظم المكتبات العامة كما خصص مبالغ مالية لإقامة مبانى للمكتبات العامة فى المناطق الحضرية. وكان لهذا الاعتراف الفيدرالى بأهمية المكتبات أثره فى تحقيق مكاسب حقيقية للمكتبات العامة سواء فى المبانى أو إقامة النظم والشبكات التعاونية. وقيام كل ولاية بأخذ زمام المبادرة فى إنشاء شبكة أو شبكات تغطى جميع أرجاء الولاية بل وتدريب أعضاء مجالس الأوصياء على الأساليب الحديثة فى إدارة النظم والشبكات المكتبية وأساليب نشر الوعى المكتبى. وبواسطة هذا التدريب لم يعد أعضاء مجالس الأوصياء بمعزل عن التيارات التى تغلف مهنة المكتبات وتساعد فى تقديم خدمات جيدة. لقد كان مطلوبا من الأوصياء أن يعرفوا الأساليب والأدوار السياسية اللازمة للحصول على التمويل والمنح والتأييد الشعبى المطلوبة لتحسين أوضاع المكتبات والخدمات المكتبية.

لقد كانت فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين هى فترة الخصوبة بالنسبة لمجالس الأوصياء ليس فقط من حيث النشاط ولكن من حيث انتشار أعضائها فى الوظائف الحساسة فى دولة مثل الولايات المتحدة وخاصة المناصب القيادية. فى نفس هذين العقدين كان هناك اعتراف عام بأن مكتبات المجتمع المستقلة القائمة بذاتها لا يمكنها أن تقدم خدمات مكتبية جديدة إلا إذا قام أوصياء تلك المكتبات بالسعى لإدماج تلك المكتبات فى منظومة أكبر تتعاون وتنسق فيما بينها.

فى بعض الدول والمناطق كان هناك هجوم شرس على فكرة مجالس الأوصياء؛ ومما قيل فى هذا الصدد أن هذه المجالس هى مفارقات تاريخية وأنها لا تستطيع وضع سياسة واقعية عملية للمكتبات. وفى دراسة للمقاطعات السبع التى تتألف منها ولاية كاليفورنيا إدارياً نجد أن المجالس المحلية تفضل التعامل المباشر مع مديرى المكتبات المؤهلين وليس من خلال مجلس الأوصياء. ولقد رد اتحاد أوصياء المكتبات الأمريكية

ـ المنبثق عن اتحاد المكتبات الأمريكية ـ بتنظيم عدد من المؤتمرات يختبر فيها دور ومهام مجالس الأوصياء كما شكل لجنة لتتبع المقالات والتصرفات التى تؤيد أو تهاجم مجالس الأوصياء. ولقد أسفرت الدراسات التى أجريت حول مستقبل تلك المجالس وأعضاء تلك المجالس عن أهميتها وأهمية دورها فى إدارة المكتبات وشبكات المكتبات ولكن مع تعديل شكل تلك المجالس وتعديل أدوارها. لقد كانت دراسات تلك الفترة عن مجالس الأوصياء تحمل عناوين مثيرة مثل «الأوصياء يواجهون تحديات عالم متغير»، «تحديات الأوصياء فى الستينات» وغير ذلك من العناوين التى تطالبهم بمواكبة التغيرات الواقعة فى العالم بصفة عامة وعالم المكتبات على وجه الخصوص. ويلاحظ فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص أن مجالس الأوصياء قد أصبح لها شأن كبير فى ثمانينات وتسعينات القرن العشرين وأصبح لها دور أكبر فى خطط تطوير الخدمات المكتبية العامة وجلب المخصصات المالية الفيدرالية بصفة خاصة وكذلك استصدار التشريعات الخاصة بها.

وفى سنة ١٩٦٧ قامت ثلاثون ولاية أمريكية باستصدار تشريعات مكتبية، نصت هذه التشريعات فى الأعم الأغلب على تقديم معونات ولائية للمكتبات وإقامة شبكات ونظم مكتبية ووحدات أكبر للخدمة، وإنشاء مراكز مراجع إقليمية؛ كما نصت على اتخاذ خطوات أعمق لتوصيل الخدمات المكتبية لمجتمعات لم تشملها الخدمة من قبل. وربما كانت الحقيقة المؤلمة أنه حتى الولايات الغنية لم تنجح فى توصيل الخدمات المكتبية العامة إلى جميع المواطنين فى نطاقها وكان هذا هو السبب الرئيسى فى استصدار تلك القوانين وضرورة بسط شبكات المكتبات ونظمها فى ربوع الولايات.

ولم تكن ولادة الشبكات وإقامة النظم التعاونية أمراً سهلاً لأن كثيرا من المكتبيين وأعضاء مجالس الأوصياء واللجان نظروا إلى الشبكات والنظم على أنها تهديد لاستقلالهم وإدارتهم الذاتية؛ وافتئاتاً على الإدارة المحلية وتهديداً فى المستقبل لوجود المكتبات المحلية.

وكانت تشريعات ولاية نيويورك التى صدرت سنة ١٩٥٨ قد عارضت إنشاء

شبكات مكتبية مع إعطاء فرص بديلة حيث عن طريق أساليب تعاونية متعددة وقدمت معونات مالية واسعة دون المطالبة بالمشابكة. كذلك فإن التشريع الذى أصدرته ولاية إلينوى لم يشترط الانخراط فى شبكات وترك قيام الشبكات تطوعاً لا إكراه فيه.

وعندما كانت مجالس الأوصياء تجد أنه لا خطورة على مكتباتهم من الإلغاء أو الذوبان والامتصاص فى كيانات أكبر فإنها لم تمانع فى قيام الشبكات بل ووجدت مستوى آخر من الوصاية: وصاية الشبكة. وقد كشفت التجربة عن أن مجالس الشبكات والنظم عادة ما كانت أقوى وأعلى نفوذاً وأطوال حولاً فى تعيين مديرى المكتبات؛ وتنمية وإدارة الميزانيات والتمويل؛ وتخطيط أولويات الخدمات التى تقدم؛ والتأثير فى اتخاذ القرار وإصدار التشريع؛ وتقييم الأداء بل وأكثر من كل هذا الاشتراك فى تخطيط وتطوير المكتبات على مستوى عموم الولاية. وكان الدور الجديد لمجالس الشبكات أعظم وأكثر مجداً من دور المجالس المحلية؛ حيث سمح الشكل الجديد باتخاذ أسرع فى الإجراءات والقرارات، واستجابة أفضل للتطورات والتحولات والاستثارة السريعة للجديد مع قيود أقل على الأفكار مقارنة بما كان عليه الحال مع مجالس الأوصياء المحلية. وأكثر من هذا فإن الشبكات قد أتاحت الفرصة أمام أعضاء مجالس الأوصياء أن ينزحوا من مجتمعاتهم المحلية المحدودة إلى آفاق أوسع وأرحب فى عموم الولاية للاشتراك فى ورش عمل ودورات تدريبية، ولقد تعلم الأوصياء أكثر واكتسبوا خبرات أفضل فى إدارة المكتبات والشبكات. ودخلت مجالس الأوصياء المحلية فى منافسات رائعة مع المجتمعات الأخرى فى سبيل تحسين الخدمات المكتبية، والترويج للشبكات والنظم والاشتراك مع الهيئات المعنية فى وضع وتطوير المعايير والمقاييس.

لقد كان صدى الشكل الجديد لمجالس الأوصياء واسعاً فى توسيع وجهات النظر وإدخال تطويرات هامة بل وجذرية فى المكتبات، والعاملين بها، وأحجام المكتبات بل ونوعية الأوصياء أنفسهم. ذلك أنه بسبب حيوية المكتبات ونشاطها المتوسع اجتذبت أوصياء شباناً، والمشتغلين بالسياسة، والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية. فى مجتمعات

أخرى كانت هناك مقاومة للتغير وللشكل الجديد سواء من جانب الأوصياء أو من جانب المكتبيين أنفسهم. وكثيراً ما كانت الاعتراضات تثار ضد الدعوة للشبكات والنظم والعلاقات العامة حولها على أساس أن ذلك قد يحجر على حق المكتبة المحلية فى أن تدعو لنفسها وتُسوِّق خدماتها بطريقتها الخاصة المباشرة. كما وجدت بعض المكتبات أن مطالب الشبكة فى فتح المكتبة ساعات أطول أو تعيين المهنيين المؤهلين أو التوسع فى الخدمات والإفادة من إمكانات المشابكة وغير ذلك، وجدت فى ذلك أعباء إضافية لا قبل لها بها.

ومهما يكن من أمر فإن فكرة المشابكة وجدت استجابة ما وقبولاً ما وإن تفاوتت درجتها من ولاية إلى ولاية لأنها بطريقة أو بأخرى قدمت وسيلة سهلة لتوسيع الخدمات المكتبية وتسليط الضوء على المكتبة ووظيفتها الاجتماعية. وعلى وجه العموم كان الأوصياء يريدون مكتبات أفضل ومن ثم كانت استجابتهم للمشابكة والتعاون دون مسئوليات مالية جديدة تذكر. ففى ولاية إلينوى على سبيل المثال والتى قام بها ١٨ نظاماً للمكتبات تغطى كل الولاية منذ منتصف السبعينات، لم تتحمل المكتبات المحلية أية أعباء مالية جديدة على الإطلاق، حيث أن أعباء إدارة النظام أو الشبكة تأتى جميعها من جانب الولاية من خلال المنح التى تقدمها الولاية على الرؤوس أو على المناطق. ويستطيع الأوصياء فى المجالس المحلية أن يشاركوا على أوسع نطاق فى إدارة الشبكة.

فى نهاية القرن العشرين أصبح لدينا مستويان من الوصاية أو مجالس الأوصياء بينهما عناصر اتفاق وبينهما أيضا عناصر اختلاف. لقد كان لقيام شبكات المكتبات ونظمها، والتركيز المتزايد على التعاون والتنسيق ووحدات الخدمة الأكبر أثرها الفعال على وقف الجدل والنقاش حول قيمة وفاعلية مجالس الأوصياء وهل من الضرورى أن كون هناك أوصياء. ذلك أن اتخاذ القرار فى شبكات المكتبات كان بالفعل فى يد «المواطنين» ولم يكن هناك ما يبرر تغيير هذا الواقع أو إلغاءه.

ويجب أن نعترف بأن الشبكات المكتبية التى أنقذت نظام الوصاية وأضفت عليه

أهمية كبرى وأعطته فرصة ذهبية للارتقاء؛ هى نفسها التى خلقت مستويين من الوصاية: مجالس الوصاية المحلية؛ ومجالس الوصاية الشبكية.

وعلى المستوى المحلى (أى على مستوى المكتبة الواحدة) فإن عضو مجلس الأوصياء المحلى إما أن يعين من قبل الوحدة الإدارية المسئولة عن إقامة المكتبة وإدارتها وهى البلدية، أو المقاطعة أو المدينة؛ وإما أن يُنتَخَب من قبل الجمهور العام؛ وإما أن يرشح من قبل جماعة عامة أو خاصة. وسوف نتناول هنا كيفية التعيين أو الانتخاب أو الترشيح وخاصة فيما يتعلق بمجال أوصياء المكتبات العامة المدعومة ضرائبيا.

وتقوم معظم المجتمعات داخل كل ولاية بتعيين أوصياء وهو نظام للاختيار والانتقاء يحدده عادة قانون الولاية. وبصفة عامة فإن الذى يعين الأوصياء الرئيس المنتخب للحكومة البلدية (أو حكومة المقاطعة أو المدينة) وذلك بعد استشارة أو موافقة المجلس المحلى أو مجلس الحكومة المحلية. ورغم أن الدراسات التى أجريت حول تشكيلات مجالس أوصياء المكتبات قليلة إلا أن القرائن والأدلة تشير إلى أن الأعضاء المعينين غالباً ما يأتون من بين الطبقة المتوسطة، على درجة عالية من التعليم، فى منتصف العمر أو أعلى، قريبين من قوى اتخاذ القرار وإن لم يكونوا جزءاً منها، وكانت لهم فترة خدمة طويلة نسبياً فى الوظيفة. ومن النادر أن يكون للمعينين نشاط سياسى؛ وفى الأعم الأغلب ينظر الأوصياء إلى تعيين المشتغلين بالسياسة على أنه إفلاس إدارى.

وقد كشفت بعض الدراسات التى أجريت مؤخراً إلى أن الأوصياء فى الوقت الحالى هم أصغر سناً عادة مما كانوا عليه فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين؛ رغم أن دراسة قد أجريت فى ولاية إلينوى سنة ١٩٦٣ على الأوصياء كشفت عن أن الأقدمين كانوا أعلى تعليماً من الحاليين. كما كشفت دراسات عديدة عن أن المرأة كانت على الدوام من بين أعضاء مجالس الأوصياء.

لم تتح لنا احصاءات عن الأوصياء المعينين والأوصياء المنتخبين حتى نقارن بين الفئتين ولكن فيما يبدو أن الأشخاص المعينين عادة ما يعينون بحكم وظائفهم بينما

المنتخبون يأتون من قطاعات مختلفة من المجتمع. ويبدو أنه فى بعض الأحيان تكون انتخابات مجالس الأوصياء شكلية.

والحقيقة أن أمام الأوصياء اليوم، مهما كانت طريقة التحاقهم بالمجالس، عدد كبير من المطبوعات التى ترشدهم حول كيف يعملون وكيف يتصرفون فى إدارة المكتبات التى يعملون من أجلها. تقوم كل ولاية تقريباً أو اتحاد مكتبات الولاية بنشر دليل للأوصياء يدلهم فيه مسئولياتهم القانونية وكيفية معالجتهم للأمور المكتبية المناطة بهم.

والنصيحة العامة دائما هى أن الأوصياء يقررون السياسات بينما أمناء المكتبات ينفذون السياسات. والحقيقة أن هناك خيطاً رفيعاً بين الدورين، وربما يختلط الدوران أو على الأقل يتداخلان. فلو أن وظيفة مجلس الأوصياء هى مجرد وظيفة استشارية أو تخطيطية أى لو أن المجلس كان بعيدا عن ضبط الميزانية والموظفين، فإن معنى ذلك أن المجلس سيعمل بهدى من توجيهات مدير المكتبة الذى يُصرِّف أمور الميزانية والموظفين تصريفاً مباشراً بينما المجالس التى لديها سلطة فرض ضرائب مكتبية فى إطار من القانون والتشريع ولها سلطة مباشرة على العاملين فى المكتبة وهى التى تعين مدير المكتبة، هذه المجالس يكون أمامها فرصة أكبر فى تقدير السياسة العامة واتخاذ القرارات المناسبة. وككل شىء فى هذه الدنيا نجد أن المجالس المعينة ـ وليست المنتخبة ـ والتى لها سلطة قانونية على الإدارة فى المكتبة هى عرضة للتأثير من جانب الهيئات التى عينتها والتى غالبا ما تكون مسئولة عن تمويل تلك المكتبة إما مباشرة وإما عن طريق الضرائب المكتبية والتى قد تملك حق عزل المجالس التى لا تنصاع إما مباشرة وإما عن طريق الضرائب المكتبية والتى قد تملك حق عزل المجالس التى لا تنصاع للقواعد المالية والأهداف التى تحددها لها تلك الهيئات.

وعلى الرغم من أن هناك حالات صدام أو معارك معلنة بين البلديات وبين مجالس أوصياء المكتبات؛ إلا أن الاتجاه العام هو عادة الوئام والسلام بين الطرفين؛ وعادة ما تجنح المكتبات نحو العمل فى هدوء دون تدخل من جانب أعضاء مجالس

الأوصياء. وبصفة عامة تعوزنا الأرقام والإحصاءات حول كفاح مجالس الأوصياء ضد القوى السياسية من أجل الحصول على مكاسب أكبر للمكتبات والحركة المكتبية. ولكن الإحساس العام يقودنا نحو القول بأن أعضاء تلك المجالس كانوا عادة شرسين فى المطالبة بالمزيد من الدعم والمخصصات المالية والأدبية لمكتباتهم على ما نصادف بوضوح وجلاء فى مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية واجتماعات الاتحادات الإقليمية والولائية والمحلية.

إن من مهمة كل مجلس على حدة أن يتفق ويعلن عن دور الأوصياء وهل هو وضع السياسة أم تنفيذ السياسة أو هما معا. ويجب أن ينص على ذلك صراحة فى دليل السياسات ودليل الإجراءات الذى تعمل المكتبة على هدى منهما.

وعندما نحلل أدلة مجالس الأوصياء ونماذج أعمالها من بلدان مختلفة ومن ولايات مختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإننا يمكن أن نحصر المهام والأعمال التى يقوم بها الأوصياء على المكتبة فى الآتى:

١- تقرير أهداف واستراتيجيات المكتبة

٢- وضع وتخطيط أساليب تحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات

٣- البحث عن مصادر التمويل الكافية

٤- ترشيح وتعيين أفضل مدير للمكتبة

٥- الالتحاق بشبكة والاشتراك فيها والتفاعل معها

٦- وضع وتطوير سياسة للعلاقات العامة والدعوة المكتبية فى المكتبة من خلال جهود فردية أو جماعية

٧- وضع سياسة مكتوبة للعمل بالمكتبة تنفذ من قبل العاملين فى المكتبة

٨- العمل كحلقة وصل بين الاحتياجات المكتبية للمجتمع والتخطيط لتنفيذها

٩- حضور جميع جلسات المجلس وإثراء تلك الجلسات

١٠- قراءة كل ما يكتب حول المكتبات والوصاية على المكتبات

١١- حضور مؤتمرات وحلقات بحث الوصاية على المكتبات والتفاعل معها

١٢- اللحاق بجماعات الأوصياء على مستوى الولاية وعلى المستوى الوطنى والمشاركة فى مناقشاتها وفعالياتها.

١٣- مساندة ودعم التشريعات المكتبية على المستوى الولائى والوطنى

١٤- دعم ومساندة مبادئ الحرية الفكرية وحق المواطن فى القراءة وأيضا ما جاء فى «وثيقة الحقوق التى وضعها اتحاد المكتبات الأمريكية»

ويرى الخبراء أن أوصياء الشبكات عليهم نفس المسؤليات السابقة بالإضافة إلى التزامهم إزاء المنطقة التى تغطيها الشبكة ككل. ومن الواضح أن معظم الشبكات يعمل بها مهنيون على مستوى عالٍ من الخبرة والعلم ومن هنا فإنهم يساعدون أوصياء المكتبة على اتخاذ القرار السليم. وعادة ما يتألف مجلس أوصياء الشبكة من عضو واحد عن كل مكتبة داخلة فى الشبكة وفى الأعم الأغلب يكون اجتماع مجلس أوصياء الشبكة متباعداً ومن ثم لا تكون أعباؤه كثيرة والتكليفات الملتقاه عليه محدودة لا تستهلك وقتاً طويلاً. فى العادة يكون الاجتماع تنفيذياً أكثر من المجالس المحلية ذات العلاقات الحميمة بين أعضائها. ومهما يكن من أمر فإن الأوصياء فى الشبكات لا تنقصهم القوة والسلطة وقد تكون فرصهم فى التدريب أكثر وحصولهم على المعلومات الحيوية أوفر من نظرائهم فى المكتبات المحلية.

وفيما يتعلق بتحديد مسئوليات أوصياء الشبكة فى مقابل مسئوليات موظفى الشبكة فإنها تختلف من شبكة إلى شبكة ففى حالة الشبكات الصغيرة تكون المسئوليات عادة مشتركة بين الاثنين بحيث يدخلان معاً فى الخطوط العامة العريضة وكذلك فى التفاصيل الدقيقة أيضا؛ بينما فى حالة الشبكات الكبيرة التى يعمل بها مهنيون على مستوى عالٍ تترك مجالس الأوصياء التفاصيل الدقيقة للعمل اليومى ولكنها تهتم فقط بأعمال التخطيط والابتكار ومتابعة الإنجازات. وهنا نصادف فصلاً حاداً بين وضع السياسة وبين تنفيذ السياسة؛ ولكن هذا الفصل لا ينبغى أن يكون حائلاً دون العلاقات الحميمة والثقة المتبادلة بين الموظفين وأعضاء مجلس الأوصياء.

تذكر بعض أدلة الأوصياء بصراحة شديدة أن دور الوصى هو القيام بل والإلحاح فى طلب المعونات والمخصصات المالية للمكتبة؛ وحيث إن أمناء المكتبات أنفسهم

مدفوعو الأجر ولا يستطيعون القيام بذلك الدور. ويستطيع الوصى أن يتحدث باسم المستفيدين من المكتبة من أجل مخصصات مالية أكثر؛ وهذا الدور عادة ما يقابله الأوصياء بكل ارتياح ويقومون به بكل سرور وهم يرون أنفسهم فى الواقع دعاة ومحامين من أجل خدمات مكتبية أفضل.

وهم لا يترددون فى طلب المعونات للمكتبة بل وطلب الضرائب ورفع الضرائب. ولكننا يجب أن نتوقف أمام نقطة هامة وهى أن من حق مجالس الأوصياء وبحكم القانون أن يرفعوا الضرائب إلى حدها الأقصى ومع ذلك فإن كثيرا من تلك المجالس لايستخدم هذا الحق، بل قد يعبرون عن رضائهم عن التقدم الذى حدث فى ظل ميزانية محدودة. وربما لا يرغبون فى مواجهة النقد ربما تشعر بعض المجالس أن مهمتها الرئيسية هى مراقبة المصروفات ووجوه إنفاقه لأنها أموال عامة. فى إلينوى حيث قامت الشبكات بإدخال تحسينات وتطويرات هائلة على المكتبات المحلية، رفعت الضرائب المكتبية إلى الحد الأقصى لتغطية ذلك التطوير وكان لمجالس الأوصياء دور كبير فى هذا الصدد. فى ولايات أخرى لم يستطع مجلس الأوصياء القيام برفع الضرائب إلى الحد الأقصى. وفى سنة ١٩٧٤ عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الدخل فى الجمعية العمومية فى إلينوى جلسات استماع اتضح من خلالها أن المكتبات التى كانت تطالب بمساعدات ومنح فيدرالية لم تبادر من جانبها برفع الضرائب المكتبية إلى الحد الأقصى المسموح به فى القانون آنذاك. وربما يحسن التنويه هنا إلى أن كثيرا من المكتبات يعتمد أساساً على ضرائب الأملاك.

ويجب على أوصياء المكتبة أن يكونوا على استعداد دائم للرد على استفسارات دافعى ضرائب الأملاك التى تمول المكتبات عن طريقها والدفاع عن أى زيادة فى هذه الضرائب، وعلى الأوصياء ألا يدخروا فى البحث عن مؤيدين لهذه الزيادة فى الأجهزة التشريعية. وإلى جانب زيادة الضرائب لصالح المكتبات تقوم ولايات أمريكية مختلفة بالبحث عن مصادر إضافية غير الضرائب لزيادة دخول المكتبات ومن بينها المعونة الولائية، والمعونة الفيدرالية، والتبرعات العامة بل وأيضا جانب من الضريبة على المبيعات، وجانب من ضرائب الدخل على المستوى الفيدرالى والمستوى الولائى.

ومن المؤكد أن لأوصياء المكتبات دور فعال فى الاشتراك فى استصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بإنشاء المكتبات وتطويرها وتحويلها؛ وقد ألمحت من قبل إلى الأدوار الفردية للأوصياء فى اتحاد المكتبات الأمريكية لإضفاء صبغة وطنية على المكتبات فى الولايات المتحدة والحصول على معونات فيدرالية لتطويرها. ولقد كان الأوصياء على الدوام من أشد المدافعين عن المعونات الفيدرالية للمكتبات وكم ساعدوا مكتب اتحاد المكتبات الأمريكية فى واشنطون فى جمع المعونات الفيدرالية للمكتبات وكم ساعدوا مكتب اتحاد المكتبات الأمريكية فى واشنطون فى جمع المعونات عندما وصلت المعونات سنة ١٩٧٣ إلى مرحلة الصفر. وكان الأوصياء كذلك من أقوى المدافعين عن المعونات للمكتبات المدرسية ومكتبات التعليم العالى. ويعمل الأوصياء فى هذا الاتجاه على المستوى الوطنى من خلال اتحاد الأوصياء فى اتحاد المكتبات الأمريكية وعلى مستوى الولايات المتحدة يعمل الأوصياء من خلال اتحادات المكتبات بها أو من خلال جماعات أوصياء مستقلة.

ومع قيام الشبكات تم تطوير شبكات اتصال لربط الأوصياء بمصادر التشريع وإقحامهم فى عمليات المناورة مع تلك المصادر. ولعله من نافلة القول إن اتحاد المكتبات الأمريكية قد أقام بالتعاون مع اتحادات المكتبات الولائية شبكة تشريعية هدفها توطيد علاقات شخصية مع أعضاء الكونجرس. وتقوم جماعات القيادة المكتبية بكفالة مؤتمرات وندوات وحلقات بحث التشريع المكتبى وكل المناسبات واحتفالات التشريعات فى الكابيتول. ومناورات الأوصياء من أجل تمويل المكتبات وتطويرها، هى فى الأعم الأغلب مناورات مقبولة وهناك اتجاه واضح نحو توسيع إقحام الأوصياء فى عمليات المناورة من أجل المكتبات المدرسية وغيرها من المكتبات التى تخدم قطاعات عريضة من المجتمع.

وثمة اتجاه واضح نحو المشابكة على مستوى الإقليم أى انخراط جميع أنواع المكتبات فى الإقليم فى منظومة واحدة ذات مجلس واحد أو هيئة إدارية تعاونية واحدة وهذه المجالس تسهم فى توجيه كل المصادر المكتبية فى بوتقة واحدة: المكتبات المتخصصة فى الصناعة والتجارة؛ المكتبات الأكاديمية، المكتبات المدرسية، المكتبات العامة. ومن المؤكد أن التنظيم الجيد للمكتبات فى أى منطقة يتطلب بالضرورة إنشاء

مجلس أوصياء لإدارة الشبكة. ومثل هذه المجالس تتضمن تمثيلا لجميع المكتبات الداخلة فى الشبكة؛ وفى العادة يدخل هذه المجالس بعض المستفيدين. وهذا التطور الرائع الذى يمثله بأناقة شديدة مجلس إلينوى المكتبى الإقليمى يؤكد أن هذا الشكل من أشكال الإشراف أى مجلس الأوصياء مايزال هو المفضل لدى أمناء المكتبات.

ورغم أن فكرة أوصياء المكتبة قد قاومت الزمن وعاشت معنا إلى اليوم، إلا أنها لم تسلم من الانتقاد والهجوم حتى الآن وماتزال تواجه الكثير من مشاكل الأداء وطالما أنه ليس هناك تنظيم يجمع الأوصياء ولا مدرسة يتخرجون فيها وهم غالبا أفراد وليسوا جماعات، فليس بينهم سوى الحد الأدنى من الاتفاق على كيفية الأداء.

وتتغير الصورة على المستوى المحلى للمجالس، وعلى مستوى اتحادات الولايات والوطنى، وعلى مستوى أنشطة المناورة. ومهما يكن من أمر فإن مهنة المكتبات قد تزايد اعتمادها على الأوصياء من أجل دعم أكبر للمكتبات والحركة المكتبية.

وعادة ما يواجه الأوصياء وخاصة على المستوى المحلى بضرورة تحسين أدائهم لأنهم عند هذا المستوى يدخلون فى قضايا تتصل بالاقتصاد والرقابة والتخطيط والاعتراف الاجتماعي والتشييد والعلاقات العامة. وعادة ما يدعون إلى التحسب للمخصصات المالية والبرامج والنحو ومعايير الخدمة وإدارة المكتبة. وماتزال معظم المكتبات غير مؤمنة داخل مجتمعاتها حين تطالب بالمزيد من المخصصات المالية كما أنها غير مؤمنة فى حد ذاتها إذ أنها مطالبة بتلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات الجماهيرية. لقد كانت للمكتبات فى السبعينات مثل كل المؤسسات العامة أهدافاً واجبة البلوغ والتحقيق. وقد قبل الأوصياء التحدى؛ وقبلوا العمل من أجل المكتبات باعتبار ذلك واجباً عليهم. وكان بلوغ الأهداف يعتمد على طاقاتهم الشخصية وأسلوب اختيارهم، ودوافعهم وحوافزهم للعمل وطريقة تدريبهم وإعدادهم، ومدى قدرة المجتمع المكتبى على استغلال طاقاتهم ومواهبهم بصفة عامة.

المصادر

1-American Library Association-Public Library Association. Intrim standards for small public Libraries: guide lines toward achieving the goals of public Library service._ Chicago: A.L.A., 1962.

2- American Library Association-Public Library Association. Minimum standards for public Library systems._ Chicago: 1966.
3- Downy, Douglas W. the trustee checks his Library._**in**._ public Library Trustee, September-December, 1970.
4- Garceau, Oliver. The Public Library in the Political Process: a report of the public Library inquiry._ New York: Columbia University press, 1949.
5- Illinois Library Trustee Handbook._**in**._ Illinois Libraries, vol. 53, no.9, November, 1971.
6- Young, Raymond. Challenges to Trustees in the 60,s._**in**._ Illinois Libraries, vol. 45, May 1963.
7- Young, Virginia. The Library Trustee: a practical guidebook._ New York: Bowker, 1969.
8- Young, Virginia. The Trustee. of a small Public Library. Chicago: American Library Association, 1962. (Small Libraries projet pamphlet no.3).

أوغندا، المكتبات فى

Uganda, Libraries in

جمهورية أوغندا من الجمهوريات الإفريقية ذات الأرض المغلقة. تقع هذه الجمهورية فى شرقى إفريقيا ويحدها من الشمال السودان، ومن الشرق كينيا، ومن الجنوب تنزانيا ورواندا، ومن الغرب زائير. وكانت أوغندا محمية بريطانية من ١٩٠٠ حتى ١٩٦٢م وأعلنت الجمهورية سنة ١٩٦٧. ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات سنة ١٩٩٩ نحو ٢٢,٥٥٠,٠٠٠ نسمة والمساحة الكلية للدولة تبلغ ٢٣٥,٨٨٠ كم٢. وأوغندا من الدول الناطقة بالإنجليزية ولغتها الرسمية هى اللغة الإنجليزية.

ونجد فى أوغندا أكثر من ٥٠ جماعة عرقية أو إثنية يتكلمون مجموعة مختلفة من اللغات واللهجات وقد تركت اللغات المحلية لتموت على مهل بتشجيع من الإنجليز والحكومات المتعاقبة على السواء، فليس هناك مادة كثيرة مكتوبة بتلك اللغات المحلية

بل إن عدد المتعلمين الذين يسيطرون على اللغة السواحيلية والإنجليزية والفرنسية قليل محدود. ومن جهة ثانية كانت هذه القلة المتعلمة تفضل الإنتاج الفكرى الأجنبى القادم من الخارج، وتفضل الثقافة الأجنبية. ونلاحظ أن ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من المتعلمين والقراء المحتملين لا يفهمون الإنتاج الفكرى المكتوب بلغت أجنبية. والموقف هناك مربك فى حقيقة الأمر بالنسبة للجميع فيما يتعلق بالخدمة المكتبية إلى أن ينجلى إما بنشر مادة علمية غزيرة باللغات المحلية وإما أن يسيطر عدد كبير من الأوغنديين على اللغة الإنجليزية لغة البلاد الرسمية وهو أمر لن يتحقق فى المستقبل المنظور.

هذا الموقف يختلف عن موقف معظم الدول النامية، وإن كان يتفق مع موقف بعض الدول الأفريقية الأخرى جنوب الصحراء. فليس هناك مكتبة وطنية، وتقوم بعض المكتبات الأكاديمية والمتخصصة بوظائف المكتبة الوطنية، كما أن الحكومة المركزية هى المسئولة تقريبا عن تمويل وإدارة كل المكتبات الموجودة هناك، والدعم المحلى محدود للغاية إن وجد فى بعض المكتبات. وهذا الموقف يفسر جزئيًا تركز المكتبات الكبيرة فى العاصمة كمبالا وبعض المدن الكبرى حيث يوجد نسبة من القراء تسيطر على اللغة الإنجليزية سيطرة وظيفية. وتبقى المناطق الريفية محرومة من أية خدمات مكتبية عامة.

وفى سنة ١٩٧٣ مرت المكتبات هناك بفترة حرجة أو بنص المصادر «مظلمة» حيث إن المستخدمين الفعليين التقليديين وهم الأجانب الآسيويون والأوروبيون والأكاديميون والباحثون، هربوا من البلاد تحت وطأة الحكم العسكرى الدكتاتورى الذى جثم على البلاد وجلب معه مشاكل العملة الصعبة، وعدم تقدير الدولة لدور المكتبات عند وضع الأولويات. كل ذلك وغيره أدى إلى وقف اشتراكات الدوريات ووقف استيراد الكتب الأجنبية من الخارج وعلى سبيل المثال كانت مكتبة جامعة ماكريرى تتلقى هدايا وتبادلات من نحو ٢٠٠٠ هيئة أجنبية خارج أوغندا سنة ١٩٧٣ معظمهم فى بريطانيا والولايات المتحدة، وقد اضطرت تلك الجهات إلى إلغاء اتفاقاتها مع مكتبات الجامعة لعدم وفائها بالتزاماتها. وقد استمر هذا الوضع السيئ ربما حتى مطلع التسعينات من القرن العشرين؛ لأن الميزانيات انكمشت والعاملون يئسوا من الإصلاح

وتجمد الوضع أو انهار. وفى التسعينات جرت محاولات مستميتة للإصلاح ووقف التدهور والعودة حتى لوضع ما قبل ١٩٧٣.

المكتبات الأكاديمية فى أوغندا

ربما كانت أفضل المكتبات الجامعية فى أوغندا هى تلك الموجودة فى جامعة ماكريرى. ويمكن تتبع أصول تلك الجامعة فى سنة ١٩٢٢ حين أنشئت إحدى الكليات التكنولوجية، والتى تم ربطها بجامعة لندن ١٩٤٨-١٩٦٣ ثم غدت إحدى كليات جامعة إفريقيا الشرقية ١٩٦٤-١٩٧٠ وفى سنة ١٩٧٠م أصبحت جامعة أوغندية مستقلة قائمة بذاتها وقد نُظمت الجامعة على النظام البريطانى وتضم الآن إحدى عشرة كلية ومدرستين ومعهدين. وشبكة المكتبات بها تقوم على مكتبة مركزية أنشئت سنة ١٩٤٠ وسبع مكتبات فرعية؛ وعدد قليل من مكتبات الأقسام. وفى سنة ١٩٨٥ نقلت بعض أقسام الجامعة إلى كيامبوجو: كلية أوغندا التكنولوجية، كلية المعلمين الوطنية؛ وبعضها إلى ناكاوا: كلية أوغندا للتجارة، وحيث أنشأت جامعة ماكريرى فروعاً لها هناك فى هذين الموقعين. وطبقا لإحصاءات ١٩٧٧ كانت جميع مكتبات جامعة ماكريرى تقتنى نحو ٤٠٠,٠٠٠ مجلد، ارتفعت بالكاد إلى ٦٥٠,٠٠٠ مجلد فى نهاية التسعينات بفضل المساعدات الأجنبية السخية.

وتتمتع المكتبة المركزية فى جامعة ماكريرى بالإيداع القانونى طبقا لقانون الإيداع الصادر هناك سنة ١٩٦٤ وتستفيد المكتبات الفرعية من الإيداع على حسب تخصصاتها ونصادف فى هذه المكتبة مجموعة قيمة من الأعمال التى تتعلق بالشئون الإفريقية وخاصة شرقى إفريقيا. والمكتبات الفرعية نصادفها فى كلية الطب ـ مكتب ألبرت كوك الطبية؛ كلية التربية؛ كلية الزراعة فى كابانيولو، مدرسة إفريقيا الشرقية لعلم المكتبات، كلية الطب البيطرى. وهذه المكتبات جميعا تتمتع بنوع من الاستقلال والإدارة الذاتية فى مجال تخصصاتها بعيدا عن المكتبة المركزية.

ولعل أقدم وأهم المكتبات الفرعية هى مكتبة ألبرت كوك الطبية التى أُسِّست سنة ١٩٦٠ والتى تخدم كلية الطب فى مستشفى مولاجو، وهى تركز أساساً على طب

المناطق الاستوائية والأمراض المتوطنة فى شرقى إفريقيا. وهى مكتبة إيداع لمطبوعات منظمة الصحة العالمية. أما مكتبة كلية التربية فقد أنشئت سنة ١٩٦٢، وقد بدأت كمكتبة مستقلة تحت كفالة اليونسكو. وهى تنشر الآن «التربية فى شرقى إفريقيا: ببليوجرافية مختارة» بصفة دورية. وقد أنشئت «مكتبة معهد ماكريرى للبحث الاجتماعى» سنة ١٩٥٨ تحت اسم ووظيفة «معهد إفريقيا الشرقية للبحث الاجتماعى». وهو مركز للدراسات والبحوث البينية فى ثقافات واجتماعيات دول شرقى إفريقيا.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن مكتبات جامعة ماكريرى تفتح أبوابها لكل الباحثين الجادين من كل أنحاء أوغندا، وهى بكل تأكيد تعتبر أكبر مكتبة مرجعية فى كل أوغندا.

المكتبات العامة فى أوغندا

كانت أولى المحاولات لإنشاء مكتبات عامة وتقديم خدمة مكتبية للجموع قد وقعت فى نهاية الأربعينات كجزء من المجهودات التى بذلت فى مرحلة ما بعد الحرب الثانية لتحسين الأوضاع هناك؛ وإن كانت سنة ١٩٢٣ قد شهدت قيام مكتبة جمعية أوغندا بتقديم خدمات مكتبية للأجانب المقيمين على أرض أوغندا وخاصة فى كمبالا و عنتيبى الذين كانوا فى ذلك الوقت هم الفئة الوحيدة تقريبا المتعلمة التى تقرأ بالإنجليزية. وفى ظل خطة التنمية العشرية (١٩٤٦-١٩٥٦) وضعت الخدمات الاجتماعية ضمن أهداف هذه الخطة وكان من بينها إقامة مكتبات إعارة مجانية؛ ولكن لم يلبث المشروع أن ابتدأ حتى صرف النظر عنه بعد سنوات قليلة. وفى سنة ١٩٤٨ بدأ مكتب الآداب لإفريقيا الشرقية والذى يخدم كينيا، أوغندا، تنزانيا، فى تنفيذ مشروع تقديم خدمات مكتبية عامة وكانت نقطة ارتكاره هى كمبالا، وقد انطوى هذا المشروع على نوعين من الخدمات: صناديق الكتب للمؤسسات، كتب بالبريد للأفراد. ولابد لنا أن ننظر إلى مكتب الآداب لإفريقيا الشرقية على أنه مشروع لإمداد قراء الإنجليزية خارج كمبالا بالكتب وحيث لا يستطيعون الوصول إلى المكتبة العامة بها.

لقد أُسِّست أول مكتبة عامة حقيقية فى أوغندا سنة ١٩٦٤ وهى مكتبة كمبالا العامة وقد اعتبرت فرعا لإدارة المكتبات الأوغندية. وقد عرفت المكتبة أصلا باسم مكتبة بلدية كمبالا وكانت تحت إشراف مجلس بلدية كمبالا.

وفى نفس سنة ١٩٦٤ صدر قانون المكتبات العامة والذى نص على إنشاء **«مجلس المكتبات العامة»** وعلى أن يقوم بإنشاء مكتبات رئيسية فى العاصمة ومكتبات فرعية فى الأقاليم. وفى سنة ١٩٧٣ تجمع لدى هذا المجلس رصيد من الكتب قوامه مائة ألف كتاب، وعدد من الجرائد والدوريات المحلية لتداولها بين ٣٢ مكتبة فرعية فى عموم أوغندا، وكان المجلس أيضا لديه بعض المكتبات المتنقلة وخدمات الإعارة بالبريد، وخدمات «صناديق الكتب» وكما أسلفت انهارت الخدمة المكتبية العامة فى منتصف السبعينات، أى بعد عقد واحد من بدايتها وفى تسعينات قرننا العرشين جرت محاولات للنهوض بها مرة ثانية،- ولكن حتى كتابة هذا البحث لم تكن هناك نتائج ملموسة لدرجة أن معظم المصادر التى كتبت عن دول شرقى إفريقيا أغفلت ذكر أوغندا ولم تدرجها.

المكتبات المدرسية فى أغندا

قامت الحكومة المركزية فى أوغندا منذ منتصف الستينات بالسيطرة التدريجية على نظام التعليم وعلى المدارس الكبرى هناك وبحيث لم يأت منتصف السبعينات حتى كانت معظم المدارس هناك ممولة كلياً أو جزئياً من الدولة. وهذا الأمر ساعد بكل تأكيد على تطور المكتبات المدرسية هناك. وقد حصلت الدولة على معونات وقروض أجنبية بهدف تطوير المكتبات فى المدارس. لقد قدم البنك الدولى قرضا لأوغندا ولبناء مدارس ثانوية جديدة وتطور المدارس الثانوية القديمة. كما قدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية معونة لإنشاء وتطوير عدد آخر من المدارس كانت جميعها تضم مكتبات متطورة. ولكن للأسف بعد أن انتهى القرض أو المعونة، وجدت تلك المكتبات صعوبة بالغة فى الاستمرار والتقدم، وهذا هو الوضع فى كل الدول النامية. ففى دراسة أجريت سنة ١٩٧٥، ١٩٧٦ على مكتبات المدارس الثانوية هناك فى

أوغندا، وجد أن متوسط حجم المجموعات يدور بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ مجلد؛ وقد توقف التزويد بعد ذلك أو كاد لعدم وجود مخصصات مالية. والحال فى مكتبات المدارس الابتدائية أسوأ حيث مخصصاتها المالية أقل وبعض المدارس الابتدائية ليس منها مكتبات أصلا. وقد شهدت الثمانينات والتسعينات تحسنا طفيفا وذلك فى محاولات من الدولة للاهتمام العام بقضايا التعليم.

المكتبات المتخصصة فى أوغندا

تنتشر فى بعض مؤسسات الدولة مجموعات متخصصة من الكتب لخدمة العاملين فى تلك المؤسسات وتعتبر مكتبة كلية أوغندا التكنولوجية أهم مكتبة متخصصة فى كل أوغندا؛ وعلى الرغم من أن الهدف الأساسى لهذه المكتبة هو خدمة الكلية إلا أنها تفتح أبوابها لكل المهندسين الممارسين هناك وتقدم لهم المعلومات المتخصصة كما أن هذه المكتبة تضم «إدارة أوغندا للمعلومات التكنولوجية» التى تلجأ إليها العديد من الشركات للحصول على المعلومات. وقد بلغت مجموعات هذه المكتبة نحو عشرين ألف مجلد كتب ، ٢٤٠ دورية ومجموعة كبيرة من المواصفات القياسية وذلك حسب أرقام سنة ١٩٩٩. وتتناثر مجموعات الكتب المتخصصة فى الإدارات الحكومية والبنوك؛ إلا أننا لا نصادف مكتبات ذات بال فى شركات أو مصانع القطاع الخاص وخاصة الشركات الدولية مثل شركات البترول أو التبغ وبدلا من إنشاء مكتبات متخصصة داخل أوغندا اعتمدت على الحصول على المعلومات من مكتباتها الرئيسية فى الخارج.

ومن نماذج المكتبات المتخصصة مكتبة معهد الإدارة العامة فى كولولو والتى أسِّست سنة ١٩٨٦م والتى تتبع مع المعهد وزارة الخدمة العامة وشئون مجلس الوزراء. وهذه المكتبة تتمتع بالإيداع القانونى، وهى أيضا مقر المركز الوطنى للتوثيق فى أوغندا. ولعله من نافلة القول أن نذكر أن معهد الإدارة العامة هذا يتوفر على تدريب الكوادر الحكومية فى جميع القطاعات فيما يعرف بالتدريب أثناء الخدمة. وهؤلاء المتدربون هم المستخدمون الأساسيون للمكتبة. ومن المكتبات المتخصصة المتميزة هناك مكتبة بنك

أوغندا، مكتبة بنك التنمية لإفريقيا الشرقية؛ مكتبة المساحة الجيولوجية الأوغندية فى عنتيبى، مكتبة محطة كواندا للبحوث الزراعية؛ مركز تطوير القانون فى ماكريرى.

ومما يلاحظ أن معظم المكتبات المتخصصة تفتقر إلى المكتبيين المؤهلين وذلك للنقص العام فى الكوادر المؤهلة فى أوغندا من جهة وبسبب عجز المخصصات المالية من جهة ثانية. وعلى الجانب الآخر هناك مكتبيون مؤهلون لا يجدون مكتبات جيدة يعملون بها. ويقدم «دليل المكتبات فى إفريقيا الشرقية» قائمة بتلك المكتبات المتخصصة وعناوينها وإن كان هذا الدليل لم يجدد منذ صدر لأول مرة سنة ١٩٦٩.

مهنة المكتبات والمعلومات فى أوغندا

أنشئت «مدرسة المكتبات لإفريقيا الشرقية» فى ماكريرى سنة ١٩٦٢ بمساعدة من الدول الثلاث: كينيا، أوغندا، تنزانيا. وعندما اتفقت الدول الثلاث على حل وتفكيك جامعة إفريقيا الشرقية سنة ١٩٧٠ وإنشاء جامعات وطنية مستقلة، اتفقت كذلك على الإبقاء على «مدرسة المكتبات» كمؤسسة إقليمية على أن يشرف عليها مجلس التدريب على أعمال المكتبات فى إفريقيا الشرقية. وهى المدرسة الوحيدة فى المنطقة التى تعد المتخصصين فى المجال، كما تقوم بتنظيم الدورات التدريبية فى أوغندا فى مجال المكتبات والمعلومات.

أما عن التجمع المهنى لأمناء المكتبات فى أوغندا، فقد أنشئ اتحاد مكتبات أوغندا سنة ١٩٧٢. وقبل ذلك التاريخ عمل كفرع إقليمى لاتحاد مكتبات إفريقيا الشرقية الذى كان قد أنشئ سنة ١٩٥٨. وهو ككل الاتحادات الإفريقية ينظم مؤتمرات وندوات وطنية. وهو يتعاون مع المنظمات والاتحادات الدولية المعنية مثل الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا)، واتحاد مكتبات الكومنولث (كوملا)، والاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق (فيد)، واللجنة الدائمة لأمناء المكتبات فى إفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية (إسككسال).

ويصدر هذا الاتحاد مجلة (مكتبات أوغندا) التى تتولى مدرسة المكتبات لإفريقيا الشرقية تمويلها. وكان عدد أعضاء هذا الاتحاد فى الثمانينات لا يزيد إلا قليلا على

ستين فرداً وبضعة مؤسسات. وفى نهاية التسعينات وصلت العضوية بالكاد إلى نحو مائة فرد وعشرين مؤسسة.

المصادر

1- Kawesa, Baniface M. Uganda.- in.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

2- Macpherson, Margaret. They Built the Future: a Chronicle of Mackerere University College: 1922-1962.- Mackrereun., 1964.

3- Matogo, B.W.Leading Issues in Developing Public Libraries in Emergent Uganda: 1960.- Libri, 1975.

أوكرانيا، الكتب والمكتبات فى

Ukraine (Ukrania), Libraries in

تقع جمهورية أوكرانيا الديمقراطية فى شرق أوروبا يحدها من الشمال بلاروس «روسيا البيضاء» وروسيا الاتحادية، ومن الشرق روسيا الاتحادية أيضا ومن الجنوب البحر الأسود ومولدافيا ورومانيا ومن الغرب سلوفاكيا وبولندا، وقد ظلت أوكرانيا معظم القرن العشرين إحدى الجمهوريات فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وقد استقلت إثر تفكك الاتحاد السوفيتى فى الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٩١ وكانت عضوا فى الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥. ويقدر عدد السكان فى نهاية القرن العشرين بنحو ستين مليون نسمة والمساحة الكلية ٦٠٣,٧٠٠كم٢، واللغة الرسمية هى اللغة الأوكرانية وتنتشر اللغة الروسية بطبيعة الحال انتشارا واسعا بين السكان.

وكانت أوكرانيا حتى عقد واحد مضى كما ألمحت إحدى الجمهوريات الخمس عشرة التى تألف منها الاتحاد السوفيتى السابق، وكانت ثانى أكبر الجمهوريات بعد روسيا من حيث عدد السكان وكانت تقع فى الجنوب الغربى من الاتحاد السوفيتى وعاصمتها كييف.

ومن ناحية اللغة تنتمى اللغة الأوكرانية إلى مجموعة اللغات السلافية الشرقية

والتى تضم أيضا اللغة الروسية والبوروسية، وتنتمى اللغات البلغارية والكرواتية والسوفينية إلى مجموعة اللغات السلافية الجنوبية وكلمة أوكرانيا تعنى أرض الحدود ولكن الكلمة تطورت إلى المعنى الحالى بمعنى الدولة أو الأرض فى القرن الحادى عشر ولكن لم تنتشر وتقبل إلا فى القرن السادس عشر، وقبل ذلك التاريخ كانت هذه المنطقة تسمى روس أو كييفان روس، وروسيا الحالية كانت مجرد ولاية هامشية إلى الشمال من كييفان روس ولم يصبح لها شأن كبير إلا فى القرن الثانى عشر وعرفت آنذاك باسم موسكوفيا وكان يطلق على أهلها الموسكوفيون أو الموسكالى ولم يتم تغيير الاسم إلى «روسيا» الحالى إلا فى عهد بيتر ١٦٧٢ - ١٧٢٥ وذلك لتسهيل ضم أراضى كييفان روس إلى الإمبراطورية الموسكوفية.

لقد كانت دولة كييفان روس (٨٠٠ - ١٢٤٠) دولة متقدمة ثقافياً واقتصادياً وبلغت أقصى ازدهار لها خلال عهد الأمير فولوديمير الأكبر (٩٨٠ - ١٠١٥م) الذى أدخل المسيحية إلى تلك الأرض سنة ٩٨٨، وفى عهد خليفتيه «جاروسلاف العاقل» (١٠١٥ - ١٠٥٤) و«فولوديمير مونوماكس» (١١١٣ - ١١٢٥)، وكانت هذه الدولة تغطى رقعة واسعة من الأرض، وكانت كييفان روس من أهم الدول الأوروبية وقد خلفت لنا تراثاً عظيماً فى القانون والرسم والتاريخ «كتابة الحوليات» والآداب والعمارة، ولأن المسيحية دخلت إلى روس من بيزنطة فإنه نجد التأثير الإغريقى والبيزنطى واضحاً.

وترجع اللغة الأوكرانية المكتوبة إلى القرن العاشر الميلادى، وكانت أولى الكتابات فيها دينية بحتة، وفى خلال العصر الأوكرانى القديم والوسيط حتى القرن السادس عشر كانت هناك لغتان مكتوبتان تتعايشان: اللغة السلوفانية الكنسية ولغة أخرى وطنية إدارية؛ وقد كتب الشعر والدراما والنثر العلمانى بلغة هى مزج من العامية الأوكرانية والسلوفانية الكنسية، وفى نهاية القرن الثانى عشر أصبحت العامية الأوكرانية هى لغة الأدب والكتابة.

وتمثلت أهم إنجازات كييفان روس الفنية فى الكنائس والتى بنوا فيها المئات بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر، وأحد أهم هذه الكنائس وأشهرها إلى اليوم

كاتدرائية القديسة صوفيا فى كييف، والتى ضمت أول مكتبة هناك، وإلى جانبها دير كييف الذى كان مركز التعليم لعدة قرون.

ولقد تعرضت روس للعديد من غزوات القبائل الرحل القادمة من آسيا ولكن أعنفها كانت غزوات التتار فى القرن الثالث عشر والتى أسفرت عن تدمير كييف سنة ١٢٤٠ مما جعل إمبراطورية كييف روس تأخذ فى التداعى، رغم أن الجزء الغربى ظل متماسكاً لمدة قرن بعد ذلك، إلى أن استولى البولنديون عليه ١٣٨٧ وخضعت بقية أراضى أوكرانيا لحكم لتوانيا.

وعلى عكس البولنديين، عاش اللتوانيون فى وئام مع شعب أوكرانيا واعتنقوا المسيحية الأرثوذكسية على الطريقة اليونانية، وتبنوا اللغة الأوكرانية المكتوبة، وإن كانوا بعد ذلك قد تحولوا إلى الكاثوليكية وأقاموا تحالفاً أسرياً مع بولندا الأم. وقد أدى ذلك فيما بعد إلى اتحاد دستورى مع لتوانيا انتهى بعده إلى الاندماج فى كومنولث واحد سنة ١٥٦٩. ونتيجة لذلك أدمجت معظم الأراضى الأوكرانية فى مملكة بولندا.

وبسبب القهر الذى مارسه البولنديون ضد الأوكرانيين من استخدامهم عبيد أرض، وفرض ضرائب عالية عليهم وإجبارهم على اعتناق المذهب الكاثوليكى، هاجر قسم كبير من الأوكرانيين ورحلوا إلى الجنوب لاستعمار أراضى الحدود، وقد نظموا أنفسهم جيداً فى قوة عسكرية ضاربة عرفت باسم القوزاق وأقاموا نظام انتخاب ينتخبون به الحاكم وبنوا عاصمتهم على نهر الدنيبر الأسفل، وبعد أن استقروا هناك بدأوا فى شن هجمات عسكرية على الحكم البولندى، وفى ظل حاكمهم «بودان» ١٦٤٨ - ١٦٥٧ شن القوزاق حرباً شاملة للاستقلال تتابعت فيها معارك ناجحة لهم استطاعوا طرد البولنديين من أوكرانيا وأنشأوا دولة القوزاق المستقلة التى لم تلبث أن تحالفت مع السويد وموسكوفيا لتقوية أوضاعها. ولكن للأسف وقع البولنديون اتفاقية مع الموسكوفيين لتقسيم أوكرانيا فيما بينهما بطول نهر الدنيبر بحيث يأخذون الموسكوفيون أراضى يسار النهر والبولنديون أراضى يمين النهر، وعبثاً حاول الأوكرانيون التخلص من سيطرة موسكو، وأصبحوا طيلة قرنين تحت السيطرة الروسية وتحولت أوكرانيا إلى ولاية فى الإمبراطورية الروسية أطلق عليها «روسيا

الصغيرة»، ومارس الروس القهر كله ضدهم من اتخاذهم عبيد أرض، وإغلاق المدارس التى كانت مزدهرة، وإبطال استعمال اللغة الأوكرانية فى المطبوعات وذلك بقرار رسمى ١٨٦٣ و١٨٧٦، وكل هذا لم يحقق لهم ما أرادوه من تحويلهم إلى روس. وبدلا من ذلك بدأت الجمعيات السرية الأوكرانية فى الحفاظ على اللغة والتراث وأعدت الدراسات العلمية حول التاريخ الأوكرانى للحفاظ عليه، كما أجريت البحوث حول الأدب واللغة والأعراف الأوكرانية لتأصيل هويتها مما أدى إلى نشوء أمة أوكرانية جديدة.

فى نفس ذلك الوقت كانت بولندا قد قُسمت بين روسيا وبروسيا والنمسا ومن ثم فقد قُسمت الأراضى الأوكرانية على يمين نهر الدنيبر بين الروس والنمساويين وبالتالى فقد ضمت جاليفيا وبوكوفينا إلى الإمبراطورية النمساوية سنة ١٧٧٢م وظلت هكذا حتى سنة ١٩١٨. وهنا أيضا قاوم الأوكرانيون وحافظوا على هويتهم وتراثهم إلى حين قامت دولتهم الأوكرانية الحديثة.

وكان لامتداد الثورة الصناعية (١٨٧٠ - ١٩١٣) وما تبعها من تحضر أثره البالغ فى نشر التنوير التعليمى والسياسى بين الأوكرانيين، وقد باءت محاولات الحكومة الروسية توطين مهاجرين روس فى الأراضى الأوكرانية بالفشل، واستطاع الأوكرانيون تشكيل منظماتهم وأحزابهم الأولى فى تسعينات القرن التاسع عشر.

وفى الوقت الذى قامت فيه الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٧ وأطاحت بالقيصر، اجتمع ممثلون عن الأحزاب والمنظمات الأوكرانية وانتخبوا أول برلمان أوكرانى ورأسه المؤرخ الأوكرانى الأشهر - مكساجلو هيرسيفسكى (١٨٦٦ - ١٩٣١).

وقد أعلن هذا البرلمان قيام جمهورية أوكرانيا ذات الحكم الذاتى، والاستقلال التام عن روسيا السوفيتية فى الثانى والعشرين من يناير ١٩١٨ ونشبت حرب الثلاث سنوات بين روسيا وأوكرانيا. وفى نفس الفترة قامت أوكرانيا الغربية بالتحرك هى الأخرى نحو الاستقلال فى أول من نوفمبر سنة ١٩١٨ وقوبل ذلك بمواجهة صارمة

من القوات البولندية. وقد هزم الأوكرانيون الغربيون وأعلنت بلدهم جزءاً من بولندا سنة ١٩٢١. كما هزم الأوكرانيون الشرقيون ولم تعد الجمهورية الوطنية الأوكرانية قائمة بعد سنة ١٩٢٠ فعلياً وإن بقيت على الورق حتى ١٩٢٣ عندما أصبحت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى الجديد.

ولتوسيع نطاق الحكم الشيوعى فى أوكرانيا ومنع الأوكرانيين من الثورة والحرب فى العشرينات منح الأوكرانيون أقصى درجات الحكم الذاتى والحفاظ على الهوية الأوكرانية ومنح الحزب الأوكرانى الشرعية ووصل الأوكرانيون إلى الحكم والمناصب القيادية وتم الاعتراف باللغة الأوكرانية لغة رسمية، وتم تشجيع الدراسات والثقافة الأوكرانية مما حمل حتى غير الشيوعيين فى أوكرانيا على إقرار هذه السياسة الجديدة. وفى تلك الفترة ازدهر الأدب والفن الأوكرانى ولمع أدباء ومفكرون وعلماء أوكرانيون كثيرون، إلا أن «ستالين» لم يكن مثل «لينين»، فإنه عندما صعد إلى الحكم بدل السياسة وحاول طمس معالم الأوكرانية وفرض معالم الروسية بدرجة أقسى مما كان عليه الحال قبل الثورة، حيث قمع الآداب الأوكرانية الإبداعية وأحل محلها الواقعية الاشتراكية. ولما اشتدت مقاومة الأوكرانيين مارس «ستالين» ضدهم الإرهاب الجمعى فكانت الاعتقالات والقبض التعسفى والإعدام علنا والنفى هى الاجراءات اليومية ضدهم ولم يسمح «ستالين» بأية ملكية خاصة حتى تلك البسيطة التى كانت مسموحا بها فى العشرينات وحلت محلها المزارع الجماعية وسيطرة الدولية على كل شىء وأخذ جمع المحاصيل للتصدير وقد نتج عن ذلك مجاعات رهيبة قتلت ما بين ٧ - ٨ مليون من الأوكرانيين خلال ١٩٣٢ - ١٩٣٣.

ولهذه الأسباب علق الأوكرانيون آمالهم على الألمان خلال المواجهات الألمانية السوفيتية فى الحرب العالمية الثانية، ولكن الألمان أعلنوا صراحة أنهم لن يساعدوا فى حل مشكلة أوكرانيا الوطنية وعلى العكس من ذلك مارس النازى القهر والإرهاب ضدهم وقبض على قادتهم وساق الجموع منهم إلى معسكرات العمل الإجبارية فى ألمانيا مما حمل الأوكرانيين على المقاومة، وبعد هزيمة الألمان استمرت مقاومة الأوكرانيين ضد الروس مما أدى إلى ترحيل نصف مليون أوكرانى ١٩٤٦ - ١٩٥٠م إلى مجاهل سيبيريا واشتدت عملية صبغ أوكرانيا بالصبغة الروسية فأصبحت اللغة

الروسية هى لغة التعليم وأصبحت جل المدارس هناك إدارة روسية ومعلمين روس.

ولكن بعد وفاة «ستالين» ومجيء «خرشوف» لسياسته التحررية جاءت فترة من الهدوء النسبى وشهدت فترة الستينات ازدهار الأدب والفن الأوكرانى وظهر أدباء وفنانون عظماء من أوكرانيا ممن عرفوا هناك برجال الستينات، وبدأ توزيع الصحف الخفية فى العلن، وظهر فى العلن ثمانى إصدارات من جريدة هيرالد الأوكرانية، وأصبح الناس يتكلمون بحرية وعلانية، وأصبحت الحكومة السوفيتية على وعى بهذا ولذلك لجأت إلى حملات اعتقال واسعة للقادة الأوكرانيين سنة ١٩٦٥. ورغم كل ذلك أصبح هناك حركة احتجاج عامة ومقاومة شعبية وأمطرت الحكومة بآلاف الرسائل تطالب بالإفراج عن المعتقلين، وشهدت السبعينات موجة اعتقالات جديدة وأعيد اعتقال من أفرج عنهم وكان هناك اضطهاد ما بعده اضطهاد وقهر ومصادرة فكر وكانت هناك عودة إلى فرصة الثقافة واللغة والصبغة الروسية فى كل شيء وأصبحت الروسية هى لغة التعليم فى الجامعات ولغة الكتب المقررة، وفرضت رقابة عنيفة على النشر فى أوكرانيا، وعزلت أوكرانيا عن الخارج تماما وفرض عليها الستار الحديدى بطريقة أعنف. ومع هذا اشتدت المقاومة الأوكرانية، وشكل الأوكرانيون فى الخارج شبكة من اللجان للدفاع عن المساجين السياسيين الأوكرانيين، وقد انضمت منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية الأجنبية إليهم مما أدى إلى الإفراج عن القادة المسجونين ونفيهم إلى الخارج.

وشهدت الثمانينات تحولات كبرى داخل الاتحاد السوفيتى كله حيث بات من الواضح أن الاقتصاد السوفيتى أخذ فى الانهيار وحاول «جورباتشوف» عملية الإصلاح المسماه بروسترويكا للتحول شيئا فشيئا إلى آليات السوق ولكن فشل الأمر وشهدت نهاية الثمانينات بداية تفكك الاتحاد السوفيتى ونالت الجمهوريات السوفيتية سابقاً استقلالها واحدة إثر أخرى وجرت محاولة لإنشاء كومنولث وباء هو الآخر بالفشل ولم يعد العالم يتسع إلا لقوة واحدة عظمى، لأن وجود قوتين عظميين كان عملا ضد سنة الطبيعة التى تفرض دولة عالمية واحدة فى الزمن الواحد. ومع تفسخ الاتحاد السوفيتى استقلت أوكرانيا تحت اسم «جمهورية أوكرانيا الديمقراطية» فى الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٩١.

نشر وطباعة الكتب فى أوكرانيا

يرجع تاريخ الطباعة فى أوكرانيا إلى القرن الخامس عشر عندما طبعت أول كتب بالحروف السيريلية فى مدينة كراكاو، فى تلك المدينة أقام الطابع المجهول الأصل الألمانى الاسم «شويتبولد فويل» أول مطبعة فى بداية ثمانينات القرن الخامس عشر، وربما يكون قد انتقل إلى هناك بناء على طلب من الأرثوذكس الأوكرانيين، وقد طبع كتابين فى الدين باللغة السوفيتية الكنسية سابقة الذكر إثنان منها مؤرخان فى ١٤٩١، وكان تحرير هذه الكتب يتم على يد الأوكرانيين أنفسهم حيث ظهرت أسماء بعضهم فى تلك الكتب، ومع ذلك فقد قبض على «فويل» من جانب السلطات البولندية الكاثوليكية واضطرته إلى وقف الطباعة للأوكرانيين الأرثوذكس، وقاموا بتدمير كتبه التى كانت متداولة.

وكان الطابع الثانى الذى نشر كتباً بالأبجدية السريلية هو أحد الرهبان من بلوروسيا واسمه «فرانك اسكورنيا» وكان فى نفس الوقت طبيباً بشرياً ومن الأنسيين وفتح مطبعته فى براغ سنة ١٥١٧ وطبع فيها كتاب المزامير بلغة سلوفينيا الكنسية مع تعليقات باللغة العامية الأوكرانية، وفى سنة ١٥١٨ - ١٥١٩ طبع اثنين وعشرين سِفرًا من أسفار الكتاب المقدس فى طبعات منفصلة بالعامية الأوكرانية أيضا، وفى سنة ١٥٢٥ نقل مطبعته من براغ إلى فلنيوس حيث نشر بعض أعمال الرسل وكتاباً صغيراً من كتب الصلاة، وثمة طابع ثالث دخل إلى تاريخ الطباعة فى أوكرانيا هو «سيميون بودى الكالفينى» الذى طبع فى ١٥٦٢ كتاب «أسئلة وأجوبة للناطقين بالروسية» وكتاب «محاكمة مخطىء أمام الله» وقد ساعد هذا الكتابان على انتشار البروتستانتية فى أوكرانيا.

وفى نفس تلك الفترة انتشرت «المطابع المتنقلة» لسد حاجات الكنائس والجمعيات الدينية والمدارس فى المناطق الأوكرانية - البلوروسية، وفى هذا الصدد يبرز اسم «فاسيل تيجابينسكى» الذى طبع الإنجيل سنة ١٥٧٠ بالسلوفينية الكنسية وأمامها النص باللغة الأوكرانية والبلوروسية.

ولعل أول كتب طبعت على أرض أوكرانية ترتبط باسم «إيفان فيديروف» الذى أسس أول مطبعة أوكرانية دائمة فى لفيف سنة ١٥٧٣م وقد قدم الرجل من موسكو

هو وشريكه «بيتر ميستيسلافيك» وقد طبعا كتاب أعمال الرسل سنة ١٥٦٤ هناك. وبسبب أعمال الشيطان هذه اضطرا إلى الهرب من عاصمة الموسكوفيين والأكليريين الغاضبين فيها، وقد مكثا لمدة أربعة سنين فى زابلوديف حيث نشرا «الإنجيل التعليمى» ١٥٦٨ - ١٥٦٩ و«كتاب الصلاة العامة» ١٥٦٩ - ١٥٧٠، وقد اعتبر الباحثون أن هذين العملين يمثلان أول الكتب الأوكرانية المطبوعة، وبعد ذلك افترق الشريكان حيث غير فيديروف اسمه إلى فيديروفيك وتوجه إلى أوكرانيا الغربية.

وكان أول كتاب طبعه فيديروفيك فى لفيف هو كتاب أعمال الرسل سنة ١٥٧٤م. وفى نفس هذه السنة طبع أول كتاب «المرشد» فى النحو فى كل شرقى أوروبا ويقع المرشد فى ثمانين صفحة وهو موجة إلى تلاميذ المدارس، وقد أفلس الرجل بعد طبع هذين العملين، ولذلك لجأ إلى الأمير «قسطنطين أوستروزيك» وبمساعدة مالية من الأمير استطاع أن يفتح مطبعة جديدة فى أوسترية سنة ١٥٧٧م وأخذ يطبع كتاب المزامير والعهد الجديد كلاهما فى سنة ١٥٨٠. وبمساعدة من الباحثين والدارسين هناك استطاع فيديروفيك طبع الكتاب المقدس فى طبعة تذكارية كاملة عرفت «بكتابة أوسترية المقدس» سنة ١٥٨١ ثم طبع مرشداً جديداً فى النحو وطفق بعد ذلك عائداً إلى لفيف وخلال السنوات ١٥٨٢ - ١٦٠٠ نشر ما يربو على عشرين عنواناً كلها فى الدين.

وكان أول مركز للنشر فى أوكرانيا هو ذلك الذى أقامته جمعية الأخوة سنة ١٥٨٦م وقد أعيدت تسميتها بجمعية أخوة استافروبيجيان سنة ١٨٥٩، والتى اشترت مطبعة فيديروفيك الأصلية وطورتها واستمر نشاط الطبع لديها من ١٥٩١ وحتى ١٩٣٩م أدى لمدة ثلاثة قرون ونصف تقريبا «٣٤٨ سنة».

وفى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نشرت جمعية الأخوة هذه كتباً كثيرة فى الطقوس والشعائر والجدل واللاهوت، كما نشرت كتباً مدرسية كثيرة للمدارس التى تتبعها وقد بلغ عدد الكتب المدرسية التى نشرتها الجمعية فى الخمس والعشرين سنة الأولى من بدء النشر ثلاثة عشر كتاباً وقد وصلتنا جميعا، وفى الثلاثين سنة التالية كان التركيز على كتب الطقوس، وقد وصلتنا من كتب النحو العشرة التى

طبعت فى تلك الفترة سبعة كتب،-وقد بلغ عدد النسخ التى طبعت من تلك الكتب فى ٥٨٨ سنة ٢٤٩٠٠ نسخة.

ومن بين أهم الكتب التى طبعتها الجمعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كتابان فى اللاهوت الأخلاقى (١٧٥٢ و١٧٦٠) وبعد هذين الكتابين تقلص نشاط الجمعية النشرى حتى ١٧٧٢ «وهى الفترة التى ضمت فيها النمسا منطقة جاليفيا» ثم استأنفت الجمعية نشاطها بعد ذلك حتى توقف مع بداية الحرب العالمية الثانية وإلى الأبد.

وإلى جانب تلك الجمعية كانت هناك دور نشر خاصة أو مملوكة للأساقفة فى مدينة لفيف فى القرن السابع عشر والثامن عشر، ومن بين دور النشر الخاصة دار كانت مملوكة للمدعو «مكسيجالو سيلجوركا» التى نشرت ٤٢ عملا فى الفترة ١٦٣٨ - ١٦٦٧، وكان لبعض الأساقفة مطابع خاصة وقد نشر بعضها كتب المزامير وكتب الشهداء فى الفترة من ١٦٨٧ - ١٦٨٨. كما وجدت دار نشر فى كاتدرائية سان جورج قامت فى سنة ١٧٠٠ بطباعة أول نوتة موسيقية أوكرانية.

ولم يقتصر تداول الكتب الصادرة فى لفيف على الأراضى الأوكرانية «الشرقية والغربية» وإنما تعداها إلى بيلوروسيا، موسكوفيا، مولدافيا، والاكيا، بلغاريا، صربيا كما أن الطابعين من لفيف ساعدوا فى إقامة المطابع فى مولدافيا والاكيا. كما أن لفيف استضافت مطابع من أرمينيا وبولندا. ففى سنة ١٧٧٢م أسس أنطونى بيللر مطبعة فى لفيف استمرت تعمل حتى القرن التاسع عشر وقد نشرت كتبا باللغة الأوكرانية واللغة الألمانية واللغة اللاتينية واللغة البولندية.

وقد استمرت المطابع المتنقلة أو الجوالة فى تقديم خدماتها الطباعية فى النصف الأول من القرن السابع عشر، ومن الشخصيات التى لابد وأن تذكر فى سياق المطابع المتنقلة الأسقف «جيديون بالابان» الذى أسس مطبعة فى كيريلوس بالقرب من هاليك وحيث طبع الإنجيل التعليمى سنة ١٦٠٤ وآخر فى ستيرجاتين بالقرب من روهاتين. ثم انتقلت هذه المطبعة إلى كييف وطبعت المطبوعات الخاصة بدير كييف سنة ١٦١٦. وبعد ذلك أصبحت هذه المطبعة أكبر دار نشر فى كييف، وفى خلال الخمس عشرة

سنة الأولى للمطبعة فى كييف كدار نشر، طبعت نحو ٤٠ كتاباً من بينها قاموس سلافى - روثنى سنة ١٦٢٧ وهو أول قاموس أوكرانى.

ولقد انتعش نشر الكتب فى كييف بفضل قيادة «بترو موهيلا» ١٥٩٦ - ١٦٤٧م والذى ظل طابع المدينة ولمدة عشرين سنة ظل مشرفا على نشاط النشر فى أوكرانيا، ولقد نشرت فى تلك الفترة أنواع مختلفة من الكتب: كتب شعر، كتب طقوس وشعائر، رسائل فى الدين، كتب فى الجدل، كتب المديح.

وفى فترة حروب ١٦٤٨ - ١٦٥٦ لم تنشر إلا كتب قليلة، وبعضها إعادة طبع لكتب سبق نشرها، وقد نشط دير كييف فى فترة ١٦٥٦ - ١٦٨٣. ومن بين الكتب الهامة التى تم نشرها كتاب المقتطفات وهو فى تاريخ روس - أوكرانيا وأول كتاب فى موضوعه وقد طبع سنة ١٦٧٤م وأعيد طبعه ثلاثين مرة.

والحقيقة أن جودة الطباعة فى أوكرانيا وصفحة العنوان المفصلة وحرد المتن الكامل والزخارف الأخّاذة يمكن أن تضارع مطبوعات أوروبا الغربية فى ذلك الوقت، ومن الناحية الفنية البحتة كان مستواها أعلى من مستوى الطباعة فى موسكوفيا.

وفى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر قام دير كييف بطباعة مواد مدنية للسلطات الموسكوفية فى أوكرانيا، ومع ذلك فبعد أن طبعت مطبعة الدير «كتاب القديسيين» فى يناير ١٧١٨م انتقد الدير بشدة ووضع تحت الرقابة الكنسية من جانب الحكومات الموسكوفية لتأكيد استقلال الدير عن بطريركية القسطنطينية وتبعيته لموسكو. وفى خلال سنة واحدة من ذلك التاريخ احترقت الكنيسة الرئيسية والمطبعة والمكتبة والأرشيف بالدير بطريقة خفية غير معروفة لنا حتى الآن، وتوقف النشر فى الدير لمدة عامين عندما جددت المطابع وأخذت فى الطبع من جديد اعتباراً من ١٧٢١ ومنع الدير من طبع أى كتب بخلاف كتب الطقوس والشعائر المعادة وحتى هذه لابد وأن تتوافق مع النصوص الروسية ولا يكون هناك أى انحراف «فى النص أو اللهجة».

وبعد ذلك مباشرة أنشىء مجمع موسكو المقدس على يد «بطرس بيتر» الأولى

ليحل محل البطريركية المنحلة، وأصبح هذا المجمع هو المشرف على الطباعة والنشر فى كييفان روس، وأصبح الدير محلاً للقهر والغرامات والقيود من كل نوع إذا ظهر منه أى انحراف عن قرارات المجمع، ونتيجة لذلك انهار نشاط النشر وتحول الدير من مركز ثقافى إلى مجرد مطبعة لطبع الأشياء الغريبة.

وفى القرن السابع عشر وضعت متاجر الكتب الخاصة تحت سيطرة السلطة فى كييفان وفى القرن الثامن عشر أصبح دير كييف فى ظل السلطة الموسكوفية هو المتحكم فى ظل نشاطات النشر الخاص، وقد أجهضت محاولات أكاديمية كييفان موهيلا لإنشاء مطبعة مدنية لها. وفى سنة ١٧٨٧م عادت مطبعة دير كييف إلى طبع الكتب الدراسية من جديد من مختلف مجالات وذلك لحساب أكاديمية كييفان موهيلا سابقة الذكر رغم أنها جميعا كانت باللغة الروسية. ومهما يكن من أمر فإن مطبعة دير كييف خلال الفترة التى عاشتها (١٦١٦ - ١٩١٨) أى خلال ثلاثة قرون قد توفرت على طبع بضعة مئات من الكتب أثرت بها الإنتاج الفكرى لأوكرانيا.

وفى أوكرانيا الغربية أيضا بالإضافة إلى لفيف، كان هناك دير آخر أنشئت به مطبعة دائمة هو دير بوكاييف، وكانت هذه المطبعة معنية أساساً بطبع الكتب الدينية وكتب الكنيسة إلى جانب نشر بعض الكتب الدراسية وفى الفترة من ١٦٣ - ١٨٠٠ كانت قد توفرت على إصدار ١٨٧ كتاباً، وقد استخدمت بنطاً أوكرانيا يشبه خط اليد الأوكرانى الذى ساد فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وفى أوكرانيا الضفة اليسرى من نهر الدنيبر، كانت المطبعة الرئيسية قد أنشئت فى نوفهورد سيفرسكى وقد أنشأها رجل دين يدعى «ل. بارانوفيك» الذى نشر حوالى عشرين كتاباً هناك، وعندما أصبح رئيس أساقفة سيرنهيف سنة ١٦٥٧م نقل مطبعته مباشرة إلى تلك المدينة حيث طبع نحو أربعين كتاباً فى العشرين سنة الأولى من وجوده هناك وفى مطلع القرن الثامن عشر أخذت مطبعته فى طبع شعر علمانى بالإضافة إلى ترجمات من اللاتينية ومع ذلك فإن هذه المطبعة لما طبعت كتابا لاهوتيا للبروتستانتى «جوهان جيرهارت» أخذ المجمع المقدس فى موسكو فى التحقيق معه،

وقد صودر الكتاب وصدر أمر بعد ذلك بضرورة أخذ مواقف المجمع على طبع أى كتاب من هذا النوع بعد ذلك التاريخ، وعندما تجاهلت هذه المطبعة هذا الأمر جرت على نفسها المتاعب من مصادرة للكتب والقليشيهات وآلات الطبع وأدواته بحيث شلت المطبعة تماما.

وبعد قيام موسكو بمنع استخدام اللغة الأوكرانية وأى موضوع يتصل بها فى النشر وخاصة فى كييف وسيرنهيف، منعت أيضا قيام أية مطبعة مدنية، ولقد أدخل حرف روسى جديد «رازدانكا» بقرار من «بطرس الأول» ١٧١٠م لاستخدامه فى كل الكتب غير الكنسية، ولقد انتشر استخدامه فى أوكرانيا مع قيام السلطة الموسكوفية الجديدة فيها.

وقد أنشئت أول مطبعة مدنية فى تلك المنطقة سنة ١٧٦٤ فى جيلسفتهراد ونقلت بعد ذلك إلى زيرسون حيث توقفت عن الطباعة، وفى سنة ١٧٩٣ أنشئت مطبعة مدنية فى خاركيف لخدمة الإدارة المدنية فيها وانتشرت بعد ذلك المطابع المدنية فى العديد من المدن هناك، كما أنشئت مطبعة مدنية جديدة فى كييف سنة ١٧٩١ لخدمة السلطة المدنية ولكنها لم تطبع شيئا باللغة الأوكرانية.

وكان أول كتاب مطبوع بالحروف الأوكرانية المدنية قد نشر خارج أوكرانيا سنة ١٧٩٨ فى سانت بطرسبورج وذلك لحساب نبيل أوكرانى هو «م. باربورا» وهو كتاب للمؤلف «إيفان كوتيلجرافسكى» بعنوان آينيد، والذى يعتبر علامة تحول كبرى فى تاريخ النشر الأوكرانى، وبعد نشر ذلك الكتاب الأدبى توالى ظهور الكتب الأدبية الأوكرانية دون مشاكل، وبين ١٧٩٨ و١٨٤٠ تم نشر ٤٤ كتاباً أوكرانياً داخل الإمبراطورية الروسية منها سبعة كتب داخل أوكرانيا نفسها، وفى الفترة من ١٧٩٨ - ١٩١٦ نشر ٣٢١٤ كتاباً بالأوكرانية داخل روسيا القيصرية - ٥٣١ داخل حدود أوكرانيا.

وكان أول كتاب أوكرانى بالحرف المدنى يطبع على أرض أوكرانية هو كتاب بترو هولاك - أرتيموفسكى «قصة العفريت» سنة ١٨١٩ وقد نشر فى خاركيف فى

أربعينات القرن التاسع عشر، وكان هناك عدد من الكُتّاب نشرت أعمالهم الأدبية فى خاركيف فى تلك الآونة، كذلك بدأت الكتب باللغة الأوكرانية فى الظهور فى كييف، سيرنهيف، بوتلافا، أوديسا على الرغم من أن موسكو وسانت بطرسبورج بقيتا مركزى النشر الكبيرين للكتب الأوكرانية.

ومع حل جمعيتى سانت سيريل والأخوة الميثوديين سنة ١٨١٧ اللتين كان المثقفون فى كييف ينتمون إليهما تم حظر جميع أنواع النشر فى كييف، ومع هزيمة روسيا فى حرب الكريميان ١٨٥٣ - ١٨٥٦، وضعف الإمبراطورية الروسية أخذ نشاط النشر فى أوكرانيا فى التعاظم، وفى الستينات ظهرت سلسلة كتب هامة بعنوان «مكتبة القرية» عن مطبعة بانتلجيمون كوليس فى سانت بطرسبورج، وكانت موجهة إلى الفلاحين المتعلمين، وقد اشتملت هذه السلسلة على ٣٩ كتيباً لأحسن الكُتّاب فى ذلك الوقت: «ت. سيفيسنكو»، «ب كوليس»، «م. فوفوك»، «هـ. بارفينوك» وغيرهم.

وقد ظهرت دور النشر الخاصة فى كييف وأوديسا. وفى خلال فترة الستينات من القرن التاسع عشر اتبعت حكومة ألكسندر الثانى سياسة تحررية بعد إلغاء نظام رقيق الأرض مباشرة، فأخذ الأوكرانيون فى تكوين الجمعيات العلمية ساعدت على حفظ الثقافة والأدب والتاريخ واللغة والتقاليد الأوكرانية. كذلك ساهمت «مدارس الأحد» باللغة الأوكرانية والتى أنشئت بكثرة آنذاك فى نشر كتب القراءة الأولية وكتب النحو والدوريات من كل نوع مما وضع الأوكرانيين على قدم المساواة مع الروس والبولنديين.

بيد أن هذا النشاط والتقدم كله أصيب بنكسة عندما أصدر وزير الداخلية الكونت «بيتر فاليفى» قراراً بتاريخ الثامن من يونية ١٨٦٣ منع بمقتضاه النشر باللغة الأوكرانية وقال ما نصه «لم يكن هناك، وليس هناك، ولن يكون هناك لغة أوكرانية» ومن هنا منع نشر أية كتب دينية أو تعليمية أو موجهة للجموع باللغة الأوكرانية، وتم القبض على القادة الأوكرانيين وترحيلهم، وأغلقت كل المدارس والدوريات الأوكرانية.

وفى السبعينات من القرن التاسع عشر حدث نوع من التراضى فى تطبيق القرار فنشرت بعض كتب قليلة بالأوكرانية فى كييف، ونشطت أوكرانية الغربية على وجه

الخصوص فى النشر تحت السلطة النمساوية مما أثار سخط السلطات الروسية فصدر قرار جديد من القيصر ألكسندر الثانى من الثامن عشر من يونية ١٨٧٦ بمنع الطباعة الأوكرانية فى عموم الإمبراطورية الروسية بل ومنع استيراد الكتب الأوكرانية من الخارج ومنع العروض المسرحية والموسيقية فى أوكرانيا، وقد استمرت هذه الإجراءات جيلين كاملين مما ضاعف عدد الأميين فى أوكرانيا وزادت نسبتهم إلى ٨٠٪ وكان الرقباء عادة يحذفون كلمة أوكرانيا من أى مطبوع ويضعون مكانها كلمة «روسيا الصغيرة»، ونتيجة لذلك كان الكُتّاب من أوكرانيا الوسطى والغربية ينشرون أعمالهم فى أوكرانيا الغربية أو فى الخارج وهكذا غدت لفيف «أوكرانيا الغربية» مركز النشر الرئيس بقيادة منظمة بروسفيتا «التنوير» والجمعية العلمية. وفى كييف صدرت مجلة شهرية باللغة الروسية وظلت المصدر الرئيسى للدراسات الأوكرانية حتى ١٩٠٧، وفى تلك الفترة أيضا ظهر أول دارين للنشر فى المنفى أو المهجر وهما دار دراهومانيف فى جنيف ودار بودولينسكى فى فيينا.

وفى عهد القيصر ألكسندر الثالث ١٨٨١ - ١٨٩٤م استمر قهر النشر الأوكرانى، حيث كان لابد من إرسال أى مخطوط يراد نشره إلى المكتب المركزى للطبع فى سانت بطرسبورج لأخذ الموافقة عليه والتى كانت تستغرق بضع سنوات أحيانا، وعندما ينشر العمل فقد لا تكون له علاقة بالأصل، والأرقام الآتية توضح كيف أثرت السياسة الروسية على مسيرة النشر فى أوكرانيا فى القرن التاسع عشر.

- لم يظهر كتاب واحد سنة ١٨٤٧ وهو تاريخ حل جمعية سانت سيريل وجمعية الأخوة المثيوديين.
- فى سنة ١٨٤٨ ظهرت ثلاثة كتب فقط
- فى سنة ١٨٤٩ ظهر كتابان فقط
- فى سنة ١٨٥٠ كتاب واحد
- فى سنة ١٨٥٧ ١٢ كتاباً
- فى سنة ١٨٦٠ ٢٤ كتاباً
- فى سنة ١٨٦١ ٣٣ كتاباً
- فى سنة ١٨٦٢ ٤١ كتاباً

- فى سنة ١٨٦٣ ١٥ كتاباً «وفى هذه السنة صدر قرار فاليف»
- فى سنة ١٨٦٤ ١١ كتاباً
- فى سنة ١٨٦٥ ١١ كتاباً
- فى سنة ١٨٦٥ ٥ كتب
- فى سنة ١٨٧٠ ٥ كتب
- فى سنة ١٨٧٥ ٣٠ كتاباً
- فى سنة ١٨٧٧ كتابان «بسبب قرار حظر النشر»
- فى سنة ١٨٨٠ لاشىء
- فى سنة ١٨٨١ ٣ كتب

وقد ظهر عدد قليل من الكتب فى النصف الأول من التسعينات فى القرن التاسع عشر، وبعد وفاة القيصر ألغيت تلك القيود، وبدت الزيادة فى أعداد الكتب المنشورة واضحة؛ ففى سنة ١٨٩٦م ارتفع عددها إلى ٢٣ كتاباً، وفى سنة ١٩٠٠ رفع الخطر الذى كان مفروضاً على كتب القصص والأدب الشعبى، وحلت التقاويم ومجموعات القصص محل الدوريات التى حظر نشرها، وظهرت دور نشر كبرى فى تلك الفترة، وفى خلال ست سنوات فقط نشرت دار واحدة فى سيرنهيف خمسين كتاباً وحجم الطبعة ما بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسخة، وفى كييف أسست دار فيك «العصر» سنة ١٨٩٦، ومع سنة ١٩١٨ كانت قد نشرت مائة وأربعين كتاباً بعدد من النسخ ٥٦٠,٠٠٠ نسخة واشتهرت بإعادة طبع الكلاسيكيات الأوكرانية و«مختارات الأدب الأوكرانى» فى ثلاثة مجلدات وفى سانت بطرسبورج قامت «الجمعية الخيرية لنشر الكتب المفيدة الرخيصة الثمن» ١٨٩٨ - ١٩١٨ بنشر ثمانين كتاباً شعبياً باللغة الأوكرانية بعدد من النسخ يربو على مليون نسخة.

ونتيجة لثورة ١٩٠٥م تعاظم النشر الأوكرانى ولم تأت سنة ١٩٠٩ حتى كانت هناك ١٧ دار نشر أوكرانية جارية من أصل ٣٤ هى مجموع ما أسس بين ١٨٩٤ - ١٩١٤، وغدت كييف مرة أخرى مركز نشاط النشر، وفى سنة ١٩٠٨ كون مجموعة من الكُتّاب دار نشر كاس «الزمان» كأكبر دار نشر هناك، ففى سنتها الأولى نُشرت

٣٢ كتابا بمجموعة من النسخ ١٦٠,٠٠٠ نسخة، وفى سنة ١٩٠٩ وحدها طبعت خمسين ألف نسخة من السيرة الشعبية للكاتب: «ت. سفسنسكو»، كذلك استعادت سانت بطرسبورج مكانتها كمركز هام للنشر، ولم تعدم المدن الأوكرانية الأخرى مثل بوتلافا، كاترينوسلاف، كامجانيك، ومن الطريف أن دور النشر الأوكرانية كانت تتخذ أسماءً براقة مثل «البئر»، «الصباح»، «المعلم الأوكرانى»، «الجرس»، «المرعى» وهذه الأخيرة كانت تنشر كُتباً للأطفال والشباب.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية فرضت القيود على النشر الأوكرانى، ولم يسمح إلا لعدد قليل من الدوريات بالظهور خارج نطاق كييف العسكرى، ومع ذلك كانت هناك مطبوعات وجرائد تنشر وتوزع بطريقة غير قانونية، وقد جاء معظمها من فيينا «من نشر اتحاد تحرير أوكرانيا ١٩١٤ - ١٩١٨»، وفى الداخل نشرت الأحزاب السياسية سراً لبعض الكتب مثل «قواعد اللغة الأوكرانية»، «القاموس الألمانى - الأوكرانى».

وخلال السنوات التى أعلن فيها قيام الدولة الأوكرانية ١٩١٧-١٩٢٠ تعاظم النشر الأوكرانى ففى سنة ١٩١٧ كان هناك ٧٨ دار نشر، ارتفع فى سنة ١٩١٨م إلى ١٠٤. دور ورغم ارتفاع عدد النسخ من الكتب المطبوعة إلا أن الطلب كان كبيراً على الكتب ولم تسد تلك النسخ الحاجة الفعلية للشعب الأوكرانى، وبدأت الكتب العلمية والدراسات والبحوث فى الظهور، وكانت سنة الذروة فى النشر الأوكرانى هى سنة ١٩١٨. وإلى جانب دور النشر القديمة ظهرت دور نشر جديدة ومن بين تلك الجديدة «الاتحاد التعاونى الأوكرانى للنشر» الذى تبنى الوسائل والإمكانيات الغربية فى النشر، وكانت كييف هى الأوفر حظاً فى دور النشر حيث حظيت بما لا يقل عن ٤٠ دار نشر، بينما حظيت كاتروينوسلاف بست دور وأوديسا بخمس دور، ومن بين المدن الأخرى التى نشطت فى النشر فى تلك الفترة نجد خاركيف، سيركارى، سميلا، بولتافا.

أما من حيث عدد العناوين التى نشرت فى تلك الفترة فكانت على النحو الآتى:

١٩١٧ - ٧٤٧ كتاباً.

١٩١٨ - ١٥٢٦ كتاباً

١٩١٩ - ٥٦٥ كتاباً

كان هذا العرض لحركة الطبع والنشر فيما عرف بأوكرانيا الشرقية أساساً، ولكى تكتمل الصورة لابد من التعرض أيضا للحركة فى أوكرانيا الغربية «جاليفيا» فى نفس الفترة.

الطبع والنشر فى الأراضى الأوكرانية الغربية «جاليفيا»

لم تنشأ دور النشر فى جاليفيا حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، وقبل أن تنشأ تلك الدور فى ظل الحكم النمساوى والإمبراطورية النمساوية، كانت أوكرانيا الغربية تحت السيطرة البولندية ومن ثم أصيبت بالتخلف الثقافى والاقتصادى، أما فى ظل الحكم النمساوى المستنير فقد أخذت الأوضاع الثقافية والاقتصادية فى التحسن، وقد لعب الإكليريون دوراً هاماً فى المجتمع الأوكرانى وظهرت بينهم قيادات عظيمة فى نواحٍ كثيرة فى منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشرت هذه القيادات فى سنة ١٨٣٧م أول كتاب بالعامية الأوكرانية الغربية بعنوان «عروس البحر» مما اعتبر علامة فارقة فى تاريخ إحياء القومية الأوكرانية الغربية .

وقد أُسِّست فى سنة ١٨٤٨ مؤسسة ماتيجا الجاليفية - الروتينية وأخذت فى نشر الكتب الشعبية والكتب الدراسية ومع حلول سنة ١٨٨٥ كانت قد نشرت ثمانين كتاباً وقد حملت خمسينات ذلك القرن انتكاسات عدة لحركة النشر هناك وذلك بسبب مقاومة الروس للحركة القومية الأوكرانية، وبعد ذلك قامت منظمتان قوميتان بإعادة حركة النشر إلى مسارها الصحيح وهما منظمة بروسفيتا «التنوير» المشار إليها سابقا والتى أُسِّست سنة ١٨٦٨م وجمعية سفيسنكو العلمية التى جرى تأسيسها سنة ١٨٧٣.

قامت منظمة بروسفيتا بنشر سلسلة من الكلاسيكيات الأدبية الأوكرانية سنة ١٨٧٣ «الأدب الأوكرانى» تألفت من ٢٧ عملاً طبع منها ١٧٢٠٠٠ نسخة، وفى خلال الخمسين سنة الأولى من تأسيسها نشرت هذه المنظمة ٣٤٨ عنواناً من الكتب

الشعبية وصل عدد النسخ المطبوعة منها إلى ٢,٩٤١,١١٥ نسخة كذلك توفرت جمعية سفيسنكو العلمية على نشر سلسلة بعنوان «المكتبة الأوكرانية - الروثينية» ضمت كُتباً فى الشعر، النثر، الدراما، والدراسات الأدبية، وبلغ عدد ما نشرته نحو ١٢٠٠ عنوان.

وفى خلال الستينات من القرن التاسع عشر وكذلك فى خلال الثمانينات دخل إلى سوق النشر فى تلك المنطقة عدد كبير من دور النشر، كان معظمها ملكية خاصة فردية وقليل منها تابع لمنظمات وجمعيات ولعل أكبرها كان اتحاد النشر الأوكرانى - الروتينى والذى نشر فى الفترة من ١٨٩٩ وحتى ١٩١٦م ٣١٠ كتاباً معظمها فى القصص والكتب العلمية، وفى سنة ١٩٠٥ تولى نشر دورية: هيرالد الأدبية العلمية، ومن بين الهيئات الناشرة أيضا فى تلك الفترة جمعية أصدقاء العلم والأدب والمسرح الأوكرانى، وكذلك جمعية ليسنكو الموسيقية، ودار نشر الكتب المدرسية.

فى الفترة من ١٨٦٠ - ١٨٩٠ كان هناك فى جاليفيا نحو أحد عشر ناشراً نشيطاً منهم تسعة فى لفيف، ارتفع عددهم فى ١٩١٤م إلى ٢٤ ناشراً أوكرانيا فى لفيف وحدها، وكان عدد الكتب المنشورة فى جاليفيا سنة ١٨٧٥م اثنين وستين كتاباً وفى سنة ١٨٩٤م ارتفع العدد إلى ١٧٧ كتاباً منها ١٣٦ فى لفيف وحدها فى الوقت الذى نشر فيه أقل من ثلاثين كتاباً فى كل أوكرانيا الشرقية. فى سنة ١٩١٣ كان عدد الكتب المنشورة ٣٦٢٢ كتاباً منها ٢٣٨ فى لفيف وحدها، بيد أن عدد النسخ لم يكن كبيراً لأن سوق هذه الكتب كانت مقصورة على جاليفيا وبوكوفينا وحدها.

لقد بدأ النشر فى بوكوفينا سنة ١٨٦٩ على يد جمعية روسكا بيسيدا التى أثبتت وجودها وأهميتها بعد جمعية بروسفيتا، وقامت المنظمات السياسية والطلابية بنشر كتبها الخاصة بحيث لم تأت سنة ١٩١٨م إلا وكانت هناك ٢٧٠ كتاباً منشوراً فى تلك المدينة وكانت هناك جمعيات أخرى نشيطة فى مجال النشر فى تلك المناطق الأوكرانية.

وقد أصيبت حركة النشر فى أوكرانيا الغربية بانتكاسة كما أصيبت كل مظاهر الأنشطة الثقافية بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ والحرب مع بولندا ١٩١٨ - ١٩١٩. وفى عشرينات القرن العشرين بدأ النشر الأكاديمى على استحياء

بسبب جهود جمعية سفيسنكو العلمية، والمتحف الوطنى الأوكرانى فى لفيف والأكاديمية اللاهوتية الكاثوليكية، كما نشطت أيضا فى تلك الآونة جمعية بروسفيتا فى نشر الكتب الأكاديمية العلمية إلى جانب الكتب الشعبية التى تخدم الجموع.

وفى سنة ١٩٣٧م أنشىء معهد النشر فى لفيف، وكان من بين منشوراته العظيمة «أطلس أوكرانيا» و«جغرافية أوكرانيا والدول المجاورة»، وفى تلك الفترة قامت دار نشر جمعية «مدرستنا» بنشر أول «دائرة معارف أوكرانيا العامة»، ونشرت مطبعة الآباء البازليين فى زوفكيفا أول دورية علمية بعنوان «وقائع طائفة القديس بازل العظيم» إلى جانب كثير من الأعمال العلمية، وفى نفس الوقت قامت الجمعية التربوية الأوكرانية بنشر أعمال عظيمة فى فلسفة ونظريات وتاريخ التربية.

لقد نشر كثير من الكتب التاريخية الشعبية وخاصة على يد مطبعة إيفان تيكتور، وكانت الصحف فى بعض الأحيان تنشر بعض الأعمال الأدبية سواء مؤلفة أو مترجمة، بينما تبارت الأحزاب السياسية فى نشر أدب سياسى اجتماعى، وكان هناك اهتمام خاص بأدب الأطفال والشباب وذلك بسبب نظام التعليم البولندى الإجبارى، وكان على الناشرين الكبار أو الصغار أن ينشروا كتب الأطفال وقامت دار نشر م. ترانكو بنشر دوريات الأطفال وسلسلتين متخصصتين هما «مكتبة الأطفال» و«مكتبة الشاب الأوكرانى».

وفى المناطق المحتلة من قبل بولندا، قادت لفيف حركة النشر هناك بما لا يقل عن ٧٥٪ من مجموع الأعمال المطبوعة هناك وجاءت سائر المدن فى أوكرانيا الغربية فى مرتبة متأخرة جدا بعدها: زوفكنا، ستانيسلافيف، كولوميجا، بيريمسيل، تيرنوبيل، وقد يكون من المفيد أن نذكر أنه فى سنة ١٩٣٧ كان عدد الكتب المنشورة فى الأراضى الواقعة تحت السيطرة البولندية يمثل ٢٢٪ من كل الكتب الأوكرانية المنشورة فى الاتحاد السوفيتى.

وكان من الطبيعى أن تعانى حركة نشر الكتب خلال الحرب العالمية الثانية أكثر مما عانت خلال الحرب الأولى، ففى الغزو الأول للسوفيت ١٩٤٩ - ١٩٤١ على

أوكرانيا الغربية أغلقت جميع دور النشر، واتلفت كتب ومخطوطات كثيرة نادرة كانت معدة للطبع، وقام الشيوعيون بانشاء دور نشر خاصة بهم ولكنها لم تكن تنشر إلا كتب القصص فقط، ولم يتطور النشر وينمو إلا فى الجزء الذى احتلفته ألمانيا من أوكرانيا الغربية الذى أطلق عليه اسم الحكومة العامة، فبإذن من السلطات الألمانية أنشئت «دار النشر الأوكرانية» فى كراكاو وقد منحت ترخيصا مطلقا بنشر الجرائد والمجلات والكتب فى عموم منطقة «الحكومة العامة» وأصدرت سائر المناطق بمنشوراتها ومن بينها: زولم، بدلاسجا، سجان، لمكو.

ومع ضم جاليفيا إلى منطقة «الحكومة العامة» سنة ١٩٤١م افتتح فرع لتلك الدار: دار النشر الأوكرانية فى لفيف، وعلى الرغم من جميع العقبات نشر هذا الفرع ٤٢٠ كتاباً بعدد من النسخ وصل إلى ٣,٢ مليون نسخة فى سنتها الأولى وحدها، ومن المؤكد أن هذا العدد كان أعلى من كل ما نشر فى ظل الحكم البولندى، ونشطت فى هذه الفترة المطابع السرية التى أدارتها المنظمات الأوكرانية، تلك المطابع التى نشرت ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٠ ستين كتاباً، ٢١ دورية و١٠٣ من المطبوعات الأخرى.

وكان الموقف مختلفاً تماماً خارج جاليفيا ففى أوكرانيا الشرقية لم يكن مسموحاً بنشر الكتب خلال الاحتلال الألمانى لتلك المناطق ١٩٤١ - ١٩٤٤ ولم تكتف السلطات الألمانية بمنع أية محاولة لإنشاء دار النشر فى أوكرانيا الشرقية والوسطى بل أيضا كانت تقبض على الناشرين والمحررين والمؤلفين وتعدمهم ومن هنا اختفى الثلاثى «تليها، روهاك، سمير نسكى» الذى بدأ فى نشر جريدة «الكلمة الأوكرانية» فى كييف وحدث نفس الشىء فى المدن الأخرى ودمرت مطابع كثيرة جدا.

الطبع والنشر فى أوكرانيا فى الفترة السوفيتية

مع قيام وتكوين «جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية» تم تجميد كل دور النشر الخاصة الأوكرانية تجميداً تاماً وحل محل الكتب الأوكرانية، المطبوعات البلشفية باللغة العروسية غالباً، وطبقا لقرار مايو ١٩١٩ تم إدماج جميع دور النشر السوفيتية فى دار واحدة مركزية هى «دار النشر لعموم أوكرانيا» والتى حصلت على تفويض باحتكار توزيع جميع المطبوعات، وقد أعيدت تسمية هذه الدار مرتين: أغسطس سنة ١٩٢٠ «دار نشر عموم ولاية أوكرانيا» وفى ١٩٢٢ «دار نشر الدولة فى أوكرانيا».

ورغم كل ذلك فقد سمح بقيام دور نشر شيوعية أخرى مثال ذلك دار نشر كومسومول «أى العامل الشاب» والتى أُسِّست سنة ٩٢٠، كما كان هناك دور نشر متخصصة فى مجالات محددة مثل التربية أو القانون، كما لعبت دار نشر الأكاديمية الأوكرانية للعلوم دوراً هاماً فى النشر العلمى، وفى سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ كانت عدد دور النشر المسجلة يصل إلى ٤٩ داراً منها ٢٣ مملوكة للدولة، ١٠ دور نشر تعاونية، ٤ مملوكة للحزب، ٧ لأفراد.

ورغم محاولة احتكار السلطة السوفيتية لسوق الكتاب إلا أن إنتاج الكتاب الأوكرانى ظل فى تصاعد لدرجة أنه فى ١٩٣١ كان ٨٠٪ من مجموع الكتب المنشورة فى أوكرانيا كانت باللغة الأوكرانية، ٨٤,٥٪ من كل الكتب المنشورة فى جمهورية أوكرانيا السوفيتية كانت باللغة الأوكرانية. وفى السنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٦، كان عدد الكتب المطبوعة فعلا باللغة الأوكرانية يفوق تلك المطبوعة بالروسية، ولكن عدد الكتب الروسية كان مايزال كبيراً.

وفى العشرينات كانت دار نشر الدولة فى أوكرانيا هى أكبر دور النشر فى تلك الجمهورية وقد نشرت كثيرا من الكتب بالأوكرانية بما فى ذلك كتباً دراسية، سلسلة من الكلاسيكيات، ترجمات عن لغات أوروبية غربية وبعض كتب التكنولوجيا، كما لعبت دار نشر الأكاديمية الأوكروانية للعلوم دوراً هاماً فى نشر كتب العلوم البحتة والتطبيقية على وجه الخصوص إذ نشرت ٣٨٠ كتاباً علمياً بين ١٩١٨ و١٩٢٨، وقامت دار نشر كينيهو سبلكا - حيث نشطت مرة أخرى بعد ١٩٢٣ - بنشر كتب أوكرانية بعدد يفوق أى دار أخرى، لقد أصدرت سلسلة كتب مؤلف بعنوان «المكتبة الأدبية» وأخرى مترجمة بعنوان «الأدب العالمى»، وقد توقف هذه الدار وخرجت من السوق سنة ١٩٣٠ وخلال الفترة التى عاشتها نشرت ٣٠٩٦ كتاباً فى ٤٠ مليون نسخة.

وفى سنة ١٩٢٤ قامت دار نشر «الممر الأحمر» نتيجة إدماج عدد من دور النشر الصغيرة وأصبحت دار نشر الحرب الرسمية، ومع ذلك ظلت هناك بعض دور النشر الخاصة طوال الثلاثينات، واستمرت فى الثلاثينات أيضا محاولات موسكو لتقييد النشر الأوكرانى والهجوم على الأدب الأوكرانى، مما نتج عنه إعادة تنظيم دور النشر

وحركة النشر، فحل محل «دار نشر الدولة فى أوكرانيا»، «اتحاد نشر الدولة فى أوكرانيا» الذى ضم عشر دور نشر سابقة فى واحدة تحت إدارة «اللجنة الشعبية للتعليم»، وأقيم اتحاد نشر مماثل لدور نشر العلوم والتكنولوجيا، ومع ذلك فإنه فى سنة ١٩٣٢ سُمح لبعض دور النشر بالانفكاك من الاتحاد والعمل بمفردها، وفى سنة ١٩٣٤ تفكك «اتحاد نشر الدولة فى أوكرانيا» نفس وقام على أنقاضه اتحادات أخرى متخصصة مثل دار نشر الآداب والفنون، دار نشر كتب الأطفال.

ولأسباب غير مفهومة صادف إنشاء تلك الاتحادات وإعادة تنظيمها فى الثلاثينات موجة من الاعتقالات، والإعدام، والترحيل أثرت بكل تأكيد على نوعية وكمية الكتب المنشورة فى أوكرانيا، وقد أخذت الكتب الأوكرانية فى التناقض السريع الحاد سنة ١٩٣٤، وهبطت إلى حد كبير فى سنة ١٩٣٩، وبينما كانت الكتب الأوكرانية تختفى من السوق كانت الكتب الروسية تغزو السوق بأعداد كبيرة.

وكذلك حدث تحول كبير فى المادة العلمية مع إعادة التنظيم، من الآداب والإنسانيات إلى العلوم السياسية والاجتماعية - لبث مبادىء الحزب وتوجهاته - وإلى كتب الهندسة، وقد تقلصت الكتب عن أوكرانيا إلى حدها الأدنى، بينما أغرقت البلاد بالكتب التى تدور حول الشعب والثقافة الروسية.

وفى سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ كانت كل الأراضى الأوكرانية قد ضمت إلى الاتحاد السوفيتى بعد الغزو السوفيتى الثانى وهزيمة الألمان، ومنذ ذلك التاريخ كان لابد من إصدار كل المنشورات الأوكرانية من خلال دور النشر الرسمية التى أنشئت خلال الثلاثينات.

وتكشف الإحصاءات عن طبع ٣٠ مليون نسخة من الكتب الأوكرانية فى جمهورية أوكرانيا، سنة ١٩٢٨، وفى سنة ١٩٣٤م ارتفع عدد النسخ إلى ٥٦ مليون نسخة، وكانت هناك زيادة مماثلة فيما يتعلق بمتوسط عدد النسخ المطبوعة من الكتاب الواحد حيث كان المتوسط ١١٦٠٠ سنة ١٩٤٠، ١٨٨٠٠ سنة ١٩٥٠، هبط إلى

١٧٦٠٠ سنة ١٩٥٨، وخلال الفترة بين ١٩١٨ و١٩٦٦ كان عدد الكتب الأوكرانية المنشورة فى الاتحاد السوفيتى قد بلغ ١٧٣٤٣ عنواناً بمجموع من النسخ يصل إلى ٤,٤٣٤ مليون نسخة.

لقد كانت الزيادة الطفيفة فى إنتاج الكتاب الأوكرانى التى أعقبت وفاة ستالين زيادة مؤقتة قصيرة الآن لأنه فى خلال الستينات زاد الكتاب الروسى وتناقص الكتاب الأوكرانى، فى سنة ١٩٦٦ كان ٧٠٪ من الكتب والكتيبات الأدبية المنشورة فى أوكرانيا «٤٨٢ من ٧٦١ كتابا» منشورة باللغة الأوكرانية، وفى نفس السنة كانت الكتب الأدبية المنشورة بالروسية فى عموم الاتحاد السوفيتى تصل إلى ١٢ مثل الكتب الأدبية المنشورة باللغة الأوكرانية على الرغم من أن الروس فى الاتحاد السوفيتى لا يزيد عددهم إلا ثلاث مرات فقط على عدد الأوكرانيين فيه.

وليس هناك توازن فى الموضوعات التى يعالجها الكتاب الأوكرانى حيث أن ١٢٪ من مجموع الكتب المنشورة كانت كتباً فى السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع وكان الهدف منها الترويج للأيديولوجية الشيوعية، بينما جل الكتب العلمية فى الرياضيات والهندسة والطب منشورة باللغة الروسية، ولم يسمح بنشر إلا «عدد مختار» من الكلاسيكيات الأوكرانية وغالبا ما تحذف فقرات ومواقف منها لا تتمشى مع تعاليم الحزب، بينما أعمال السوفيت الآخرين تنشر عن سعة وبكميات كبيرة، والترجمات عن اللغات الأوروبية الغربية نادرة وقليلة.

وفى سنة ١٩٦٣ تحت عملية إعادة تنظيم للنشر والطبع والتوزيع كان من نتائجها فى سنة ١٩٦٦ أن أدمجت ٣٠ دار نشر فى أوكرانيا على حسب التخصصات الموضوعية: السياسة، العلوم، الموسيقى، الأدب.

وفى نهاية السبعينات كان هناك نحو ٢٥ دار نشر عاملة فى أوكرانيا توفرت فى سنة ١٩٧٧ على نشر ٨٤٣٠ عنواناً بعدد من النسخ مقداره ١٦٠,٦٢٩ مليون نسخة، وقد نمطت الموضوعات الآتية حسب الجدول:

الموضوع	عدد العناوين	عدد النسخ	متوسط حجم الطبعة بالألف
العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية	١٢٤٢	٢٥,٠٠٩	٢٠,١
العلوم والتكنولوجيا	٣٧١٦	٣٢,٢٣٠	١٠,١
الزراعة	٦٧٧	٥,٣١٩	٧,٩
العلوم الطبية	٤٠٧	٣,٦٦٣	٩,٠
التربية والثقافة	٤٤٠	٧,١٨٨	١٦,٣
اللغات	٢٢٦	١٣,٠٤٩	٥٧,٧
النقد الأدبى	١٣٦	٤,٧٢٦	٣٤,٨
القصص وأدب الأطفال	٨٢٦	٦٢,٢٦٢	٧٥,٤
الفنون	١٧٧	٢,١٧٣	١٢,٣
الكتب المرجعية، النشر وعلم المكتبات	٣٧٩	١,٧٠٩	٤,٥
موضوعات أخرى	٢٠٤	٢,٠٥٥	١٣,١
المجموع العام والمتوسط	٨٤٣٠	١٦٠,٦٢٩	١٩,١

واستمرت كييف العاصمة مركزاً لنشر الكتاب الأوكرانى فى الجمهورية الأوكرانية ففى سنة ١٩٦٦ بلغت نسبة ما نشر بها من كتب ٥٩,٣٪ (أو ٤٤٤١ من ٧٤٨٦) من مجموعة ما نشر فى عموم الجمهورية، تلتها مدينة خاركيف «٩٥٢ عنواناً» ثم لفيف «٥٠٦ عناوين» ثم دوينك «٣٦٧ عنواناً» ثم أوديسا «٢٩٣ عنواناً»، ثم كريمى (١٨٠ عنواناً» وأخيرا ترانز كارباتيا، ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه ظل سائداً طوال السبعينات.

وفى السبعينات كثفت سياسة صبغ أوكرانيا بالصبغة الروسية أكثر مما كان عليه الوضع فى عهد ستالين مع التوسع فى القبض على المثقفين ونفيهم ومن ثم فقد انخفض إنتاج أوكرانيا من الكتب وتكشف إحصاءات ١٩٧٧ عن نشر ٢٣٦٧ كتاباً فى أوكرانيا مقابل ٥٧٢٦ كتاباً باللغة الروسية، ويوضح الجدول التالى بعض تلك الحقائق.

	١٩١٨	١٩٣١	١٩٣٩	١٩٦٠	١٩٦٨	١٩٧٧
إجمالى الكتب المنشورة	١٥٢٦	٨٠٨٦	٣٣٦٩	٧٨٨٩	٧٦١٥	٨٤٣٠
الكتب المنشورة بالأوكرانية	١٠٨٤	٦٤٥٥	١٨٩٥	٣٨٤٤	٢٩٤٤	٢٣٦٧
النسبة المئوية للأوكرانية	٪٧١	٪٨٠	٪٤٣	٪٥٠	٪٣٩	٪٢٨

طبع ونشر الكتب الأوكرانية فى الخارج

كانت فيينا هى الملجأ الآمن للمهاجرين واللاجئين السياسيين من أوكرانيا الذين تركوا بلدهم لأنها محتلة من قبل البلاشفة والبولنديين والرومانيين «رومانيا». هنا فى فيينا كانوا أحرارا فى تأسيس دور النشر وطباعة الجرائد والمجلات والكتب، ولقد أفادت الأحزاب والجمعيات بل وحتى الحكومات «مثل حكومة المنفى» من هذا الوضع لنشر المعلومات والكتب السياسية، وبسبب الرقابة الصارمة فى أوكرانيا اضطر كثير من دور النشر فى كييفان إلى طباعة كتبها فى فيينا لأن جزءاً صغيراً فقط منها هو الذى يمكن أن يتسلل إلى أوكرانيا وبالتالى يمكن توزيع الجزء الأكبر منها فى الخارج.

وتشير الدلائل إلى أن عدداً كبيراً من دور النشر الخاصة والمؤسسية أنشئت فى فيينا، وتوفر «معهد علم الاجتماع الأوكرانى» هناك على نشر أعداد كبيرة من الكتب العلمية ونشرت شركتا «النورس» و«الأرض» على نشر كتب الأدب المؤلف والمترجم على السواء، ومن الشركات الأخرى الأوكرانية هناك: حريتنا، مكتبة جريدة الحرية، حتى الحزب الشيوعى الأوكرانى.

وازدهر النشر الأوكرانى لنفس الأسباب السابقة فى دول أوروبية أخرى:

تشيكوسلوفاكيا، بولندا، ألمانيا، فرنسا، وأخيرا سويسرا وفنلندا. وكان المركزان الرئيسيان للنشر فى تشيكوسلوفاكيا هما برا وبوديراديه حيث نشر فيهما ٧٣٤ كتاباً أوكرانياً على مدى عشر سنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٠، ومع ذلك فإنه فى سنة ١٩٤٤ سعت السلطات التشيكوسلوفاكية إلى إغلاق العديد من دور النشر الأوكرانية، ومع ذلك استمر العمل النشرى هناك فى الجامعة الأوكرانية الحرة «براغ»، المعهد التكنولوجى الزراعى «بودبراديه»، والجمعية التاريخية اللغوية «براغ».

وفى بولندا كان النشر خصباً فى كل من كاليز ووارسو، ففى غضون خمس سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٥م أصدر المعهد العلمى الأوكرانى فى وارسو ٤٧ كتاباً علمياً، ١١ مجلداً من أصل ١٦ مجلداً من الأعمال الكاملة للمؤلف سيفسنكو، وكانت دارا النشر «لغتنا الوطنية» و «ثقافتنا» قد أصدرتا العديد من الكتب حول الثقافة واللغة الأوكرانية، وكان ناشرون آخرون قد اهتموا بالموضوعات السياسية والتاريخية، وتاريخ النضال من أجل التحرير.

وكانت برلين وليبزج هما المركزان الرئيسيان للنشر الأوكرانى فى ألمانيا وحيث بلغ الإنتاج أوجه بين الحربين العالميتين، وعلى سبيل المثال نشر دار «الكلمة الأوكرانية» فى برلين أكثر من خمسين كلاسيكية أدبية بالإضافة إلى عدد من المعاجم والطبعات الجديدة من كتب قديمة، وذلك بين ١٩٢١ - ١٩٢٤، وفى ليبزج نشرت «المطبعة الأوكرانية» سلسلة كتب أدبية إلى جانب الكتب المؤلف والمترجمة المنفصلة، ولقد تبدد كل هذا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث تقلص الناشرون الأوكرانيون فى اثنين فقط: «التحالف الوطنى الأوكرانى» الذى بدأ نشاطه النشرى سنة ١٩٣٦ و«الحقيقة الأوكرانية»، واستمرت قلة من الناشرين الألمان فى برلين، ليبزج، كونجزبيرج فى نشر الكتب الأوكرانية خلال الحرب.

وبسبب تدفق المهاجرين الأوكرانيين بغزارة إلى أوروبا الغربية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ازدهر النشر الأوكرانى لفترة فى ألمانيا والنمسا وإلى حد ما فى فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا، وقد بلغ مجموع ما نشر من كتب أوكرانية فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٠م ٢١٠٤ عناوين، ٩٨٪ منها بلغات أجنبية فى تلك الدول.

وطالما أن معظم هؤلاء اللاجئين المهاجرين قد رحلوا فيما وراء البحار فإن أهم مراكز النشر لهؤلاء المهاجرين الأوكرانيين أنشئت فى الولايات المتحدة «نيويورك، فيلادلفيا، شيكاغو» وكندا «تورنتو ونيبيج، إدمونتون، يوركتاون»، والأرجنتين «بونيس آيرس»، والبرازيل «برودنتوبوليس، كوريتيبا أى قرطبة»، وأستراليا، واستمر بعض النشاط النشرى الأوكرانى فى السبعينات والثمانينات فى أوروبا، ألمانيا «ميونيخ، نيو أولم»، فرنسا «سارسيل»، إيطاليا «روما»، بريطانيا «لندن». إن قائمة الناشرين الأوكرانيين فى الخارج طويلة وخاصة فى الولايات المتحدة وكندا، وهم ينشرون كتبا فى موضوعات مختلفات لأناس من مشارب مختلفة، ولكن من المؤسف أن معظم دور النشر هذه صغيرة وضعيفة مالياً.

ولعل الناشر الأكاديمى الأوكرانى الأوسع انتشاراً فى الخارج هو «جمعية سفيسنكو العلمية» التى أشرت إليها مراراً من قبل والتى لها فروع فى الولايات المتحدة، كندا، أوروبا، وقريب منها «الأكاديمية الأوكرانية الحرة للفنون والآداب» فى الولايات المتحدة وكندا، يليهما طائفة القديس بازل العظيم، والجامعة الكاثوليكية الأوكرانية فى روما، وغير ذلك.

وفى السبعينات من القرن العشرين برز ناشران أوكرانيان فى مجال النشر الأكاديمى بالخارج هما: «معهد هارفارد الأوكرانى للبحث» فى كامبردج ماساشوستس، ويصدر سلسلة ومجلة هما: مصادر ووثائق، «دراسات هارفارد الأوكرانية»، والثانى المعهد الكندى للدراسات الأوكرانية فى إدمونتون، ومن الطبيعى أن تكون جل مطبوعاتهما بالإنجليزية. ومن دور النشر الواعدة الأوكرانية فى الخارج «المطبعة الأكاديمية الأوكرانية» فى ليتلتون كولورادو، وهى الأخرى تنشر كتباً بالإنجليزية حول موضوعات أوكرانية .ومن أعمالها المتميزة «الكلاسيكيات الأوكرانية المتميزة»، وهى سلسلة هامة، وكذلك العمل التذكارى «تاريخ الأدب الأوكرانى»، وقد توفر «الاتحاد الوطنى ومطبعة سبوفودا» فى نيوجيرسى على نشر أعمال عظيمة من بينها «أوكرانيا: دائرة معارف موجزة» فى مجلدين.

ومن بين دور النشر الأوكرانية التى تنشر باللغة الأوكرانية فى الخارج نجد: برولوج فى نيويورك و«الكتاب الجديد» فى تورنتو ودار النشر الأوكرانية فى ميونيخ.

ولسوء الحظ ليست هناك إحصائيات يمكن الركون إليها عن الكتاب الأوكرانى فى الخارج بعد سنة ١٩٥٠. ذلك أن «الكتاب السنوى للببليوجرافية الأوكرانية لسنة ١٩٥٧» يسجل ١٧٥ كتاباً أوكرانياً نشرت فى الخارج أى خارج الاتحاد السوفيتى، وأوروبا الشرقية فى تلك السنة، وثمة تقرير آخر يسجل الكتب التى نشرت باللغة الأوكرانية فى كندا وقد بلغت ١٣٨٥ كتاباً نشرت فى السنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٧.

الببليوجرافيا الأوكرانية

يمكننا أن نتتبع نشأة الببليوجرافيا الأوكرانية فى العصور الوسطى وهى تتصل اتصالاً وثيقاً بكتابات الكنيسة والإعداد الباكر لفهارس المكتبات، وكما حدث فى أوروبا الغربية بدأت الببليوجرافيا الأوكرانية على شكل «قائمة القراءات المفروضة» أى قوائم الكتب التى توافق عليها الكنيسة وتتيح قراءتها للناس، ومن المعروف كما أسلفت داخل المسيحية إلى كييفان روس «أوكرانيا فيما بعد» سنة ٩٨٨م أى فى نهاية القرن العاشر الميلادى وكانت أول ببليوجرافية من ذلك النوع قد ظهرت هناك تحت عنوان «الكتب التى يجب أن تقرأ والكتب الأبوكريفية التى لا ينبغى أن تقرأ»، وكان هناك قوائم أخرى عديدة شبيهة «الكتب المشروعة والأبوكريفية»، ومن المعروف أن الكتب الأبوكريفية «أبوكريفا» عبارة عن ١٤ سفرا تلحق أحيانا بالعهد القديم من الكتاب المقدس ولكن البروتستانت لا يعترفون بصحتها ولذلك يحذرون من قراءتها. إن قوائم الكتب المفروضة ضده كانت عادة ما تعدها السلطات الكنسية أو الأديرة، وكان معظمها مُترجماً عن الإغريقية أو البلغارية القديمة ثم بعد ذلك عن اللاتينية، والحوليات الكييفانية القديمة المعنونة «الحوليات الأولية» كانت تتضمن إشارات كثيرة إلى مكتبات معاصرة وأيضا إلى قوائم كتب أى فهارس مهداة من الأمراء والنبلاء إلى الكنائس والأديرة، وقد وصلتنا بعض تلك القوائم وعلى سبيل المثال فهارس دير إسلوك سنة ١٤٩٤ ودير سوبرازل ١٥٥٧م ودير لفيف سنة ١٥٧٩.

إن بعض الببليوجرافيات القديمة يمكن أن لجدها فى الكتابات البيوجرافية التى تتكفل بسير الأشخاص وتتضمن قوائم بالكتب حول الأشخاص أو حول أحداث بعينها ومن الأمثلة الدالة على ذلك الببليوجرافية الحيوية الخاصة بالأمير «أ. كوربسكى» والمعنونة «فهرس أو سجل بكل الكتب التى تدور جول حوان زلاتوسكى»، ومن

المعروف أن زلاتوسكى هذا هو أشهر مؤلف العظات البيزنطية فى أوكرانيا، وقد أعد هذا الكتاب سنة ١٥٦٤م، وقد استمر هذا الاتجاه لعدة قرون تالية، وهكذا نجد فى نهاية ثمانينات وتسعينات القرن السابع عشر قديساً مثل «سانت ديمترو توبتالو» (١٦٥١ - ١٧٠٩) ينغمس فى بحث ببليوجرافى مستفيض بينما كان يعد كتابه المطول «قطوف القراءة اليومية» وهو عبارة عن مجموعة مختارة من تراجم القديسيين وعلى الرغم من أن اهتمام «توبتالو» الأول كان أدبياً ووعظياً تعليمياً فإنه لم يتردد فى أن يفتش فى المخطوطات القديمة كتلك المسماة «الحيوان البانوية» أو التراجم البانونية التى أعيد اكتشافها فقط فى منتصف القرن التاسع عشر أى ١٨٤٣، ومثل كثير من النصوص الإغريقية التى اعتقد أنها فقدت وقد توفر على تقييم تلك المخطوطات بدقة ومن ثم أتى باستشهادات ببليوجرافية عديدة ملأها بتعليقات طويلة من عنده.

إن التطور المبكر للببليوجرافية الأوكرانية يتصل اتصالاً مباشراً بالمستوى الراقى للبحث العلمى الأوكرانى خلال «العصر الذهبى» لـ كييفان روس ثم بعد ذلك للسيادة الجاليقية - الفولينية والتى يمكن تشخيصها على ضوء المؤثرات الثقافية على أنها الفترة البيزنطية فى التاريخ الأوكرانى.

الببليوجرافيا الأوكرانية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر

يمكننا القول بأنه بعد سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣م لم تعد أوكرانيا تستفيد من تدفق التيارات الثقافية والإنجازات الفكرية البيزنطية، ومع ذلك فقد نشأت علاقات ثقافية من نوع جديد، وبدأ تدفق الأعمال الأدبية والفلسفية للإنسيين الغربيين على جاليفيا وخاصة منها لفيف ثم من خلالها على الأجزاء الشرقية من أوكرانيا وأيضا على روسيا البيضاء «بلاروسيا» بل وحتى موسكوفيا. وفى تلك الفترة كان عدد من الدارسين الأوكرانيين قد تعلم فى الجامعات الغربية وأصبح بعضهم منظما للمراكز الثقافية الأوكرانية ومن بينها أكاديمية أوسترية أول جامعة فى أوروبا الشرقية وقد أنشئت سنة ١٥٨٠م على يد الأمير «قسطنطين أوستروزيكى»، وكان فى هذه الجامعة مطبعة خاصة ومكتبة جيدة، وقد أنشئت كليات أصغر «مدارس عليا» فى توريف ١٥٧٢، فولوديمير فولونسكى ١٥٧٧م، إسلوك ١٥٨٠ وغيرها من المدن.

وفى ثمانينات القرن السادس عشر غدت جماعات الأخوة أداة فعالة فى إنشاء الجامعات والمؤسسات التعليمية. إن هذه المنظمات الدينية تشبه النقابات فى العصور الوسطى كانت تمثل أكبر قوة دافعة فى الحياة الفكرية فى أوكرانيا حيث أنشأت المطابع والمدارس والمكتبات، وكانت أول مدرسة أخوة أنشئت فى لفيف سنة ١٥٨٦م على يد إحدى هذه الجماعات، وقد بدأت فى نشر فهارس المكتبات وقوائمها الحصرية سنوات ١٦٠١، ١٦١٥، ١٦١٩، ١٦٣٧، ١٦٨٨. هذه الفهارس، التى كانت أحيانا ما تعد على شكل قوائم أسعار أو فهارس تجارية، كانت لها أهمية ببليوجرافية بالغة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن جمعية الأخوة لفيف هذه كانت صاحبة أول متجر كتب فى أوكرانيا، والفضل فى ذلك يرجع إلى تشجيع النبلاء والحكام وعلى رأسهم «إيفان مازيبا»، وقد سمح لمتجر الكتب هذا أن يبيع ليس فقط فى جاليفيا وأجزاء أخرى من أوكرانيا الغربية ولكن أيضا فى أوكرانيا الضفة اليسرى من النهر. ومن الجدير بالذكر أنه فى القرن الثامن عشر منح متجر الكتب فى دير كييفان كيف المشار إليه سابقا الموافقة باحتكار بيع الكتب فى عموم أوكرانيا الضفة اليسرى ومنطقة كييفان، وقد حذت مدن أخرى حذو لفيف فى إنشاء متاجر كتب مماثلة على نحو ما قامت به بيريميزل ١٥٩٢، كييف ١٦١٥، لوك ١٦٢٠، فولوديمير فولينسكى ١٦٢١، وقد توفرت جميعها على نشر كتب القراءة والنحو المدرسية لاستخدامها فى التعليم بالمدارس، كما أنشأت المكتبات ونشرت لها من حين لآخر قوائم أو فهارس الكتب الموجودة بها.

وربما كان أهم مركز علمى أنشأه «الأخوة» فى أوكرانيا الشرقية كان أكاديمية كييفان موهيلا التى أسست سنة ١٦٣٢ على يد الحاكم بترو موهيلا ١٥٩٦ - ١٦٤٧ وكان هو نفسه جامع كتب وأحد كبار المثقفين فى أوروبا الشرقية.

وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر جرت محاولات عديدة لإعداد حصر شامل بكل الكتب المنشورة كان أبرزها الحصر المعنون «محتويات الكتب ومن قاموا

بتأليفها» وهى أول ببليوجرافية بالمؤلف والموضوع فى أوكرانيا وتتضمن وصفاً ببليوجرافياً لنحو ١٨٠٠ كتاب وربما كان هذا العمل من إعداد إيفانى سلافينيكى الذى يعتبر مؤسس الببليوجرافيا الأوكرانية. وقد أعدت هذه الببليوجرافية فى الأساس كقائمة حصرية يدوية لاستخدام المحررين والمترجمين والناشرين لأنها تتضمن تعليقات أو مستخلصات على محتويات الكتب وتحقيقات لأسماء المؤلفين، والجزء الأكبر من هذه الكتب عبارة عن كتب كنسية ومعظمها مترجم عن اليونانية واللاتينية، ومع ذلك فهناك نسبة كبيرة من الكتب العلمانية بعضها بلغات أوروبا الغربية، وأهم ما فيها أن تشتمل على قائمة بواحد وعشرين كتاباً أوكرانياً وبعض كتب أخرى بلغات سلافية مختلفة «١٧ كتابا بالروسية» ١٠ كتب بلغة بلوهروسيا. وكانت أول ببليوجرافيا موضوعية قد ظهرت سنة ١٦٩٧ بعنوان: «سجل الفروخ الموسيقى الخاصة بأخوة لفيف» وقد تضمنت ٤٠٠ مدخل.

وفى نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر كان لأكاديمية موهيلا كييف تأثير كبير على تطور البحث والدراسة والتعليم فى أوكرانيا، ومن ثم فقد أنشئت معاهد علمية شبيهة «كليات» على نطاق أصغر فى سيرنهيف سنة ١٧٠٠م، خاركيف سنة ١٧٢٧م، بيريجاسلاف سنة ١٧٣٨ وغيرها من المدن، وكل هذه الكليات كان لها نشاط بارز فى النشر وإعداد فهارس المكتبات، وكان أول فهرس قد أعد سنة ١٧٦٩ فى كلية خاركيف وقد ضم ٢٠٠٠ مدخل، رتبت حسب اللغات كان من بينها ١٦٦٩ عملا باللاتينية. وقامت أكاديمية كييفان بإعداد فهرس أشمل ضم ٦٢٧٢ كتاباً فى ترتيب مصنف وكان نصف هذه الكتب كتباً علمانية ونشر هذا الفهرس سنة ١٧٩٠م وكان التصنيف المتبع يتسم المعرفة البشرية إلى أحد عشر قسما رئيسياً وتحت كل منها تفريعاته وتفريعات تفريعاته، هذا التصنيف مأخوذ من تصنيف المكتبة النمساوية الذى وضعه «م دنيس» سنة ١٧٧٤. كذلك قامت الأديرة بإعداد فهارس لمكاتبتها، وقام جماع الكتب بإعداد فهارس لكتبهم وتوفر الباحثون والدارسون كذلك على إعداد ببليوجرافيات نوعية متعددة.

الببليوجرافيا الأوكرانية فى ظل الإمبراطورية الروسية

كان لإلغاء حكم القوزاق الأوكرانيين وضم أوكرانيا للإمبراطورية الروسية سنة

١٧٦٤م وإدخال نظام رقيق الأرض، ومحاولات الحكومة الروسية صبغ أوكرانيا بالصبغة الروسية الكاملة، آثارها المدمرة على الببليوجرافيا الأوكرانية وعلى أى نشاط ببليوجرافى أوكرانى. لقد ترك كثير من العلماء والباحثين أوكرانيا متوجهين إلى روسيا، وكان لذلك أيضا آثاره السلبية على العلم والبحث العلمى والعمل الببليوجرافى فى أوكرانيا لذلك أيضا. وعلى العكس من ذلك قام عدد من الببليوجرافيين الأوكرانيين بعمل إضافات هامة إلى الببليوجرافيا الروسية على نحو ما قام به «م. بانتيز - كامينسكى». ١٧٣٤ - ١٨١٤ حيث أعد ببليوجرافية «الكتب الروسية» المشروحة المصنفة والتى نشرت فى موسكو سنة ١٧٧٦م، وكما فعل «ب. أناستا سيفك» من كييف الذى أعد أول كشاف تحليلى لمحتويات الدوريات الروسية الذى يغطى الفترة ١٧٠٧ - ١٨٢٠ وقد نشر سنة ١٨٢٢، وكما فعل ب. أ. كيين ١٧٩٣ - ١٨٦٤م الذى ولد وتعلم فى خاركيف حيث قام بإصدار وتحرير أول دورية ببليوجرافية فى روسيا «القوائم الببليوجرافية - سانت بطرسبورج، ١٨٢٥ - ١٨٢٦»، وغير هؤلاء كثيرون.

لقد تغير هذا الواقع نسبياً بعد انشاء أول جامعة أوكرانية فى أوكرانيا الشرقية ونعنى بها جامعة جاركيف سنة ١٨٠٥، ثم جامعة كييف ١٨٣٤ وقد قدمتا اسهامات هامة فى الببليوجرافيا الإقليمية. وكانت بعض القوائم والمواد الببليوجرافية تنشر فى الدوريات على نحو ما دأبت عليه «هيرالد الأوكرانية» ١٨١٦ - ١٨١٩ فى خاركيف التى أوقفها الرقباء الروس سنة ١٩٢٠م والتى أعيد إصدارها تحت اسم «الجريدة الأوكرانية» ١٨٢٤ - ١٨٢٥ وفى سنة ١٨٢٤ قامت جامعة خاركيف بنشر فهرس مكتبتها الذى ضم ١٧٠٠٠ عنوان. كما توفرت المكتبات العامة التى كانت قد أُنشئت حديثاً على نشر فهارسها وعلى سبيل المثال مكتبة أوديسا العامة سنة ١٨٣٠، خاركيف العامة ١٨٣٣، زايتومير ١٨٣٥ وغيرها، ولابد من الإشارة هنا إلى فهرس مكتبة خاركيف العامة لسنة ١٨٣٤ والذى أعده لها «أ. أ. سريز نفسكى» والذى استخدم فيه «التصنيف العشرى» لأول مرة قبل ديوى بأربعين عاماً على الأقل مع كشافات هجائية للجداول.

ولعل أهم ببليوجرافى أوكرانى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هو «م. ماكسيموفيك» ١٨٠٤ - ١٨٧٣م وهو مؤرخ مرموق وعالم فى الطبيعيات، ولعل أول ببليوجرافية راجعة فى أوكرانيا هى تلك التى توفر عليها بعنوان «الكتب القديمة فى روس الجنوبية» وقد نشرت فى الفترة ١٨٤٩ - ١٨٥٠، وكان قد سعى إلى تقديم معلومات تاريخية عن الطباعة والطابعين فسجل الطابعين مع قوائم بالكتب التى طبعوها واتبع كل كتاب بمعلومات ببليوجرافية مستفيضة وحتى مكان وجود النسخ، والندرة النسبية لكل كتاب والمحتويات وغيرها، ومن سوء حظنا أن «ماكسيموفيك» قد ركز على الكتب النادرة فقط فجاءت الببليوجرافية صغيرة محدودة لا تضم إلى ٢٧٢ عنواناً فقط ومن ثم جاءت بعيدة عن الاكتمال فلم تشمل إلا جزءاً صغيراً مما نشر هناك.

ولعل أكمل ببليوجرافية أوكرانية راجعة هى تلك التى أعدها «أ. لازار فيسكى» (١٨٤٣ - ١٩٠٢) المؤرخ الأوكرانى الشهير وقد نشرت سنة ١٨٥٣ تحت عنوان «محاولة لتجميع دليل بالمصادر المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا لدراسة مالوروس» وقد ضمت ٢٧٥ مدخلاً بكتب ومقالات نشرت أساساً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وصدرت فيها بعد ذلك طبعة مزيدة سنة ١٨٥٨ تغطى ٥٥٤ كتاباً ومقالة باللغة الأوكرانية والروسية صدرت فى الفترة ١٦٢٢ - ١٨٥٧.

ولقد استأنف عمل «لازار فيسكى» ببليوجرافيون آخرون منهم «أ. جيفيمنكو» ١٨٣٥ - ١٩٠٨م وهو جامع للكثير من الببليوجرافيات الجارية التى نشرت فى الدوريات خلال ستينات القرن التاسع عشر، ومنهم كذلك «هـ. ميلو رادوفيك» ١٨٣٩ - ١٩٠٥م الذى أعد إلى جانب الببليوجرافيات أول معجم تراجم بالشخصيات الأوكرانية الهامة، ١٨٥٨ - ١٨٥٩. ومهما يكن من أمر فإنه بسبب منع الروس استخدام اللغة الأوكرانية ومحاولاتهم الدائمة لقتلها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فإنه لم يصدر بهذه اللغة إلا عدد محدود من الكتب فى تلك الفترة: ١٠٢ كتاباً فقط بين ١٧٩٨ - ١٨٥٠م أى بمعدل عشرة كتب كل سنة، ومثل هذا الموقف السياسى كان لابد وأن يؤثر بالسلب على الببليوجرافيا الأوكرانية.

ولكن هذا الوضع تغير نسبياً فى الستينات من القرن التاسع عشر وذلك بفضل

المؤرخ الأوكرانى العظيم والكاتب الألمعى «بانتليجمون كوليس» الذى توفر على إصدار مجلة شهرية بعنوان «المؤسسة» ١٨٦١ - ١٨٦٢ فى سانت بطرسبورج، هذه المجلة كان لها تأثير حاد على الوعى القومى الأوكرانى وبلورة الأيديولوجية الأوكرانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبالإضافة إلى المقالات والدراسات الجادة التى نشرت فى هذه الدورية بأقلام كبار الكتاب والباحثين، نشرت هذه المجلة العديد من البيليوجرافيات والدراسات البيليوجرافية كان من بينها ثلاث مقالات ببليوجرافية من إعداد ببليوجرافى أوكرانى شهير هو «ف. أ. فيزوف» تتعلق بالإنتاج الفكرى الأوكرانى فى أوكرانيا الشرقية وجاليفيا، ومشاكل الفلاحين وأوضاع الفلاحة فى أوكرانيا، ولقد نالت هذه المجلة سمعة طيبة فى الداخل والخارج ولكنها توقفت بعد فترة قصيرة وإن كان حل محلها ولو على نطاق صغير وعمر طويل «نشرة سيرنهيف الإخبارية» ١٨٦١ - ١٩٠٣ م التى أسسها «ل. هليبيف».

لقد ألهبت أشعار «تاراس سيفسنكو» وكتابات «ب. كوليس» ١٨١٩ - ١٨٩٧م حماس الكتاب والمؤلفين وأيقظت الرغبة فى بعث التاريخ القومى مما أدى بالضرورة إلى زيادة واضحة فى إنتاج الكتب الأوكرانية ففى خلال ثمانى سنوات فقط ١٨٥٦ - ١٨٦٣ زاد إنتاج الكتب فى أوكرانيا باللغة الأوكرانية الحديثة ١٥٠٪ عما كان عليه الحال فى كل الفترات السابقة أى منذ نشر كتاب آينيد الذى ألفه «أ. كوتيلجا - فسكى» سنة ١٧٩٨م أول كتاب أدبى بالعامية الأوكرانية.

لقد تعمقت الرغبة فى البيليوجرافيا الأوكرانية عن طريق الأعمال التى قدمها فيها «م. كوماروف» ١٨١٤ - ١٩١٣م والذى يطلقون عليه هناك اصطلاح «أبو البيليوجرافيا» فى أوكرانيا الشرقية فإلى جانب دراساته حول النظرية البيليوجرافية، والبيليوجرافيا النصية «الفكرية»، والدراسات البيوببليوجرافية لقادة الفكر الأوكرانيين، لابد أن نتوقف أمام ببليوجرافيته الموضوعية المسماة:

«الدراما الأوكرانية: مجموعة مصادر فى تاريخ الدراما والمسرح الأوكرانى: ١٨١٥ - ١٩٠٦ - أوديسا، ١٩٠٦»، وكذلك عمله البيليوجرافى الكبير «الدليل البيليوجرافى إلى الأدب الأوكرانى الحديث ١٧٩٨ - ١٨٨٣ - كييف ١٨٨٣»، وهو أول محاولة لتغطية راجعة للكتب الأدبية الأوكرانية وقد بلغ عدد المداخل فى هذا

العمل إلى ما يزيد عن ٤٥٠ كتاب وقد صدر له ملحقان، الأول يضم أهم المقالات النقدية للأدب الأوكرانى والثانى دراسة ببليومترية أو كما سُمّى ملخص إحصائى للكتب الأوكرانية المنشورة فى الإمبراطورية الروسية سنة بسنة. وحسبما ورد فى هذه الدراسة نرى أن كِتاباً أوكرانياً واحداً نشر سنة ١٧٩٨، وكتاب واحد نشر سنة ١٨٥٣، وربما كان «كوماروف» يقصد من وراء تلك الدراسة الببليومترية أن يكشف عن قهر الروس للغة والثقافة الأوكرانية. ومن الببليوجرافيين الذين أدلوا بدلوهم فى الببليوجرافيا الراجعة الموضوعية «أ. كوتيلجا رفسكى» ١٨٣٧ - ١٨٨١م الذى توفر على إعداد ببليوجرافية فى الآثار وأخرى فى تاريخ الأدب.

لقد حاول الباحثون والببليوجرافيون المحترفون أثناء إعدادهم للببليوجرافيات الراجعة أن يُضمِنوها تلك المطبوعات التى نشرت فى أوكرانيا الغربية، ولم يكن ذلك بالأمر السهل بسبب الرقابة والقهر الذى مارسه الرقباء الروس هناك، فإلى جانب قرار فاليف الشهير سنة ١٨٦٣ وقرار إيمز سنة ١٨٧٦م بمنع استخدام اللغة الأوكرانية فى التأليف والنشر، كانت هناك صرامة الرقباء أنفسهم مما وضع نهاية قاسية للعمل الببليوجرافى الأوكرانى فى أوكرانيا الغربية وأدى بالتالى إلى نزوح النشاط الفكرى إلى جاليفيا والأراضى الأخرى التى كانت تحت الحكم النمساوى.

وبرغم الرقابة الروسية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قام عدد من الدوريات الأدبية والعلمية - التى تصدر قسراً باللغة الروسية - بنشر دراسات ببليوجرافية وقوائم ببليوجرافية أيضا. ويصدق هذا أكثر ما يصدق على دورية «كييفان القديمة» التى صدرت فى كييف بين ١٨٨٢ - ١٩٠٦ وكانت متخصصة فى دراسة التاريخ والثقافة الأوكرانية، وعلى مدار تلك السنوات دأبت الدورية على تخصيص أبواب ثابتة للببليوجرافيات الجارية الأوكرانية ومن حين لآخر كانت تنشر ببليوجرافيات راجعة من إعداد كبار الببليوجرافيين. وكانت الدورية الببليوجرافية الوحيدة التى تنشر فى أوكرانيا تصدر باللغة الروسية. تحت عنوان «النشرة الببليوجرافية اللاهوتية» ١٨٨٣ - ١٨٩٤، ولم يكن لها اهتمام كبير بالقضايا الببليوجرافية الأوكرانية.

وفى ظل القيود التى كانت قائمة كان من الممكن تخصيص وقت وجهد لما يمكن أن يسمى بالببليوجرافيا المحلية حيث تعد ببليوجرافيات ودراسات ببليوجرافية حول منطقة محددة أو بلدية ما. ومن بين الأعمال الجيدة فى هذا الصدد ببليوجرافية «أ. هـ. أوستيتوف» عن منطقة خاركيف والتى نشرت سنة ١٨٨٧ وتضم ١٧٧٤ مدخلاً مشروحاً عن السنوات ١٧٠٥ - ١٨٨٠م، وأعدت ببليوجرافية أخرى عن نفس المنطقة قام بها «هـ. سيريكوف» ١٨٩٠م، وعن منطقة زيرسون قام «أ. ن. ليونتيف» بإعداد ببليوجرافية مشابهة تضم ٣٦٢٥ مدخلا، وعن منطقة بوكوفينا قام «ك. بوليك» بإعداد ببليوجرافية قصيرة سنة ١٨٩٢. كما توفر «ف. سامراج» على إعداد ببليوجرافية عن كوبان غطت الفترة ١٨٩٩ - ١٩١٦، ولعل أكبر ببليوجرافية عن منطقة محلية هى تلك التى أعدت عن منطقة كريسمى وقام بها «أ. أ. ماركيفيك» وتغطى الفترة ١٨٩٤ - ١٩٠٢ وبلغ عدد ما بها من مداخل أكثر من ١١٠٠٠ مدخل، وفى سنة ١٩٠٧ قام المؤرخ «أ. لينيسنكو» بتأسيس جمعية ببليوجرافية وكانت لها مجلتها المعنونة «أخبار» ١٩١١ - ١٩١٦ وكان ذلك فى منطقة أوديسا، وقد نشرت تلك المجلة الوعى الببليوجرافى بتلك المنطقة.

وبالإضافة إلى الببليوجرافيات التى تدور حول المناطق صدرت ببليوجرافيات حيوية ومنها على سبيل المثال العمل الذى قام به «ل. جينادى» «شخصيات هامة من مالوروس» الذى نشر ١٨٥٥ - ١٨٥٦ وعمل آخر عن الشخصيات الهامة فى كييفان ١٨٥٧ - ١٨٥٨، وثالث عن أهالى منطقة بولتافا ١٨٦٥. واستمر هذا المد فى نشر الببليوجرافيات الحيوية فى مطلع القرن العشرين وخاصة بعد ثورة ١٩٠٥م عندما خفت حدة قبضة الروس على الحركة القومية الأوكرانية إلى حد ما، ومن بين الأعمال الهامة فى هذا الصدد معجم تراجم أعضاء هيئة التدريس بجامعة خاركيف الذى توفر على تحريره المؤرخ الأوكرانى «د. باهالى» ١٩٠٥ - ١٩٠٨، ومعجم تراجم الشخصيات الهامة فى بولتافا الذى أعده «ب. بودجانسكى» ١٩١٢م، وثمة ببليوجرافيات حيوية عن منطقة بوليسجا ١٩١٠م من إعداد «ب. هـ. توتكوفسكى»، وعن منطقة بيسارابيا ١٩١٢ من إعداد «ب. دراجانوف» وغيرها.

ولم تنتشر الببليوجرافيات الموضوعية فى أوكرانيا على نطاق واسع إلا مع مطلع القرن العشرين وإن كانت لها ارصاهات كما رأينا فى القرن التاسع عشر، وكان جانب كبير من تلك الببليوجرافيات الموضوعية قد انصرف إلى مجال الزراعة ومنها على سبيل المثال ببليوجرافية مطبوعات لجنة كييف الزراعية ١٩١٣ - ١٩١٥، ولعل أحسن ببليوجرافية عن الفولكلور الأوكرانى هى تلك التى أعدها «بوريس رينسنكو» (١٨٦٣ - ١٩١٠) وهو واحد من أهم قادة الفكر الأوكرانى فى وقته، وتوالت الببليوجرافيات الموضوعية تباعاً فى تلك الآونة فى الاقتصاد، الاحصاء، التربية، التاريخ، المذكرات الشخصية، اللغات. وفى سنة ١٩٠٤ نشر المؤرخ الأوكرانى «ديمترو دوروسنكو» «١٨٨٢ - ١٩٥١ ببليوجرافية فريدة بعنوان «دليل إلى مصادر التطبيع والألفة مع روس الجنوبية»، وقد صدر لهذا العمل طبعة منقحة ومزيدة سنة ١٩٢٥ بعنوان آخر هو دليل إلى الإنتاج الفكرى باللغة الأوكرانية المنشور فى روسيا خلال ١٧٩٨ - ١٨٩٧ وقد تضمن هذا العمل ١٠٤٥ عنواناً.

وكما حدث فى فترة سابقة صدر هناك أيضا فى مطلع القرن العشرين عدد وفير من فهارس المكتبات نشرتها المكتبات الجامعية والعامة الكبيرة ومنها على سبيل المثال:

مكتبة جامعة أوديسا ١٨٧٩ - ١٨٩٠ فى ثلاثة مجلدات، مكتبة كييف العامة ١٨٨٨، طبعة جديدة فى ١٩٠٨ - ١٩١٠م فى ثلاثة مجلدات أيضا، مكتبة خاركيف العامة ١٩١٢. وكان من الشائع أيضا فى تلك الفترة نشر قوائم المطبوعات التجارية (تجاوزا فهارس تجارية) الخاصة بدور النشر ومتاجر الكتب الكبيرة؛ ومن بين تلك الببليوجرافيات التجارية قائمة مطبوعات تاجر الكتب الشهير فى كييف «م. أوهلوبلين» التى تدرج فى إصداراتها المختلفة نحو خمسة عشر ألف عنوان مما يعتبره الدارسون بداية الببليوجرافيا التجارية فى أوكرانيا.

وقد دأبت معظم الدوريات والجرائد الصادرة باللغة الأوكرانية بعد سنة ١٩٠٥ على نشر قوائم بالإنتاج الفكرى الأوكرانى الجارى، وعلى رأسها الجريدة الأوكرانية اليومية رادا أى «المجلس» ١٩٠٦ - ١٩١٤ وردنى كراج أى «أرضنا» ١٩٠٥ - ١٩١٤ و«البيت الأوكرانى» ١٩٠٩ - ١٩١٤ وغيرها.

الببليوجرافيا الأوكرانية فى أوكرانيا الغربية والخارج

كما سبق القول تمتع الأوكرانيون الغربيون «الذين ضموا إلى الإمبراطورية النمساوية - المجرية سنة ١٧٧٢» بظروف ثقافية وتقاليد فكرية أفضل وارتبطوا بعلاقات علمية وثيقة مع أوروبا الغربية على نحو ما نراه من مكتبات ومعاهد تعليمية ودور نشر وطباعة قوية. لقد استمرت لفيف بجامعتها التى أنشئت سنة ١٧٨٤م لعدة قرون مركزا بل أهم مراكز النشاط الببليوجرافى هناك، ومن الطريف أن قوائم الإضافات إلى مكتبة جامعة لفيف كانت تنشر شهريًا اعتباراً من سنة ١٨٠٧م وكانت المكتبة تتمتع بنسخة إيداع من كل كتاب ينشر هناك، ومع سنة ١٨٢١م أخذ معهد استافرو ببجيان فى نشر فهرسه التجارى بصفة دورية مُضمنًا إياه ليس فقط الإنتاج الجارى بل أيضا العديد من مطبوعاته فى القرن الثامن عشر، وكان هذا الفهرس إلى جانب الببليوجرافيات المحلية التى توفر عليها «أ. موهيلنيكى» ١٨٢١ وقوائم إضافات مكتبة جامعة لفيف هى المحاولات الأولى الجادة للضبط الببليوجرافى للمطبوعات فى أوكرانيا الغربية وفى سنة ١٨٣٦ توفر د. «أ. زوبريكى» ١٧٧٧ - ١٨٦٢ وهو مفكر وأديب وأستاذ مشارك فى معهد استافرو بيجيان على نشر ببليوجرافية سريعة بالمطبوعات القديمة فى جاليفيا، كما أعدت مجموعة أخرى من الببليوجرافيات فى أربعينات القرن التاسع عشر على يد «أ. م. فاهيليفيك» ١٨١١ - ١٨٦٦ تتعلق أساساً بالمؤلفين الأوكرانيين الذى نشروا باللاتينية والبولندية.

لقد تواكب البعث الثقافى الذى قامت به الحركة القومية فى جاليفيا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مع القهر الروسى للغة الأوكرانية فى أوكرانيا الشرقية مما أدى إلى نزوح المؤلفين والباحثين الأوكرانيين الشرقيين إلى أوكرانيا الغربية. وقد عكست الدوريات والجرائد التى نشرت فى لفيف فى تلك الفترة تلك الحقيقية حيث حملت مساهمات جادة من المثقفين الأوكرانيين من جميع المناطق الأوكرانية الشرقية والغربية على السواء، وكان من بين تلك الدوريات على سبيل المثال: الهدف ١٨٦٣ - ١٨٦٥، الحقيقة ١٨٦٧ - ١٨٩٧، النجم ١٨٨٠ - ١٨٩٧، مذكرات جمعية سفسنكو العلمية، وقد قام كثيرون من هؤلاء المثقفين بإعداد ببليوجرافيات ودراسات

ببليوجرافية عن الإنتاج الفكرى الجارى. وكانت أول ببليوجرافية راجعة بالمطبوعات الأوكرانية الغربية هى تلك التى أعدها الباحث اللامع جاكيف هولوفاكى ١٨١٤ - ١٨٨٨ تحت عنوان «الببليوجرافية الجاليفية - الروثينية من ١٧٧٢ وحتى ١٨٤٨»، وقد جرى نشرها سنة ١٨٦٣ فى لفيف فى دورية «الجاليقى». وطالما دأب الببليوجرافيون الروس على إغفال الكتب الأوكرانية فى ببليوجرافيتهم فقد قام جاكيف هولوفاكى المذكور سابقاً بإعداد ملحق على الببليوجرافية الشهيرة التى أعدها «ق. م. أوندوليسكى» والتى تغطى كل الكتب الروسية والسلافية الأخرى - دون الأوكرانية - من ١٤٩١ وحتى ١٨٦٤، وجاء هذا الملحق تحت عنوان «أوكرانيات» أى «الشئون الأوكرانية».

ولعل أشهر ببليوجرافى فى جاليفيا فى القرن التاسع عشر هو «إيفان ليفيكى» ١٨٥٠ - ١٩١٣، وقد قدم الرجل العديد من الببليوجرافيات الجارية التى نشرت بالدوريات، كما أن له اسهامات واضحة فى الببليوجرافيات الراجعة فى القرن التاسع عشر مما يدخل فى باب الأعمال التذكارية فى تاريخ الببليوجرافيا الأوكرانية، ومن أعماله التى لا تبارى ولا تجارى الببليوجرافية متعددة المجلدات «الببليوجرافية الجاليفية - الروثينية» التى نشرت فى لفيف تحت عناوين مختلفة من ١٨٨١ حتى ١٩١١. ومن الناحية العملية فإن جميع المطبوعات التى صدرت فى المنطقة النمساوية - البلغارية بأى لغة قد سجلت فى هذه الببليوجرافية العظمى التى تغطى السنوات: ١٧٧٢ - ١٨٨٤، وقد جرى ترتيب المفردات ترتيبًا زمنيًا كما تم فحص الغالبية العظمى من المطبوعات فحص العيان، بحيث أعطى وصفا ببليوجرافيًا كاملاً وأحيانا سرد التاريخ الببليوجرافى للمطبوع مع تعليقات تحليلية عليه. كذلك فإن من بين إسهامات «ليفيكى» الببليوجرافية ذات القيمة الدائمة كشافاته التحليلية لمحتويات الدوريات والأعمال المركبة، وللأسف فإن المجلد الأخير من ببليوجرافيته والذى يغطى السنوات ١٨٩٤ - ١٩٠٠م لم يتم نشره، ومازال مخطوط هذا المجلد موجوداً الآن فى قسم المخطوطات بمكتبة أكاديمية العلوم فى لفيف، لقد قام ليفيكى كذلك بتأسيس لجنة مستقلة للببليوجرافيا فى جمعية سفيسنكو العلمية كان الهدف منها تجميع

ببليوجرافية كاملة بمطبوعات أوكرانيا الغربية، وهو العمل الذى تم فى جاليفيا المحتلة من قبل بولندا بعد الحرب العالمية الثانية على يد جمعية سفيسنكو العلمية.

ولقد قامت الدوريات الببليوجرافية المتخصصة مثل دورية «الكتاب - ستانيسلافيف، ١٩٢١ - ١٩٢٣»، ومثلها دورية «الكتاب الأوكرانى - لفيف، ١٩٣٧ - ١٩٣٩م» اللتان توفرت على إصدارهما جمعية سفيسنكو العلمية، قامت بتخصيص مساحات واسعة لمقالات ودراسات فى تاريخ الطباعة وعلم المكتبات وعلم الكتاب وخاصة الببليوجرافية الأوكرانية، وكان هناك كُتّاب متخصصون فى تلك المجالات وليس مجرد هواة. ولقد قام «أ. زايفوتكو» ١٨٩٠ - ١٩٤٨ بإعداد ببليوجرافية شاملة عن المطبوعات الأوكرانية نشرت فى براغ حيث كانت الجامعة الأوكرانية الحرة والأكاديمية الأوكرانية للتكنولوجيا والزراعة، هاتان المؤسستان اللتان أقامهما المهاجرون الأوكرانيون توفرتا على نشر العديد من المطبوعات ومن بينها بعض الببليوجرافيات التى أعدها ببليوجرافيون أوكرانيون متميزون من أمثال «أ. زايفونكو»، «ب. زلنكو»، «ل. بايكوفيسكى» وغيرهم.

وبعد ١٩٤٥ غادر كثير من الببليوجرافيين الأوكرانيين أوكرانيا وواصلوا عملهم الببليوجرافى هناك تحت ظروف مختلفة ولكن صلتهم بوطنهم انقطعت مع مرور الوقت ولم يعد لهم اتصال بالمكتبات والأرشيفات الأوكرانية، ولقد نقلت الجامعة الأوكرانية الحرة والأكاديمية الأوكرانية الحرة للتكنولوجيا والزراعة إلى ألمانيا وحيث كانت جمعية سفيسنكو العلمية قد أنشئت. وفى الخمسينات هاجر معظم العلماء الأوكرانيين إلى الولايات المتحدة وكندا ومن ثم نقلوا إلى تلك البلاد بعض مؤسساتهم الأكاديمية مثل جمعية سفيسنكو العلمية، والأكاديمية الأوكرانية الحرة للعلوم، ولقد غدت تلك المؤسسات مراكز للبحوث الببليوجرافية الأوكرانية. وكما أشرت من قبل أنشىء العديد من المؤسسات الأوكرانية ودور النشر الجديدة هناك من فى تلك البلاد مثل معهد البحوث الأوكرانى فى هارفارد بالولايات المتحدة، والمعهد الكندى للدراسات الأوكرانية.

الببليوجرافيا الأوكرانية فى ظل الحكم السوفيتى

يمكن تقسيم التاريخ الحديث للببليوجرافيا الأوكرانية إلى عدة فترات متميزة أولها

الفترة الواقعة بين ١٩١٧ - ١٩٢٠ وهى تواكب الحرب الأهلية التى انتهت بالاستقلال الوطنى قصير الأجل، وفى هذه الفترة قامت الحكوة الوطنية الأوكرانية بالمحاولات الأولى لإصدار الببليوجرافية الوطنية لأن تسجيل المطبوعات الأوكرانية وضبطها كان مبعثرا ما بين العديد من الأدوات الروسية، البولندية، الروسية، الأوكرانية وبعض الشبكات الأخرى. ورغم الاحتلال السوفيتى السريع لأوكرانيا إلا أن الببليوجرافية الأوكرانية كان لها استقلالها الذاتى وكانت لها خصائصها المتميزة خلال العشرينات من القرن العشرين بل وانجازاتها الواضحة وذلك بسبب ضعف الحكم السوفيتى فى تلك الفترة. بيد أن حكم «ستالين» الذين أحكم قبضته على أوكرانيا منذ مطلع الثلاثينات قد وضع حدا لتلك الأنشطة الببليوجرافية الوطنية الأوكرانية بعد أن قهر مثقفى ومفكرى الأمة. وقد ظل هذا الوضع السيئ حتى الخمسينات والستينات عندما بدأ نوع من الانتعاش فى النشاط الببليوجرافى الأوكرانى ونشرت بعض الأعمال الببليوجرافية القيمة، ولكن بعد إعادة عملية روسنة أوكرانيا ومحاولة صبغها بصبغة روسية كاملة فى السبعينات كانت معظم الببليوجرافيات الأوكرانية تنشر بالروسية مع إهمال كامل لما تم إنجازه من قبل، وقد توقفت جل المشروعات الببليوجرافية الأوكرانية فى القرن العشرين أى منذ قيام ثورة ١٩١٧ وحتى انحلال الاتحاد السوفيتى ١٩٩١.

بعد اندلاع الثورة فى عموم الإمبراطورية الروسية وإعلان حق شعوبها فى الحكم الذاتى وإقامة حكومات إقليمية، اجتمع ممثلون عن المنظمات والقوى السياسية والثقافية الأوكرانية فى السابع عشر من مارس ١٩١٧ وأسسوا المجلس المركزى الأوكرانى الذى أعلن فى أول قرار عام له أوكرانيا جمهورية مستقلة ذات حكم ذاتى فى الثالث والعشرين من يولية ١٩١٧، وتلت ذلك قرارات أخرى من أهمها القرار العام الرابع الصادر فى ١٨ يناير ١٩١٨ والذى أعلن بموجبه الاستقلال التام عن روسيا وقطع كل صلة بها.

ورغم حربها التى دارت مع روسيا الشيوعية قامت حكومة أوكرانيا المنتخبة باتخاذ خطوات إيجابية ومباشرة فى اتجاه انشاء شبكة من الببليوجرافيا الوطنية الأوكرانية.

وعلى الرغم من بطء هذه العملية فإنه فى الثامن عشر من يونية ١٩١٨ قام وزير الشئون الداخلية فى دولة أوكرانيا بإنشاء إدارة مستقلة باسم «إدارة شئون المطبوعات» كانت وظيفتها الأساسية إعداد سجل كامل بكل الكتب المنشورة فى المناطق الأوكرانية، واستمرت هذه الإدارة فى العمل طوال فترة قيام الجمهورية الوطنية الأوكرانية ١٩١٨ - ١٩٢٠. وبمقتضى القرار الصادر فى الرابع والعشرين من يناير ١٩١٩م أنشئت «غرفة الكتاب العليا» فى مدينة كييف وكانت مسئولة عن تسجيل كل الكتب والمطبوعات فى الجمهورية وأنشئت لها فروع للمساعدة فى هذا الشأن فى كل من فينج، كامجانيك بوديلسكى، كاترينوسلاف، وبسبب الأحداث السياسية والحرب الأهلية لم تقم الغرفة بنشاط يذكر حتى نهاية ١٩١٩ وبعد احتلال السوفيت لكامل التراب الأوكرانى توقف نشاط الغرفة إلى حين.

وخلال الاحتلال السوفيتى لأوكرانيا تعرضت غرفة الكتاب العليا لتغييرات عديدة وإعادة تنظيم وتغير اسمها إلى «الإدارة الببليوجرافية المركزية لدار نشر الدولة فى عموم أوكرانيا» وجعل مقرها فى خاركيف، وفى يونية ١٩٢٢ نقلت هذه الإدارة إلى «غرفة الكتاب الأوكرانية» التى كانت فى البداية جزءًا من «دار نشر الدولة فى أوكرانيا» وبعد ذلك أصبحت جزءاً من الإدارة الرئيسية للشئون الأدبية فى أوكرانيا السوفيتية، وفى خلال الثلاثينات أعيد تنظيف الغرفة وأصبحت جزءًا من «معهد الدولة الببليوجرافى» ولكن فى سنة ١٩٣٨م أعيدت تسميتها مرة أخرى باسم «غرفة الكتاب فى أوكرانيا السوفيتية»، وظلت بهذا الاسم حتى تفسخ الاتحاد السوفيتى.

وفى منتصف الثمانينات كانت غرفة الكتاب تتألف من ١٢ قسماً كل منها يختص بنشاط واحد مثل: الضبط الببليوجرافى العام لكل الكتب الصادرة فى أوكرانيا السوفيتية، إعداد الببليوجرافيات الراجعية، إعداد الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الفكرى الأوكرانى، الضبط الببليوجرافى الدوريات فى عموم أوكرانيا السوفيتية، الفهرسة المركزية للمطبوعات الأوكرانية، الإجابة على الأسئلة المرجعية فى عموم أوكرانيا السوفيتية. ومنذ ١٩٢٤ كانت غرفة الكتاب تتولى نشر «حوليات الكتاب: لسان حال الببليوجرافيا الوطنية لأوكرانيا السوفيتية - خاركيف، ١٩٢٤ - ١٩٩٠» وكان العنوان

يتغير من حين لآخر، وهى ببليوجرافية شهرية جارية بالكتب والكتيبات المنشورة فى مناطق أوكرانيا السوفيتية، ولم يكن يسجل فيها أية مادة مطبوعة من الجمهوريات الأخرى السوفيتية أو دول أوروبا الشرقية.

وفى الستينات كانت الغرفة تنشر ببليوجرافيتين تجاريتين إحداهما سنوية بعنوان: «كتب الناشرين الأوكرانيين: قائمة بالكتب المفسوحة» وقد بدأت فى الصدور فى الستينات وهى تقدم معلومات تفصيلية عن نشاط النشر لدى جميع دور الناشر مع قوائم إحصائية تلخص الإنتاج السنوى من الكتب حسب الناشرين والموضوعات واللغات... وثانيتهما: «الكتب الجديدة فى أوكرانيا السوفيتية» والتى بدأت فى الصدور سنة ١٩٥٨ وكانت تظهر ثلاث مرات فى السنة وكانت مهمتها تقديم المعلومات للقراء، والمكتبات وباعة الكتب عن الكتب المقبلة والمزمع نشرها.

وفيما يتعلق بالضبط الببليوجرافى لمحتويات الدوريات قامت غرفة الكتاب بإعداد ثلاثة كشافات هى: حوليات مقالات الدوريات ١٩٣٦ - ١٩٩٠ - كل شهرين، وكان هذا الكشاف يحلل محتويات من ٦٠ - ٧٠ دورية متخصصة؛ حوليات مقالات الجرائد ١٩٣٧ - ١٩٩٠ وهو الآخر كل شهرين ويغطى محتويات ٧٠ جريدة أوكرانية؛ حوليات عروض الكتب ١٩٣٦ - ١٩٩٠ وهو شهرى ويغطى محتويات خمسين جريدة و٤٥ دورية. وإلى جانب الببليوجرافيات والكشافات الجارية نشرت الغرفة عدداً من الببليوجرافيات العامة الراجعة مثل ببليوجرافية الدوريات ١٩٥٦، ١٩٦٤، ببليوجرافية الجرائد ١٩٦٥، ببليوجرافية الموسيقى ١٩٦٦، ببليوجرافية الفنون ١٩٦٨، الثقافة الأوكرانية فى مجلدين ١٩٥٧ - ١٩٦٠، الصحافة الأوكرانية ١٩٧٤ وغيرها كثير.

وككل المراكز الببليوجرافية الهامة أصدرت غرفة الكتاب ما بين سنة ١٩٣٠ - ١٩٩٠ ما لا يقل عن ٢٧٠٠ ببليوجرافية مستقلة كما نظمت عدداً من المؤتمرات حول البحث الببليوجرافى من أهمها ببليوجرافيا الدولة فى أوكرانيا سنة ١٩٦٢.

وبالإضافة إلى غرفة الكتاب فى خاركيف، كان هناك عدد من المؤسسات الببليوجرافية التى تقدم خدمات وأنشطة ببليوجرافية متنوعة، ويصدق ذلك كأحسن ما يكون على فترة العشرينات من القرن العشرين، وهى الفترة التى كانت أوكرانيا

تتمتع فيها فعلا بالحكم الذاتى ومن ثم كانت لها أنشطتها الفكرية والبحثية الوطنية، وكانت هناك بالتالى مؤسسات تلعب أدواراً ببليوجرافية مختلفة من بينها «الشعبة الببليوجرافية لأكاديمية العلوم فى أوكرانيا» التى أسست سنة ١٩٢٦، وكذلك الجمعية الببليوجرافية الأوكرانية فى أوديسا التى أقيمت سنة ١٩٢٥، ومن بين المؤسسات النشطة أيضا «المكتبة الوطنية لعموم أوكرانيا» وذلك من خلال قصرها العلمى الأوكرانى للببليوجرافيا، وقسم تاريخ الثقافة الأوكرانية فى خاركيف الذى أسسه د. بهاليج وغير ذلك من المؤسسات، ومن جهة ثانية خصص العديد من الدوريات الببليوجرافية مساحة كبيرة لدراسة المشكلات النظرية والتاريخية للببليوجرافيا الأوكرانية من بينها دورية «الأخبار الببليوجرافية ١٩٢٣ - ١٩٣٠» التى كان يحررها «ج فيرنكو»، ودورية «مجلة علم المكتبات والببليوجرافيا ١٩٨٧ - ١٩٣٠»، ودورية «وقائع الجمعية الببليوجرافية فى أوديسا ١٩٢٨ - ١٩٣٠» وغيرها من الدوريات، وفى فترة العشرينات نشرت ببليوجرافيات متخصصة عديدة مثل ببليوجرافية الزراعة وببليوجرافية الخرائط وكلاهما من إعداد «ب. توتكوفيسكى» ونشرا سنة ١٩٢٤ وببليوجرافية الفولكلور الأوكرانى ١٩٣٠ من إعداد «أ. أندجفيسكى» وببليوجرافية الصحافة الأوكرانية ١٩٣٠، والببليوجرافيا الإقليمية وغير ذلك كثير.

وفى بداية الثلاثينات عانى كثير من الببليوجرافيين الأوكرانيين الاضطهاد فسجن البعض ونفى البعض واضطر البعض مكرها إلى ترك أوكرانيا، وكل المؤسسات الببليوجرافية سابقة الذكر والتى نشطت فى العشرينات، أغلقت قسراً أو توقف نشاطها بسبب المضايقات. ولم يظهر بعض الانتعاش إلا فى نهاية الثلاثينات حيث تركز النشاط الببليوجرافى فى مؤسسة الدولة الوحيدة وهى غرفة كتاب أوكرانيا السوفيتية ١٩٣٨ سالفة الذكر أيا كانت تسميتها. وكما أسلفت بدأت فى نهاية الخمسينات والستينات بعد الحرب العالمية تظهر بعض المؤسسات الببليوجرافية وعلى رأسها المكتبة العلمية المركزية لأكاديمية العلوم فى أوكرانيا السوفيتية فى كييف، ومكتبة ف. كورولنكو العلمية فى خاركيف ومكتبة جامعة لفيف.

ولقد قام الباحثون فى تلك المكتبات بإعداد العديد من الببليوجرافيات الراجعة الموضوعية والكشافات التحليلية والببليوجرافيات الجارية الخاصة بـ«القراءات المقترحة»،

ومن بين الببليوجرافيات الراجعة الموضوعية نصادف فى مجال الأدب «الكتب المنشورة فى أوكرانيا خلال أربعين سنة من ١٩١٧ إلى سنة ١٩٥٧ - خاركيف، ١٩٥٨»، وكشاف «الكُتّاب الأوكرانيون - كييف، ١٩٦٠ - ١٩٦٥» إلى جانب العديد من الببليوجرافيات الحيوية بالكُتّاب الأفراد.

ولقد حظى مجال التاريخ بعدد وافر من الببليوجرافيات الراجعة ولكنها جميعا تغطى فترات جزئية وليس من بينها واحدة شاملة لكل تاريخ أوكرانيا رغم أنه فى الخمسينات والستينات طالب عدد من المؤرخين الأوكرانيين بضرورة إعداد مثل هذه الببليوجرافيات التى كانت الحاجة إليها ماسة. والببليوجرافيات التى ظهرت كانت عرضة للرقابة الشديدة ومن أمثلتها: «ببليوجرافية الكتب الأوكرانية والروسية المتعلقة بتاريخ أوكرانيا السوفيتية -كييف، ١٩٦٠» التى أعدها كل من «أ. كال وف. ماكسيمنكو» ونشرت منسوخة على الآلة الكاتبة فقط للاستخدام الداخلى. ومن الأعمال التى حاولت حصر كتب التاريخ الأوكرانى ولكنها مليئة بالفجوات لأسباب سياسية متنوعة وخاصة فيما يتعلق بكتب العشرينات نجد «المطبوعات السوفيتية المتعلقة بتاريخ أوكرانيا ١٩١٧ - ١٩٦٨: دليل ببليوجرافى - كييف، ١٩٦٠»، وعلى العكس من ذلك نجد ببليوجرافية شاملة المصادر التاريخية بما فى ذلك الفترة التى سبقت الثورة توفر على إعدادها مؤرخان من المهاجرين الأوكرانيين هما: «د. دوروسنكو» و«أ. أوهلوبلين» وهى بعنوان «مسح التاريخ الأوكرانى - نيويورك: الأكاديمية الأوكرانية للآداب والعلوم، ١٩٥٧».

وتتضح حساسية الروس الشديدة عندما نطلع على ببليوجرافية شاملة بالمطبوعات صدرت سنة ١٩٦٩، ١٩٧١ عن طريق أكاديمية العلوم وهى «مطبوعات أكاديمية العلوم فى أوكرانيا السوفيتية ١٩١٩ - ١٩٦٧» والتى صدرت فى ثلاثة مجلدات تغطى العلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والعلوم التطبيقية وعلوم الأحياء، وعلى الرغم من أن هذه الببليوجرافية تضم عشرة آلاف عنوان إلا أنها ناقصة جدا فى مجال العلوم الاجتماعية حيث حذف منها أعمال العديد من الباحثين فى العشرينات وعلى سبيل المثال أعمال مثل. «جيفريموف» نائب رئيس الأكاديمية ورئيس قسم تاريخ الأدب الأوكرانى الذى أُقصى وربما يكون قد أُعدم، كما أن هذه الببليوجرافية تعطى

معلومات خاطئة أحيانا لصالح السوفيت حيث ذكرت أن إنشاء الأكاديمية كان سنة ١٩١٩ على يد السلطات السوفيتية ولكنها حقيقة أنشئت ١٩١٨ على يد الحكومة الأوكرانية فى ظل رئيسها «ب. اسكوروبا ديسكى»، ومن جهة ثانية لم تنشر الملاحق التى خطط لها لاستكمال التغطية حتى انحلال الاتحاد السوفيتى ١٩٩١، وقد توقف هذا المشروع بعد سنة واحدة بعد أن صدر له ملحق واحد سنة ١٩٧١ يغطى مطبوعات ١٩٦٩.

وعلى الجانب الآخر تحظى الموضوعات غير الحساسة بالنسبة للروس بتغطية أفضل من جانب الببليوجرافيات الروسية، ومن بين تلك المجالات الرياضيات «الببليوجرافية الأوكرانية فى الرياضيات ١٩١٧ - ١٩٦٠ - كييف، ١٩٦٣»، الجغرافيا «جغرافية أوكرانيا السوفيتية الطبيعية - كييف ١٩٦٠»، علم الفلك «الفلك فى أوكرانيا ١٩١٨ - ١٩٦٢ - كييف، ١٩٦٥»، علم الطبيعة «تطور العلوم الفيزيائية فى أوكرانيا ١٩١٧ - ١٩٦٦ - كييف، ١٩٧٠»، وغير ذلك من العلوم.

وثمة عدد لا بأس به من الفهارس التى تغطى الكتب النادرة والقديمة من بينها: «كتب الكنائس السلوفينية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر المطبوعة بالحروف السيريلية» ١٩٥٨، هذا الفهرس توفرت على نشره أكاديمية العلوم تحت إشراف وتحرير «س. أ. بتروف»، وهذه الفهارس تعكس قيمة مقتنيات المكتبات الأوكرانية. وثمة فهارس بالكتب القديمة العلمانية فى القرن الثامن عشر (١٩٥٦)، الكتب العلمانية القديمة التى نشرت فى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر (١٩٧١)، كتب الربع الأول من القرن التاسع عشر المحفوظة فى المكتبة المركزية لأكاديمية العلوم فى كييف ١٩٦١، وتوفر العديد من الجامعات على نشر فهارس مكتباتها ومن أمثلتها الفهرس المعنون «مطبوعات الحرف السيريلى القديم المحفوظة فى مجموعات [جامعة] لفيف ١٥٧٤ - ١٨٠٠ - لفيف، ١٩٧٥».

ولعل نقطة الضعف الكبرى فى الضبط الببليوجرافى للكتب وغيرها من المطبوعات فى أوكرانيا هو الغياب الكامل لمسألة التركيمات السنوية والمتعددة السنوات للببليوجرافيات الجارية، ولكن من جوانب القوة الببليوجرافيات الراجعة والأدلة الخاصة بالجرائد والمجلات، وهناك ثلاث ببليوجرافيات هامة صدرت فى هذا الصدد

فى الخمسينات والستينات من بينها «المطبوعات الدورية فى أوكرانيا السوفيتية ١٩١٨ - ١٩٥٠ : المجلات: دليل ببليوجرافى - خاركيف، ١٩٥٦» وقد صدر لها ملحق سنة ١٩٦٤ يغطى ١٩٥١ - ١٩٦٠، وهناك دليل ببليوجرافى آخر يغطى الجرائد عن السنوات ١٩١٧ - ١٩٦٠ وصدر سنة ١٩٦٥، وفى سنة ١٩٧١م أصدرت الأكاديمية الأوكرانية ببليوجرافية بجرائد ما قبل الثورة التى نشرت فى أوكرانيا فى الفترة ١٨٢٢ - ١٩١٦.

فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين حدث تركيز على الببليوجرافيات المحلية و«القراءات المقترحة» التى تستخدم بكثرة من جانب المدرسين والمكتبات العامة، وتلاقى ببليوجرافيات القراءات المقترحة إقبالا شديدا فى تلك المناطق بما فى ذلك أوكرانيا وحيث كانت تصدر بكثرة كل سنة. وعلى سبيل المثال صدر فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٥ فى أوكرانيا ٥٢٥ ببليوجرافية قراءات مقترحة تغطى جميع المجالات ومن بينها: الصناعة والتكنولوجيا ٢٨٣ ببليوجرافية، العلوم الطبية ٥٣ ببليوجرافية، الآداب ٢٤ ببليوجرافية، الفنون ١٥ ببليوجرافية وهلم جرا، وفى بعض الأحيان تصدر ببليوجرافيات تغطى مجالات أرحب وعلى سبيل المثال الببليوجرافية التى أعدها «م. ب.. رود» بعنوان «جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية ١٩١٧ - ١٩٦٧ : دليل ببليوجرافى للآداب - كييف، ١٩٦٩» وقد نشرت بمناسبة مرور خمسين عامًا على قيام الثورة البلشفية وتأسيس جمهورية أوكرانيا السوفيتية، وتضم ٨٦٠٠ مدخل من الكتب التى تعتبر مقبولة سياسيًا، وحيث تم اختيار المؤلفين «المرضى عنهم» بعناية، وأيضا استبعد من استبعد بعناية، ومن الببليوجرافيات المثيلة «أربعون عامًا على الحكم السوفيتى فى أوكرانيا: دليل ببليوجرافى - كييف، ١٩٥٨»، وتضم هذه الببليوجرافية نحو ٥٠٠٠ عملاً.

ويتم تدريب علم الببليوجرافيا فى اثنين من معاهد التعليم العالى «معاهد الثقافة»: أحدهما فى خاركيف وقد أسس سنة ١٩٣٤ وهو ثانى أقدم مدرسة مكتبات فى الاتحاد السوفيتى، والثانى فى كييف. كما يتم تدريس هذا العلم لمامًا فى العديد من الجامعات والمعاهد التربوية، وكانت المقررات تركز على الببليوجرافيا الموضوعية وعلى

البيليوجرافيا المتعلقة بتاريخ الحزب الشيوعى والعلوم الاجتماعية، والاقتصاد والآداب والفنون والعلوم والتكنولوجيا وتاريخ الاتحاد السوفيتى، وكان معهد الثقافة فى خاركيف ينشر منذ سنة ١٩٦٤ دورية غير منتظمة تحت عنوان «علم المكتبات والببليوجرافيا» صدر منها ١٨ عدداً فى سنة ١٩٧٨ وهى الدورية الوحيدة فى علم المكتبات فى أوكرانيا التى تركز على دراسة الفترة السوفيتية فى الببليوجرافيا الأوكرانية.

المكتبات ومراكز المعلومات فى أوكرانيا

يمكننا أن نتتبع تاريخ المكتبة الأوكرانية بثقة منذ القرن الحادى عشر فيما كان يعرف بمنطقة كييفان روس التى أشرنا إليها سابقا، ولكننا سنبدأ حديثنا عن المكتبات ومراكز المعلومات فى أوكرانيا بالصورة التى انتهت إليها مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال أوكرانيا فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٩١، وبعد ذلك نعالج هذه النقطة بالتفصيل بادئين بالتطور التاريخى ثم على الأنواع.

كان فى أوكرانيا عشية الحرب العالمية الأولى ٣١٥٠ مكتبة من بينها مكتبات عامة وإقليمية فى أوديسا وخاركيف وكييف وكامبانيتس بودلسكى، وفى سنة ١٩١٨ كانت المكتبة الشعبية فى أوكرانيا قد أقيمت، وفى خلال العشرينات والثلاثينات كانت مكتبات الاتحاد والقرى قد أسست.

فى منتصف تسعينات القرن العشرين أى بعد تفسخ الاتحاد السوفيتى واستقلال أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات كان فى أوكرانيا نحو ٦٥٠٠٠ مكتبة كان توزيعها على النحو الآتى:

٢٢٠٠٠ مكتبة عامة

٤٠٠٠ مكتبة اتحاد تجارى

٢٥٥٠٠ مكتبة مدرسية وأطفال

١٢٤٠٠ مكتبة بحثية ومتخصصة وتكنولوجية

وقد اختصت القرى الأوكرانية بعدد كبير من المكتبات بلغت فى منتصف

التسعينات نحو ١٨٥٠٠ مكتبة، وكانت أهم المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات توجد فى شبكة أكاديمية العلوم فى كييف ومكتبات جامعة كورولنسكو فى خاركيف، ومكتبة الجمهورية فى كييف «أُسِّست كما سنرى ١٨٦٦»، مكتبة الدولة للتاريخ، والمكتبة العلمية التكنولوجية. ونستطيع أن نتحسس بدايات المكتبة الأوكرانية فى حوليات القرن الحادى عشر، وقد ارتبط انشاء أول مكتبة فى كييف باسم الأمير «جاروسلاف» (باروسلاف مودرى) أى «باروسلاف العاقل» ١٠١٩ - ١٠٥٤م والذى يعتبره المؤرخون أحسن حكام كييفان روس. وتتضمن أقدم حوليات كييفان «الحولية الأولية» معلومات عن سنة ١٠٣٧ وفيها ذكر خاص للأمير «باروسلاف» ووصف له بأنه محب للكتب وبأنه منشىء المكتبة وبالتالى فإنه من المقبول علميًا أن تكون تلك المكتبة، أول مكتبة فى كييفان روس - قد أنشئت قبل سنة ١٠٣٧م وأنها أقيمت فى كاتدرائية القديسة صوفيا، وتشير الحولية الأولية أيضا إلى أن هذا الأمير «باروسلاف» قد أنشأ فى داخل المكتبة مركزًا للترجمة ومنسخاً وتأسيسًا على عينات من الإنتاج الفكرى الأوكرانى الذى وصلنا يمكن القول بأن مكتبة كاتدرائية القديسة صوفيا قد ضمت نحو ٥٠٠ كتاب من بينها مخطوطات أصلية يونانية وترجمات عن اليونانية أعدها بلغاريون ووطنيون، كما كان فى هذه المكتبة كتب من تأليف مؤلفين كييفانيين، وفى عهد باروسلاف أيضا أنشئت مكتبة ثانية حوالى سنة ١٠٥٠م فى دير كيف «الكهف» الذى أشرت إليه مراراً من قبل، والذى ينظر إليه والمؤرخون على أنه أول مكتبة ديرية فى العصور الوسطى الأوكرانية، ولقد غدا دير كيف مركز للعلم فى كل الدولة، ويعزو بعض المؤرخين تأليف «الحولية الأولية» إلى الراهب نستور «نسطور» من هذا الدير.

وبعد ذلك أنشئت مكتبات كنسية وديرية أخرى فى المدن المختلفة، كما توفر بعض الأشخاص من ذوى الحيثيات على إنشاء مكتبات شخصية من بينهم على سبيل المثال الأمير «ميكولا سوجاتوسا» فى سيرنهيف والأمير «فولسو ديمير فاسيلوفيك» فى فولين، وقد عرف عن الأمير «سوجاتو سلاف» ١٠٢٧ - ١٠٧٠م أنه «كان يملأ غرفه بالكتب». لقد حرص بعض طبقة الأرستقراطية والقساوسة والرهبان على أن

تكون لهم مكتباتهم الشخصية، وتذكر المصادر أن القرن الرابع عشر الميلادى شهد مكتبة فى دير سوبرازل قوامها ٢١٥ مخطوطة كما شهد دير إسلوك فى القرن الخامس عشر (١٤٩٤م) ودير لفيف (١٥٧٩) فى القرن السادس عشر مكتبات مماثلة، ولعل أهم المكتبات فى تلك الفترة هى تلك التى كانت موجودة فى دير كييفو - بيشرسك، كما شهدت مدن سيرنهيف، بولوتسك، بيريا سلاف، ومناطق أوكرانيا الغربية مثل هاليشينا وفولين، مكتبات لها قيمتها ووزنها بمعيار ذلك الزمان.

لقد أنشئت المدارس فى أوكرانيا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر على يد جماعة «الأخوة» كما أنشئت الأكاديمية السلافية - اللاتينية - اليونانية فى مدينة أوسترية وكان فى كل منها مكتبتها الخاصة.

ولقد توفرت جماعة «الأخوة» فى القرن السادس عشر أيضا على إنشاء المكتبات فى الكنائس التى دأبت على تأسيسها، وكانت أهم تلك المكتبات هى التى وجدت فى لفيف وأنشأتها جماعة الأخوة ستافرو بيجيان (١٥٨٥ - ١٥٨٦)، وقد استدعت المجموعات الكبيرة من الكتب هناك تصنيفها طبقا لنظام خاص، وكان أول قسم فى هذا التصنيف يختص بالكتابات الكنسية مرتبة فيما بينها بالطابع أو الموضوع، وبعد ذلك تتابع الأقسام حسب اللغات: السلافية - اليونانية - اللاتينية... ولقد استمرت هذه المكتبة نشيطة لعدة قرون ولقد استمرت فى الوجود فعلا حتى سنة ١٩٣٩، وكانت هناك بطبيعة الحال مكتبات «أخوة» مماثلة فى مناطق أخرى من أوكرانيا الغربية «أوسترية، لوك، بريست، دروهوبيك وفى مناطق مختلفة من أوكرانيا الشرقية «كييف، سيرنهيف».

وفى القرن السابع عشر أنشئت أكاديمية كييف - موهيلا التى أشرت إليها من قبل فى مدينة كييف سنة ١٦٣٢ على يد بترو موهيلا، وكانت هذه الأكاديمية أول مؤسسة تعليم عال فى أوكرانيا والمركز الثقافى فى شرقى أوروبا، وفى هذه الأكاديمية تطور الفكر الفلسفى الأوكرانى واللغة الأدبية - لغة الكتابة - الأوكرانية، ولقد قامت فى هذه الأكاديمية مكتبة عظيمة ضمت مخطوطات ومطبوعات من جميع أنحاء العالم وكانت فيها كتب أوكرانية وأجنبية علمية وفنية ومخطوطات نادرة ودوريات، وقد

قُدرت مقتنياتها بنحو عشرة آلاف مجلد فى القرن السابع عشر بما جعلها أكبر مكتبات ذلك القرن.

وفى خلال القرن السابع عشر والثامن عشر توفر الإكليريون على تكوين مكتبات شخصية من بينها مكتبة بترو موهيلا سابق الذكر وقد بلغت نحو ٢٠٠٠ مجلد أهداها فيما بعد إلى مكتبة أكاديمية كييف، مكتبة «ديمترو توبتالو» ١٦٥١ - ١٧٠٩م وقد نشر أول فهرس لها سنة ١٨٥٥، مكتبة «فيوفان بروكوبوفيك» ١٦٨١ - ١٧٣٦ وكان قوامها ٣٠٠٠ مجلد، مكتبة «أ. جاليا توفسكى»، مكتبة «ل. بارانوفيك»، مكتبة «ستيبان جانوفرسكى» وغيرهم كثيرون. كذلك كون نبلاء القوزاق مجموعات شخصية ذات قيمة خاصة ومن بينهم: «جاكيف ماركوفيك»، «ميكولا زاننكو»، وقام العلماء والباحثون بطبيعة الحال بتكوين مكتبات خاصة ومن أمثلتهم «إيفان سامولوفيك» و«أ. ريجلمان». وقام بعض أفراد الطبقة الأرستقراطية أيضا بانشاء المكتبات المنزلية ومن بينهم «إيفان لو كاسيفيك» الذى بلغت مكتبته سبعة آلاف مجلد، ومن الطريف أن بعض الموظفين الرسميين فى الدولة كانت لهم مكتباتهم الشخصية ومن أمثلتهم «أ. بزبور ذوكو» الذى بلغت مكتبته ثلاثة آلاف مجلد، وسعى التجار هناك أيضا إلى اقتناء المجموعات الشخصية ومن أمثلتهم «أ. كولابكا»، «ستيفان لاسكيفيك».

وفى القرن التاسع عشر لعبت مكتبات جامعات ومعاهد كييف، أوديسا، سيرنهيف دوراً أساسياً فى تطور الثقافة الأوكرانية، وفى نفس هذا القرن أخذت المكتبات العامة فى الظهور فى عموم أوكرانيا، كما اقتنى كبار الباحثين مكتبات شخصية هامة ومن بينهم: «أ. فرانكو»، «ل. أوكرنكا»، «م. ليسنكو» وغيرهم.

لقد أعيد تنظيم أكاديمية كييفان موهيلا سنة ١٨١٩ لتصبح كلية كييفان اللاهوتية وكان هناك كما أسلفنا كليات مماثلة ولو على نطاق أصغر فى سيرنهيف ١٧٠٠م، خاركيف ١٧٢٧، بيريجا سلاف ١٧٣٨م وكلها كانت فيها مكتبات أكاديمية تطورت تطورات عظيمة فى القرن التاسع لتخدم جامعاتها التى تحولت إليها فى تلك الفترة. وقد بلغت المكتبات الأكاديمية شأناً عظيمًا فى ذلك القرن ففى جامعة خاركيف التى أنشئت سنة ١٨٠٥ نجد المكتبة تقتنى ٢٥٠,٠٠٠ مجلد فى سنة ١٩١٧، ومكتبة

جامعة كييف التى أُسِّست سنة ١٨٣٤م وتطورت عن نواة مكتبة الليسيوم فى كريمانيك، كانت فى سنة ١٩١٣ تقتنى ٥٠٠,٠٠٠ مجلد، ومكتبة جامعة أوديسا بدأت بمجموعة ليسيوم ريشيليو وبلغت فى نفس سنة ١٩١٣ نحو ٣١٤٠٠٠ مجلد.

لقد أخذت المكتبات المتخصصة فى الظهور تباعًا فى القرن التاسع عشر وقد ارتبط ظهورها فى ذلك الوقت بالجمعيات العلمية مثل جمعية الحوليات النسطورية فى كييف وجمعية أوديسا التاريخية، جمعية دراسة فولين فى زيتومير.. وفى نفس الوقت بدأ ظهور المكتبات العامة كما أسلفت وخاصة فى المدن الكبرى فأنشئت مكتبة أوديسا العامة ١٨٣٩، وكان أكبر المكتبات طرا فى أوكرانيا حيث بلغت مجموعاتها ٦٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٨٩٠، ١٦٢,٠٠٠ مجلد سنة ١٩١١. وكانت مكتبة مدينة كييف التى تأسست سنة ١٨٦٦م تضم مجموعة هامة عن أوكرانيا أهديت إليها من «م. جوزيفوفيك»، وقد لحق بها بعد مدة وجيزة مكتبة مدينة زيرسون التى أُسِّست سنة ١٨٧٢، ومكتبة مدينة سيرنهيف التى أُسِّست ١٨٧٧، ومكتبة مجتمع خاركيف التى أُسِّست سنة ١٨٨٦ على يد مجموعة من الباحثين وقد بلغت مجموعاتها سنة ١٩١١ نحو ١٦٠,٠٠٠ مجلد، ومكتبة كاترينوسلاف العامة التى أُسِّست سنة ١٨٨٧، وهناك مكتبات عامة وخاصة قامت النوادى الأهلية والجماعات الخاصة بتأسيسها، وقد قدر بعض الباحثين عدد المكتبات العامة فى أوكرانيا الشرقية وحدها بنحو ٣١٠٠ مكتبة كانت تقتنى نحو ٢ مليون مجلد فى سنة ١٩١٤ بالمقارنة بـ ١٤٠٠٠ مكتبة و٩ مليون مجلد فى الإمبراطورية الروسية فى تلك السنة.

وعقب ثورة ١٩٠٥ وخلال الفترة القصيرة التى تراخت فيها الرقابة الروسية نسبيًا كونت مكتبات خاصة عديدة كونتها الجمعيات الوطنية والنوادى، ولكن لسوء الحظ قامت الحكومة الروسية سنة ١٩١٢ بحل تلك الجمعيات والنوادى، ومن ثم تقلصت أنشطة تلك المكتبات أو أغلقت أبوابها كلية، وكانت هناك فى أوكرانيا ٢٧٣٩ مكتبة ريفية صغيرة فى أوكرانيا مع سنة ١٩١٣م أى بمعدل مكتبة واحدة لكل ١٨٠ قرية وبمتوسط ٤٠٠ مجلد لكل مكتبة أو قاعة مطالعة. وكان معظم مكتبات الجامعات، والمكتبات العامة الكبيرة يستخدم تصنيف ديوى العشرى، وكانت جميعها تفتح

أبوابها للجمهور العام، وكانت الفهارس فى هذه المكتبات تطبع على شكل كتاب وتقدم معلومات هامة للمستفيدين عن المقتنيات فى تلك المؤسسات، كما كانت تعتبر أدوات ضبط ببليوجرافى هامة للكتاب الأوكرانى.

وفى أوكرانيا الغربية كانت الظروف فى ظل الحكم النمساوى البلغارى أكثر ملاءمة لتطور ونمو المكتبات الأوكرانية، كما كانت هناك تقاليد أكاديمية وبحثية راسخة فى مراكز العلم والفكر فى جاليفيا على نحو ما صادفناه فى لفيف. لقد أنشئت هناك أقدم جامعة أوكرانية سنة ١٧٨٤م وكانت مكتبتها تضم ٣٤٠,٠٠٠ مجلد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وإلى جانب مكتبة الجامعة كان هناك عدد من المكتبات الهامة فى لفيف وعلى سبيل المثال مكتبة معهد أورولنسكى الوطنى التى أسِّست سنة ١٨١٧م وبلغت مجموعاتها ٢٩٨٠٠٠ مجلد، مكتبة المعهد الفنى الصناعى التى أسِّست ١٨٤٤ وبلغت مجموعاتها ٨٤٠٠٠ مجلد، مكتبة مؤسسة الكونت «فيكتور باوروفسكى» التى أسِّست ١٨٥٦م ووصلت مجموعاتها إلى ٥٥٠٠٠ مجلد، مكتبة المدينة التى أسِّست ١٩١١ وبلغت مجموعاتها ٢٠,٠٠٠ مجلد. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت مكتبة البيت الوطنى التى أسِّست سنة ١٨٤٩ تضم مجموعة كبيرة من الكتب حول «الشئون الأوكرانية» ووصل المجموع الكلى لمقتنياتها إلى مائة ألف مجلد وكمية كبيرة من المخطوطات والوثائق.

ولعل أهم مكتبة متخصصة فى أوكرانيا كانت مكتبة جمعية سفيسنكو العلمية فى لفيف والتى أسِّست سنة ١٨٩٤ والتى بلغت مجموعاتها إلى ٩٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩١٤، وإلى ٢٠٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩٣٨، ومن بينها ١٥٠٠ مخطوطة، وقد ظلت هذه المكتبة هى أقوى مكتبة بحثية تضم أكبر مجموعة من الكتب والدوريات الأوكرانية المنشورة فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بالإضافة إلى مجموعة هامة من المطبوعات حول «الأوكرانيات أى الشئون الأوكرانية» وأوائل المطبوعات والكتب النادرة من القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر. وفى ظل مديريها الألمعيين «إيفان كريفيكى» و«فولوديمير دوروسنكو» عقدت المكتبة علاقات تبادل جيدة، كما نظمت اتفاقات إعارة بينية مع معظم الجامعات الرئيسية فى أوروبا،

وكانت مكتبة الإيداع للمطبوعات الدولية، ولقد خرجت هذه المكتبة من الوجود مع سنة ١٩٣٩ وأدمجت مجموعاتها فى شبكة مكتبات أكاديمية العلوم السوفيتية.

ومن بين المكتبات الهامة التى وجدت فى لفيف فى تلك الفترة مكتبة المتحف الوطنى التى أُسِّست مع المتحف سنة ١٩٠٥م، وكانت تقتنى مجموعة كبيرة من المطبوعات القديمة والمخطوطات وكانت تحت إدارة خبير تاريخ الطباعة الأوكرانية «يارون سفيسنكى»، وكذلك مكتبة بروسفيتا ذات العشرين ألف مجلد، ومكتبة الأكاديمية اللاهوتية الكاثوليكية اليونانية. التى أُنشئت سنة ١٧٨٣ وقد بلغت مجلداتها ٨٥٠٠ مجلد، وكانت هناك مكتبات جيدة فى الأديرة الأوكرانية لطائفة القديس بازل العظيم من بينها مكتبة دير لفيف وقد بلغت مقتنياتها ٤٢٠٠٠ مجلد، مكتبة كريكسيف ١٥٠٠٠ مجلد وغيرها. وكانت هناك فى القرن التاسع عشر كذلك مكتبات رائعة فى الكنائس الكاثوليكية، وشهد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شبكة من المكتبات المدنية ولو أنها صغيرة فى المدن الصغيرة والمجتمعات الريفية، طورتها المجالس المحلية وبلغت كما رأينا نحو ٣١٠٠ مكتبة.

وفى بوركوفينا كانت أكبر مكتبة هى مكتبة جامعة سيرنفكى التى بلغت مجموعاتها ٤٢٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩٣٦، وقامت جمعية روسكا بيسيدا التى أُسِّست سنة ١٩٦٩ بإنشاء شبكة من ١٥٠ مكتبة صغيرة لاستخدام السكان المحليين، وبالمقارنة بما كان عليه الحال من جاليفيا كان تطور المكتبات فى ترانزكار بائيًا بطيئًا ومتواضعًا للغاية، وكان من بين أقدم المكتبات الديرية هناك المكتبة التى أنشأها الآباء البازليون فى كيرنكا هورا سنة ١٧٢٠ وكانت تضم ٨٠٠٠ مجلد، وكانت مكتبة كنيسة اليونان الكاثوليك التى أنشئت سنة ١٧٧٥م تضم ١٥٠٠٠ مجلد. وكانت مكتبة جمعية بروسفيتا فى أوزرود قد أنشأت شبكة مكتبات ريفية صغيرة تتألف من ٢٣٥ مكتبة سنة ١٩٣٥. وبعد الاحتلال السوفيتى لـ جاليفيا وقولين سنة ١٩٣٩ وبوكوفينا سنة ١٩٤٠ وترانسكا وباتيا سنة ١٩٤٥م أُممت جميع المكتبات وادمجت فى نظام المكتبات المركزى السوفيتى.

المكتبة الوطنية الأوكرانية

لم يكن هناك فى أوكرانيا فى ظل الاتحاد السوفيتى مكتبة وطنية بطبيعة الحال

وبعد الاستقلال اتجهت النية إلى جعل مكتبة «ف. أ. فيزنا ديسكى العلمية المركزية» وهى مكتبة البحث فى الأكاديمية الأوكرانية للعلوم وهى أكبر المكتبات على الإطلاق هناك، إلى جعلها «مكتبة وطنية»، وقد بلغت مجموعاتها سنة ٢٠٠١م ١٤,٥٠٠,٠٠٠ مجلد وتتلقى سنويًا ما لا يقل عن ربع مليون مجلد من بينها نحو ٢٥٠٠٠ مجلد مطبوعات أجنبية. ولهذه المكتبة علاقات دولية واسعة فى مجال تبادل الإعارة وقواعد البيانات الإلكترونية والبريد الإلكترونى، وعقب الاستقلال مباشرة بدأت فى إعداد فهرس موحد محسب على الخط المباشر، وتعتبر هذه المكتبة مركز بحوث متخصص فى علوم المكتبات والببليوجرافيا وتاريخ الكتب وميكنة المكتبات وخدمات المعلومات.

ولقد انتقلت هذه المكتبة إلى مبناها الجديد الحالى سنة ١٩٨٩ وفى هذه المكتبة نصادف مجموعات نادرة ومخطوطات ثمينة للغاية لا تقدر بثمن ومن بينها قائمة الكتب الآشورية - البابلية» التى ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد، كما تملك المكتبة إحدى نسختين ماتزالان على قيد الحياة من كتاب «تاريخ الحيوانات» لأرسطو والذى نشر فى فينسيا «البندقية» سنة ١٤٧٦م.

ومن المعروف أن تاريخ المكتبة الوطنية فى أوكرانيا يمكن تتبعه فى فترة نشوء الدولة (١٩١٨ - ١٩٢١) حيث شهدت تلك الفترة نموًا خصبًا فى المكتبات وإنتاج الكتب، ففى الثانى من أغسطس سنة ١٩١٨م أعلن عن إنشاء المكتبة إلى ٥٠٠,٠٠٠ مجلد، وفى سنة ١٩٢١ حين أجهض استقلال الدولة كانت المجموعات قد ناهزت المليون مجلد، ومن المؤكد أن الحرب الروسية، الأوكرانية فى نفس تلك الفترة ١٩١٨ - ١٩٢١م قد أثرت تأثيراً كبيراً فى نمو المكتبات ومن بينها بطبيعة الحال المكتبة الوطنية. كما تم الاستيلاء أيضا على مكتبات شخصية كثيرة نتيجة لقرار الحكم الشيوعى الصادر فى الثالث من نوفمبر ١٩٢٠ والذى يقضى بجعل جميع المكتبات ونقلها تحت سلطة اللجنة المركزية للتعليم فى روسيا السوفيتية.

وفى نوفمبر ١٩٢٢م أصدرت السلطات السوفيتية فى أوكرانيا قراراً بإنشاء «الشبكة الموحدة للمكتبات» والذى بمقتضاه تم وضع جميع المكتبات الأكاديمية والبحثية القائمة

تحت سلطة اللجنة المركزية للتعليم فى روسيا سابقة الذكر وإنشاء شبكة من المكتبات «الجماهيرية» أى العامة والإقليمية فى المدن والقرى.

وفى ظل هذه الظروف ظلت المكتبة الوطنية لدولة أوكرانيا هى أكبر المكتبات فى كل أوكرانيا ولكن أعيدت تسميتها إلى «مكتبة أوكرانيا لكل الشعب»، وقد نقلت إلى هذه المكتبة المركزية مجموعات خاصة كثيرة بل ومكتبات بأكملها ومن بينها على سبيل المثال مكتبة أكاديمية كييف اللاهوتية البالغة ١٥٠,٠٠٠ مجلد سنة ١٩٢٣، مكتبة كاتدرائية القديسة صوفيا البالغة ٥٢٠٠٠ مجلد سنة ١٩٢٥ ومكتبات عدد آخر من الأديرة والمؤسسات الدينية فى كييف. ولقد بلغت مجموعات «مكتبة أوكرانيا لكل الشعب» سنة ١٩٣٢ نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ مجلد فى كييف إلى جانب ١٢٥,٠٠٠ مجلد فى فرع فينيجيا، وبعد حل الإدارة الذاتية لـ أكاديمية العلوم في عموم أوكرانيا وإعادة تنظيمها تحت اسم «أكاديمية العلوم فى أوكرانيا السوفيتية» فى منتصف ثلاثينات القرن العشرين، أدمجت مكتبتا كييف وفينيجيا فى مكتبة واحدة «مكتبة أكاديمية العلوم» وقد نمت المجموعات نمواً كبيراً فى تلك الفترة بحيث وصلت إلى سبعة ملايين مجلد فى الأول من يناير سنة ١٩٣٩.

والحقيقة أنه فى مطلع ثلاثينات القرن العشرين كان لتدخلات الحكم السوفيتى وتغييراته الكثيرة آثارها الضارة السلبية على تطور المكتبات فى أوكرانيا، وعلى سبيل المثال قضى قرار الرابع والعشرين من مارس ١٩٣٤ «حول العلم المكتبى فى الاتحاد السوفيتى» على البقية الباقية من الاستقلال والإدارة الذاتية للمكتبات الأوكرانية التى كانت تتمتع بها فى العشرينات فقد فرضت رقابة قوية على المكتبات الأكاديمية بالذات وحيث تم استبعاد مجموعات كثيرة وجدت غير متمشية مع الأيديولوجية الشيوعية، وقد تم إتلاف جانب كبير من تلك الكتب أو وضعها فى مخازن خاصة لا تصل إليها أيدى القراء. وقد عانت مكتبة أكاديمية العلوم فى أوكرانيا السوفيتية معاناة شديدة فى ظل حكم «ستالين»، حيث قهر المكتبيون وطرد بعضهم وسجن البعض الآخر.

وفى خلال الحرب الألمانية - الروسية ١٩٤١ - ١٩٤٥م وقعت أوكرانيا تحت الاحتلال الألمانى، ودمرت مجموعات كثيرة وخاصة فى ظل الإخلاء العاجل للسلطة

السوفيتية، واستولى الألمان على البقية الباقية من المجموعات الأساسية. وعلى سبيل المثال استولى الألمان على ٧٠٠,٠٠٠ مجلد من مكتبة أكاديمية العلوم فى كييف ونقلوها إلى ألمانيا، وبعد الحرب أمكن استعادة بعض المجموعات. وعلى سبيل المثال أيضا أعيد إلى مكتبة أكاديمية العلوم مجموعاتها النادرة ومخطوطاتها التى كان السوفيت قد حملوها إلى أوفا سنة ١٩٤١م كما تم استرداد البعض الذى سلبه الألمان، بعد هزيمة ألمانيا ودخول قوات الحلفاء إليها.

ولم تكن الحرب العالمية الثانية هى نهاية المطاف فى خسائر المكتبة الوطنية الأوكرانية بل تعرضت هى وغيرها من المكتبات الأوكرانية فى الستينات والسبعينات لكثير من التخريب العمدى وخاصة الحرائق ففى مايو سنة ١٩٦٤م اكتشف حريق عمدى فى المكتبة العلمية المركزية لأكاديمية العلوم - كما كان اسمها آنذاك - أسفر عن تدمير مجموعة فريدة هى مجموعة «م. هروشيفسكى» مؤسس علم التاريخ الأوكرانى الوطنى وبعض المواد التاريخية الأوكرانية الأخرى، ولم تتنفس المكتبة الوطنية لدولة أوكرانيا الصعداء إلا بعد الاستقلال الحقيقى منذ عقد من الزمان.

المكتبات الأكاديمية فى أوكرانيا

عرفت أوكرانيا الجامعات ومعاهد التعليم العالى منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولكن فى عشرينات القرن العشرين أعيد تنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى ظل الحكم الشيوعى الجديد حيث ألغيت تلك المؤسسات جميعا وحلت محلها شبكة «معاهد التعليم العام»، وقد نقلت مجموعات مكتبات تلك المؤسسات «ماعدا الكتب الدراسية» إما إلى «مكتبة كل الشعب» فى كييف أو إلى المكتبات المركزية المحلية القائمة فى المدن الأوكرانية الكبرى، ونتيجة لذلك أصبحت مكتبة الدولة فى أوديسا ثانى أكبر مكتبات أوكرانيا «٢,٥ مليون مجلد سنة ١٩٣٢»، وكانت أصغر المجموعات هى مجموعة المكتبة المركزية فى خاركيف «٣٠٠,٠٠٠ مجلد فى نفس السنة» ومجموعة المكتبة المركزية العلمية فى بولتافا «١٥٠,٠٠٠ مجلد». وباستثناء مكتبة كل الشعب فى كييف ومكتبات المعاهد المذكورة التى كانت تمول من ميزانية الدولة، فقد تخلت الدولة عن تمويل سائر المكتبات وتركت هذه المسألة للسلطات

المحلية مما أدى إلى تدهورها، ومن هنا فإن مجموعات المكتبات الجامعية الأكاديمية السابقة قد ساءت إلى أبعد حد فى أوكرانيا بالذات.

ومن حسن الحظ أن تلك التجربة المريرة قد ثبت فشلها وتم إيقاف «معاهد التعليم العام» هذه سنة ١٩٣٤م وأعيد افتتاح الجامعات مرة ثانية، وفى سنة ١٩٣٥م تم جمع مجموعات كبيرة لمكتبة جامعة خاركيف بلغت ٧٤٠,٠٠٠ مجلد، وفى جامعة كييف بلغت المجموعات فى نفس السنة ٧٠٠,٠٠٠ مجلد وفى جامعة أوديسا وصلت المجموعات إلى ٢٥٠,٠٠٠ مجلد فى نفس عام ١٩٣٥.

وتعتبر جامعة كييف أقدم جامعات أوكرانيا حيث أُسِّست سنة ١٨٣٤م تحت اسم: جامعة تاراس شيفشنكو الوطنية فى كييف، وقد أقيمت مكتبة هذه الجامعات على أنقاض مكتبة متحف «الليسيوم» فولين ١٨٠٥ - ١٨٣٢، كما تلقت هدايا وتبرعات من جانب الكثيرين بعد ذلك حتى أصبحت مع سنة ١٩٠٠م أكبر مكتبات أوكرانيا وحيث ضمت مجموعات من الكتب النادرة والمخطوطات بأقلام مؤلفيها من الأوكرانيين والأجانب، وقد بلغت مجموعاتها مع نهاية القرن العشرين نحو خمسة ملايين مجلد وتخدم نحو مائة ألف مستفيد سنويًا، وهذه المكتبة تعمل حاليا كنقطة محورية - نقطة إلتقاء وتنسيق - لنحو مائة وخمسين مكتبة جامعية ومعهدية للتعليم العالى فى أوكرانيا.

ومن النماذج الجيدة على المكتبات الأكاديمية التى بلغت ١٥٣ مكتبة فى نهاية قرننا العشرين «مكتبة الدولة العلمية التكنولوجية» فى أوكرانيا والتى أُسِّست سنة ١٩٣٥، وتخدم البحوث الأكاديمية الأصيلة فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وتضم هذه المكتبة اليوم نحو عشرين مليون مجلد وتعتبر أكبر مكتبة أكاديمية فى ميدان العلوم والتكنولوجيا فى كل أوكرانيا، وهى تقوم بدور النقطة المحورية لجميع مكتبات العلوم والتكنولوجيا فى عموم الجمهورية وفيها قاعدة البيانات الأساسية لنظام المعلومات العلمية - التكنولوجية بالدولة بما فى ذلك المواصفات القياسية والمعايير الأوكرانية والأجنبية فى جميع المجالات، وفيها أكبر تجميع لبراءات الاختراع من نحو ستين دولة.

إن المكتبات الجامعية تمثل قطاعًا هامًا من المكتبات فى أوكرانيا بما تضمه من مجموعات متجددة حديثة ومجموعات تراثية موروثة فمكتبة جامعة كييف التى ألمحت إليها سابقا تضم ثلاثة ملايين ونصف المليون من المجلدات، ومكتبة جامعة لفيف تضم ثلاثة ملايين مجلد ومكتبة جامعة خاأركيف تضم أربعة ملايين مجلد ومكتبة جامعة أوديسا تضم ثلاثة ملايين ونصف ومكتبة جامعة سيرنفيس تضم مليونى مجلد ومكتبة جامعة أوزهورود بها ما لا يقل عن مليون ونصف المليون من المجلدات، ومكتبة جامعة دينيبرو بتروفيسك تضم هى الأخرى مليونًا ونصف المليون من الأعمال، وهناك مكتبات أخرى تقل مجموعاتها عن مليون مجلد فى نحو ١٤٤٤٠ مكتبة مؤسسات تعليمية عالية من بينها على سبيل المثال مكتبات المعاهد التربوية: معهد كييف التربوى ٩٠٠,٠٠٠ مجلد، معهد لفيف التربوى ٥٠٠,٠٠٠ مجلد، معهد اللغات ٢٠٠,٠٠٠ مجلد، معهد التاريخ ١٥٠,٠٠٠ مجلد.

المكتبات العامة فى أوكرانيا

عشية استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتى المنحل كان فى أوكرانيا نحو ٢٢٣٠٠ مكتبة عامة تغطى جميع مدن وقرى وكفور ونجوع الدولة، ولعل أهم هذه المكتبات هى مكتبة الجمهورية الأوكرانية فى كييف والتى كانت قد أسست سنة ١٨٦٦م وقد ضمت فى سنة ٢٠٠١ نحو خمسة ملايين مجلد كتب ودوريات ونوتات موسيقية وخرائط ومواد أخرى بنحو ستة وستين لغة، ومن أثمن القطع فى تلك المكتبة «كتاب أوسترية» المقدس المطبوع فى سنة ١٥٨١م على يد إيفان فيدوروف. وتخدم هذه المكتبة نحو خمسة آلاف مستفيد سنويًا.

ومن المكتبات العامة التى يجب أن نتوقف عندها «مكتبة م. أوستروفسكى الوطنية للمكفوفين»، وهى تلعب دوراً هامًا ومباشراً فى تأكيد دور المكفوفين الاجتماعى والطبى وإعادة التأهيل المهنى لهم، وقد بلغت مجموعاتها نحو ٢٠٠,٠٠٠ قطعة ما بين كتب برأيل والكتب المسطحة والصوتية والدوريات المسجلة، وهى تتعاون مع «الدار الأوكرانية للتسجيلات الصوتية»، ودار النشر التابعة للجمعية الأوكرانية للمكفوفين فى سبيل تأمين الأعمال اللازمة للمكفوفين وهذه المكتبة تخدم نحو ٢٥٠٠ مكفوف فى السنة، كما تعقد المؤتمرات والأحاديث وتنشر الدوريات السمعية، وهذه

المكتبة تعمل كنقطة محورية بين حوالى ٧٨ مكتبة للمكفوفين فى أوكرانيا تخدم جميعها نحو أربعين ألف مكفوف، وتنشر من ١٠ - ١٢ عملاً خاصًا بهم سنويًا ومن ٢٠ - ٤٠ ببليوجرافية فى كل سنة ومن أمثلتها: «مؤلفو أعمال المكفوفين فى أوكرانيا»، «فنانو المكفوفين فى أوكرانيا».

المكتبات المدرسية فى أوكرانيا

بلغت المكتبات المدرسية ومكتبات الأطفال فى أوكرانيا حتى نهاية القرن العشرين نحو ٢٥٧٠٠ مكتبة منها ١٧٠٠٠ مكتبة فى مبانى المدارس و٨٥٠٠ خارجها، وهى فى مجموعها مكتبة الأمين الواحد، ومعظم المدارس الثانوية هناك فيها مكتبات خاصة بها، كذلك نجد نسبة كبيرة من مدارس التعليم الأساسى «مدارس الثمانى سنوات» - وعددها ٢٤٠٠٠ مدرسة - بها مكتبات، وتتراوح مجموعات المكتبة الواحدة ما بين ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠ مجلد، ونجد مكتبات كبيرة فى ٥٦٩ درسة مهنية من بينها ١٤٣ كلية متوسطة ، والمكتبات فى المدارس الابتدائية صغيرة عمومًا.

المكتبات المتخصصة فى أوكرانيا

بلغ عدد المكتبات المتخصصة فى أوكرانيا فى نهاية القرن العشرين نحو ١٢٤٠٠ مكتبة تنتشر فى الإدارات الحكومية ومراكز البحوث والشركات والمصانع والاتحادات والجمعيات المهنية والمستشفيات وغيرها من المؤسسات ولأن أوكرانيا بلد صناعى بالدرجة الأول فقد أعطيت المكتبات المتخصصة فى الصناعة أهمية خاصة ومن ثم فإننا نستطيع أن نميز مائة مكتبة صناعية على الأقل كبيرة الحجم عالية القدر وعلى سبيل المثال لا الحصر «مكتبة صناعات البناء فى كييف» التى أُسِّست سنة ١٩٤٤ وتضم الآن نحو نصف مليون مجلد ومكتبة النقل البرى فى كييف أيضا والتى تتبع وزارة التعليم الخاص وقد أُسِّست سنة ١٩٤٥ وتضم الآن ما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ مجلد وفى قطاع الزراعة نجد ما لا يقل عن خمسين مكتبة زراعية متميزة من بينها أيضا على سبيل المثال المكتبة العلمية الزراعية المركزية فى كييف وقد أُسِّست سنة ١٩٢١ وتضم اليوم فى نهاية قرننا العشرين نحو ٧٠٠,٠٠٠ مجلد، وفى مجال الطب والصحة نستطيع أن نميز مائة مكتبة طبية رفيعة المستوى، منها على سبيل المثال والتمثيل فقط

مكتبة الجمهورية العلمية الطبية المركزية فى كييف وقد أُسِّست سنة ١٩٣٠م وقد بلغت مجموعاتها فى نهاية قرننا العشرين نحو مليون ومائة ألف مجلد.

وتنتشر المكتبات المتخصصة انتشاراً واسعًا فى أقاليم جمهورية أوكرانيا وخاصة فى عواصم الأقاليم وليس فقط فى كييف عاصمة الدولة وبعضها ذو مجموعات كبيرة ويقدم خدمات مكتبية متخصصة عالية الشأن ومن بين تلك المكتبات الإقليمية على سبيل المثال مكتبة كورولنكو العلمية فى خاركيف التى أسست سنة ١٨٨٦ كمكتبة عامة وتضم الآن نحو خمسة ملايين مجلد تركز بصفة خاصة على مجالات العلوم والتكنولوجيا، ومن بين تلك المكتبات أيضا المكتبة الإقليمية للكبار فى دونيك والتى أُسِّست سنة ١٩٢٦ وتضم مليونى مجلد وتركز على مجالات التكنولوجيا وخاصة المعادن والتعدين.

لقد شهدت الخطة الخمسية الواقعة بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠ وحدها إنشاء ٣٦٣٣ مكتبة متخصصة معظمها أنشىء فى المناطق الريفية لخدمة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية وتعتبر مكتبات الوزارات ومراكز البحوث بها من بين المكتبات المتخصصة الهامة ومن بينها على سبيل المثال مكتبة وزارة الثقافة ٢٠٠,٠٠٠ مجلد، و المكتبة التربوية فى وزارة التعليم ٣٠٠,٠٠٠ مجلد.

ولقد ألمحت من قبل إلى المكتبة العلمية التكنولوجية لجمهورية أوكرانيا التابعة لمعهد البحوث العلمية، ونذكر هنا أيضا مكتبة مركز بحوث الاقتصاد «ديرزبلان» فى كييف والتى أُسِّست سنة ١٩٣٥ وبلغت مجموعاتها ٢ مليون مجلد فى نهاية القرن العشرين، ومن المكتبات المتخصصة التابعة لمراكز البحوث مكتبة معهد الصناعات الخفيفة التى أُسِّست سنة ١٩٣٠ بما تضمه الآن من ٨٠٠,٠٠٠ مجلد، مكتبة مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة والتى أُسِّست سنة ١٩٤٤م وتضم اليوم نصف مليون مجلد.

المكتبات الأوكرانية فى الخارج

كما أشرت سابقاً اضطرت الظروف السياسية والقهر الذى مارسه الروس فى

أوكرانيا آلاف الأوكرانيين إلى النزوح خارج وطنهم، وتشتتوا كما رأينا فى العديد من البلاد الأوروبية والأمريكية وكونوا جاليات أوكرانية لها خطرها ولها شأنها، وكان لابد لهذه الجاليات من أن تنشىء لنفسها مدارس ومعاهد علمية ومؤسسات ومنظمات واتحادات وجمعيات ونوادى بل وكنائس ودور نشر ومطابع وغير ذلك، وكان من الطبيعى أن تنشأ المكتبات ومراكز المعلومات فى أحضان تلك المؤسسات جميعا، ومن الطريف أن بعض مجموعات المكتبات الأوكرانية فى الداخل قد حملت مع المهاجرين إلى خارج أوكرانيا واستقرت فى المكتبات الأوكرانية خارج الدولة.

وربما كانت أكبر المكتبات الأوكرانية فى الخارج هى تلك التى أُسِّست فى تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الأولى فى جامعة أوكرانيا الحرة فى براغ سنة ١٩٢٢ وكانت تضم سنة ١٩٣٨ نحو عشرة آلاف مجلد، ومن بينها أيضا مكتبة الأكاديمية الأوكرانية للتكنولوجيا والزراعة فى بود برادى والتى أُسِّست سنة ١٩٢٢م أيضا وضمن ٣٠٠٠٠٠ مجلد ومكتبة معهد مكساجلو دراهو مانيف الأوكرانى العالى للتربية الذى أُسِّس فى براغ سنة ١٩٢٣ وضمت سنة ١٩٣٦م نحو ١١٠٠٠ مجلد، ومكتبة المتحف الأوكرانى فى براغ كذلك والتى أُسِّست سنة ١٩٢٥م وضمت فى مجموعتها العامة الرئيسية نحو عشرة آلاف مجلد إلى جانب ٣٥ مجموعة صغيرة خاصة من بينها مجموعة الجرائد والدوريات الأوكرانية التى ضمت ألف جريدة ودورية بكامل أعدادها، وهناك أيضا مكتبة الغرفة التاريخية الأوكرانية فى وزارة الخارجية التشيكية فى براغ والتى أُسِّست سنة ١٩٣١ وقد ضمت فى سنة ١٩٣٦م نحو ١٧٠٠٠ مجلد.

ولكن مع احتلال القوات الروسية للأراضى التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٤٥م قام الروس بسلب معظم تلك المجموعات وأخذوها إلى الاتحاد السوفيتى ومن بينها على سبيل المثال مكتبة متحف التحرير الأوكرانى بمجموعتها الفريدة والتى تضم وثائق الحرب الأوكرانية الروسية ١٩١٨ - ١٩٢١. كذلك قامت قوات الجيش الروسى بتدمير بعض المكتبات الأوكرانية فى تشيكوسلوفاكيا، كما أدمجت بعض المجموعات جزئيًا فى المجموعات السلافية فى مكتبة جامعة براغ.

ومن بين المكتبات الأوكرانية فى الخارج مكتبة المعهد العلمى الأوكرانى فى برلين وقد أُسِّست سنة ١٩٢٦ وضمت آنذاك نحو ٣٢٠٠٠ مجلد، ومكتبة المعهد العلمى الأوكرانى فى وارسو والتى أُسِّست سنة ١٩٣٠ وضمت سبعة آلاف مجلد فى المجموعة الرئيسية وعددا آخر من المجموعات الخاصة الصغيرة من بينها مجموعة كتب ووثائق «م. دراهو مانيف»، هاتان المكتبتان دمرتا خلال الحرب الثانية، أما مكتبة سايمون بتلجورا فى باريس والتى أقيمت سنة ١٩٢٩م بمجموعة قوامها ١٦٠٠٠ مجلد فقد نقلها الألمان إلى ألمانيا خلال الحرب أيضا.

وبعد الحرب العالمية الثانية توفر المهاجرون السياسيون الأوكرانيون على إنشاء مكتبات جديدة فى مؤسساتهم المختلفة وخاصة المؤسسات التعليمية والبحثية وعلى سبيل المثال كانت هناك مكتبتان كبيرتان فى روما: مكتبة جامعة سانت كليمنس الكاثوليكية التى بلغت آنذاك نحو عشرين ألف مجلد، ومكتبة الآباء البازليين والتى وصلت مجموعاتها فى تلك الآونة خمسة عشر ألف مجلد وضمت كتباً ووثائق هامة حول تاريخ الكنيسة الكاثوليكية الأوكرانية، وفى ميونيخ بألمانيا.أُسِّست مكتبة متخصصة فى الشئون الأوكرانية «أوكرانيكا»، أسسها المهاجرون الأوكرانيون داخل مكتبة جامعة أوكرانيا الحرة هناك وقد بلغ قوامها آنذاك ١٢٠٠٠ مجلد، وفى الخمسينات نقلت مكتبة جمعية سفيسنكو العلمية من ميونيخ إلى سارسيل بفرنسا وكانت تضم سنة ١٩٧٨ نحو عشرين ألف مجلد، كذلك نقلت مكتبة الأكاديمية الأوكرانية الحرة للآداب والعلوم من أوجزبرج بألمانيا إلى نيويورك فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠، وفى نفس سنة ١٩٧٨ كانت مجموعاتها قد بلغت نحو عشرين ألف مجلد ومجموعة قيمة من المخطوطات.

وفى الخمسينات من القرن العشرين نزح كثير من النارحين الأوكرانيين من مهاجرهم فى أوروبا إلى الولايات المتحدة وكندا والعديد من دول أمريكا الشمالية والجنوبية، ومن ثم أسسوا كثيرا من المكتبات فى المهاجر الجديدة من بينها مكتبة جمعية سفيسنكو العلمية والمكتبة الأوكرانية الحرة للآداب والفنون وكلاهما فى نيويورك، ومكتبة كلية سانت بارل وقوامها الآن عشرين ألف مجلد. والمكتبة

الأوكرانية والمتحف وقوامها خمسة وعشرون ألف مجلد وكلاهما فى ستامفورد «كونكتيكت»، ومكتبة المتحف الوطنى الأوكرانى فى شيكاغو الذى أسس سنة ١٩٥٢ وقوامها اليوم خمسة عشر ألف مجلد، ومن بين المكتبات الأوكرانية فى المهجر «مكتبة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية فى أمريكا» والتى أسست فى نيوجيرسى سنة ١٩٥١م وقوامها اليوم عشرين ألف مجلد، ومكتبة أرشيف المتحف الأوكرانى فى كليفلاند التى أسِّست سنة ١٩٥٢م والتى تبلغ الآن عشرة آلاف مجلد، ومكتبة مؤسسة البحوث الأوكرانية التى أنشئت سنة ١٩٧٤ فى إنجلوود - كولورادو وقوامها اليوم نحو عشرين ألف مجلد.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أكبر مجموعة من الكتب الأوكرانية فى مكتبة الكونجرس ٥٠,٠٠٠ مجلد، ثم فى مكتبة جامعة إلينوى ٣٥,٠٠٠ مجلد، مكتبة نيويورك العامة ٣٠,٠٠٠ مجلد، مكتبة جامعة هارفارد ٢٥,٠٠٠ مجلد، مكتبة جامعة ميتشجان ٢٠,٠٠٠ مجلد، مكتبة جامعة إنديانا ١٨٠٠٠ مجلد، مكتبة جامعة شيكاغو ١٦,٠٠٠ مجلد، مكتبة جامعة كاليفورنيا - بيركلى ١٠,٠٠٠ مجلد.

وفى كندا نجد مكتبات أوكرانية فى المهجر من بينها مكتبة ومتحف الآباء البازليين فى موندار ألبرتا وتبلغ اليوم خمسة وعشرين ألف مجلد وتضم بعض الأعمال النادرة مثل أعمال الرسل التى طبعها فيديروفيك سنة ١٥٧٤م، ومن بين المكتبات الأوكرانية فى كندا أيضا مكتبة جمعية الأخوة الأوكرانية فى فانكوفر - كولومبيا البريطانية وتبلغ عشرة آلاف مجلد، ومكتبة معهد سانت فولوديمير فى تورنتو وتبلغ تسعة آلاف مجلد. ومن بين النماذج الجيدة على المكتبات الأوكرانية هناك مكتبة الاتحاد الوطنى الأوكرانى فى تورنتو البالغة خمسة وعشرين ألف مجلد، ومكتبة كلية سانت أندرو فى وينبيج البالغة خمسين ألف مجلد، ومكتبة المركز الثقافى التعليمى الأوكرانى فى وينيبج كذلك البالغة خمسة وعشرين ألف مجلد.

ولعل أكبر مجموعة كتب أوكرانية فى المكتبات الجامعية الكندية هى تلك الموجودة فى مكتبات جامعات: تورنتو البالغة عشرين ألف مجلد، جامعة ألبرتا البالغة خمسة

عشر ألف مجلد، جامعة مانيتوبا البالغة عشرة آلاف مجلد، وفى المكتبة الوطنية الكندية فى أوتوا نجد مجموعة قيمة عن الفولكلور الأوكرانى - الكندى ومجموعة كبيرة حول «الشئون الأوكرانية».

وإلى جانب المكتبات الأوكرانية التى دمرت أو اختفت فى أوروبا ماتزال هناك مكتبات أوكرانية قائمة حتى الآن فى بعض المدن الأوروبية منها على سبيل المثال مكتبة سايمون بتيلجورا التى أعيد بناؤها فى باريس وتضم اليوم عشرين ألف مجلد، ومكتبة متحف الثقافة الأوكرانية فى سيفدنيك فى تشيكيا، وقد ضمت مكتبات بعض الجامعات الأوروبية مجموعات هامة من الكتب الأوكرانية وحول أوكرانيا، كما نجد فى المكتبات البحثية والوطنية مجموعات لا بأس بها ومن بينها على سبيل المثال: مكتبة لينين فى موسكو، مكتبة سالتيكوف - سيديرين فى موسكو كذلك، ومكتبة أكاديمية العلوم فى موسكو ولينينجراد، المكتبة الوطنية البولندية فى وارسو، المكتبة السلافية ومكتبة الجامعة فى براغ، المكتبة الوطنية فى النمسا وكانت تتمتع بإيداع كل الكتب الأوكرانية المنشورة فى النمسا حتى ١٩١٨م، المكتبة الوطنية فى هلسنكى فنلندا؛ المكتبة الوطنية الفرنسية؛ مكتبة الدولة فى ميونيخ؛ المكتبة البريطانية فى لندن.

مهنة المكتبات فى أوكرانيا

يوجد فى أوكرانيا اليوم أى نهاية قرننا العشرين أكثر من مائة ألف أمين مكتبة مؤهل من بينهم ٤٣٠٠٠ يحملون مؤهلات عالية يعملون فى مكتبات وزارة الثقافة وفى المكتبات الجامعية والأكاديمية والمكتبات المتخصصة وفى المكتبات المدرسية الثانوية.

وفى الجامعات الأوكرانية نجد عدداً من أقسام علم المكتبات والمعلومات التى ورثتها الجامعات عن الاتحاد السوفيتى المنحل، وهناك أيضا ٢٦ معهداً متوسطًا يُدرِّس علم المكتبات لمدة عامين بعد الثانوية العامة لتخريج أمين مكتبة مهنى مساعد، وبعد الاستقلال مباشرة بدأ التخطيط لإعادة النظر فى طريقة الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائيى المعلومات واتجهت الآراء نحو تطبيق النظام الأمريكى فى هذا الصدد.

ويصور الجدولان التاليان بعض تفاصيل المكتبات فى أوكرانيا

أعداد المكتبات فى أوكرانيا (١٩٩٩)

النوع	العدد
المكتبات الوطنية	١
المكتبات العامة	٢٦٥٦٥
المكتبات المدرسية والأطفال	٢٥٧٠٠ «من بينها ٢٥٠٠ مكتبة مدرسية مهنية»
المكتبات الأكاديمية	١٥٣
المكتبات المتخصصة	١٢٤٠٠
- الزراعية	٢٥٠
- الطبية	١٠٣٥
جمعيات مهنية	٣٠٠٠
مراكز البحوث	١٠٠
المجموع	المجموع

توزيع المكتبات العامة فى أوكرانيا

النوع	العدد
مكتبات أحياء	٣٧
مكتبات أقاليم	٥٢١
مكتبات حضرية	١٨٥٢
مكتبات ريفية	١٨٣٢٨
مكتبات أطفال مستقلة	١٢٤٢
مكتبات المزارع الجماعية	١٣٨
مكتبات اتحادات تجارية	٣٩٣٥
أنواع أخرى من المكتبات العامة	٥١٢
المجموع	٢٦٥٦٥

المصادر

٢- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتاب الدولى: دراسة فى النشر الحديث ـ. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الاتحاد السوفيتى، المكتبات ـ. فى: دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات ـ. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠ مج ٣.

٣- شعبان عبد العزيز خليفة، الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة ـ. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١. ٢مج.

4- Arseenko, Tetiana. Ukraine._ **in** ._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ chicago: A.L.A. 1993.

5- Chandler,G. Libraries, Documentation and Bibliography in the USSR: 1917 - 1971: Survey and Critical Analysis of Soviet Studies._ London: Seminan Press, 1972.

6- Francis,S (ed) Libraries in the USSR._ Hamden Conn: Linnet Books, 1971.

7- Gajecky, Tatiana. Ukraine, Book Printing and Publishing._ **in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York : Marcel Dekker, 1981. vol. 31.

8- Horecky, P. L. Libraries and Information Centers in the Soviet Union._ Bloomington: Jndiana University, 1959.

9- Wyrar, Bodhan S. Ukraine , Libraries._ **in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ NewYork: MorceL Dekker, 1981. vol. 13.

10- Wynar, Bodhan S. Ukraine Bibliograply._ **in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1981._ vol 31.

الائتمار عن بعد

Teleconferencing

كثير منا ربما لا يعرف أن هناك فى كل يوم ٥ مليـون اجتمـاع تعقد يومـياً فى جميع أنحاء العالم وأن ٨٠٪ من هذه الاجتماعات تستغرق أقل من نصف ساعة، وأن ٦٠٪ من كل هذه الاجتماعات يمكن عقدها عن طريق الاتصال الصوتى دون حاجة إلى الاجتماع الفيزيقى كما يمكن تبادلها عن طريق تبادل النص (البريد الإلكترونى) فقط. وأن ٣٥٪ من كل هذه الاجتماعات هو لمجرد تبادل المعلومات والأفكار فقط. وأن ٩٠٪ من الرحلات الجوية فى بلد مثل الولايات المتحدة هى رحلات أعمال. وأن تكاليف الرحلات الجوية قد تضاعفت فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١، وأصبحت خمسة أضعافها فى سنة ٢٠٠٢ حيث إنها تتضاعف كل خمس سنوات. وأن ٥٠٪ من وقت المديرين يضيع فى هذه الاجتماعات.

ولقد أدركت الإدارة فى الحكومات المتقدمة فى السنوات الأخيرة أنها رغم إنفاقها المليارات فى تحسين إنتاجية المصانع، إلا أنها لم تفعل شيئا يذكر فى تحسين إدارة المكاتب وبيئة المكاتب وظروف العمل بها. وكانت نتيجة ذلك أن تكاليف إدارة تلك المكاتب ابتلعت مع مرور الوقت وبالتدريج مبالغ كبيرة من ميزانيات تشغيل الشركات والمؤسسات. وعندما وصلت الإدارة إلى درجة الصفر فى تكاليف إدارة المكاتب ودرست الموقف دراسة واعية متأنية وجدت أن أخطر العناصر وأكثرها استهلاكاً للميزانية هو عنصر «الاتصالات» بمعناها الواسع الذى يضم كل شىء بدءاً من الرد على التليفونات وحتى لصق الملصقات والمنشورات على لوحة الإعلانات وكتابة وإرسال الرسائل والمشاركة فى الاجتماعات والمؤتمرات.

ولم يبدأ اتخاذ إجراءات جدية فى سبيل تقليص تكاليف تلك «الاتصالات» إلا بعد أن ارتفعت تكاليف السفر والانتقال فى منتصف الثمانينات ومن ثم ارتفعت بدلات السفر والإقامة سواء كان ذلك فى داخل البلاد أو خارجها. ساعتئذ بدأ

التفكير فى إعادة صياغة أسلوب «الاتصال» ومن بينها طرق تخطيط وحضور وإدارة الاجتماعات والمؤتمرات وغيرها من أشكال الاتصال المباشر. لقد ارتفعت تكاليف السفر فى مطلع القرن الواحد والعشرين حدا لم تكن أية مؤسسة توقعه. وقد كشفت الدراسات عن أن السفر يأتى فى المرتبة الثالثة من حيث إمكانية التحكم فى تكاليفه بعد شئون العاملين وإعداد البيانات. وقامت مؤسسات عديدة من هذا المنطلق بدراسات شاملة لأساليب وكيفيات سفر العاملين بها وكيف يمكن تخفيض تكاليفه وترشيده وفى نفس الوقت الارتقاء بالإنتاجية وزيادتها. وقد نشرت شركة «أميركان إكسبريس» تقريراً مفزعاً عن تكاليف السفر جاء فيه أن انفاقات السفر سنة ١٩٨١ بلغت ٥٥ مليار دولار منها ١٨ ملياراً ثمن تذاكر السفر و١١ ملياراً تكاليف الإقامة، و ٨,٢ مليار تأجير سيارات و $\frac{1}{2}$ ٥ مليار مصروف جيب ونثريات أخرى. ولا يدخل فى هذه التكاليف قيمة وقت الإدارة الضائع فى التنقل والانتظار فى المطارات والروحات. ومن المؤكد أن هذه المبالغ قد تضاعفت أربع مرات فى خلال العشرين عاما التى انقضت بعد نشر تلك الأرقام أى فى مطلع قرننا الواحد والعشرين ليصبح المبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار.

وطبقا للدراسات الشاملة التى أجريت حول الإدارة يتضح لنا أن المديرين والتنفيذيين ينفقون ٧٥٪ من وقتهم فى «الاتصالات» أى ما بين ٤-٦ ساعات يومياً فى حضور الاجتماعات وكتابة التقارير حول تلك الاجتماعات والاتصالات التليفونية وكتابة مسودات الخطابات والرسائل وتوقيعها. وكشفت تلك الدراسات كذلك عن أن ٢٢٪ فقط من وقت المدير أو التنفيذى ينفق على «العمل المكتبى».

ومن جهة ثانية كشفت تلك الدراسات عن أن ٦٠٪ من كل تلك الاتصالات لا تحتاج إلى اجتماعات مباشرة وأن الموضوعات التى تطرح للمناقشة يمكن معالجتها بوسائل أقل تكلفة. وطالما أن ٨٠٪ من الاجتماعات والمؤتمرات تنطوى على أعمال شكلية ورسميات كثيرة فإن الجزء الفعال النافع المفيد منها قد لا يستغرق أكثر من نصف ساعة. وأكثر من هذا وجد أن ثلث تلك الاجتماعات والمؤتمرات الهدف الوحيد منها هو تبادل المعلومات وليس اتخاذ قرار.

وقد خرجنا من هذا النوع من أنواع تحليل جدوى التكلفة إلى أن المؤسسات قد بدأت فى إعادة النظر فى الهدف، وفترات انعقاد، وفترات استمرار وفاعلية، وتكاليف اجتماعاتها ومؤتمراتها وقامت بعض تلك المؤسسات بتصنيف الفئات المختلفة من الاجتماعات. وقد ظلت تلك النتائج وتلك المداخل فى إدارة المكاتب عملية أكاديمية فلسفية جدلية بحتة إلى أن دخلت التكنولوجيا الحديثة فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين حيث قدمت بدائل رائعة وحلولا واقعية لترشيد مفهوم الاجتماعات والمؤتمرات. وكان البديل الرائئ هو **«الائتمار عن بعد»** حيث يستطيع شخصان أو أكثر من موقعين متباعدين أو أكثر أن يجتمعوا اجتماعًا أثيريا وأن يتواصلوا دون حاجة إلى ترك أعمالهم ودون حاجة إلى ارتحال ودفع تذاكر سفر وإقامة وغيرها. هؤلاء المجتمعون المؤتمرون عن بعد يمكنهم تبادل الأفكار والمعلومات والصور والرسوم والخطط والاسكتشات.

ولا نندهش إذا علمنا أن التليفون هو أحسن شكل من أشكال الائتمار عن بعد، ويستخدم على نطاق واسع للإعداد للمؤتمرات البعيدة وذلك لترتيب تبادل الأحاديث الصوتية بين الشخصيات القيادية. وقد أحدث استخدام الصورة مع الصوت ثورة حقيقية فى عالم الائتمار عن بعد.

ويستخدم اليوم أسلوبان فنيان فى الائتمار عن بعد بالتليفزيون، وذلك الاستغناء عن الارتحال والسفر والاجتماع وجها لوجه. أما **الأسلوب الأول** فهو **«التليفزيون كامل الحركة»** وهو مثل التليفزيون العادى التقليدى تماما والذى يغير الصور ٣٠ مرة فى الثانية ومن ثم يشعرنا بالحركة فيها أن يخلق ما يعرف بالصور المتحركة. وقد انتشر هذا الأسلوب فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين وتقدمه شركات متخصصة الآن مثل شركة **إيزاكوم**، وهى شركة فرعية من شركة الاتصالات البعيدة بالولايات المتحدة والتى قامت ببناء مراكز لفيديو الائتمار عن بعد فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ويسرت ذلك لمحطات التليفزيون فى جميع أنحاء العالم وتدار عن طريقها اجتماعات وندوات ومؤتمرات الهواء المصور لرجال الأعمال والمال والسياسة وغيرها. كما تقوم شركة فيديو ستار فى أتلانتا بنفس

التسهيلات لعقد الاجتماعات والمؤتمرات عن بعد فى حالة الأحداث الخاصة والسنوية وغيرها.

والأسلوب الثانى هو الآخر أسلوب تليفزيونى أو فيديو ولكن يطلق عليه تسمية التصوير البطىء أو عرض الشريحة أو تليفزيون اللقطات المجمدة والذى بمقتضاه لا تتغير الصورة إلا بعد عدة ثوانى من عشر إلى أكثر من ستين ثانية استنادًا إلى طاقة الدائرة ومن الشركات الأمريكية العالمية العاملة فى هذا المجال شركة كولورادو فيديو التى كانت الرائدة فى هذا الأسلوب وجاءت بعدها شركة إن إى سى وشركة روبوت.

وقد لاحظ المراقبون أن الأسلوب الثانى - التصوير البطىء، العرض الشرائحى - أرخص من الأسلوب الأول ذلك أنه بدلاً من استخدام النقل الحمى المباشر للصور البعيدة التليفزيونية الذى يتطلب عدة قنوات تليفونية وتليفزيونية لتحقيق الحركة فى الصوت والصورة، فإنه تستخدم الخطوط التليفونية العادية. ومن هذا المنطلق أصبح هذا الأسلوب هو الأكثر ملاءمة للائتمار عن بعد حيث لا تكون هناك حاجة إلى حركية كبيرة فى الصور. وعلى سبيل المثال عندما يكون هناك مجموعة من المديرين جالسن إلى طاولة الاجتماع يعرضون أو يستعرضون منتجًا ما.

ويضاف إلى ذلك «الائتمار الجرافيكى عن بعد» والذى يطلق عليه أحيانا اسم «السبورة الإلكترونية». وقد طورت هذا العمل شركة معامل بيل وأطلقت عليه اسمًا تجاريًا هو: جيمنى ١٠٠ ويستخدم فى الأحوال التى لا تتطلب أن يرى المجتمعون بعضهم بعضًا ولكنها تتطلب فقط نقل الاسكتشات، والرسوم التخطيطية والبيانية والخرائط وما شابه ذلك. كما أن هناك ما يطلق عليه «الراقنة عن بعد» أى الآلة الكاتبة البعيدة التى تستخدم سبورة مذكرات الكترونية فى نقل التخطيطات والرسوم اليدوية الآنية.

ولعل أكثر أنظمة الائتمار عن بعد شيوعًا هو النظام السمعى «أوديو». ونقل الصوت أو ما يسمى بالتجسير الصوتى أو إعداد جسر هوائى للصوت يأتى على

شكلين أحدهما يسمح للمؤتمر أن يدلف إلى المؤتمر البعيد بمعنى أن يدخل فى الحوار وثانيهما يسمح له بالخروج من الحوار وهكذا فى حركة دائبة للدخول والخروج إلى ومن على نحو ما نراه فى نظام بيل الصوتى. وهناك العديد من الشركات التى تقدم تسهيلات الائتمار الصوتى عن بعد مثل شركة كيلوج للاتصالات فى دنفر؛ شركة تيليلنك فى سياتل؛ كونيكس فى دانبرى؛ داروم فى شيكاغو وبالنسبة للأنظمة الداخلية نصادف شركة كونفرتيك فى آرفادا (كولورادو) و سياك فى آلاباما.

وفى نهاية القرن العشرين دخل الائتمار عن بعد بواسطة الحاسب الآلى إلى المجال وإن كان البعض لا يستسيغه. والائتمار البعيد للحاسب يعنى بالضرورة أن حاسبين أو أكثر «تتحدث» إلى بعضها البعض وهو يعنى فى نفس الوقت أن عددا من الأفراد يتحدثون إلى بعض من خلال لوحة المفاتيح والطابعات والبريد الإلكترونى والبريد الصوتى والخطوط التليفونية العادية وهى جميعا تعمل من خلال الحاسب لتحقيق أكفأ اتصال مباشر فعال. وربما كان الائتمار عن طريق الحاسب غير متزامن ولكنه بكل تأكيد ائتمار مباشر وجارى وهو يحقق اللقاء بين الأشخاص من مختلف بقاع الأرض بعد ثورة الإنترنت والاتصالات البعيدة. وحيث يستخدم المشاركون العرض المصور والعرض المكتوب والعرض الصوتى من خلال أنظمة الحاسب. إن نظاما للرسائل الإلكترونية يسجل جميع الاتصالات من المشاركين ويقدم تسهيلات الولوج الحروفية أى النصية والتى يمكن الوصول إليها والاستجابة لها فى أى وقت سواء كان المشاركون الآخرون حاضرين أم لا على مطارفهم. وهذا الائتمار أو المشاركة اللاتزامنية، هو ائتمار فعال ومرن إلى أبعد حد وخاصة بالنسبة للمديرين الذين يرتحلون كثيرا أو يتواجدون فى مناطق ذات فروق توقيتية كبيرة، ويديرون مشروعات جارية ضخمة.

وقد وجد أنه مع استخدام الائتمار عن بعد بواسطة الحاسب أن القرار الذى كان يستغرق الأمر لاتخاذه فى أسبوع أو أسبوعين، أصبح يمكن اتخاذه فى يوم واحد أو يومين على الأكثر. وتعتبر شركة بولدر، وشركة إنفوميديا فى سان برونو من الشركات القليلة الرائدة فى مجال الائتمار عن بعد بواسطة الحاسب.

ورغم بعض الانتقادات المبكرة السابقة للأوان من جانب المعترضين الذين ليست لهم ألفة بالائتمار عن بعد، إلا أن المحصلة النهائية بين هؤلاء الذين جربوا هذه الأنظمة كانت هى الرضاء التام. وقد أقر المشاركون فى عمليات الائتمار عن بعد أن هناك تأثيراً إيجابيًا على بيئة العمل و «انسياب وسرعة الإدارة» وهو المصطلح الذى ظهر بعد انتشار الائتمار عن بعد ليدل على ازدياد سرعة وفاعلية حل المشكلات الإدارية عما قبل.

ولقد عدد المشاركون فوائد نظم الائتمار عن بعد على النحو الآتى:

أ- السرعة الواضحة فى حمل المعلومات المطلوبة وتوصيلها مباشرة دون تأخير أو تعقيد؛ مما يترتب عليه سرعة اتخاذ القرار أو الإجراء.

ب- تعزيز ودعم عملية اتخاذ القرار طالما أن جميع الأطراف فى القضية يمكن الرجوع إليهم واستشارتهم وأنه يتم تبادل البيانات والأفكار الخاصة بها ويمكن تقييم وإدخال التعديلات والتغييرات الحاسمة فى هذا الصدد.

ج- تحسين الاتصال ما بين المنزل والمكتب حتى ولو كان المكتب على بعد أميال قليلة من المنزل.

د- توفير الوقت أمام الإدارة العليا لتحديد أولويات الاجتماعات والمؤتمرات التى تتطلب الحضور الفيزيقى وتلك التى يمكن إنهاؤها بالائتمار عن بعد.

هـ- استخدام الائتمار عن بعد فى عمليات التدريب وورش العمل بفاعلية واقتدار لقد أصبح الائتمار عن بعد أداة قوية جديدة تتبناها مؤسسات مختلفة لما فيها من فوائد جمة من بينها تلك التى أشرنا إليها سابقاً. ولقد قامت شركة آى بى إم بتجهيز مئات من قاعات الائتمار عن بعد فى مناطق متفرقة من العالم وفى كل شهر تضيف إلى شبكتها المزيد من القاعات. ولعله من نوافل القول الإشارة إلى أن شركة آى بى إم تستخدم تكنولوجيا التصوير البطىء وليس تكنولوجيا التليفزيون كامل الحركة، مما يجعل الائتمار عن بعد عملية اقتصادية وفعالة وراسخة سواء فى التوفير المباشر للأموال أو فى سرعة اتخاذ القرار وسلامته.

إن المقارنة بين ثورة الائتمار عن بعد والثورة الفرنسية من حيث الانقلاب التنظيمى العظيم الذى أتت به ولنتذكر دائما أن عناصر أى ثورة يأتى فى مقدمتها العنصر البشرى أولاً ثم التنظيم ثانيًا ثم التكنولوجيا ثالثًا. بهذا الترتيب يمكننا أن ننعم بتلك التكنولوجيا الجديدة تكنولوجيا الائتمار عن بعد.

المصدر

1- Cross, Thomas B.Teleconferencing.-in.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1985.vol.39.

إيبرت، فردريش أدولف ١٧٩١-١٨٣٤

Ebert, Friedrich Adolf 1791-1834

كان «فردريتش أدولف إيبرت» إبنًا لقسيس لوثرى، وقد درس الدراسات اللغوية واللاهوتية فى ليبزج و فتنبرج وحصل على درجته العلمية من هذا المعهد الأخير سنة ١٨١٢. وقد اجتذبته مهنة المكتبات والعمل الببليوجرافى منذ ذلك الحين ولذلك سرعان ما قبل وظيفة فى مكتبة جامعة ليبزج سنة ١٨١٣. وفى سنة ١٨١٤ ذهب إلى المكتبة الملكية فى درسدن ليعمل فيها بقية حياته حتى توفى سنة ١٨٣٤ عن عمر لا يزيد على ٤٣ سنة.

وفى سنوات ١٨٢٣-١٨٢٥م انتدب للعمل فى مكتبة هيرتزوج أوجست فى وولفنبوتيل، بعدها عاد إلى درسدن كمكتبى أول.

وفى الفترة التى بقيت من عمره، قبل أن يسقط عليه السلم فى مخازن الكتب فيرديه قتيلا، عاش حياة مكتبية خصبة فقد أنتج بمفرده وبدون مساعدة: المعجم الببليوجرافى الشامل ١٨٢١-١٨٣٠ فى مجلدين كبيرين مع شروح وتعليقات على المداخل على طريقة «برونيه» سابقًا و«جرايس» لاحقاً. هذا المعجم ماتزال له قيمة كبرى ويكشف عن جهد غير عادى. ولما كان هذا الرجل ذا حس ببليوجرافى مرهف وخاصة إزاء الكتب الهامة فقد أوسعها تحليلاً ونقداً ودرسًا مما جعل عمله أداة

ببليوجرافية لا غنى عنها. وقد صدرت عن هذا المعجم طبعة إنجليزية سنة ١٨٣٧ فى أربعة مجلدات.

وكانت دراسات إيبرت حول الإعداد المهنى للمكتبيين وتدريس علم المكتبات سابقة لأوانها كما وردت فى كتابه «تعليم المكتبيين» وقد صدرت منه طبعتان سنة ١٨٢٠م وهو الكتاب الذى أشار إليه برونيه على أنه «صورة أمين المكتبة». ومايزال هذا الكتاب ذا أهمية خاصة فى تاريخ تعليم علم المكتبات. كما أن كتابه عن تاريخ مكتبة درسدن سنة ١٨٢١ يعتبر حلقة هامة فى تاريخ مكتبة عظيمة دمرتها القوات الجوية للولايات المتحدة سنة ١٩٤٥. كذلك فإن كتابه عن علم الكتابة ١٨٢٥-١٨٢٧ مايزال هو الآخر ذا قيمة علمية كبيرة وينطوى على وجهات نظر بالغة الأهمية.

وفى حياته القصيرة كون فردرتيش إيبرت أدولف مكتبة قيمة انطوت على مجموعات نادرة، يضاف إليها مراسلاته مع الباحثين الآخرين، وقد قدمت جميعها إلى مكتبة درسدن عند وفاته.

المصادر

1- Ebert, Friedrich Adolf. A General Bibliographical Dictionary/ Arthur Browne._ Oxford: 1837. 4 vols.

2- Leyh, Georg. F.A. Ebert._**in**._ Zentralblatt für Bibliothekswesen. vol.51, 1934.

3- Thompson, Lawrence S. Ebert, Friedrich Adolf._**in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1983. vol.36.

إيتون، جون ١٨٢٩-١٩٠٦

Eaton, John 1829-1906

عمل «جون إيتون» فى البعثة التعليمية للولايات المتحدة ١٨٧٠-١٨٨٦ وفى خلال هذه الفترة بذل قصارى جهده من خلال وظيفة فى دعم المكتبات من خلال إعداد

الإحصائيات وتحليلها ونشر التقارير وأدوات العمل الأساسية فى المكتبات بما فى ذلك التقرير الذى يعتبر علامة فارقة فى تاريخ المكتبة الأمريكية وهو «المكتبات العامة فى الولايات المتحدة» سنة ١٨٧٦ .

وُلد «جون إيتون» فى الخامس من ديسمبر ١٨٢٩ بالقرب من ستون فى نيوهامبشاير. وكان أكبر إخوته التسعة. وقد تأخر فى الالتحاق بالمدارس وكان متعثراً فى دراسته الأولى ولكن بعد ذلك شق طريقه إلى كلية دارموث وحصل منها على البكالوريا فى سنة ١٨٥٤ واشتغل مديراً لمدرسة حكومية أولا فى كليفلاند وبعدها فى توليد وفى ولاية أوهايو ١٨٥٦-١٨٥٩ حيث عمل مشرفًا عامًا أى مفتشًا على المدارس الحكومية هناك. وفى سنة ١٨٥٩م انخرط فى معهد أنديفور الدينى وتخرج منه سنة ١٨٦١م وقد دخل الحرب الأهلية كقسيس فى كتيبة المتطوعية «أوهايو ٢٧ مشاة» وفى سنة ١٨٦٢م أصبح مشرفاً مسئولاً عن كثير من العبيد المحررين الذين هربوا كلاجئين إلى الجيش الاتحادى. وقد استمر فى هذا العمل حتى انتهت الحرب الأهلية وقد حصل على رتبة جنرال بريجادير. وخلال هذه الفترة استطاع جون إيتون أن يطور مثلا وفلسفة تعليمية وإنسانية عليا دارت جميعها حول أهمية التعليم الحكومى كمفتاح للتجديد الاجتماعى الذى يضمن حياة ديمقراطية مزدهرة. ولقد عمل لمدة خمس سنوات بعد الحرب فى الصحافة والتعليم فى تنيس واستطاع أن يحصل على وظيفة قيادية فى البعثة التعليمية (وزارة التربية والتعليم) حيث تمكن من تحقيق الفلسفة التربوية التى نادى بها.

ولقد رأى إيتون أن الوظيفة الأساسية لمكتب التعليم فى الولايات المتحدة يجب أن تنصرف إلى ترقية التعليم الحكومى العام وذلك من خلال جمع وتحليل ونشر الإحصاءات التعليمية والتقارير الإرشادية وغير ذلك من المطبوعات التى تعرض البرامج التعليمية أمام الجمهور العام، كما رأى تبادل المعلومات التربوية والتعليمية الوطنى، كما أنها أداة هامة فى التعليم والثقافة. وعندما كان مديراً لمدرسة ابتدائية ثم مشرفًا مفتشًا على المدارس الحكومية فى تنيس ١٨٦٧-١٨٦٩م أصر على أن يكون فى كل منطقة تعليمية مكتبة لتكون أداة معينة للمدرسين وتكون نموذجًا لكل مقاطعة فى إنشاء مكتبة عامة يستفيد منها كل المواطنين.

وخلال فترة رئاسته لمكتب التعليم أخذ يُضمِّن تقاريره السنوية إحصائيات عن المكتبات والعمل المكتبى. وقد قاده ميله للإحصاءات والمسوحات المكتبية إلى أن يعد وينشر ويوزع بالمجان تقريراً خاصًا حول «المكتبات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية: تاريخها وأحوالها وإدارتها» وقد تضمن هذا التقرير جداول إحصائية إلى جانب مقالات عامة من إعداد بعض المكتبيين مما جعل هذا التقرير لسنوات طويلة تلت دليلاً هامًا فى إدارة المكتبات العامة الأمريكية. ولقد تواكب نشر هذا التقرير سنة ١٨٧٦ مع انعقاد مؤتمر المكتبيين الأمريكيين سنة ١٨٧٦ فى فيلادلفيا مما ساعد على توضيح الصورة أمامهم.

ولقد قام «إيتون» بإعداد ونشر ملاحق سنوية لهذا التقرير بين ١٨٧٦ و١٨٨٥ ونشر فى التقرير السنوى لمكتب التعليم ١٨٨٤-١٨٨٥م إحصاءات مكتبية كاملة وخلال تلك الفترة أيضا نشر المكتب ووزع بالمجان مجموعة من النشرات الخاصة ـ بمكتبات الكليات سنة ١٨٨٠، ومبانى المكتبات ١٨٨١ وأدوات العمل فى المكتبات ١٨٨٢. وقد كتب كل نشرة منها مكتبيون أفذاذ. وفى سنة ١٨٨٤م حمل المكتب على نشر فهرس اتحاد المكتبات الأمريكية (أداة اختيار) والذى استمر الاتحاد فيه بعد ذلك.

ومنذ ١٨٨٥ كان إيتون قد أرسى تقليداً بالتعاون الوثيق بين مهنة المكتبات ومكتب التعليم، وهو التقليد الذى استمر بعد ذلك. وقد تقاعد إيتون من عمله كرئيس لمكتب التعليم فى الولايات المتحدة سنة ١٨٨٦. واستمر الرجل فى نشاطه واهتمامه بقضايا التعليم حتى وفاته فى واشنطون العاصمة فى التاسع من فبراير ١٩٠٦.

المصادر

1- Alexander, P.w.John Eaton: Preacher, Soldier and Educator, PH.D.Dissertation._ George Peabody College of Teachers, 1939.

2- Miska, Francis L. The Making of the 6781 Special Report on Libraries._in._ Journal of Library History 1973.

3- Smith, G. John Eaton: Educator 1829-1906._in._ School and Society, 1969.

4- Williams, M.S.The Library Work of the Bureau of Education._in._ Library Journal, 1887.

الإيداع القانونى ومكتبات الإيداع

Legal Deposit and Depository Libraries

الإيداع القانونى عبارة عن قانون أو تشريع تسنه الدولة يحتم على كل مؤلف أو ناشر أو طابع أو هم جميعًا متضامنين أن يودعوا ـ وعادة بالمجان ـ نسخًا من أى إنتاج فكرى ينشرونه. وعادة ما يسرى هذا القانون على ما ينشره أبناء البلد فى الخارج أيضا كما يسرى على ما ينشره الأجانب المقيمون على أرض الدولة.

وفى العادة ما ينطبق هذا القانون على جميع أشكال الإنتاج الفكرى (الكتب ـ الدوريات ـ المصغرات الفيلمية ـ المواد السمعية البصرية ـ ملفات البيانات الآلية والبرمجيات ـ أقراص الليزر).

ولابد من الإشارة هنا إلى وجود ما يعرف بالإيداع المحلى الذى يسرى فقط على مؤسسة معينة كأن يصدر رئيس الجامعة قراراً بأن يودع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو مطبعة الجامعة نصوصاً تحتم على طلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) إيداع نسخ من الرسائل الأكاديمية التى يتقدمون بها وتجار فى مكتبات الجامعة التى ينتمون إليها أو فى مركز تجميع الرسائل الجامعية فى الدولة، إن كان هناك مثل هذا المركز؛ وحيث تفلت الرسائل الجامعية فى كثير من الدول من الإيداع القانونى العام وذلك لقلة عدد النسخ الى تعد من الرسالة عن الحد الذى يجعلها مطبوعًا واجب الإيداع.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يعرف أيضا بالإيداع الدولى الذى تقوم به المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية حيث تودع فى مكتبات معينة بكل دولة من الدول الأعضاء نسخاً من كل إنتاج فكرى تصدره على اعتبار أن ميزانية المنظمة تأتى من حصيلة حصص كل دولة عضو فى المنظمة ومن ثم يصبح من حقها أن تحصل على نصيبها من أنشطة تلك المنظمة ومن بين تلك الأنشطة المطبوعات التى تصدرها المنظمة.

وإذا عدنا أدراجنا إلى الإيداع القانونى فلابد من التأكيد على أن كل ما يتعلق به لابد وأن يصدر به تشريع أو قانون ينظمه بحيث لا يمكن تنفيذه إلا فى إطار هذا التشريع.

فالقانون يحدد أولاً المسئول عن الإيداع هل هو المؤلف أو الطابع أو الناشر أم هم جميعًا متضامنين، أى يحق للمكتبة المتمتعة أن ترجع على أى طرف من الأطراف الثلاثة الداخلة فيه دون اعتراض من جانبهم طالما نص القانون على التضامن فى الإيداع.

يحدد القانون أيضا عدد النسخ التى يتم إيداعها وصفات تلك النسخ؛ ومن الطبيعى أن يتفاوت عدد النسخ من دولة إلى دولة فهناك من الدول ما يطلب نسخة واحدة وهناك دول قد يصل عدد النسخ المطلوبة للإيداع فيها إلى بضع مئات كما كان الحال فى الاتحاد السوفيتى الذى انفرط عقده من عشر سنوات. وثمة دول تفرق بين عمل نشر على أرضها وعمل نشره مواطنها خارج أرضها حيث تكون النسخ المطلوبة من هذا الأخير أقل من تلك المطلوبة من العمل الأول. وينص القانون بوضوح شديد على صفات النسخ التى تودع حيث يرفض النسخ المشوشة أو الناقصة أو الملازم غير المجلدة. وعادة ما يفاضل القانون بين الشكل فى الإصدارات المختلفة من العمل الواحد فإن كانت هناك نسخ مجلدة ونسخ مغلفة من الكتاب الواحد يحدد القانون الإيداع من أيهما؛ وبطبيعة الحال تختلف الدول فى هذا الصدد فبعضها يطلب الإيداع من الإثنين وبعضها يطلب الإيداع من النسخ الفاخرة المجلدة فقط وبعضها لا يهمه الشكل ويقنع بالنسخ المغلفة دون المجلدة طالما أن الهدف هو المادة العلمية وليس الشكل.

فى الإيداع أيضا تثور قضية الطبعة الجديدة والطبعة المعادة من العمل الفكرى الواحد، وتميل كل القوانين إلى اعتبار الطبقة الجديدة عملاً جديداً واجب الإيداع لاشك فى ذلك ولا خلاف. وتنقسم القوانين حول الطبعة المعادة ما بين راغب فيها محتم لإيداعها وراغب عنها يجدها عبثا لا مبرر له. بيد أن المشكلة الحقيقية تكمن فى الناشرين بالدول النامية الذين يعتبرون الطبعة المعادة طبعة جديدة إن شاءوا ترويج

الكتاب فى السوق بل ويعتبرون الطبعة الجديدة طبعة معادة حتى يفلتوا من الإيداع إن استطاعوا.

ينص القانون وبالضرورة على أماكن الإيداع أى الجهات التى يتم الإيداع فيها والتى من حقها التمتع به. وعلى حسب الجهة المصدرة لقانون الإيداع والهدف من الإيداع يكون تحديد الأماكن التى يتم الإيداع فيها. فالمكتبات المتمتعة بالإيداع قد تكون مكتبة الدولة (المكتبة الوطنية) بالضرورة حين توجد أو المكتبة الجامعية أو مكتبة البرلمان أو مكتبة البلدية فى الإقليم؛ وقد تكون الجهة المتمتعة بالإيداع هى إحدى إدارات وزارة الداخلية أو وزارة الإعلام أو وزارة الثقافة حين يناط بها الرقابة على النتاج الفكرى. فالدول تتفاوت فى هذا الصدد تفاوتاً كبيراً ومن المعروف أن الهدف من الإيداع - حسب اتجاه كل دولة - قد يكون:

أ- إحكام الرقابة على النتاج الفكرى فى الدولة

ب- إحكام حماية حقوق المؤلفين فى الدولة

ج- إحكام جمع وحفظ وتنظيم الإنتاج الفكرى الوطنى

د- إحكام الضبط الببليوجرافى للنتاج الفكرى الوطنى

فقد يكون الإيداع جزءاً من قانون الرقابة على الإنتاج الفكرى وخاصة فى كل أو جل الدول النامية؛ وقد يكون الإيداع جزءاً من قانون حماية حقوق المؤلفين وقد يهدر حق المؤلف إذا لم يودع فى بعض القوانين وفى قوانين أخرى لا يشترط الإيداع لإضفاء الحماية.

وفى كثير من الأحيان قد يكون الإيداع مقصوداً لذاته هادفًا إلى جمع وحفظ وضبط الإنتاج الفكرى الوطنى ومن ثم يصدر به قانون خاص مستقل ليس جزءاً أو بنداً من قانون أكبر. ومهما يكن من الأمر فإن الهدف فى النهاية هو جمع وحفظ وتنظيم الإنتاج الفكرى الوطنى.

فى قوانين الإيداع سواء كانت مستقلة بذاتها أو جزءاً من قانون أكبر لابد وأن ينص على الإجراءات التى تتبع فى عملية الإيداع حتى تستقر النسخ فى المكتبات التى

تودع فيها وتحديد ما إذا كان الإيداع يتم على نفقة المودع أم على نفقة المكتبة المتمتعة بالإيداع وإن كانت بعض الدول تعفى نسخ الإيداع من الرسوم البريدية تشجعًا للمودعين وامتيازاً للمكتبات التى تتلقى النسخ وتقديراً لعملية الإيداع نفسها. وإن كان الإيداع يتم بالثمن كما يحدث فى دولة كاليابان حيث تحصل مكتبة الدايت على نسخ الإيداع بتخفيض ٥٠٪ من سعر بيعها فى السوق - فإنه يتم النص على ذلك فى القانون بوضوح شديد.

ومن نافلة القول أن نذكر أن قوانين الإيداع تنص أيضا على العقوبات والجزاءات التى توقع فى حالة المخالفة. وتتفاوت هذه الجزاءات من بلد إلى بلد وتصل إلى درجة العنف فى بعض الدول النامية. فقد يكون الجزاء هو الغرامة المالية وقد يكون الحبس، وقد يكون الإثنين معاً ويصل إلى درجة إغلاق دار النشر أو المطبعة أو مصادرة الأدوات التى استخدمت فى إنتاج الكتاب وخاصة إذا كان الإيداع جزءاً من الرقابة على الإنتاج الفكرى وتكون الحكومة عسكرية.

فى بعض الدول ومن بينها مصر يقوم المؤلف أو من ينوب عنه بالحصول مقدمًا على رقم وتاريخ للإيداع وذلك بعد تقديم إحدى بروفات الكتاب أو مجرد صفحة العنوان ويلتزم بتقديم الكتاب عند تمام طبعه. والمفروض أن تقوم المكتبة بمتابعة هؤلاء الذين يتقاعسون أو يتراخون فى تقديم نسخ الإيداع بعد حصولهم على رقم وتاريخ الإيداع.

ويجرنا ذلك بطبيعة الحال إلى الحديث عن موعد الإيداع حيث تنص بعض القوانين على أن يكون الإيداع فى خلال سنة من نشر الكتاب أو فى خلال ستة شهور، بل وتذهب بعض القوانين إلى تحديد موعد الإيداع بعبارات عامة مثل «قبيل طرح الكتاب فى السوق» أو «بعد طرح الكتاب فى السوق مباشرة» أو «بعد طرح الكتاب للبيع» وغير ذلك من العبارات.

وقد يكون من طرافة القول أن الإيداع فى بعض الدول - وإن كانت قليلة - يتم طوعاً بدون قانون حيث يقوم الناشرون أو الطابعون بوازع من وطنيتهم وشرفهم

المهنى بتقديم النسخ إلى المكتبة الوطنية على نحو ما نصادفه فى سويسرا وألمانيا.

فالناشرون فى ألمانيا هم الذين أنشأوا المكتبة الوطنية وهم الذين أمدوا بنسخ من إنتاجهم فى مطلع القرن العشرين فى وطنية وتحمل للمسئولية نادرين.

بقيت نقطة أخيرة وهامة فى هذا العرض العام للإيداع لابد من التوقف أمامها وهى أن بعض الدول تغرق فى مسألة الإيداع بين «الكتب التجارية» و «المطبوعات الحكومية» حيث تصدر تشريعين مختلفين أحدهما خاص بالكتب التجارية والثانى خاص بالمطبوعات الحكومية، ومن الطرافة بمكان أن يكون إيداع الكتب التجارية جزءاً من قانون وإيداع المطبوعات الحكومية جزءاً من قانون آخر. ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا الفصل بين النوعين من المطبوعات فى قوانين الإيداع ولوائحه وإجراءاته ليس ظاهرة عامة بل هو محصور فى عدد قليل من الدول، والإجراء العام هو أن ينسحب قانون الإيداع الواحد فى الدولة على كل ما يصدر على أرضها من نتاج فكرى بلا تمييز.

ولعل أول علمنا بالإيداع فى العصر الحديث يرجع إلى فرنسا حيث كان الملك الفرنسى فرانسوا الأول (فرانسيس الأول) هو أول من ابتدع عملية الإيداع حين أصدر فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٥٣٨م تشريعاً يحتم على كل طابع وناشر فى فرنسا دون استثناء أن يقدم للمكتبة الملكية فى مدينة بلوا نسخة مجانية من كل كتاب جديد ينشره مهما كان مؤلفه أو موضوعه أو ثمنه أو حجمه أو تاريخه أو لغته وعما إذا كان مزدانا بالصور والرسوم أو خلوا منها؛ وفرض غرامة كبيرة مع مصادرة جميع نسخ الكتاب إذا لم ينفذ أمر الإيداع هذا. وبعد نقل المكتبة الملكية من بلوا إلى باريس استمر القانون معمولاً به وقد أصبحت نسخ الإيداع فى المكتبة الفرنسية بحق سجلا دائمًا للنتاج الفكرى الفرنسى.

أما القانون المعمول به حاليا فى فرنسا فإنه قانون ٢١ من نوفمبر ١٩٦٠ والذى يقضى بضرورة إيداع المطبوع فى المكتبة الوطنية الفرنسية فى ظرف ٤٨ ساعة على الأقل قبل طرح المطبوع فى السوق. وفى حالة الدوريات والجرائد يجب إيداعها قبيل

التوزيع مباشرة وفى التعديل الصادر فى الأول من أغسطس سنة ١٩٦٣م امتد الإيداع إلى التسجيلات الصوتية ويجرى الإعداد لإدخال المواد المستحدثة فى عملية الإيداع.

وفى بريطانيا شق الإيداع طريقه بصفة غير رسمية فى سنة ١٦١٠م عن طريق اتفاق خاص عقد بين جامعة اكسفورد (مكتبة بودلى) وشركة الوراقين، تلك الشركة التى كانت تهيمن على صناعة الطبع والنشر فى إنجلترا منذ سنة ١٥٥٧م وكان لديها منذ ذلك التاريخ سجلات كاملة من المطبوعات التى ينشرها أعضاؤها. وقد كانت نقطة الضعف الرئيسية فى ذلك الاتفاق أنه لم يكن رسميًا حكوميًا ـ على عكس التشريع الفرنسى ـ إذ كان تعاقدًا خاصاً ولم تكن هناك معاضدة ملكية له؛ ولم يكن ثمة جزاء يوقع على من يخالفه مما أدى فى سنة ١٦٣٧م إلى إصدار قرار جديد عن طريق «غرفة النجمة» جعل السجن والغرامة جزاء المخالفة ولكن انهيار غرفة النجمة هذه فى سنة ١٦٤٠م أدى إلى تفسخ القرار.

وعندما صدرت قرارات تنظيم المطابع بين ١٦٦٢-١٦٩٢م حتمت تقديم ثلاث نسخ من الكتب الجديدة والطبعات المنقحة عقب النشر إلى المكتبة الملكية ومكتبة جامعة أكسفورد ومكتبة جامعة أكسفورد ومكتبة جامعة كمبردج وقد ظل معمولاً بذلك حتى ١٦٩٥م حين تغير الإيداع بقانون ١٧٠٩م الذى عرف بقانون «حق الطبع» والذى أصدرته الملكة «آن» ويخوِّل للمؤلف حق طبع أو نشر كتبه بنفسه وكان هذا الأمر محظوراً عليه قبل ذلك وقد فرض القانون الجديد تقديم تسع نسخ من أحسن نسخ الطبعة توزع على النحو الآتى:

نسخة للمكتبة الملكية، نسخة لكل من جامعتى إكسفورد و كمبردج؛ أربع نسخ لمكتبات الجامعات الإسكتلندية الأربع، نسخة لكلية المحامين فى أدنبرة، نسخة لكلية سيون فى لندن. وقد جرت المحاولة فى سنة ١٧٣٧م بزيادة عدد النسخ التى تودع ولكنها قوبلت باعتراض شديد فعدل عنها. وقد أدى توحيد قانون حق الطبع فى أيرلندا سنة ١٨٠١م إلى إضافة نسختين أخريين لمكتبات دبلن: مكتبة كلية ترينتى ومكتبة القصر الملكى، واستمر هذا الإيداع فى قانون سنة ١٨١٤، بيد أنه فى قانون

١٨٤٦ فقدت ست مكتبات هذا الامتياز وعوضت عنه بمنحة سنوية قدرها ٣٠٠٠ جنيه استرلينى تقسم فيما بينها تمكينا لها من شراء الكتب التى كانت تحصل عليها بالمجان عن طريق الإيداع، وتلك المكتبات الست كانت هى: مكتبة كلية سيون، مكتبات الجامعات الإسكتلندية الأربع، المكتبة الملكية فى أيرلندة.

أما المكتبات التى بقى لها الحق فى التمتع بالإيداع فكانت مكتبة المتحف البريطانى (المكتبة الملكية سابقا والتى آلت الأمة سنة ١٧٥٨م) والتى تعرف اليوم باسم المكتبة البريطانية، مكتبة جامعة إكسفورد «مكتبة بودلى»، مكتبة جامعة كمبردج، المكتبة الوطنية باسكتلندا، مكتبة ترينى فى دبلن. وفى قانون ١٩١١م أضيفت المكتبة الوطنية فى ويلز باستثناء فئات معينة من الكتب. وهذه هى الآن المكتبات التى تتمتع بالإيداع فى بريطانيا. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإيداع يشمل جميع الإنتاج الفكرى فى المكتبة البريطانية (التى ظلت ردحا طويلاً تعرف باسم مكتبة المتحف البريطانى). أما فى بقية المكتبات المتمتعة بالإيداع فإن حقها قائم فى نسخة من كل إنتاج فكرى إذا طلبتها فى خلال سنة واحدة من النشر، وبعد هذه السنة يسقط حقها فى الإيداع وذلك حسب آخر قانون ١٩٥٦م.

وفى الدنمرك تعود جذور الإيداع القانونى إلى القرن السابع عشر حين صدر أول قانون للإيداع هناك سنة ١٦٩٧م، وقد صدرت بعد ذلك عدة قوانين للإيداع كان آخرها المعمول به الآن هو قانون ١٩٢٧م الذى يحتم إيداع نسخة واحدة من كل الإنتاج الفكرى فى المكتبة الملكية فى كوبنهاجن ونسخة واحدة أخرى فى مكتبة الدولة فى آرهوس التى تعتبر فى نفس الوقت المكتبة الجامعية. وقد خول القانون مكتبة جامعة كوبنهاجن حق طلب أية نسخة من أى كتاب مجانًا فى خلال شهر واحد من نشره أما بعد هذا الشهر فيسقط حقها المجانى فيه، وعليها أن تدفع ثمنه إذا رغبت فيه.

من الدول العريقة أيضا فى الإيداع القانونى أسبانيا التى يرجع قانون الإيداع بها إلى مطلع القرن الثامن عشر حيث صدر سنة ١٧١٢م وإن كان الإيداع يتم بدون

قانون قبل ذلك التاريخ فى مكتبة الإسكوريال (سان لورنزو دل إسكوريال). وقد عُدِّل هذا القانون سنة ١٩٥٨م مما أدى إلى إحكام الإيداع وزيادة عدد الأعمال المودعة فى المكتبة الوطنية الأسبانية. والإدارة العامة للتعليم العام هى المسئولة عن تنظيم حق المؤلف والإيداع.

وربما تكون كوبا قد تأثرت بأسبانيا فى هذا الصدد حيث تعتبر من الدول التى أصدرت قانونًا للإيداع - كجزء من قانون حق المؤلف - فى العاشر من يناير سنة ١٨٧٩م والذى عدل بالقانون رقم ٣٣٨٧ فى السابع عشر من مارس ١٩٦٤. والذى يقضى بإيداع خمس نسخ فى المكتبة الوطنية من أى إنتاج فكرى يصدر هناك على نحو ما جاء فى المذكرة التفسيرية الصادرة فى العشرين من مارس من نفس سنة ١٩٦٤.

بيرو أيضا من الدول العريقة فى إصدار قوانين الإيداع - كجزء من قوانين الرقابة على المطبوعات - حيث أصدرت أول قانون لها فى الثامن من فبراير سنة ١٨٢٢م، والذى يقضى بإيداع نسختين من أى مطبوع فى المكتبة الوطنية؛ وجاء «ميثاق حرية الصحافة» فى البلاد سنة ١٩٦٨م ليمد التغطية إلى الدوريات.

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من دول العالم قد شرعت عملية الإيداع فى القرن العشرين. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ليس لها قانون إيداع إجبارى وإنما نص على الإيداع كإجراء وقائى لحماية حقوق المؤلفين فى القانون الصادر سنة ١٩٠٩م (المادة ١٧ من قانون الولايات المتحدة). وهذا القانون ينظم التسجيل الرسمى لكل النتاج الفكرى. ويتضمن النص على إيداع نسختين من الأعمال المسجلة والمنشورة فى مكتبة الكونجرس إذا كان النشر قد تم فى داخل الولايات ونسخة واحدة إذا كان النشر قد تم خارج الولايات. وفى حالة ما إذا كانت المادة المسجلة فى مكتبة حق المؤلف بمكتبة الكونجرس غير منشورة فإنه تطلب نسخة واحدة منها فقط. وتقوم مكتبة الكونجرس باختيار ما ترغب فى اقتنائه ضمن مجموعاتها وتتصرف فيما لا ترغب فيه عن طريق التبادل أو الإهداء.

ومن الطريف فى دولة صغيرة مثل بربادوس أن يصدر قانون الإيداع فيها سنة ١٩٠٠م خاصا بالصحف وحدها وبعد أكثر من خمسين عامًا (١٩٥٦) يصدر القانون الخاص بإيداع الكتب. وتتمتع المكتبة العامة هناك - حيث تقوم بدور المكتبة الوطنية - بحق الحصول على نسخة واحدة من كل كتاب أو دورية تصدر هناك؛ بينما تتمتع مكتبة الكلية الجامعية لجزر الهند الغربية بحق الحصول على نسخة واحدة من كل كتاب.

فى بوليفيا صدر أول قانون للإيداع جزءًا من قانون حق المؤلف سنة ١٩٠٩م وقد عُدِّل ونُقِّح بالقرار السامى رقم ٤٦٥٠ الصادر فى الرابع عشر من مايو سنة ١٩٦٧م والذى يحتم إيداع نسختين من كل عمل فكرى يصدر هناك فى المكتبة الوطنية بالدولة.

فى دولة صغيرة مثل فنلندا منحت مكتبة الأكاديمية القديمة فى توركو سنة ١٧٠٧م (الآن هى مكتبة جامعة هلسنكى وفى نفس الوقت المكتبة الوطنية) حق إيداع المطبوعات الدنمركية والسويدية طبقا للقانون. وطبقا للقانون الحالى فإن المكتبة تتلقى خمس نسخ من كل الأعمال التى تنشر فى البلاد؛ وتوزع هذه النسخ على النحو الآتى: نسخة للمكتبة الجامعية الوطنية فى هلسنكى؛ نسخة لمكتبة جامعة توركو؛ مكتبة أكاديمية آبو؛ نسخة لمكتبة جامعة جيفاسكيلا؛ نسخة لمكتبة البرلمان؛ وهذه المكتبة الأخيرة تحصل فقط على الكتب المتخصصة فى مجالاتها، بينما الكتب الأخرى خارج تخصصها تذهب إلى مكتبة جامعة أولو.

وفى دولة أخرى صغيرة هى أيسلندا صدر أول قانون للإيداع سنة ١٨٨٨م وعدل جزئيًا فى سنوات ١٩٠٩م، ١٩٢٨، ١٩٣٩ وأعيد إصداره بالكامل سنة ١٩٣٩م. والمكتبات التى تتلقى نسخ الإيداع فى إيسلندا الآن هى المكتبة الوطنية الجامعية (مكتبة جامعة ريكيافيك)؛ والمكتبة العامة فى أكوريرى. وهناك عدد آخر قليل من المكتبات يسمح له باختيار بعض المواد على أساس إيداعى محدود.

فى النرويج صدر أول قانون للإيداع فى العشرين من يونية ١٨٨٢م وقد ظلت

مكتبة الجامعة الملكية فى أوسلو هى الوحيدة المتمتعة بالإيداع حتى التاسع من يونية ١٩٣٩م دخلت إلى حق التمتع بالإيداع مكتبة جامعة بيرجين، مكتبة الجمعية الملكية النرويجية للعلوم والآداب فى تروندهايم.

فى **ألبانيا** يحتم القانون الذى صدر منذ ١٩٤٤م على كل ناشر أو طابع أن يقدم على سبيل الإيداع خمس عشرة نسخة من كل مطبوع إلى المكتبة الوطنية الألبانية فى تيرانا..

وفى **الجزائر** صدر القانون الخاص بالإيداع فى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٦م ويتم الإيداع حاليًا فى المكتبة الوطنية الجزائرية وكان فى العصر الاستعمارى يتم فيما يعرف بمكتبة قصر الحكم.

فى **الأرجنتين** صدر أول قانون للإيداع سنة ١٩٣٣ وتم تعديله سنة ١٩٥٧ وينص على إيداع ثلاث نسخ من كل إنتاج فكرى معد للتوزيع. وهذه النسخ توزع بواقع نسخة واحدة لكل من: المكتبة الوطنية للأرجنتين، ومكتبة الكونجرس الوطنى (البرلمان)؛ والسجل الوطنى للملكية الفكرية.

أما عن **أستراليا** فالوضع فيها غريب بعض الشيء ففيها قانون إيداع وطنى؛ وبعض قوانين الإيداع الولائية فقد نص قانون ١٩١٢ وقانون ١٩٦٨ على تقديم نسخة واحدة من كل إنتاج فكرى فى المكتبة الوطنية الأسترالية. وهناك قوانين محلية فى بعض الولايات تحتم الإيداع فى الولاية على نحو ما نصادفه فى ولاية نيوثاوث ويلز حيث يحتم القانون إيداع نسخة فى مكتبة برلمان الولاية. وفى ولاية أستراليا الجنوبية يتم الإيداع فى مكتبة ولاية أستراليا الجنوبية ومكتبة برلمان الولاية. وفى تسمانيا يتم الإيداع فى مكتبة ولاية تسمانيا؛ وفى فيكتوريا يحتم القانون الإيداع فى مكتبة ولاية فيكتوريا. أما فى أستراليا الغربية فإن الإيداع يتم فى مكتبة الولاية.

فى **النمسا** صدر أول قانون للإيداع سنة ١٩٢٢ وقد تم تعديله فى منتصف سبعينات القرن العشرين ويحتم الإيداع فى المكتبة الوطنية النمساوية وعدد من المكتبات الحكومية الأخرى.

وفى **بلجيكا** كان أول قانون للإيداع هو ذلك الذى صدر فى الثامن من إبريل ١٩٦٥ وأصبح نافذ المفعول ابتداءً من أول يناير ١٩٦٦؛ وينص على حتمية إيداع جميع المطبوعات المنشورة فى بلجيكا بالمكتبة الملكية باستثناء الأعمال الغالية الثمن جدا التى يحددها مدير المكتبة الوطنية وفى هذه الحالة يمكن شراؤها بالثمن.

وفى **البرازيل** صدر القانون رقم ٨٢٤ فى الخامس من سبتمبر سنة ١٩٦٩ ليلزم الناشر والطابع فى تلك الدولة بإيداع نسخة واحدة من المنشورات الجديدة فى مكتبة المعهد الوطنى للكتاب.

وكان أول معرفة **بلغاريا** بالإيداع هو تشريع التاسع عشر من مايو سنة ١٩٤٥ والذى جرى تنقيحه وتعديله فى منتصف السبعينات من القرن العشرين ويلزم الناشرين والطابعين بإيداع سبع عشرة نسخة من أى عمل فكرى يصدر فى بلغاريا بالمكتبة الوطنية وقد يخفض العدد إلى ست فقط فى حالة صغر حجم الطبعة أى أقل من ٣٠٠ نسخة. من نسخ الإيداع هذه تحتفظ المكتبة الوطنية بأربع نسخ، وترصد نسختان للتبادل الدولى وتوزع النسخ الباقية على مكتبات الإيداع المنتشرة فى عموم الدولة.

وفى **بورما** صدر قانون الإيداع سنة ١٩٦٠ ليلزم الناشرين والطابعين بتقديم نسخة واحدة من كل عمل إلى كل من مكتبة وزارة الداخلية (للرقابة)؛ والمكتبة الوطنية؛ ومكتبة وزارة التربية والتعليم؛ ومكتبة مكتب تسجيل الناشرين والطابعين.

وفى **الاتحاد السوفيتى** الذى تفكك فى مطلع التسعينات من القرن العشرين أى منذ عقد من الزمان كان هناك قانون سوفيتى (فيدرالى) صدر منذ قيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ يحتم على دور النشر تقديم نحو ٤٠٠ نسخة من كل عمل إلى غرفة الكتاب التى تتوفر على توزيعها على مكتبات الإيداع فى عموم الاتحاد. وفى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد كان هناك تشريع خاص بكل منها للأعمال التى تنشر بداخلها. وعلى سبيل المثال **أوكرانيا** كان قانون ١٩١٧ (الأوكرانى) يحتم على دور النشر والطبع تقديم نسخ من كل الأعمال المنشورة هناك إلى: ١- المكتبة العلمية

الوطنية ٢- غرفة الكتاب الأوكرانية السوفيتية ٣- المكتبة العلمية المركزية للأكاديمية الأوكرانية السوفيتية. وعلى سبيل المثال أيضا فى روسيا البيضاء صدر قرار مجلس الوزراء بضرورة تقديم خمس نسخ من كل عمل فكرى ينشر فى الجمهورية إلى مكتبة لينين الوطنية بالجمهورية، حيث تحتفظ بنسخة وتوزع الأربعة الباقية على سائر المكتبات الكبرى بها. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى تفسخ الإيداع الفيدرالى وبقى لكل جمهورية إيداعها الخاص؛ وبعد عقد من التفسخ مازالت الصورة غير واضحة.

وفى **الكاميرون** صدر قانون الإيداع فيها سنة ١٩٤٦ ومازال سارى المفعول ومن أطرف قوانين الإيداع قانون الإيداع فى كندا الذى نص عليه فى دستور البلاد كبند من بنود ذلك الدستور ينص على إيداع نسختين من كل عمل فكرى ينشر هناك أو يمت إلى كندا بصلة فى المكتبة الوطنية فى أوتوا.

وفى إفريقيا الوسطى وكل المستعمرات الفرنسية السابقة فى إفريقيا يطبق قانون الإيداع الفرنسى الذى سبق وأن أشرت إليه وهو الصادر فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٦٠، ويحتم إيداع كافة المطبوعات عقب صدورها مباشرة فى خلال ٤٨ ساعة من طرحها للتداول. وعلى أن تودع الجرائد والمجلات مباشرة حال طرحها فى السوق. وكما أسلفت أيضا صدر قرار فى الأول من أغسطس سنة ١٩٦٣ يوسع الإيداع ليشمل التسجيلات الصوتية. وما أريد التأكيد عليه أن الإيداع فى المستعمرات الفرنسية الأفريقية السابقة يتم مرة فى المكتبة الوطنية الفرنسية وإحدى المكتبات فى الدول الأفريقية المعنية.

فى **سرى لانكا** (سيلان) نص على الإيداع كجزء من قانون النشر والطبع رقم واحد لسنة ١٨٨٥م والمعدل سنة ١٩٥١م ويشمل الإيداع جميع المطبوعات بما فى ذلك الجرائد والمجلات ويتم الإيداع فى مكتب تسجيل الكتب والصحف الموجود فى دار الوثائق الوطنية.

وفى **تايوان** نصادف قانون الإيداع جزءاً من قانون تنظيم المطبوعات الذى صدر هناك سنة ١٩٣٠ وينص على إيداع نسخة واحدة من كل مطبوع لدى وزارة الداخلية، ونسخة واحدة أخرى فى المكتبة الوطنية المركزية.

وفى **كولومبيا** صدر قانون الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٦١ (رقم ٢٨٤٠) ويتطلب إيداع نسخة واحدة من مطبوع أيا كان حجمه أو نوعه فى المكتبة الوطنية (معهد كارو).

وفى **كوستاريكا** جاء قانون الإيداع جزءاً من قانون حق المؤلف حيث يحتم على كل ناشر أو طابع أو مؤلف أو هم جميعا متضامنين إيداع خمس نسخ من كل عمل فكرى يصدر هناك توزع على مكتبات الإيداع على الوجه الآتى: المكتبة الوطنية، مكتبة وزارة التربية والتعليم؛ مكتبة الجمعية التشريعية (البرلمان) الأرشيف العام للدولة؛ مكتبة جامعة كوستاريكا.

وفى **قبرص** يدخل قانون الإيداع جزءاً من القانون العام (المادة ٧٩ البند ٣) حيث تنص على ضرورة قيام المؤلف أو الطابع أو الناشر بإيداع ثلاثة نسخ من أى عمل فكرى يصدر هناك لدى وزارة الداخلية.

وفى **تشيكوسلوفاكيا** (التى انشطرت بعد تفسخ الحركة الشيوعية فى مطلع التسعينات من القرن العشرين) صدر هناك قانون الإيداع سنة ١٩٤٧م وبمقتضاه يتم إيداع نسختين من كل مطبوع يصدر هناك ونسخة واحدة من أية صور فوتوغرافية أو أعمال فنية فى المكتبة الوطنية فى براغ وفى مكتبة ماتيكاسلوفنسكا ومكتبة جامعة براتسلافا. كما كان هناك إحدى عشرة مكتبة أخرى تتمتع بإيداع الأعمال الهامة على أسس انتقائية حين تطلبها. وكانت الإدارة المركزية للمكتبات فى براغ هى التى تنظم عملية الإيداع هذه منذ ١٩٥٩ وحتى تفسخ الدولة فى مطلع التسعينات وبعد انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك فى منتصف التسعينات لم تتضح صورة الإيداع القانونى هناك حتى الآن (٢٠٠٢).

وفى **داهومى** ليس هناك قانون للإيداع ولكن الإيداع يتم طوعًا من جانب المؤلفين والناشرين الذين يقدمون نسخة مجانية فى مكتبة معهد داهومى للأبحاث التطبيقية.

فى **جمهورية الدومنيكان** يدخل الإيداع ضمن قانون الرقابة على الإنتاج الفكرى حيث يتحتم إيداع المطبوعات فى مكتبة وزارة الداخلية، وفى الإدارة العامة للإحصاء بالجمهورية.

وتعتبر **إلسلفادور** من الدويلات العريقة فى سن قوانين الإيداع حيث صدر بها أول قانون للإيداع فى السادس عشر من سبتمبر سنة ١٨٨٦م، ويتم إيداع نسختين من كل عمل فكرى فى المكتبة الوطنية بالدويلة.

وكما أسلفت لا يوجد فى **ألمانيا** قانون للإيداع، ولكن الإيداع يتم طوعًا من جانب الناشرين الألمان وهم الذين أنشأوا المكتبة الألمانية فى مطلع القرن العشرين لتكون مستودعًا لكل الإنتاج الفكرى الألمانى. وتقوم كل ولاية بترتيب عملية الإيداع فى مكتبة الولاية بطريقتها الخاصة.

فى **غانا** صدر قانون الإيداع جزءًا من قانون المطبوعات (قانون تسجيل الكتب والصحف) سنة ١٩٦١. وقد حددت القانون المكتبات التالية لتلقى نسخ الإيداع: مكتبة بالم؛ مجلس المكتبات الغانية، مكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا، مكتبة جامعة ساحل الكاب، مجلس البحث العلمى والصناعى؛ المكتبة المرجعية المركزية؛ مكتب المسجل العام.

أما فى **جواتيمالا** فقد صدر قانون الإيداع سنة ١٩٦٦ ويحمل رقم ٩ وإن كان الإيداع يتم قبل ذلك التاريخ بأكثر من ثلاثين عامًا ولكنه قنن فى تلك السنة بواسطة الجمعية التشريعية (البرلمان). وقد نص القانون على ضرورة أن يقوم كل مؤلف أو طابع بإيداع نسخة من كل مطبوع ينشره إلى: وزارة الداخلية؛ الأرشيف العام لأمريكا الوسطى، المكتبة الوطنية، مكتبة وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء، مكتبة جامعة سان كارلوس فى جواتيمالا، أرشيف الطباعة الوطنى.

وفى **غينيا** تتلقى المكتبة الوطنية منذ أيام الاحتلال أربع نسخ من كل مطبوع يصدر هناك.

وفى **المجر** بدأ الإيداع مبكرًا منذ ١٩٠٠م وتم تعديل القانون سنة ١٩٥١ وحيث تم النص على ضرورة أن يودع المؤلف أو الطابع أو الناشر ست عشرة نسخة من كل كتاب فى المكتبة الوطنية، تحتفظ بنسختين منها وتوزع النسخ الباقية على كبرى المكتبات فى الدولة.

فى **الهند** صدر قانون إيداع الكتب سنة ١٩٥٤ وقانون إيداع الدوريات سنة ١٩٥٦. وهو جزء من **القانون العام للمكتبات** الذى ينقح من حين لآخر. وينص القانون على إيداع نسخة من كل كتاب أو دورية فى المكتبة الوطنية فى كلكتا وثلاث مكتبات أخرى عامة كبرى فى عموم الهند على أن يتم الإيداع فى غضون ثلاثين يوما من صدور العمل وطرحه للتداول.

وفى **إندونيسيا** قدم أول مشروع للإيداع سنة ١٩٥٩م وجرت بعده عدة محاولات لم تنجح إلا فى سنة ١٩٨٠م مع قيام المكتبة الوطنية فى إندونيسيا. وفى هذا القانون قننت الممارسات التى كانت تتم بالاتفاق بين وزير التعليم والثقافة من كل مطبوع ينشر هناك وكانت هذه النسخ تقدم قبل ذلك التاريخ إلى مكتبة تنمية الكتب والمكتبات فى إندونيسيا.

وفى **إيران** يتم إيداع نسختين من كل مطبوع يصدر هناك فى المكتبة الوطنية؛ ولكن ليس هناك أية عقوبات على المخالفات.

وفى **أيرلندا** جاء الإيداع جزءاً من قانون حق المؤلف الصادر فى سنة ١٩٦٣م ويحتم إيداع نسختين من كل مطبوع فى المكتبة الوطنية الأيرلندية وبعض المكتبات البريطانية التى حددت فى القانون.

وفى **إسرائيل** صدر قانون من الكنيست سنة ١٩٥٣م يحتم إيداع نسختين من كل مطبوع فى المكتبة اليهودية الوطنية الجامعية، كما يحتم إيداع نسخة واحدة لدى وزارة التعليم والثقافة، وواحدة لدى وزارة الداخلية وواحدة لدى وزارة الخارجية وواحدة لدى الكنيست.

فى **إيطاليا** يتم الإيداع طبقا للقانون رقم ٣٧٤ الصادر فى الثالث من فبراير سنة ١٩٣٩ والذى تم تعديله بمقتضى القرار رقم ٦٦٠ الصادر فى الحادى والثلاثين من أغسطس سنة ١٩٤٥. وبمقتضى هذا القانون يتحتم على كل ناشر وطابع فى ولاية معينة أن يودع فى مكتبة ولايته أربع نسخ من كل كتاب ونسخة واحدة فى مكتب رئاسة الجمهورية. وتوزع النسخ التى يقدمها المودع فى مكتبة الولاية على النحو

التالى: نسخة لكل من المكتبة الوطنية فى فلورنسا وروما نسخة فى مكتبة الولاية بعاصمة الولاية؛ ونسخة لمكتبة حماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية.

وفى **اليابان** منذ قامت مكتبة الدايت (الوطنية) اليابانية فى نهاية أربعينات القرن العشرين نص قانون إنشاء المكتبة على إيداع جميع الأعمال الفكرية المطبوعة وغير المطبوعة (خرائط) مواد سمعية بصرية، نوتات موسيقية... ويتم الإيداع على نفقة الناشر مقابل نصف السعر.

كما نص نفس ذلك القانون على تقديم ثلاثين نسخة من المطبوعات الحكومية بقصد التبادل الدولى بها.

وفى **الأردن** ليس هناك قانون إيداع صريح وإنما يتم إيداع عرفى فى مكتبة بلدية عمان وفى مكتب المطبوعات بوزارة الإعلام بواقع نسخة واحدة لكل من الجهتين.

فى **لاوس** صدر قانون الإيداع فى سنة ١٩٦٩ وبمقتضاه تودع نسخة واحدة من كل مطبوع يصدر بالدولة فى المكتبة الوطنية. وقبل ذلك التاريخ جرت محاولات عديدة لجمع كل المواد المنشورة فى البلاد.

فى **لبنان** جاء الإيداع جزءاً من التشريع رقم ١٢٢ الصادر فى شهر نوفمبر ١٩٤٤، وقد عُدِّل بالقرار الصادر فى سنة ١٩٥٢م، وصدر تشريع جديد يضم الإثنين معاً بعد تنقيح وتعديل تحت رقم ١٣٤ مادة ٤١ فى الثانى عشر من يونية سنة ١٩٥٩.

وظل معمولاً به حتى الحرب الأهلية التى اندلعت فى منتصف السبعينات من القرن العشرين وكان يحتم على كل ناشر أو طابع أن يودع نسختين من كل عمل فكرى كتب، دوريات، خرائط...

فى المكتبة الوطنية، يضاف إلى ذلك نسختان من كل عمل تودعان فى وزارة الإعلام حيث تحتفظ بنسخة وترسل الثانية إلى وزارة التربية والتعليم. ولما كانت المكتبة الوطنية قد تعرضت لخطر داهم خلال الحرب التى استمرت أكثر من خمسة عشر عامًا قام شباب المكتبيين بنقلها وتجميدها فى بدروم أحد الأبنية وماتزال هناك

حتى كتابة هذه السطور (يناير ٢٠٠٢) ومن ثم توقف الإيداع. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها واستقرت الأحوال. وقد تم تعديل ذلك القانون بقانون آخر للمطبوعات بتاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر ١٩٦٢)، عُدِّل هو الآخر بقانون ٢٠ يونية ١٩٧٧. وفى السابع عشر من آب (اغسطس) سنة ١٩٩٥ عُدِّلت مادة الإيداع رقم ٢٠ من القانون لتصبح على النحو الآتى:

أ- على صاحب المطبعة أو المدير المسئول أن يرسل إلى وزارة الإعلام ست نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية فور نشرها، تحفظ واحدة منها فى وزارة الإعلام وترسل نسخة إلى المكتبة الوطنية ونسخة إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية، ونسختان إلى نقابة الصحافة. وإذا كان للمطبوعات صبغة سياسية ترسل نسخة للنيابة العامة الاستئنافية فى المنطقة.

ب- على ناشر أو صاحب مطبوعة دورية وغير دورية أو مديرها المسئول أو صاحب مطبعة أو مديرها المسئول أو صاحب إنتاج أشرطة بجميع أنواعها، إيداع نسخة من مطبوعته أو إنتاجه فى مؤسسة المحفوظات الوطنية. يطبق هذا التدبير على:

- كل كتاب يطبع فى لبنان أو ينشر فيه مهما كان حجمه ونوعه وموضوعه ومادته وكل مطبوعة مهما كان نوع طباعتها وحجمها، معدة للنشر أو التوزيع أو البيع، تصدر فى لبنان أو تطبع على أرضه،باستثناء تلك التى لها صفة الإعلام الخاص أو الرسمى.

- جميع المواد الصوتية (كاسيت - ديسك) أو البصرية (فيلم) أو السمعية البصرية (أفلام سينما وأشرطة الفيديو) التى تطبع وتسجل وتنتج فى لبنان والمعدة للبيع أو التوزيع أو الحفظ.

- كل المواد التى يمكن أن تصبح مادة حفظية فى أرشيف مؤسسات الإعلام المرئى أو المسموع فى مجالات الفن والثقافة والسياسة».

وفى ليبريا صدر قانون الإيداع سنة ١٩٥٣م ويحتم على كل مؤلف أن يودع فى مكتبة جامعة ليبريا نسخة من كل كتاب ينشره على أرض ليبريا، كما يودع نسخة أخرى فى الإدارة العامة للإعلام والشئون الثقافية.

فى ليبيا تم النص على الإيداع فى المواد ٤٧-٥٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٩م، والمعدل بالقرار الملكى الصادر فى الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٦٢. وتقضى تلك المواد بإيداع نسختين من كل المطبوعات غير الدورية فى إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام والثقافة بهدف التوثيق والرقابة. وبعد إيداع هاتين النسختين والاطمئنان إلى خلو الكتاب من كل ما يخالف الرقابة، تطلب عشر نسخ من الكتاب فى المكتبة العامة فى كل من طرابلس وبنى غازى باعتبارهما تمثلان المكتبة الوطنية فى البلاد. وتقوم كل من هاتين المكتبتين بتوزيع النسخ الزائدة عن حاجتهما إلى المؤسسات والهيئات الثقافية والتربوية فى البلاد. ومما يجدر ذكره أنه بالإضافة إلى ذلك تنص المادة الخمسون من ذلك القانون على ضرورة تقديم ثلاث نسخ من جميع الكتب المنشورة بالبلاد إلى إدارة المطبوعات بالدولة. وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩م ارتبكت عملية الإيداع ولم تعد لها ملامح يمكن الإمساك بها وخاصة بعد إنشاء مكتبة العرب الوطنية التى كان من المفروض أن يودع فيها نسخ من كل كتاب عربى.

وأما عن الإيداع فى لوكسمبورج فينظمه قرار الدوق الأكبر الصادر فى السادس من مايو سنة ١٩٦٠ والذى ينص على ضرورة إيداع نسختين من كل الأعمال المنشورة هناك فى المكتبة الوطنية.

وفى مدغشقر نصادف القرار رقم ٦٠-٨٨ الصادر فى الأول من سبتمبر ١٩٦٠م، والقرار رقم ٦٠-٣١٦ الصادر فى السابع من سبتمبر ١٩٦٠م، والقرار رقم ١١١٠ الصادر فى السادس عشر من إبريل ١٩٦٤. وطبقا لهذه القرارات يتحتم على كل طابع أن يودع نسختين وعلى كل ناشر أن يودع ست نسخ فى وزارة الداخلية التى تحتفظ لديها بنسخة واحدة وتوزع النسخ الباقية - فيما عدا الجرائد - بواقع نسختين من كل مطبوع للمكتبة الوطنية ونسختين للمكتبة الجامعية ونسخة واحدة للأرشيف الوطنى فى جمهورية مدغشقر.

وفيما يتعلق بدولة مالاوى نجد أن الإيداع جاء جزءاً من قانون المطبوعات العام

الذى ينص على تقديم نسخة واحدة من كل مطبوع يصدر هناك إلى الأرشيف الوطنى المالاوى.

وفى ماليزيا صدر قانون الإيداع سنة ١٩٥٠ لصالح الأرشيف الوطنى وفى ساراواك سنة ١٩٦١م لصالح المتحف الوطنى.

أما فى مالطة فقد نص الفصل ١٤٢ من القانون المالطى العام (وهو الخاص بالمكتبات العامة) على ضرورة إيداع نسختين فى مكتبة مالطة الملكية ومكتبة جوزب العامة، من كل الأعمال المطبوعة والمنشورة فى جزيرة مالطة.

وتعتبر موريشيوس من الدول العريقة فى مجال الإيداع حيث يتم الإيداع هناك منذ ١٨٩٣ فى إدارة الأرشيف الموريشيوسى لكل الكتب والنشرات والدوريات المنشورة فى تلك الدولة. ويحصل الأرشيف الوطنى على خمس نسخ من الكتب والنشرات والدوريات، ترسل منها نسخة واحدة - فيما عدا الدوريات - إلى معهد موريشيوس.

وفى موناكو يتم الإيداع منذ يناير ١٩٢٥ من كل الأعمال المطبوعة والمنشورة هناك بواقع نسخة واحدة لدى وزارة الخارجية (السكرتارية العامة للدولة) ونسخة واحدة لدى مكتبة البلدية.

وفى المغرب يتم الإيداع فى المكتبة والأرشيف الوطنى طبقًا لقرار السابع من أكتوبر سنة ١٩٣٢.

وتشير المصادر المختلفة إلى أنه لم يكن هناك فى هولندا فى يوم من الأيام أى قانون للإيداع الإجبارى.

أما فى نيوزيلندة فقد صدر قانون الإيداع سنة ١٩٠٣م وظل قاصراً على مكتبة الجمعية العمومية (البرلمان) بواقع نسختين حتى سنة ١٩٦٢م حين امتد الإيداع إلى المكتبة الوطنية على أساس انتقائى إلى أصبح من حقها تلقى كل المطبوعات التى تحتاج إليها.

وفى نيجيريا صدر قانون الإيداع سنة ١٩٥٠ وذلك لصالح مكتبة جامعة عبادان

باعتبارها المؤسسة المسئولة عن إدارة الإيداع وحيث تحصل على نسختين من كل عمل يصدر على المستوى الفيدرالى فى نيجيريا. وقد سعت كل ولاية إلى إصدار قانون خاص بها ففى الأول من إبريل سنة ١٩٦٨ صدر قانون فى الولاية الغربية يخول جامعة إيفى الحصول على نسختين من كل مطبوع ينشر على أرض الولاية. وفى الأول من يناير سنة ١٩٦٥ صدر قانون للولاية الشمالية يخول جامعة أحمد وبللو فى زاريا الحصول على نسختين من جميع المطبوعات الصادرة هناك. وفى الأول من أكتوبر سنة ١٩٦٣ صدر قانون فى ولاية لاجوس يخول جامعة لاجوس الحصول على نسختين من كل مطبوع يصدر فى الولاية.

وتعتبر النرويج من الدول العريقة فى الإيداع حيث عرفت الإيداع منذ العشرين من يونية ١٨٨٢م وكانت مكتبة جامعة أوسلو هى المتمتعة الوحيدة بنسخ الإيداع حتى التاسع من يونية سنة ١٩٣٩ حين دخلت فى حق الإيداع مكتبة الجامعة فى بيرجن ومكتبة الجمعية الملكية النرويجية للعلوم والآداب فى تروندهايم.

وفى باكستان صدر قانون الإيداع فى التاسع عشر من فبراير سنة ١٩٦٨ ويخول المكتبة الوطنية الباكستانية فى إسلام آباد والمكتبة التذكارية (لياقات) فى كراتشى الحصول على نسخة من كل كتاب ينشر هناك. وكان هذا القانون ينسحب على المكتبة المركزية الباكستانية فى داكا وذلك قبل انفصال بنجلاديش (باكستان الغربية) عن باكستان (الشرقية) فى النصف الثانى من سبعينات القرن العشرين.

وفى الفلبين ليس هناك قانون مستقل للإيداع ولكن المؤلف الذى يريد أن يحمى كتبه المنشورة هناك عليه أن يودع نسختين من كل كتاب فى مكتب حق الطبع فى المكتبة الوطنية بنفس الطريقة المعمول بها فى الولايات المتحدة.

وفى بولندا صدر قانون الإيداع رقم ٣٤ فى الثانى من أغسطس سنة ١٩٦٨ عن طريق وزارة الثقافة والفنون الجميلة والذى يطلب إلى كل طابع وكل ناشر إيداع عدد من النسخ من كل مطبوع فى المكتبة الوطنية وعدد آخر من المكتبات، بينما يطلب من التسجيلات الصوتية نسخة واحدة للمكتبة الوطنية.

وفيما يتعلق بدولة **البرتغال** صدر أول قانون للإيداع هناك فى نهاية القرن التاسع عشر وعُدِّل سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٦٥. ويحتم هذا القانون إيداع اثنتى عشرة نسخة فى المكتبة الوطنية البرتغالية فى لشبونة تحتفظ بنسختين وتوزع الباقى على المكتبات المحددة فى عموم البلاد.

وفى **رومانيا** فرض الإيداع القانونى فى القرن الثامن عشر. ولكن أساس الممارسة الحالية للإيداع هناك يرجع إلى قانون ١٩٤١م الذى خضع للعديد من التعديلات. وتعتبر المكتبة المركزية للدولة (المكتبة الوطنية) هى مستودع الإيداع حيث تحصل على تسع نسخ من الطابع ونسختين من الناشر. ومن مجموع هذه النسخ تحتفظ المكتبة الوطنية بثلاث نسخ وتوزع سائر النسخ بواقع ثلاث نسخ لمكتبة الأكاديمية ونسخة لكل من المكتبات الجامعية فى عموم البلاد.

وفى **المملكة العربية السعودية** تأخر قانون الإيداع بها حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين حيث يحتم على كل ناشر أو طابع سواء كان تجارياً أم حكوميًا أن يودع فى مكتبة فهد الوطنية خمس نسخ من كل عمل يصدره.

وفى **سيراليون** صدر قانون الإيداع سنة ١٩٦٢ وتم تعديله عدة مرات وبمقتضاه يجرى إيداع ثلاث نسخ من كل كتاب يصدر هناك فى المكتبة الوطنية حيث تحتفظ بنسخة وترسل نسخة إلى مكتبة كلية خليج فوراح والنسخة الثالثة ترسل إلى المكتبة البريطانية (المتحف البريطانى).

ويرجع تاريخ الإيداع القانونى فى **سنغافورة** إلى قانون ١٨٨٦م وقد تم تعديله عدة مرات فى سنوات ١٩٢٠، ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٧، ويتم إيداع الإنتاج الفكرى الصادر فى البلاد بمقتضى هذا القانون بالمكتبة الوطنية فى سنغافورة.

وفى **السودان** يرجع قانون الإيداع إلى سنة ١٩٦٨م وقد جرى تعديله عدة مرات ويحتم هذا القانون إيداع نسخة من كل عمل ينشر هناك فى مكتبة جامعة الخرطوم، ودار الوثائق السودانية ومكتبة أم درمان المركزية.

وفى **سويسرا** لا نصادف تشريعًا للإيداع الإجبارى ولكن الوضع هناك مثل الوضع

فى ألمانيا حيث يقوم الناشرون والطابعون طوعًا بإيداع نسخ من إنتاجهم الفكرى فى المكتبة الوطنية وذلك بمقتضى اتفاق وترتيب مع اتحاد الناشرين والموزعين السويسريين.

وفى سوريا نجد أن الإيداع جاء جزءاً من قانون المطبوعات وكان يتم فى المكتبة الظاهرية بدمشق ولكن بعد قيام مكتبة الأسد الوطنية ١٩٨٤م انتقل الإيداع إليها بواقع نسختين من كل عمل ينشر هناك. وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعا آخر من الإيداع الإجبارى يتم على الكتب المعروضة فى معرض دمشق الدولى حيث يجب على كل عارض فى المعرض سواء كان ناشراً أو طابعًا أو موزعًا أو مؤلفًا أيا كانت جنسيته أن يقدم نسختين من كل عمل معروض إلى مكتبة الأسد الوطنية كشرط لدخول المعرض.

وفى تايلاند صدر قانون المطبوعات الذى يعتبر الإيداع جزءاً منه سنة ١٩٤١م، وهو ينص على ضرورة إيداع نسختين من كل عمل فكرى ينشر هناك سواء الكتب أو الدوريات بما فيها الصحف وذلك فى المكتبة الوطنية.

وفى توجو يرتبط الإيداع بالرقابة على الإنتاج الفكرى ويتطلب القانون هناك إيداع نسخة من كل مطبوع لدى وزارة الداخلية ونسخة لدى المكتبة الوطنية.

ومن الطريف أنه فى دولة صغيرة مثل ترينيداد و توباجو ينص قانون الدولة العام فى الفصل الواحد والثلاثين، المادة السادسة عشرة والتعديلات التى أُدخلت مؤخراً على إيداع ثلاث نسخ من جميع الكتب وغيرها من مواد الإنتاج الفكرى لدى وزارة التربية والتعليم.

وفى تونس يتم إيداع كل الإنتاج الفكرى فى دار الكتب التونسية بمقتضى قانون ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ وتعديلاته المتلاحقة.

وفى تركيا صدر قانون الإيداع سنة ١٩٢٨م وعدل سنة ١٩٣٤ ويقضى بإيداع خمس نسخ من كل إنتاج فكرى فى خمس مكتبات محددة بالقانون من بينها المكتبة الوطنية.

أما فى أوغندا فقد صدر قرار الإيداع سنة ١٩٥٨م لصالح مكتبة جامعة ماريريرى ثم وُسِّع فى سنة ١٩٦٩م ليشمل مكتبة معهد الإدارة العامة.

وفى فولتا العليا بدأ الإيداع مبكرًا بمقتضى القانون الصادر فى الثانى عشر من يوليو سنة ١٨٩٣م ويقضى بإيداع نسخة واحدة من كل الأعمال المنشورة هناك فى المكتبة الوطنية. وصدر قانون آخر فى الأول من أغسطس سنة ١٩٤٠ يطلب من الأجهزة الحكومية التى تنشر أى مطبوعات رسمية: حوليات، إحصاءات، تقارير علمية وفنية، كتبًا، نشرات... أن تودع عشرين نسخة لدى المكتبة الوطنية تبقى منها بعض النسخ وتتصرف فى بقية النسخ إهداء وتبادلاً.

وفى فنزويلا. نصادف قانونين أحدهما صدر فى الثانى والعشرين من يولية ١٩٤١ ويختص بالكتب العادية والثانى صدر فى الثانى والعشرين من يناير سنة ١٩٤٥م ويختص بالمطبوعات الحكومية.

وفى جمهورية فيتنام نجد سلسلة من القوانين: العاشر من أكتوبر ١٩٦١ (رقم ٢٠٧ - جد)، الثامن والعشرون من إبريل ١٩٢٤ (رقم ١٨١-ج د، مواد ١١، ٢٤)، الثانى من أغسطس ١٩٦٥ (رقم ١٠٢- ١- ج د/بى سى/ن د). وتقضى جميعها بإيداع ثمانى نسخ من أى مطبوع ينشر داخل الدولة، وعدد محدود متفاوت من نسخ الكتب والدوريات المستوردة لدى الإدارة العامة للمكتبة والأرشيف الوطنى.

وفى يوغوسلافيا صدرت قوانين الإيداع اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر. أما القانون المتبع حاليًا فيرجع إلى سنة ١٩٥٣ ويقضى بإيداع تسع نسخ من كل الأعمال المنشورة والمطبوعة هناك فى المكتبة الوطنية، وإيداع نسختين فى المركز الببليوجرافى اليوغوسلافى لإعداد ببليوجرافية يوغوسلافيا. إضافة إلى ذلك كانت هناك قوانين خاصة بكل جمهورية يوغوسلافية على حدة تقضى بإيداع المطبوعات المحلية فى المكتبة المركزية بالجمهورية. وعلى سبيل المثال كان هناك قانون خاص بجمهورية كرواتيا صدر سنة ١٩٦٥ ويقضى على الناشرين والطابعين هناك بإيداع نسخة واحدة من كل عمل فى المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة فى كرواتيا ونسخة للمكتبات الوطنية فى الجمهوريات الأخرى داخل يوغوسلافيا. ولكن فى ظل الحرب

الأهلية واضطرابات تسعينات القرن العشرين، اضطرب الإيداع ولا تتضح معالمه الآن بعد تفسخ يوغوسلافيا.

وفى زامبيا صدر قانون الإيداع هناك سنة ١٩٤٧ جزءاً من قانون المطبوعات ويقضى بإيداع نسختين من كل عمل ينشر فى زامبيا لدى مكتبة الأرشيف الوطنى.

إيداع المطبوعات الحكومية

من واقع الممارسات الفعلية لعملية الإيداع نجد أن إيداع المطبوعات الحكومية لا يتم على النحو المطلوب فى كثير من دول العالم وبنفس الصرامة التى يتم بها الإيداع بالنسبة للمطبوعات التجارية. ويسود الاعتقاد فى كثير من الأحيان أن الجهاز الحكومى لا يمكن معاقبته على عدم الإيداع فهل تعاقب الحكومة أجهزتها؛ كما يسود اعتقاد آخر بأن المقصود بالإيداع هو المطبوعات التجارية فقط والناشر التجارى وحده. ومن هنا نجد عدم الاكتراث إزاء إيداع المطبوع الحكومى مهما كانت أهميته. وربما لهذه الأسباب جميعا تولى بعض الدول أهمية خاصة لإيداع المطبوعات الحكومية بل وقد تفرد لها قانونًا خاصًا بها دون المطبوعات التجارية بل وقد تحدد لها مكتبات إيداع بعينها فى تلك القوانين؛ وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية التى لديها شبكة مكتبات إيداع واسعة للمطبوعات الحكومية ولذلك سوف نعرض هنا بشىء من الإسهاب لتجربة الولايات المتحدة ونمر سريعا على تجارب دول أخرى فى هذا الصدد، حتى نرى الصورة فى الحالين بين دول متقدمة ودول نامية.

تجربة الولايات المتحدة فى إيداع المطبوعات الحكومية

فى الولايات المتحدة يقصد بمصطلح «مكتبة إيداع» مستودع رسمى لإيداع المطبوعات الحكومية المتاحة للتداول الحر ووضعها تحت تصرف الجمهور العام. ويجب ألا تختلط مع مراكز التخزين المشترك الإقليمية على نحو ما نصادفه فى مكتبة تخزين نيوإنجلاند التى أقيمت لخدمة مؤسسات منطقة بوسطون ـ كامبردج.

وفى حقيقة الأمر توجد شبكة مستفيضة من مكتبات الإيداع فى الولايات المتحدة الخاصة بإيداع المطبوعات الحكومية؛ هذه الشبكة ترجع فكرتها إلى القرن الثامن عشر

ونجد جذورها فى البيان التالى المأخوذ من بعض بنود الاتحاد الكونفدرالى الذى أعلن فى الخامس عشر من نوفمبر ١٧٧٧م.

«إن كونجرس الولايات المتحدة لديه السلطة لإرجاء اجتماعاته إلى أى وقت يراه خلال السنة وفى أى مكان يراه داخل الولايات المتحدة؛ ولكن لن يطول الإرجاء لأطول من بحر ستة شهور ولسوف ينشر وقائع الاجتماعات شهريًا فيما عدا الوقائع المتعلقة بالمعاهدات والتحالفات والعمليات العسكرية والمحاكمات التى تتطلب السرية، كما أن الاقتراعات الإيجابية والسلبية لممثلى الولايات على السواء سوف تنشر فى تلك الوقائع إذا أراد أى وفد ذلك. وأى وفد لأية ولاية أو عضو فى وفد يرغب فى الحصول على نسخة من تلك الوقائع فإنها سوف تقدم له فيما عدا الأجزاء الخاصة بالموضوعات سابقة الذكر، وذلك لكى توضع تلك الوقائع أمام مشرعى الولايات المختلفة.».

ويمكننا أن نشير إلى «تيموثى بيكرنج» من ماساشوستس على أنه الأب الحقيقى لشبكة مكتبات الإيداع فى الولايات المتحدة الذى قدم الاقتراح الآتى إلى مجلس النواب وتمت الموافقة عليه فى السابع والعشرين من ديسمبر ١٨١٣:

«تمت الموافقة من جانب مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالولايات المتحدة فى الاجتماع المعقود [بالتاريخ المذكور] على أن الجرائد (الوقائع) العامة الصادرة عن مجلس الشيوخ أو مجلس النواب فى الوقت الحاضر وأيضا فى المستقبل، ابتداءً من الدورة الحالية. وكذلك كل الوثائق التى تنشر بناء على أوامر من مجلس الشيوخ أو مجلس النواب على التوالى اعتباراً من الدورة الحالية. وسوف يطبع من تلك الأعمال مائتا نسخة زيادة عن العدد الذى يطبع عادة؛ يودع منها خمس وعشرون نسخة فى مكتبة الولايات المتحدة [مكتبة الكونجرس] تحت تصرف الحكومة وكى تسلم إلى أعضاء الكونجرس خلال أية دولة وإلى أى أشخاص آخرين من المخولين قانونًا بالإفادة من الكتب الموجودة فى المكتبة المذكورة حين يتقدمون بطلباتهم إلى أمين المكتبة ويعطون إلى أمين المكتبة إيصالات بالاستلام على نحو ما يفعلون بالنسبة

للكتب الأخرى فى المكتبة. وبنفس الطريقة سوف تنقل نسخ أخرى كثيرة شأنها فى ذلك شأن وقائع الكونجرس إلى التنفيذيين فى مختلف الولايات والمحميات، وستكون هذه النسخ كثيرة بحيث يحصل كل تنفيذى على نسخة منها، وترسل نسخة إلى كل فرع من فروع الولاية وكل مجلس تشريعى بالمحميات المختلفة، ونسخة إلى كل جامعة وكلية ونسخة إلى الجمعية التاريخية العاملة أو التى سوف تنشأ مستقبلا فى كل ولاية. وما يتبقى من المائتى نسخة سوف يوضع بالمكتبة المذكورة مكتبة الولايات المتحدة تحت تصرف الكونجرس فى المستقبل.

وفى السابع من إبريل ١٨١٨م كتب جون كوينس آدامز - وزير الخارجية آنذاك - إلى مجلس النواب بأنه يواجه كثيرا من المشكلات فى صياغة القوانين وذلك بسبب عدم تمكنه من الحصول على الوثائق اللازمة وتأخير شحن الشحنات لعدم استطاعة السفن مغادرة الموانئ وخلص من ذلك إلى:

«أنه من الضرورى تأمين نسخ زيادة يأمر بها الكونجرس كى تحل محل النسخ الناقصة والتالفة والتى تضيع فى الطريق بسبب حوادث البحر والبر خلال نقل شحنات المطبوعات إلى عموم الاتحاد، ولا تصل إلى جهاتها المقصودة أبداً. ويلاحظ أيضا أنه يحدث تأخير فى الطبع قد يصل إلى عدة شهور بعد انتهاء دورة انعقاد الكونجرس ومن ثم يتأخر تسليم القوانين والوقائع والوثائق المتعلقة بالدورة إلى كل الولايات والمحميات على التوالى. ولكن يمكن تجنب ذلك لو أننا استعنا بعدد أكبر من الطابعين والمجلدين مما يعظم الكفاءة والسرعة وإن كانت هناك بطبيعة الحال تكاليف أكبر».

وطبقا لما جاء فى البيان المشترك الصادر فى العشرين من يولية ١٨٤٠ والثلاثين من إبريل ١٨٤٤م فقد تمت زيادة عدد النسخ الصادرة من الوقائع (الجرائد الرسمية) والوثائق بحوالى ٣٠٠ نسخة وخلال الست والثلاثين عامًا التالية قرر الكونجرس توزيع مطبوعات معينة على المؤسسات التعليمية وغيرها عن طريق مندوبين رسميين ووكالات حكومية. ولم تبزغ فكرة تخصيص مكتبات بعينها لإيداع فئات مختارة من

المطبوعات والوثائق الرسمية بطريقة منظمة ومنتظمة إلا بين سنتى ١٨٥٧-١٨٦١. وقد تم تحديد تلك المكتبات عن طريق القانون أو أعضاء الكونجرس وذلك على أساس المناطق الانتخابية. ولابد من الاعتراف هنا بأن توزيع المطبوعات الرسمية قبل ذلك التاريخ كان يتم بشكل عشوائى وبأسلوب اعتباطى: فقد كان عضو الكونجرس أو من فى معيته من الأفراد والمؤسسات يتلقى ما يشاء من المطبوعات الرسمية والوثائق، بينما الآخرون وخاصة المؤسسات التعليمية لا تتلقى شيئا البتة.

لقد كان بيان الثامن والعشرين من يناير ١٨٥٧م المعدل ببيان العشرين من مارس ١٨٥٨م هو الأساس الحقيقى لقيام مستودعات أو لنقل مكتبات إيداع المطبوعات الرسمية. لقد كانت نتيجة هذا البيان نقل عملية توزيع المطبوعات الرسمية إلى وزارة الداخلية وذلك «لتوزيعها على الكليات والمكتبات العامة والنوادى الثقافية والمعاهد الأدبية والعلمية، والاتحادات التجارية والاتحادات العامة حسبما يراه وزير الداخلية وحسبما يراه أعضاء الكونجرس ونائب كل محمية فى الولايات المتحدة». وكان الإجراء قبل ذلك هو إيداع عدد من النسخ فى مكتبة الكونجرس يتصرف فى توزيعها مدير المكتبة بطريقته الخاصة كما يتم تسليم ٢٥٠ نسخة إلى وزارة الدولة لتوزيعها على الكليات والمؤسسات الفكرية.

وفى فبراير سنة ١٨٥٩م فى دور الانعقاد الثانى أقر الكونجرس الخامس والثلاثون قانونًا بالاستمرار فى عملية إيداع وتوزيع المطبوعات الرسمية بنفس الأسلوب وكلف وزير الداخلية بتلقى وتنظيم وحفظ وتوزيع الوثائق العامة أى المطبوعات الرسمية من كل نوع والتى يتم طبعها بمقتضى القانون أو تشترى بهدف الاستخدام الحكومى فيما عدا تلك التى تشترى بهدف الاستخدام الخاص من جانب أعضاء الكونجرس وإداراته التنفيذية. كما خوله سلطة نقل كل الكتب والوقائع والجرائد المتراكمة فى مكتبة الكونجرس وغيرها من الأماكن لاستخدامها فى عملية التوزيع الإيداعى وخصص له مبلغ ٢٢٠٠٠ دولار لهذا الغرض.

وفى نفس الوقت طلبت إلى كل عضو فى مجلس الشيوخ تحديد إحدى المكتبات

لتكون مستودعًا لتلك المطبوعات الرسمية فى كل ولاية لم تنشأ بها مثل تلك المستودعات حتى ذلك الحين. كما قرر الكونجرس فى تلك الجلسة التوزيع المتوازن والعادل لتلك المطبوعات على المناطق والمحميات الانتخابية فى الولايات المتحدة. وفى نفس الاتجاه تم نقل كل الكتب والخرائط والوثائق من وزارة الدولة إلى وزير الداخلية.

وفى الثانى من مارس سنة ١٨٦١ خلال الدورة الثانية للكونجرس السادس والثلاثين، أدخلت تعديلات أساسية على عملية إيداع المطبوعات الحكومية. وقد خولت تلك التعديلات وزير الداخلية تحديد المكتبات التى تتلقى نسخ الإيداع من المطبوعات الرسمية التى تطبع بكميات محدودة لا يمكنها تغطية كل المستودعات الموجودة فى عموم الولايات المتحدة؛ كما أعطيت له بعض الصلاحيات والسلطات للإشراف على المستودعات ومن بينها سلطة عدم توزيع المطبوعات على المستودعات التى يرى أنها غير مناسبة لتلقى تلك المطبوعات.

وكان المأمول أن تصبح عدالة التوزيع فى أحسن حالاتها بعد تلك التعديلات ولكن ظهرت هناك حالات تمييز بين الولايات والمستودعات فى عملية التوزيع مما أدى فى سنة ١٨٩٥ تحت الضغط العام إلى إصدار قانون الطبع العام فى الثانى عشر من يناير ١٨٩٥ والذى تضمن إنشاء وظيفة المشرف العام على المطبوعات الحكومية داخل مكتب الطبع الحكومى وكانت وظيفته الأساسية هى توزيع الوثائق الرسمية على مكتبات الإيداع. وقد تم نقل اسم الوظيفة إلى مكتب الطبع الحكومى من وزارة الداخلية التى كانت قد استحدثت تلك الوظيفة فيها منذ سنة ١٨٦٩.

وإلى جانب تعميد مكتبة الكونجرس كمكتبة إيداع للمطبوعات الرسمية عن طريق تشريع خاص أنشئت أربع فئات من مكتبات الإيداع ١- كل المكتبات الولائية (أى المكتبة الرئيسية للولاية أو المحمية) ٢- مكتبة واحدة يجرى تحديدها فى كل منطقة انتخابية يحددها عضو الكونجرس المنتخب عن تلك المنطقة ٣- مكتبة واحدة على

نطاق الولاية أو المحمية كلها يختارها كل شيخ بمجلس الشيوخ فى ولايته أو محميته ٤- المستودعات الفيدرالية الآتية: مكتبات الأجهزة التنفيذية، مكتبات الأكاديميات العسكرية والبحرية، مكتبات كليات الأرض المعانة؛ مكتبات حكومة الفلبين. وكان المتطلب الوحيد فى المستودع الرسمى - بخلاف مكتبات الكليات - هو أن يكون به مجموعة كتب غير حكومية لا تقل عن ألف كتاب وأن يسمح بالاطلاع العام المجانى على المجموعات للجمهور، على أن يتم الاطلاع داخليًا ولا يسمح بالإعارة الخارجية للمطبوعات الحكومية ولا يمكن الاستغناء عن تلك المطبوعات واستبعادها من المكتبة إلا بأمر من السلطات المعنية. وإلى جانب ذلك تم استحداث مكتبات الإيداع الجيولوجية منذ سنة ١٨٨٧ حيث خول كل عضو بالكونجرس مهمة تحديد أربع مكتبات فى منطقته الانتخابية أو ولايته يتلقى مطبوعات المساحة الجيولوجية فقط.
وفى السنة التى ألغى فيها هذا النظام الأخير ١٩٢٤م كان عدد مكتبات الإيداع الجيولوجية قد بلغت ٢٠٠٠ مكتبة. وكان هناك فى نفس الوقت مكتبات إيداع عامة لمجلة مكتب البراءات يحددها أعضاء الكونجرس بنفس الطريقة ولكنها هى الأخرى أوقفت سنة ١٩٢٤م طبقا لقانون صدر آنذاك. ولكن هذا القانون استمر فى وضع عملية توزيع المطبوعات الحكومية فى يد المشرف العام على المطبوعات الحكومية ولكنه نقل هذه الوظيفة إلى مكتب وثائق الولايات المتحدة بمكتب الطبع الحكومى. وقد طبق هذا القانون تطبيقًا حسنًا لسنوات عديدة ولكنه بدا فى عقود الثلاثينات والأربعينات والخمسينات عاجزاً عن اللحاق بمتطلبات القرن العشرين، ولذلك ظهرت الحاجة إلى قانون جديد تم إصداره سنة ١٩٦٢.

والقانون المعمول به الآن فى إيداع المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة هو القانون رقم ٤٤ الفصل التاسع عشر الذى يرجع إلى العشرين من يناير سنة ١٩٧١ وهو يحصر إيداع المطبوعات الحكومية فى مكتبات الإيداع الآتية أ- مكتبات محاكم الادعاء العام العليا الولائية (فى الولايات) وعددها ٤٧ مكتبة. ب- مكتبات الولايات وعددها خمسون ج- اختيار مكتبتين لكل منطقة انتخابية ويحددها نائب المنطقة أو يتم اختيارها خارج المناطق الانتخابية للكونجرس ويصل عددها إلى ٨٧٠ مكتبة د- اختيار

مكتبتين فى أى موقع آخر بالولاية من جانب عضو مجلس الشيوخ عن الولاية ويصل عددها إلى ٢٠٠ مكتبة هـ- مكتبتان يختارهما ممثل بورتوريكو وذلك للوضع الخاص لها ومن ثم يصل عددها إلى اثنتين و- مكتبتان يختارهما ممثل منطقة كولومبيا لوضعها الخاص كمنطقة للعاصمة ومن ثم تحسب فى العدد اثنتين ز- مكتبة واحدة يختارها حاكم جوام وتدخل فى الحساب إذن مكتبة واحدة ح- مكتبة واحدة يحددها حاكم ساموا الأمريكية ومن ثم تحسب فى العدد واحدة ط- مكتبتان يحددهما حاكم الجزر العذراء إحداهما لجزيرة سانت توماس والثانية لجزيرة سانت كروا ومن ثم تدخلان فى الحساب مكتبتين ى- مكتبات كليات الأرض المعانة وعددها ٧١ كلية ك- مكتبات الأجهزة التنفيذية فى واشنطون وعددها ١٢ مكتبة ل-مكتبات الوكالات المستقلة والمكاتب الرئيسية والأقسام المتميزة فى الإدارات الحكومية ويصل عددها إلى نحو ١٢٥ مكتبة م- مكتبات قوات الجو الأمريكية ومكتبات حرس السواحل ومكتبات البحرية التجارية ومكتبات الأكاديميات العسكرية والبحرية وعددها خمس مكتبات ن- مكتبة جمعية الآثار الأمريكية فى ووركستر ـ ماساشوستس، وتحسب فى العدد واحدة س- مكتبة منطقة كولومبيا العامة وتحسب فى المجموع واحدة. ومهما يكن من أمر فإن العدد الكلى لمكتبات الإيداع فى الولايات المتحدة يصل إلى ١٣٩٠ مكتبة يظهر منها على الخريطة الآن ١١١٠ مكتبة؛ وهذا العدد يزيد وينقص حسب ظروف المناطق الانتخابية للكونجرس، فهناك مناطق جديدة تظهر ومناطق تدمج والأكثر من هذا هناك مناطق انتخابية لسبب أو لآخر تحظى بأكثر من مكتبتين للإيداع. ومن الجدير بالذكر أن المكتبة طالما ظهرت على قائمة الإيداع وحُددت كمستودع للمطبوعات الحكومية فإنه لايمكن زحزحتها أو إخراجها من القائمة إلا إذا: **أولا**: تمت تصفيتها وخرجت من الوجود، **ثانيا**: طلبت بنفسها عدم الاستمرار فى القيام بهذا الدور كمكتبة إيداع؛ **ثالثا**: أزيحت من القائمة بناء على أمر من المشرف العام على الوثائق الرسمية بسبب عدم تقيدها بقوانين مكتبات الإيداع الفيدرالية أو خرقها لتلك القوانين.

مكتبات الإيداع الإقليمية فى الولايات المتحدة

لا يحدد فى كل ولاية أو فى بورتوريكو أكثر من مكتبتين تعتبران مستودعات إقليمية ولكى تصبح المكتبة مستودعًا إقليميًا للولاية فلابد من موافقة السلطات

المكتبية فى الولاية على ذلك. وبمقتضى هذه الصفة فإن المكتبة الإقليمية هذه تتلقى على الأقل نسخة واحدة مطبوعة أو ميكروفيلمية من جميع المطبوعات الحكومية المطروحة للاستخدام العام علـى أن تبقـى تلك النسخ فى المكتبـت ولا تستبعـد إلا بـإذن من المشرف العام على الوثائق. وهذه المكتبات الإقليمية لابد لها من أن تهىء الظروف والإجراءات اللازمة للاطلاع الداخـلى عـلى المطبوعـات والإعارة البينيـة. كذلك فإن هذه المكتبات الإقليمية هى التى تعيد توزيع المطبوعات الحكومية لديها والتى مضى على نشرها أكثر من خمس سنوات على مكتبـات الإيـداع الأخـرى داخـل الولاية.

مكتبات الإيداع الجزئى

هناك مكتبات إيداع لا ترغب فى الحصول على كل المطبوعات الحكومية لكثرتها وزيادتها عن طاقة المكتبة، تلك المطبوعات الكاملة؛ التى تتلقاها المكتبات الإقليمية سابقة الذكر؛ ومن ثم تجنح تلك المكتبات إلى انتقاء مما هو متاح لمكتبات الإيداع الكبرى. هذه المكتبات تعتمد فى اختياراتها على: **«القائمة المصنفة بالمطبوعات الحكومية للولايات المتحدة والمتاحة للاختيار أمام مكتبات الإيداع»** والتى تساعدها على تحديد الموضوعات والفئات المفيدة لقرائها.

وينصح الباحثون الذين يقومون بدراسات وأبحاث مستفيضة باستخدام المطبوعات الحكومية الحصول على نسخة من تلك القائمة المجانية التى ترتب فيها المداخل طبقا لـ «تصنيف مكتب الطبع الحكومى». وهى من نشر قسم الوثائق العامة ـ مكتب الطبع الحكومى للولايات المتحدة. واستخدام تلك القائمة فى تحديد أرقام التصنيف الخاصة بالمطبوعات الحكومية للولايات المتحدة يوفر الوقت والجهد اللازمين للحصول على تلك المطبوعات.

وقد عرفت المطبوعات الحكومية طبقًا للنظام الجديد بهذه الطريقة «المطبوعات الحكومية فى هذا السياق يقصد بها مصادر المعلومات التى تنشر كأوعية فردية على نفقة الحكومة أيا كان الجهاز الذى ينشرها ويقصد بها أن توجه أساساً للاستخدام

الرسمى فقط أو لأغراض إدارية وإجرائية وليست لها قيمة تعليمية أو ثقافية عامة... كما أن المطبوعات المحظور تداولها بسبب الأمن القومى سوف تتاح فيما بعد حين تنتفى أسباب الحظر وترسل إلى مكتبات الإيداع لمن يشاء الاطلاع... وأكد القانون هنا على أن المشرف على الوثائق سوف يصدر بصفة مستمرة قائمة مشروحة ومصنفة للمطبوعات الحكومية الجارية لتسهيل عملية الاختيار من بينها على يد مكتبات الإيداع. والحقيقة أنه قد خصصت مبالغ من المال لإعداد تلك القائمة المشروحة ولكن المشكلة الأساسية أن هذه المبالغ لم تكن تكفى لهذا العمل المستفيض وبقيت ردحًا طويلاً من الزمن بدون مدخل موضوعى أى حتى سنة ١٩٧٤م.

وقد عرفت تلك القائمة باسم «الفهرس الشهرى» ولم يكن الباحث ليعرف من ذلك الفهرس أى المطبوعات توجد فى المستودعات الجزئية، وإن كانت المفردات الموجودة فى المستودعات الإقليمية والمستودعات الكاملة قد ميزت بنقطة سوداء كبيرة أمام المدخل المعين. وربما كانت الحاجة الضاغطة فى ذلك الوقت والتى تم تداركها فى القانون الجديد هو السماح لأعضاء الكونجرس وممثلى المحميات والممتلكات الأمريكية القيام بتحديد مستودعين إضافيين فى المناطق الانتخابية التى يمثلونها. وكما أسلفت بلغ عدد مكتبات الإيداع فعلياً ما بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ مكتبة سنة ١٩٧٥م أى بعد نحو خمس سنوات من صدور قانون ١٩٧١.

وظل يرتفع سنة بعد أخرى حتى بلغ فى سنة ٢٠٠٠م حده الأقصى المسموح به فى القانون وهو ١٣٥٠ مكتبة. ومن الطريف أنه يجرى تسجيل أسماء وعناوين المكتبات المحددة للإيداع فى إصدارة سبتمبر من كل عام من «الفهرس الشهرى». فى منتصف سبعينات القرن العشرين كان متوسط ما يتم توزيعه من نسخ المطبوعات الحكومية على مكتبات الإيداع المذكورة هو ١٣,٦٦٧,٠٠٠ نسخة قفزت فى سنة ٢٠٠٠ إلى ١٩,٨٠٠,٠٠٠ نسخة.

وقد اشترط القانون الجديد ألا يقل رصيد مكتبة الإيداع عن عشرة آلاف مجلد - بخلاف المطبوعات الحكومية - حتى يمكن اعتمادها كمكتبة لإيداع المطبوعات

الحكومية. وكان القانون القديم يكفيه ألف مجلد فقط على النحو الذى شرحته سابقاً. وكان من بين التغييرات الهامة فى تشريعات إيداع ما بعد ١٩٦٢ هو النص على أن تقوم الأجهزة الحكومية المختلفة بتقديم مطبوعاتها الرسمية ذات القيمة التعليمية والبحثية إلى مكتبات الإيداع ولا يكتفى بتلك المطبوعات الحكومية الصادرة عن مكتب الطبع الحكومى. وكان مثل هذا النص ضرورياً لأنه فى السنوات الأخيرة لم يعد مكتب الطبع الحكومى قادراً على القيام بطبع كل المطبوعات الحكومية الفيدرالية وكان من الطبيعى أن يتم جانب من هذا العمل فى المطابع الحكومية والخاصة الأخرى. وفى هذا الصدد قدمت للمشرف على الوثائق الحكومية بمكتب الطبع الحكومى ١٩٦٤ مبلغ ٥٧٠٠٠ دولار لدراسة مشروع توزيع مطبوعات مكتب الإحصاء ومطبوعات وزارة الداخلية التى تطبع خارج مكتب الطبع الحكومى على مكتبات الإيداع التى ترغب فيها. وقد نجحت الفكرة نجاحًا كبيراً ومن ثم تم سحب هذا الإجراء على أجهزة حكومية أخرى مثل: وزارة العمل، وزارة الخارجية، مكتبة الكونجرس، وكالة حماية البيئة، مجلس إدارة نظام الاحتياطى الفيدرالى، وزارة الزراعة وغيرها. . .

وكانت مكتبة الكونجرس قبل ذلك التاريخ تقوم بالفعل بتوزيع مطبوعاتها على مكتبات الإيداع وغيرها من المكتبات. ومن المعروف أن مكتبة الكونجرس لديها برامج نشر ممتدة وبرامج نشر فردية ومن برامج النشر الممتدة برنامج «مشروع النشر السريع Document Expediting project» الذى بدأ سنة ١٩٤٦م والذى يمد مكتبات الإيداع بنحو نصف مليون نسخة مطبوع حكومى كل سنة. وكذلك برنامج «مشروع المطبوعات الببليوجرافية لحكومة الولايات المتحدة» الذى بدأ سنة ١٩٦٧م والذى بمقتضاه تتلقى مكتبة الكونجرس من جميع الأجهزة التنفيذية فى الحكومة الأمريكية أربع نسخ من كل مطبوع تطبعه خارج مكتب الطبع الحكومى سواء كان ذلك فى مطبعتها الخاصة أو لدى طابع تجارى؛ وتقوم مكتبة الكونجرس باقتناء تلك المطبوعات وإعداد أدوات الضبط الببليوجرافى لها. وتتلقى المكتبة سنوياً ما لايقل عن ١٥٠٠٠ عنوان من الأجهزة التنفيذية. وفى الأعم الأغلب تقوم مكتبة الكونجرس بتقديم نسخة

من تلك المطبوعات لتسجل فى «الفهرس الشهرى» إذا لم تكن قد سجلت بالفعل؛ وتستبعد الفئات الآتية من التسجيل أو حتى الإرسال إلى مكتب المشرف العام على الوثائق الحكومية: جداول توزيع البريد التى تصدرها مكاتب البريد ـ المواصفات الفيدرالية ـ التعليمات الصادرة إلى القوات المسلحة إلا إذا كانت فى كتب محددة العناوين ـ المطبوعات محدودة التداول ـ المطبوعات شديدة المحلية مثل الإعلانات الداخلية عن الوظائف، أدلة الغابات، أدلة التليفونات المحلية، إعلانات البيع بالمزاد وغيرها ـ إصدارات تنظيم العمل الإدارى داخل المؤسسات ـ الفصلات والمستلات المأخوذة من دوريات منشورة ـ وعلى سبيل المثال قدمت مكتبة الكونجرس ٣٦٣٧ مطبوعًا غير موجودة فى الفهرس الشهرى اختار منها محرر الفهرس ٥٤٤ مطبوعًا ورفض الباقى لأنها تقع فى الفئات سابقة الذكر (١٩٧٣).

ويقوم قسم الوثائق الفيدرالية التابع لإدارة التبادل والهدايا بمكتبة الكونجرس بتلقى ما لا يقل عن مائة ألف قطعة من تلك المطبوعات التى تطبع خارج مكتب الطبع الحكومى ويسجلها فى «القائمة الشهرية لمطبوعات الدولة» وذلك منذ ١٩٦٧ . وفى سنة ١٩٧١ بدأ القسم إصدار «قائمة المراجعة المختارة» التى تتضمن مختارات من المطبوعات التى تتلقاها المكتبة وترى أنها ذات قيمة علمية وبحثية هامة خارج مجال المطبوعات المدرجة فى «الفهرس الشهرى». ومن هنا تتكامل أدوات مكتبة الكونجرس مع «الفهرس الشهرى» الذى يرى الخبراء أنه لا يفى بمتطلبات الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة ومن ثم لا يسد فعلا حاجة مكتبات الإيداع إلى ذلك الضبط. هذا الوضع أدى من جهة ثانية إلى أن تقوم جهات أخرى تجارية بسد كثير من الفجوات فى نسيج الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الرسمية فى الولايات المتحدة ومن بينها «خدمة معلومات الكونجرس: كشاف مطبوعات كونجرس الولايات المتحدة والذى بدأ صدوراً سنة ١٩٧٠ فى واشنطون وهو مطبوع شهرى مع كشاف فصلى تجميعى؛ وكل سنة يتم تجليده فى مجلدين متكاملين.

ومن بينها كذلك «قائمة مراجعة المطبوعات العامة للولايات المتحدة ١٧٨٩-١٩٧٠ والتى توفر عليها معهد الوثائق التاريخية بواشنطون فى خمسة مجلدات. ويرى أمناء

مكتبات الإيداع أن الحكومة الأمريكية قد خذلتهم فى مسألة الضبط الببليوجرافى الكامل للمطبوعات الحكومية وطلبوا منها المساعدة فى الحصول على أدوات الضبط التى تعدها الجهات التجارية ومن بينها اليوم قواعد البيانات الببليوجرافية.

ونظراً لأن المشروعات البحثية الحكومية لا تنشر إلا فى أعداد محدودة من النسخ لا تكفى حاجة مكتبات الإيداع والمكتبات المعنية الأخرى، بل إن بعض تلك البحوث يكون بطبيعته محدود التوزيع فقد قامت وزارة التجارة بدعم من الحكومة الأمريكية بإنشاء مكتبة إيداع ضخمة تحت اسم «**خدمة المعلومات الفنية الوطنية**» تتجمع فيها البحوث والتقارير العلمية والتكنولوجية وترجماتها. وتعتبر مكتبة الإيداع هذه فريدة فى نوعها والخدمات التى تقدمها. وإلى جانب تقديم الخدمات المكتبية العادية فإنها تعتبر المستودع المركزى لبيع أوراق البحوث العلمية المدعومة من الحكومة وتقارير التنمية والتقارير الفنية والهندسية وغيرها من التحليلات العلمية التى تعدها الأجهزة الفيدرالية والمؤسسات المتعاقدة معها للقيام بتلك الأعمال.

كذلك فإنها المستودع المركزى لملفات البيانات الآلية والبرمجيات التى تعدها الأجهزة الفيدرالية فى هذا المستودع أيضا نصادف الترجمات التى رعتها الأجهزة الفيدرالية. ومن الجدير بالذكر أن أكبر عدد من البحوث والتقارير المترجمة المدعومة من جانب الحكومية الأمريكية نجده فى «مركز مترجمات المكتبات المتخصصة» فى مكتبة جون كريرار فى شيكاغو وهى مجموعة ضخمة من البحوث والتقارير المترجمة تمت بدعم سخى من المؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة.

وهناك قوائم ببليوجرافية مستفيضة بتلك المواد البحثية جميعا ـ مالم تكن محظورة أمنيًا ـ وزعت على مكتبات الإيداع والمكتبات الكبرى فى الولايات المتحدة؛ وهناك نسخ ميكروفيشية متاحة من تلك المواد.

ولقد نص قانون الإيداع الفيدرالى على السماح لمكتبات الإيداع الإقليمية ومكتبات الإيداع الكامل بإحلال نسخ مصغرة (ميكروفيلمية أو ميكروفيشية) محل النسخ المطبوعة من المطبوعات الحكومية إذا ما رغبت فى ذلك وكانت ظروفها تسمح لها.

ومن الطريف أن تقرير لجنة مجلس الشيوخ حول قانون الإيداع لسنة ١٩٦٢م قد أوصى بالسماح للناشرين والطابعين فى القطاع العام بتصوير واستنساخ المطبوعات الحكومية وتوزيعها على المكتبات الراغبة فى ذلك الشكل المستنسخ. ولقد كان السماح بإحلال النسخ المصغرة محل النسخ المطبوعة أمرًا طبيعيًا ومحببًا لأن معظم مكتبات الإيداع لم تكن تجد الحيز الكافى لترفيف الـ «ستين قدمًا طوليًا» من المطبوعات الحكومية التى تتلقاها سنويًا. ولقد أشار الطابع العام والمشرف على الوثائق الحكومية إلى استحالة تقديم خدمة المصغرات الفيلمية لمكتبات الإيداع إلا إذا اتفق المكتبيون على شكل واحد للتصوير المصغر. وبعد مداولات عديدة اتفق الجميع سنة ١٩٧٢ على أن الميكروفيش هو الشكل المرغوب فيه طالما أن ٧٦٪ من مكتبات الإيداع جندت ذلك الشكل. وكان من نتائج ذلك أن وزع استبيان على مكتبات الإيداع فى ربيع سنة ١٩٧٣ يضم فى ١٢ صفحة بيانات المطبوعات الحكومية المتاحة فى تلك السنة وسئلت تلك المكتبات جميعًا إن كانت ترغب فى الحصول على تلك الأعمال فى شكلها المطبوع أو على ميكرفيش (٩٨ لقطة بمعدل تصغير ٢٤) وعليها أن تختار أحد الشكلين فقط وليس الإثنين. وقد تضمن الخطاب المغلف للاستبيان أنه إذا ما جاء نتائج الاستبيان مؤيدة للمصغرات الفيلمية فإن عينة محدودة من المطبوعات الحكومية على ميكروفيش سوف يتم توزيعها على مكتبات الإيداع. وبعد نجاح التجربة أصبحت المطبوعات الحكومية تتاح فى الشكلين المطبوع والميكروفيش؛ وكما أسلفت كان على مكتبة الإيداع أن تختار أيهما وإن كانت ترغب فى الشكلين معاً فعليًا أن تدفع ثمن أحدهما. ونتيجة لما أسفر عنه الاستبيان وافق مجلس مكتبات الإيداع فى تقريره إلى الطابع العام فى أكتوبر ١٩٧٤م على مشروع تجريبى يقضى بتوزيع «جامع التعليمات الفيدرالية» على ميكروفيش إلى واحدة وعشرين مكتبة مختارة. كذلك كشفت الدراسات الى أجريت فى تلك الفترة عن أن ٣٥٪ من المطبوعات الحكومية التى تتلقاها مكتبات الإيداع كانت مرغوبة فى شكلها الميكروفيش. وكانت أكثر المطبوعات طلبًا فى شكلها الميكروفيش هى: سجل وقائع الكونجرس؛ السجل الفيدرالى؛ استماعيات وترجيت؛ التجميعات الأسبوعية للوثائق الرئاسية.

ولابد من التنويه هنا إلى أن كثيراً من المطبوعات الحكومية الهامة قد جرى تفليمها على يد ناشرين تجاريين، وهو أمر لا يتعارض مع اتجاه مكتب الطبع الحكومى حيث إن هؤلاء الناشرين التجاريين لا يفلمون إلا الأعمال الراجعة بينما مكتب الطبع الحكومى يفلِّم الأعمال الجارية. ومن بين المطبوعات الحكومية المفلَّمة تجاريًا خارج نطاق أعمال مكتب الطبع الحكومى نصادف الأعمال الآتية:

١- مترجمات مشروع البحوث المشتركة بالولايات المتحدة

٢- مطبوعات إيداع حكومة الولايات المتحدة الذى تنشره شركة ريدكس ميكروبرنت منذ ١٩٥٦

٣- المطبوعات الحكومية التى لا يتم إيداعها فى مكتبات الإيداع الذى تنشره شركة ريدكس منذ ١٩٦٣ حتى الآن.

٤- المجموعات الدولية لحكومة الولايات المتحدة ١٨١٧-١٨٦٥ بما فى ذلك مجموعة أوراق الخارجية الأمريكية ١٧٨٩-١٨٣٨.

٥- سجل وقائع الكونجرس؛ طبعة يومية مع ملاحق عن استماعيات الكونجرس ومطبوعات اللجنة

٦- مشروعات قوانين وقرارات مجلس الشيوخ

٧- السجل الفيدرالى للولايات المتحدة

٨- مطبوعات مشروع البحوث المشتركة بالولايات المتحدة (بخلاف المترجمات المذكورة سابقا)

وتقوم «شركة مطبوعات البحوث والميكروفيلم» بإصدار ميكروفيلمى لمترجمات البحوث المشتركة فى برنامج «توزيع ترجمة العلوم الاجتماعية» منذ سنة ١٩٥٧ حتى الآن كما تعد قوائم ببليوجرافية بها منذ ذلك التاريخ أيضا. وفى نفس الوقت تحمل سلسلة مترجمات الكتب البحثية على ميكروفيلم وتعد بها قائمة ببليوجرافية كذلك. ومن بين أعمال هذه الشركة تفليم البحوث المترجمة لوكالة المخابرات المركزية؛ وأيضا

محاضر أعمال اللجنة المشتركة الأمريكية ـ البريطانية ـ الفرنسية ـ السوفيتية؛ و سلسلة كتب ودوريات اللغات الأجنبية فى العلوم الاجتماعية و مطبوعات برنامج معلومات الترجمة العلمية.

أما «ماتيو بندر» وشركاه فإنه يقدم الأعمال الآتية على مصغرات فيلمية: سلسلة التاريخ التشريعى بدءًا من دور الانعقاد الثانى والثمانين للكونجرس؛ ملفات قضايا المحكمة العليا بالولايات المتحدة كاملة منذ أكتوبر ١٩٥٩ حتى الآن؛ تقارير الدعاوى القضائية لمحكمة الولايات المتحدة. كذلك فإنه قسم التفليم المصغر فى شركة بل و هاول دأب على تفليم مجلة مكتب براءات الاختراع بالولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى النسخ المصغر تجاريًا للمطبوعات الحكومية يقدم عدد من الأجهزة الحكومية بنفسه على تفليم مقتنياته من المطبوعات الحكومية. وعلى سبيل المثال دار الوثائق الوطنية (الأرشيف الوطنى) بالولايات المتحدة وتنشر قائمة بالمطبوعات الحكومية المحملة على مصغرات تحت عنوان «قائمة المطبوعات الميكروفيلمية بالأرشيف الوطنى». كذلك فعلت مكتبة الكونجرس ووزارة الخارجية ببعض مجموعات المطبوعات الحكومية لديها. ومن الأدوات المعينة للوصول إلى معلومات ببليوجرافية عن مصغرات المطبوعات الحكومية ـ وغيرها ـ نصادف:

- المصغرات المتاحة بالسوق (وشقيقتها المصغرات الدولية المتاحة بالسوق).
- دليل المصغرات الفيلمية.
- السجل الوطنى لأمهات المصغرات الفيلمية.
- الدليل الموضوعى للمصغرات الفيلمية.

هذا بالإضافة إلى القوائم النوعية التى تظهر فى الدوريات المتخصصة مثل مجلة المكتبات، التوثيق الأمريكى، الأرشفجى الأمريكى، مكتبات الكليات والبحث، ميكرو دوك، أخبار المصغرات الوطنية، ميكروزم، مجلة ميكروكارد، طابعة التصوير المصغر، وقائع الاجتماعات السنوية لاتحاد الميكروفيلم الوطنى. ولابد من التنويه هنا

إلى أن تلك الأدوات لا تخدم مجال المطبوعات الحكومية الأمريكية المفلّمة وحدها بل أيضا المصغرات على المستوى المحلى والولائى والدولى كذلك.

وتذكر المصادر الثقاة أن الاشتراكات فى الخدمات التى تغطى كل المطبوعات الحكومية للولايات المتحدة تحقق عائداً ضخما من المال. وتعتقد الكثير من مكتبات أن أعظم استثمار فى المطبوعات الحكومية هو فى توفير الحيز عن طريق التصوير المصغر وربما كان أهم إنجاز حققه التصوير المصغر هو إتاحة المطبوعات الحكومية التى نفدت من السوق لآلاف من القراء والباحثين الذين هم فى مسيس الحاجة إلى تلك المواد ذات القيمة البحثية العالية. ولقد أمنت المصغرات الفيلمية مجموعة أساسية من المطبوعات الحكومية الأمريكية بتكاليف معقولة تعادل مجموعات كثير من مكتبات الإيداع الجزئى. ولقد غدت تلك المجموعة ذات أهمية كبيرة للمكتبات الجديدة والمكتبات التى دخلت ضمن شبكة مكتبات الإيداع حديثًا ولا نستطيع تلقى المطبوعات الحكومية الراجعة.

ومن الجدير بالذكر أن الإشراف على مكتبات الإيداع منوط بالمشرف على المطبوعات الحكومية فى مكتب الطبع الحكومى وتكتب إليه مكتبات الإيداع مباشرة تقارير عن حال المجموعات بها على الأقل مرة كل سنتين، ويقوم من جانبه بفحص تلك التقارير ويضمن نتائج فحصه فى تقريره السنوى. وعندما يجد أن عدد الكتب فى مكتبات الإيداع يقل عن عشرة آلاف مجلد بخلاف المطبوعات الحكومية، أو أن المجموعات لم تعد متاحة للجمهور أو أن المجموعات الحكومية قد أسىء حفظها وإدارتها داخل المكتبة؛ فإن من سلطته أن يلغى الوضع الإيداعى لتلك المكتبة إذا لم تصحح أوضاعها طبقا لشروط الاتفاق فى ظرف ستة أشهر.

إن تحديد مكتبة أخرى لتحل محل مكتبة إيداع تم تحديدها من قبل طبقا للقانون، هو أمر ممكن لو أن مكتبة واحدة فقط هى التى بقيت فى المنطقة الرسمية طالما أن القانون لا يسمح بأكثر من مكتبتين إثنتين فى المنطقة الانتخابية الواحدة (وكان أعضاء مجلس الشيوخ طبقاً للقانون القديم يمكنهم تحديد عدد كبير من المكتبات فى مناطقهم

حسبما يرغبون)، والاحلال ممكن إذا أغلقت المكتبة القائمة أبوابها وخرجت من الخدمة أو تخلت طواعية عن صفتها الإيداعية، أو إذا قرر المشرف على الوثائق أن المكتبة لم تعد صالحة للوفاء بمتطلبات الإيداع ومعاييره.

ومن بين النتائج الإيجابية لمناقشة قانون مكتبة الإيداع سنة ١٩٦٢م إعطاء أخصائى المطبوعات الحكومية فى مكتبات الإيداع الفرصة للتعبير عن رأيه وإبداء وجهة نظره أمام الطابع العام (الحكومى) والمشرف على المطبوعات الحكومية. ومن هنا تم تعيين لجنة استشارية لمكتب الطبع الحكومى (وتحولت فيما بعد إلى مجلس) لتقديم النصح للطابع العام. وهذه اللجنة تشكلت من أمناء مكتبات متميزين فى مجال المطبوعات الحكومية. ولكن للأسف الشديد لم تخصص لأعضاء اللجنة أية بدلات سفر أو مصروف يومى ومن ثم لم يكن الأعضاء يستطيعون الاجتماع فى واشنطون إلا إذا كانت هناك مؤتمرات أو ندوات مكتبية فى المدينة وإلا إذا كان الطابع العام أو المشرف على المطبوعات الحكومية متواجدًا فى الموتمر السنوى ومؤتمر منتصف الشتاء لاتحاد المكتبات الأمريكية. هذا الأمر دعا شخصا مثل «لوكاس كورميك» الطابع العام فى سنة ١٩٧٤م إلى المطالبة برصد مخصصات مالية فى العام المالى ١٩٧٥ لمواجهة تكاليف ومصروفات المجلس الاستشارى لمكتب الطبع الحكومى حول مكتبات الإيداع حتى يتمكن أعضاء المجلس من الاجتماع ولو مرة واحدة فى السنة.

تنظيم المطبوعات الحكومية فى مكتبات الإيداع

يعتمد تنظيم المطبوعات الحكومية فى مكتبات الإيداع على عاملين أساسيين هما: **أولا:** طبيعة المطبوع نفسه (دولى، أجنبى، فيدرالى، ولائى، محلى). **ثانيا:** نوع المكتبة التى تقتنى المطبوع (جامعية، كلية، بحثية، متخصصة، عامة، مدرسية...)

ونستطيع أن نتميز ثلاث طرق رئيسية فى تنظيم وترتيب الكتب على رفوف المكتبات: ١- الترتيب المستقل. وحيث تعزل المطبوعات الحكومية فى سياق منفصل خاص بها وترتب داخل هذا السياق حسب ترتيب المنبع الذى أتت منه مع بعض الاستثناءات القليلة للمطبوعات المتخصصة أو كثيفة الاستخدام فى بعض الأحيان.

٢- الترتيب المتكامل. وحيث تدخل المطبوعات الحكومية مع المجموعات العادية فهرسة وتصنيفًا وترفيفًا ولا يميزها أى شىء على الإطلاق اللهم إلا بعض الاستثناءات البسيطة مثل عزل النشرات والمواد المؤقتة فى الملفات الرأسية أو علب النشرات.

٣- الترتيب المتكامل جزئياً. وهو كسابقه ولكنه يعامل المطبوعات الحكومية حسب أشكالها ويوزع كل شكل على قسمه داخل المكتبة فالكتب تذهب مع الكتب والدوريات تذهب مع الدوريات والمراجع تذهب إلى قسم المراجع مع الكتب المرجعية العادية والمصغرات الفيلمية مع المصغرات العادية وهكذا. وسوف نعرض فيما يلى لبعض تفاصيل كل طريقة كاشفين عن مميزات وعيوب كل منها:

أولا: الترتيب المستقل. كثير من المكتبات فى الولايات المتحدة وخاصة مكتبات الإيداع تعزل مجموعة المطبوعات الحكومية فى قسم قائم بذاته واعتبارها شكلاً متميزاً ونوعًا خاصاً من أنواع الإنتاج الفكرى لابد من الحفاظ على وحدته. وفى هذا القسم تجتمع المطبوعات الحكومية الدولية والأجنبية والفيدرالية والولائية والمحلية. ويمكننا القول أن هذا الترتيب معمول به فى مكتبات الإيداع وأيضا المكتبات الجامعية والمكتبات العامة الكبيرة ومكتبات البحث والمكتبات المتخصصة. ويرى الخبراء هنا كثيراً من المميزات التى يأتى على رأسها:

١- أنها توفر تكاليف الفهرسة والتصنيف وتتيح الوثائق للاستعمال فور وصولها إلى المكتبة. وطبقا لهذه الطريقة فإن الموظف الكتابى فى مكتبة الإيداع الأمريكية على سبيل المثال يقوم بوضع رقم تصنيف مكتب المطبوعات الحكومية على غلاف وصفحة عنوان المطبوع وحيث يستقى هذا الرقم من قائمة المراجعة الواردة مع كل شحنة مطبوعات وبعد ذلك يصبح المطبوع جاهزاً للترفيف. وتحتفظ المكتبة بتلك القوائم لحين ورود «الفهرس الشهرى» حيث تراجع المفردات التى تم اقتناؤها فى المكتبة عليه ومن ثم تصبح أعداد هذا الفهرس سجلاً تضيف إليه «قائمة الرف» لتحديد ما يوجد فى كل رف من تلك المقتنيات.

٢- أنها تساعد أخصائى المطبوعات الحكومية على التعامل مع تلك المطبوعات فى كل واحد وتحسس الصورة الشاملة لها وتعمق التعرف عليها والتخصص فيها على العكس مما لو بعثرت وذابت فى المجموعات الأخرى بالمكتبة. ومن هنا يستطيعون تقديم خدمات مكتبية نوعية خاصة عن طريق هذه المجموعات.

٣- أن المال والوقت والجهد الذى تم إدخاره من وراء عدم الفهرسة والتصنيف يمكن توجيهه إلى تقديم خدمات أفضل وأعمق وأشمل عن طريق تلك المجموعات النوعية.

٤- أن هذه الطريقة يمكن تطبيقها على جميع أنواع المطبوعات الحكومية وليس فقط المطبوعات الحكومية الوطنية، بل تسرى على المطبوعات الدولية والأجنبية أيضا. وبالتالى يكون التوفير فى كل الاتجاهات أعظم وأكبر.

٥- أنها تسهل على المستفيدين استعمال المطبوعات الحكومية الخاصة بجهة محددة، حيث تقوم مطبوعات تلك الجهة بذاتها مميزة عن غيرها مرفقة على التتابع.

٦- أنها تسهل عملية التصفح لتلك المطبوعات الحكومية.

٧- أنها تتمشى مع النظام العام الموجود فى بعض المكتبات الذى يوزع المجموعات على أساس الشكل فثمة قسم للكتب التجارية وقسم للمطبوعات الحكومية وقسم للمراجع وقسم للمصغرات وقسم للمواد السمعية البصرية وهكذا.

٨- أنها تسهل عمليات الطلب والاستقبال التناول والتداول.

٩- أنها تيسر على المستفيدين الرؤية الشاملة الكاملة للمطبوعات الحكومية فى مجالها العام وحجمها الشامل.

١٠- إنها توفر الوقت والجهد والمال عن طريق تجنب تكرار عمليات الوصف الببليوجرافى والتصنيف طالما أن هذه المواد قد تم بالفعل وصفها وتصنيفها فى قوائم ببليوجرافية خاصة بها.

أما العيوب التى تم رصدها فى هذه الطريقة فيمكننا تتبعها على الوجوه الآتية:

١- أنها لا تؤمن تحليلاً موضوعيًا دقيقاً لمحتويات تلك المجموعات فى غياب

فهرس محلى خاص والاعتماد على الأدوات سابقة الإعداد والتجهيز فى التعامل مع تلك المجموعات وربما كانت المكتبة الوحيدة التى خرجت على هذه الظاهرة هى مكتبة الكونجرس التى قامت بإعداد كشافات موضوعية مفصلة لمقتنياتها من المطبوعات الحكومية.

٢- إنها غالبا ما تفلت من الفهرس العام للمكتبة، اكتفاءً بالأدوات سابقة التجهيز والإعداد التى تستخدم للتعرف على تلك المجموعات وبالتالى يفقد المستفيدون العديد من مزايا الاستعمال الكامل لتلك المجموعات.

٣- قد يحدث نوع من التكرار فى هذه المجموعات سواء داخل هذه المجموعة المستقلة أو داخل الأقسام الأخرى بسبب ضعف أو عدم وجود الضبط الببليوجرافى لهذه المجموعات؛ مما يدخل فى عداد تبديد المال والجهد بدون مبرر حقيقى.

٤- أنها تعزل مجموعة ثمينة من الدوريات ذات القيمة البحثية العالية عن مجموعات الدوريات العادية بالمكتبة. وبالتالى قد لا يفيد منها الكثير من القراء الذين لا يعرفون بوجودها.

٥- أنها تشتت الوحدة الموضوعية لأوعية المعلومات فى المكتبة تحت وطأة الترتيب بالشكل.

٦- لكى تتحقق الفائدة الكاملة من هذه المجموعات لابد من الاعتماد الكامل أو شبه الكامل على مساعدة أخصائى المطبوعات الحكومية الذى هو أرقى فئة من أخصائى المراجع، وهو أمر غير متاح دائماً وأكاد أقول فى معظم الأحيان.

٧- فى حالة بلد كالولايات المتحدة أكبر منتج للمطبوعات الحكومية هناك العديد من الجهات خارج مكتب الطبع الحكومى التى تصدر مطبوعات حكومية وعددها يزيد بصفة مستمرة ومطبوعاتها تزيد على الدوام. وهذه الأخيرة لا تدخل فى «الفهرس الشهرى» وبالتالى لا تفهرس ولا تصنف خارجيًا ومن ثم لابد من فهرستها وتصنيفها داخليًا مما يحدث شرخًا فى معالجة المطبوعات الحكومية داخل قسم المطبوعات الحكومية حيث بعضها مسجل داخل أدوات الضبط الببليوجرافى سابقة

الإعداد والتجهيز وبعضها مفهرس محليًا داخل القسم والبعض قد يضيع بين هذا وذاك.

٨- مع وجود عجز شديد فى أخصائى المطبوعات الحكومية القادرين على معالجة هذه المواد وتيسير الإفادة منها يترك الأمر كله أو جله فى أيدى أشخاص من ذوى الكفاءة المحدودة وبالتالى لا ينتظر أن تتم معالجة هذه المواد معالجة جيدة وتقديم خدمات مكتبية ومعلوماتية ذات بال.

٩- أنها لا تصلح إلا فى المكتبات التى صُممت مبانيها أساساً على أساس الأقسام الشكلية.

١٠- أنها تساهم فى خلق الوهم بأن المطبوعات الحكومية هى مخلوقات من طينة مختلفة وأنها شيء مختلف، قبيح ذو مادة علمية شديدة الجفاف والجفاء ولا يسهل الإفادة منها وأنها مختلفة عن المطبوعات الأخرى العادية.

فى دراسة غير منشورة أجرتها كلية الولاية فى فولرتون بولاية كاليفورنيا كانت هناك أسئلة حول الترتيب (هجائى وغيره) وحول تصنيف المجموعات، وقد كشفت إجابات المكتبات عن هذه الأسئلة أن كثيراً من الولايات الأمريكية لها تصنيف خاص بالمطبوعات الحكومية التى تصدر فيها سواء على المستوى الولائى أو المستوى المحلى ومن ثم فإن المكتبة تستخدم هذا التصنيف فى ترتيب المطبوعات الحكومية فى حالة وجوده. ولقد أجابت إحدى وعشرون مكتبة بأنها تستخدم خطط التصنيف فى ترتيب مجموعاتها، وهناك تسع عشرة مكتبة تستخدم تصنيف مكتبة ولاية كاليفورنيا، بينما تسع مكتبات ترتب المطبوعات الحكومية هجائيًا بالهيئات الناشرة، وسبع مكتبات تستخدم تعديلاً لتصنيف المشرف العام على الوثائق. وكشفت الدراسة عن أنه من النادر أن يكون هناك تصنيف خاص بالمطبوعات الحكومية المحلية ومن ثم فإن معظم المكتبات تستخدم لها نفس أرقام تصنيف مطبوعات الولاية أو المطبوعات الفيدرالية إلا إذا كانت هناك مطبوعات ذات صبغة خاصة فإنها قد تستخدم تصنيف قصاصات ونشرات الملفات الرأسية. والاتجاه العام هو وضع المطبوعات المحلية فى غرفة خاصة بها سواء كانت فى المكتبات الكبيرة أو الصغيرة.

وتقوم المكتبات المدروسة بتصنيف مطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة طبقا لخطة تصنيف الأمم المتحدة فى حالة عزل تلك المجموعات فى قسم خاص أو قاعة خاصة.

ثانيا: الترتيب المتكامل: توزيع المطبوعات الحكومية مع المجموعات الأخرى وفى نفس سياقها. وفهرستها وتصنيفها باعتبارها أوعية عادية غير متميزة بذاتها وترتيبها مع الأوعية الأخرى على الرفوف فى كل واحد. وعادة ما تلجأ المكتبات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى هذه الطريقة وحيث لا يوجد بها أقسام شكلية أو هى لا تتحمل التقسيم إلى أقسام شكلية؛ ويستوى فى هذا المكتبات الجامعية أو الكليات أو المتخصصة أو حتى العامة أو حتى المدرسية. رغم أن أكبر مكتبة فى الولايات المتحدة وفى العالم كله ألا وهى مكتبة الكونجرس تتبع هذه الطريقة ويرى الثقاة فى هذه الطريقة بعض مميزات يمكن تصويرها على النحو الآتى:

١- يمكن الإفادة من الفهرسة الآلية - والبطاقية فيما مضى - التى تعدها مكتبة الكونجرس ومن ثم من التصنيف والتحليل الموضوعى الموجودين فى تلك الفهرسة. ومن هنا تتحقق الفائدة القصوى من تلك المجموعات.

٢- يكون هناك فى المكتبة الواحدة تصنيف واحد لكل المكتبة وفهرسة واحدة لكل المكتبة؛ ومن ثم لا يحتاج أمين المكتبة والمستفيد أن يتعود على عدة أنظمة للتصنيف والفهرسة.

٣- تجاور كل أوعية الموضوع الواحد معًا على الرف الواحد وحيث البحث الموضوعى هو الأكثر شيوعًا فى معظم المكتبات: وطنية - جامعية - متخصصة - مدرسية وغيرها. ومن هنا تكون الفائدة أعظم فى حالة اللجوء إلى الرفوف مباشرة للبحث عن كل شىء حول الموضوع الواحد. وإذا لم تكن الرفوف مصنفة وكان الفهرس مصنفاً فإنه يساعد أيضا فى عملية الاسترجاع الموضوعى الموحد لكل الأوعية.

٤- أن المطبوعات الحكومية فى هذه الحالة تدخل الفهرس العام مع سائر الأوعية وبالتالى يمكن البحث عنها بالمؤلف أو العنوان إلى جانب البحث الموضوعى ومن ثم يمكن تكامل نقاط الوصول إلى تلك الأوعية شأنها فى ذلك شأن سائر المطبوعات.

٥- يمكن تجنب التكرار غير المقصود فى اقتناء هذه المواد.

٦- لا تكون هناك حاجة ملحة إلى أخصائيين لهذه النوعية من المطبوعات يتخصصون فيها وفى مشاكلها الفنية والخدمة المكتبية عن طريقها؛ ويساعدون النصح والإرشاد للمستفيدين منها.

٧- هذا النظام يضع المطبوعات الحكومية فى سياقها المألوف والطبيعى مما يزيل الوهم المغلف لتلك المطبوعات بأنها من طينة مختلفة وأنها جافة المادة وأنها نوع مختلف من أوعية المعلومات صعب الاستخدام.

أما عن العيوب التى يراها الثقاة فى هذه الطريقة فتكمن فى النقاط الآتية:

١- لا يمكن لأمين المكتبة العادى أو حتى أخصائى المراجع العادى أن يحيط بمشكلات اختيار وطلب وفهرسة وتصنيف وخدمة هذا النوع من الأوعية كما يحيط بها الأخصائى المتخصص فى المطبوعات الحكومية.

٢- هذا الإدماج مع سائر الأوعية يؤخر فهرسة وتصنيف وترفيف هذه الأوعية لفترة طويلة انتظاراً لدورها بين سائر الأوعية مما قد يعنى تأخير الإفادة من تلك الأوعية. وربما تفقد الرغبة فى هذه المطبوعات الحكومية.

٣- من الواضح أن تكلفة هذه الطريقة عالية، أعلى من الطريقة السابقة (الترتيب المستقل) وذلك للحاجة إلى الفهرسة والتصنيف والتكعيب فى حالتنا هذه.

٤- من السهل إيجاد مكان للإضافات الجديدة من المطبوعات الحكومية إذا كانت فى قسم مستقل عما لو كانت مدمجة فى المجموعات العامة التى تحتاج إلى مجهود كبير فى عمليات الزحزحة لتوفير الحيز للإضافات الجديدة.

٥- طالما أن نسبة كبيرة من المطبوعات الحكومية تنشر مغلفة بغلاف رقيق فإنها تحتاج إلى تجليد مقوى وبالتالى يتم تجميعها مع سائر الأوعية التى تحتاج إلى تجليد وبالتالى يتعطل استخدامها لفترات طويلة، وتتطلب إجراءات خاصة مكلفة.

ثالثا: الترتيب المتكامل جزئيًا يعتبر مزيجًا من الطريقتين السابقتين حيث توزع

المطبوعات الحكومية على الأقسام المختلفة داخل المكتبة فالكتب تذهب مع الكتب والدوريات تذهب مع الدوريات العادية فى قسم الدوريات والمصغرات الفيلمية تذهب إلى قسم المصغرات الفيملية وهكذا ولكنها داخل القسم الواحد تبقى مستقلة معزولة عن المواد العادية داخل ذلك القسم. وهذه الطريقة تجمع مزايا الطريقتين السابقتين وفى نفس الوقت تجمع عيوبهما. ومن مزايا هذه الطريقة جمع المواد المتشابهة على الأقل فى الشكل معا فالدوريات تجمع إلى الدوريات والكتب إلى الكتب والمصغرات إلى المصغرات ومن ثم تلقى نفس المعاملة فهرسة وتصنيفًا وخدمة ولكن مع التميز داخل المكان والحفاظ على الهوية ككيان فيزيقى.

وعودة إلى دراسة فولرتون فى كاليفورنيا فسوف نجد فى الإجابة على السؤال «كيف تنظم مطبوعات حكومة الولايات المتحدة؟» أن سبعة وثلاثين مكتبة أجابت بأنها تعزل المطبوعات الحكومية جميعها فى قسم خاص بها (الطريقة الأولى)؛ وأن عشرة مكتبات تنظمها فى تكامل تام وإدماج مع سائر المجموعات؛ وأن سبع عشرة مكتبة تتبع الطريقة الثالثة فى الترتيب ألا وهى الترتيب المتكامل الجزئى (الإدماج الجزئى). وعندما سئلت المكتبات الأكاديمية عن كيفية ترتيب مطبوعات ولاية كاليفورنيا الحكومية وخاصة مكتبات الكليات والجامعات نجد أن سبع عشرة مكتبة أجابت بالإدماج الكلى مع سائر المجموعات؛ وإحدى وعشرين مكتبة قالت بالترتيب المستقل تماماً فى قسم خاص. وقالت إحدى وثلاثون مكتبة بالإدماج الجزئى (الترتيب المتكامل جزئيًا).

عندما سئلت المكتبات عن طريقة التنظيم المثلى (خارج الواقع الفعلى السابق) التى تراها لترتيب المطبوعات الحكومية لولاية كاليفورنيا جاءت الردود على النحو الآتى:

أ- ثمانية وعشرون مكتبة أجابت بالإدماج الكامل، والفهرسة العادية والتصنيف العادى مثل بقية المجموعات.

ب- ست عشرة مكتبة رأت معاملة بعض المطبوعات الحكومية مثل الدوريات.

ج- ثمانى عشرة مكتبة رأت معاملة بعض المطبوعات الحكومية مثل النشرات.

د- أربع وخمسون مكتبة أجابت بالإدماج الجزئى. ومن بين هذه المكتبات ٣٠ مكتبة رأت ضرورة تكرار بعض نسخ المطبوعات الحكومية لتوضع فى مجموعات الكتب العامة؛ وهناك ٥٣ مكتبة رأت أن توضع بعض هذه المطبوعات فى قسم مستقل والبعض الآخر يدمج مع الكتب العادية. وقد شعرت ٤٥ مكتبة بأن الدوريات تدمج مع الدوريات العادية و ٣٠ مكتبة شعرت أن النشرات يجب أن تدرج مع النشرات العادية.

أما النتائج النهائية التى خرجت بها الدراسة من ردود المكتبات الأربع والتسعون عن سؤال «هل تعزل المطبوعات الحكومية فى قسم خاص بها؟» فقد جاءت على الوجوه الثلاثة

أ- المطبوعات الحكومية للولايات المتحدة فقط فى قسم مستقل ٦٣ مكتبة.

ب- المطبوعات الحكومية لولاية كاليفورنيا فقط فى قسم مستقل ٦٧ مكتبة.

ج- مطبوعات المقاطعات والمدن كل فى مجموعة منفصلة ٢٦ مكتبة.

نظام تصنيف المشرف على المطبوعات الحكومية

نستعرض هنا أهم ملامح نظام تصنيف المطبوعات الحكومية الذى وضعه مكتب الطبع الحكومى والذى يعرف فى الولايات المتحدة بنظام تصنيف المشرف المطبوعات (الوثائق) الحكومية، طالما أنه النظام الذى يتم على أساسه اختيار وطلب المطبوعات الحكومية فى مكتبات الإيداع بل وغالبية مكتبات الإيداع وبعض المكتبات الأخرى التى تعزل المطبوعات الحكومية فى قسم خاص، تستخدمه فى تصنيف تلك المطبوعات على الرفوف. وهذا النظام ليس له نظير بين أنظمة التصنيف الببليوجرافية. وكان يمكن لمكتب الطبع الحكومى أن يتبنى تصنيف ديوى العشرى أو تصنيف مكتبة الكونجرس الأوسع انتشاراً بين المكتبات ليس فقط فى الولايات المتحدة وإنما أيضا فى العالم والأكثر ألفة بهما بين القراء والمكتبيين. وتصدر مكتبة قسم الوثائق العامة (المطبوعات الحكومية) بمكتب الطبع الحكومى أدلة وشروحات حول هذا التصنيف من حين لآخر بعنوان «شرح نظام تصنيف المشرف على الوثائق». وذلك ليست لديه ألفة بهذا النظام.

ويقوم المخطط العام لهذا التصنيف على أساس تمثيل الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية بالدولة وكذلك الهيئات الكبرى المستقلة بالدولة فى الأقسام الأساسية بحروف وفرع الأجهزة تفرع من الحروف بأرقام وأشكال المطبوعات الحكومية تفرع بأرقام شكل مسبوقة بشارحة وتترك مسافة بعد هذه الترقيمة المركبة وعلى سبيل المثال فإن وزارة الزراعة الأمريكية يرمز لها بالحرف A والمحاكم فى الولايات المتحدة يرمز لها Ju ومؤسسة العلوم الوطنية يرمز لها NS ومن النوافل أن نذكر أن الحروف الرامزة للجهاز تستمد من اسم الجهاز نفسه، والرقم 1 للهيئة الأم المتفرعة من الجهاز أو أمانة الجهاز أو مجلس الإدارة ثم تتوالى الأرقام بعد ذلك داخل فروع الجهاز. وكان الخط العام هو ترتيب الفروع هجائيًا بأسمائها ولكن بعد نشوء فروع جديدة للجهاز لم تعد هناك قيمة للترتيب الهجائى الرقمى والمثال الكامل يمثل هذا التصنيف.

A1 وزارة الزراعة (بما فى ذلك مكتب مجلس الإدارة)

A13. إدارة الغابات

A21. إدارة المعلومات

A68. إدارة كهربة الريف.

وبالنسبة للتقسيمات الشكلية يستخدم لها أرقام نمطية تسجل بعد رقم الجهاز أو الفرع مع ترك مسافة، ورقم الشكل يتبع بشارحة: وذلك على النحو الآتى:

1: التقارير السنوية

2: المطبوعات العامة (المطبوعات غير المرقمة ذات الطبيعة العامة)

3: المجلات والدوريات

4: المنشورات والتعميمات

5: القوانين (التى تعدها وتنشرها الهيئة)

6: التعليمات واللوائح والقرارات

7: البيانات والإعلانات

8: الأدلة والموجزات الإرشادية

ويمكن تفريع أى من الأشكال السابقة حين تدعو الضرورة ذلك على المثال الآتى:

:4 المنشورات والتعميمات

:4/2 المنشورات والتعميمات الإدارية

:4/3 المنشورات والتعميمات الفنية

وإذا مزجنا بين التفريعات المختلفة فإن المثال الآتى يوضح الصورة كاملة

:A1.10 الكتب السنوية الزراعية

:A13.1 التقارير السنوية الصادرة عن رئيس إدارة الغابات

:A57.38 تقارير مسح التربة

ويتبع هذه الترقيمة الموضوعية رقم كل كتاب فردى بعد الشارحة وفيما يتعلق بالسلاسل المرقمة فإن الطبعة الأولى من الكتاب هى التى تعطى رقم الكتاب ويسرى هذا الرقم على سائر طبعات نفس الكتاب فيما بعد وعلى سبيل المثال كتيب وزارة الزراعة ٣٨١ سيكون رقمه: A 1,35:381 ولتنقيح المطبوعات المرقمة تضاف علامات مميزة وأرقام إضافية إلى الرقم الأصلى والأرقام الإضافية تبدأ عادة برقم 2؛ مثال ذلك A1.35:381/2، A1.35:381/3 وهكذا. وفى حالة الحوليات تستخدم الأرقام الثلاثة الأخيرة من ترقيمة السنة كرقم للكتاب السنوى مثال ذلك التقرير السنوى للأمانة العامة (ديوان عام) لوزارة الزراعة لعام ١٩٥٤، يصبح رقم التصنيف الخاص به هو؛ A1.1:954. وفى حالة التقارير أو المطبوعات التى تغطى أكثر من سنة يستخدم مزيج أو مركب من سنوات التغطية وعلى سبيل المثال السجل السنوى للأكاديمية البحرية للولايات المتحدة ١٩٥٤-١٩٥٥ التابعة لوزارة الدفاع يكون رقم تصنيفه هو Q208.107:954-955 والأرقام الفردية للكتب والدوريات تبنى أساساً على الكلمات الموضوعية الدالة فى عناوينها باستخدام الرقمين أو الأرقام الثلاثة الأولى فى جداول كتر لترميز الكتب. وهكذا فإن كتابًا بعنوان: «تسخين المركبات الداخلة إلى جو الأرض بالنشاط الإشعاعى» يكون رأس الموضوع فيه «النشاط الإشعاعى» وبالتالى يكون رمزه طبقًا لترقيم كتر هو R11. وإذا نشر كتاب آخر فى نفس الموضوع فى نفس الهيئة فإن رمزه يصبح هو R11/2 وكتاب ثالث R11/3 وهلم جرا. أما

الدوريات فإنها تميز بالرقم أو بالمجلد والرقم فى آن واحد مثال ذلك دورية «مجلة التصدير الجارى» رقم -٧٣٢ الصادرة عن وزارة التجارة رقمها فى هذا التصنيف هو C42.11/2:732، أحد أعداد «دليل معلومات التسويق» المجلد ١٧، العدد الأول الصادر عن نفس وزارة التجارة يصبح رقمه C 41.11:17/1 الكونجرس وكل المجالس والأجهزة واللجان. . . المنبثقة عنه تبدأ بالحرف المخصص له فى هذا التصنيف.

مستقبل شبكة مكتبات الإيداع بالولايات المتحدة الأمريكية

فى ظل شبكات المعلومات التى بدأت تأخذ بخناق العالم مع منتصف السبعينات من القرن العشرين وتوجت بشبكة الشبكات (الإنترنت) بدأ التساؤل حول مستقبل مكتبات الإيداع وقضايا تطويرها وسوف نتتبع هذه القضايا مع بداية فكرة الشبكات الجديدة.

فى يناير ١٩٧٣ شكل اتحاد المكتبات الأمريكية لجنة وقتية لدراسة منظومة مكتبات الإيداع فى الولايات المتحدة، وقد كلفت هذه اللجنة بمسئولية دراسة تشريع جديد لتمويل هذه المنظومة وإمكانية تنقيح ومراجعة قانون مكتبات الإيداع الصادر سنة ١٩٦٢ وإعداد تقرير شامل عن الوضع الحالى والمستقبلى لها طالما أن مكتبات الإيداع هذه حيوية جدا للمواطنين وضرورية لهم فى إمدادهم وتوصيلهم إلى المعلومات والمواد الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة سواء على المستوى الفيدرالى أو الولائى أو المحلى. وكان على هذه اللجنة أن تنتهى من عملها وتقدم تقريرها لمجلس الاتحاد خلال المؤتمر السنوى للاتحاد الذى انعقد فى لاس فسجاس فى يونية ١٩٧٣؛ وقد طلبت اللجنة أن الأمر يستدعي المزيد من التقصى والدراسة ولذلك طلبت مد الموعد إلى مؤتمر منتصف الشتاء الذى انعقد فى شيكاغو فى يناير ١٩٧٤ وقبل المجلس المد وقدم التقرير فى الموعد الجديد ويمكن تلخيص التقرير ونتائجه وتوصياته على النقاط الآتية:

إن اللجنة الوقتية التى شكلها اتحاد المكتبات الأمريكية حول منظومة مكتبات الإيداع ترى:

١- لتحقيق أقصى استفادة للمواطنين من المعلومات الفيدرالية لابد من تقوية منظومة مكتبات الإيداع الحالية وتوسيع نطاقها لتصبح شبكة عامة تضم مستودعات محلية وولائية وفيدرالية على رأسها مستودع فيدرالى وطنى.

٢- يجب أن تشتمل مكتبة الإيداع الوطنية (المستودع الفيدرالى الوطنى) على كل المطبوعات الصادرة على نفقة الحكومة الفيدرالية بصرف النظر عن الشكل أو طريقة إنتاج الوعاء بما فى ذلك المواد المحظور تداولها لدواعى أمنية والتى يمكن التحفظ عليها بعيداً عن التداول هناك حتى يتم الإفراج عنها ويباح تداولها. ومجموعات هذه المكتبة يجب أن تعد لتكون أرشيفاً دائما للاطلاع والتصوير من جانب الجمهور العام ومكتبات الإيداع الأخرى على السواء، بل وأية مكتبة على أرض الولايات المتحدة وخارجها.

٣- يجب أن تقوم مكتبة الإيداع الوطنية هذه بإعداد أدوات الضبط الببليوجرافى الكامل للمطبوعات الحكومية؛ وتقديم تلك الأدوات وتسهيل استخدامها لمكتبات الإيداع الأخرى والمكتبات على إطلاقها والجمهور العام. ولابد من تخطيط هذه الأدوات بحيث يمكن إدماجها بسهولة ويسر فى أية قاعدة بيانات ببليوجرافية محلية أو إقليمية أو وطنية.

٤- لابد من إنشاء مجلس أعلى دائم لمكتبات الإيداع يساعد مكتبة الإيداع الوطنية فى كل ما يتعلق بمنظومة مكتبات الإيداع ودراسة إمكانيات التطوير والمواكبة. ولابد لهذا المجلس أن يضم مكتبتين أخصائيين فى المطبوعات الحكومية، أعضاء من الرسميين فى مكتب الطبع الحكومى، ممثلين عن اتحاد المكتبات الأمريكية ومجتمع المكتبات الفيدرالية.

٥- يجب أن تمنح مكتبة الإيداع الوطنية بالتعاون مع المجلس الأعلى لمكتبات الإيداع الصلاحيات الكاملة لإضافة مكتبات إيداع جديدة بناء على حاجة فعلية وقدرة حقيقية على الوفاء بمتطلبات المعايير المرعية. وقبل رفع وضع أية مكتبة إلى مكتبة إيداع لابد من أخذ موافقة مكتبة الإيداع الولائية (الإقليمية) ومكتبة الولاية أو اتحاد

مكتبات الولاية حسب مقتضيات الأمور وأهم من هذا وذاك موافقة المجلس الأعلى لمكتبات الإيداع. ولعله من نوافل القول فإن الوضع الحالى لمكتبات الإيداع القائمة لا يجب المساس به.

٦- يقوم المجلس الأعلى لمكتبات الإيداع بوضع المعايير الوطنية لأداء مكتبات الإيداع والتى يجب أن تراعى بدقة من جانب الإيداع جميعا إذا كان لها أن تستمر فى وضع مكتبات إيداع، على أن تقوم مكتبة الإيداع الوطنية بالتحقق من تنفيذ تلك المعايير وصيانتها.

٧- لابد من ضمان استمرار مكتبات الإيداع الإقليمية (الولائية) فى أ- تلقى نسخة واحدة على الأقل من كل المطبوعات الفيدرالية الحكومية ب- إمداد مكتبات الإيداع المحلية بخدمات الإعارة البينية وخدمات الاطلاع والمساعدة فى التخلص من النسخ المستبعدة وغير المرغوبة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تقوم مكتبات الإيداع الإقليمية بالتفتيش الدورى على مكتبات الإيداع المحلية فى نطاقها لضمان مراعاة تطبيق المعايير الوطنية. ويجب أن تقدم المكتبات الإقليمية الاستشارات والتدريب لمكتبات الإيداع المحلية التى تطلبها وترغب فيها. ولكى تقوم المكتبات الإقليمية بمسئولياتها لابد من تقديم مخصصات مالية على أسس رسمية لتلك المكتبات تضع فى حسابها عدد المكتبات فى المنطقة، أنواع المكتبات فى المنطقة والمسافات فيما بينها وحجم الميزانية المنفقة حاليا لإدارة مجموعة المطبوعات الحكومية.

٨- يجب أن تقدم المواد الآتية بالمجان وبدون أية نفقات من جانبها إلى مكتبات الإيداع:

أ- جميع المطبوعات الحكومية الفيدرالية بصرف النظر عن الشكل، طريقة الإنتاج أو الهيئة المصدرة لها. والاستثناء من ذلك قد يكون ١- الأعمال المحظور تداولها لأغراض أمنية (وتتاح عندما يباح تداولها) ٢- المطبوعات التى تقصد للاستخدام الداخلى فقط. ويجب أن تتاح أمام مكتبات الإيداع فرصة الاختيار بين النسخ الورقية والنسخ الميكروفيلمية وقد يقتضى الأمر تقديم النوعين: المطبوع والمصغر لبعض المكتبات.

ب- جميع أدوات الضبط الببليوجرافى بما فى ذلك الكشافات الدقيقة التى يتم إعدادها للمطبوعات الفيدرالية. والأدوات التى تعدها المؤسسات التجارية والتى أتينا على جانب منها من قبل. ويجب أن يترك لمكتبات الإيداع فرصة اختيار الأدوات المناسبة لها من واقع قائمة تعدها مكتبة الإيداع الوطنية بالتعاون مع المجلس الأعلى لمكتبات الإيداع.

ج- الأجهزة والمعدات اللازمة لاستعمال المطبوعات الحكومية الميكروفيلمية.

٩- يجب أن تدبر الأموال اللازمة لمكتبة الإيداع الوطنية كى تشترى لمكتبات الإيداع المفردات الوارد ذكرها فى النقاط السابقة. ولابد لمكتبة الإيداع الوطنية بالتعاون مع المجلس الأعلى لمكتبات الإيداع من وضع الأسس والخطوط التفصيلية لتوزيع تلك المواد على مكتبات الإيداع.

وكانت اللجنة الوقتية المذكورة تتألف من ممثلين عن مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية وأربع وحدات منبثقة عنه هى: اتحاد مكتبات الكليات والبحث ـ قسم القانون والسياسة؛ اللجنة البينية للمطبوعات الحكومية؛ المائدة المستديرة للمطبوعات الحكومية؛ اللجنة التشريعية. وقد تم اقتراح استمرار هذه اللجنة لتصبح لجنة دائمة عاملة وذلك لتنفيذ ما يمكن تنفيذه من تلك التوصيات وضمان تطويرتلك المكتبات. وكانت اللجنة الوقتية المشار إليها تتألف من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- رالف ماكوى رئيساً
- جويس بول عضواً
- سى . إدوين رولين عضواً
- ناثان ر. إينبورن عضواً
- بيرنادين هودوسكى عضواً
- جين فلينر عضواً
- مارلين أ. ليستر عضواً
- لويس ملز عضواً
- وليام روزيل عضواً

وقد قدم التقرير فى الثانى والعشرين من يناير ١٩٧٤م كما أسلفت خلال مؤتمر منتصف الشتاء ثم عرض بعد ذلك لمزيد من النقاش والدراسة فى يولية ١٩٧٤م فى المؤتمر السنوى للاتحاد الذى عقد فى نيويورك.

وقد تمخضت السنوات التى مضت على ذلك التقرير عن تنفيذ كل تلك التوصيات مرحليًا، وخلال التطور العظيم لشبكات الحاسبات والاتصالات ربطت تلك المكتبات ببعضها البعض واستخدمت تكنولوجيا الليزر إلى جانب تكنولوجيا المصغرات فى تحميل المطبوعات الحكومية وتوزيع أقراص الليزر على مكتبات الإيداع مما ساعدها على تخطى الكثير من عقبات الاختزان والاسترجاع والإعداد الببليوجرافى. وتعتبر منظومة مكتبات إيداع المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة أهم وأكبر المكتبات فى العالم وأكثرها إحكامًا فى جمع وإعداد وتيسيير الإفادة من المطبوعات الحكومية.

ولكى تكتمل صورة إيداع المطبوعات الحكومية لابد من استعراض تجارب الدول الأخرى فى هذا الصدد.

مكتبات إيداع المطبوعات الحكومية فى دول مختلفة

استعرضنا فى بداية هذا البحث تطور الإيداع العام فى العديد من دول العالم منذ بدأ فى فرنسا سنة ١٥٣٧ ولكننا فى هذه الجزئية سوف نركز على إيداع المطبوعات الحكومية فى بعض الدول التى تولى المطبوعات اهتماماً خاصاً على نحو ما تقوم به الولايات المتحدة.

• **الأرجنتين** تودع جميع المطبوعات الحكومية منذ ١٨٨٠م فى مكتبة الكونجرس الأرجنتينى.

• **أستراليا** حُددت المكتبة الأسترالية كمكتبة إيداع لكل المطبوعات الرسمية التى تصدرها إدارة الطبع الحكومى الأسترالية فى عموم الكومنولث الأسترالى. وفى يناير سنة ١٩٧٠ حصلت مكتبات الولايات التالية على الوضع القانونى كمكتبات إيداع: مكتبة ولاية نيوثاوث ويلز فى سيدنى؛ مكتبة ولاية فيكتوريا فى ملبورن؛ مكتبة ولاية كوينزلاند فى أديليد؛ مكتبة مجلس المكتبات فى استراليا الغربية فى بيرث؛ مكتبة ولاية تسماينا فى هوبارت.

● بلغاريا عندما صدر أول قانون للإيداع هناك سنة ١٨٩٧م حتم إيداع نسختين بالمكتبة الوطنية من أى مطبوع حكومى، ولكن أحدث قانون الإيداع والمعمول به الآن وهو قانون الثامن عشر من مايو سنة ١٩٤٥ يحتم إيداع ١٧ نسخة من جميع المطبوعات بدون استثناء بما فى ذلك المطبوعات الحكومية وليس هناك وضع خاص لتلك المطبوعات فى ذلك القانون. والنسخ السبع عشرة التى تقدم للمكتبة الوطنية فى صوفيا تبقى منها أربع نسخ فيها والباقى يوزع على مكتبة مقاطعة إيفان فاروف (بلو فديف) ومكتبة مقاطعة سلافيكوف (تارنوف)، مكتبة مقاطعة سلافيكوف (فارنا)؛ مكتبة مقاطعة بالجو فجارد؛ مكتبة مقاطعة بورجاس، مكتبة مقاطعة بليفين، مكتبة مقاطعة روس، مكتبة مقاطعة سومين، مكتبة جامعة صوفيا؛ مكتبة أرشيف الدولة فى صوفيا، مكتبة إدارة التلغراف فى صوفيا، المكتبة المركزية للعلوم والتكنولوجيا فى صوفيا؛ المكتبة المركزية للطب فى صوفيا؛ مكتبة أكاديمية الزراعة فى صوفيا (هذه المكتبات المركزية الثلاثة الأخيرة تحصل على نسخة واحدة من الأعمال المتخصصة كل فى نطاقها).

● قبرص كان أول قانون لإيداع المطبوعات الحكومية وسائر المطبوعات التى تنشر فى البلاد هو ذلك الذى صدر فى الحادى والعشرين من مارس ١٨٨٧ وكان ينص على إيداع ثلاث نسخ من كل مطبوع بما فى ذلك المطبوعات الحكومية. هذه النسخ تقدم إلى السكرتارية الإدارية للدولة تقدم منها نسختان إلى محافظ الكتب المطبوعة فى المتحف البريطانى (المكتبة الوطنية الآن) وتبقى النسخة الثالثة فى سكرتارية الدولة. وفى سنة ١٩٦٠ تم تنقيح وتعديل هذا القانون بحيث أصبحت النسخ الثلاث تقدم إلى وزارة الداخلية وتبقى هناك جميعا فى مكتبة تلك الوزارة.

وبقرار خاص من وزير الداخلية تم تخصيص نسخة ترسل إلى مكتبة وزارة التربية والتعليم.

● الدنمرك أشرت من قبل فى المعالجة العامة إلى أن الدنمرك أصدرت أول قانون للإيداع بها فى سنة ١٦٢٣م لكل المطبوعات التى تصدر فى البلاد بما فى ذلك المطبوعات الحكومية. وفى السابع عشر من يوليو ١٦٩٧ صدر قانون آخر يقضى بأن

يقدم كل طابع أو ناشر نسخاً مجانية من كل مطبوع إلى المكتبة الملكية حتى تتمكن باعتبارها المكتبة الوطنية من جمع وتنظيم وحفظ الإنتاج الفكرى الوطنى. أما القانون المعمول به حاليا فقد صدر فى الأول من يولية سنة ١٩٢٧ ليبدأ تنفيذه مع منتصف يولية من نفس السنة عن طريق وزارة التربية والتعليم. وبمقتضى ذلك القانون تقدم نسخة إلى المكتبة الملكية ونسخة أخرى إلى مكتبة الولاية فى آرهوس. ويحق لمكتبة جامعة كوبنهاجن طلب نسخة من أى كتاب تريده على أساس انتقائى من أى ناشر أو طابع. وتحاول الدنمرك كالولايات المتحدة السيطرة على المطبوعات الحكومية لكثرتها وقيام الآلاف من الأجهزة الحكومية بإصدار هذا النوع من الأوعية. وهناك اعتراف صريح من المعنيين فى الدنمرك كما فى الولايات المتحدة بأن المطبوعات الحكومية هى جزء هام من الإنتاج الفكرى الوطنى ومن الواجب على المكتبات أن تقتنيه وتحفظه للأجيال المتعاقبة. ولأن قانون ١٩٢٧م لم ينص صراحة على إيداع المطبوعات الحكومية ويميزها بذاتها فإن الهيئات المختلفة لم تعن بإيداعها ولذلك سعت وزارة الشئون الثقافية بالتعاون مع مدير المكتبة الوطنية (الملكية) إلى إصدار تعليمات واضحة إلى الأجهزة والهيئات التى تصدر هذا النوع من المطبوعات سنة ١٩٧١ بضرورة إيداع نسخة واحدة من كل مطبوع من هذا النوع فى المكتبة الملكية وأخرى فى مكتبة الولاية فى آرهوس، كما طلب إلى الوزارات وإداراتها تقديم نسخة من كل مطبوعاتها الحكومية إلى كل من المكتبتين.

• إكوادور يقوم الأرشيف الوطنى بالدولة بجمع كل المطبوعات الحكومية؛ ومن جهة ثانية تقوم مكتبة كونجرس الإكوادور بجمع كل المطبوعات الحكومية ذات الصبغة القانونية والتشريعية، بينما مكتبة المحكمة العليا بجمع كل المطبوعات القانونية فى الدولة.

• فنلندا صدر أول قانون للإيداع هناك فى الرابع من يناير ١٩١٩م وقد حددت مكتبة جامعة هلسنكى كمكتبة إيداع لكافة المطبوعات ومن بينها المطبوعات الحكومية.

• فرنسا كما أشرت لماما من قبل كانت فرنسا هى أول دول العالم إرساء لقواعد

الإيداع القانونى للإنتاج الفكري وكان ذلك بناء على القرار الذى أصدره فرنسيس الأول سنة ١٥٣٧م أما القانون المعمول به حالياً فإنه يرجع إلى التاسع عشر من مايو سنة ١٩٢٥ والذى تم تنقيحه وتعديله فى الحادى والعشرين من يونية سنة ١٩٤٣ والسادس عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٤.

وبمقتضى ذلك تودع أربع نسخ من كل مطبوع فى المكتبة الوطنية الفرنسية باستثناء الطبعات المحدودة التى تودع منها نسخة واحدة فى كل الأحوال كما يفرض القانون تقديم نسخة واحدة إلى وزارة الداخلية. ومن نوافل القول إن الإيداع يتم للمطبوعات الحكومية وغيرها من المطبوعات.

● **ألمانيا** سبق أن ذكرت أن الإيداع العام يتم طواعية من جانب الناشرين التجاريين وهم الذين أقاموا المكتبة الألمانية. ولكن فى ألمانيا الغربية قبل الوحدة صدر قانون الثانى عشر من ديسمبر ١٩٧٠ ليحتم على كل الناشرين والأجهزة الحكومية إيداع نسخة من كل مطبوع فى المكتبة الألمانية فى فرانكفورت أم ماين؛ ونسخة اختيارية لكل من المكتبات الآتية إذا طلبتها أى منها: المكتبة الأكاديمية فى مقاطعة هييش فى دار مشتات، مكتبة الولاية ومكتبة الجامعة فى فرانكفورت أم ماين، مكتبة الولاية فى فولدا بمقاطعة هيسين، مكتبة مورهاردش فى كاسيل، مكتبة الولاية فى فيسبادن مقاطعة هيسن أيضا.

● **غانا** لا يوجد قانون لإيداع المطبوعات الحكومية كما لا توجد مكتبة بعينها لإيداع هذا النوع من المطبوعات ولكن أية مكتبة ترغب فى المطبوعات الرسمية هذه يمكن أن تكتب إلى رئيس مصلحة الاستعلامات فى وزارة الإعلام لتأمينها لها. ويمكننا القول بأن الأرشيف الحكومى والسجل العام لديه أكبر مجموعة من المطبوعات الحكومية. وهناك مجموعات أخرى فى مكتبة مجلس المكتبات الغانية، مكتبة جامعة غانا، مكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا (كوماس)، مكتبة جامعة ساحل الكاب، مكتبة مجلس البحث العلمى والصناعى.

● **بريطانيا**. يسرى القانون العام على المطبوعات التجارية والحكومية على السواء وقد

سبق أن أشرت إلى أن الإيداع بدأ سنة ١٦١٠ ولكن القانون صدر سنة ١٧٠٩م بيد أن التنفيذ الشامل لم يأخذ سبيله إلا سنة ١٧٥٧م مع قيام (المكتبة الملكية القديمة) وكان التنفيذ يتم بطريقة تعسفية حتى ١٨٥٢م الذى يعتبر البداية الحقيقية للإيداع الصارم لكل ما ينشر فى بريطانيا ومستعمراتها ومنذ ذلك التاريخ ومكتبة المتحف البريطانى (المكتبة البريطانية) تملك أكبر رصيد من المطبوعات البريطانية بما فى ذلك المطبوعات الحكومية. وقد سبق أن عالجت فى شىء من التفصيل الإيداع العام على الصفحات السابقة والقانون المعمول به الآن هو قانون سنة ١٩٥٦م الذى يعطى المكتبة البريطانية الوطنية فى لندن الحق الإجبارى فى نسخة من كل عمل مطبوع هناك دون تمييز. ونسخة اختيارية لمكتبة جامعة أكسفورد (مكتبة بودلى) التى تملك أكبر مجموعة من المطبوعات الحكومية بعد مكتبة المتحف البريطانى؛ ونسخة اختيارية للمكتبة الوطنية فى ويلز والمكتبة الوطنية فى اسكتلندا ومكتبة كلية ترينتى فى دبلن.

● **جواتيمالا** يفرض قانون سنة ١٩٦٦ المعمول به الآن تقديم نسخة إجبارية من كل مطبوع حكومى غير دورى إلى مكتبة وزارة التعليم، الأرشيف العام لأمريكا الوسطى، المكتبة الوطنية ومكتبة الكونجرس بالجمهورية، الإدارة العامة لإحصاء وأرشيف الطباعة الوطنية.

● **المجر** صدر أول قانون للإيداع هناك لصالح مكتبة جامعة بودا فى العاشر من أغسطس سنة ١٧٨٠م. ولكن القانون المعمول به الآن هو قانون الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٠م وهو يحتم على جميع الإدارات الحكومية تقديم ١٦ نسخة من أى مطبوع توزع على: المكتبة الوطنية، مكتبة جامعة دبرسين، مكتبة مكتب الإحصاء المركزى المجرى. هذه المكتبات الثلاث تتلقى نسخة إجبارية. أما المكتبات التالية فإنها تتلقى نسخاً اختيارية حسب طلبها:

مكتبة التعليم المركزى؛ المكتبة المركزية لجامعة جوزيف أتيلا (يوسف عطا الله) فى سيجيد؛ المكتبة المركزية لجامعة كارل ماركس لعلم الاقتصاد؛ المكتبة المركزية الفنية ومركز التوثيق المجرى؛ مكتبة الأكاديمية المجرية للعلوم؛ مكتبة الجامعة الطبية

فى بودابست؛ مكتبة إيرفين زابو فى بودابت؛ مكتبة جامعة بودابت، مكتبة جامعة بكس؛ مكتبة البرلمان، مكتبة تاريخ حزب العمل الاشتراكى المجرى؛ مكتبة وزارة الثقافة.

● أيسلندة جاء الإيداع القانونى للمطبوعات الحكومية فى المكتبة الأيسلندية الوطنية طبقا لقانون ١٨٨٧م. وكانت المكتبة تتلقى تلك المطبوعات منذ ١٨٣٤م على أساس ودى مع أكبر مطبعة فى البلد والتى كانت مسئولة عن جل إن لم يكن كل المطبوعات هناك. ويوجد فى أيسلندا اليوم ثلاث مكتبات إيداع كبرى للمطبوعات الحكومية هى: المكتبة الوطنية؛ مكتبة جامعة أيسلندا؛ المكتبة الإقليمية فى أكوريرى. وإلى جانب تلك المكتبات الثلاث هناك ثلاث مكتبات إيداع اختيارية هى: المكتبات الإقليمية فى ستكشولمور، إيسا فجورو، سيو سجورور.

● الهند حددت مكتبة الأرشيف الوطنى فى جانبات نيودلهى؛ المكتبة الوطنية فى كلكتا كمكتبات إيداع للمطبوغات الحكومية. ومن ثم فإنها تمتلك أكبر رصيد من تلك المطبوعات فى عموم الهند.

● إيران لا يوجد هناك قانون خاص بإيداع المطبوعات الحكومية فى مكتبة محددة ولكنها تودع شأنها شأن سائر الكتب فى مكتبتى وزارة الثقافة والتعليم ووزارة الإعلام طبقا للمادة ١٤ من قانون المطبوعات. وعندما أنشئ مركز التوثيق الوطنى فى إيران سنة ١٩٦٩م نص فى قانون إنشائه على جمع كل الوثائق الوطنية (كتب، ملفات، صور، خرائط، قصاصات، أفلام، ميكروفيلم، أشرطة صوتية...) وتهيئة كل الظروف لإتاحتها للمواطنين. كذلك قام مركز التوثيق العلمى فى طهران بجمع أكبر كمية من المطبوعات الحكومية فى الدولة.

● إسرائيل طبقا لأمر حكومى صادر فى سنة ١٩٦٧م يتم إيداع جميع المطبوعات الرسمية فى أرشيف الدولة بواقع نسختين من كل مطبوع. أما المكتبة الوطنية اليهودية الجامعية فإنها تجمع المطبوعات الحكومية على أساس انتقائى تطوعى. وهناك من المكتبات الإسرائيلية ما تقتنى كميات كبيرة من المطبوعات الحكومية من بينها مكتبة وزارة التعليم والثقافة، وزارة الداخلية، مكتبة الكنيست (البرلمان).

● **إيطاليا** قانون الإيداع المعمول به الآن فى إيطاليا يرجع إلى الثامن من فبراير سنة ١٩٣٩م ومن الطريف أن المسئول عن جمع نسخ الإيداع وتوزيعها هو وزير الخزانة (وزارة المالية). وتذهب نسخ الإيداع إلى المكتبة الوطنية المركزية (فيتوريو عمانويل الثانى) فى روما؛ والمكتبة المركزية الوطنية فى فيرنز. وهناك مكتبات إيداع جزئى فى الولايات الإيطالية.

● **اليابان** قانون الإيداع الصادر فى يونية ١٩٤٩ جاء جزءاً من قانون إنشاء المكتبة الوطنية (الدايت) وقد عدل بقانون الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٥ ويحتم إيداع كل المطبوعات التى تصدرها الحكومات المحلية والحكومة المركزية وأجهزة القطاع العام فى المكتبة الوطنية.

ومن نافلة القول أن نذكر أن مكتبة الدايت الوطنية هى المستودع الوحيد فى اليابان لكل المطبوعات الحكومية (والتجارية أيضا) حيث تتلقى ثلاثين نسخة من كل مطبوع حكومى إلا إذا كان حجم الطبقة أقل من خمسمائة نسخة وهى الحالات التى يترك لمدير المكتبة تحديد النسخ التى تودع والقانون يحتم إيداع جميع المواد: الكتب، النشرات، السلاسل، الدوريات، النوتات الموسيقية، الخرائط، الأفلام، التسجيلات الصوتية، قواعد البيانات المحسبة وغيرها. .

وإذا كانت الطبقة محدودة تكون النسخ المودعة عشر نسخ أو ثلاث نسخ حسب مقتضيات الأمور.

● **كوريا الجنوبية** طبقا لقانون ١٩٦٣ يتحتم إيداع كل المطبوعات الحكومية فى المكتبة الوطنية الكورية فى سيول.

● **مالاجاس** لا يوجد هناك قانون ينص على إيداع المطبوعات الحكومية ولكن مركز الأرشيف ومركز التوثيق يقوم كل منهما بجمع المطبوعات الحكومية وتنظيمها فى المكتبة الخاصة بكل منهما بطريقة شاملة. كذلك فإن المكتبة الوطنية الجامعية تقتنى كافة المطبوعات الحكومية التى تتجمع لدى وزارة الداخلية.

● موناكو ينص الأمر الصادر فى الثالث من يونية ١٩١٠ والأمر الصادر فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩١١ على إيداع جميع المطبوعات الحكومية فى «مكتبة الكوميون» أى المكتبة الوطنية.

● البرتغال تقوم المكتبة الوطنية فى لشبونة بجمع المطبوعات الحكومية وإعداد القوائم الببليوجرافية الخاصة بها.

● بولندا ليس ثمة قانون إيداع خاص بالمطبوعات الحكومية هناك ولكنها تودع ضمن الإيداع العام الذى تضمنه قانون الإيداع الذى صدر لأول مرة سنة ١٧٨٠م ثم عُدِّل سنة ١٧٩٣م. أما القانون المعمول به الآن فهو القانون الصادر فى التاسع من إبريل سنة ١٩٦٨. وبمقتضى هذا القانون تتلقى كل من المكتبة الوطنية فى وارسو ومكتبة جاجليون فى كراكا ونسختين من كل مطبوع ينشر فى بولندا؛ فى حين تتلقى كل من المكتبات الآتية نسخة واحدة من كل مطبوع: المكتبات الجامعية فى لودز، بونزنان، تورون، وارسو، ووركلاو وكذلك مكتبة جامعة مدام كورى سكلودوسكا فى لوبلين، مكتبة سليزيان فى كاتوفايس، المكتبة العامة لمدينة وارسو؛ مكتبة مدينة ومقاطعة تزتزيسين. يضاف إلى ذلك ١٧ مكتبة تتلقى كل ما ينشر محليًا داخل أقاليمها. وينص القانون على أن الطبعات التى تصدر فى مائة نسخة أو أقل لا يودع منها إلا نسخة واحدة فى المكتبة الوطنية ونسخة واحدة فى مكتبة جاجليون، ونسخة واحدة فى مكتبة الإقليم الذى نشرت فى نطاقه تلك الطبعة.

● سويسرا لا يوجد إيداع وطنى قانونى هناك ولكن من بين الخمس والعشرين كانتون (ولاية) الموجودة هنا يوجد اثنان فقط لديهما قانون ولائى للإيداع: كانتون فود منذ ١٩٣٨ فى مكتبة الكانتون الوطنية الجامعية فى لوزان؛ كانتون جنيف منذ ١٩٦٧ فقط فى المكتبة العامة والجامعية (مكتبة واحدة تقوم بالدورين معًا) وتقع فى مدينة جنيف.

● تركيا صدر أول قانون للإيداع سنة ١٩٣٤ وقد نص على خمس مكتبات تتمتع

بتلقى نسخ من المطبوعات الحكومية هى: المكتبة الوطنية (مللى كتبخانة) فى أنقرة؛ المكتبة العامة فى أنقرة أيضا؛ المكتبة الوطنية (مللى كتبخانة) فى أزمير؛ مكتبة ولاية بيزاث فى استانبول؛ مكتبة جامعة استانبول فى استانبول.

- **فيتنام** صدر أول قانون لإيداع المطبوعات الحكومية سنة ١٩٢٢ وتودع النسخ فى مكتب الإيداع القانونى الموجود فى دار الكتب والوثائق الوطنية هناك.

كان هذا عرضًا لإيداع المطبوعات الحكومية على المستوى الوطنى (الفيدرالى) فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التى تولى اهتمامًا خاصاً لهذا النوع من المطبوعات الحيوية وترى استكمالا لصورة إيداع المطبوعات الحكومية فى الولايات المتحدة أن نعرض لإيداع المطبوعات الحكومية على المستوى الولائى والمستوى المحلى. وكذلك صورة المطبوعات الحكومية الأجنبية فى الولايات المتحدة؛ وإن دخل ذلك فى باب التزيد والاستطراد.

مكتبات الإيداع القانونى الولائية فى الولايات المتحدة

يوجد لدى معظم الولايات المتحدة الأمريكية منظومة شاملة من مكتبات إيداع المطبوعات الحكومية الولائية (٤٥ ولاية من أصل ٥٠ ولاية). هذه المكتبات تجمع وتنظم وتيسر الإفادة من هذا النوع من المطبوعات. وكانت ٢٨ ولاية من بين تلك الولايات فى نهاية القرن العشرين تودع مطبوعاتها الحكومية فى مكتبة الكونجرس حتى تتمكن من تسجيل مطبوعاتها فى المطبوع الببليوجرافى الشهرى الذى تصدره المكتبة بعنوان «قائمة المراجعة الشهرية لمطبوعات الولايات» والتى تصف نسبة كبيرة من المطبوعات الحكومية فى تلك الولايات. ومن الجدير بالذكر أن الكشاف السنوى لتلك القائمة يعد مداخل موضوعية بمحتويات الكتب المسجلة مما يساعد فى عملية البحث الموضوعى. ونظرًا للقيمة العلمية المتزايدة للمطبوعات الحكومية الولائية وحاجة الباحثين والمؤرخين إليها فقد تزايدت الحاجة إلى الضبط الببليوجرافى لتلك المطبوعات ومن ثم نهضت ولايات كثيرة إلى إصدار أدوات جارية وراجعة لتسجيل ووصف

تلك المطبوعات وقد قامت مارجريت لين بدراسة قوائم الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الحكومية الولائية دراسة مستفيضة سنة ١٩٦٦م. وكما هو متوقع فإن أقوى وأكبر مجموعة من المطبوعات الحكومية الولائية هى تلك التى توجد فى مكتبة الكونجرس، وقد أعدت بها قوائم ببليوجرافية تحصرها وتسجلها وتصفها كما قام «جيمس تشايلدز» بإعداد ببليوجرافية ببليوجرافيات المطبوعات الحكومية الولائية وقامت شركة بوكر بإصدار ببليوجرافية «مطبوعات الولايات» وقام «جيروم ويلكوكس» بإصدار «دليل استخدام مطبوعات الولايات» وقام أديلاد هاس بإعداد «كشاف المادة العلمية الاقتصادية فى وثائق الولايات».

وفى الأعم الأغلب يتم تنظيم المواد فى مكتبات الإيداع الولائية على غرار تنظيمها فى مكتبات الإيداع الفيدرالية على نحو ما كشفت عنه دراسة كلية فولرتون بولاية كاليفورنيا التى أشرت إليها من قبل.

وفى سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤م أعطت قوة العمل التى شكلتها المائدة المستديرة حول المطبوعات الحكومية باتحاد المكتبات الأمريكية، كل اهتمامها لتقديم مجموعة من الاقتراحات والحد الأدنى من المعايير التى يجب ألا تنزل عنها أية ولاية فيما يتعلق بمطبوعاتها الحكومية والخدمات المكتبية التى تقدمها من خلالها. وقد قام بإعداد مشروع هذه المعايير «ألبرت هالكلى» مدير مكتبة ولاية إلينوى وقدمها خلال مؤتمر منتصف الشتاء لاتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٧٤. وقد تمت الموافقة عليها من جانب هيئة اتحاد مكتبات الولايات. وأهم المعايير التى تمت الموافقة عليها هى:

١- يجب أن تحدد إحدى المكتبات لتكون بحكم القانون مستودعًا لجميع المطبوعات الولائية وأن تحصل على نسخ إجبارية من كل مطبوع للحفظ الدائم وتوزيع بعضها على مكتبات محددة فى الولاية وأيضا للتبادل بها مع مكتبات الإيداع فى الولايات الأخرى. ويمكن تحديد وظائف مكتبة الإيداع الولائية بالتفصيل فى القانون الذى تصدره الولاية لإنشاء وتنظيم عملية الإيداع ومن بينها: جمع وتنظيم وتيسير

الإفادة من المطبوعات الولائية؛ إعداد قائمة بالمكتبات الأخرى داخل الولاية التى تتلقى نسخًا من المطبوعات الحكومية الولائية وتوزيع النسخ عليها؛ تبادل المطبوعات الحكومية الولائية مع مكتبات الإيداع الولائية فى الولايات الأخرى.

٢- يجب أن توفر الولاية لمكتبة الإيداع الولائية عدداً من النسخ من كل مطبوع حكومى ولائى لا يقل عن ٢٥ نسخة لأغراض التوزيع المجانى والتبادل مع الولايات الأخرى.

٣- يجب أن تقوم مكتبة الإيداع الولائية هذه بإعداد وتوزيع قائمة ببليوجرافية بالمطبوعات الحكومية للولاية على ألا تزيد فترات صدور هذه القائمة عن أربعة شهور (أى تصدر فصليًا على أطول تقدير).

٤- يجب أن تقوم مكتبة الإيداع الولائية بإعداد وتوزيع قائمة بالإدارات والهيئات والوكالات الولائية التى تصدر مطبوعات حكومية.

٥- لابد من تعيين أخصائى مطبوعات حكومية واحد على الأقل فى كل مكتبة إيداع ولائية، وعدد كاف من الموظفين المتفرغين لإدارة العمل فى تلك المكتبة.

٦- يجب إرسال نسخة واحدة على الأقل من كل مطبوع حكومى ولائى إلى مكتبة الكونجرس ونسخة إلى مركز مكتبات البحث.

إيداع المطبوعات الحكومية المحلية فى الولايات المتحدة

يعتبر إيداع المطبوعات الحكومية الصادرة فى المدن والمقاطعات هو أضعف حلقات الإيداع فى الولايات المتحدة ولا نجد فى مجموع «القوانين المكتبية الأمريكية أية إشارة إلى الإيداع المنظم أو القانونى لتلك المطبوعات. وكان على مكتبات المدن والمقاطعات أن تقوم بنفسها بالبحث عن تلك المطبوعات واقتنائها كل بطريقتها الخاصة. وقد قام «جيمس جودوين هودجسون» بمحاولة طيبة لحصر وتسجيل ووصف المطبوعات الحكومية المحلية فى كتابه «المطبوعات الرسمية للمقاطعات الأمريكية» حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين وبعد ذلك التاريخ لا نجد أمامنا إلا مجلة «خدمة معلومات الشئون العامة» وفهارس المكتبات وقواعد البيانات الببليوجرافية للحصول

على معلومات على المطبوعات الحكومية المحلية. وإلى جانب تلك المصادر نجد فى دورية مثل «ملاحظات مكتبات البلدية العامة» معلومات هامة وأساسية عن المطبوعات المحلية التى تصدر فى المدن والمقاطعات. كما تقوم مكتبات البلديات باقتناء مجموعات هامة من تلك المطبوعات وتصدر من حين لآخر قوائم ببليوجرافية خاصة بتلك المطبوعات. ومنذ ١٩٧٢ تحسنت صورة الضبط الببليوجرافى كثيراً حين أصدرت الرابطة الوطنية للمدن الأمريكية ومؤتمر عن الولايات المتحدة «مستخلصات شئون الحضر» وكانت خدمة استخلاصية أسبوعية لما يربو على ٨٠٠ دورية تعنى بالشئون المحلية. ومن جهة ثانية قامت الإدارة الاجتماعية والاقتصادية بإنشاء أكبر مكتبة مقاطعة لجمع المطبوعات المحلية الجارية وذلك لإعداد «كتاب بيانات المقاطعات والمدن».

وبسبب ضبابية صورة المطبوعات الحكومية المحلية فى الولايات المتحدة إيداعًا ووصفاً قامت قوة العمل التى شكلتها المائدة المستديرة حول المطبوعات الحكومية باتحاد المكتبات الأمريكية ببذل جهود ضخمة لتحسين أوضاع تلك المطبوعات على نحو ما قامت به بالنسبة للمطبوعات الرسمية الولائية؛ سواء من حيث جمع وتنظيم وتيسير الإفادة من مطبوعات المدن والمقاطعات والبلديات فى الأقاليم. واقترحت إقامة مستودع ضخم لتجيمع تلك الأوعية. وفى هذا الصدد قام وليام سميث منسق قوة العمل المذكورة بإعداد دليل بالمجموعات الأساسية من هذه المطبوعات فى جميع أنحاء الولايات المتحدة مما يعتبر أداة أساسية فى هذا الصدد.

مجموعات المطبوعات الحكومية الأجنبية فى الولايات المتحدة الأمريكية

ظلت مجموعات المطبوعات الحكومية الأجنبية والدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة- للغاية ردحًا طويلاً من الزمن حتى على المستوى الوطنى وفى مكتبة الكونجرس وقد حاولت مكتبة الكونجرس فى الربع الأخير من القرن العشرين

تقوية تلك المجموعات عن طريق التبادل والشراء من خلال القانون العام رقم ٤٥٠ كما قامت مكتبات بحثية مختلفة بتقوية تلك المجموعات من خلال خطة فارمنجتون وتشير التقارير السنوية لمدير مكتبة الكونجرس والطبعات الأخيرة من الكتاب السنوى لخطة فارمنجتون إلى زيادة واضحة فى كمية المطبوعات الحكومية الواردة إلى مكتب الكونجرس ومكتبات البحث الأمريكية من خارج الولايات المتحدة وقد قام كل من آشر و لورنز بإعداد دليل هام إلى تلك المطبوعات سنة ١٩٦٧ .

وقد جرت عادة المكتبات الأمريكية التى تقتنى مطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية أن تصنف تلك المطبوعات طبقا لنظام التصنيف الذى وضعته تلك المنظمة الدولية، وفى بعض الأحيان يستخدم هذا التصنيف فى تصنيف مطبوعات الحكومات الأجنبية أيضا وخاصة إذا كان هناك عزل لتلك المطبوعات فى أقسام قائمة بذاتها.

وإلى جانب الضبط الببليوجرافى لتلك المقتنيات فى «الفهرس الوطنى الموحد» تصدر «مصلحة المطبوعات الدولية» فى نيويورك منذ ١٩٧٢/١٩٧٣ «المطبوعات الدولية: ببليوجرافية موضوعية مشروحة «وتتضمن نحو ستة آلاف عنوان تنشرها المنظمات الدولية سنويًا. وتبدى قوة العمل المشكلة من جانب المائدة المستديرة حول المطبوعات الحكومية باتحاد المكتبات الأمريكية اهتمامًا خاصًا بتطوير مجموعات المطبوعات الحكومية الأجنبية وسعت إلى تفليم المجلات الرسمية لمختلف الدول الأجنبية، وهو مشروع كانت تقوم به مكتبة نيويورك العامة بمساعدة من مكتبة الكونجرس. وقد عقد مؤتمر وورشة عمل حول هذا الموضوع سنة ١٩٧٥ .

إيداع مطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية

ليس ثمة شك فى أن منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة تصدر مطبوعات على درجة عالية من الأهمية والقيمة البحثية والعلمية سواء كانت على هيئة كتب أو دوريات أو مصغرات فيلمية أو مواد سمعية بصرية أو ملفات بيانات آلية أو أقراص ليزر. ونظراً لأن الأمم ومنظماتها تستمد ميزانياتها من الدول الأعضاء فيها فقد أصبح

من حق تلك الدول أن تفيد من مطبوعات تلك المنظمات. ومن هذا المنطلق سعت تلك المنظمات إلى إيجاد مكتبات لإيداع تلك المطبوعات وطلبت إلى كل دولة عضو تحديد عدد من المكتبات لديها لإيداع مطبوعاتها فيها. وقد ربت هذه المكتبات فى نهاية القرن العشرين على ستمائة مكتبة فى جميع أنحاء العالم منها ٤٥ مكتبة فى الولايات المتحدة وحدها. وتعتبر مكتبة داج همرشيلد أكبر مستودع للمطبوعات الدولية فى العالم.

ولكل من منظمات الأمم النوعية السبع عشرة منظومة مكتبات الإيداع الدولية الخاصة بها وهذه المنظمات هى (إلى جانب الأمم المتحدة نفسها):

١- منظمة الأغذية والزراعة
٢- منظمة التجارة والتعريفة (الجات)
٣- منظمة ما بين الحكومات للاستشارات البحرية
٤- وكالة الطاقة الذرية الدولية
٥- منظمة الطيران المدنى الدولية
٦- منظمة العمل الدولية
٧- صندوق النقد الدولى
٨- منظمة اللاجئين الدولية
٩- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
١٠- منظمة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل
١١- الاتحاد الدولى للبريد
١٢- البنك الدولى للتعمير والتنمية
١٣- هيئة التمويل الدولى
١٤- اتحاد التنمية الدولية
١٥- منظمة الصحة العالمية
١٦- منظمة الصحة للدول الأمريكية
١٧- منظمة الأرصاد العالمية

وتقوم كثير من هذه المنظمات بإعداد قوائم بالمطبوعات التى أمدت بها مكتبات الإيداع التابعة لها ومنها على سبيل المثال : «قائمة مكتبات الإيداع التى تتلقى مطبوعات الأمم المتحدة»، «مكتبات إيداع اليونسكو»، «قائمة مكتبات إيداع الفاو».

الإيداع فى مصر

لا يوجد فى مصر قانون مستقل للإيداع ولكنه جاء جزءاً من قوانين الرقابة على المطبوعات وجزءاً من قانون حق المؤلف.

ولقد بدأ نظام الإيداع فى مصر أيام محمد على عندما كانت مطبعة بولاق (المطابع الأميرية) هى المهيمنة على المطبوعات فى مصر وكانت بعض نسخها تودع فى الكتبخانة الأهلية وظل هذا الأمر معمولاً به حتى نسى أمر هذه الكتبخانة بعد وفاة محمد على وحتى قيام دار الكتب الخديوية سنة ١٨٧٠م عندما حولت أرصدة الكتبخانة القديمة (الأهلية) إلى المكتبة الجديدة؛ وربما كان الإيداع أيام محمد على مسألة عُرفُ حيث لم يصلنا الأمر الذى أصدره محمد على بضرورة الإيداع هذه كما لم يصلنا الأمر الذى أصدره محمد على بمراقبة المطبوعات التى تطبع فى المطابع الأميرية.

أما عن أول نص وصلنا بخصوص الإيداع فى مصر فهو ذلك الذى ورد فى قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م حيث نصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز طرح الكتب فى السوق للبيع إلا بعد تقديم خمس نسخ منها لإدارة المطبوعات فى نظارة الداخلية. وهذه النسخ كانت تبقى فى وزارة الداخلية بغرض إحكام الرقابة على المطبوعات. وقد تقدمت دار الكتب المصرية فى ٢٨/ ٤/ ١٩٢٥ باقتراح إرسال عدد من هذه النسخ إلى الدار خدمة للباحثين والمطالعين فصدر قرار من وزير الداخلية فى ١٥/ ٨/ ١٩٢٥ فى مادتين الأولى تنص على تقديم النسخ المذكورة من الكتب مؤلفة أو مترجمة والثانية تحدد العقوبات التى يجازى بها المخالفون؛ وكان يلزم لتنفيذ هذا القرار قرار آخر بتوزيع النسخ الخمس المذكورة فى القانون، ولكن لم

يصدر ذلك القرار إلا بعد فترة طويلة فى ١٩٢٨/٣/٧ وتم توزيع النسخ بمقتضاه على دار الكتب المصرية ومكتبة بلدية الإسكندرية ومكتبة جامعة القاهرة وإدارة المطبوعات بوزارة الداخلية. بيد أن قانون الرقابة على المطبوعات الصادر فى ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ تم إلغاؤه بقانون ١٩٣١ وهذا الأخير تم إلغاؤه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ومن ثم لم يأخذ الإيداع المنصوص عليه فى قرار وزير الداخلية خطة من التطبيق والممارسة.

ولما صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ نصت مادته الخامسة على إيداع أربع نسخ من كل مطبوع فى المحافظة أو المديرية التى ينشر فى دائرتها الكتاب ويعطى للمودع إيصال يثبت حقه فى الإيداع. ولكن هذه المادة عُدِّلت بعد ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ بزيادة عدد النسخ التى تودع فى المحافظة أو المديرية التى يتم النشر فى دائرتها إلى عشر نسخ بدلاً من أربع.

إلا أنه كما هو الحال دائماً بقيت تلك النسخ سواء الأربع أو العشر حبيسة المحافظة أو المديرية لأنه لم يكن هناك قرار وزارى بتوزيع تلك النسخ، إلى أن صدر قرار وزيز الإرشاد القومى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لتنفيذ النص الجديد للمادة الخامسة من القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ووزعت النسخ العشر بمقتضاه على النحو التالى:

أ- نسخة تحفظ لدى إدارة المطبوعات

ب- نسخة لكل من جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط

ج- نسخة لدار الكتب المصرية

د- نسخة لدار الكتب التابعة لبلدية الإسكندرية

هـ- ثلاث نسخ لمكتبة وزارة الإرشاد القومى

وكانت إدارة المطبوعات التى نقلت تبعيتها من وزارة الداخلية إلى وزارة الإرشاد القومى (الإعلام فيما بعد) تجمع نسخ الإيداع وتوزعها على المكتبات المختلفة المذكورة فى قرار الوزير إلى أن أهمل هذا الإجراء بالتدريج مع التغيرات والتقلبات الكثيرة

التى حاقت بوزارة الإرشاد حيث ضمت إليها الثقافة ثم انفصلت عنها وتغير اسمها إلى وزارة الإعلام. وإن لم يلغ القانون ولا المادة التى تنص على الإيداع فما يزال قانون الرقابة على المطبوعات قائمًا وجرى تعديله عدة مرات.

وهناك آخر للإيداع فى مصر جاء جزءاً من قانون حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقد نصت المادة ٤٨ على إيداع خمس نسخ من كل مطبوع بدار الكتب المصرية إلا أن هذه المادة عُدِّلت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ حيث رُفع عدد النسخ من خمس إلى عشر ونصت على تضامن الناشرين مع المؤلفين فى عملية الإيداع هذه ويتم الإيداع فى دار الكتب المصرية على أن تقدم نسخة واحدة من النسخ العشر إلى مكتبة مجلس الأمة (الشعب الآن)؛ كما نصت نفس المادة على أن المؤلف المصرى الذى ينشر كتابه خارج مصر عليه أن يودع خمس نسخ من كتابه على نفقته. وتركت هذه المادة لمدير دار الكتب تقدير الحالات التى يقل فيها عدد النسخ المودعة عن عشر نسخ أو خمس نسخ.

وبينما كانت المادة ٤٨ فى نصها القديم توجب الإيداع فى خلال شهر بعد النشر جاء النص الجديد بعد التعديل على أن يكون إيداع المصنفات قبل التوزيع مباشرة. والإجراء الذى استجد فى سبعينات القرن العشرين هو أن يقدم المؤلف أو الناشر أو الطابع بروفة الكتاب ليحصل على رقم وتاريخ للإيداع يثبت فى نهاية الكتاب ويصبح ملزمًا بالإيداع بعد ذلك.

ولما رأت دار الكتب أن النسخ العشر (أو التسع فيما بعد) تفوق طاقة مخازنها دأبت على الاحتفاظ بنسختين فقط وتوزيع باقى النسخ على مكتباتها الفرعية بطريقة عشوائية حيث تصل هذه المكتبات الفرعية إلى ٢٧ مكتبة. كما أن هناك مكتبة أخرى تحصل على نسخة من تلك النسخ على أساس انتقائى (فى مجالات السياسة والاقتصاد والقانون والشئون العسكرية والاستراتيجية).

إذن نحن فى مصر أمام قانونين للإيداع منفصل كل منهما عن الآخر وقد لا يدرى أحدهما بالآخر؛ قد يتداخلان أحيانًا ولكن الغرض الأساسى من كل منهما مختلف

عن هذا الهدف الأخير جانبيًا غير مقصود لذاته. ولتفصيل ما ذهبت إليه يمكن عقد المقارنة بين مادتى الإيداع فى القانونين على النحو الآتى:

مادة الإيداع	القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ هى المادة ٥ المعدلة بقانون ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦.	القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ هى المادة ٤٨ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨.
مكان الإيداع	كانت إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ثم بعد الثورة أصبحت مصلحة الاستعلامات بوزارة الإرشاد ثم وزارة الإعلام فيما بعد.	
عدد نسخ الإيداع	عشر نسخ (بعد التعديل)	عشر نسخ بعد التعديل الجديد.
توزيع النسخ	نسخة لكل من المكتبات الجامعية الأربع القديمة، نسخة لدار الكتب المصرية، نسخة لمكتبة بلدية الإسكندرية، نسخة لإدارة المطبوعات بوزارة الإعلام، ثلاث نسخ لمكتبة وزارة الإعلام (التى لم تنشأ أبدا).	تسع نسخ لدار الكتب المصرية، نسخة واحدة لمكتبة مجلس الشعب (الأمة سابقا).
جزاء عدم الإيداع	غرامة مائة قرش والحبس أسبوع أو إحدى العقوبتين (المادة ٩ من القانون)	غرامة ما بين خمسة جنيهات وخمسة وعشريون جنيها مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع (نفس المادة ٤٨ من القانون)
موعد الإيداع	بعد النشر مباشرة «عند إصدار المطبوع»	بعد طبع الكتاب وقبل طرحه للتداول.

الهدف من الإيداع	الرقابة على المطبوعات وضمان عدم المساس بالنظام العام والآداب العامة والدين.. وتزويد بعض المكتبات بنسخ الكتب.	إثبات الحقوق الأدبية للمؤلف وإثراء رصيد دار الكتب المصرية من الكتب وإمداد مكتبة مجلس الشعب بنسخة من كل مطبوع.

ولم ينص أى من القانونين على صفات النسخ التى تودع، ويفهم من سياق القانونين أن الإيداع يتم للكتب والدوريات على السواء وخاصة فى حالة القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م.

ولما انتشرت المواد السمعية البصرية هذا الانتشار الواسع ما بين مواد سمعية وأفلام سينمائية وفيديو نقلت الرقابة عليها إلى إدارة الرقابة على المصنفات الفنية بوزارة الثقافة ومن ثم يتم إيداع نسخ تلك المصنفات هناك من تلك الإدارة. ولما انتشرت برامج الحاسبات وقواعد البيانات وظهرت الكتب والدوريات الإلكترونية أنيطت عملية الإيداع لهذه المواد بمكتبة مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار فى منتصف التسعينات من القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق نرى أن ثمة اضطراباً واضحاً فى عملية الإيداع فى مصر حيث أهمل تطبيق إيداع القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ من جهة الدولة مع تخفيف حدة الرقابة على المطبوعات عمداً، كذلك فإن الإيداع المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ليس محكم التطبيق لأن رقم الإيداع ليس ضروريًا فى إثبات حق المؤلف من جهة ولأن جزاء عدم الإيداع هزيل يتآكل سنة بعد أخرى ولكن المطبوعات الحكومية نقلت فى الأعم الأغلب من الإيداع فالحكومة لا تعاقب أجهزتها، ومعظم أجهزة الحكومة فى مصر لا تفهم معنى الإيداع ولا تدرى عن القانون شيئًا.

والرأى عندى أن تلغى مادتا الإيداع فى كل من القانونين ويصدر قانون مستقل للإيداع يمكن أن يسير على النحو الآتى:

مشروع قانون إيداع مستقل

مادة١ : يودع من كل نتاج فكرى ينشر على أرض مصر أو لمؤلف مصرى خارج مصر ثلاث نسخ من هذا النتاج قبل عرض المصنف للتداول. وينسحب مصطلح نتاج فكرى على الأشكال الآتية:

أ- الكتب وما فى حكمها (رسائل جامعية، تقارير فنية، مطبوعات حكومية. . .)

ب- الدوريات وما فى حكمها (كتب سنوية) سلاسل، ببليوجرافيات. . .)

ج- المصغرات الفيلمية

د- المواد السمعية البصرية

هـ- ملفات الحاسب الآلى وبرمجياته

ز- أقراص الليزر

و- ما يستجد من أشكال

مادة ٢ : يكون الإيداع من النسخ النظيفة الكاملة غير المهوشة ومن الطبعات الفاخرة إن كانت هناك طبعتان من الكتاب وذلك فى دار الكتب المصرية.

مادة ٣ : فى حالة إعادة الإصدار سواء فى طبعة جديدة أو إعادة طبع يجدد الالتزام بالإيداع.

المادة ٤ : يلتزم الناشر والطابع والمؤلف بالإيداع متضامنين متكافلين ويكون هذا الإيصال إثباتاً لأسبقية حق التأليف.

مادة ٥ : يعاقب على عدم الإيداع بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وتتضاعف الغرامة كلما تكررت المخالفة مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع فى كل حالة.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. حركة نشر الكتب فى مصر: دراسة تطبيقية.- القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٤.

٢- شعبان عبد العزيز خليفة. الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية فى المكتبات ومراكز المعلومات .ـ القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

3- Bourinet, J.G. Local Government in Canada: A Historical Study, 1873._ New York: Johnson Reprint Corporation, 1973.

4- Brimmer, B. A Guide to the Use of United Nations Documents, including refernces to the specialized agencies and Special U.N.bodies. New York: U.N., 1962.

5- Childs, James. Government Publications (Documents)._ **in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1972.vol.10.

6- Childs, James. Bibliographic Control of Federal, State and Local documents._**in**._ Library Trends, vol.15, July 1966.

7- Estivals, Robert. Le dépot Légal sous L'ancien regime de 1537 `a . 1791._ paris: Librairie Marcel Eeviere, 1961.

8- Shaw, Thomas Shuler. Legal Depository Libraries._**in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1975._ vol.14.

9- Shaw, Tomas Shuler. U.S. Depository Library System: a public trust._ RQ, March, 1965.

10- Ladeanson, Alex. American Library Laws._ 3rd **ed**._ Chicago: A.L.A., 1964.

11- Lane, Margaret. State Documents Checklists._**in**._ Library Trends, vol. 15, July 1966.

12- UNESCO Depository Libraries._ Paris: UNESCO, 1972.

13- U.S.Government Printing Office. An Explanation of the Super Intendent of Documents Classification System._ Washington, 1973.

14- Wilcox, Jerome Kear. Manual on the Use of State Publications._ Chicago: A.L.A., 1940.

إيديونت EDUNET

فى سنة ١٩٦٦ قام مجلس اتصالات ما بين الجامعات (إيديوكوم) وهو مجمع كليات وجامعات، باقتراح إنشاء شبكة معلومات تربوية بين الجامعات الأمريكية على مستوى كل الولايات المتحدة تحت اسم (إيديونت). وكان الهدف من هذه الشبكة الوطنية أن تضم تحت جناحها جميع الشبكات التربوية وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم العالى. وكان من أهدافها الأخرى تحقيق تشاطر المصادر بين المؤسسات الداخلة فى الشبكة، وتحقيق العدالة فى الوصول إلى المعلومات، وتسهيل التفاعل والاتصال الشخصى عن بعد، وتقديم خدمات ببليوجرافية أفضل، ومن الأهداف الغربية لهذه الشبكة التقديم الآنى للمعلومات اللازمة للحفاظ على الحياة، تقليل إنتاج النسخ من المواد قليلة الاستخدام، تحسين فرص التعليم المستمر؛ وتجنب التأخير الإدارى فى إجراءات التعليم العالى. وعن طريق هذه الشبكة تستطيع الجامعات أن تتشاطر المواد، بنوك المعلومات، العمليات الآلية، البرامج التعليمية، التجارب المعملية.

ومن الطبيعى أن تكون الكليات والجامعات الصغيرة الفقيرة أضعف فى مكتباتها ونظم المعلومات بها من تلك الغنية الكبيرة ومن ثم تكون فرص الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أقل فى الحصول على المصادر والمعلومات اللازمة لهم فى عملهم. كذلك فإن إتاحة المعلومات تتفاوت من منطقة إلى أخرى داخل الدولة. وكان ذلك واضحًا فى المناطق الفقيرة من الولايات المتحدة حيث كانت أفقر المناطق هناك هى الجنوب، المناطق الجبلية، وغيرها؛ وعلى العكس من ذلك كان أغنى المناطق: بوسطون، نيويورك، واشنطون، شيكاغو، سان فرانسسكو. ولم يكن هذا التفاوت مفيدًا للصالح العام بأى حال من الأحوال، كما لم تكن المكتبات التقليدية بقادرة على تصحيح هذا التفاوت إلا تحت شروط خاصة وبتكاليف عالية. وكان لابد من إنشاء شبكة معلومات تعليمية تربوية قادرة على إعادة توزيع المعلومات النوعية على جميع أنحاء الدولة؛ ذلك أنه لم يكن مقبولاً أو عمليًا توسيع مبانى المكتبات وإضافة أجنحة جديدة إليها أوشراء عشرات الآلاف من الكتب وتزويد المكتبات بها. من خلال الشبكة تستطيع الكليات والجامعات الصغيرة أن تفيد من الخبرات الواسعة

للفنيين المؤهلين فى إعداد المعلومات، ومن الأجهزة والبرامج الكبيرة المستخدمة فى الميكنة بما لا تستطيعه بمفردها. كما أن الشبكة تستطيع أن توفر وقت الطلاب وهيئة التدريس والباحثين بما تركمه وتتيحه من معلومات من جميع أنحاء العالم.

إن الشبكة تستطيع تأمين الاتصال السريع بالمعلومات ومصادر المعلومات مما يخدم البحث العلمى بطريقة أفضل مما كان عليه الحال قبل قيام الشبكة، كما يوفر وقت وجهد الباحث ويجعل الإقدام على القيام بالبحوث أكثر جاذبية وفعالية عن ذى قبل؛ كما يجعله عمليا أكثر. وفى حال الشبكات يكون هناك فرص أكبر فى تنوع وجهات النظر والمستخلصات والنصوص الكاملة التى يمكن الحصول عليها عن بعد. والمثل هنا يأتى من برامج التليفزيون التى تأتى حسب الطلب مقارنة بتلك المبرمجة والمعدة سلفاً والتى تأتى عن طريق التليفزيون العام وبرامج الدوائر المغلقة، حيث الأول يجعل التليفزيون التربوى أكثر فعالية.

من جهة ثانية فإن الشبكة تقدم معلومات أحدث وأسرع من تلك التى نصادفها فى المطبوعات. فالمعلومات فى الكتب تتقاوم ما بين ٢-٣ سنوات قبل تاريخ النشر، وفى الدوريات ما بين ٩ شهور إلى ١٢ شهراً فى المتوسط، أضف إلى ذلك الوقت الذى يستغرقه المطبوع فى التوزيع والوصول إلى المستفيد، وكذلك الوقت الذى يستغرقه فى الطريق إلى التعريف به فى أدوات ووسائل التعريف المختلفة. والشبكة يقيناً تختزل الوقت بين إنتاج المعلومة والإفادة منها.

ولعله من نوافل القول أن أعضاء هيئة التدريس يبذلون المال والوقت الكثير من الارتحال إلى المؤتمرات؛ ويمكن توفير هذا الوقت والمال والجهد عن طريق عقد الاجتماعات والمؤتمرات عبر الشبكات، رغم اعترافنا أن الاجتماعات والمؤتمرات المباشرة وجهًا لوجه فيها فائدة محققة وأنها سوف تستمر وأنها ضرورية للتواصل الإنسانى والعلمى.

إن الائتمار عن بعد يوفر الوقت والجهد والمال وهو فى نفس الوقت يؤمن الحد الأدنى الضرورى من الاتصال. إن تحرير خطاب وكتابته وإرساله إلى عالم آخر يستغرق كحد أدنى أسبوعين، وأسبوعين آخرين لتلقى الرد عليه، بينما الائتمار عن بعد لا يستغرق إلا وقت الاتصال فقط.

فى شبكات المعلومات التى تعمل آليًا فى اختزان واسترجاع المعلومات وتحديث المعلومات لا يستغرق الأمر سوى بضعة أيام قليلة لاختزان المعلومات الأساسية وساعات معدودة فى اختزان المعلومات الجارية أو قل تحديثها. وعندما يتم تقاسم تكاليف جمع وتحرير وإدخال المعلومات بين عدد من المؤسسات فإن نصيب كل منها يكون فى حدود الاحتمال وكما كشفت التجارب فيما بعد فإن شبكات الخط المباشر قد يسرت طرح الفهارس المقروءة آليا ويسرت إعداد الفهارس الموحدة والاستخدام المشترك لها. ولا يخفى على الأديب ما للخط المباشر من فوائد فى تحديد مكان وجود نسخ الأعمال الفكرية سواء داخل الحرم الجامعى الواحد أو فى أى مكان بعيد. ومثل هذه الأدوات أيضا تساعد فى القيام بعمليات الإعارة البينية. ومثل هذه الأدوات تسهم إسهامًا مباشرًا فى تحسين إدارة المكتبات ونظم المعلومات ومن المؤكد أنها تساعد فى تنسيق التزويد وتمنع التكرار فى اقتناء المواد المكتبية التى يرتفع ثمنها يوما بعد يوم. كما أن الشبكات ترشد تكاليف الطلب والإعداد الفنى بل والترفيف وهى الأعمال التى تمثل جزءًا كبيرًا من تكاليف الاقتناء والتزويد.

ومع الاختزان والاسترجاع الإلكترونى للمستخلصات والبيانات البيليوجرافية والنصوص الكاملة سوف تصبح المواد متاحة دائماً ولا يمكننا الزعم بأنها فى الخارج، أو مفقودة أو تالفة أو رفضت فى غير مكانها أو مسروقة. وسيكون هناك نسخ بقدر ما هناك من مستفيدين فى وقت واحد.

لقد أسهمت أنظمة الخط المباشر إسهامًا رائعاً فى خدمة البث الانتقائى للمعلومات (وعلى رأسها المستخلصات والوثائق) وتطوير هذه الخدمة إلكترونيا. وحيث يمكن توجيه المستفيد مباشرة إلى قاعدة البيانات التى توجد بها المعلومات المنتقاة بل وتوجيهها إلى حاسب المستفيد إن كان لديه حاسب.

إن الوصول إلى معلومات ضبط السموم والدواء الواقى من السموم مسألة أساسية وحيوية فى إنقاذ حياة المريض وإن تبادل سجلات المستشفيات يمكن القيام به بسرعة فائقة عبر الشبكات مهما تباعدت المسافات داخل الدولة بين المستشفيات؛ بما يوفر دقائق ثمينة فى حالات الطوارئ الحرجة.

إن الشبكات توفر المال بما تساعده من تجنب تكرار اقتناء النسخ قليلة الاستعمال

والفائدة. وفى حالة الاختزان الإلكترونى لا يتم إنتاج النسخ إلا حسب الطلب، كما أن نسخة إلكترونية واحدة تكفى لكى يتداولها ويستخدمها مئات المستفيدين عندما يريدون ويمكن الاحتفاظ بها دائما وأبدا إلا إذا كان هناك تخريب عمدى.

والشبكات عادة ما تخدم الحصول على المعلومات سواء داخل الحرم الجامعى أو خارجه فى المنزل فى المكتب وأى مكان آخر تصل إليه الخدمة على الخط المباشر. والشبكات عادة ما تصب دماء جديدة وجارية فى برامج التعليم المستمر فى كافة التخصصات: فى التربية، فى إدارة الأعمال، فى الهندسة، فى العلوم الصحية، فى العلوم الفيزيائية، فى العلوم العسكرية.

وكلما نمت المؤسسات الكبيرة مثل الجامعات كلما نما معها العمل الورقى وتعقدت الدورة المستندية وتأخرت الإجراءات الإدارية، وقد يقلل ذلك من كفاءة الأداء بها. ولكن مع استخدام الشبكات على الخط المباشر ترتفع كفاءة الأداء فى إدارة الأفراد والتخطيط والميزانية والخدمات. ومن المؤكد أن شبكات المعلومات قد طورت الأداء داخل الجامعات وأيضا فى علاقات ما بين الجامعات وخاصة فيما يتعلق بتبادل المراجع وكشف درجات الطلاب وسجلاتهم الدراسية الأخرى.

لهذه الحيثيات جميعا وغيرها مما لم يذكر كان السعى لإنشاء إيديونت كواحدة من أول الشبكات النوعية فى العالم. وقد بدأت الشبكة بمشروع تجريبى جاء فى حيثياته أن مجلس اتصالات ما بين الجامعات (إيديوكوم) بالتعاون مع الجامعات الأعضاء المعنية اقترح إنشاء معمل إيديونت يبدأ أولا بثلاث أو أربع فروع متكاملة وإن كانت متنائية جغرافيًا. وهذا المعمل سوف يخطط ويصمم ويدير ويساعد فى تقييم مشروع شبكة إيديونت؛ كما أنه سوف يقارن البدائل المختلفة المطروحة للوصول إلى الغايات وهو الذى يقرر مواصفات الأداء فى الشبكة، ويخطط ويقرر الخطوات الموصلة إلى الغايات وهو الذى يحدد ويوزع المسئوليات وتنفيذ المهام التى يجب القيام بها قبل تشغيل الشبكة، وهو الذى يقرر كذلك عدد الأشخاص والوقت المطلوب لتنفيذ المهام، وهو الذى يقيم الخطوات والأعمال التى تم تنفيذها لبلوغ الأهداف المرجوة وقد وضع فى مخطط المشروع العناصر الآتية:

١- يقوم معمل إيديونت بتحقيق الوظائف الآتية:

أ- تحديد الخدمات التى تقدمها شبكة إيديونت

ب- تصميم، واختيار واختبار والإشراف على تركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لقيام الشبكة التجريبية.

ج- وضع متطلبات ومواصفات مقومات الشبكة إيديونت أى تلك المتعلقة بالتجهيزات والآلات والبرمجيات والإجراءات التى تعمل بمقتضاها إيديونت.

د- كتابة وتحرير وتوصيف نظم البرمجيات اللازمة لتشغيل الشبكة التجريبية والإفادة من خدماتها.

هـ- إعداد وتحديث دليل الكترونى على الخط المباشر بخدمات إيديونت والمعلومات المطروحة عليها مع إرشادات كيفية الحصول عليها والإفادة منها ومدى التكلفة اللازمة لتنفيذها.

و- تشغيل الشبكة وتحقيق اللقاء بين المستفيد والمعلومات التى يريدها سواء كانت قريبة من محل إقامته أم بعيدة تمامًا عنه.

ز- إعداد وحفظ سجلات الإفادة والاستخدام وحساب التكاليف.

ح- تقييم فائدة إيديونت، ودراسة درجة الرضا عنها من جانب المستفيدين ومقارنة الأداء بالتكاليف.

وكانت الشبكة التجريبية قد صممت لكى:

أ- تقدم المعلومات والاتصالات اللازمة لدعم التعليم الأكاديمى، والبحث، والخدمات والإدارة الأكاديمية.

ب- تمد خدماتها للمعاهد والمؤسسات الأخرى عندما تثبت الشبكة المبدئية فاعليتها ووجودها.

ج- تستفيد من مزايا اتصالات الأقمار الصناعية حيث ثبت بالقطع أنها متاحة وأنها مفيدة للغاية.

د- تقدم الخبرات اللازمة فى مجال الاتصالات البعيدة والقريبة على السواء.

هـ- تقدم خبرات مزج عمليات تشغيل الشبكة المجدولة وغير المجدولة.

٢- كل فرع من فروع معمل إيديونت لابد من تزويده بحاسب يسمح بالاتصال المباشر بملفاته وتزويده أيضا بتجهيزات تربط الحاسب بقنوات الاتصال.

٣- بالإضافة إلى فروع معمل إيديونت، تضمن المشروع مجموعة من محطات العمل للإيديونت وكانت عملية ربط كل وحدة مشتركة بالأخريات عن طريق خطوط خاصة، باهظة التكاليف.

وتم التفكير فى إنجاز عملية الربط عن طريق قنوات تحويلية. وكانت نقاط أو محطات التحويل هى بمثابة فروع المعمل ومحطات إيديونت. وكان الهدف الرئيسى من هذه المحطات الأخيرة تقديم وسيلة اقتصادية ومريحة لجامعات إيديوكوم خارج نطاق فروع معمل إيديونت لكى تتمكن من الولوج إلى الإيديونت. ومن هنا يستطيع المستفيدون فى تلك الجامعات الوصول إلى المحطات المذكورة من خلال عدد من المطارف المتنوعة المأخوذة عن خطوط عامة أو خاصة أو مؤجرة. ويمكن تزويد محطات تحويل إيديونت بحاسبات صغيرة وذلك لتنفيذ إجراءات الشبكة مثل التعرف على المستفيد وتسجيل حساباته واختيار الطريق، وكانت هناك أدلة إلى الملفات فى الحاسب المركزى ولم يكن هناك ملفات معلومات فى محطات التحويل؛ حيث كانت محطات التحويل قادرة على تحويل الخطوط (وهو نفس التحويل المعمول به فى بدايات التليفونات)، وتحويل الرسائل (بمعنى استقبال الرسالة والعنوان الموجهة إليه واختزانهما حتى يمكن إخلاء القناة المناسبة وبعدها تنقلهما إلى موضع آخر قريب من المحطة المقصودة ثم تدفع بالرسالة إلى الجهة المقصودة فى الوقت الملائم).

لقد قامت إيديوكوم بإعداد ما عُرف بدراسة الصيف أسفرت عن قائمة طويلة بالخدمات التى اقتُرحت آنذاك لتؤديها الشبكة «إيديونت» وكان من بين تلك الخدمات:

١- الفهارس والأدلة الببليوجرافية بالمواد المقتناة فى مكتبات الشبكة.

٢- المستخلصات والنصوص الكاملة للوثائق.

٣- أدلة وببليوجرافيات البحوث الجارية، والرسائل الجامعية بل والمخططات المبدئية لها والمنح والعقود.

٤- أدلة بنوك المعلومات القائمة وبرمجيات الحاسبات.

٥- أدلة الأشخاص أى تراجم - ذوى المواهب والمهارات الخاصة والتخصصات النادرة.

٦- إنشاء بنوك معلومات فى مختلف فروع المعرفة البشرية مثل الأرصاد، الأدوية والسموم، السلوك السياسى، إدارة المدن، استغلال الأراضى، استغلال الكلمة.

٧- تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتشخيص والعلاج والأوبئة والسموم (النصوص الكاملة أو الوصف البيليوجرافى)

٨- إنشاء بنوك معلومات خاصة ببرامج الحاسبات.

٩- خدمات الإحاطة الجارية وخدمات البث الآلى للمعلومات

١٠- جمع البيانات من المصادر المبعثرة جغرافيًا

١١- تسهيل الاتصال بأهل الخبرة والدراسة بقصد «الاستشارات على الخط المباشر».

١٢- التعليم المدعوم بالحاسب.

١٣- تشاطر المعامل والتجارب المعملية.

١٤- نقل المحاضرات والندوات والمؤتمرات واللقاءات المهنية من الأماكن المتنائية.

١٥- التعليم المستمر.

١٦- تسهيل التأليف المشترك ومراجعة الأصول على الخط المباشر.

١٧- خدمات الحاسب إلى الأماكن النائية وإلى الجماعات المفتقرة إلى الحاسب وإلى المعهد والمؤسسات الفقيرة فى هذه التكنولوجيا.

المصادر

1- Brown, G.w. and J.G.Miller and T.A.Keenan. EDUNET: Report of the Summer Study and Information Networks.- New York: Wiley, 1967.

2- Miller, James G.EDUNET.-in.- Encyclopedia of Library and Information science.- New York: Marcel Dekker, 1972.vol.7

إيران، المكتبات فى

Iran, Libraries in

جمهورية إيران الإسلامية تقع فى غربى آسيا يحدها من الشمال بحر كاسبيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمنستان، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربى وبحرعمان، ومن الغرب العراق وتركيا. وقد بلغ عدد السكان فى نهاية القرن العشرين (١٩٩٩) ٦٥,٩٠٠,٠٠٠ نسمة والمساحة الكلية ١,٦٤٨,٠٠٠ كيلو متر مربع، واللغة الرسمية هى الفارسية. وكانت الدولة لمدة طويلة تُعرف بفارس أو بلاد فارس؛ وقد مرت البلاد بتطورين كبيرين فى القرن العشرين أولهما الثورة الدستورية ١٩٠٦-١٩٠٩ وثانيهما الثورة الإسلامية ١٩٧٧-١٩٧٨.

ومن المعروف أن لإيران أو بلاد فارس تاريخ طويل فى ميدان الكتب والمكتبات بطول تاريخها الممتد عبر أكثر من ٢٥٠٠ سنة وحيث احتفلت فى سنة ١٩٧١ بمرور ٢٥٠٠ سنة على قيام الإمبراطورية الفارسية التى بدأها داريوس العظيم (٥٢٢-٤٨٦ ق.م) وهو الرجل الذى أمر بحفر نقش بهوستون على الجبل فى شمال غربى - إيران باللغات الثلاثة: البابلية، والفارسية القديمة والعيلامية والذى ننظر إليه على أنه حجر رشيد الكتابة المسمارية. هذا النقش الذى كتبت عليه معلومات هامة حول أحداث تاريخية. وككل الحضارات القديمة واجهت إيران فترات ازدهار وفترات انحسار وكذلك الكتب والمكتبات فيها فكثيرا ما كانت هناك مكتبات رائعة تجمع النوادر وكثيراً ما دمر الأعداء والزمن تلك المكتبات ومع ذلك بقى الكثير من هذا التراث ويبلغ عمر بعض المكتبات الموجودة الآن فى إيران أكثر من خمسة قرون.

حتى مطلع القرن العشرين كانت إيران ملكية مطلقة ولكن مع ثورة ١٩٠٦-١٩٠٩م حل الحكم الدستورى محل الحكم المطلق وإن بقيت الملكية أو الإمبراطورية. وقبل تلك الثورة كانت الأمية غالبة مطبقة ولكن بعد الثورة أكد

الدستور على أهمية التعليم وحق كل مواطن فيه. وقد حدثت تغيرات هامة بعد تلك الثورة ووجدت المكتبات سبيلها بالتدريج فى المجتمع الإيرانى.

وينظر المؤرخون إلى ثورة ١٩٠٦ على أنها حد فاصل بين عهدين. فقبل الثورة كان الاقتصاد الإيرانى يعتمد على الزراعة وكانت العلاقة بين مالك الأرض والفلاحين هى علاقة السيد والعبد ولم يكن للفلاحين حق التعلم قرناً بعد قرن. وكانت المرأة لأسباب دينية أو اجتماعية لا حق لها فى التعليم ومن النادر أن تجد إمرأة متعلمة. وكانت نسبة الأمية فى المجتمع تصل إلى أكثر من ٩٥٪. وكان الانتقال من طبقة اجتماعية دنيا إلى طبقة أعلى مسألة صعبة وبطيئة. وكان انتقال الناس من مكان إلى مكان مسألة شاقة وكانت البنية الاجتماعية والأحوال التعليمية تميل إلى الثبات وتبقى بدون تغيير آمادا طويلة. ورغم الأمية المطبقة فقد كان هناك ثراء فكرى وكانت الأشعار تحفظ عن ظهر قلب وخاصة رباعيات الخيام وغيره. وكانت هناك مدارس دينية تعلم أساسًا علوم الدين وأحيانًا بعض علوم الدنيا. وكانت المدارس العلمانية نادرة لعل أشهرها مدرسة جنديسابور بل لعلها الوحيدة. والمدارس العليا كانت بدورها محدودة أقدمها مدرسة دار الفنون (أو دار العلوم) التى أُسِّست فى طهران سنة ١٨٥٢م. وكان الملك أو الإمبراطور مقدسًا يطلق عليه صفة ظل الله على الأرض وكان بلاطه مكانًا للشعراء والعلماء. وكان الملك يمنح ويمنع بل ربما يدفع إلى السجن والإعدام أحياناً.

وقد ضربت الأتوقراطية أطنابها فى الدولة فلم تسمح بأية مساحة من حرية التفكير أو التعبير. وكانت صناعة الكتاب فناً راقياً مثل صناعة السجاد وكانت للكتاب سوق يجتمع فيها الخطاطون والمزخرفون والمجلدون والرسامون وكان القرآن ينسخ على رق أو ورق ويجلد تجليداً فاخراً. وقد تسرب الكثير من المخطوطات الفارسية إلى خارج البلاد وهى تستقر الآن فى مكتبات مصر وأوربا وروسيا والولايات المتحدة. وتناولت المخطوطات الفارسية الشعر والأدب والفلسفة والتاريخ والدين حتى أن عالماً كبيراً مثل ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م) الذى ألف فى الطب والتشريح؛ ورياضيًا فلكيًا مثل عمر الخيام (١٠٤٨-١١٢٣م) لم يبرأ من الشعر والفلسفة. وكانت اللغة العربية هى لغة

الكتابة والتأليف وحيث لم تكن الفارسية لغة لتأليف الكتب العلمية. ورغم أن الورق قد دخل إلى بلاد فارس سنة ٧٥١م ومنها إلى العراق والشام ثم شمال إفريقيا والأندلس إلا أن الطباعة تأخرت عن الدخول إلى بلاد الفرس حتى مطلع القرن التاسع عشر. وبصفة عامة كانت المكتبات القليلة الموجودة فى بلاد الفرس قبل ثورة ١٩٠٦ يمكن ردها إلى ثلاثة فئات: المكتبات الإمبراطورية؛ المكتبات الدينية؛ المكتبات الخاصة. وكانت المكتبات الإمبراطورية بطبيعة الحال موجودة فى بلاطات الحكام والمكتبات الدينية موجودة فى المساجد والمدارس وكانت المكتبات الخاصة موجودة فى بيوت العلماء وربما فى بيوت الأغنياء والأرستقراطيين ومُلأّك الأراضى الذين حرصوا على أن تكون الكتب الفاخرة جزءاً من زخرف القصر. وكان الأصل فى تلك المكتبات هو الحفاظ على الكتب وليس اتاحتها للاستعمال.

لقد أعقب ثورة ١٩٠٦ الدستورية مرحلة انتقال استغرقت ربما حتى منتصف القرن العشرين وقد تميزت فترة الانتقال هذه بدخول الصناعة إلى إيران، كما تميزت بالنمو الاقتصادى والهجرة من الريف إلى المدن وأصبح هناك نوع من الحراك الاجتماعى وظهرت طبقات اجتماعية جديدة، واتخذ التعليم خطاً تصاعديًا وعرفت إيران لأول مرة حملات محو الأمية وكان أول مرسوم إمبراطورى بذلك قد صدر سنة ١٩٣٦ وإن لم يكن هناك كتب خاصة أو مدرسون مدربون وكانت الدراسة لمدة سنتين. فى مرحلة الانتقال صدر قانون التعليم الإجبارى سنة ١٩٤٣ حيث أصبح التعليم الابتدائى إجباريًا لكل طفل إيرانى فى سن التعليم ولكن كثيراً من المشكلات، من بينها التوزيع السكانى والهجرة الدائمة للفلاحين وافتقار وسائل التطبيق الحاسم، حالت دون تنفيذ القانون كما يجب. ففى سنة ١٩٥٦ كشفت الاحصاءات عن أن ١٤,٦٪ من السكان تحت سن العاشرة و١٧٪ من السكان بين ١٠-٤٥ سنة فقط هم المتعلمون. وفى سنة ١٩٦٣م أنشئت «هيئة محو الأمية» وهى هيئة شبه عسكرية ألحقت بوزارة التعليم وقد جند فى هذه الهيئة كل خريج يحمل دبلوم المدارس العليا لمدة سنتين جندية لمحو الأمية بين الفلاحين وتعليمهم. وكانت هذه الهيئة خطوة عملاقة فى سبيل محو الأمية وفى سنة واحدة تم بناء ٣٠٠ مدرسة ابتدائية جديدة فى

القرى الإيرانية وخلال الستينات زاد عدد طلاب المدارس الثانوية ثلاث مرات. وأنشئت أول جامعة حديثة فى طهران سنة ١٩٣٤ وفى منتصف السبعينات قبل قيام ثورة ٧٧-١٩٧٨ بلغ عدد الجامعات والكليات الجامعية نحو ١٠٠ كلية وجامعة. وخرج آلاف الطلاب الإيرانيين للدراسة فى أمريكا وأوربا وأدى تحرير المرأة الإيرانية إلى تزايد أعداد الطالبات والمدرسات. هذا التحول الهائل فى التعليم وضع المكتبات والحركة المكتبية فى إيران فى مأزق. ورغم هذه القفزة الهائلة الكمية فى مجال التعليم إلا أن نوعية التعليم لم تتطور فقد استمر النظام التعليمى معتمداً على الكتاب المقرر الوحيد والحفظ والاستظهار والمذكرات الدراسية وربما يتخرج الطالب من الجامعة وهو لا يعرف كيف يكتب بحثًا أو يبحث فى مكتبة. وطريقة التدريس التى مازالت تعتمد على الإملاء وليس فيها حوار أو تعدد الآراء تهمش دور المكتبة ولا تجعل هناك حاجة إليها.

يضاف إلى ذلك أن البحوث التطبيقية فى المسائل التكنولوجية والعلمية والاجتماعية ماتزال فى مهدها بسبب نظام التعليم والاعتماد على استيراد البضائع الأجنبية ويغلب على البحوث فى إيران البحوث التاريخية. وماتزال إيران مثل كثير من الدول النامية على أعتاب استخدام المعلومات والمكتبات فى حل المشكلات واتخاذ القرار. ولقد خلفت الأتوقراطية الطويلة فى إيران آثاراً عميقة على الأجهزة الإدارية ولم تسلم إدارة المكتبات من هذه الأتوقراطية، وكان لغياب الإطار العام والفلسفة أثره فى عدم تطور المكتبة الإيرانية بالقدر الكافى. وإيران مثل كل الدول النامية تقتفى أثر الدول الغربية. والأساس هناك هو التقليد بصرف النظر عن الحاجة والضرورة ولربما تجد هناك فى المكتبة الإيرانية أجهزة قراءة ميكروفيلم ولكنها لا تستعمل أبدا وقد تم شراؤها لمجرد أنها موضة أو موجودة فى مكتبات الدول المتقدمة. وفى مرحلة الانتقال هذه بقيت الأرستقراطية الإيرانية على حالها بل واشتد عودها ولجأت إلى مظاهر الفخامة والأبهة حتى فى اقتناء الكتب الغالية فى القصور والبيوت دون حاجة حقيقية إليها. ولقد دخلت وسائل الاتصال الجماهيرى وحركة النشر إلى إيران فى وقت واحد تقريباً فزاد عدد الكتب المنشورة فى إيران بالتدريج بعد الحرب العالمية الثانية

وفى نفس الوقت زاد عدد الجرائد والمجلات العامة. وأنشئت محطات الإذاعة سنة ١٩٣٦ ومحطات التليفزيون سنة ١٩٥٥. ونشطت صناعة السينما الإيرانية بعد ١٩٥٥ نشاطًا واضحًا ونتيجة لذلك غدا المتعلمون الإيرانيون رواد سينما ومشاهدى تليفزيون قبل أن يتعودوا قراءة الكتب وارتياد المكتبات. وهى مشكلة حقيقية لا تواجه إيران وحدها وإنما نصادفها فى جل الدول النامية ومن نتائجها أنها تعطل حركة نشر الكتب العامة. ففى سنة ١٩٣٥ صدر فى إيران ٢٣٣ كتابًا فقط وبعد عقدين سنة ١٩٥٥م صدر ٥٦١ كتابًا من بينها ٢٨٤ كتابًا فى الأدب أى النصف تقريبًا. والفجوة بين أمين المكتبة القديم التقليدى وأمين المكتبة الجديد ماتزال قائمة فى هذه المرحلة؛ فأمين المكتبة القديم باحث وعالم مع أقل القليل بالنظم المكتبية بينما أمين المكتبة الجديد رجل مهنى يسيطر على النظم المكتبية الحديثة متأثر بالتيارات الغربية ومنسلخ عن تاريخه الفكرى. والأزمة الحقيقية فى مرحلة الانتقال هى أزمة تطبيق النظم المكتبية الغربية ولكن بفكر وإدارة إيرانية. وعلى سبيل المثال تصنف الكتب فى المكتبات الإيرانية على أحدث النظم الغربية ولكن مع اتباع النظام المخزنى وعدم السماح للقراء بالوصول المباشر إلى تلك الكتب المصنفة على الرفوف المعلقة.

إن ثراء الفكر الكلاسيكى الإيرانى يلقى بظلال كثيفة على الإنتاج الفكرى الحالى ذلك أن معظم الكتب المنشورة فى إيران فى فترة الانتقال فترة ما بين الثورتين تدخل فى نطاق الكتب الأدبية وحتى فى هذا المجال فإن الكتب الجديدة ليست إلا طبعات جديدة من كتب قديمة. ولم تكن الكتب العلمية الأصيلة لتتجاوز مائة عنوان فى السنة. والكتب العلمية المقتناة فى المكتبات الإيرانية فى معظمها كتب أجنبية ويقف الحاجز اللغوى حجر عثرة فى سبيل الانتفاع بها.

إن الافتقار إلى الحرية الفكرية فى بلد تنمو فيه المكتبات بمختلف فئاتها يضيف عبئاً آخر على عملية التحول من المرحلة القديمة إلى المرحلة الجديدة. والمفروض أن هناك رقابة قبلية إذ لابد من مرور الكتب قبل نشرها على الرقيب. وفى سنة ١٩٦٩ صدر قانون حق المؤلف وصدق عليه البرلمان، وبمقتضى هذا القانون« قانون حماية حقوق المؤلفين والموسيقيين والفنانين» فإن المؤلف يتمتع بحقوقه طوال حياته والورثة

بعد وفاته لمدة ثلاثين عاماً. وينص القانون على أن من ينتحل عمل مؤلف آخر وينسبه إلى نفسه أو ينشره بدون إذنه فإنه يسجن لمدة حتى ثلاثة سنوات. وتنص المادة ٢١ من قانون حق المؤلف الإيرانى على أن المؤلف يجب أن يسجل عمله رسميًا فى الجهة التى تحددها الدولة. وقد حددت المادة الأولى من هذا القانون تلك الجهة التى يسجل فيها العمل وهى المكتبة الوطنية حيث تنص تلك المادة على «يجب على مديرى المطابع أن يرسلوا نسختين من كل كتاب يطبعونه وقبل التجليد إلى المكتبة الوطنية لتسجيل اسم المؤلف وعنوان العمل وعدد النسخ التى ستطبع ويتم التسجيل فى مدة أقصاها عشرة أيام»، ومع ذلك فإن بعض الكتب تبقى هناك شهورًا طويلة قبل نسخها والسماح بنشرها. وتضيف المادة الخامسة من هذا القانون «لايمكن نشر أى كتاب دون تسجيل» وإذا حدث نشر أى كتاب دون تسجيل أى دون موافقة الرقيب فإن تصريح المطبعة يلغى وربما يعاقب مدير المطبعة بأشد العقاب.

وبعد قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٧-١٩٧٨م التى أطاحت بشاه إيران وألغت الملكية والإمبراطورية وأعلنت قيام الجمهورية؛ تغيرت الصورة إلى حد كبير وإن كانت المسألة تحتاج إلى وقت أطول للحكم على مدى وقيمة هذا التغيير لأن عشرين عامًا لاتكفى للحكم قضت منها الثورة عشرة أعوام على الأقل فى تثبيت أركانها.

ولكى نفهم واقع المكتبات والحركة المكتبية فى إيران فى نهاية القرن العشرين فلابد من استعراض الخلفية التاريخية لهذه الحركة.

لإنتاج المخطوطات فى إيران تاريخ طويل وكانت مهنة صناعة الكتب من المهن المحترمة المبجلة وكانت الخطاطة أيضا من الأعمال الجليلة الموقرة لدرجة أن هناك اعتقادًا راسخًا فى أن إيران لو فعلت مثل تركيا وتحولت عن الخط العربى إلى الخط اللاتينى لانقطعت صلة إيران تمامًا بتاريخها الفكرى ولما استطاعت الأجيال الجديدة التواصل مع ذلك التاريخ. ورغم تدمير أعداد هائلة من المخطوطات العربية والأوربية والأمريكية بل والآسيوية أيضاً ونستطيع أن نجد صدق ما نقول لو انتقلنا من مكتبة الدولة فى لينتجراد إلى المكتبة الوطنية الفرنسية إلى مكتبة بودل بجامعة إكسفورد إلى متحف متروبوليتان للفن الحديث فى نيويورك.

لقد تفوقت إيران فى فنون الكتاب ونقلتها إلى جيرانها والأدلة على ذلك قديمة

وترجع إلى عصر الأخامينيين عندما استخدمت الألوان لزخرفة النقوش الأثرية وفى نفس تلك الفترة كتب الفرس على ألواح الفضة والذهب ولهذا السبب حفظت لنا أعمال فكرية كثيرة لنفاسة هذين المعدنين.

وقبل الإسلام كانت إيران مركزاً لدينين كبيرين: الزرادشتية والمانوية وكان لكلا الدينين أثر كبير فى صناعة الكتب وفنونها فقد جاء «زرادست» (٦١٨-٥٤١ ق.م؟) بكتابه المقدس أفستا الذى كان ينسخ بمئات النسخ على جلود أو لحاء الشجر بحبر من ماء الذهب ويرصع بالجواهر. أما «مانى» (٢١٥-٢٧٤م ؟) فقد كانت تعاليمه الدينية خليطاً من البوذية والزرادشتية والمسيحية، وأحدث ثورة فى صناعة الكتاب وفنونه واقترب بها من حد الكمال فلقد كان «مانى» نفسه مخترعاً لأحد الخطوط. وقد قام هو بنفسه برسم وتلوين صور الكون التى ضمنها فى كتابه الشهير «آرزهانج» مع شروحه وتعليقاته عليه. وكانت النصوص المقدسة المانوية تكتب بأحبار ملونة وتزخرف زخرفة مبالغًا فيها.

وعندما دخلت إيران فى الإسلام انتقلت فنون الكتب بطبيعة الحال إلى حاضرة الإسلام بغداد وتدهورت فى إيران نفسها لفترة امتدت لقرنين حين استعادت قوتها ونشاطها مرة أخرى بعد تفكك الإمبراطورية الإسلامية فى القرن التاسع الميلادى.

ورغم أن صناعة الورق قد دخلت إلى إيران فى منتصف القرن الثامن الميلادى إلا أن الورق لم يتغلب على الرق إلا اعتباراً من القرن العاشر حين بدأ استعماله فى نسخ القرآن الكريم إلى جانب استخدامه فى نسخ الكتب العلمانية. ودخلت الأبجدية العربية مع دخول الإسلام إلى إيران وحلت محل الأبجديات السابقة وخرج من بطن الأبجدية العربية كما نعلم خطوط وأقلام كثيرة منها خطوط فارسية؛ فنحن نعلم أن خط الثلث هو من اختراع «إبراهيم السجزى» من سجستان، ومنها الخط الفارسى والديوانى وغيرها. وبرع من بين الفرس خطاطون كثيرون من بينهم «محمود النيسابورى» صاحب خط التعليق ثم النستعليق فى القرن السادس عشر وهو الخط الذى خرج من الخط الذى اخترعه «مير على التبريزى» الخطاط الملكى المتوفى سنة ١٥٥٩م.

لقد تعددت فنون تصوير الكتب وتباينت أساليبها ومدارسها مع القرن الثامن عشر

فى عهد السلاجقة وكانت أعمال المدرسة السلجوقية فى التصوير تدعو إلى الإعجاب حقيقة بسبب ثراء ألوانها وظلالها وطرافة موضوعاتها.

وفى النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى دخلت فنون تصوير الكتب فى إيران مرحلة انتقال حساسة فقد خرجت من أسلوب المدرسة السلجوقية إلى أسلوب جديد فرضته ظروف الغزو المغولى حيث جنحت المدرسة الإيلخانية إلى أسلوب التصوير التمثيلى للأحداث التاريخية والملاحم البطولية وازدهر فن المنمنمات فى إيران بعد انتشار ملحمة الفرس الكبرى التى كتبها الفردوسى (الشاهنامه) والتى تطلبت نسخها بكميات كبيرة فى نسخ مصورة مزدانة بالرسوم. وفى نفس تلك الفترة قام الخطاطون الإيرانيون بإنتاج أعظم المصاحف الفاخرة بأحجامها الكبيرة وسطورها ذات الخط الكبير المكتوب بماء الذهب.

وظهرت مدرسة حيرات فى تصوير الكتب فى عهد «تيمور» وحيث كان «بيزلجور ميرزا» (ت١٤٣٤م) حفيد تيمور نفسه من أشهر الخطاطين وهو الذى أنشأ أكاديمية فنون الكتاب فى حيرات وألحق بها مكتبته. وكان فى هذه الأكاديمية ما يربو على أربعين شخصاً من الخطاطين والمذهبين والمصورين والمزخرفين والرسامين وكان على رأسهم جميعًا بهزاد الذى أجمعت المصادر على أنه أهم مصور فى كل إيران وربما فى العالم الإسلامى حيث كان شخصية ثورية وكانت أعماله ذات نوعية خاصة جدًا فى الفكرة والتنفيذ. ولقد أهلته موهبته فى تصوير الكتب لكى يصير مدير المكتبة الملكية فى سنة ١٤٣٨ وقد جاء فى أمر التعيين «باسم الله خالق الكون المصور الأعظم للسماء والأرض.. أصدرنا أمرنا بتعيين أندر الرجال فى زمانه وأقدر الرسامين «بهزاد» فى وظيفة رئاسة المكتبة رئيسًا لكل الموظفين والكُتّاب والرسامين والمزخرفين والمذهبين وخلاطى الذهب وغيرهم من الجماعات المتعلقة بهذه الشئون». وقد صدر هذا الأمر فى حيرات حيث كانت المكتبة.

لقد تميزت مدرسة حيرات بتعدد ألوانها وانسجامها والاهتمام بالتفاصيل فى المناظر المرسومة والابتكار فى الأفكار والأساليب.

وفى سنة ١٥٠٦م قام الشاه إسماعيل الصفوى مؤسس الأسرة الصفوية بدعوة «بهزاد» إلى تبريز وعينه مديراً لمكتبته وقد أبدع تلاميذه الذين اصطحبهم

معه إلى تبريز بحيث نقلوا كل فنون حيرات وأنشأوا مدرسة جديدة عرفت باسم مدرسة تبريز.

وعلى أعتاب القرن السابع عشر قام الشاه «عباس الكبير» بنقل عاصمة ملكه إلى أصفهان وهناك برزت مدرسة جديدة فى فنون تصوير الكتب بفضل تشجيعه وكرمه. وكان أشهر مصورى وخطاطى تلك الفترة هو «رضا عباس» وكان لاتقانه وتفوقه قد غطى على شهرة «بهزاد» نفسه ويعزى إليه تأسيس مدرسة أصفهان فى التصوير وكان أهم فنان فى هذه المنطقة وكان لأسلوبه الرشيق وفنه المتطور أثره فى الفنون الأخرى الزخرفية وقد خَلَّف لإيران ثروة طيبة من الأعمال التصويرية المؤرخة والموقعة منه «رضا عباس»، كما كان له تلاميذه وأتباعه الكثيرون الذين تركوا بصماتهم واضحة على فنون تصوير الكتاب الإسلامى. ولعل أهم خصائص مدرسة أصفهان هذه ميلها إلى نقل الطبيعة نقلاً تامًا.

وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر برزت مدرستان جديدتان فى فنون تصوير الكتاب فى إيران كانت أولاهما هى مدرسة زاند والثانية مدرسة فاجار وكان لكل منهما ملامحها وخصائصها وفى مطلع القرن العشرين ومع انتشار الطباعة تدهور فن تصوير الكتب وأخلى السبيل للطرق الميكانيكية.

لقد ازدهر إلى جانب فن التصوير فى إيران فن زخرفة الكتب وتجليدها وكانت الجلود الكلاسيكية تصنع من الجلد والخشب والذهب والفضة وأحيانًا النحاس وقد تحدث القديس أوغسطين عن الجلود الغالية للكتب المانوية. لقد تميزت الجلود الإيرانية بخاصيتين: تزيين الجلود المبالغ فيه، وتعدد الألوان الجذابة ومزجها. ولقد بدأت زخارف القرآن الكريم والمصاحف منذ القرن السابع الميلادى وتطور هذا الفن على مدار القرون وحيث منع أى رسم أو تصوير فى القرآن منعًا باتًا. وبين القرن الثامن عشر والقرن الخامس عشر أدخلت زخارف الهوامش عن طريق النماذج المجردة وكان هناك اتجاه نحو الزخارف الطبيعية واستخدم الخط كعنصر زخرفى فى عناوين الكتب والعناوين الفرعية فنصادف الخط المزهر والخط المورق والخط الهندسى. وفى تلك الأثناء أيضاً عرفت قائمة المحتويات فى الكتب الإيرانية وكانت الجلود الخارجية تصنع من جلد الماعز البنى اللون وتبصم بماء الذهب والفضة وكان من الشائع زخرفة ظاهر

الجلدة وباطنها. ومن القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر واكبت فنون التذهيب والتفضيض فنون الكتاب الأخرى وسايرتها وكان الأرابيسك وأرض الأحلام هو الأسلوب المفضل فى هذا الصدد.

ونحن إذا كنا قد فصلنا القول فى فنون الكتاب الإيرانية فإن ذلك بسبب تفوقهم على من عداهم فى هذا الصدد. وكان لابد من القول بأن المؤلفين الفرس هم بدورهم خلفوا لنا تراثًا فكريًا عظيمًا فى مجالات المعرفة المختلفة وإن كتبوا معظمه باللغة العربية بحكم سيادة اللغة العربية بسيادة الإسلام والإمبراطورية الإسلامية. نعم لقد كان للشعر والدين الغلبة على مؤلفاتهم ولكنهم برعوا أيضا فى الفلسفة والأخلاق والسياسة والطب والمنطق والفلك والهندسة وعلم النفس وعلم الحيوان والزراعة وعلم النبات والسحر.

بهذا الانتاج الفكرى الذى أبدعه الفرس منذ قبل الإسلام كان لابد وأن تنشأ المكتبات التى تجمع وتنظم وتيسر الإفادة منه. وكما أشرت من قبل فإننا نستطيع أن نتميز ثلاثة أنواع من المكتبات فى إيران قبل الثورة الدستورية سنة ١٩٠٦-١٩٠٩. هى المكتبات الملكية أو كما اصطلحنا على تسميتها مكتبات القصور أو البلاطات؛ والمكتبات الخاصة أو الشخصية أى مكتبات الأفراد ثم المكتبات المتخصصة فى المساجد والمدارس والمستشفيات وهى أساساً مكتبات دينية.

لقد وجدت المكتبات فى بلاد ال منذ العصور القديمة وحيث أسس الإمبراطور «داريوس الأول» (دارا) ٥٥٠-٤٤٨٦ ق.م الإمبراطورية الفارسية وأنشأ عدة مكتبات نمت وتوسعت فى عهد خلفائه وخاصة «داريوس الثالث» ٣٨٠-٣٣٠ق.م الذى هزمه الإسكندر الأكبر فى معركة إيسوس سنة ٣٣٣ق.م واستولى على ملكه واستولى على المكتبات وأمر أن تترجم الكتب إلى اليونانية وتحرق الأصول وكان هذا السلوك أكبر مصائب المكتبات الفارسية كذلك يقال أن الكتب فعلوا بمكتبات الفرس (٦٤١م) كما فعلوا بمكتبة الإسكندرية (٦٤٢م)؛ ومن المؤكد المغول (١٢٢٠م) قد دمروا مكتبات الفرس وهم فى طريقهم إلى تدمير مكتبات العراق والشام. ورغم أن كثيراً من المكتبات التاريخية الهامة التى وجدت فى بلاد فارس القديمة لا يمكن الوقوف على أخبارها أو تتبعها إلا أن عددها كان كبيراً لدرجة مذهلة فقد توفر «همايون فرّوخ»

على كتابة تاريخ المكتبات الإيرانية فى ثلاثة مجلدات وأحصى منها ٤٥٩ مكتبة أعطى عن كل منها نبذة طيبة وافية. ومن الصعب فى مثل هذا العرض التاريخى الهامشى أن نتناولها أو حتى نسرد أسماءها ولكننا سنأتى على بعضها وإن كان اختيار الأهم هو الآخر مسألة صعبة لأن كل مكتبة مهما صغرت كانت لها أهميتها.

المصدر الأول الذى يدلنا على أن إيران كانت فيها مكتبات منذ العصور القديمة هو الكتاب المقدس ـ العهد القديم. ذلك أن اليهود عندما فك «أخاميند» أسرهم وعادوا تحدثوا باستفاضة عن إيران والإيرانيين وذكروا عرضاً بعض المكتبات التى صادفوها هناك. وفى سفر عزرا نجد أن الحكام الإيرانيين كانت لديهم أرشيفات ومكتبات فى بابل وميديا وغيرهما من المدن. ويقول إثير أنه كان لدى الإيرانيين «كتاب الحوليات» الذى يسجلون فيه الأحداث التاريخية.

ويذكر «ابن النديم» فى الفهرست (٩٨٧م) أنه كان فى قصر عبادان فى بير سبوليس نقوش على خشب وحجر وألواح طينية تناولت موضوعات شتى. وقد دمر الإسكندر الأكبر جانباً كبيراً من المكتبات الفارسية كما ذكرت وكان اكتشاف ٣٠,٠٠٠ لوح طين سنة ١٩٣٤ فى قاع خرائب قصر عبادان تأكيدا لما قاله إنه «كنز بيرسوبوليس» أو «مكتبة اصطخر» كما قام «الإسكندر الأكبر» باتلاف ٢٠,٠٠٠ لفافة من جلد البقر كانت الـ أفستا مدونة عليها وتذكر المصادر أن هذه الكتب كانت موجودة فى أرشيف ومكتبة قصر بيرسبوليس عندما حول الإسكندر القصر إلى شعلة يضئ بها الليل.

لقد كانت هناك فى العصر الساسانى (٢٢٥-٦٥١م) مكتبتان عظيمتان على الأقل وحيث قال ابن النديم أن «أردشير الساسانى» جمع من بلاد الهند والصين كل الكتب الايرانية القديمة التى بقيت بعد عوادى الزمن وقد تفرقت فى الأصقاع وحفظ تلك الكتب فى خزانة وقد حذى ابنه شابور حذوه وجمع كل الكتب التى ترجمت إلى الفارسية من اللغات الأخرى وأعاد جمع الـ أفستا على شكل كتاب وهكذا أحياها بعد أن كان الإسكندر قد أحرقها.

والمكتبة الثانية فى ذلك العصر هى تلك التى أنشأها «خسرو الأول» فى جنديسابور وألحقها بجامعتها وكانت لديه رغبة شديدة فى جمع الكتب من جميع أصقاع الأرض حتى حوّل جنديسابور إلى أهم مركز فكرى فى العصر الساسانى كله. وقد جُمع

العلماء والباحثون من كل الجنسيات وخاصة النسطوريين (النساطرة) فى هذا المركز ونشأت مكتبة عظيمة وترجمت أعداد كبيرة من الكتب إلى اللغة الفارسية بأمر «خسرو الأول».

وإلى جانب هاتين المكتبتين كان هناك عدد آخر من المكتبات الكبيرة ذات الأهمية. وقد انتشرت تلك المكتبات فى معابد النار والمعابد والمستشفيات ومراكز العلم والبحث.

وبعد الفتح العربى لبلاد الفرس ترددت نفس قصص حرقهم لمكتبة الإسكندرية تقريباً بنفس الألفاظ حيث أن هذه الكتب إذا كان فيها ما يخالف كتاب الله فلتحرق وإذا كان فيها ما يوافق كتاب الله ففى كتاب الله عنها غنى ولتحرق أيضا أو ترمى فى النهر. وتقول المصادر أن الإيرانيين لجأوا إلى دفن كتبهم خوفاً عليها من هذا لامصير المؤلم ثم نسوها بعد ذلك ويقول ابن النديم أنه فى زمنه ـ القرن العاشر الميلادى ـ تم العثور على مكتبتين مخبأتين؛ كما كشفت الحفريات فى طورفان عن العديد من مجموعات الكتب المدفونة مما يدل على عشق الإيرانيين للكتب والمكتبات.

ولم يفت تدمير كتب الإيرانيين على يد الهجمات المتعاقبة من عزيمتهم واستمرارهم فى جمع الكتب وتكوين المكتبات وكلما سنحت الظروف المتواتية وجدنا المكتبات تقوم وحركة الوراقة والنشر تشتد. وكانت المكتبات الإيرانية الجديدة أضخم مجموعة وأكبر حجما وأوسع مساحة وأحسن تنظيما وكانت هناك غرفة مستقلة لكل موضوع. وعندما فتح العرب بلاد فارس ورثوا بطبيعة الحال الفكر الفارسى وتبنوه ومع مرور الوقت ملئت المكتبات العربية الإسلامية بالكتب الفارسية. وفى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كانت المكتبات فى إيران عديدة وكانت هناك تجارة كتب مزدهرة.

وعندما أنشئت المدرسة (الكلية) النظامية سنة ١٠٦٤م كانت بها مكتبة كبيرة وتفتح أبوابها للعامة أيضا. وكما يكشف ابن النديم فى الفهرست كانت هناك فى بلاد فارس المئات من المكتبات الخاصة. وانتشرت المكتبات العامة هناك انتشار الظاهرة فكان فى كل مدينة مكتبتها العامة وفى كل مكان شجع الملوك والأراء العلم والعلماء على نحو ما نصادفه لدى السمانيين فى بخارى والبويهيين فى شيراز. وفى بخارى

على سبيل المثال دعا «نوح بن منصور» العالم المشهور «ابن سينا» (٩٨٠-١٠٣٧) إلى بلاطه ليتولى منصب أمين مكتبة البلاد وقد دهش ابن سينا من ضخامة مجموعة مكتبة البلاط وقد وصفها قائلا بأن الكتب تغطى جميع العلوم ولكل علم حجرته الخاصة وكانت المكتبة تتألف من حجرات كثيرة ففى حجرة نصادف كتب الشعر وفى أخرى نصادف كتب الفقه وغرفة مخصصة كلها للمصاحف وهكذا. ولقد فحص ابن سينا كما يقول فهرس المكتبة تحت المؤلفين الإغريق وبحث عن الكتب التى يريدها فوجد كتباً لم يسمع الناس بها من قبل ولم يرها هو نفسه من قبل.

وقد دعا «نوح بن منصور» كذلك الأديب المعاصر «الصاحب ابن عباد» (٩٣٨-٩٩٥م) لكى يكون وزيره، وقد اعتذر ابن عباد بحجة أنه لايستطيع أن ينقل مكتبته معه فكتب الدين وحدها كانت تحمل على أربعمائة بعير. وفى سفرياته العادية كان يحمل كتبًا على ثلاثين جملاً. وقد أوقف مكتبته على مدينة الرّى وحيث كان الفهرس وحده يملأ عشرة مجلدات عدداً.

لقد عاش «ابن العميد» (ت ٩٧١م) فى مدينة الرىّ، ولم يكن «ابن العميد» مجرد باحث وإنما كان أيضاً عاشقًا للكتب جمّاعاً لها وفى سنة ٩٦٥م اقتحم المتعصبون بيته ودمروا الأثاث وحملوا مكتبته ويقول «ابن مسكويه» أمين مكتبة «ابن العميد» عنه إنه كان يحب كتبه أكثر من أى شئ آخر.. وكلما رآنى سألنى عنها فأخبره أنها بخير ولم تمسسها يد بأذى فكان وجهه يشرق ويقول إنها ثروتى الحقيقية.. كل شئ يمكن تعويضه إلا الكتب.

لقد عجت مدن نيسابور، أصفهان، غزنة، البصرة، شيراز، الموصل بالمكتبات ومجموعات الكتب. ففى القرن التاسع قام «أبو الوفا بن سلمى» بإنشاء بيت العلم وملأه بالكتب فى جميع فروع المعرفة، وكانت المكتبة مفتوحة لكل الباحثين. وفى أصفهان قام أحد الإقطاعيين بإنشاء مكتبة سنة ٨٨٥م وقد انفق ٨٠٠,٠٠٠ درهم على شراء الكتب. وعندما قام «محمود الفزناوى» بسلب مكتبات مدينة الرى سنة ١٠٢٩م ومكتبات أصفهان ١٠٣٣م رجع ببضع فئات من أحمال البعير كتباً إلى غزنة. وقد أوقف «ابن حِبَّان» (ت ٩٦٥م) مكتبته على مدينته نيسابور وأقام حولها بيوتاً لإقامة طلاب العلم الذين يفيدون منها بل وأمدهم بالمؤن والطعام والقرطاسية لزوم إقامتهم وذلك لأن الكتب لم تكن لتعار خارج المكتبة.

وربما كانت أحسن المكتبات فى ذلك الزمان هى تلك التى وجدت فى شيراز وميرفى. ونحن نعلم أن مكتبة شيراز قد بناها الأمير «البويهى» عضد الدولة المتوفى سنة ٩٨٢م داخل حرم قصره وكان يدير هذه المكتبة مدير (وكيل) وأمين مكتبة (خازن) ومشرف. وكانت المكتبة عبارة عن أزج طويل فى صُفة وكان الخزانات على الجانبين وكان لكل موضوع خزانته الخاصة وفهرسه الخاص.

وفى مدينة ميرف خلال الغزو المغولى فى القرن الثالث عشر كان هناك ما لايقل عن عشر مكتبات إثنتان منها فى المسجد والباقى فى المدارس. ولقد قضى «ياقوت الحمدى» (١١٧٨-١٢٢٩) فى مدينة ميرف ثلاثة أعوام وكان مندهشاً من السلاسة التى كان يستعير بها الكتب من تلك المكتبات ويقول «لم يخل بيتى من مائتى كتاب أو أكثر أخذتها على سبيل الاستعارة من تلك المكتبات ولم أدفع رهناً رغم أن قيمة هذه الكتب كانت غالية جداً».

ولم تصادف إيران - والعالم الإسلامى - غزوة أشرس ولا أعنف ولا أحقر من غزو المغول والتتار فقد سحقوا الحضارة الإيرانية سحقًا وعسكرت خيولهم فى المساجد وأحرقوا المكتبات واستخدموا أثمن المخطوطات وقودًا. ولكن بعد اندحار الغزو وانتهاء الغمة عاد الشعب الإيرانى إلى سابق عهده يجمع الكتب ويبنى المكتبات.

فى القرن الرابع عشر أقيم مرصد فلكى كبير فى المراغة وألحقت به مكتبة ضخمة. وكان «نصير الدين الطوسى» الرياضى والفلكى والعالم الشهير مديراً للمكتبة وقد جمع فى هذه المكتبة الكتب التى نجت من أيدى المغول فى نيسابور، ميرف، سمرقند، بخارى، علاموت وغيرها من المدن. وقد بلغ عدد الكتب التى تجمعت فى هذه المكتبة ما يربو على ٤٠٠,٠٠٠ مجلد كثير منها كان مترجماً عن الصينية، المنغولية، السنسكريتية، العربية، الآشورية، البابلية.

ومكتبة الرشيدى الشهيرة بناها «رشيد الدين فضل الله»، وزير قازان خان فى مطلع القرن الرابع عشر؛ وكان «رشيد الدين» هذا عالمًا متعدد العلم ولكنه اشتهر بالتآريخ وكان ذا ثروة فبنى مركزاً للعلم والبحث بالقرب من تبريز وكانت مكتبة من

الضخامة والفخامة بحيث أطبقت شهرتها الآفاق. وقد كتب فى وصيته أن يدفن بالقرب من مكتبته، وقد أوقف هذه المكتبة على أهل العلم قائلا «أننى أوقف مكتبة الرشيدى البالغة ستين ألف مجلد فى مختلف فروع العلم والتاريخ والأدب. . والتى جمعتها من إيران، تركستان، مصر، الهند، الصين، روما». ولكى يحفظ هذه الثروة من الاندثار نسخ منها نسخاً عديدة بعث بها إلى المكتبات المختلفة فى أنحاء متفرقة من إيران.

ومكتبة الشيخ «صافى» أنشئت فى نفس الفترة واستمدت حتى القرن التاسع عشر حين حصل المستشرقون على جزء كبير منها بعثوه إلى روسيا. وكان فى هذه المكتبة كتب بالفارسية والعربية والتركية. وكان فيها عدد قليل من الكتب هدية من الشاه «عباس الكبير».

وفى العصر الصفوى (١٥٠١-١٧٣٦م) أقيم عدد كبير من المكتبات الضخمة يأتى على رأسها المكتبة الملكية فى أصفهان. ولقد أحسن الشاه «عباس الكبير» استقبال اللاجئين الأرمينيين الذين صدرت ضدهم أحكام، وكانت جولفا بالقرب من إصفهان هى المقر الآمن لهم وقد سمح لهم ببناء الكنائس والمكتبات الخاصة بهم. ومازال مكتبة جولفا الدينية التى أقاموها قائمة حتى الآن وتعتبر من أقدم المكتبات فى العالم وهى عامرة بأعمال لاتقدر بثمن حول المسيحية. وقد ألحق بالمكتبة مطبعة صغيرة طبع فيها أول كتاب مطبوع فى إيران سنة ١٦٤١ رغم أنه كان باللغة الأرمينية وبعد نحو قرنين من الزمان طبع أول كتاب بالفارسية فى إيران سنة ١٨٢٦م فى مدينة تبريز.

والمكتبة الرائعة التى تربط الماضى بالحاضر هى مكتبة أسطان ـ غودز ـ رضوى فى مشهد والتى أنشئت فى القرن الرابع عشر، ورغم أنها قد سلبت مرة أو مرتين فقد سلمت ونجت واستمرت فى الوجود حتى الآن وهى أعظم وأكبر مكتبة دينية فى كل إيران اليوم. ومدينة مشهد فخورة بوجود مقام الإمام «الرضا» فيها ثامن أئمة الشيعة والمكتبة الرضوية هى جزء من هذا المقام. وفى هذه المكتبة نجد ٨٩١٠ مخطوطة من أندر المخطوطات وهى مفتوحة للجمهور العام ولكن ليس فيها استعارة خارجية. وقد نمت مجموعات هذه المكتبة عن طريق الوقف. وباعتبارها أقدم المكتبات الموجودة الآن فى إيران فهى تساعد المكتبات الأخرى عن طريق تقديم نسخ ميكروفيلمية

للمخطوطات القديمة وقد نشرت فهارس هذه المكتبة فيما يربو على خمسة مجلدات. ولهذه المكتبة مجلة إخبارية شهرية. وقد قدم «حسين مالك» جمَّاع الكتب الشهير فى إيران مجموعة ثمينة من المخطوطات لتلك المكتبة؛ وقد احتفظ بها فى مكتبة مالك فى طهران فرع المكتبة الرضوية.

وثمة مكتبتان من الفترة القاجارية (١٧٩٤-١٩٢٥) تكشفان عن استمرارية النمط القديم من المكتبات حتى هذه الفترة. فى سنة ١٨٧٨ قام «حسين سباهسلار» رئيس الوزراء آنذاك ببناء مسجد ومدرسة ومكتبة كبيرة فى طهران. وكان أول وقف على هذه المكتبة ٤٠,٠٠٠ مجلد معظمها مخطوطات دينية. وفى سنة ١٩٣٥م أصبحت مدرسة سباهسلار لفترة كلية دينية وخلال تلك الفترة نمت المكتبة نمواً كبيراً، وينشر فهرس هذه المكتبة بين حين وآخر من تحرير «ابن يوسف الشيرازى».

وثمة مكتبة أخرى أسست فى تلك الفترة وظلت حتى الثورة الإسلامية تحت اسم المكتبة الملكية. وقد أسسها «فتح على» شاه قاجار ودعمها الملوك المتعاقبون من أسرة قاجار وكانت هذه المكتبة هى آخر المكتبات الملكية وكانت تتخذ من قصر جولستان فى طهران مقراً، ومجموعاتها من المخطوطات لانظير لها.

المكتبة الوطنية الإيرانية:

عشية الثورة الدستورية تجمع عدد من الثوريين والوطنيين وأقاموا مكتبة صغيرة عامة فى طهران وبعد بضع سنوات نقلت مجموعات هذه المكتبة إلى مدرسة دار الفنون وكانت هذه المكتبة العامة لوزارة التعليم هى النواة التى تطورت بعد ذلك بمناسبة الذكرى الألف للفردوس سنة ١٩٣٥، لتصبح المكتبة الوطنية الإيرانية. وقد عين لهذه المكتبة مدير وأمين مكتبة، وأمين مكتبة مساعد، وخازن كتب للإشراف على الرصيد المخزنى المغلق كما كان هناك أخصائيون للكتب القديمة بالفارسية والعربية واللغات الأجنبية وقد قام شخص يدعى «عبد العزيز» بإعداد فهرس مختصر فى مجلدين بمقتنيات المكتبة نشر سنة ١٩٣٦. وكان هذه المجموعة هى نواة المكتبة الوطنية التى بنى لها مبنى جديد مخصوص. ففى سنة ١٩٣٩م أخذت المجموعة كلها الموجودة فى هذه المكتبة العامة ومجموعة أخرى مختارة من المكتبة الملكية إلى المبنى الجديد

الذى ضم المكتبة الوطنية بالقرب من «متحف إيران القديمة» وقد عين الدكتور مهدى بيانى مديراً للمكتبة وظل يشغل المنصب لمدة ٢٢ سنة. وقد تم شراء بعض المكتبات الخاصة والتى تضم مخطوطات فارسية قديمة أساسًا لحساب المكتبة الوطنية إلى جانب شراء مجموعة كبيرة من الكتب الأجنبية.

وكانت هناك مجموعة مكونة من ستة آلاف كتاب تخص البنك الإيرانى الروسى قد سلمت إلى إيران عقب الحرب العالمية الأولى، وهذه سلمت بعد ذلك بدورها إلى المكتبة الوطنية. وفى سنة ١٩٤١ قامت الحكومة الألمانية بتقديم مجموعة كبيرة من الكتب ــ مع فهرسها البالغ ٢٠٣ صفحات ـ إلى إيران لتوضع هى الأخرى فى المكتبة الوطنية.

وفى هذا المبنى المخصوص نجده يتألف من طابقين، خصص الطابق الأول للمكاتب الإدارية، وقسم الدوريات وقسم الفهارس والتصوير وقسم التجليد وقاعة العرض وقاعة المحاضرات المسماة باسم الفردوس. وفى الطابق الثانى نصادف قاعة المطالعة وسعتها ١٠٠ مقعد ثم نصادف هنا أيضا خزائن المخطوطات ومخازن الكتب المطبوعة وقاعة المراجع.

وحتى سنة ١٩٦٥ كانت المكتبة الوطنية تتبع وزارة التعليم وكان مدير المكتبة الوطنية هو المشرف المسئول عن كل مكتبات وزارة التعليم. ويدير المكتبة مجلس يتألف من وزير التعليم والمدير العام للمكتبات واثنى عشر من العلماء وتجار الكتب المرموقين. وفى سنة ١٩٦٧ انتقلت تبعية المكتبة إلى إدارة المكتبات فى وزارة الثقافة والفنون وإن لم يتغير تنظيمها الداخلى حتى الآن.

وللأسف لم تستطع المكتبة القيام بوظيفتها كمركز لإيداع الكتاب الإيرانى بحيث تحصل على جميع المطبوعات التى تصدر فى الدولة لأسباب شرحتها فى بداية هذا البحث.

وقد وضعت مادة كما رأينا فى قانون حق المؤلف سنة ١٩٦٩ تنص على إيداع نسختين من كل مطبوع يصدر فى إيران فى هذه المكتبة، وقد طبق عل يالمطابع ودور النشر التجارية ولكن ماذا عن المطبوعات الحكومية.

ومنذ عام ١٩٦٢ أصبحت المكتبة الوطنية الإيرانية تصدر «الببليوجرافية الوطنية الإيرانية» وهى استئناف للعمل الذى بدأه «إيراج أفشار» وزملاؤه. وكانت الببليوجرافية الوطنية الإيرانية تنشر كل سنة حتى ١٩٦٦ ثم توقفت لمدة عامين ثم بعد ذلك استؤنفت سنة ١٩٦٩ شهرية وفصلية حتى ١٩٨٣ ثم بعد ذلك نصف سنوية.

وتقدم المكتبة خدمات الاضطلاع الداخلى وخدمات التصوير والاستنساخ لمن يشاء داخل البلد أو خارجها وخاصة هؤلاء الذين يهتمون بالشئون الإيرانية؛ كما تتبادل المطبوعات مع العديد من المكتبات الأجنبية وتحاول جاهدة الحصول على نسخ مصورة من المخطوطات التى تهم إيران فى الخارج. والمكتبة عضو فى إفلاع فيد.

وفى بداية التسعينات ضاق المبنى الحالى بالمكتبة بسبب النمو المتواصل مجموعاتها وموظفيها والمستفيدين منها ومن هنا فقد مست الحاجة إلى مبنى جديد تمت الموافقة على بتلاع فى منتصف التسعينات من قبل لجنة الخطة وتنظيم الموازنة. وكانت المكتبة قبل الثورة الإسلامية تؤدى وظائف ومهام محدودة وكانت خاملة بسبب قلة المجموعات وقلة الموظفين المؤهلين وعدم اهتمام حكومة الشاه بها ولكن بدأ النشاط يدب فيها بعد نقل «مركز طهران لإعداد الكتاب» إليها بما فيه من موظفين أكفاء على الأقل فى قضايا الإعداد الفنى والضبط الببليوجرافى وكان ذلك مع سنة ١٩٨٣، عندما بدأ تحديث إصدار الببليوجرافية الوطنية الإيرانية على أسس حديثة. كما تنشر المكتبة على التوازى «دليل الدوريات الإيرانية» سنوياً. وتقوم أيضا بنشر العديد من الأعمال المرجعية والأبحاث المتعلقة بعلوم المكتبات والمعلومات.

وقد قفزت مجموعات المكتبة من مائة ألف فى سنة ١٩٧٥م إلى ٥٠٠,٠٠٠ مجلد مطبوع فى سنة ١٩٩٩م أى فى غضون ربع قرن ومن بين هذا العدد نجد ٢٠,٠٠٠ مجلد فى علوم المكتبات والمعلومات. وإلى جانب الكتب المطبوعة هناك نحو ١٢٠٠٠ مخطوط. وهناك نحو ٥٠,٠٠٠ مجلد باللغات الأجنبية حول إيران والإسلام. وتملك المكتبة أغنى وأكمل مجموعة دوريات إيرانية (١٢٠٠ عنوان) منذ أول جريدة نشرت فى إيران.

وفى سنة ١٩٩٠ وافق البرلمان الإيرانى على إدخال تعديلات جوهرية على لائحة المكتبة الوطنية ويقضى ذلك باستقلال المكتبة وخروجها من تحت عباءة وزارة الثقافة

والتعليم العالى؛ وقد شكل لها مجلس إدارة أو مجلس أوصياء يرأسه رئيس الجمهورية الذى كان مديراً للمكتبة فى يوم من الأيام.

ويجرنا الحديث عن المكتبة الوطنية إلى الحديث عن مؤسسات معلومات وطنية أخرى تكمل منظومة النظام الوطنى للمعلومات فى إيران ومنها الأرشيف الوطنى ومركز المواد السمعية البصرية. أُسِّست هيئة الأرشيف الوطنى سنة ١٩٧٠ وتحددت مسئوليتها فى جمع وحفظ وتنظيم الوثائق التاريخية وتضم إدارة مستقلة لترميم وصيانة الوثائق. كما أن هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية تعتبر أكبر مستودع للمواد السمعية البصرية فى البلاد.

فبالإضافة رلى جمع وحفظ وتنظيم وتيسير الإفادة من الأفلام والتسجيلات الصوتية والشرائح وشرائط الفيديو فإنها تنتج العديد من هذه المواد ويصل عدد المقتنيات اليوم إلى نحو ٦٠٠,٠٠٠ قطعة فى نهاية القرن العشرين، بعضها يرجع إلى بداية إذاعة إيران سنة ١٩٣٩. وقد بدأ التنظيم المنهجى لهذه المجموعات سنة ١٩٧٩ عقب الثورة الإسلامية، بينما انتقلت إلى مبنى جديد سنة ١٩٨٩.

المكتبات الأكاديمية فى إيران:

يوجد فى إيران اليوم أى فى نهاية قرننا العشرين نحو ٣٥٠ جامعة وكلية ومعهد للتعليم العالى والحقيقة أن إيران هى حديثة عهد بالجامعات والكليات بمفهومها الغربى ذلك أن أول جامعة حديثة قد أُسِّست فى إيران وهى جامعة طهران قد أُسِّست سنة ١٩٣٤. واعتباراً من الستينات أخد عدد الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالى فى إيران فى الازدياد بحيث غدا من الملح إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالى سنة ١٩٦٧. وقد ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم العالى من ٢٥,٠٠٠ سنة ١٩٦٠ إلى ٧٠,٠٠٠ سنة ١٩٧٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٩٩. والمشكلة أن عدد المتقدمين للالتحاق يزيد ثلاث مرات على طاقة الجامعات والكليات ولذلك يعقد امتحان قبول لاختيار أحسن العناصر التى تلتحق بالجامعات والزيادة الكبيرة فى عدد الملتحقين بالجامعات يلقى بأعباء ضخمة على المكتبات

الجامعية ويضعها فى مأزق حرج. كما أن الطريقة التقليدية فى التدريس والافتقار إلى الكتب العلمية والمراجع باللغة الفارسية وقصور أعداء المهنيين، وأسباب أخرى عديدة كلها شكلت مكتبة الجامعات فى إيران بشكل خاص ولابد وأن نعترف بأن ثمة صراعاً خفياً بين تقاليد المكتبة القديمة وثورة المكتبة الغربية الحديثة يتقاذف المكتبات الأكاديمية هناك فى إيران. وقد ضربت مثلا سابقاً باستخدام تصنيف ديوى العشرى لترتيب الكتب على رفوف مخزنية مغلقة فى مكتبة جامعية!! ومثال آخر مكتبة أكاديمية مفتوحة الرفوف والكتب مرتبة عليها بأرقام مسلسلة!!

فى سنة ١٩٧١ وعلى وجه التحديد فى شهر يوليه نشرت وزارة البلاد تقريراً عن مكتبات الجامعات والكليات فى ٣٥٨صفحة بعنوان «مسح وتقييم لمكتبات الجامعات والكلية فى الدولة». كشف عن أن ٣٥ مكتبة أكاديمية من أصل ٦٠ مكتبة (آنذاك) توجد فى طهران العاصمة وثمانية توجد فى تبريز عاصمة ولاية أذربيجان الشرقية، خمس مكتبات توجد فى مدينة زصفهان عاصمة ولاية أصفهان وخمس فى مشهد مركز ولاية خراسان، أربعة فى شيراز مركز ولاية فارس وثلاث فى الأهواز عاصمة خوزستان. وماتزال النسبة قريبة من هذا أيضاً فى نهاية القرن أى بعد ثلاثين عاماً من صدور هذا التقرير وارتفاع عدد المكتبات الأكاديمية إلى نحو ستة أمثال ما كان عليه الحال آنذاك.

ومعظم الجامعات الإيرانية يوجد فيها مكتبة مركزية أو رئيسية واحدة ومكتبات كلية وأحيانا مكتبات أقسام داخل الكلية الواحدة. والعلاقة بين مكتبات الجامعات ومكتبات الكليات تكاد تكون منفصمة فمكتبة الجامعة مثلا تخدم جميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين فى الجامعة ومع ذلك فإنها لا تنسق عمليات التزويد مع مكتبات الكليات وحيث تقوم كل كلية باختيار موادها بنفسها ولا سلطان لمكتبة الجامعة عليها. وهناك بطبيعة الحال علاقة طردية بين قدم المكتبة وحجم المجموعات فيها وعلى سبيل المثال فإن مكتبة كلية القانون ومكتبة كلية الآداب باعتبارهما أقدم كليتين فإن مجموعات كل منهما تعتبر أكبر مجموعة فى كل جامعة طهران. وتبلغ مجموعات المكتبة المركزية فى جامعة طهران فى نهاية قرننا العشرين ١٩٩٩م

٣٥٠,٠٠٠مجلد منها نحو ١٠٠,٠٠٠ فى مركز التوثيق بالجامعة، بالإضافة إلى ١٥٠٠ مخطوط. وتشترك فى نحو ١٥٠ دورية وفيها وحدة إنتاج ميكروفيلمى.

وتنشر المكتبة الوطنية إحصاءات من حين لآخر عن نحو ٢٧٠ مكتبة أكاديمية كشفت عن أنها فى نهاية التسعينات كانت تملك نحو ستة ملايين ومائة ألف قطعة ما بين كتب ومواد سمعية بصرية و٢٦٠٠٠ مخطوط وتشترك فى نحو ٢٥٠٠٠ دورية.

وكل الجامعات ومكتباتها مدعومة من الحكومة وفى قليل من الحالات هناك مكتبات أكاديمية موقوفة ولكنها فى الأعم الأغلب مجموعات صغيرة جامدة وتحتاج إلى تحديث مستمر.

وقد نوقشت مراراً قضية المركزية فى المكتبات الأكاديمية وضرورة دخول المكتبات الأكاديمية على الأقل فى الجامعة الواحدة فى نظام واحد أو شبكة واحدة، وقد بدأت جامعة بهلوى فى شيراز هذا الاتجاه فى السبعينات قبل الثورة الإسلامية فعينت مديراً واحداً عاماً لكل المكتبات الجامعية ولكنه يعمل كمنسق فقط بين مدراء مكتبات الكليات حيث لكل مكتبة كلية مديرها الخاص.

ولعل أكبر المكتبات المركزية هى مكتبات جامعات طهران وأصفهان وتبريز ويغلب على تلك المكتبات المركزية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية كما هو الحال فى كثير من الجامعات فى الدول النامية. والمجموعات فى مكتبات أطفهان وتبريز ليست بنفس الحجم فى حالة مكتبة جامعة طهران التى افتتحت رسمياً سنة ١٩٥٩ رغم أن أقدم كلياتها ترجع كما رأينا إلى سنة ١٩٣٤ ويطلق عليها اسم «المكتبة المركزية ومركز التوثيق فى جامعة طهران» وكانت المجموعة النواة لهذه المكتبة قد أهداها سيد محمد شطات أستاذ القانون سنة ١٩٥٠ وقد ضمت هذه الهدية نحو ١٣٢٠ كتاباً من أندر الكتب وجميعها فى الفقه والشريعة الإسلامية. وقد أعد فهرس هذه المجموعة فى سبعة مجلدات ومع مرور الوقت جاءت هدايا أخرى إلى المكتبة معظمها من المخطوطات وأوائل المطبوعات كما جاءت مجموعات مختلفة عن طريق التبادل والشراء. وقد وصل فهرس المكتبة المطبوع فى نهاية القرن إلى مجلده الثلاثين.

وقد تم تشييد مبنى ضخم جديد للمكتبة المركزية ومركز التوثيق فى جامعة طهران

سنة ١٩٥٨. والأقسام الرئيسية فى المكتبة هى: الإدارة؛ الفهرسة والتصنيف؛ الإعارة؛ الاستنساخ؛ التبادل والهدايا؛ الببليوجرافيا، التجليد، المواد السمعية البصرية، الدوريات، العلاقات العامة، المعارض. وتقوم المكتبة بإعداد الفهرس الموحد لكل مكتبات الجامعة. وتنشر مكتبة جامعة طهران نشرة دورية بالفرنسية تحت عنوان «مجلة المكتبة المركزية لجامعة طهران: تتضمن مقالات عن المخطوطات الشرقية» وصدر أول أعدادها سنة ١٩٦١. وثمة مطبوع آخر دورى بدأ فى الصدور سنة ١٩٦٧ بعنوان «مهنة المكتبات» باللغة الفارسية. وكان يرأس تحرير هذا المطبوع «إيراج أشفار» سابق الذكر مدير المكتبة المركزية ومركز التوثيق آنذاك.

وفى سنة ١٩٥٤م عقد اتفاق بين جامعة كاليفورنيا وجامعة طهران تم بمقتضاه إنشاء مدرسة جديدة بالجامعة فى كلية القانون والعلوم السياسية وهى «معهد الإدارة العامة». وكانت مكتبة هذا المعهد نموذجاً للمكتبات الأكاديمية فى إيران. وقد تطور هذا المعهد فيما بعد وتحول فى سنة ١٩٦٤ إلى كلية قائمة بذاتها هى: «كلية الإدارة العامة وإدارة الأعمال». وكان عدد من أمناء المكتبات الأمريكيين قد تولوا العمل فى مكتبة المعهد والكلية ودربوا بعض الإيرانيين مما حافظ على تقدم هذه المكتبة وارتقاء مستوى الأداء بها.

والمشكلة الحقيقية فى المكتبات الأكاديمية الإيرانية هى عدم وجود تنسيق وتعاون بين تلك المكتبات لا على المستوى الوطنى ولا على المستوى المحلىلله ومازال يغلب على فهارس تلك المكتبات أنها فى شكل بطاقى والميكنة ماتزال على الأعتاب وبعض الفهارس تطبع كما رأينا فى حالة فهرس مكتبة جامعة طهران وخاصة فيما يتعلق بمجموعات المخطوطات وأوائل المطبوعات. وفى أحوال كثيرة يحول عدم وجود فهرس موحد دون تنسيق تبادل الاعارة بين حتى كليات الجامعة الواحدة.

وربما كان الاتجاه الذى بدأ يسود المكتبات الجامعية مع بداية الثمانينات من قرننا العشرين نحو تعيين مديرى مكتبات مهنيين بدلا من أساتذة الجامعة، قد يحدث ثورة مكتبية داخل ملك المؤسسات وإن كان عدد هؤلاء محدوداً إلا أنه مع السنين قد يزداد ويحدث الأثر المطلوب. وإن كانت مسألة التزويد ماتزال فى يد أعضاء هيئة التدريس

حيث لايوجد فى أى من المكتبات الأكاديمية أمين تزويد بالمعنى الدقيق كما أن قضية الاستبعاد والتنقية ماتزال فى مهدها.

ومايزال يغلب على المكتبات الجامعية الإيرانية أنها مخزنية ويقوم المناول بإحضار الكتب من المخازن إلى القراء. ومن المؤسف أنه رغم أن الجامعات والكليات الإيرانية ومكتباتها هى مؤسسات حديثة وليدة النصف الثانى من القرن العشرين فإنها قد بدأت من حيث بدأ الآخرون وليس من حيث انتهى هؤلاء الآخرون.

ويقدم البيان التالى بعض المعلومات عن أهم المكتبات الأكاديمية فى إيران على حسب المناطق:

طهران العاصمة

جامعة طهران

المكتبة المركزية	١٩٥٩	٣٥٠,٠٠٠	نخزنية ومفتوحة	مكتبة الكونجرس
كلية الإدارة العامة	١٩٥٤	٣٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
الزراعة	١٩٣٤	٥٠,٠٠٠	مخزنية ومفتوحة	ديوى العشرى
طب الأسنان	١٩٥٦	٠١٠,٤٠٠	مخزنية فقط	مكتبة الكونجرس
الاقتصاد	١٩٦٧	٢٠,٥٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
التربية	١٩٦٦	٣٥,٢٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
الفنون الجميلة	١٩٤٠	٢٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
الغابات	١٩٦٦	١٠,٥٠٠	مخزنية	العشرى العالمى
العلوم الطبية	١٩٥٥	٢٠,٤٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
الإنسانيات	١٩٣٤	١٥٠,٥٠٠	مخزنية ومفتوحة	ديوى العشرى
القانون والعلوم السياسية	١٩٤١	١٧٠,٣٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
الطب	١٩٣٤	٦٠,٢٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
الصيدلة	١٩٥٦	٢٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
العلوم	١٩٤٥	٥٠,٣٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
التكنولوجيا		٥٠,٥٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس

الشريعة والدراسات الإسلامية	١٩٣٤	٧٠,٠٠٠	مخزنية	مكتبة الكونجرس
الطب البيطرى	١٩٤٠	٢٠,٠٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
جامعة آريا مير:				
المكتبة المركزية	١٩٦٦	٥٠,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
الجامعة المركزية:				
المكتبة المركزية	١٩٦٠	٤٥,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية إدارة الأعمال:	١٩٦٢	١٠,٥٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية الآداب واللغات الأجنبية	١٩٦٥	١٥,٠٠٠	مفتوحة	الرقم المسلسل
كلية باريس	١٩٦٧	١٧,٠٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
كلية الصناعات	١٩٦٤	٢٠,٥٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية التربية للمعلمين	١٩٥٥	٦٥,٠٠٠	مخزنية ومفتوحة	ديوى العشرى
كلية نارماك الفنية	١٩٦٢	١٨,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية البنات	١٩٦٥	١٥,٠٠٠	مخزنية ومفتوحة	ديوى العشرى
معهد الاتصالات	١٩٦٧	٢٠,٠٠٠	مفتوحة ومخزنية	ديوى العشرى
معهد الاحصاء	١٩٦٨	١٠,٣٠		الرقم المسلسل
الأهواز				
جامعة جنديسابور				
كلية الزراعة	١٩٥٨	١٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الطب	١٩٦٩	٥,٠٠٠	مفتوحة	الرقم المسلسل
العلوم	١٩٥٦	١٥,٠٠٠	مفتوحة	الكونجرس
أصفهان				
جامعة أصفهان				
المكتبة المركزية	١٩٦٩	١٥,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية التربية	١٩٧٠	٥,٠٠٠	مفتوحة	مكتبة الكونجرس
كلية الإنسانيات	١٩٥٨	١٠٠,٠٠٠	مخزنية	مكتبة الكونجرس

كلية الطب	١٩٤٩	٢٥,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية العلوم	١٩٦٤	٢٠,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى

مشهد

جامعة مشهد

كلية طب الأسنان	١٩٦٨	٤,٥٠٠	مخزنية	مكتبة الكونجرس
كلية الإنسانيات	١٩٥٨	٥٥,٠٠٠	مخزنية	الرقم المسلسل
كلية الطب	١٩٤٩	٢٠,٠٠٠	مخزنية ومفتوحة	ديوى العشرى
كلية العلوم	١٩٦٢	١٥,٧٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية	١٩٥٨	٢٠,٥٠٠	مخزنية	بالحجم

شيراز

جامعة بهلوي

كلية الزراعة	١٩٥٥	٢٠,٧٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الفنون والعلوم	١٩٦٣	١٠٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الهندسة	١٩٦٨	٢٠,٣٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
	١٩٤٩	٢٠,٥٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى

تبريز

جامعة تبريز

المكتبة المركزية	١٩٦٥	١١٠,٠٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الزراعة	١٩٦٩	٥,٠٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية التربية	١٩٦٨	٥,٥٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الإنسانيات	١٩٦٨	٤٠,٧٠٠	مخزنية	ديوى العشرى
كلية الطب	١٩٦٩	٥,٥٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية الصيدلة	١٩٦٨	٥,٨٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية العلوم	١٩٦٣	٤,٧٠٠	مفتوحة	ديوى العشرى
كلية التكنولوجيا	١٩٦٨	٥,٦٠٠	مخزنية	ديوى العشرى

ومن الواضح أن جل المكتبات الأكاديمية مصنفة ويغلب عليها تصنيف ديوى العشرى وإن كان لتصنيف مكتبة الكونجرس نصيب كبير كذلك تتضح العلاقة الوثيقة بين تاريخ التأسيس وحجم المجموعات كما يظهر التركيز الشديد للمكتبات الأكاديمية بحكم التبعية فى طهران العاصمة، ويغلب على العاملين فى المكتبات الأكاديمية أنهم غير مؤهلين، ويكاد العنصر المؤهل يختفى تمامًا فى بعض المكتبات.

المكتبات العامة فى إيران

المكتبات العامة فى إيران بالمفهوم الدقيق لهذا المصطلح تقع فى فئتين أو لنقل تحت تبعيتين:

أ- مكتبات البلديات والتى تديرها مجالس أوصياء.

ب- المكتبات العامة التابعة لوزارة الثقافة والفنون وتديرها الإدارة العامة لشئون المكتبات.

وبصفة عامة يمكننا القول بأن مجموع المكتبات العامة فى الفئتين لا يزيد عن ٥٠٠ مكتبة وهى فى مجموعها مكتبات متواضعة لا يزيد عدد العاملين فيها جميعا عن ١٥٠٠ شخص معظمهم مؤهلات متوسطة وقلة منهم نالت تأهيلا مكتبيًا بطريقة أو بأخرى، وفى سنة ١٩٩٩ كانت المجموعات فى تلك المكتبات قد وصلت إلى ستة ملايين مجلد ونحو ٦٥٠٠ مخطوطة. وفى طهران العاصمة ذات السبعة ملايين نسمة نجد ١٣ مكتبة عامة تمثل نوعًا من الشبكات وكانت المكتبة العامة المركزية قد بلغت مجموعاتها فى تلك السنة ٩٠,٠٠٠ مجلد بينما بقية المكتبات تراوحت مجموعاتها بين ٦,٠٠٠ مجلد و٣٠,٠٠٠ مجلد. وعلى وجه الإجمال فإن المكتبات العامة فى إيران هى مجرد مجموعات من الكتب متاحة للاستعارة والاطلاع ولا تلبى الاحتياجات الملحة للقارىء المعاصر والخدمات الحديثة غير معروفة فى تلك المكتبات.

وترجع قصة المكتبات العامة فى إيران المعاصرة إلى سنة ١٩٦١ عندما افتتح الشاه الحديقة العامة بالعاصمة وافتتحت معها مكتبة عامة صغيرة فيها، وكانت مكتبة نموذجية رائدة لمكتبات البلديات بعد ذلك وقد صدرت لوائحها التنظيمية سنة ١٩٦٤ مما ضمن لها مستوى عالٍ من الأداء وحيث يديرها مجلد إدارة مكون من خمس من

الشخصيات العامة وتأتى ميزانيتها من العديد من المصادر من بينها: حصة البلدية بلدية طهران، الرسوم التى يدفعها المستفيدون، المساعدات التى تقدمها الهيئات والجماعات والأفراد، الرسوم التى تحصل مقابل الانتفاع بخدمات الحديقة العامة. وتنص المادة ١٨ من قانون المكتبة على توظيف المهنيين فى تلك المكتبة وكان من بين أعضاء مجلس الأوصياء الأوائل اثنان من مجلس الشيوخ «آنذاك» وأحد أساتذة الجامعة، وكانت أول ميزانية للمكتبة تصل إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال إيرانى «٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى».

وفى سنة ١٩٦٤ أنشئت ثلاث مكتبات عامة أخرى فى طهران كفرع للمكتبة المركزية العامة وكلها فى الحدائق العامة التى جرى إنشاؤها فى مناطق أخرى من العاصمة، ومن بين هذه المكتبات الثلاث اثنتان مخصصتان بالكامل للأطفال، وفى سنة ١٩٦٥ افتتحت أربع مكتبات أخرى ثلاث للكبار وواحدة للأطفال والشباب.

وكانت اللائحة فى ذلك الوقت تتضمن ٢٦ مادة وتسع ملاحظات تفسيرية وتنص المادة الأولى منها على أنه «من حق جميع المواطنين فى طهران ممن يبلغون عشر سنوات فأكثر أن يفيدوا من المكتبات العامة البلدية فى المدينة»، وكل عضو من حقه أن يستعير الكتب استعارة خارجية لمدة أسبوعين.

وفى سنة ١٩٦٥ صدر قانون جديد وافق عليه البرلمان وصدر به مرسوم إمبراطورى وجاء هذا القانون تحت اسم «قانون إنشاء المكتبات العامة فى كل المدن فى الدولة»، وتنص المادة الأولى فى هذا القانون على أنه «يتحتم على جميع البلديات أن تخصص $\frac{1}{2}$ ١٪ من ميزانيتها السنوية لإنشاء وتطوير المكتبات العامة». وإذا كان المبنى متوافر بالفعل فإن هذه الحصيلة تنفق على شراء الكتب وإعدادها فنيًا وإدارتها، وينشأ بكل مدينة مجلس مكتبات يشرف على هذه العمليات ويضمن تنفيذها، وتنص المادة الثانية فى هذا القانون على إنشاء مجلس أعلى للمجالس المكتبية المحلية يتكون من:

١- وزير الداخلية

٢- وزير الثقافة والفنون

٣- خمس أعضاء من بين الشخصيات العامة، ويصدر مرسوم إمبراطورى بأعضاء المجلس.

وقد كشف التقرير الخامس لمجلس أوصياء مكتبات البلديات ٦٦ - ١٩٧٠ والصادر فى سنة ١٩٧١ عن وجود ٣٥٢ مجلس مكتبات، وهو عدد أقل بالفعل من عدد المكتبات التى أقيمت.

وفى كثير من الأحيان تقوم المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد بتقديم المعونات المالية والعينية لمكتبات البلديات المختلفة فى مناطقها بل إن البعض قد يقدم أرضًا للبناء بل ومناضد ومقاعد القراءة، وفى سنة ١٩٧١ قامت وزارة الثقافة والفنون بتشطيب مبانى ٣٠ مكتبة لم تستطع البلديات إتمامها لعجز المخصصات المالية.

ووصلت الميزانية السنوية لمكتبات البلديات فى سنة ١٩٧٥م إلى مليون دولار وفى نهاية القرن ارتفعت إلى نحو خمسة ملايين دولار، وتحظى مدينة طهران بنحو ثلث هذا المبلغ لأن بها عددًا كبيرًا من تلك المكتبات وليس لها إلا عدد محدود من المكتبات السيارة، بينما البلديات الأخرى اختصت بعدد أكبر من سيارات الكتب «نحو ١٥٠ سيارة كتب» ولكنها للأسف سيارات صغيرة حمولة كل منها لا يزيد عن ٥٠٠ كتاب.

وكما سبقت الإشارة أنشئت فى سنة ١٩٧١ مكتبة عامة مركزية فى الحديقة العامة بمدينة طهران تتسع لنحو ربع مليون قطعة وهى مكتبة عامة عصرية وصلت مجموعاتها كما قلت فى نهاية القرن العشرين إلى ٩٠,٠٠٠ مجلد وفيها قاعة محاضرات عامة فخمة وقسم للمواد السمعية البصرية، والعضو الذى لا يتأخر عن رد الكتب فى مواعيدها لمدة ثلاث سنوات يعفى من رسوم الاشتراك، وتعتبر هذه المكتبة هى أكبر وأحسن المكتبات العامة فى كل إيران.

وعلى الجانب الآخر أنشأت وزارة الثقافة والفنون ممثلة فى الإدارة العامة لشئون المكتبات عددًا من المكتبات العامة يطلقون عليها المكتبات العامة الحكومية، وقد وصل هذا العدد فى سنة ١٩٧٠ ثمانية وثلاثين مكتبة، أخذ يزداد سنة بعد أخرى حتى وصل مع نهاية القرن العشرين إلى نحو ٢٥٠ مكتبة كلها خارج العاصمة طهران ومبعثرة فى مناطق مختلفة من الدولة. وكما ذكرت سابقا فإن المكتبة الوطنية الإيرانية فى العاصمة تعتبر من ثمرات هذه الإدارة وكانت لفترة تحت إشرافها وكانت ميزانية شراء الكتب لتلك المكتبات سنة ١٩٧٠ نحو ٤٠,٠٠٠ دولار وأجور العاملين بها

نحو ٢٢٥,٠٠٠ دولار، وتتضمن الخطط الخمسية، خطة بعد أخرى، بنودًا لإنشاء المزيد من المكتبات العامة. وبصفة عامة فإن ٩٠٪ من العاملين فى تلك المكتبات هم من حملة المؤهلات المتوسطة «شهادة الثانوية العامة»، ٥٪ فقط من حملة المؤهلات العليا، ٥٪ مؤهلات أقل من المتوسطة، وتنظم الوزارة للعاملين بتلك المكتبات دورات تدريبية لمدة عام كامل لتأهيلهم على أعمال المكتبات. ومما يؤسف له أن المكتبات العامة هنا تجنح نحو النظام المخزنى بسبب قلة عدد العاملين فيها وعدد ساعات العمل محدودة. وفى كثير من المدن تفتح المكتبات العامة فى الفترة المسائية فقط، وربما إذا قورن ذلك الوضع بما عليه الحال فى الدول الغربية فإن مستوى المكتبات العامة الإيرانية يكون بالغ التواضع ولكن بما كان عليه الحال سابقا وبما كانت عليه الظروف السياسية سوف نجد أن هناك طفرات تحدث من حين لآخر.

وتتعاون مكتبات البلديات والمكتبات العامة الحكومية فى مجال تصميم وإنشاء المبانى الجديدة من خلال مكتبات مبانى المكتبات الذى يراعى عند تصميم المبنى ظروف المناخ والسكان فى المناطق المختلفة. والبيان التالى يقدم بعض المعلومات السريعة عن بعض المكتبات العامة الهامة هناك موزعًا على المناطق المختلفة ويتضمن البيان اسم المنطقة وعدد المكتبات بها وعدد المجلدات وعدد المستفيدين وهم يسمونهم بالأعضاء لأنهم يدفعون كما قلت اشتراكات شهرية للانتفاع بالخدمات المكتبية.

المنطقة	عدد المجالس	عدد المكتبات	مجموعات الكتب	عدد المستفيدين
بلوخستان – سستان	٥	٤	١٥,٠٠٠	١٢٠٠
المنطقة الوسطى	٢٤	٢٩	٤٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
أذربيجان الشرقية	٣١	٢٤	١٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠
فارس	٢١	١٤	٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠
جيلان	٣٠	٢٣	٤٠,٠٠٠	٣,٥٠٠
أصفهان	٣٨	٣٢	٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠
كرمان	١٦	١٥	٤٥,٥٠٠	٢,٥٠٠
كرمنشاه	١١	٦	١٠,٠٠٠	٢٥٠

خراسان	٣٩	٣٨	٥٥,٠٠٠	١٠٠٠
خورستان	١٨	١٢	٤٠,٠٠٠	٣,٠٠٠
كردستان	٨	٦	١٦,٠٠٠	١,٥٠٠
مازندران	٤١	٢٦	٨٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
ساحيلى	١٥	٥	١٠,٠٠٠	٥٠٠
أذربيجان الغربية	١٧	١٥	٢٠,٥٠٠	٤٠٠
بختيارى - شاهار	٥	٣	٧,٠٠٠	٥٠٠
همذان	١٠	٩	٢٠,٠٠٠	٤٠٠
عيلام	٥	١	٢,٥٠٠	٢٠
لورستان	٥	٤	١٠,٠٠٠	٢٥
سمنان	٥	٥	٩,٠٠٠	٧٠٠
يزد	٥	٤	١٠,٥٠٠	٣٠
زنجان	٣	١	٥,٠٠٠	١٠٠

مكتبات الأطفال فى إيران

فى إطار الاهتمام بالطفولة فى إيران أنشأت الدولة معهد التنمية الفكرية للأطفال والناشئة سنة ١٩٦٥، وقد تولى هذا إنشاء مجموعة من مكتبات الأطفال والناشئة التى لا علاقة لها لا بالمكتبات المدرسية التابعة بوزارة التربية والتعليم ولا بالمكتبات العامة البلدية أو الحكومية سابقة الذكر، وقد بلغ مجموع مكتبات الأطفال التى أنشأها هذا المعهد حتى نهاية القرن العشرين نحو ٣٠٠ مكتبة وهذه المكتبات مزودة بأحسن الكتب لأن المعهد نفسه ينشر كتبًا للأطفال والناشئين على أعلى مستوى كما أن «مجلس كتب الأطفال فى إيران» له دور كبير فى تقييم كتب الأطفال وتوجيه عمليات النشر، وقد فاز عدد من كتب الأطفال الإيرانية بجوائز دولية.

والمتتبع لنشأة مكتبات الأطفال فى إيران يجد أن أول مكتبة قد أنشئت سنة

١٩٥٨م على يد إدارة رياض الأطفال بوزارة التعليم فى طهران، وما تزال هذه المكتبة قائمة ضمن مكتبة الحديقة العامة وقد وصل رصيدها من الكتب إلى نحو ٣٠٠٠ عنوان منها ١٠٠٠ عنوان بالإنجليزية والفرنسية.

وقد سبق القول إن بلدية طهران قد أنشأت أربع مكتبات للأطفال بين ١٩٦١ - ١٩٦٥ فى الحدائق العامة، ولكن هذه المكتبات جميعا قد نقلت تبعيتها إلى الهيئة الجديدة التى ذكرتها وهى معهد التنمية الفكرية للأطفال والناشئة. وقد أنشىء هذا المعهد بناء على اقتراح من الشهبانو «فرح ديبا» زوجة الشاه وكانت ترأس هذا المعهد حال كانت فى السلطة. وكان الهدف الرئيسى من إنشاء هذا المعهد كما ورد فى قانون إنشائه هو تحسين وتطوير معارف الأطفال والناشئة ومداركهم من خلال استخدامهم للكتب والمواد السمعية والبصرية، ولكى يتحقق هذا الهدف كان لابد من اتخاذ عدد من الخطوات هى:

١- إنشاء مكتبات للأطفال والناشئة فى المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والقرى.

٢- تقديم المساعدة للمكتبات العامة الخاصة بالكبار لإنشاء أقسام بها للأطفال والناشئة.

٣- التعاون مع البلديات والوزارات المعنية فى إنشاء وتطوير المكتبات الخاصة بالأطفال والناشئة.

٤- استخدام المكتبات السيارة فى تقديم الخدمات المكتبية وخاصة لأطفال الريف.

٥- نشر والحث على نشر كتب الأطفال والناشئة وذلك عن طريق تشجيع المؤلفين والفنانين والناشرين.

٦- إنتاج والحث على إنتاج المواد السمعية البصرية الخاصة بالأطفال وتشجيعهم على استخدامها والإفادة منها.

ولهذا المعهد مجلس إدارة أو كما يسمونه مجلس أوصياء وكان جميع الأعضاء من اختيار الشهبانو وهم: وزير الثقافة والفنون، وزير التربية والتدريب، وزير الداخلية، المدير التنفيذى للشركة الوطنية الإيرانية للبترول وتسع شخصيات أخرى مرموقة، وكان عمل هذا المجلس عملاً شرفيًا دون أجر وكانت الشهبانو بطبيعة الحال رئيسة

مجلس الأوصياء هذا، وكان المجلس يجتمع كل ثلاثة شهور مرة أى أربع مرات فى السنة . وكان هناك إلى جانب هذا المجلس:

مجلس المديرين، المدير العام، أمين الصندوق، وفى كل مدينة هناك مجلس إشرافى لمكتبات الأطفال يعمل تحت إدارة مجلس المديرين ومجلس الأوصياء، والمجلس الإشرافى بالمدينة يتكون من حاكم الإقليمية وعمدة المدينة ورئيس إدارة التربية والتدريب ورئيس إدارة الثقافة والفنون ويدير مكتبة الأطفال فى المدينة ويجتمع هذا المجلس مرة على الأقل كل شهر ويرسل تقارير دورية إلى مجلس المديرين فى العاصمة طهران.

وتمويل هذا المعهد يأتى من الدولة إلى جانب التبرعات التى تأتى من رجال الصناعة والشركات وأهل الخير، وقد صدر قانون تكميلى سنة ١٩٦٩ يخول لمجلس أوصياء المكتبات العامة البلدية بأن يخصص ٢٠٪ من الـ ½ ١٪ التى تدفعها البلديات للمكتبات العامة لمكتبات الأطفال إذا كانت قد أنشئت فعلاً فى تلك الناحية. وتذكر المصادر الإيرانية المعاصرة أن معهد التنمية الفكرية للأطفال والناشئة كان محظوظًا بإدارة السيدة «ليلى أمير - آرجوماند» المديرة التنفيذية لأنها دفعت مكتبات الأطفال خطوات بعيدة إلى الأمام وقد ظلت فى موقعها حتى قامت الثورة الإسلامية ١٩٧٧ - ١٩٧٨.

ولعل أنشط إدارات هذا المعهد هى إدارة مكتبات الأطفال بأقسامها الثلاثة:

١- قسم مكتبات طهران.

٢- قسم مكتبات المدن.

٣- قسم مكتبات القرى.

ويشير التقرير السنوى لسنة ١٩٧١م أن عدد مكتبات الأطفال التى أنشئت حتى تلك السنة بلغ واحدة وسبعين مكتبة تسع عشرة منها فى طهران وحدها وكان عدد المشتركين فيها ٢٥٠,٠٠٠ طفل وكانت سيارات الكتب توزع الكتب على ١٠٧١ قرية وكان هناك ١٢٧,٠٠٠ طفل من المناطق الريفية النائية مشتركين فى المكتبات المتنقلة هذه، وأكثر من هذا كانت هناك ثلاث سيارات كتب تتردد على مدارس مدينة

طهران دوريا وكان عدد الاستعارات التى تمت من مكتبات الأطفال فى المدن وحدها فى سنة ١٩٧١ قد بلغ ٥,٣٣٣,٨١٥ استعارة.

وتساعد هيئة محو الأمية فى توسيع نطاق استخدام سيارات الكتب فى المناطق الريفية والبدوية بالذات، وقد أفاد من تلك المساعد أطفال القبائل فى شمالى وجنوبى إيران، ومنذ ١٩٧٠م أصبح لتأسيس مكتبات الأطفال فى الريف الأولوية المطلقة وبدأ عددها فى الزيادة سنة بعد أخرى حتى قامت الثورة الإسلامية.

وهناك مكتبات للأطفال تتبع مؤسسات وهيئات أخرى ولكنها ترتبط بمعهد التنمية الفكرية بطريقة أو بأخرى ومن بين تلك المكتبات مكتبات سجون الأطفال، مكتبة مركز التدريب «للأيتام»، مكتبات الأطفال المكفوفين، مكتبات مستشفيات الأطفال.

ومكتبة الطفل كما هى عليه فى ظل ذلك العهد ليست مجرد مجموعة من الكتب وقاعة مطالعة، إنما هى فى حقيقة الأمر مركز ثقافى وتعليمى. ولكى نعرف الصورة الحقيقية لمكتبة الطفل فى إيران فإننا يجب أن نقف على بعض أنشطتها هناك:

١- جمع واقتناء الكتب الجديدة وتقديمها للطفل بشتى وسائل الجذب والاغراء.

٢- تقديم سير العظماء والأبطال والرواد.

٣- تقديم دول وشعوب العالم.

٤- عرض الأفلام والفليمات والشرائح بكل أشكالها.

٥- قص القصص.

٦- التدريب على استخدام جميع جوانب المكتبة.

٧- مناقشة الأحداث الجارية والتعليق عليها.

٨- تنظيم المعارض المختلفة.

٩- اصطحاب أطفال المكتبة فى جولات وزيارات منظمة إلى المتاحف والمصانع ومحطات الإذاعة والتليفزيون.

١٠- تدريب أطفال المكتبة على الرسم وعزف الآلات الموسيقية والأشغال اليدوية.

١١- تنظيم لقاءات بين أطفال المكتبة ومؤلفى كتب الأطفال.
١٢- إلقاء الشعر.
١٣- تنظيم مسابقات لعبة الشطرنج الشهيرة فى إيران بين الأطفال.
١٤- تمثيل المسرحيات التى يكتبها الأطفال والناشئة أو كتبت لهم.
١٥- تقديم عروض العرائس.

وقد تم اختيار مواقع مكتبات الأطفال فى المناطق المزدحمة أو المناطق الفقيرة فى المدن وتبدأ المجموعات فى كل مكتبة من ٣٠٠٠ كتاب وتتراوح أعمار الأطفال الأعضاء الذين يشتركون فى تلك المكتبات بين ست سنوات وخمس عشرة سنة وليست هناك رسوم على الاشتراك فى عضوية المكتبة كما هو الحال فى مكتبات الكبار سابقة الذكر وإذا فقد الكتاب من المستعير فإنه يدفع فقط نصف ثمنه، وفى حالة التأخير فى رد الكتاب عن موعده تكون الغرامة فى حدود عشرة سنتات عن كل يوم، والكتب مفتوحة الرفوف وتعار من الخارج أو تستخدم فى الداخل.

وقليل من المكتبيين فى تلك المكتبات هم الذين يحملون درجة الماجستير فى تخصص المكتبات ولكن معظم أمناء مكتبات الأطفال قد انخرطوا فى دورات تدريبية أفادتهم فائدة قصوى.

وهناك لجان عديدة تساعد أعضاء مكتبات الأطفال فى أعمالهم فهناك على سبيل المثال لجنة لتقييم الكتب الجديدة واختيار الصالح منها للاقتناء، هذه اللجنة تتألف من اثنين من أخصائيى أدب الأطفال وواحد من المحررين وأخصائى فى علم النفس واثنين من أمناء مكتبات الأطفال المحنكين، وقد جرت العادة عند رفض شراء أى كتاب أن يخطر الناشر بالسبب الذى من أجله رفضه، وشراء الكتب يتم مركزيًا فى طهران ثم يصير توزيعها بعد ذلك على جميع مكتبات الأطفال فى عموم القطر الإيرانى وهذا الإجراء يحقق نوعًا من التنسيق والاتساق بين مكتبات الأطفال المختلفة، وهناك لجان أخرى متنوعة مثل لجنة التخطيط والمتابعة، لجنة المعارض، لجنة الفنون، لجنة العلاقات العامة.

والنشاط الثانى الذى يقوم به معهد التنمية الفكرية كما أسلفت فى بداية هذه

الجزئية هو نشر كتب الأطفال وتقوم بهذه العملية إدارة النشر، وقد نشرت أول كتب الأطفال بالفارسية سنة ١٩٦٥م أى سنة إنشاء المعهد وقد نال هذا الكتاب الجائزة الإمبراطورية فى تلك السنة. وإدارة النشر فى غاية التنظيم وهناك مجموعة من الكُتَّاب والفنانين الشبان والكبار تتعاون بحماس معها ومن المدهش حقيقة أن نذكر أنه بينما يكون معدل تداول كتاب الكبار هو ٢٠٠٠ استعارة فإن معدل تداول كتاب الأطفال هو ١٥٠٠٠ مرة، والكتب التى تنشرها هذه الإدارة تغطى دائرة واسعة من الموضوعات مثل الخرافات، والقصص بأنواعها وخاصة القصص العلمى إلى الذرة وغزو الفضاء والبترول والتاريخ والجغرافيا. وكان عدد الكتب المنشورة فى السنة الواحدة فى العقد الأول من حياة هذه الإدارة يدور حول ١٥ عنوانًا ولكنه الآن فى نهاية القرن العشرين يدور حول ٥٠ عنوانًا وربما أكثر.

ويعقد هذا المعهد مهرجانًا سنويًا لأفلام الأطفال فى طهران، والمعهد نفسه يقوم كما قلت سابقًا بإنتاج أفلام الأطفال والمواد السمعية البصرية الأخرى.

المكتبات المدرسية فى إيران

المكتبات المدرسية فى إيران سيئة الحظ وتمثل نقطة الضعف الأساسية فى نسيج المكتبات الإيرانية، إذ أنه على الرغم من حدوث تقدم ولو بسيط فى الأنواع الأخرى من المكتبات إلا أن المكتبات المدرسية قد أهملت إهمالاً تاماً. ومن المؤكد أن عدد المكتبات المدرسية قد زاد فى نهاية القرن العشرين ونمت مجموعاتها بصفة عامة عما كان عليه الحال منذ عقدين من الزمان ولكنها ماتزال متخلفة من حيث التزويد والإعداد الفنى والخدمات ولم تتطور من الناحية النوعية عما كان عليه الحال من قبل.

وعلى وجه الإجمال فإنه مع نهاية القرن العشرين كان فى إيران نحو ٨٠,٠٠٠ مدرسة على المستويات الثلاثة الابتدائية والمتوسطة والثانوية ولكن للأسف لم يزد عدد المدارس التى بها مكتبات عن ٤٥٠٠ مدرسة أى نحو ٢,٥٪ فقط من مجموع المدارس. ورغم هذا فقد كانت مجموعات تلك المكتبات صغيرة تتراوح ما بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ مجلد موجودة فى حجرة أو فى مكتب المدرسين وتفتح فقط فى نهاية

اليوم الدراسى وليست هناك استعارة خارجية. هذه المكتبة إن جاز لنا تسميتها مكتبة عادة ما تكون فى عهدة أحد المدرسين أو الإداريين بل وفى بعض الأحيان فى عهدة مدير المدرسة.

وإذا كان الوضع هكذا فليس لنا أن يكون للمكتبة المدرسية أى دور فى العملية التعليمية أو أى دور تربوى وربما كان أحد الأسباب فى هذا الوضع هو سيادة الطريقة التقليدية فى التدريس وهى طريقة التلقين والحفظ والاستظهار فقط للكتاب المقرر على جميع مستويات التعليم حتى الجامعى منه. وثمة سبب آخر وجيه هو قلة عدد الكتب المنشورة بالفارسية فى مستوى الطلاب فى المراحل التعليمية الثلاث قبل الجامعة وعدم ملاءمة الكتب الأجنبية للمستوى اللغوى للطلاب. وسبب آخر هام هو انتشار مكتبات الأطفال الأرقى مستوى ومن ثم يشبع التلاميذ حتى سن الخامسة عشرة احتياجاتهم من القراءة الحرة فى تلك المكتبات. والكتب الموجودة حاليًا فى المكتبات المدرسية قد تبقى فترات طويلة دون أن تمسها يد لعدم ملاءمة أوقات فتح المكتبة ولعدم وجود استعارة خارجية ولارتفاع مستوى هذه الكتب عن مستوى مدارك الطلاب حيث هى أساسًا كتب للكبار وطالما أن الكتب المنشورة بالفارسية لهذه السن محدودة فليست هناك سياسة واضحة فى اختيار الكتب.

هذا الوضع السيئ للمكتبات المدرسية قد ترك آثاره على الأنواع الأخرى من المكتبات وعلى سبيل المثال يَفتُر حماس طلاب الجامعات فى الإقبال على المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات لأنهم لم يتعودوا فى صغرهم أن يستخدموا المكتبات المدرسية. وعلى النقيض من جهة ثانية عندما تنشأ مكتبة عامة جديدة يندفع طلاب المدارس نحوها ويقبلون عليها تعويضاً لعدم وجود مكتبة مدرسية فى مدرستهم وهذا يفسر لماذا نجد أن ٩٠٪ من قراء المكتبات العامة فى إيران هم من طلاب المدارس الثانوية.

المكتبات المدرسية فى إيران توجد فقط فى المدارس الثانوية إذا وجدت أما المدارس الابتدائية والمتوسطة فلا توجد بها مكتبات البتة. وكثير من المدارس الثانوية كما رأينا سواء الحكومية أو الخاصة يوجد بها مكتبات متواضعة ولايوجد فى أى منها أمين مكتبة مهنى وبعضها لايفتح أبوابه أكثر من ساعتين أسبوعيًا، وبعضها يفتح ساعتين

كل يوم بعد انتهاء اليوم الدراسى أى من الساعة الرابعة إلى السادسة وندرة منها تفتح أبوابها طوال اليوم الدراسى حين يكون الطلبة فى الفصول وتغلق أبوابها فى الفسحة أى أن مواعيد فتح المكتبة فى الحالة الأخيرة هى ٨-١٢، ٢-٤.

المكتبات المتخصصة فى إيران

تنتشر المكتبات المتخصصة فى إيران فى قطاعات مختلفة من الدولة: فى الإدارات الحكومية، فى الشركات والمؤسسات والمصانع، فى البنوك ومراكز البحث، فى الجمعيات والاتحادات المهنية والعلمية وغير ذلك. وقد بدأ ظهور المكتبات المتخصصة فى إيران وبدأت تتخذ شكل الظاهرة فى خمسينات القرن العشرين. ويلاحظ أن جل تلك المكتبات عبارة عن مجموعات صغيرة قد لاتزيد الواحدة منها عن ٥٠٠ كتاب. وفى نهاية القرن العشرين كان هناك ما لايقل عن ٣٠٠ مكتبة متخصصة كان من بينها ٢٥ مكتبة فقط تربو مقتنياتها على عشرين ألف مجلد من بينها على سبيل المثال المكتبة المركزية لمؤسسة الخطة والموازنة التى قامت ١٩٨٢م والتى تصل مقتنياتها الآن إلى ٨٠,٠٠٠ مجلد وتشترك فى ٤٠٠ دورية. والعاملون فيها معظمهم يحمل مؤهلات مهنية، وهذه المكتبة تفتح أبوابها ليس فقط للعاملين فيها وإنما أيضا للطلاب والباحثين من خارج المؤسسة. والمكتبة المركزية للشركة الوطنية الإيرانية للبترول التى أسست سنة ١٩٥٥ هى الأخرى نموذج رائع على المكتبات المتخصصة الكبيرة وبما تضمه من مقتنيات تصل إلى ٣٠,٠٠٠ مجلد، ٣٥٠ دورية جارية، كما أنها نموذج على المكتبات المحسبة. ومن النماذج المشرفة أيضا مكتبة ومركز التوثيق فى مؤسسة الطاقة النووية فى إيران والتى أُسِّست سنة ١٩٧٤ وتصل مقتنياتها اليوم إلى أكثر من ٧٥٠٠٠ مجلد و٨٠٠ دورية.

ويمكننا القول بأن ٩٠٪ من المكتبات المتخصصة توجد فى العاصمة طهران وهى أساسًا مكتبات حكومية.

ولعله من نافلة القول إن كل وزارة فى إيران لها مكتبتها المتخصصة فى الديوان العام بالعاصمة ومن بينها مكتبات وزارات: الزراعة، التعليم، الاقتصاد، المالية،

العمل، الشئون الاجتماعية، الداخلية، العدل. ولعل أكبر مكتبة بين مكتبات الوزارات هى مكتبة وزارة الشئون الخارجية التى أُسِّست سنة ١٩٣٤ وتقتنى هذه المكتبة مجموعة كبيرة من الكتب قوامها الآن عشرين ألف مجلد فى القانون والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية إلى جانب أرشيف رائع بالوثائق التاريخية للحكومة والدبلوماسية الإيرانية، ولدى المكتبة مجموعة رائعة من الخرائط والأطالس وخطابات خطية للحُكَّام الأجانب والقادة السياسيين وأوامر ومراسيم الملوك الفرس والاتفاقات الدولية والعقود.

وتدخل مكتبة مجلس الشورى الوطنى «البرلمان» فى عداد المكتبات المتخصصة المتميزة وقد اكتسبت هذا التميز من مجموعة المخطوطات العظيمة الفريدة وأوائل المطبوعات النادرة ومن مجموعة المطبوعات والنسخ الأصلية حول الشئون القانونية والتشريعية فى إيران الحديثة والتى بدأ تكوينها منذ ١٩٢٣، وقد نمت مجموعاتها بالتدريج من خلال الهدايا وشراء المجموعات الشخصية، ويصل عدد العاملين بها إلى ستين شخصًا بخلاف المدير، وأقسام تلك المكتبة هى: ١- قسم الببليوجرافيا ٢- قسم العمليات الفنية ٣- قسم الميكروفيلم والاستنساخ ٤- قسم التجليد بشعبتيه الكتب المطبوعة والمخطوطات ٥- قسم الدوريات.

وتعتبر مكتبة المجلس واحدة من أكبر المكتبات فى إيران ففيها اليوم أى نهاية القرن العشرين نحو مائة ألف مجلد مطبوع وأحد عشر ألف مخطوط نادر وتعتبر هذه المكتبة مكملة للمكتبة الوطنية الإيرانية، وهى متاحة للجمهور العام ولكن مخازنها مغلقة، وقد خُصِّص جزء من مبنى المكتبة للمكتبات المهداه القيمة ومعظمها يدور حول شئون الدولة مثل مجموعة الطباطبائى ومجموعة فيروز اللتين قدمتا إلى المكتبة منذ منتصف الستينات. وكانت هناك على الجانب الآخر مكتبة مجلس الشيوخ التى أسسها عضو المجلس «تاغى زادة» سنة ١٩٥١ والتى بلغت مجموعاتها قبيل قيام الثورة الإيرانية نحو ٣٠,٠٠٠ مجلد وهى غنية بالمجموعات حول «الشئون الإيرانية».

ومن المكتبات المتخصصة التى كانت قائمة حتى الثورة الإسلامية ثم أدمجت بعد ذلك فى المكتبة الوطنية الإيرانية «مكتبة بهلوى» والتى أُسِّست سنة ١٩٦٣ فى طهران بقرار أو مرسوم إمبراطورى من شاه إيران «محمد رضا بهلوى» وذلك بقصد جمع

النسخ الأصلية أو النسخ المصورة من كل الكتب والوثائق التى تتعلق بالحضارة، والثقافة، والتاريخ والجغرافيا الفارسية من أى مكان فى العالم، وقد اعتبرت هذه المكتبة مكملة لمكتبة القصر أو المكتبة الملكية كما كانت تسمى وكانت تملك أكبر مجموعة وأقواها عن الشئون الإيرانية.

ومن أقوى المكتبات المتخصصة مكتبة البنك المركزى لإيران التى أُسست سنة ١٩٦١، وقد نقلت مجموعات البنك الوطنى الإيرانى إلى هذه المكتبة، وظلت تنمو مع الوقت حتى بلغت فى نهاية القرن العشرين نحو ٥٠,٠٠٠ مجلد باللغات الفارسية والأوروبية وتشترك المكتبة فى ٢٥٠ دورية كلها فى الاقتصاد والشئون المالية والصيرفة وقد صدرت لها اللوائح المنظمة سنة ١٩٦٢ وهى تقدم خدمات التكشيف والاستخلاص إلى جانب الخدمات المكتبية التقليدية وكانت من أولى المكتبات التى أدخلت الميكنة فى أعمالها وتستخدم تصنيف ديوى العشرى وكانت تفيد من بطاقات مكتبة الكونجرس ثم بعد ذلك من أشرطة مارك، وتفتح أبوابها للعاملين فى البنك والطلاب والباحثين.

ومن المكتبات المتخصصة الممتازة مكتبة مصنع الكهرباء التى تبلغ الآن نحو ١٠,٠٠٠ مجلد كتب وتشترك فى ١٥٠٠ دورية وتقرير دورى من الخارج. هذه المكتبة أُنشئت منذ ١٩٥٨.

ومن المكتبات الفريدة مكتبة ابن سينا التى أُسست فى مقبرته فى همذان سنة ١٩٥٠م وتضم مختلف طبعات كتبه وما كتب عنه فى حدود ٢٠٠٠ مجلد. وهناك أيضا مكتبة متحف إيران القديمة فى طهران والتى تدور حول ٦٠٠٠ مجلد فى الآثار والشئون الإيرانية.

ومن مكتبات الجمعيات المتخصصة نصادف مكتبة جمعية الموسيقى الوطنية التى خرجت إلى الوجود سنة ١٩٤٤ وتصل مقتنياتها الآن إلى ٥,٠٠٠ مجلد، ومكتبة اتحاد المحامين التى أُسست سنة ١٩٣٨م تقتنى اليوم ما لا يقل عن ٨,٠٠٠ مجلد، بينما «جمعية الكتاب فى إيران» تصل مكتبتها المتخصصة إلى نحو عشرين ألف مجلد وتنشر دورية متخصصة حول الكتب وعروض الكتب، ومعظم العروض حول كتب اللغة والأدب الفارسية، ومكتبة ياجانيجى فى طهران الملحقة بجمعية الزرادشتيين

أسست سنة ١٩٣١ وفيها ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ كتاب متخصص. وهى تفتح أبوابها للجميع.

ومكتبة معهد الرازى فى طهران أسست سنة ١٩٣١ وتصل مقتنياتها الآن إلى نحو عشرة آلاف مجلد فى علم الأحياء وعلم الأمراض وتشترك فى نحو ١٥٠ دورية علمية أجنبية وهى تخدم الباحثين فى هذا المعهد وطلاب الطب فى طهران، وقد صممت المكتبة لتتسع لمائة ألف مجلد.

ومن نماذج مكتبات المستشفيات مكتبة مستشفى نامازى فى شيراز التى أسست سنة ١٩٥٣م وهى أحسن مكتبة متخصصة فى هذه الفئة، وتصل مقتنياتها إلى عشرة آلاف مجلد فى الطب والتمريض بالإضافة إلى ٢٠٠ دورية جارية فى التخصص، وهناك مكتبة عامة ذات كتب ومجلات عامة للمرضى المقيمين.

المكتبات الدينية فى إيران

للمكتبات الدينية فى بلد مثل إيران مكانة خاصة، والمكتبات الدينية تقع فى منطقة وسط بين المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة فهى من حيث المستفيدين عامة إذ تفتح أبوابها أمام من يشاء من القراء ولكنها من حيث المجموعات متخصصة إذ تدور حول الشئون الدينية أساسًا والموضوعات ذات الصلة كاللغة والتاريخ والأدب. وهناك من المكتبات الدينية عدد كبير فى إيران وتعتبر مكتبات المساجد والمشاهد من المكتبات الدينية الهامة، وبعضها يقتنى المخطوطات النادرة، ومن بين النماذج الكثيرة نقتطع مكتبة حضرة عبد العظيم فى السرى التى أسست سنة ١٩٤٥ وتصل مقتنياتها الآن إلى نحو عشرة آلاف مجلد من بينها ٥٠٠ مخطوط نادر ومكتبة فيظى التى تأسست فى مدينة قم سنة ١٩٣٠ وتصل مقتنياتها إلى ١٥,٠٠٠ مجلد ومكتبة الحدجاتية التى أسست أيضا فى نفس مدينة قم سنة ١٩٥٢ وتصل مقتنياتها إلى نحو عشرة آلاف مجلد.

وقد أشرت من قبل إلى مكتبة ومركز توثيق أسطان وقدس الرضا فى مدينة مشهد والتى وصلتنا من القرن الخامس عشر وهى أقدم المكتبات القائمة فى كل إيران وتصل مقتنياتها الآن إلى نحو نصف مليون مجلد مطبوع و٣٠,٠٠٠ مخطوطة ومجموعة كبيرة من الوثائق التاريخية ونحو ١٧٠٠ دورية جارية ومتوقفة وتتميز هذه المكتبة

بمجموعة المصاحف المخطوطة الرائعة وفيها قسم للتجليد والترميم والصيانة، وقد خطط للمكتبة أن تنتقل إلى مبنى جديد فى التسعينات ولكن لم ينفذ ذلك حتى الآن.

كذلك نجد فى مدينة قم مكتبة آية الله مرعشى والتى أُسِّست سنة ١٩٣٨ وفيها مالا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ مطبوع و٢٥٠٠٠ مخطوط.

وبعد قيام الثورة الإسلامية حدث توسع كبير فى إنشاء المكتبات الدينية ولعل أهمها مكتبة الموسوعة الإسلامية التى أُسِّست سنة ١٩٨٣ وتضم حاليا ٢٠٠,٠٠٠ مجلد مطبوع ونحو ١٠,٠٠٠ مادة غير مطبوعة وقد بنى لها مبنى مخصوص فى طهران يتسع لثلاثة ملايين قطعة.

مراكز التوثيق والمعلومات فى إيران

شهدت إيران فى الربع الأخير من القرن العشرين اتجاهًا محمودًا نحو إقامة مراكز التوثيق والمعلومات فى المؤسسات ذات الأهمية الخاصة. من هذه المراكز ما هو وطنى ومنها ما هو محلى، وقد تحدثت من قبل عن مركز التوثيق الملحق بمكتبة جامعة طهران وهو من أوائل مراكز التوثيق الوطنية ونستعرض فيما يلى بعض مراكز التوثيق الأخرى على سبيل المثال والتمثيل فقط.

يأتى على رأس مراكز التوثيق فى إيران «مركز التوثيق الإيرانى» «إيراندوك»، وقد جاءت المبادرة من جانب الدكتور «ميرفيت مسيث» الذى أراد أن يكون لإيران مركز وطنى للتوثيق على غرار المركز الوطنى فى باكستان والمركز الوطنى فى تركيا، وقد أعد مذكرة بذلك فى ديسمبر سنة ١٩٦٧، وقد ساعد الدكتور «جون هارفى» أستاذ علم المكتبات الموفد من قبل مؤسسة فولبرايت فى دفع هذا المشروع ومشروع آخر لإنشاء «مركز إعداد الكتاب الإيرانى» «تبروك» ورفع المشروعان إلى وزير العلوم والتعليم العالى الذى وافق على المشروعين وقام المركزان معا فى سبتمبر ١٩٦٨ واحتلا مبنى واحدًا وبعد فترة تم ضمهما إلى معهد البحث والتخطيط فى العلوم والتربية الذى جرى إنشاؤه فى مايو سنة ١٩٦٩ والذى عهد إليه بوضع سياسات البحث العلمى فى الدولة والتخطيط التربوى على كافة المستويات.

وقد حددت لائحة مركز التوثيق الإيرانى مهام هذا المركز فى خمس مهام هى:

١- جمع وتنظيم وتطوير وتيسير خدمات مكتبة البحث الوطنى فى مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والعلوم الاجتماعية

٢ -تقديم خدمة سريعة وعصرية، وخدمة تحليل موضوعى متعمق للعلماء والأساتذة الإيرانيين

٣- إعداد ونشر أدوات الضبط الببليوجرافى والكتب المرجعية المفيدة للباحثين

٤- القيام بدور الوسيط وهمزة الوصل فى شبكة المعلومات الشرق أوسطية المزمع قيامها فى المستقبل وكذلك فى النظام العالمى للمعلومات العلمية.

٥- تشجيع وتنسيق التعاون بين مكتبات البحث والمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى إيران وللقيام بهذه المهام أنشأ المركز أربع إدارات رئيسية هى: إدارة العمليات الفنية، إدارة النشر، إدارة التوثيق، المكتبة. وتختص إدارة العمليات بالتزويد والإعداد الفنى وهى تتعاون فى هذا الصدد مع مركز إعداد الكتاب الإيرانى، وتقوم إدارة النشر بالتخطيط والإعداد والطبع والتوزيع لكافة المطبوعات التى يصدرها المركز وقد بدأت نشاطها خريف ١٩٦٩، وتقوم إدارة التوثيق بالتكشيف والاستخلاص وإعداد أدوات الضبط الببليوجرافى وقد بدأت نشاطها فى ربيع ١٩٧١، وتقوم المكتبة بتقديم خدمات المعلومات للباحثين وكذلك خدمات الإعارة البينية بما لديها من رصيد ٢٥٠٠٠ كتاب و٣٥٠٠ دوهرية وأعداد كبيرة من المطبوعات والنشرات الحكومية والمواد السمعية البصرية، وهى مصنفة حسب تصنيف مكتبة الكونجرس وتقدم خدمات التصوير والاستنساخ والخدمات الببليوجرافية وإعداد دليل المؤسسات العلمية فى إيران. كما تقدمه بجمع المطبوعات الحكومية والرسائل الجامعية وتيسيرها للباحثين وطلاب العلم.

ويقوم مركز التوثيق الإيرانى بإعداد وإصدار مجموعة كبيرة من أدوات الضبط الببليوجرافى منها كشافات ومستخلصات وقوائم موحدة وببليوجرافيات متخصصة وأدلة دوريات وجرائد، كما يقوم بتقديم استشاراته فى مجالات التوثيق والمعلومات للهيئات

المختلفة داخل إيران وقد وضع المركز برنامجًا للإعداد الآلى وإنشاء قواعد بيانات متخصصة فى المجالات التى يغطيها. كما يقوم بأنشطة دولية وإقليمية متنوعة من بينها عقد المؤتمرات والندوات وتنظيم الدورات التدريبية.

أما عن مركز طهران لإعداد الكتاب «تبروك» فقد أُنشىء كما ذكرت سنة ١٩٦٨م، وهو جزء من معهد البحث والتخطيط فى العلوم والتربية بوزارة العلوم والتعليم العالى، والحقيقة أن مهامه أوسع بكثير من اسمه إذ أن الفهرسة والتصنيف للمطبوعات الإيرانية ليست سوى مهمة واحدة يضاف إليها تعريف المكتبات بكل ما هو جديد ومفيد فى مجال الإعداد الفنى للكتاب وفى مجال الخدمة المكتبية وخدمات المعلومات، وينقسم المركز إلى أربع إدارات: هى ١- إدارة الاختيار والتزويد ٢- إدارة الفهرسة والتصنيف ٣- إدارة نشر وترقية مهنة المكتبات ٤- إدارة علم المكتبات. ويقدم هذا المركز استشاراته ومقترحاته للعديد من المكتبات وخاصة الجامعية كما يقدم تلك الاستشارات فى مجال تعليم علم المكتبات، وله العديد من المطبوعات المتخصصة الهامة بين بينها:

١- توسيع وتعديل التصنيف العشرى العالمى للغات الإيرانية.

٢- العمليات الفنية فى المكتبات

٣- معجم المصطلحات المكتبات الفارسية

٤- شرح أرقام كتر - سانبورن للمؤلفين

٥- أرقام المؤلفين الفرس

٦- قوائم الكتب التى فهرسها مركز إعداد الكتاب

٧- قوائم أرقام المؤلفين الفهرس الثلاثية

ومن مراكز التوثيق الأخرى «إدارة التوثيق التكنولوجى» فى الشركة الوطنية للبتروكيماويات التى أُسّست سنة ١٩٦٦ والتى تشترك فى نحو ١٥٠ دورية متخصصة وتصدر ثلاث مطبوعات توثيقية.

وهناك أيضا «إدارة المعلومات التكنولوجية» فى شركة البترول الإيرانية والتى أسِّست سنة ١٩٦٧ والتى تسعى إلى جمع وتنظيم وتحليل المعلومات العلمية فى مجال البترول وهندسة البترول كما تنشىء قواعد البيانات الآلية فى هذه المجالات.

كذلك أنشأت «هيئة التنمية والابتكارات الصناعية فى إيران» مركز معلومات تكنولوچى سنة ١٩٦٧ بهدف وجمع وتنظيم وتحليل وبث المعلومات الصناعية.

وفى سنة ١٩٧١ قام مركز التوثيق التكنولوجى فى معهد إيران للمواصفات والبحث الصناعى.

وتحاول مراكز التوثيق والمعلومات القائمة الآن فى إيران التنسيق فيما بينها لمنع التكرار وذلك من خلال لجنة مشتركة خاصة وأن تلك المراكز ماتزال فى مراحلها الأولى.

مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية فى إيران

أنشأت دول عديدة بعد الحرب العالمية الثانية مكتبات ملحقة بسفاراتها أو مستقلة عنها وهذه المكتبات هى من جهة مكتبات عامة من حيث هى مفتوحة للجميع وهى مكتبات متخصصة من حيث المجال الذى تعمل فيه مجموعاتها والثقافة والحضارة التى تمثلها، والإيرانيون يطلقون على تلك المكتبات إصطلاح المكتبات الأجنبية.

وهذه المكتبات تتركز أساسًا فى طهران العاصمة وإن كان لبعضها فروع فى المدن الأخرى وأيا كانت الدوافع إلى إنشائها فقد كانت لها نتائج إيجابية من بينها: ١- تقديم فكرة الرفوف المفتوحة فى مجتمع مكتبى يرزح تحت أعباء الرفوف المغلقة والمكتبات المخزنية. ٢- تقديم فكرة المكتبة العامة بمعناها الغربى ولو على نطاق مبسط وبصرف النظر عن الحجم وغرس الاعتقاد بأن من حق كل إنسان الإفادة من المكتبة بدون حواجز.

ومن بين نماذج تلك المكتبات مكتبة الجمعية الثقافية لإيران والاتحاد السوفيتى التى نشأت فى طهران سنة ١٩٤٤ وكانت قبيل قيام الثورة الإسلامية تحتوى على ٢٠,٠٠٠ مجلد كلها باللغة الروسية، وقد تجمدت بعد الثورة ثم غربت بعد غروب شمس الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١.

وفى سنة ١٩٤٦م أُسِّس معهد إيران - فرنسا وبه مكتبة قوامها ١٢٠٠٠ مجلد، وبعد عامين أُسِّس اتحاد «الشئون الإيرانية» فى أحضان هذا المعهد، وهذا الاتحاد كون لنفسه مكتبة خاصة تحت إشراف المستشرق الفرنسى المعروف «هنرى كوربين».

ولعل أكبر المكتبات الأجنبية هى تلك التى أسسها مكتب الاستعلامات الأمريكى سنة ١٩٤٨م وفى سنة ١٩٥٩ بمناسبة الاحتفال بمرور ١٥٠ سنة على ميلاد «أبراهام لنكولن» سميت باسمه، وقد أنشأت مكتبة أبراهام لنكولن فى طهران لها فروعاً فى شيراز وأصفهان وتبلغ مجموعات المكتبة الآن نحو ٢٥٠٠٠ مجلد و٢٠٠ دورية أمريكية، وكل فرع يقتنى الآن ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ مجلد، وعدد المشتركين فى هذه المكتبات يقترب من ستة آلاف فى مكتبة طهران وألفين فى مكتبة أصفهان وألف فى مكتبة شيراز، ويعمل فى هذه المكتبات بعض الأمريكيين وبعض الإيرانيين، وقد كانت هناك فروع أخرى فى كرمنشاه، خورامشهر، مشهد ولكنها بسبب عدم الإقبال أغلقت، وتمد المكتبات الموجودة خدماتها بالبريد إلى جميع أنحاء إيران وعندما قامت الثورة الإيرانية الإسلامية سنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ تجمدت كل تلك المشروعات.

من المكتبات الأجنبية التى كانت قائمة مكتبة الجمعية الإيرانية - الأمريكية التى أُسِّست سنة ١٩٥٢ وكانت المكتبة قد بدأت صغيرة ولكنها نمت وتوسعت توسعاً كبيراً استدعى بناء مبنى جديد لها فى الجزء الشمالى من طهران، وكانت لها فروع فى مشهد وتبريز وكانت مكتبة مركز الطالب المواجهة لجامعة طهران فرعا لتلك المكتبة أُسِّس سنة ١٩٦٠. ولكن بعد الثورة الإسلامية تجمد كل شىء.

أما عن مكتبة المجلس البريطانى فقد أُسِّست سنة ١٩٥٧ وتوسعت بعد ذلك توسعاً كبيراً وأنشأت لها فروعا فى أصفهان، مشهد، شيراز، تبريز، والمكتبة الرئيسية فى طهران تقتنى الآن ٤٠,٠٠٠ مجلد ويشترك فيها نحو ٥٠٠٠ مستفيد، ومجموعات الفروع تتراوح ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف مجلد والمستعيرون ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مستعير، ومعظم المستفيدين هم من الطلاب الجامعيين، ويدير المكتبات البريطانية فى إيران عدد من المؤهلين بريطانيون وإيرانيون وتستخدم تلك المكتبات تصنيف ديوى العشرى.

وقد أنشأت جمعيات إيران - الهند، إيران - باكستان، إيران - النمسا، إيران - ألمانيا لها مكتبات مماثلة وإن كان أصغر حجماً وأضيق نطاقاً.

مهنة المكتبات والمعلومات فى إيران .

يعزى التقدم الذى حدث لمهنة المكتبات وإن كان تقدمًا بطيئاً فى العقدين الأخيرين من قرننا العشرين إلى التحسن الواضح فى عملية الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وخاصة التعليم الأكاديمى لعلم المكتبات والمعلومات فى الجامعات الإيرانية، وإن كانت الدورات التدريبية قد بدأت فى فترة مبكرة إلا أنها لم تكن أبدا لتحدث التطور المنشود فهى لا تقدم علماً ولا تمنح شهادة بل هى مجرد إثارة لمشكلة تبحث عن حل.

لقد بدأت الدورات التدريبية القصيرة سنة ١٩٣٨ تحت رعاية وزارة التعليم وكان الدكتور «محمد بيانى» بمساعدة سبعة من المدرسين قد قام بهذه الدورات التدريبية ودارت موضوعات هذه الدورات أساساً حول المخطوطات وحيث لم تكن المطبوعات فى ذلك الوقت تمثل شيئًا هامًا وكان من الموضوعات الأخرى تاريخ الكتب والمكتبات، علم الكتابة، والخط والفهرسة. وقد استمرت الدورة الواحدة لمدة ثلاثة شهور وبلغ مجموع ساعاتها ١٣٢ ساعة فيها ١٢ ساعة للتطبيقات العملية وكان يشترط فيمن يلتحق بالدورة أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية على الأقل. وقد اجتاز هذه الدورة خمسة وثلاثون دارساً، إثنان منهم أصبحا فيما بعد أساتذة بالجامعة ولهذه الدورة أهمية خاصة من الناحية التاريخية لأنها كانت أول دورة فى تاريخ علم المكتبات فى إيران.

وفى سنة ١٩٥٢ قام «جوزيف استومفول» خبير اليونسكو والمدير العام للمكتبة الوطنية النمساوية وبالاشتراك مع «مارى جافر» خبيرة المكتبات بتنظيم دورة تدريبية لمدة ستة أشهر على أعمال المكتبات وذلك فى رحاب كلية الآداب بجامعة طهران وقد انخرط فى هذه الدورة مائتان من الطلاب وقد ألقيت المحاضرات باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية وترجمت إلى الفارسية جملة بجملة.

وفى سنة ١٩٥٣ نظمت دورة تدريبية أخرى لأمناء المكتبات توفر عليها «سيجموند فراوندو رفر» وهو من النمسا أيضا وعقدت هذه الدورة فى رحاب كلية الطب هذه المرة.

وفى العام الجامعى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قامت كلية الآداب بجامعة طهران بالاشتراك مع كلية المعلمين الوطنية وبتمويل من هيئة فولبرايت بتنظيم دورة تدريبية على أعمال المكتبات والأرشيفات وقد توفر على التدريس فيها «سوزان إيكرز» المكتبية الأمريكية الشهيرة وصاحبة كتب الفهرسة ذائعة الصيت، «وهربرت المجيل» من الأرشيف الوطنى الأمريكى وشارك معهما بعض المكتبيين الإيرانيين.

وفى سنة ١٩٦٠ نظمت دورة صيفية لأمناء المكتبات المدرسية من خريجى الجامعة وذلك فى رحاب كلية المعلمين الوطنية وقد توفر على تنظيم هذه الدورة الدكتور «ناصر شريفى» أول إيرانى يحصل على الدكتوراه فى علم المكتبات بالاشتراك مع «دين فرانزوورث» من جامعة برجهام وكان فى ذلك الوقت مستشاراً لكلية المعلمين الوطنية. وقد التحق بهذا البرنامج أكثر من ستين من أمناء المكتبات ومدرسى المدارس الثانوية وقد حققت هذه الدورة نجاحًا ملحوظاً، وقد أصبح الدكتور «ناصر شريفى» بعد ذلك مديراً عامًا لوزارة المعارف ومشرفًا على المكتبة الوطنية والمكتبات العامة والمكتبات المدرسية ولكنه لم يلبث أن غادر إيران إلى الولايات المتحدة واستقر هناك منذ ١٩٦٢.

ورغم قيام مدارس تعليم علم المكتبات فى الجامعات فإن الدورات التدريبية ماتزال تنظمه بين حين وآخر بدون إطار عام أو فلسفة تنتظمها كما هو حال جل الدول النامية، وتقام هذه الدورات فى جهات عديدة مثل وزارة الثقافة والفنون، وزارة التعليم والتدريب، مركز طهران لإعداد الكتاب، معهد التنمية الفكرية للأطفال والناشئة.

أما تعليم علم المكتبات على المستوى الجامعى الأكاديمى فقد بدأ سنة ١٩٦٦ على مستوى الماجستير فى جامعة طهران حين أسس قسم علم المكتبات على يد «أليس لوهرر» فى كلية التربية بالجامعة وكان التدريس يتم باللغة الإنجليزية على يد السيد

«كوهرر» والسيدة «هوبكنز» وعدد من الإيرانيين الذين تعلموا فى الولايات المتحدة أو بريطانيا، وقد كان الهدف الأول من هذا البرنامج هو إعداد أمناء المكتبات المدرسية ولكن أهدافه توسعت فيما بعد لإعداد جميع أنواع المكتبيين.

ويشترط فيمن يلتحق بهذا البرنامج أن يكون حاصلاً على الليسانس أو البكالوريوس فى أى تخصص ولابد لكى يقبلوا من أن يجتازوا اختباراً تحريراً ومقابلة شفوية. وكما هو الحال فإن معظم من يلتحقون بهذا البرنامج هم من حملة مؤهلات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ومدة الدراسة سنتان جامعيتان، وفى كل سنة يقبل ما بين ٢٠ إلى ثلاثين طالباً، ويعمل الخريجون فى المكتبات الجامعية والمتخصصة والعامة البلدية والحكومية، وفى سنة ١٩٦٧ رأس القسم «جون هارفى» الشهير ولأول مرة فى إيران وربما فى كل الدول النامية يدرس علم المعلومات. والآن أصبح كل أعضاء هيئة التدريس بالقسم من الإيرانيين وإن كانت هناك استعانة من حين لآخر ببعض الأساتذة الزائرين الأجانب، وقد عين أوائل الخريجين مدرسين بالقسم ويتبع القسم نظام الساعات المعتمدة وعددها ٣٦ ساعة من بينها ثلاث ساعات معتمدة للتدريب العملى تتضمن ١٨٠ ساعة تطبيقات فعلية فى إحدى المكتبات تحت إشراف أمين مكتبة مؤهل، وبالإضافة إلى محاضرات الساعات المعتمدة الست والثلاثين يطلب من الطالب كتابة رسالة صغيرة وهذه السياسة جيدة لأنها تثمر كتابات مكتبية معلوماتية باللغة الفارسية وإن كان معظم الرسائل عبارة عن ببليوجرافيات وأدلة.

وكانت المتطلبات الإجبارية هى: إدارة المكتبات - المراجع - الاختيار والتزويد - الفهرسة والتصنيف، وكل منها لمدة ساعات معتمدة أما الـ ٢٤ ساعة الباقية فهى للمواد الاختيارية والتى يصير فيها التغيير والتطور من حين لآخر لمواكبة أحدث مستجدات العلم.

وفى سنة ١٩٦٨ بدأ قسم علم المكتبات هذا طرح دراسة المكتبات على مستوى البكالوريوس فى نفس كلية التربية على أساس «تخصص أصغر» وبحيث يلتحق به طلبة كلية التربية أو أى كلية أخرى لمدة ثلاثين ساعة معتمدة من بينها ثلاث ساعات تدريب عملى ويحصل الخريج على شهادة بالتخصص الأصغر فى

علم المكتبات، وكان الهدف من هذا التخصص هو إعداد أمناء مكتبات مدرسية وعامة.

وفى سنة ١٩٦٨ أيضا قامت كلية التربية بجامعة تبريز - شمال غربى إيران - بإنشاء قسم علم المكتبات وقد دعى السيد «براموند ب. ماجلا» الهندى الجنسية لتخطيط هذا البرنامج الذى رؤى أن يكون على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ويمنح درجة البكالوريوس فى علم المكتبات، وكان القسم فى سنواته الأولى لا يقبل إلا أربعين طالباً وبعد ذلك توسع في عدد المقبولين ومن المعروف أن القبول بالقسم شأنه شأن كل الأقسام يتم باختبار قبول وطني عام، ومدة الدراسة بالقسم أربع سنوات أكاديمية علي أن يكون الطالب حاصلاً علي شهادة إتمام الدراسة الثانوية، والتدريس في القسم باللغة الفارسية وتغطي الدراسة علوم المكتبات والمعلومات بالإضافة إلي المقررات المساعدة من مجالات أخري، وتبدأ دراسة علوم المكتبات من السنة الثانية حيث السنة الأولي كلها مخصصة للعلوم المساعدة وعدد ساعات الدراسة ١٥٦ ساعة معتمدة من بينها ٤٤ ساعة تقريبا مخصصة لعلوم المكتبات والمعلومات، من بينها ثلاث ساعات «تعادل ٩٠ ساعة» للتدريب والتطبيق العملي.

وفي سنة ١٩٧٠ وجد قسم المكتبات بجامعة تبريز أنه من الضروري استحداث درجة الماجستير في المكتبات يلتحق بها الحاصلون علي الليسانس أو البكالوريوس من أي تخصص بعد اجتياز اختبار قبول يعقد لهذا الغرض.

وفى سنة ١٩٦٩ قامت كلية إيرانزامين في طهران باستحداث برنامج دبلوم علم المكتبات وقد أشرف علي هذا البرنامج في البداية م. نراهيري مدير المكتبة الوطنية آنذاك وكانت مدة الدراسة عامين بعد الثانوية العامة، والدراسة في السنة الأولى عامة وفي السنة الثانية تطرح: إدارة وتشغيل المكتبات، اختيار وتزويد المكتبات والإفادة من المصادر، مقدمة في علم المراجع، الفهرسة والتصنيف، كتب الأطفال، الخدمات المكتبية للكبار، تدريب عملي وكان الهدف هو إعداد أمناء مساعدين أو أمناء في المكتبات العامة والمدرسية.

وفي سنة ١٩٧٢م قامت جامعة بهلوي في شيراز عاصمة ولاية فارس بإنشاء قسم لعلوم المكتبات، وبعدها توالي انشاء دراسات علم المكتبات بمستويات مختلفة.

والمشكلة الأساسية في تدريس علم المكتبات هى عدم وجود إنتاج فكري غزير في المجال باللغة الفارسية خاصة وأن الطلبة الإيرانيين لا يسيطرون على اللغة الإنجليزية سيطرة فهم ودراسة، وكان أول كتاب بالفارسية في علم المكتبات قد نشرته جامعة طهران سنة ١٩٥١ وهو من تأليف الدكتور «محسن سابا». والدكتور سابا هو أول من حصل من الإيرانيين على درجة الدكتوراة في المجال من مدرسة الوثائق في فرنسا وقد تقلد منصب المدير فى عدة مكتبات كبيرة وهو الذي أسس مجلس محبي الكتاب وأول رئيس للجماعة الببليوجرافية في إيران، وكان كتابه المذكور هو: مباديء مهنة المكتبات: تنظيم المكتبات العامة والمتخصصة وصدرت طبعته الثانية ١٩٥٧، عن نفس جامعة طهران.

أما عن التجمع المهني المكتبي في إيران فهو حديث نسبيًا ويرجع فقط إلي ٣٥ سنة مضت رغم أن العمل المكتبي في إيران يمتد بضعة آلاف من السنين. ولقد جرت عدة محاولات في إيران لتأسيس اتحاد للمكتبيين الإيرانيين خلال خمسينات القرن العشرين ولكنها فشلت ربما بسبب عدم وجود وعي أو إيمان بأهمية هذا التجمع، ولكن بعد عودة بعض الإيرانيين المتخصصين من الخارج في بداية الستينات وإيمانهم وحماسهم لهذا التجمع استيقظت الرغبة في إنشاء اتحاد للمكتبات الإيرانية، ومن الطريف أن يقوم «اتحاد المكتبات الإيرانية» علي أكتاف ثماني إناث من المكتبيات العائدات من الولايات المتحدة أو بريطانيا وكان ذلك في خريف ١٩٦٦، وقد استطاعت هؤلاء المكتبيات أن يجمعن حولهن ستين عضواً مؤسساً، وتم وضع برنامج عمل طموح وشكلت لجان عمل علي النحو الآتي: لجنة قانون الاتحاد «الدستور» بلجنة المؤتمرات، لجنة التصنيف والفهرسة، لجنة المصطلحات المكتبية الفارسية، لجنة رؤوس الموضوعات الفارسية، لجنة العضوية، لجنة مكتبات الأطفال والناشئة، لجنة المطبوعات. وبطبيعة الحال فشلت بعض هذه اللجان في أن تعقد اجتماعًا واحداً، وقد أدي تعدد اللجان إلي عدم القدرة علي التركيز وإلي عدم التنسيق وعدم وضوح الرؤية

من جانب مجلس الإدارة إلي نوع من الإحباط وتوقف العمل لمدة عامين ونصف علي الأقل.

وفي سنة ١٩٧٠ بدأت عملية تفعيل دور الاتحاد وذلك بوضع برنامج يمكن تنفيذه، وترك تنفيذ المسائل الفنية للأجهزة الحكومية الفنية لتقوم بها مثل مركز التوثيق الإيراني ومركز طهران لإعداد الكتاب وقسم علم المكتبات بجامعة طهران وغيرها، وقد أثبتت السياسة الجديدة فاعليتها واجتاز الاتحاد مرحلة الخطر.

وقد حددت لائحة الاتحاد أهدافه العامة في: ١- تقديم أساليب تقدمية جديدة في العمل المكتبي بإيران ٢- تشجيع تطوير العمل المكتبي باعتباره مهنة لا حرفة. ويقوم المجلس التنفيذي للاتحاد بإدارة شئون الاتحاد ويتألف من أربعة أعضاء هم الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق وسكرتير الاتحاد، وينتخب أعضاء المجلس التنفيذي بواسطة الجمعية العمومية لمدة عامين، وكل سنة ينتخب عضوان جديدان يحلان محل عضوية تسقط عنهما العضوية وذلك لضمان استمرارية العمل وتتيح لائحة الاتحاد تأسيس لجان وفروع للاتحاد علي أساس النشاط أو المنطقة الجغرافية ويتم تعديل وتنقيح اللائحة بين حين وآخر لتدارك النقص وسد الثغرات.

ولم يستطع الاتحاد أن يمد نشاطه إلي الأقاليم خارج طهران وذلك بسبب عدم وجود مكتبيين مهنيين بعدد وافر في بداية الأمر ولكنه تمكن من تعيين ممثلين له ممن يعملون فى ثلاث عواصم إقليمية هي تبريز، مشهد، شيراز على أمل أن تكون هذه نواة لفروع المستقبل.

وفي طهران كان الاتحاد يتعاون وينسق عمله مع الهيئات المعنية مثل مركز التوثيق الإيراني، مركز طهران لإعداد الكتاب، قسم علم المكتبات بجامعة طهران، واقتصر الاتحاد في نشاطه الجديد علي أربع لجان فقط هي: لجنة المطبوعات، لجنة المؤتمر، لجنة العضوية، لجنة التشريع.

وقد أسِّست لجنة المطبوعات سنة ١٩٧٠ واستمرت تعمل بنجاح في إصدار المجلة الفصلية والنشرة الإخبارية الشهرية حتى قيام الثورة الإسلامية. وكانت المجلة تتضمن

مقالات متخصصة بالفارسية في جميع المجالات المكتبية وأحيانا تتضمن تلخيصات بالإنجليزية لتلك المقالات، وكانت في حينها المجلة الإيرانية الوحيدة في التخصص وكانت واسعة الانتشار بين المكتبيين الإيرانيين، وكان في المجلة قسم إخباري بدأ ينشر مستقلاً شهريًا اعتباراً من شتاء عام ١٩٧١ . وكان لهذين المطبوعين أثر كبير في التوعية المكتبية واجتذاب أعضاء جدد للاتحاد ومن جهة ثانية حقق هذان المطبوعان للاتحاد مكانة وسمعة طيبة في المهنة.

وتقوم لجنة المؤتمر بتنظيم موسم ثقافي شهري منذ قيامها في مطلع ١٩٧١ كما تقوم بتنظيم المعارض والمناسبات الاجتماعية، بينما وجدت لجنة العضوية منذ أنشيء الاتحاد سنة ١٩٦٦ ومهمتها جذب الأعضاء الجدد وحفظ السجلات والوثائق الخاصة بالأعضاء وجمع الاشتراطات. أما لجنة التشريع والتى أُسِّست سنة ١٩٧٠ وأعيد تأسيسها ١٩٧٢ فالهدف منها دراسة الأوضاع القانونية للمكتبات الإيرانية وتصنيف الوظائف المكتبية وتوصيفها ووضع المواصفات والمعايير القياسية للعمل المكتبي وتعمل كحلقة وصل بين المهنة وبين الأجهزة الحكومية.

وإلى جانب أنشطته الخاصة فإن الاتحاد يتعاون ويشترك في الأنشطة ذات الصلة وطنية كانت أو دولية، وقد اشترك الاتحاد في عضوية الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها منذ ١٩٧٠ وقد حرص علي إرسال ممثلين إلى مؤتمرات هذا الاتحاد الدولي منذ ذلك الحين، وكان الاتحاد يمنح العضوية الفخرية لبعض الشخصيات الدولية التي أدت خدمات جليلة للمكتبات الإيرانية.

ومما يؤسف له أن نشاط الاتحاد قد تجمد بعد قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٧ - ١٩٧٨م وتجري محاولات الآن في نهاية القرن العشرين لإحياء نشاط هذا الاتحاد.

المصادر

1- Chandler, Georg. Near, Middle and Far Eastern Libraries ._ **in** ._ International Library Review. _ vol - 3, 1971.

2- Deale, H. V. Librarianship in Iran ._ **in** ._ College and Research Libraries. vol. 27, 1966.

Galloway, R. D. Library Experiment in Iran ._ in ._ Library Qauarterly . vol . 30, July 1960.

Gaver, Mary V. Iranian Libraries._ in._ Library Journal._ vol.78, 1953.

Homayoun Farakh, R. History of books and the Imperial Libraries of Iran/ Translated by Abutaleb Saremi._ Tehran: The Ministry of Culture and Arts, 1968.

Lohrer, Alice. School Libraries in Iran and the Near East ._ in ._ A.L. A. Bulletin ._ vol 63, 1969.

· Sinai, Ali. Iranian Library Association ._ in ._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New york: Marcel Dekker, 1975. vol. 13

- Soltani, Poori. Iran ._ in ._ World Encyclopedia of Library and Information Services ._Chicago: A. L. A. 1993.

- Soltani Poori. National Library of Iran in Action ._ in ._ International Cataloguing, 1985.

0- Wilkins, M. Lesley. Islamic Libraries up to 1920 ._ in ._ Encyclopedia of Library History ._ New york and London: Garl and Publishing, 1994.

إيرل، فرانز ١٨٤٥-١٩٣٤

Ehrle, Franz 1845-1934

ولد «فرانز إيرل» ـ وهو ابن أحد الأطباء ـ فى السابع عشر من أكتوبر ١٨٤٥ فى إسنى من أغمال فيرتمبرج بألمانيا. وفى سن الحادية عشر التحق بالمدارس الإعدادية فى مدرسة الجزويت «ستيلا ماتوتينا» فى فيلدريتش فى فورارلبرج بالنمسا. وفى سنة ١٨٦١ فى سن السادسة عشرة التحق كصبى متدرب فى طائفة الجزويت فى جورهايم (هوهنزوليرن). وقد استأنف دراسته فى المدارس الثانوية فى مونستر (فيستفاليا) سنة ١٨٦٣ وأكمل دراسة الفلسفة فى ماريا لاخ (راينلاند) خلال السنوات ١٨٦٥-١٨٦٨؛

عمل بعدها بوظيفة مدرس فى فيلدريتش. وفى الفترة من ١٨٧٣ وحتى ١٨٧٧ عين قسيساً. وفى السنوات من ١٨٧٨ وحتى ١٨٨٠م انتقل إلى روما ليكرس حياته للدراسة فى تاريخ الفلسفة الكنسية واللاهوت ومن ثم فقد جاب أرجاء إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وأسبانيا للدراسة والبحث فى مكتبات تلك الدول. وفى سنة ١٨٩١م اختير عضواً فى المجلس الإدارى لمكتبة الفاتيكان وفى ١٨٩٥م رشحه البابا مديراً للمكتبة ولم يتركها إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤. وقد ارتحل إلى فيلدريتش أولا ثم إلى ميونيخ سنة ١٩١٦. وبعد انتهاء الحرب فى ١٩١٩ عاد إلى روما أستاذًا لعلم الكتابة والخطوط (باليوجرافيا) فى معهد الكتاب المقدس وأستاذ لتاريخ الكنيسة فى جامعة جريجورى. وفى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٢٢ وخلال انعقاد مجمع الكرادلة الأول للبابا بيوس الحادى عشر الذى شاركه وخلق مديرًا لمكتبة الفاتيكان، نصب كاردينالاً. وفى سنة ١٩٢٩ عين كاردينالا مكتبيًا وأرشيفيًا للكنيسة الكاثوليكية. وقد مات فى روما فى الحادى والثلاثين من مارس ١٩٣٤.

لقد كانت أنشطة «فرانز إيرل» متعددة وكانت أحد جوانبها المشرقة الهامة هو العمل المكتبى والذى سنبدأ به بحثنا عن هذه الشخصية الفذة. لقد تطلبت دراسة الكنيسة واللاهوت فى العصور الوسطى البحث بين كميات ضخمة من المخطوطات والوثائق الخطية المبعثرة والمشتتة بين أنحاء شتى من المكتبات فى أوروبا مما أعطاه ألفة وخبرة واسعة بالمخطوطات والمكتبات الوسيطة وطرق استخدامها. وفى نفس الوقت أعطاه هذا البحث خبرة ومعرفة بطرق انتقال المخطوطات من مكان إلى مكان ومن ثم أثارت فيه الرغبة فى دراسة وتتبع تاريخ المكتبات باعتبارها أدوات جمع وحفظ ونقل تلك المواد. وبمعنى أدق جعلته على علم بالمشكلات التى تحيط بالاطلاع على تلك المخطوطات والإفادة منها فى تلك المكتبات. وهكذا فإن الأب إيرل قد اكتسب معرفة عميقة بالمكتبات البحثية من كل نوع والوظائف والعمليات التى تقوم بها وطرق تنظيمها والاحتمالات والصعوبات التى تغلف استخدامها، والأدوات المعينة والوسائل التى تسهل استخدام تلك المكتبات بل وقد خبر أيضا المشكلات المهنية وغير المهنية التى تواجه العاملين فيها.

ومن هنا فإن المطبوعات التى نشرها الأب إيرل نبعت أساساً من هذه الميول والنشاطات وهى تغطى تحقيق عدد كبير من النصوص الكنسية الوسيطة، ودراسات فى الفلسفة واللاهوت الكنسى، علم الكتابة (الباليوجرافيا)، تاريخ المكتبات وخاصة المكتبات البابوية. وتاريخ الجامعات الوسيطة، تاريخ وفنون القصور البابوية المختلفة. خريطة مدينة روما والفاتيكان؛ وأخيراً الطبعات طبق الأصل من بعض المخطوطات الهامة. وهناك مجموعة مخصوصة من الكتب تتعلق مباشرة بالعمل المكتبى جاءت نتيجة مباشرة لنشاطه وخبرته كمكتبى ومدير لمكتبة الفاتيكان. وهذه الأعمال جميعا تكشف عن تجرده وتكريسه وتفانيه وإنجازاته ودوره فى علم المكتبات الحديث بصفة عامة. ولسوف نحاول تناول هذا الجانب من شخصية فرانز إيرل بشىء من التفصيل.

إننا من خلال الخلفية البيوجرافية والببليوجرافية نستطيع أن نحدد ملامح ونشاط «فرانز إيرل» كمكتبى. فإذا كانت مطبوعاته عن تاريخ المكتبات البابوية قد أهلته ليُعيَّن عضواً فى مجلس مكتبة الفاتيكان فإن مواهبه العملية والتنظيمية قد مكنته من أن يُعيَّن مديراً للمكتبة.

وكان قرار البابا «ليو الثامن» سنة ١٨٨٠ بفتح الأرشيف السرى للفاتيكان أمام جمهور الباحثين، وحضورهم من جميع أنحاء أوروبا إلى روما لدراسة الوثائق المتعلقة بدولهم؛ قد تطلب هو الآخر تحويل مكتبة الفاتيكان إلى أداة حديثة للبحث أمام هؤلاء الباحثين. ولتحقيق تلك الغاية قدم البابا «ليو الثامن» لمكتبة الفاتيكان مقاراً جديدة وواسعة فى الدور الثانى من مبنى البابا «سكستوس الخامس». وعند ذلك كان لابد من نقل نحو ٣٠٠,٠٠٠ كتاب مطبوع كانت مخزنة فى قاعات مختلفة فى مبنى بورجيا وكان نقل وتجميع تلك المجموعات هو التحدى الحقيقى لقدرة «فرانز إيرل» على التنظيم والترتيب وقد تم هذا العمل كله فى خمسة عشر يومًا. ولكن بمناسبة النقل والتجميع لابد وأن نتوقف أمام إجراء هام قام به إيرل، ذلك أنه قد خصص قاعة اطلاع ضخمة تضم ٨٠,٠٠٠ مجلد على رفوف مفتوحة للباحثين دون أية قيود وهى ربما تكون أول مرة فى التاريخ: مكتبة مفتوحة الرفوف بهذا الحجم والشكل. لقد كان هناك معياران لاختيار وترتيب هذه المجموعة، وفيهما أيضا مساعدة

للباحثين فى الأرشيف السرى. وأول هذين المعيارين تجميع الأعمال الأساسية اللازمة للبحث فى تاريخ مختلف الدول التى بعثت بباحثيها إلى الأرشيف السرى سواء كانت هذه المجموعات قد وردت عن طريق الإهداء أو الشراء وثانى هذين المعيارين وثانى المجموعات التى جمعت على أساسه: الموضوعات الأساسية للبحث فى مكتبة الفاتيكان التى كان يجب أن تبقى فى مكتبة البحث وهى: التاريخ العام والخاص للكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها المختلفة؛ علم اللغة وخاصة الكلاسيكى؛ علم اللاهوت؛ الفلسفة؛ القانون الكنسى والمدنى؛ ثم الفن والمعمار وفوق كل هذا أدوات البحث الببليوجرافى فى تلك الموضوعات وأيضا علم المكتبات وكان منها هناك مجموعة كبيرة من بينها فهارس المكتبات البحثية الأخرى.

إن قاعة المراجع هذه - الغنية جدا بكتب المراجع والمصادر كما خطط لها إيرل ونظمها - هى أثمن قاعة موجودة اليوم فى مكتبة الفاتيكان منذ انتقلت إلى المبانى الجديدة فى سنة ١٨٩٢.

لقد وقر فى ذهن فرانز إيرل، وهو يتفق فى هذا مع تقاليد كثير من الدول، أن الوظيفة الأساسية لمكتبة الفاتيكان هى دراسة وبحث العديد من المخطوطات الموجودة فيها، وأن زيادة المطبوعات فيها إنما هى للمساعدة فى أداء هذه الوظيفة الأساسية. إنه بعد الموت المفاجئ لمدير عام المكتبة «كارينى» سنة ١٨٩٥م كان من الطبيعى أن يخلفه إيرل بمواهبه التنظيمية والإدارية وعلمه الغزير. وقد رفض هذه الوثيقة فى البداية لعلمه أنها ستشغله عن مواصلة بحوثه العلمية؛ ولكنه بعد أن قبل المنصب كان عليه أن يكرس كل جهده ووقته له. وقد أراد البابا منه أن يجعل مكتبة الفاتيكان مكتبة نموذجية سواء فى التنظيم أو حرية الانتفاع والإفادة. وقد تقدم إيرل فى هذا الاتجاه وفى ذهنه خطة عامة واضحة.

فى المقام الأول كان لابد من تدبير مكان جديد مناسب للمكتبة؛ فبعد تأسيس وتنظيم قاعة الاطلاع على النحو السابق للكتب المطبوعة، استطاع إيرل أن يحصل على قاعة درس كبيرة للمخطوطات وكانت موجودة فى مبنى الطبع والنشر السابق فى نفس الطابق وليس ببعيد عن قاعة الاطلاع على المطبوعات وفكر بعد ذلك فى مكان جديد لتخزين المخطوطات وفى سبيل هذه الغاية أخلى صالة سستاين وقاعات عرض

المخطوطات الملحقة بها والتى نقلت إلى أماكن تخزين فى الطوابق الأربعة فوق قاعة الاطلاع على المخطوطات. وهكذا عندما أخليت صالة سستاين من محتوياتها السابقة أصبحت قاعة العرض الجميلة للكتب وغيرها من نوادر المكتبة، وقد ضمت هذه الصالة بعد ذلك إلى متاحف الفاتيكان وأتيحت لجميع الزوار. وما تم بعد ذلك أيضا يستحق هو الآخر منا وقفة ورغم أنه نفذ فى عهد خلفه المدير العام «أكيل راتى» (الذى أصبح فيما بعد البابا بسوس الحادى عشر) إلا أنه كان من تخطيطه وتفكيره. وأولا وقبل كل شىء لابد وأن نتوقف أمام المخازن الجديدة والواسعة للكتب والتى نظمت فى ستة مستويات فى الجناح الشرقى فى مبنى برامانتى والذى يطل على ساحة بلفيدير؛ وكذلك إعادة ترتيب الكتب فى قاعة الاطلاع بعد الانهيار الجزئى للمبنى سنة ١٩٣١ وهو نفس الترتيب الذى مايزال قائمًا حتى اليوم. ولابد أن نشير كذلك إلى طريقة تخطيطه لمساحات المكتبة ومواقع قاعات الاطلاع والمخازن التى تم اختيارها بعناية حتى تلائم المتطلبات الفعلية ليس فقط من حيث الأمان وحسن التخزين وتيسير العمل ولكن أيضا من حيث سهولة الوصول وسرعة الخدمة التى ماتزال إلى اليوم أحد الملامح الهامة فى مكتبة الفاتيكان في مقارنتها بالمكتبات الكبرى الأخرى.

لقد كان أحد الاهتمامات الكبرى للمدير العام إيرل هى مجموعات المكتبة بطبيعة الحال وهى من النقاط التى تحسب له من حيث الإضافات الجديدة إلى المجموعة، إذا شغل نفسه منذ البداية بتحديث المجموعات التى بقيت خاملة لم يضف إليها شىء طيلة مائة سنة منذ الثورة الفرنسية. وقد اهتم أول ما اهتم بتحديث مجموعة المراجع والاطلاع حيث أحس الدارسون والباحثون بذلك. ومن الطريف أنه فى بعض الأحيان كان يشترى مكتبات بأكملها، وهو بذلك كان يستأنف تقليداً دأبت عليه مكتبة الفاتيكان منذ قيامها. لقد استحث إيرل البابوات وعلى رأسهم البابا «ليو الثامن» على شراء وضم مجموعات ترجع إلى القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر طالما أنها تقع فى اهتمامات مكتبة الفاتيكان وبهذه الطريقة ضمت المكتبات الآتية إلى رصيد المكتبة:

١- مكتبة أسرة بورجيز ٢- مجموعة مخطوطات بورجيا الخاصة بـ بروباجندا

فيدى ٣- مكتبة بارابيرينى ذات الأهمية الخاصة والتى كانت أكبر مكتبة فى روما فى حينها وثانى مكتبة بعد مكتبة الفاتيكان نفسها وقد ضمت هذه المكتبة نحو ١١٠٠٠مخطوط وأكثر من ٣٦٠٠٠ كتاب نادر مطبوع من بينها كتاب تجوتنبرج المقدس ٤- مكتبة تشيجى التى ضمت سنة ١٩٢٣ إلى الفاتيكان.

وكان من الممكن أن تبقى تلك الكنوز مطمورة وغير مستعملة أو يمكن تعقبها بصعوبة شديدة من جانب الباحثين فى حالة عدم وجود أدوات الضبط البيليوجرافى اللازمة لها. ولقد عرف إيرل نفسه تلك الصعوبات فى أبحاثه العديدة التى قام بها فى المكتبات الأوروبية على النحو الذى أسلفت ولذلك كان أحد جهوده الكبيرة التى قام بها هو فهرسة مجموعات المخطوطات الكثيرة فى تلك المكتبة. وكانت معايير إيرل فى هذا الصدد تختلف إلى حد كبير مع أحد معاصريه الأفذاذ وصديقه «ليوبولد ديليزل» الذى كان مديراً للمكتبة الوطنية فى باريس وكان مثل إيرل مكتبيًا دارساً فى شخص واحد.

ولم يكن إيرل يرغب فى مجرد قائمة حصرية بالمخطوطات مثلما جرت عليه العادة فى باريس، ولكن استأنف التقليد القديم فى مكتبة الفاتيكان والذى كان يقضى بفهرسة كاملة وتفصيلية لكل مخطوط يتضمن كافة الملامح والجزئيات بدقة ليس فقط من وجهة نظر المكتبى وإنما أيضا من وجهة نظر الباحث نفسه. ومن هنا كان لابد لفهرس المخطوطات من أن يكون وصفًا علميًا من خلال تحقيق النص والمؤلف لكل مخطوط ومن خلال الملاحظات البيليوجرافية المتعلقة بالعمل. ومن هذا المنطلق وضع بالتعاون مع زملائه مجموعة القواعد الضرورية اللازمة لإنجاز هذا العمل والتى يعمل بمقتضاها جميع المفهرسين. وكان لابد أيضا لهؤلاء المفهرسين من أن يكونوا باحثين ودارسين مؤهلين إلى جانب العاملين فى المكتبة وتم تقسيم العمل فيما بينهم وتوزيع المخطوطات عليهم على ذلك الأساس. وكانت نتيجة ذلك فهارس المخطوطات التى أخذت تنشر تباعاً سنة بعد أخرى والتى تعتبر نماذج تحتذى وأدوات يقدرها الباحثون والمكتبيون على السواء.

وإلى جانب هذه الفهارس للذخائر الهامة فى المكتبة ـ أى المخطوطات ـ قام إيرل بإعداد فهرس عام للكتب المطبوعة حيث اندرجت جميعها فى فهرس هجائى بطاقى

مما ساعد الباحثين على معرفة ما يوجد بمكتبة الفاتيكان من كتب مطبوعة ومخطوطة فى نفس الوقت.

وعند تنظيم مجموعات المكتبة لم يقم إيرل بمزجها جميعا فى قطاعات أو موضوعات أو كما نقول صنفها ولكن بحسه التاريخى العميق حافظ على فردية كل مجموعة سواء داخل المخطوطات على حدة أو المطبوعات على حدة وبالتالى رتبت المجموعات على هذا الأساس للحفاظ على السياق التاريخى والتكوين العضوى لكل مجموعة. والفهارس نفسها تعكس هذا المبدأ الأساسى. ونصادف فى هذا العمل لمسات أرشيفية، وهو مبدأ **المتكاملة الأرشيفية**. ومن هنا تقوم مكتبة الفاتيكان شاهداً على تاريخ العديد من المكتبات التى ضمت إليها والتى أبقتها على حالها حتى اليوم كما كانت عليه وقت الحصول عليها.

وبالإضافة إلى هذه الأدوات الثمينة المفيدة للباحثين وأعنى بها الفهارس التى أعدها إيرل، أبقى إيرل على كل الفهارس القديمة، والحصورات، والسجلات الخطية التى جاء مع مكتباتها ومجموعاتها، ووضع هذا كله فى خدمة الباحثين. وقد كشف هذا عن تباين واختلاف بين قواعد العمل السابقة فى نفس مكتبة الفاتيكان ومعظم المكتبات فى نفس الفترة والتى كانت تضيق الخناق على استخدام المخطوطات قراءة ونسخاً. أما قواعد العمل التى أرساها إيرل مجدداً فقد أحدثت ثورة فى استخدام المخطوطات حيث كان مبدأ الرجل هو أن الكتب للاستخدام ومن هنا فقد أتاحها للاستخدام والقراءة والاستشارة بمنتهى الحرية وبدون قيود للأشخاص أصحاب الحق فى الاستخدام ومن ذوى الخلفية السليمة المناسبة. بل وسمح باستخدام آثار ومتعلقات القديسين المحفوظة فى خزائن الذخائر. وفى هذا الإطار أمر إيرل وخطط بأن يوضع كل شىء تحت تصرف الباحثين بمنتهى الحرية سواء كان ذلك المجموعات أو أدوات البحث فيها.

ولمزيد من تيسير استخدام الذخائر الموجودة فى مكتبة الفاتيكان، أعطى إيرل الإذن بتصوير تلك الذخائر لمن يشاء تصويراً فوتوغرافيًا. ولم يطلب إلى المستفيد أن يقدم نسختين أو أكثر للمكتبة كما كانت تفعل مكتبات كثيرة آنذاك ولكنه أدخل إلى

المكتبة نفسها عدة أنظمة للتصوير الفوتوغرافى كان من بينها طريقة الأبيض فوق الأسود. التى كانت أهم طريقة فى حينها. هذه التسهيلات كلها لم تساعد فقط فى توفير وقت ومال الباحثين وخاصة فى حالة البحوث والدراسات المستفيضة التى كانت تقوم بها الجمعيات العلمية ولكن ساعدت أيضا فى حماية المواد نفسها من التلف فى حالة كثرة التداول والتناول. وفى هذا الصدد يعتبر إيرل رائدًا بكل المعايير وقد اعترف له الباحثون من كل المجالات بهذا الفضل كما اعترف له به زملاؤه المكتبيون والأرشيفيون لقد اهتم إيرل كذلك بظروف البحث وأدواته خارج مكتبة الفاتيكان. ومن هذا المنطلق قام بزيارات عديدة للمكتبات الكبرى فى أوروبا ولاحظ الجوانب السلبية والإيجابية فى القراءة والاستخدام فى علاقتها بسلامة وأمن المجموعات إلى جانب راحة القراء والمستفيدين. وقد انطلق من خبراته هذه إلى ترتيب قواعد استعمال مكتبة الفاتيكان. ولقد اهتم إيرل بتفاصيل التفاصيل مثل: القمطرات، الكراسى، والمقرآت، ماسكات الأوراق، المحابر، واستخدام أقلام الحبر وأقلام الرصاص والألواح، كل ذلك لحماية المخطوطات والمطبوعات وفى نفس الوقت لراحة القراء.

وما كان لـ إيرل أن يكون مكتبيًا عظيمًا على النحو الذى كان عليه لو لم يهتم كذلك بالوقاية المنظمة والمنتظمة لمواد المكتبة من الأضرار الطبيعية والبشرية.

فالبشر قد يفسدون الكتب والأوراق عن طريق سوء الاستخدام. وهذا يفسر قواعد الأمن والسلامة التى وضعها لضمان الاستخدام المناسب للمواد من جانب الباحثين وكان من الطبيعى أن تتعرض المواد القديمة بالذت للتلف السريع مما يجعلها غير قابلة للقراءة. وللأسف الشديد بعض القراء يستخدمون أحماضًا معينة أو طرقًا غير سليمة لإظهار الكتابة المطموسة أو الممسوحة مما يسبب أضراراً لا يمكن إصلاحها سواء للنص أو للمادة الحاملة له. ولقد منع إيرل منعًا باتًا استخدام هذه الأساليب حفاظاً على تلك المواد من التلف ريثما يأتى اليوم الذى تخترع فيه وسائل آمنة لإظهار ذلك المطموس على نحو ما ظهر فى أيامنا من أشعة تحت الحمراء أو فوق البنفسجية.

ومن جانب آخر واجه إيرل الأخطار والأضرار التى فرضتها الطبيعة على المود المكتبية فقد حاول قدر طاقته ترميم المواد التالفة نتيجة سوء الاستخدام أو البلى الطبيعى أو أكل الحشرات. وقد أنشأ لهذا الغرض معملاً زوده بالموظفين المؤهلين لهذا

العمل. ولم يكن غرض المعمل هو فقط إصلاح ما يتلف وإنما أيضا الوقاية عن طريق مقاومة الحشرات والأرضة ودود الكتب والفئران وغيرها. وقد تعاون إيرل وتباحث مع المكتبات الأخرى حول أنجح السبل لوقاية الحبر والورق والرق وترميم وحفظ المواد.

وفى هذا السياق قام الرجل بمبادرة لا ينبغى أن تمر فى هدوء. ففى اتفاق بين الحكومات والمكتبات سعى إيرل إلى عقد اجتماع فى سانت جاللو فى سويسرا من ٣٠ سبتمبر إلى الأول من أكتوبر ١٨٩٨؛ نوقشت فيه المشكلات التى تتعرض لها المجموعات والأضرار والمخاطر التى تصيبها والعلاجات التى يمكن اقتراحها وسبل الحفظ والترميم الملائمة فى هذا الصدد.

ولقد اقترح فى هذا الاجتماع طريقة محددة لصيانة المواد وحفظها ألهمت إيرل مجالاً جديداً للريادة؛ ذلك أنه للحفاظ على أهم ذخائر المكتبة وحمايتها من الفقدان فقد تقرر تصوير المخطوطات المهددة بالتلف فى طبعات أوفست. وقد نفذ إيرل هذا الاقتراح فوراً؛ وبالتعاون مع أحسن الناشرين والطابعين بدأ سلسلة مخطوطات مكتبة الفاتيكان المصورة والتى عن طريقها بعث إلى النور أثمن مخطوطات مكتبة الفاتيكان واحداً بعد الآخر.

وإلى جانب هذا النشاط الذى كان يهدف أساساً إلى الحفاظ على المخطوطات وصيانتها، بدأ إيرل برنامجًا نشريًا آخر ولكن لهدف مختلف، وهو نشر الأبحاث والدراسات التى يقوم بها الباحثون العاملون فى المكتبة. ومن بين العديد من المطبوعات كانت هناك السلسلة العظيمة «بحوث ودراسات» حيث صدر فيها ٣٠٤ مجلدات. وإلى جانب الفهارس المطبوعة لمكتبة الفاتيكان هناك سلسلة مصورات الآثار والتى من بينها خطط وآثار روما الكبرى وقد توفر إيرل بنفسه على إعدادها وتحريرها. كذلك كان إيرل هو الذى اقترح برنامج النشر الفذ الذى قامت به مكتبة الفاتيكان وماتزال تقوم به حتى الآن.

وقد يكون عرضنا لإنجازات إيرل فى مكتبة الفاتيكان مبتوراً إذا لم نستعرض بعض

المعلومات الخاصة بتنظيم وإدارة العاملين على نحو ما قام به إيرل فى المكتبة خلال فترة رئاسته لها. وكان من الطبيعى أن يبدأ بالوظائف القيادية أو ما نسميه فى أيامنا بالإدارة العليا ثم يثنى بعد ذلك بفئات الموظفين المهنيين على نحو ما تطورت عليه من تسميات وواجبات عبر أربعة قرون هى عمر مكتبة الفاتيكان. ولقد حرص أولا وقبل كل شىء على أن تكون المكتبة تحت إدارة موحدة هى إدارة المدير «بريفكت» الذى كان يجب أن ترفع إليه وحده تقارير الأقسام والأنشطة. وبعد ذلك صنف الموظفين عدديًا ونوعيًا على ضوء احتياجات المكتبة الجديدة. وكانت **الفئة الأولى** تضم الباحثين الذين وهبوا أنفسهم لوصف وتحقيق المخطوطات وفهرستها، و**الفئة الثانية** ضمت مفهرس الكتب المطبوعة والإداريين، و**الفئة الثالثة** ضمت العاملين فى الخدمات العامة.

ولقد قيل إن التنظيم الإدارى الجديد لمكتبة الفاتيكان كما أراده البابا «ليو الثالث» وكما نفذه إيرل لم يكن مجرد إصلاح عادى بل كان مكتبة جديدة. ومن هنا كانت أهمية العمل الذى قام به إيرل من جمع للوائح والقواعد القديمة التى كان معمولاً بها على مر القرون فى مكتبة الفاتيكان، وتحليل علمى لها ودراستها والخروج بلائحة جديدة من إعداد إيرل وزملائه وطبقا لتوجيهات البابا «ليو الثامن». وقد تمت الموافقة على اللائحة الجديدة وإقرارها من قبل «بيوس الحادى عشر» الذى خلف إيرل فى رئاسة المكتبة وظلت هذه اللائحة معمولاً بها حتى سنة ١٩٧٧.

وإذا كانت هذه هى إنجازات «فرانز إيرل» فى مكتبة الفاتكيان فإن له أنشطة وإنجازات فى مكتبات وأرشيفات أخرى. وقد كشفنا عن جانب من هذه الأنشطة عندما تحدثنا عن العلاقات التى أقامها مع المكتبات والأرشيفات الأخرى لدراسة وحل المشاكل المشتركة. ويبقى من الضرورى أن نتوقف أمام أنشطته مع المكتبات والأرشيفات الكنسية بالذات فى إيطاليا. ففى سنة ١٩٠٢ قامت وزارة الداخلية بإصدار «القواعد التنظيمية لاستخدام وإدارة الأرشيفات والمكتبات الكنسية» وقد تم التصديق عليها من جانب وزير الداخلية آنذاك سنة ١٩٢٥ مع خطاب موجه إلى جميع الأساقفة الإيطاليين. لقد كان هذا الدليل المجهل هو من إعداد إيرل الذى لم يشأ أن

يذكر اسمه عليه. وقد وضع فى هذه القواعد كل التعليمات اللازمة لصيانة ورعاية هذه المؤسسات وأيضا طرق استعمالها من قبل الباحثين وإدارتها من قبل العاملين فيها.

وقد عكست تلك القواعد النظام والترتيبات التى كان معمولاً بها فى مكتبة الفاتيكان فى ذلك الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك كان من الواضح أنه كان مديرًا للمدرسة البابوية التى أسسها البابا «ليو الثامن» فى الأول من مايو ١٨٨٤ فى الأرشيف السرى وذلك لإعداد أخصائيين فى علم الكتابة والدبلوماتيكا.

ونختتم هذه الدراسة عن «فرانز إيرل» بلمحة عن شخصيته الإنسانية وقد كان هو نفسه واعيًا لها على نحو ما نستشفه من بعض تعبيراته الشفوية والمكتوبة على السواء. لقد كان رجلاً موهوبًا ذا ذكاء حاد وذاكرة غير عادية. وكانت أهم ميزة فيه الهدوء والرزانة بل والصرامة. وكانت لديه سعة فى الأفق وتفتح على كل شىء وكل إنسان يمكن أن يساعده فى تحقيق الرسالة التى يسعى إليها. وكان يحسن الاستماع والإنصات ثم يختار بعد ذلك الطريق الذى يراه مناسباً، وعادة ما كان سلكه دونما اعتراضات أو صعوبات أو عقبات أو فشل. ومن جهة أخرى كان الرجل متسامحاً إلى أقصى حد وقد انعكس ذلك على المرونة البادية فى التعليمات والقواعد التى وضعها فى لوائح المكتبة، والترحيب والمساعدة التى يقدمها للباحثين من كل جنس ولون وبصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم ومعتقداتهم وأعمارهم وشخصياتهم. وكل من عرفه أشاد بسلوكه الأبوى إزاء موظفيه وبسبب هذا فقد كانوا يعملون أسرة واحدة، وكل منهم كان يؤدى عمله فى تفان وتكريس وكانوا يتسابقون إلى تقديم العون والمساعدة عندما يطرأ أى طارئ. لقد تجمعت فى الرجل صفات رجل الدين الكاثوليكى الجزويتى القسيس إلى جانب صفات العالم الباحث ذى المؤهلات العليا؛ والذى كان لديه إحساس شديد بالواجب نحو المهمة المقدسة التى ألقى بها البابوات على عاتقه إزاء المكتبة.

وكان لا يمكن للتقدير والتكريم أن يخطئا الطريق إلى هذا الرجل: لقد جاءاه من

حدب وصوب: من الباحثين والدارسين، من المؤسسات الفكرية والعلمية والثقافية فى كل أوروبا، بل ومن الحكومات نفسها. لقد جاءه التكريم الأكبر خاصة يوم بلوغه سن الثمانين ففى الرابع من نوفمبر ١٩٢٤ وفى حضور بيوس الحادى عشر، وفى حضور مجمع الكرادلة والسلك الدبلوماسى لدى الأرض المقدسة، وبحضور ممثلين عن الجامعات والمعاهد العلمية والأكاديميات، وبحضور باحثين متميزين من جميع أنحاء أوروبا، وبحضور جميع موظفى مكتبة الفاتيكان والأرشيف السرى؛ بحضور هؤلاء جميعا قدم له البابا كتابًا تذكاريًا تكريميًا من خمس مجلدات يتضمن كتابات عنه ومن أجله تخليدا لما قام به من إنجازات فى مكتبة الفاتيكان. ولقد أكد على هذا المعنى أعلى سلطة فى الكنيسة الكاثوليكية نفسها عندما قال البابا «إن مكتبة البابوات تدين للأب إيرل بما حققته وما وصلت إليه من هذا المستوى الرائع الذى وضعها بين أرقى المؤسسات من نوعها. لقد عاشت مكتبة الفاتيكان فى تلك الفترة ومازالت أزهى عصورها مما جعلها واحدة من أفضل مكتبات البحث فى العالم.

المصادر

1- Huber, R.M The Cardinal Fr. Ehrle._**in**._ Catholic Historical Review._ vol.20, 1934-1935. pp 175-184.

2- Ruysschaert, J. The Apostolic Vatican Library._**in**._ The Vatican and Christian Rome._ Vatican City, 1975.

3- Stickler, A.M.Ehrle, Franz._**in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1985.

ولمن يريد الاطلاع على صور الاحتفال بتكريمه فى عيد ميلاده الثمانين الذى أشرت إليه فى النص وحيث توجد دراسات ومقالات وإسهامات مختلفة عنه وعن إنجازاته بالإضافة إلى سيرته الكاملة وببليوجرافية مشروحة بأعماله، فإنه يمكن الرجوع إلى المجلدات الخمسة التى قدمت له فى تلك المناسبة وبياناتها كالآتى:

Miscellanea Francesco Ehrle, Studi e Tésti, Vatican City, 1924.5 vols.

أيرلندا، المكتبات فى

Irland, Libraries in

كان تقسيم أيرلندا بمقتضى قرار حكومة أيرلندا سنة ١٩٢٠م إلى جمهورية أيرلندا (أى الجنوبية) وأيرلندا الشمالية أول تقسيم لتلك الجزيرة فى كل تاريخها. ورغم هذا التقسيم السياسى الصبغة، إلا أنه لم ينجح فى تقسيم الجزيرة تقسيمًا ثقافيًا أو فكرياً. ورغم الاعتراف بواقع هذا التقسيم السياسى ورسوخه عبر تلك الفترة (نحو ثمانين عامًا الآن) إلا أن وحدة الثقافة والفكر قد فرضت نفسها ولم يترك المكتبيون فى شطرى أيرلندا أية فرصة لتأكيد هذه الوحدة إلا واغتنموها فعقدوا المؤتمرات المشتركة بين اتحاد مكتبات أيرلندا (الجنوبية) واتحاد مكتبات أيرلندا (الشمالية) الذى هو فرع من اتحاد المكتبات البريطانية. وشكلت لجان دائمة مشتركة حول القضايا التى تهم شطرى أيرلندا. وفى سنة ١٩٧٢م أدمجت مجلة «المكتبى» التى يصدرها اتحاد مكتبات أيرلندا (الجنوبية) مع مجلة «مكتبات أيرلندا الشمالية» لتصبحا معا مجلة واحدة هى «المكتبى: المكتبة الأيرلندية». ونحن فى هذا البحث معنيون بدراسة المكتبات والحركة المكتبية فى جمهورية أيرلندا أى أيرلندا الجنوبية المستقلة عن المملكة المتحدة أو بريطانيا العظمى.

تقع جمهورية أيرلندا (أيرلندا الجنوبية) فى جنوبى جزيرة أيرلندا فى المحيط الأطلنطى غرب بريطانيا العظمى. وجزيرة أيرلندا تقع عموما فى شمال غرب قارة أوربا الأم. تضم أيرلندا الجنوبية ستة وعشرين مقاطعة تكون ولايات تلك الجمهورية المستقلة. أما أيرلندا الشمالية التى هى جزء من بريطانيا فإنها تضم ست مقاطعات فقط. ويبلغ سكان جمهورية أيرلندا فى نهاية القرن العشرين نحو أربعة ملايين ومائة ألف نسمة ويعيشون على مساحة ٧٠,٢٨٤ كيلو متراً مربعًا. واللغتان الرسميتان هناك هما: الأيرلندية والإنجليزية.

ولقد تشكل تاريخ المكتبة الأيرلندية فى الفترة الواقعة بين ١٥٠٠ و١٩٠٠م أما التطورات التى وقعت فى القرن العشرين فإنها قد تأثرت أساساً بالتيارات السياسية والفكرية والعلاقات السلبية والإيجابية مع بريطانيا وأوربا الغربية والولايات المتحدة.

ولقد بدأت تلك التطورات منذ ١٩٠٤م ثم منذ ١٩٢٨ حينما أنشئ أول اتحاد للمكتبات الأيرلندية.

والحقيقة أن تاريخ المكتبات فى أيرلندا فى قرونه الأولى ليس له ند أو نظير فى أية دولة أوربية أخرى؛ فمنذ القرن الخامس الميلادى نشط الرهبان الأيرلنديون فى نسخ وكتابة الكتب للكنيسة فى حين أن الكتب التقليدية العلمانية كانت تكتب باللغة الأيرلندية بل إننا نصادف بعض رسائل دينية تكتب باللغة الأيرلندية. ويشير بعض الباحثين المعاصرين لتلك الفترة مثل «بيديه» إلى وفرة الكتب المنشورة آنذاك. كما نجد فى كتاب الاستشهاد (الشهادة) الذى وضعه «فيلير إنجوس» (حوالى ٨٠٠م) إشارة إلى مكتبة سانت لونجاراد من أوسورى فى القرن السادس الميلادى حيث وصفها بأنها مجموعة من الكتب فى كل العلوم، كما أشارت حوليات تيجيناك المتوفى ١٠٨٨م إلى مكتبة ضخمة فى كلونماكنوا. وكانت الكتب تنسخ فى مناسخ خاصة وتحفظ فى «دور الكتابات» وكان يعهد بها إلى «خازن الكتب».

كانت الكتب فى أيرلندا تكتب أساسًا على الرقوق وتحفظ على شكل أوراق سائبة بين جلدتين مقواتين؛ وكانت بعض تلك الكتب تحفظ فى حقائب من الجلد تعلق على الجدران؛ ويعتقد أن تلك الطريقة كانت خاصة بأيرلندا دون سائر الدول الأوربية. وكانت الكتب الثمينة يغلق عليها فى أغلفة أو حقائب تسمى «الحقيبة المقدسة» وذلك بقصد إبعاد تلك الكتب على أيدى الدهماء التى قد تسئ استخدامها. ويعتقد أن أقدم حقيبة مقدسة وصلتنا هى تلك التى تضم «كتاب دورو» والتى وصلتنا عن «مايل سيكنيل»، ملك أيرلندا ٨٧٧-٩١٦ وكانت مصنوعة من رقائق الفضة ومزينة بصليب كامل من الفضة أيضا. ولقد طمع اللصوص فى تلك الحقيبة المفضضة أكثر مما طمعوا فى الكتاب الذى تحتويه وسرقت تلك الحقيبة واختفى الكتاب؛ كذلك وصلتنا قصة «كتاب كلز» فى حوليات «أولستر» المكتوبة سنة ١٠٠٧م حيث ورد أنه بسبب حقيبته الثمينة سرق فى الليل من الكنيسة الحجرية فى سينانوس؛ ولقد وجد هذا الإنجيل فيما بعد منزوعًا من حقيبة الثمينة الذهبية. وفى مكتبة الأكاديمية الملكية الأيرلندية نموذج على تلك الحقائب (كتاب كاتاش)؛ كما نصادف فى متحف أيرلندا الوطنى نماذج عديدة على تلك الحقائب المقدسة وأيضا الحقائب المعلقة.

والحقيقة أن الخط الذى كتبت به الكتب فى تلك الفترة كان أجمل خط وأكثرها تميزاً فى كل أوربا وإن نظرة واحدة على خط كتاب كلز تؤكد لنا ذلك كما أن الزخرفة والتذهيب لانظير لهما. وتذكر المصادر أن كتاب دورو سابق الذكر يعتبر نقطة تحول هامة فى فنون الإنجيل الأيرلندى.

كانت الكتب متوافرة بكثرة للطلاب وكان تبادل الكتب بين المراكز الأيرلندية والأجنبية مسألة عادية. وكان المبشرون الذين يذهبون إلى بريطانيا والدول الأوربية للوعظ وتعليم الإنجيل يأخذون ويعودون محملين بكتب كثيرة نجد بعضها الآن مازال محفوظًا فى المكتبات فى أنحاء مختلفة من أوربا.

وكان النرويجيون الذين غزوا أيرلندا سنة ٧٥٩م يدمرون المكتبات وإن كان الرهبان قد نجحوا فى إنقاذ بعض كتب أخذوها معهم إلى المنفى، وأثروا بها للمرة الثانية المكتبات فى أوربا. وفى القرون التى تلت حيث تعرضت أيرلندا المزيد من الغزوات الأنجلو نرويجية وخاصة فى القرن الحادى عشر خفتت حركة نسخ وكتابة الكتب ولم تزدهر المكتبات كما كان فى السابق.

ولقد جاهد الأيرلنديون منذ القرن الحادى عشر وحتى القرن السابع عشر للحفاظ على العلم والفكر فى بلادهم وحيث حاول الغزاة محو هذا الفكر وطمس معالمه؛ إلا أن النتائج كانت محدودة وخاصة بعد حل الأديرة خلال حركة الإصلاح مما أدى إلى تشتيت المكتبات وتبعثر محتوياتها. وفى نفس الوقت كان الأيرلنديون الذين تركوا بلادهم واعين تمامًا بضرورة إنقاذ سجلات وكتب الحضارة الأيرلندية وضرورة استمرار التعليم الذى حرموا منه داخل أيرلندا ومن ثم أنشئت كليات أيرلندية فى عدة دول أوربية لهذا الغرض النبيل؛ وأصبحت مكتبات تلك الكليات مستودعات للإنتاج الفكرى الأيرلندى فى تلك البلاد ولعل أحسن نموذج على ذلك هى مكتبة كلية الفرنسيسكان الأيرلنديين فى لوفان - بلجيكا والتى ماتزال حتى اليوم تضم مجموعة رائعة من المخطوطات والمطبوعات الأيرلندية.

وطالما أن مثل تلك المواد الباكرة تلزم أشد اللزوم للدراسات والبحوث الأيرلندية، فإن المكتبة الوطنية الأيرلندية بدأت منذ ١٩٤٧ فى البحث عن تلك المواد خارج أيرلندا؛ ويتضمن التقرير السنوى للمكتبة بيانا بنتائج البحث عن تلك المواد. ومن

بين من اهتموا بحصر ودرس ووصف تلك الأعمال «لودفيج بيلر» أستاذ علم الكتابة واللغة اللاتينية المتأخرة فى الكلية الجامعية فى دبلن، ولقد قام «كينى» بحصر ووصف ودرس نحو ٧٥٠ عملاً أيرلنديًا موجودًا خارج أيرلندا ونشر دراسته وقائمته سنة ١٩٢١. كما قام «ر.ج.هينر» بحصر ٤٠٠٠ عمل آخر وقد نشر هذا الحصر والدرس فى بوسطون سنة ١٩٦٥ بعنوان «المصادر المخطوطة فى تاريخ الحضارة الأيرلندية». وقد تم هذا الحصر من واقع ٦٧٨ مجموعة فى ٣٩٥ مكتبة من ٣٠ دولة. وقامت المكتبة الوطنية بالحصول على نسخ من تلك الأعمال عن طريق الزيروكسس أو الميكروفيلم ومازال البحث مستمراً. ولقد وجه الزعيم الأيرلندى الوطنى «توماس ديفز» نداءه الشهير فى جريدة «الأمة» فى السابع عشر من أغسطس ١٨٤٥م بضرورة جمع الإنتاج الفكرى الأيرلندى المشتت واعتبار ذلك جهاداً فى سبيل الوطن.

ومن جهة ثانية قام «باتريك ماكبرايد» مدير أرشيف بلجروف فى كلية دبلن الجامعية بزيارة العديد من الدول الأوربية لجمع المواد المتعلقة بالأيرلنديين المهاجرين منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، وقد جمع مادة غزيرة ذات أهمية خاصة فى كتابة الأنساب وقد حملها على ميكروفيلم مازال محفوظًا حتى الآن فى أرشيف بلجروف.

والحقيقة أن تاريخ المكتبة الأيرلندية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر يرتبط ارتباطًا وثيقاً بالمؤسسات التى أقامها الأيرلنديون والإنجليز فى الجزء الشرقى خاصة من أيرلندا؛ وهى مؤسسات علمانية بالدرجة الأولى ذلك أنه فى ظل الملك الإنجليزى البروتستانتى هنرى الثامن وخلفائه تم حل ما لايقل عن ٣٠٠ مؤسسة دينية ودير فى أيرلندا فى الفترة من ١٥٣٤ وحتى ١٦١٠. وكما حدث فى إنجلترا نفسها انتهى دور المكتبات والمناسخ التى كانت مزدهرة فى ظل الطوائف الدينية فى العصور الوسطى. ورغم تلك الكارثة التى حلت بالتراث المخطوط القديم فإننا يجب أن نعترف بأن ذلك كان لمصلحة وفائدة المؤسسات العلمانية والأكاديمية الجديدة فى أيرلندا والتى حققت مكاسب كبيرة من وراء إعادة توزيع ممتلكات الكنيسة. ففى سنة ١٥٤١ على سبيل المثال قدمت الأراضى التى تمت مصادرتها من جماعة الوعاظ

الفرير فى دبلن إلى جمعية رجال القانون وهى الجمعية التى كونت فيما بعد أكبر مكتبة قانونية فى الدولة. ومثال آخر من أول جامعة حديثة فى أيرلندا ونعنى بها كلية ترنيتى تلك التى قامت على أنقاض مؤسسة الأوغسطينيين المسماة «كل المقدسين» سنة ١٥٩٢. هذه المؤسسات الجديدة التف حولها العلماء والباحثون وجمعوا لها الكتب التى أثرت فكر الأجيال اللاحقة من الأيرلنديين.

وتدين مكتبات القرن السابع عشر بعد ١٦١٠م بالفضل للإكليريين التابعين للكنيسة الإنجيلية ومنهم على سبيل المثال كبير الأساقفة جيمس أوشر المتوفى ١٦٥٦م والذى جمع مجموعات كتب كثيرة من الشرق الأوسط وأوربا قدمت إلى كلية ترينتى والتى غدت أهم مجموعاتها على الإطلاق. ومن بينهم أيضا كبير الأساقفة «نارسسيوس مارش» الذى قام بإنشاء أول مكتبة عامة فى دبلن سنة ١٧٠٧ كملجأ يهرع إليه الخريجون والأفاضل فى المدينة. ومهما يكن من أمر فإنه فى الفترة من ١٦٩٣-١٧٧٣ أنشا الإكليريون الأنجليكان ستة مكتبات دوقية فى أنحاء مختلفة من أيرلندا بالإضافة إلى مكتبة عامة فى العاصمة الكنسية القديمة آرماغ. من بين تلك المكتبات الكنسية نجد مكتبة كاشيل، كورك، كيلكينى والتى ماتزال موجودة حتى الآن. وبالتدريج تحول الدور الإكليريكى فى إنشاء المكتبات إلى يد العلمانيين وآلية السوق الحرة وخاصة ماعرف فيما بعد بمكتبات الاشتراكات التى ارتبطت ارتباطًا وثيقاً بتجارة الكتب.

لقد أنشئت مكتبة كلية ترينتى فى دبلن سنة ١٦٠١، ومكتبة مارش العامة كما أشرنا ١٧٠٧، ومكتبة جمعية دبلن الملكية سنة ١٧٣٣٦، ومكتبة الجمعية الملكية الأيرلندية سنة ١٧٨٣ ومكتبة كنجز إن ١٧٨٧. هذه المكتبات جميعًا اتخذت دبلن مقرًا لها وفى هذه المدينة نجد أهم وأكبر مصادر المعرفة فى كل أيرلندا.

ومع التخفيف التدريجى لقوانين العقوبات ضد الكاثوليك فى القرن الثامن عشر، جاءت سياسة متسامحة إزاء التعليم الكاثوليكى وسمح لهم بإنشاء المدارس لتعليم شباب الكاثوليك وكانت بعض تلك المدارس تقدم التعليم العالى للقساوسة. وقد غدت المكتبات جزءاً أساسيًا فى تلك المدارس وعلى رأسها مدرسة كارلو. وفى سنة

١٧٩٥م أُسِّست كلية سانت باتريك فى ماينوث لتعليم القساوسة والعامة بصفة رسمية. وقد بُذِلت جهود لإنشاء مدرسة لاهوتية مستقلة فى كلية ترينتى فى دبلن ولكنها باءت بالفشل. وقد غدت مدرسة مانيوث كلية رسمية فى جامعة أيرلندا الوطنية سنة ١٩٠٤م وقد نمت فيها مع الزمن مكتبة عظيمة قوية فى المجالات الدينية خاصة.

وإن أية محاولة لاكتشاف ميول القراءة وأذواقها لدى العمال المهرة وأسرهم فى القرن الثامن عشر فى دبلن، كورك، جالويى لابد وأن تبدأ بتحليل فهارس مكتبات التأجير فى تلك المدن. ذلك أن أيرلندا قد سارت فى خطى باعة الكتب الإنجليز فى لندن، وشركة كتبة فيلادلفيا فقام «جيمس هوى» بإنشاء أول مكتبة «تأجير» فى كل أيرلندا بمدينة دبلن سنة ١٧٣٧. لقد قدمت لنا سجلات تجارة الكتب الأيرلندية فى القرن الثامن عشر بيانًا بثمانى عشرة مكتبة اشتراكات. وكانت أطول تلك المكتبات عمرًا مكتبة التأجير «أبوللو» لصاحبها «فنسنت دولنج» فى دبلن. ويكشف فهرس هذه المكتبة الذى نشر لأول مرة سنة ١٧٩٣ عن وجود نحو ٢٠٠٠ كتاب فى هذه المكتبة ٣٦٪ منها عبارة عن قصص. ومن ثم يرى الخبراء أن الهدف الأساسى من تلك المكتبات كان تقديم مواد الترفيه والترويح؛ كما أنها من جانب آخر كانت بديلاً عن المكتبات المدرسية فى المدن ذات الأعداد الكبيرة من المدرسين مثل دبلن، كورك؛ بلفاست.

وعلى العكس كانت مكتبات الاشتراكات التى لا تهدف إلى الربح تتحرى الدقة فى اختيار مجموعاتها وعضويتها حيث كانت تخدم مجتمعا يتراوح ما بين الأكاديميين والمهنيين وخاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا. وفى بعض الأحيان كانت مكتبات الاشتراكات تقتصر على مجموعة مهنية أو سياسية محددة؛ فكما حدث أن شهدت فيلادلفيا سنة ١٧٤٣م تأسيس «الجمعية الفلسفية الأمريكية» لتنمية العلوم النافعة؛ قامت فى أيرلندا جمعيات واتحادات عديدة لنفس الغرض. وعلى سبيل المثال أنشئت فى سنة ١٧٣١ «جمعية دبلن» لتحسين الفنون والآداب والصناعات والزراعات والتجارات فى الدولة. وفى سنة ١٧٩٧ غدت مكتبتها العلمية الفنية من الضخامة

بحيث احتاجت إلى فهرس كبير وإن لم ينشر حتى ١٨٠٧. وفى أيرلندا الشمالية أنشئت جمعية مماثلة هى «جمعية بلفاست لترقية المعرفة المفيدة» ومازال الجمعيتان تواصلان حتى اليوم أعمالهما. لقد قامت جمعية بلفاست فى مدينة مينائية صاخبة لايزيد عدد سكانها آنذاك عن ١٩٠٠٠ نسمة أى عشر سكان مدينة دبلن. لقد كانت هناك تجارة ممتدة بين بلفاست وفيلادلفيا هذه التجارة كانت جسراً نقل الأفكار الثورية من «الثورة الأمريكية» إلى جمعية بلفاست وبثتها بين العديد من أعضائها وجعلت الأيرلنديين يثورون ضد الإنجليز. ولقد شنق أمين مكتبة الجمعية - «توماس رسل» - وعضو لجنة المكتبة - «هنرى جوى ماك كراكن» بتهمة الاشتراك فى تنظيم الثورة ضد الإنجليز سنة ١٧٩٨.

وبعد اتحاد البرلمان الإنجليزى والبرلمان الأيرلندى فى لندن بعد سنة ١٨٠٠ سرت روح الثورة من بلفاست إلى أعضاء جمعية مكتبة دبلن التى أُسِّست سنة ١٧٩١. وإذا قورنت جمعية مكتبة دبلن بجمعية مكتبة بلفاست أو حتى بجمعية مكتبة كورك التى جرى تأسيسها سنة ١٧٩٢م فإننا سوف نجد أن جمعية دبلن أثبتت أنها مغناطيس اجتذب الشخصيات السياسية الوطنية الهامة من أمثال «دانييل أوكونيل» المحامى الذى خاض صراع التحرير سنة ١٨٢٩.

وهكذا فإن جمعية مكتبة دبلن جاءت على النقيض تمامًا من جمعية دبلن الملكية التى كانت مكتبتها وأنشطتها تمول سنويًا من قبل البرلمان الإنجليزى، والتى لم يكن للعامة أن ينتفعوا بها. وعلى الجانب الآخر فإن مكتبة جمعية دبلن الملكية هذه أصبحت مكتبة أيرلندا الوطنية سنة ١٨٧٧ من خلال تشريع وافق عليه البرلمان، ولم تفتح كما سنرى أمام الجمهور إلا سنة ١٨٩٠ وكانت أول مكتبة فى كل أوربا تستخدم تصنيف ديوى العشرى وأصبحت كما أشار «جيمس جويس» قبلة القراء فى دبلن وهكذا أبطلت حجة جمعية مكتبة دبلن فى البقاء فتوقفت سنة ١٨٨٢.

كانت تلك لمحة تاريخية عن نشأة وتطور المكتبات بعامة فى أيرلندا الجنوبية ولسوف نتناولها على فئاتها فى الوقت الحاضر.

المكتبة الوطنية الأيرلندية

كما أشرت سابقًا تطورت مكتبة أيرلندا الوطنية عن مكتبة جمعية دبلن الملكية التى

اشترت فى سنة ١٨١٥م «منزل لينستر» الذى كان مقر «دوف لينستر». تلك الجمعية كما قلت سابقًا والتى ماتزال قائمة حتى الآن كانت فى القرن التاسع عشر مركزًا للحياة الفكرية والثقافية فى أيرلندا بل وكانت بحق مركز للحياة الرياضية. ومن هذا المنطلق أنشأت مكتبة ومتحفًا طبيعياً وتم الاعتراف بها كمؤسسة شبه عامة وتلقت دعماً سنوياً من البرلمان. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر فتحت أبوابها إلى حد ما للطلاب والباحثين. وفى سنة ١٨٧٧ صدر قرار حكومى بالاستيلاء على المكتبة والمتحف (قرار علوم ومتحف دبلن) وتحويلهما إلى مؤسسة وطنية؛ وسميت المكتبة باسم «مكتبة أيرلندا الوطنية». وقد نقلت المكتبة سنة ١٨٩٠ إلى مبنى جديد أعد لها خصيصًا. وقد نقلت المجموعات فى شهر يوليو من تلك السنة تحت إشراف «ويليام آرشر» الذى كان قد عُيِّن أمينًا لمكتبة جمعية دبلن الملكية سنة ١٨٧٦ ومنذ ١٨٧٧ وحتى ١٨٩٥م كان أميناً أى مديراً لمكتبة أيرلندا الوطنية؛ وقد خلفه فى هذا المنصب مساعده «ت.و. ليستر» الذى استمر فى المنصب حتى ١٩٢٠ حين خلفه الدكتور «ر.لويد برايجر» حتى سنة ١٩٢٤ حين عين الدكتور «ر.أ. بست» خلفاً له فى المنصب. وفى سنة ١٩٣٤ تغيرت تسمية الوظيفة من «أمين المكتبة» إلى «مدير المكتبة». وفى سنة ١٩٤٠ عُيِّن الدكتور «ر.ج. هيز» مديراً للمكتبة خلفاً للدكتور «بست». وكما ألمحت سابقًا كانت مكتبة أيرلندا الوطنية هى أول مكتبة فى كل أوربا تطبق تصنيف ديوى العشرى. ولقد نمت المكتبة نمواً كبيراً عبر قرن وربع وتضخمت مجموعاتها نسبيًا من خلال الإهداء والوقف والشراء والتبادل. وتدار المكتبة بواسطة مجلس أوصياء يضم اثنى عشر عضواً أربعة منهم تعينهم الحكومة وثمانية تختارهم أو تنتخبهم جمعية دبلن المكتبة. ومجلس الأوصياء مسئول عن إدارة المكتبة أمام وزارة التعليم الأيرلندية. وتصل المجموعات اليوم (٢٠٠١م) إلى نحو ١,٠٠٠,٠٠٠ مجلد وميزانية الشراء مليون جنيه أيرلندى سنويًا. والمجموعات غنية جدا بكل ما يتصل بأيرلندا وكما أشرت لا تدخر المكتبة وسعًا فى استكمال المجموعات. وأهم المجموعات هى:

١- الكتب المطبوعة. ونصادف بها مكتبات شخصية كثيرة من بينها مجموعة

جولى التى كونها وقدمها الدكتور «جاسبر جولى» (١٨١٩-١٨٩٢) والتي تبلغ ٢٣٠٠٠ مجلد مطبوع إلى جانب مجموعة النوتات الموسيقية والمحفورات وتمتاز بمجموعاتها عن الأدب النابوليونى وتكمن قوة هذه المكتبة الشخصية فى «الشئون الأيرلندية». وقد قدم الدكتور «جولى» مكتبته هذه إلى جمعية دبلن الملكية سنة ١٨٦٣ وثم احتفظت باستقلالها داخل المكتبة الأم. ومن بين المكتبات الشخصية كذلك مكتبة ثوم التى قدمتها أرملة «ألكسندر ثوم» سنة ١٩٠٣ وتصل إلى ٣٩٠٠ مجلد معظمها مجلد تجليدًا فاخراً وتتفوق فى الشئون الأيرلندية. وقد احتفظت هذه المجموعة باستقلالها. ومن المكتبات الخاصة الموجودة فى هذا القسم من المكتبة الأم مكتبة ديكسى وهى جميعاً من الكتب المطبوعة فى أيرلندا وقد أهداها «أ. ديكسى» إلى المكتبة وتحتفظ بترتيبها الأصلى أى بالمكان وسنة النشر وأما مكتبة هولو واى فهى مجموعة متخصصة فى المسرح الأيرلندى من ١٨٩٠-١٩٤٠ وتضم الكتب والدوريات والصور المطبوعة وبرامج المسرح ومذكرات مسرحية مخطوطة.

وتتمتع المكتبة بالإيداع القانونى لكل المطبوعات المنشورة فى أيرلندا ـ وليس فى بريطانيا على النحو المعمول به فى مكتبة كلية ترينتى ـ وذلك بمقتضى قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية الصادر سنة ١٩٢٧.

ب - المخطوطات. تقتنى المكتبة مجموعة طيبة من المخطوطات بعضها نادر وعالى القيمة ولكنها فى مجموعها تدور حول الشئون الأيرلندية. وتصل المخطوطات المجلدة إلى نحو عشرة آلاف مخطوط إلى جانب مائة ألف وثيقة. وكما أشرت من قبل بدأت المكتبة منذ ١٩٤٥ مشروعًا حيويًا لتصوير أية مخطوطات ووثائق تتصل بالشئون الأيرلندية فى المكتبات والأرشيفات الأجنبية. وقد صدرت آلاف المخطوطات والوثائق من الأرشيف الأسبانى والمكتبة الوطنية والأرشيف الوطنى فى فرنسا ومن المكتبة البريطانية ودار الوثائق فى لندن. وقد صورت مخطوطات عديدة تتصل بالشئون الأيرلندية من أكسفورد وروما وفيينا وبرلين وغيرها من المدن الأوربية. وفى مكتبة المخطوطات هذه نجد مجموعات خاصة كثيرة ذات أهمية من بينها مجموعة وثائق أورموند التى كانت موجودة فى قلعة كلكينى وتضم أوراقًا تاريخية ذات أهمية

بالغة، وهى تغطى فترة ٦٠٠سنة منذ نهاية القرن الثانى عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، وقد اشترت المكتبة الوطنية هذه المجموعة سنة ١٩٥٢. وهناك أيضًا مجموعة مخطوطات كبير الأساقفة «كنج» وتدور حول تاريخ الكنيسة. ونصادف هنا كذلك مجموعة «المخطوطات الأيرلندية» والتى تبلغ ٦٠٠ مخطوط من بينها ١٧٨ مخطوطة من مخطوطات فيليبس. ومن بين المجموعات الخاصة المتميزة مجموعة مراسلات «فيتزجرالد ـ لينوكس» والتى تربو على ١٧٠٠ خطاب كتبت إلى الليدى «أميليا لينوكسى» أول دوقة على لينستر ١٧٣١-١٨١٤ على يد العديد من أعضاء العائلات الدوقية فى ريتشموند ولينيستر. ومن المجموعات الخاصة المتميزة مجموعة مراسلات «سمينث أوبريان» والتى كتبها أو كتبت إلى «وليام سميث أوبريان» ١٨٠٣-١٨٦٤. وهناك كذلك أوراق قلعة ليسمور التى تم إيداعها فى المكتبة ١٩٥٢-١٩٥٣ من جانب دوق «ديفو نشاير»، وسجلات عقارات مونستر الخاصة بأسر بويل وكافينديش من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر.

والمبنى الذى قامت فيه المكتبة بداية وهو منزل «لينستر» الذى أشرت إليه من قبل عبارة عن قصر بناه فى سنة ١٧٤٥م «إيرل كلدارى» المدعو «جيمس فيتزجيرالد» الذى أصبح فيما بعد دوق لينستر وقد اتخذ هذا القصر سكناً له. وقد آل بعد ذلك إلى جمعية دبلن الملكية وظل مقراً لها حتى ١٩٢٥ حين اشترته حكومة دولة أيرلندا الحرة بمبلغ ٦٨٠٠ جنيه استرلينى. وقد اتخذ مجلس الشيوخ الأيرلندى إحدى قاعاته مقراً لاجتماعاته، تلك القائمة كانت سابقًا مرسمًا فى بيت لينستر.

وفى سنة ١٨٦٩م شكلت لجنة من قبل مجلس التعليم لدراسة حالة مبنى المكتبة وقد أكد تقريرها على أن المكتبة فى حاجة إلى مقر أكثر اتساعًا وعندما استولت الحكومة على المكتبة لتحويلها إلى مكتبة وطنية سنة ١٨٧٧ كان المبنى قد ضاق بما فيه، ووضعت الخطط لبناء مبنى جديد للمكتبة ولكن لم يتم قبول مخطط المبنى إلا سنة ١٨٨٤ وتباطأ البناء ولم يتم الانتهاء من المبنى إلا سنة ١٨٩٠ حيث افتتحت المكتبة رسميًا أمام الجمهور. وقد تكامل البناء الجديد مع قصر لينستر. ويمتد الجناحان الجديدان إلى شارع كلدارى ويضم الجناح الأيسر المكتبة الوطنية ومدرسة الفن بينما

الجناح المقابل (الأيمن) يضم المتحف الوطنى وينسجم الجناحان مع الطراز المعمارى السائد فى القرن الثامن عشر إلى حد ما. وواجهة كل جناح تمتد بطول ٢٠٠ قدم وتتألف من قبتين وأعمدة ومقاصير على الجانبين تحت كل قبة. وعندما يدلف إلى داخل المكتبة نجد ردهة شبه دائرية تؤدى إلى سلم مزدوج تعلوه قاعة قراءة ضخمة على شكل حدوة حصان مساحتها ٧٢×٦٣ قدمًا بقبة من زجاج وتتسع القاعة لمائة قارئ. وقد خصصت الردهة فى مدخل المكتبة للمعارض. وقد ضاقت المبانى الحالية بما فيها ولم يعد هناك متسع للإضافات الجديدة وغدا الأمر ملحًا نحو مبنى جديد.

وقد ظل فهرس المكتبة لفترة طويلة عبارة عن جزازات مرقونة تدرج فى مجلدات. والفهرسان اللذان كانا فى حوزة المكتبة أحدهما بالمؤلف والثانى بالموضوع. وكانت هناك فهارس مطبوعة لهذه المكتبة قد صدرت سنة ١٨٨١-١٨٩٦ و ١٩٠٦-١٩١٥ تغطى الإضافات بين ١٩٠٢-١٩١٣ والمداخل فى تلك الفهارس بالمؤلف. كما صدرت فهارس موضوعية تغطى الإضافات التى تمت بين ١٨٩٤-١٩١٥ فى مجلدين أحدهما فى سنة ١٩١١ والثانى ١٩٢٦. كما أعدت فهارس بطاقية بالمخطوطات وميكروفيلم المخطوطات فى نهاية الخمسينات ومطلع الستينات من القرن العشرين. كما أصدرت المكتبة ببليوجرافية بالأعمال الخاصة باللغة والأدب الأيرلندى سنة ١٩١٣ مع ملحق نشره معهد دبلن للدراسات المتقدمة سنة ١٩٤٢. ونشرت المكتبة قائمة بالدوريات العلمية والتكنولوجية فى مكتبات دبلن سنة ١٩٢٩ وببليوجرافية التاريخ الأيرلندى ١٨٧٠-١٩١١ سنة ١٩٤٠ وأخرى فى نفس الموضوع ١٩١٢-١٩٢١ سنة ١٩٣٦، ونشرت فهرس الصور الأيرلندية المحفورة سنة ١٩٣٧، وفهرس الصور الأيرلندية المطبوعة والرسوم الأصلية ١٩٤٣.

وتنشر المكتبة الببليوجرافية الوطنية الأيرلندية منذ سنة ١٩٥٤، وهى ببليوجرافية راجعة وجارية حيث اعتمدت فى الراجعة على مقتنيات المكتبة بالدرجة الأولى وقد أدرجت فى الراجعة مجموعة المخطوطات الخاصة بأيرلندا. وتنقسم المكتبة إلى مجموعة من الإدارات الرئيسية على رأسها إدارة الكتب المطبوعة وإدارة المخطوطات وإدارة المواد غير المطبوعة (يدخل هنا الخرائط، الصور الفوتوغرافية، المواد السمعية البصرية، الرسوم وغيرها)، وإدارة التزويد وإدارة العمليات الفنية.

ومن المعلومات التاريخية الطريفة عن المكتبة فى عقد الخمسينات من القرن العشرين الجدول الآتى عن الإضافات إلى المكتبة سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ والتى بلغت ١٦١١٥ قطعة تفاصيلها على الوجه الآتى:

حوليات	إيداع قانونى	شراء وهدايا
دوريات	١٠٦	١٤٩
دوريات أسبوعية	٢١٣	٦٤٠
مطبوعات حكومية ومنظمات دولية	٢٤	٧٢
مطبوعات برلمانية	—	١٠٥٦١
جرائد	١٠٢٠	—
كتب ونشزات	٧٥	١٣١
نوتات موسيقية	٢٣٥	١٧٠٠
خرائط	٩	—
المجموع	١٢٤	١٠٥٦
	١٨٦	١٤٣٠٩

وكان الموظفون ومرتباتهم فى نفس تلك السنة فى أقسام المكتبة المختلفة يسيرون على النحو التالى:

الوظيفة	الراتب	
المدير	١١٠٠-١٣٧٥	جنيه أيرلندى
خازن الكتب المطبوعة	٩٦٥-١١٠٠	جنيه أيرلندى
خازن المخطوطات	٩٦٥-١١٠٠	جنيه استرلينى
مساعد الكتب المطبوعة	٦٣٥-٩٦٥	جنيه استرلينى
مساعد المخطوطات	٦٣٥-٩٦٤	جنيه استرلينى
سبع أمناء مساعدين	٣٨٠-٨٠٠	جنيه استرلينى

كما كان هناك بالإضافة إلى تلك الوظائف الرئيسية عشرة فنيين ومفهرس وراقنان

و١٧ ملاحظ قاعة. والمرتبات السابقة لم تكن تشتمل على مكافأة العمل الإضافى التى بلغت سنة ١٩٥٦ ١٠٪ من ذلك المرتب فيما يذكر «أروندل إيسديل».

ولقد نشرت المكتبة سنة ١٩٨٢ عملاً هامًا للغاية هو «دليل المجموعات فى مكتبات دبلن» الذى يسجل المجموعات الكبرى وهو بمثابة فهرس موحد لها أو دليل إلى أهم مقتنياتها ونجد فيه بيانات هامة عن أعمال وما كتب عن «جوناثان سويفت» والنوتات الموسيقية الباكرة وأوائل المطبوعات الأيرلندية وبعض جلود الكتب الأيرلندية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما نشر مدير المكتبة السابق «ريتشارد هيز» «المصادر المخطوطة لتاريخ الحضارة الأيرلندية» سنة ١٩٦٥.

ويقوم قسم التربية بالمكتبة منذ ١٩٧٦ بنشر صور طبق الأصل من الوثائق والمخطوطات وأوائل المطبوعات المتعلقة بتاريخ وثقافة أيرلندا. وتتضمن هذه السلسلة أعدادًا عن حرب الأرض ١٨٧٩-١٩٠٣؛ «دانييل أوكونيل» القائد الأيرلندى الشهير فى القرن التاسع عشر والذى ألمحت إليه سابقًا؛ «جيمس جويس». ويقوم نفس هذا القسم بمساعدة من شبكة المكتبات العامة والمؤسسات الأخرى بتنظيم معارض متنقلة من مجموعات المكتبة تجوب أنحاء البلاد.

المكتبات الأكاديمية فى أيرلندا:

تعتبر المكتبات الأكاديمية فى جامعة دبلن (كلية ترينتى) وجامعة أيرلندا الوطنية أكبر المكتبات الأكاديمية فى أيرلندا. وجامعة أيرلندا الوطنية لها أربعة فروع فى المدن الرئيسية: دبلن، كورك، جالويى، ماينوث. وتعتبر مكتبة جامعة دبلن (ترينتى كولدج) أهم وأقدم مكتبة بحث فى كل أيرلندا. وقد أُسِّست كلية ترينتى بقرار ملكى صادر من الملكة إليزابيث ١٥٩١. وكما أشرت سريعًا من قبل تتمتع مكتبة هذه الكلية بالإيداع القانونى منذ ١٨٠١ ورغم أنها الآن خارج نطاق المملكة المتحدة إلا أنها تحصل على نسخة من كل المطبوعات البريطانية طبقاً لقانون حق المؤلف البريطانى. كما أنها تحصل على نسخة من كل المطبوعات الأيرلندية بمقتضى قانون حق المؤلف الأيرلندى. وتضم مكتبة كلية ترينتى مجموعة ثمينة للغاية من المخطوطات القديمة الأيرلندية من بينها كتاب كلز الذى أشرت إليه من قبل. هذا الكتاب المخطوط الذى يجمع الأناجيل الأربعة والذى توفر على كتابته وزخرفته

الرهبان الأيرلنديون يعتبره الخبراء بكل المعايير أجمل المخطوطات المزينة فى العالم كلـه. وهذه المكتبة لا تعير كتبها للأفـراد وإنمـا تشترك فقط فى برنامـج للإعـارة البينية.

وجامعة أيرلندا الوطنية تتألف من مجموعة كليات نشأت مستقلة بداية فى المدن الأربعة الرئيسية وقد جمعت معًا فى جامعة واحدة سنة ١٩٠٨ ونظرًا لوجودها فى حُرُم متفرقات فقد كان من الضرورى أن تقوم كل مكتبة بذاتها وإن خضعت للتنسيق فيما بينها «بمقتضى قانون الجامعات الأيرلندى». وتدور المجموعات فى مكتبات كليات دبلن، كورك، كالويى أساسًا حول الموضوعات التى تدرس فى تلك الكليات سواء على مستوى المرحلة الأولى أو مستوى الدراسات العليا والبحوث. بينما مكتبة كلية دبلن الجامعية هى أكبر تلك المكتبات وتضم مقتنيات قديمة ذات أهمية سياسية وتاريخية من بينها وثائق ومخطوطات غير منشورة. كما تضم هذه المكتبة مجموعة متميزة من الكتب والدوريات فى علم المكتبات والمعلومات. وقد ضمت كلية سانت باتريك فى مانيوث إلى الجامعة الوطنية سنة ١٩١٠ وقد كانت قبل ذلك كلية للقساوسة الكاثوليك الرومان، وهى تسمح بالالتحاق الآن للطلاب العلمانيين لدراسة الآداب والفنون، ومكتبة هذه الكلية تركز أساسًا على الفلسفة واللاهوت.

وفى سنة ١٩٨٩م نشأت جامعتان جديدتان فى أيرلندا: جامعة مدينة دبلن وقد كانت سابقًا «المعهد الوطنى العالى للتربية فى دبلن» وكان قد أنشئ سنة ١٩٧٥؛ وجامعة ليمريك والتى كانت سابقًا «المعهد الوطنى العالى فى ليمريك» وكان قد أنشئ سنة ١٩٦٨. وكلتا الجامعتين تقدمان برامج دراسية متنوعة على مستوى المرحلة الأولى ومرحلة الدراسات العليا. وتعكس المكتبتان التوجهات التكنولوجية الرفيعة للجامعتين. وتمتاز مكتبة جامعة مدينة دبلن بمجموعاتها فى مجالات اللغويات التطبيقية والاتصالات والتسويق الدولى. ومكتبة جامعة ليمريك تتفوق فى مجموعاتها الإحصائية المتعلقة بأيرلندا والدول الأوربية الأخرى وتقوم هذه المكتبة بدور مركز التوثيق الأوربى. وتملك هذه المكتبة مجموعة كاملة من المواصفات القياسية الأيرلندية والبريطانية والأمريكية.

وهناك مكتبات أكاديمية كبيرة فى الكليات الفنية الإقليمية فى أثلون، كارلو، دندالك، جالويى، ليتركينى، سليجو، ووتر فورد. وبعض مكتبات هذه الكليات الفنية الإقليمية تنظم ويوظف بها العاملون عن طريق إدارة المكتبات العامة المحلية. كما أن مكتبات معهد دبلن للتكنولوجيا تدار بواسطة موظفين من إدارة المكتبات العامة فى دبلن.

وفى دبلن نصادف مكتبات أكاديمية نوعية عديدة من بينها على سبيل المثال مكتبة الأكاديمية الأيرلندية الملكية وقد جرى تأسيسها سنة ١٧٨٥م وذلك لترقية دراسة العلوم والآداب والآثار. وتضم هذه المكتبة جانبًا من مكتبة الشاعر الأيرلندى الشهير «توماس مور» (١٧٧٩-١٨٥٢). ويمكن اعتبار مكتبة شستربيتى (الفنون الشرقية) ومكتبة الفرنسيسكانى دون موير (للدراسات الكلتية والتاريخ الكنسى) من بين المكتبات الأكاديمية حيث تضم مجموعات بحثية رفيعة المستوى.

وسوف نلقى الضوء على نشأة وتطور بعض المكتبات الأكاديمية وحيث شهدت تلك المكتبات تطورًا مذهلاً وخاصة بعد إنشاء المستوى الثالث من «كليات الملكة» فى كورك، بلفاست، جالويى العواصم الإقليمية الثلاثة. وقد تلقت بعد ١٨٤٥ شأنها فى ذلك شأن كلية سانت باتريك فى ماينوث دعمًا حكوميًا.

أنشئت كلية سانت باتريك سنة ١٧٩٥م كمعهد علمى على مستوى الجامعة لتعليم القساوسة. وقد أسِّست مكتبتها سنة ١٨٠٠ بمجموعة قوية من كتب اللاهوت وكما أسلفت فتح باب القبول فى هذه الكلية للعلمانيين ومن ثم وسعت مجالات الدراسة وخرجت عن الإطار الضيق للدراسات اللاهوتية إلى موضوعات علمانية عامة. وتضم المكتبة الآن نحو ١١٠,٠٠٠ مجلد. وقد دخلت ضمن المكتبات المتمتعة بالإيداع القانونى للمطبوعات الأيرلندية سنة ١٩٦٤. وهذه الكلية تقع فى مدينة ماينوث فى مقاطعة كلدارى.

وقد أسِّست كلية كورك الجامعية على المستوى الثالث «كلية الملكة» سنة ١٨٤٥م وقامت المكتبة بها سنة ١٨٤٩م وتضم الآن أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ مجلد. وتغطى مجموعاتها فروعًا شتى فى العلوم التطبيقية والاقتصاد والنبات. وإن كان تركيزها

على العلوم الزراعية ومنتجات الحيوان. ومن مجموعاتها الخاصة مجموعة آربوا دى جوبانفيل. وهذه المكتبة كسابقتها تتمتع بالإيداع القانونى للمطبوعات الأيرلندية.

وكلية جالويى الجامعية أُسِّست هى الأخرى على المستوى الثالث «كلية الملكة» سنة ١٨٤٥ كذلك ولحقت بها مكتبتها سنة ١٨٤٩ وتصل مجموعاتها الآن إلى نحو ١٧٥,٠٠٠ مجلد وتتفوق المجموعات فى مجالات اللغة والأدب الأيرلندى والتاريخ والاقتصاد. وتقوم هذه المكتبة بدعم المكتبات الموجودة فى غربى أيرلندا. وتتمتع كالأخريات بالإيداع القانونى للمطبوعات الأيرلندية.

وعلى الجانب الآخر أُسِّست كلية دبلن الجامعية سنة ١٩٠٨ ومعها مكتبتها فى نفس السنة، وتعتبر مكتبة كلية دبلن الجامعية اليوم أغنى وأكبر المكتبات الجامعية فى أيرلندا حيث تضم الآن فى نهاية القرن العشرين ما لايقل عن٧٥٠,٠٠٠ مجلد. لقد ورثت هذه المكتبة آلاف المجلدات المطبوعة والمخطوطة - من بينها بعض النوادر وأوائل المطبوعات - من مكتبة الجامعة الكاثوليكية الأيرلندية. ولعله من نافلة القول أن نذكر أن الجامعة الكاثوليكية الأيرلندية قد أُسِّست سنة ١٨٥٢ وكان أول مدير لهذه الجامعة هو «ج. هـ. نيومان» (الكاردينال نيومان فيما بعد). وقد أسس هذا الرجل مكتبة عظيمة لتلك الجامعة ولكنها تبددت فيما بعد، بعضها نقل إلى كلية مانينوث وبعضها إلى كلية كلونليف وبعضها فى وقت لاحق ذهب إلى كلية دبلن الجامعية هذه. وكان من بين المقتنيات التى وصلت إلى كلية دبلن كثير من مخطوطات «يوجين أوكيوى» أحد أساتذة نيومان الذين التحقوا بهيئة التدريس فى الكلية الجامعية. كذلك فإن مجموعات مكتبة جامعة أيرلندا الملكية التى أنشئت فى القرن التاسع عشر لحل مشكلة التعليم الجامعى فى أيرلندا، قد آلت هى الأخرى إلى مكتبة كلية دبلن الجامعية عند إنشائها سنة ١٩٠٨. كما آلت فى سنة ١٩٢٦ مجموعات مكتبات كلية العلوم الملكية الأيرلندية وكلية ألبرت الزراعية إلى نفس مكتبة كلية دبلن الجامعية. وداخل المكتبة الأم نجد مكتبات متخصصة مستقلة: مكتبة الزراعة (أساتذة، المزرعة التجريبية)؛ مكتبة الهندسة، مكتبة العلوم، مكتبة الطب، مكتبة الهندسة المعمارية، مككتبة التخطيط العمرانى؛ وهناك مكتبات الآداب، والقانون

والتجارة فى الحرم الجامعى الجديد فى بيلفيلد منذ ١٩٧٢. ومن المجموعات ذات القيمة العالية مكتبة بارون باليس القانونية، مكتبة ستوبفورد جرين التاريخية، مجموعة زيمَّر الكلتية، مجموعة ج.ف. كينى التاريخية. وهذه المكتبة أيضاً تتمتع بالإيداع القانونى للمطبوعات الأيرلندية.

ومكتبة كلية ترينتى دبلن هى أقدم مكتبات الكليات حيث أُسِّست مع الكلية سنة ١٦٠١م وهى معاصرة فى النشأة لمكتبة بودلى فى جامعة أكسفورد. وكان «توماس بودلى» يجمع الكتب لمكتبة اكسفورد فى نفس الوقت الذى كان فيه الدكتور «تشالونر» والدكتور «أوشر» فى لندن يجمعان الكتب لمكتبة كلية ترينتى. وهذه المكتبة ومكتبة كنجز إنز طبق عليهما قانون الإيداع البريطانى سنة ١٨٠١ الذى يخول لكل منهما الحصول على نسخة من كافة المطبوعات الصادرة فى بريطانيا العظمى وأيرلندا وذلك تطبيقًا لقانون الوحدة الذى أدمج البرلمانين البريطانى والأيرلندى وأيضا لمنع تزوير الكتب البريطانية من جانب الطابعين الأيرلنديين.

وفى سنة ١٩٢٧م طبق على هذه المكتبة قانون الإيداع الأيرلندى ضمن أربع مكتبات أخرى مما جعل هذه المكتبة أكبر مستودع للمطبوعات الأيرلندية. وفى نهاية القرن العشرين بلغت مجموعات هذه المكتبة نحو مليون ونصف المليون من المجلدات مما جعلها أكبر مكتبات أيرلندا على الإطلاق. وتضم مجموعة مخطوطات نادرة من بينها كما قلت كتاب «كلز» وكتاب «دورُو»، ومجموعتها من أوائل المطبوعات تعتبر الأكبر فى أيرلندا. ومن بين المجموعات المتميزة مجموعة فاجيل من الكتب الهولندية والأوربية قبل ١٨٠٠م ومجموعة ستاركى من كتب الترانيم والتراتيل.

ومكتبة الأكاديمية الملكية الأيرلندية فى دبلن كما ذكرت تدخل ضمن المكتبات الجامعية وقد أُسِّست هذه الأكاديمية فى دبلن ١٧٨٣م. ولقد أسهمت مساهمة فعالة فى جمع المخطوطات الأيرلندية؛ وبحيث غدت مجموعتها من المخطوطات الأيرلندية أكبر مجموعة فى كل أيرلندا. وقد أعد لهذه المخطوطات فهرس مطبوع يقع فى سبع وعشرين كراسة صدرت ما بين ١٩٢٦-١٩٧٠. ومن بين مخطوطات هذه المكتبة نجد

مخطوطات قديمة رائعة ومخطوطات حديثة قيمة من بينها على سبيل المثال خطابات أو دونوفان إلى مصلحة المعدات الحربية فى ثلاثينات القرن التاسع عشر بكل تفاصيلها عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى أيرلندا وآثارها وأسماء الأماكن بها بل وأساطيرها. وتصل عدد الكتب والنشرات فى هذه المكتبة إلى نحو خمسين ألف مجلد تعتبر مصادر هامة لدراسة الشئون الأيرلندية منذ بداية القرن السابع عشر. ويصل عدد الدوريات إلى نحو ٨٠٠ عنوان بعضها يرد على سبيل التبادل بـ وقائع الأكاديمية.

وبعد أن تم استقلال أيرلندا الجنوبية شعرت بضرورة إنشاء معاهد علمية تسهم فى التنمية الاقتصادية والصناعية. ومن بين تلك المعاهد معهد دبلن للدراسات المتقدمة وهو خاص بالبحوث والدراسات الكلتية والفيزياء النظرية والتطبيقية. كما أُنشئت معاهد للزراعة والتخطيط العمرانى والبحوث الصناعية والمواصفات القياسية والإدارة العامة وإدارة الأعمال. ولكل منها مكتبة أكاديمية متخصصة فى مجال المعهد الذى تتبعه.

المكتبات العامة فى أيرلندا:

كان تطور المكتبات العامة فى أيرلندا بطيئًا على وجه العموم رغم صدور قانون المكتبات العامة فى أيرلندا سنة ١٨٥٥م. ولقد بذلت كارينجى - فرع المملكة المتحدة جهودًا كبيرة فى سبيل إنشاء المكتبات العامة فى أيرلندا منذ سنة ١٩١٣م ولكن هذه الجهود كانت تتحرك فى نطاق واسع من الأرض؛ إلا أنها سدت فراغًا كبيرًا إلى أن صدر قانون المكتبات العامة الصادر سنة ١٩٤٧ والذى بمقتضاه أنشئ مجلس المكتبات».

لقد كانت هناك فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إرهاصات وبدايات للمكتبات العامة تمثلت كما سبق القول فى مكتبات التأجير ومكتبات الاشتراكات. كما قامت مكتبات الأبرشيات والكنائس بعد تخفيف القوانين المعادية للكاثوليك بفتح أبوابها للجمهور العام. ولقد أقبل الناس على استخدام تلك المكتبات وخاصة أن معظم مقتنياتها كانت من الكتب الروحانية التى كان يقبل عليها الناس فى ذلك

الوقت. وكانت هناك مكتبات أخرى تتبع جمعيات ومؤسسات تتقاضى رسوما طفيفة من الأعضاء وخاصة «معاهد الميكانيكا» التى انتشرت فى بريطانيا وأيرلندا بهدف التعليم والتنوير وكانت تقدم برامج تعليمية ومحاضرات رسمية وكانت لها مكتبات هامة تعير الكتب للأعضاء. ولقد كانت هناك أسباب ودوافع عديدة لتطور تلك المكتبات من بينها الاعتقاد الراسخ لدى رجال الأعمال الخيرية بأن المعرفة النافعة حق لكل الناس ولابد من تقديمها لهم؛ كما أن العمال والتجار وجدوا فى المكتبات وسيلة هامة للتقدم المهنى. كما وجدت العامة متعة فى القراءة التثقيفية والترويحية والالتقاء بآخرين من نفس الاهتمامات فى قاعات القراءة هذه.

وإلى جانب تلك الدوافع كانت هناك فى أيرلندا دوافع أخرى: فقد جعل التاريخ الحديث أفراد الشعب الأيرلندى شغوفين بدراسة الحركات السياسية فى كل مكان وخاصة فى فرنسا وكانت هناك رغبة فى دراسة الأشكال الجديدة للحكومات. ولقد ساد هذا الاتجاه بوضوح فى أربعينات القرن التاسع عشر عندما انتشرت قاعات القراءة القانونية والتى بلغت فى وقت من الأوقات ألف قاعة. وكان الهدف منها دراسة قانون الاتحاد الذى بمقتضاه أُلغِىَّ البرلمان الأيرلندى وأدمج فى البرلمان البريطانى سنة ١٨٠١م.

ومن جهة ثانية تكونت جمعية مكتبة دبلن سنة ١٧٩١ وقد بلغت مجموعاتها عشرة آلاف مجلد قبيل انحلالها فى سبعينات القرن الثامن عشر حيث عمَّرت نحو ثمانين عامًا. وقد تكونت جمعية مكتبة كوركك بعدها بعام واحد ١٧٩٢ ولكنها عاشت بعدها طويلاً حتى ١٩٤١م أى مائتى عام حين بيعت أصولها ومجموعاتها فى المزاد العلنى. وقد ورد ذكر هذه المكتبة فى كتاب ثاكيريى «كتاب اسكتشات أيرلندا» سنة ١٨٤٣ حيث قال عنها «مكتبة كورك التى تلقى فيها وفرة من الكتب ووفرة من الترحيب بالغريب». وكانت هناك فى المدن الأخرى الأصغر جمعيات مكتبات أصغر. ولقد أنشئ معهد الميكانيكا فى دبلن سنة ١٨٣٨ وكان يقدم برامج تعليمية تجارية وصناعية متنوعة وكانت فيه واحدة من أروع المكتبات فى كل أيرلندا. وقد أُسِّست معاهد مماثلة فى العديد من المدن الأيرلندية الأخرى يبرز بينها معهد مدينة وندالك.

ومع نهاية القرن التاسع عشر تهاوت معاهد الميكانيكا والجمعيات واحدة إثر الأخرى. وفى كثير من الأحيان بقيت مبانيها ولكنها غالبًا ما استخدمت لأغراض أخرى. ولم تنجح معاهد الميكانيكا فى استقطاب الطبقة العاملة وتشبع طموحاتها بالقدر الكافى، ومع دخول المكتبات العامة الجديد المدعومة من قبل السلطات لم يعد هناك مبرر للاستمرار فى دفع رسوم لمكتبات الاشتراكات أو مكتبات التأجير. ومع التدهور السياسى لحركة «شباب أيرلندا» انهارت معها مكتبات «قاعات القراءة السياسية». كذلك أدت المجاعة الكبرى التى حاقت بالبلاد، بالناس إلى العزوف عن أى نشاط فكرى أو سياسى لعقود كثيرة تالية.

ومع انهيار مكتبات التأجير ومكتبات الاشتراكات ومكتبات قاعات القراءة السياسية، أخذت المكتبات العامة المدعومة من قبل السلطات فى الظهور على استحياء ذلك أنه منذ صدور قانون المكتبات العامة سنة ١٨٥٣ وحتى سنة ١٨٨٠م لم تنشأ إلا مكتبات إثنتان فقط. وبصرف النظر عن سلبية الناس واللامبالاة كان الدعم الذى تقدمه السلطات المحلية محدودًا وغير كافٍ لإدارة مكتبات قادرة على اجتذاب جمهور مذبذب ولم تقم فى العاصمة دبلن مكتبة عامة حتى سنة ١٨٨٤ حين أقيمت مكتبتان فى الجانب الشمالى من المدينة.

وفى سنة ١٨٧٧م أدخلت تعديلات جوهرية على قانون المكتبات العامة وذلك للتعجيل بإنشاء وتوسيع نطاق هذا النوع من المكتبات عن طريق تبسيط الإجراءات والسماح بالحصول على قروض للأغراض المكتبية. وفى سنة ١٨٩٣م أُسِّست «رابطة شباب أيرلندا» بهدف إحياء مثل «حركة الشباب الأيرلندى» التى كانت موجودة كما سبقت الإشارة فى الأربعينات من ذلك القرن وكان من بينها تشجيع إقامة مراكز القراءة عن طريق الناس. وقد سعت هذه الرابطة إلى استصدار قانون المكتبات العامة لسنة ١٨٩٤ وكان أهم ما فيه النص على إنشاء مكتبات عامة فى المجتمعات الصغيرة. ولأول مرة يعطى القانون السلطات المحلية القوة للتعاون وتشكيل لجان مشتركة لتخطيط وتنفيذ المكتبات العامة. وكانت المذكرة أو مشروع القانون الذى قدم من قبل الرابطة قد نص على تضمين المناطق الريفية فى أطر إنشاء المكتبات العامة وتوسيع

نطاقها وإن كان هذا النص قد حذف من صلب القانون الذى صدر سنة ١٨٩٤ إلا أنه قد ورد ضمن قانون ١٩٠٢.

ومن العوامل التى دفعت بالمكتبات العامة قُدمًا إلى الأمام المنح التى قدمتها مؤسسة أندرو كارينجى - فرع بريطانيا بين ١٩٠٧-١٩١٣ حيث قدمت ١١٥٠٠٠ جنيه استرلينى لإنشاء مبانى للمكتبات. وقد كان لهذه المنح أثر كبير لأن المبالغ الصغيرة التى تتجمع من ضريبة البنس الواحد لم تكن لتكفى للتوسع المكتبى المنشود، كما جاءت المبانى المكتبية التى أقامتها مؤسسة كارينجى من الفخامة والوظيفية بما لم تكن تقدر عليه السلطات المحلية. ومع صدور قانون ١٩٠٢، وفرصة الحصول على منح المبانى المكتبية وقيادة اتحاد المكتبات الريفية الأيرلندية الذى أُسِّس سنة ١٩٠٤م أنشئ العديد من المكتبات فى المناطق الريفية كما أقيم بعضها فى دبلن، ليمريك، كيرى. ومع كل ذلك فقد أثبتت التجربة أن المبانى المكتبية فى الريف كانت غير عملية لأن الدعم المحلى لم يكفى لملئها بالكتب وتعيين المكتبيين اللازمين لإدارتها. بينما نجحت المبانى المكتبية فى المدن نجاحاً كبيراً لكفاية الدعم المحلى وقيام مؤسسة كارينجى بحملات توعية وجذب للناس فأقبلوا على القراءة واستخدام تلك المكتبات.

وبعد الحرب العالمية الأولى أدركت مؤسسة كارينجى بعد التقارير العديدة التى قدمها خبراؤها أن المبانى وحدها لاتكفى لتقديم خدمة مكتبية فعالة فى ريف أيرلندا فأخذت منذ ١٩٢١ فى تقديم الدعم لشراء الكتب والدوريات لتلك المكتبات عن طريق المجالس المحلية وكانت أول مقاطعة تحصل على دعم من هذا النوع سنة ١٩٢١ هى مقاطعة دونيجال.

وفى نفس الوقت قامت مؤسسة كارينجى سنة ١٩١٨ بإنشاء «مستودع الكتب» فى دبلن لتقديم الكتب للمكتبات الحضرية بأسعار رمزية. كذلك عملت المؤسسة على ترسيخ نظام صناديق الكتب وكان أول صندوق قد تم إرساله سنة ١٩١٩ وظل معمولاً بهذا النظام حتى ١٩٢٨ حينما تقرر إبطاله. وفى سنة ١٩٢٣ قامت المؤسسة بإنشاء «المكتبة المركزية الأيرلندية للطلاب» وذلك لإعارة الكتب الدراسية غالية الثمن

إلى الطلاب الذين لايقدرون على شرائها وقد استمرت هذه المكتبة حتى سنة ١٩٤٨ حين نقلت تبعيتها إلى (مجلس المكتبات) مع دعم مالى للسنوات الخمس التالية. وكانت مقتنيات تلك المكتبة آنذاك تصل إلى ثلاثين ألف مجلد ومازالت موجودة إلى اليوم وتصل مقتنياتها إلى نحو مائة ألف مجلد. وكانت مندوبية مؤسسة كارينجى قد اتخذت مقراً لها فى تلك المكتبة واستمرت فى تقديم العون للمكتبات العامة الأيرلندية بصفة مستمرة بين ١٩٢١ و١٩٣٥ وبعد سنة ١٩٣٥ كانت المنح تأتى متناثرة بين حين وآخر.

وعندما توقف دعم مؤسسة كارينجى لم تكن المبالغ التى تقدمها السلطات المحلية تكفى لتقديم خدمات مكتبية فعالة مما أدى إلى ضرورة رفع مبلغ البنس الواحد للفرد الى ثلاثة بنسات ثم بعد ذلك ألغيت. وبات من الواضح ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل وخاصة للمكتبة المركزية الأيرلندية للطلاب والتى قررت مؤسسة كارينجى تسليمها إلى مجلس المكتبات ونفض أيديها منها. وقد أدت هذه الظروف جميعها إلى صدور قانون المكتبات العامة لسنة ١٩٤٧ والذى بمقتضاه أنشئ «مجلس المكتبات» الذى خول نقل سلطة مكتبة الطلاب إليه واتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات وقرارات وتوصيات لدعم المكتبات العامة فى البلاد. وقد قام المجلس بإعداد دراستين فى تقريرين عن المكتبات العامة فى البلاد سنة ١٩٥٥ و١٩٥٨. وقد خلص التقريران إلى أن مكتبات الأقاليم (المقاطعات) تعمل فى ظروف قاسية صعبة بسبب نقص العمالة المؤهلة وعدم كفاية المبانى وعدم كفاية المجموعات؛ كما خلص التقريران إلى أن مكتبات المدن رغم كفاية مبانيها ومجموعاتها إلا أنها كانت تعانى من نقص العمالة المؤهلة القادرة على تقديم الخدمات الفعالة.

ونتيجة لذلك أوصى مجلس المكتبات سنة ١٩٦١ بضرورة تقديم القروض للمكتبات لإقامة المبانى وشراء الكتب. وقد نجحت القروض فى رأب الصدع وحققت تقدمًا كبيراً فى كل الاتجاهات. وكان للزيارات المتكررة التى يقوم بها مدير مجلس المكتبات لمكتبات فى المناطق المختلفة آثارها على دفع العمل المكتبى قُدمًا ووضع سياسة راسخة محددة المعالم لبسط المكتبات العامة وشمل قانون المكتبات العامة جميع أنحاء البلاد وغطاها بما يشبه شبكة متكاملة من المكتبات العامة.

وفى نهاية القرن العشرين كانت هناك ٣١ إدارة مكتبات عامة فى المقاطعات والمناطق الإحدى والثلاثين الأيرلندية بما فى ذلك واحدة لكل من المدن الأربعة الكبرى: دبلن، كورك، ليمريك، دوترفورد، وواحدة فى منطقة صغيرة لها طابع مكتبى متميز هى دون لاوجهاير (ضمن مقاطعة دبلن).

ولابد من الاعتراف بأن المكتبات العامة فى أيرلندا تتكثف بصفة خاصة فى دبلن حيث يعيش ثلث سكان أيرلندا. وهناك فى مقاطعة دبلن ٣٦ مكتبة عامة و١٢ مكتبة متنقلة (سيارات كتب) ومركز معلومات إدارة الأعمال، ومكتبة موسيقية، ومركز معلومات الشباب وخمس مكتبات سجون. كذلك فإن «أرشيف المدينة» و«المتحف المدنى» يقعان تحت إشراف مجلس المكتبات العامة. ويقدم المجلس استشاراته ودعمه الفنى لكل المكتبات وقد جرى التخطيط فى نهاية التسعينات عند كتابة هذه السطور لإنشاء مكتبة للمعوقين من ذوى الاحتياجات الخاصة ومركز معلومات خدمة المجتمع. وتقدم المكتبات العامة حاليا خدمات خارج الجدران.

فى المقاطعات الإقليمية خارج العاصمة دبلن تتذبذب نوعية الخدمات المكتبية العامة وحيث أن معظم عواصم الأقاليم عبارة عن مدن صغيرة لاتقوى على إقامة مكتبات عامة بإدارة مؤهلة. ومعظم القرى كذلك تكتفى بسيارات الكتب أو مكتبات تدار لبعض الوقت.

والحقيقة أن الحكومة الأيرلندية هى التى تشرف على المكتبات العامة من خلال وزارة البيئة التى تستعين بمجلس المكتبات فى عملها. هذا المجلس يقدم النصح والاستشارات للسلطات المحلية حول الشئون المكتبية كما يقدم المقترحات والتوصيات بالدعم المالى المطلوب للمشروعات الجديدة من مبانى وتزويد وغيرها. وكانت خطة الدعم التى قدمها المجلس سنة ١٩٦١ ذات أثر فعال كما أشرت فى دفع تطوير المكتبات العامة الأيرلندية إلى الأمام. ومن بين التوصيات الأخرى التى قدمها المجلس ضرورة أن يكون مؤهلاً مكتبيًا من يشغل الوظائف التنفيذية فى المكتبات العامة، كما قدم المجلس نظام منح التفرغ الكامل لأمناء المكتبات العامة لدراسة علم المكتبات بالجامعة.

وإلى جانب شبكة المكتبات العامة الحكومية، هناك فى أيرلندا بعض المكتبات العامة الموقوفة مثل مكتبة مارش التى أنشئت سنة ١٧٠١م وماتزال قائمة هناك فى دبلن؛ وكانت بذلك أول مكتبة عامة خالصة فى أيرلندا. وهذه المكتبة كما أشرت سابقًا أوقفها كبير الأساقفة «نارسيسوس مارش» فى تلك السنة بقصد «أن تضم كتباً لاستخدام الجمهور العام وتتاح للجميع بدون قيود». وقد قبل هذا الوقف وصدر قرار سنة ١٧٠٧ ينظم إدارتها. وكان من بين أهداف «مارتينى» أن يتيح لطلاب كلية ترينتى الحصول على الكتب وعلى مكان لقراءتها حيث حرموا من ذلك فى مكتبة الكلية فى ذلك الوقت المبكر من القرن الثامن عشر. والمبنى الذى تحتله المكتبة الآن يعتبر نموذجاً فذًا على الطراز المعمارى للقرن الثامن عشر الباكر. وماتزال قمطرات القراءة الأصلية قائمة فى أماكنها وماتزال سلاسل الحديد قائمة تربط الكتب إلى رفوفها. والمجموعات التى تضمها المكتبة تعتبر فى الواقع نموذجًا على ما كانت عليه مكتبات ذلك الزمن. وهى تضم الآن ٢٥٠٠٠ مجلد مطبوع و٣٠٠ مخطوط من بينها بعض النوادر. وكثير من الكتب عليها تعليقات بعضها من وضع «جوناثان سويفت» الذى كان عميد سانت باتريك.

المكتبات المدرسية فى أيرلندا

تحظى المدارس الثانوية فى أيرلندا بمكتبات قوية فى معظمها إلا أن المدارس الابتدائية تفتقر عمومًا إلى المكتبات وإن وجدت فهى مجموعات محدودة من الكتب ولذلك تقوم المكتبات العامة بإمداد تلاميذ المدارس الابتدائية بالكتب لأغراض القراءة الترفيهية والترويحية والتثقيفية وربما يقوم المدرسون باحضار الكتب للمكتبات المدرسية فى المدارس الابتدائية على حسابهم الخاص.

ولقد أجاز قانون المكتبات العامة لسنة ١٩٠٢م استخدام المدارس كمستودعات للكتب لخدمة المجتمع المحلى ويقوم أحد المدرسين بإدارة تلك المجموعات. ومع إنشاء مكتبات المقاطعات كما رأينا فى عشرينات القرن العشرين استمر استخدام مبانى المدارس كمستودعات للكتب لخدمة المجتمع المحلى سواء للأطفال أو الكبار. وجرى العرف بعد ذلك على تسمية تلك المستودعات باسم المكتبات المدرسية. وقد أنشئ

اتحاد المكتبات المدرسية الأيرلندى لدعم وتطوير المكتبات المدرسية وتوسيع نطاقها وفى هذا الصدد وجهت مذكرات عديدة إلى وزارة التعليم لتقديم العون والدعم لمكتباتها المدرسية. وتفضل وزارة التعليم أن يتم دعم المكتبات المدرسية من خلال المكتبات العامة وحيث أنشأت رصيداً كبيراً من الكتب هناك لهذا الغرض. وكانت مدرسة علم المكتبات فى كلية دبلن الجامعية تنظم دورات تدريبية لأمناء المكتبات المدرسية بين ١٩٥٢ و١٩٧٢، وحيث قررت بعد ذلك أن يتولى اتحاد المكتبات المدرسية تنظيم تلك الدورات. ومنذ سنة ١٩٧٠ أدخلت مدرسة علم المكتبات برنامجًا دراسياً ينتهى بالحصول على دبلوم فى المكتبات المدرسية. ويقبل فى هذا البرنامج المدرسون من ذوى التعليم العالى والخبرة التدريسية التى لاتقل عن خمس سنوات وتستمر الدراسة فى الدبلوم لمدة عام دراسى كامل. وعلى مدى ثلاثين عاماً مضت على هذه البرامج تم تخريج العشرات من المدرسين ـ المكتبيين، أدوا بالقطع دورهم فى تطوير العمل بالمكتبات المدرسية.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن الحكومة الأيرلندية تقدم دعمًا ماليًا للسلطات المحلية فى المقاطعات لتطوير المدارس والمكتبات المدرسية وهذا الدعم يقوم على أساس التلميذ الواحد. هذا الدعم للمراحل الابتدائية فقط دون الثانوية. ويتم التنسيق عادة بين المكتبات المدرسية والمكتبات العامة وحيث يتم تشجيع التلاميذ والطلاب على ارتياد المكتبات العامة واستخدامها وعادة ما تنظم زيارات منهجية للمكتبات العامة من جانب السلطات المدرسية.

المكتبات المتخصصة فى أيرلندا

يوجد فى أيرلندا الحرة عدد كبير ومتنوع من المكتبات المتخصصة تنتشر فى الإدارات والمصالح الحكومية ومراكز البحوث ومعاهد الدراسات والمؤسسات والاتحادات والجمعيات والشركات وغيرها. ويبرز من بين تلك المكتبات مكتبة البرلمان، مكتبة وزارة التعليم، مكتبة معهد الإدارة العامة، مكتبة معهد إدارة الأعمال الأيرلندى، مكتبة الاتحاد العام الأيرلندى للاتحادات التجارية، مكتبة الاتحاد العام للعمال، مكتبة معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة شركة «أ. جينسى» وأولاده؛ وهناك تعاون تام بين المكتبات المتخصصة والمكتبات العامة والمكتبات الجامعية.

ويمكننا أن نتوقف فى هذا المقام أمام مكتبة جمعية دبلن الملكية التى تعتبر من أقدم المكتبات المتخصصة والتى أسِّست سنة ١٧٣١م وكان القصد من إنشائها المساعدة فى تطوير البحوث والدراسات المتخصصة فى الزراعة والتهجين والصناعات وغيرها من العلوم. وكانت تقتنى مجموعة عظيمة من الكتب والدوريات المتخصصة عندما نقل الجزء الأكبر منها إلى المكتبة الوطنية سنة ١٨٧٧. واستمرت الجمعية والمكتبة فى تأدية نشاطهما حتى اليوم وقد بلغت مجموعاتها فى نهاية القرن العشرين نحو ربع مليون مجلد تركز أساسًا على العلوم البحتة والتطبيقية وخاصة الزراعة. وفيها عدد من الكتب النادرة فى العلوم الزراعية.

ومن المكتبات المتخصصة القديمة أيضًا مكتبة كنجز إنز التى تركز على كتب القانون ومهنة المحاماه والقضاء وإن كانت فيها بعض الأعمال العامة. وتبلغ مقتنياتها الآن نحو مائة ألف مجلد ولأهمية هذه المكتبة كانت تتمتع بالإيداع القانونى البريطانى من ١٨٠١-١٨٣٦.

كذلك لابد من وقفة أمام مكتبة شستر بيتى الشهيرة جدًا والتى أسسها السير «ألفرد شستر بيتى» فى دبلن ووهبها لشعب أيرلندا سنة ١٩٥١. وتضم هذه المكتبة نحو ١٥٠٠٠ مجلد والعديد من أوراق البردى والمخطوطات الشرقية والغربية والصور المطبوعة اليابانية الملونة ومجموعة ضخمة من المنمنمات من الهند والشرق الأقصى والشرق المسلم. ولأهمية هذه المكتبة. فقد توفر جماعة من المتخصصين على فهرستها فهرسة كاملة مفصلة.

وتقف مكتبات الدوقيات والكاتدرائيات والمؤسسات الدينية فى المنطقة المتنازع عليها بين المكتبات المتخصصة والمكتبات العامة. هذه النوعية من المكتبات لها أهمية خاصة فى أيرلندا ذات التاريخ العريق فى الشئون الدينية. وهذه المكتبات بصفة عامة تقتنى ضمن ما تقتنى مجموعة من الأعمال النادرة ذات الأهمية التاريخية. وتستخدم هذه المجموعات عادة فى إجراء البحوث العلمية كما أنها منظمة جيدًا ومفهرسة بطريقة فعالة. وتضم مكتبة بيت الجزويت فى ميلتاون كثيرا من أوائل المطبوعات ومجموعتها تركز أساسًا على اللاهوت وتتوسع هذه المكتبة باستمرار لتلبية طلبات الطلبة الذين

يدرسون فى الجامعة هناك. وتعتبر مكتبة هيئة الكنيسة الممثلة (أى كنيسة أيرلندا) من أكثر المكتبات تخصصًا فى اللاهوت الأيرلندى. وقد نقلت مجموعاتها إلى مبنى جديد فى دبلن. ومكتبة الفرنسيسكان فى كيلنى تقتنى مجموعة قيمة من المخطوطات ضمن ما تقتنى جاء بعضها من بيوت الفرنسيسكان فى أوربا.

مهنة المكتبات والمعلومات فى أيرلندا

بدأت أيرلندا الإعداد المهنى الأكاديمى لأمناء المكتبات فى فترة مبكرة بعد استقلالها حيث أنشئت «مدرسة المكتبات فى كلية دبلن الجامعية» سنة ١٩٢٨. وقد تغيرت تسمية المدرسة الآن إلى «قسم المكتبات والمعلومات» وهو يمنح دبلومة عامة فى المكتبات والمعلومات بعد عام من الدراسة على مستوى الدراسات العليا. وهذا البرنامج يغطى الأساسيات فى مناهج البحث، دراسات المكتبات، دراسات المعلومات، دراسات الأرشيف. أما الذين لايحملون مؤهلاً عاليا ويحملون ترخيص مجلس المكتبات فإنهم ينخرطون فى برنامج لمدة سنتين يحصلون بعدهما على نفس الدبلوم العام. وهناك فى نفس هذا القسم برنامج دراسى لمدة سنة للمتفرغين وسنتين لغير المتفرغين يحصلون بعد اجتيازه على درجة الماجستير فى علم المكتبات والمعلومات. وهذا القسم يمنح كذلك درجة البكالوريوس فى العلوم الاجتماعية: تخصص المعلومات كما أن هناك برنامجًا بحثياً يؤدى إلى درجة الدكتوراه فى المكتبات والمعلومات. وهذه المدرسة هى عنصر فى اتحاد مدارس المكتبات البريطانى. ومكتبة هذه المدرسة تضم اليوم نحو عشرين ألف مجلد بالإضافة إلى المكتبة الشخصية لأحد أعضاء هيئة التدريس السابقين وهو «كولم أو. لوخلين» الطابع ـ العالم، وكذلك مجموعة «فرانك أوكيللى» الببليوجرافى الأيرلندى ـ الأمريكى وتدور حول الببليوجرافيا الأيرلندية.

ويقوم اتحاد المكتبات الأيرلندية الذى أُسِّس سنة ١٩٢٨م أيضا بتنظيم برامج تأهيلية للأشخاص الذين لايستطيعون ترك وظائفهم والالتحاق بالدراسة الجامعية. ويمكن الحصول على شهادة أو ترخيص هذا الاتحاد بمزاولة المهنة بعد برنامج بالمراسلة لمدة ثلاث سنوات يعقد فى نهاية كل سنة منها امتحان فى المقررات التى درست فى خلال السنة، وينتهى الامتحان النهائى بإعداد رسالة. ولأن الاتحاد لم يكن مقتنعًا تمامًا بهذا

النظام فقد أغلقه فى نهاية السبعينات على نحو ما حدث فى بريطانيا وأستراليا، واستبدل هذا النظام بنظام التفرغ الكامل الذى يقدمه مجلس المكتبات لأمناء المكتبات العامة للالتحاق بالدراسة الجامعية.

ويقوم اتحاد المكتبات الأيرلندى بتنظيم دورات تدريبية نوعية مثل المواد السمعية البصرية، الفهرسة والتكشيف، العمل المكتبى مع الشباب، المكتبات الجامعية والمتخصصة. ويمنح الاتحاد درجة الزمالة للذين يحملون مؤهلات مكتبية عالية معترف بها. وفى سنة ١٩٨٩ فتح الباب أمام درجة المشاركة لمن لهم باع طويل فى المهنة وتنطبق عليهم المعايير الأخرى.

وقد بلغ عدد أعضاء الاتحاد فى نهاية القرن العشرين نحو ألف عضو. وهو ينشر كما ألمحت سابقًا مجلة «المكتبى: المكتبة الأيرلندية» كما ينشر «دليل المكتبات ومراكز المعلومات فى أيرلندا».

ومن بين الاتحادات المهنية الأخرى فى أيرلندا الحرة «الاتحاد الأيرلندى للتوثيق وخدمات المعلومات» (إياديس) الذى أسس سنة ١٩٤٧ تحت اسم «الاتحاد الأيرلندى للتوثيق» وذلك استجابة لنداءات العديد من أعضاء الاتحاد الدولى للتوثيق (فيد) بأن يكون لأيرلندا مؤسسة توثيق خاصة بها تكون حلقة وصل بينها وبين الاتحاد الدولى. ومنذ إنشاء ذلك الاتحاد يتم التنسيق على مستوى الدولة فى أعمال التوثيق والمعلومات وصب المعلومات فى بوتقة محددة والجمع بين طرفى نظم المعلومات أى المنتجين والمستهلكين. وكما ذكرت تمت فى سنة ١٩٦٧م إضافة كلمة خدمات المعلومات إلى اسم الاتحاد عندما تم تعديل لائحة الاتحاد وتوسعت قاعدته. وقد تحددت مهام هذا الاتحاد باختصار فى تسجيل وتنظيم وبث المعلومات المتخصصة فى أيرلندا عن طريق:

١- المساهمة فى جمع المعلومات ومصادر المعلومات وتوثيقها وبثها وإعداد الببليوجرافيات والمستخلصات وخطط التصنيف وغير ذلك من الأنشطة.

٢- تشجيع كل الجهود الرامية إلى تحسين بث المعلومات المتخصصة فى أيرلندا وتنمية التعاون مع الهيئات المماثلة فى الدول الأخرى.

وعضوية هذا الاتحاد مفتوحة للهيئات والمؤسسات التى يبلغ عددها الآن نحو تسعين عضواً.

وقد نشر هذا الاتحاد سنة ١٩٧٥ «القائمة الموحدة بالدوريات المقتناة فى المكتبات الأيرلندية».

ويدار هذا الاتحاد وأنشطته عن طريق مجلس الاتحاد وعدد من اللجان الدائمة من بينها:

١- لجنة الببليوجرافيا الوطنية الأيرلندية التى بدأت بنشر «سجل النشر الأيرلندى» الذى يصدر سنوياً ويغطى كافة الإنتاج الفكرى الأيرلندى للسنة السابقة على صدوره، ويتم تحرير هذه الببليوجرافية بالتعاون مع مدرسة المكتبات ومكتبة كلية دبلن الجامعية التى تتمتع بالإيداع القانونى للمطبوعات الأيرلندية.

٢- لجنة القائمة الموحدة بالدوريات والمسلسلات التى تقوم بإعداد الطبعات الكاملة والملاحق هذه القائمة تعد أساسًا فى المكتبة الوطنية الأيرلندية بمساعدة واضحة من هذا الاتحاد.

٣- لجنة التعليم والتدريب وهى تقوم بوضع وتنفيذ الكثير من البرامج التدريبية وحلقات البحث كل سنة. وهذه الدورات تغطى كافة جوانب العمل التوثيقى والمعلوماتى والمكتبات المتخصصة وتعالج موضوعات اللب: الفهرسة والتصنيف والتكشيف والميكنة وطرق جمع وبث المعلومات.

ومن الاتحادات المهنية هناك نصادف كذلك "اتحاد المكتبات المدرسية الأيرلندى" الذى أُسِّس سنة ١٩٦٢م الذي ينظم برامج تدريبية سنوية لأمناء المكتبات المدرسية. ويتعاون مع مدرسة علم المكتبات والمعلومات منذ ١٩٧٠في تنفيذ دبلومة المكتبات المدرسية التي تمنحها تلك المدرسة للمدرسين المكتبيين والتي تستغرق عاماً دراسيًا كاملاً. ولهذا الاتحاد مجلته الخاصة والتي تحمل أسمه.

وللأرشيفيين في أيرلندا الاتحاد الخاص بهم وهو "الاتحاد الأيرالندي للأرشيف" إن للتجمع المهني في أيرلندا تاريخ طويل ذلك أنه عندما أنشىء اتحاد المكتبات (البريطاني) سنة ١٨٧٧ كان يسمى "اتحاد المكتبات في المملكة المتحدة" وكانت أيرلندا آنذاك جزءاً من بريطانيا العظمى ومن ثم فعندما وجهت الدعوات إلى كل

المكتبيين في بريطانيا لبّى المكتبيون الأيرلنديون وحضروا ذلك المؤتمر في سنة ١٨٧٧ . وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمرين متعاقبين في أيرلندا أحدهما سنة ١٨٨٤ في دبلي والثاني ١٨٩٤ في بلفاست. ومع حركة البعث الوطني الأيرلندي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وجد أن من الأوفق أن يكون هناك اتحاد أيرلندي للمكتبات وفعلاً أنشيء ذلك الاتحاد الأيرلندي سنة ١٩٠٤ ورغم توقف هذا الاتحاد سنة١٩٠٩م إلا أنه أسفر عن دورية صدر منها مجلدان (المكتبي ١٩٠٥ - ١٩٠٧). يعتبران ثروة قيمة لدراسة تاريخ المكتبة الأيرلندية . وقد تميز هذا الاتحاد بالشخصيات الهامة والمفكرين الذين أنضموا لعضويته وبالأهداف التى سعى إلى تحقيقها ودراسته للببليوجرافيا .

لقد كان لهذا الاتحاد أثره المباشر في قيام "الجمعية الببليوجرافية" سنة ١٩١٨ والتي ظلت نشيطة حتى ١٩٥٣ . وتعتبر سلسلة مطبوعات هذه الجمعية التي تصدر على هيئة نشرات إضافات فريدة في مجال الببليوجرافية الأيرلندية بأقلام ببليوجرافيين ثقاة من أمثال «أ . ر . ماكلنتوندیکس» ؛ «ب . س . أوهيجارتي» . كما توفرت علي الإسهام في مجلة "عاشق الكتب الأيرلندي" المجلدات١ - ٣٢ (١٩٠٩ - ١٩٥٧) التي كان اهتمامها الأساسى هو الكتب الأيرلندية ، والكتب التى تدور حول أيرلندا وكتب المؤلفين الأيرلنديين . ويرجع الفضل في نجاح هذه الجمعية إلي الطابع العالم «كولم لوخلين» الذى أشرت إليه من قبل صاحب "مطبعة الشموع الثلاث " وقد إنهارت الجمعية بعد أن أضطر إلى وقف تعاونه معها .وقد جرت محاولة لإحياء مجلة "عاشق المكتبات الأيرلندية" بإصدار مجلة "الكتاب الأيرلندي" التي صدرت منها خمسة أعداد فقط ثم توقفت وتقوم مجلة "التراث الكتبي الأيرلندي" التي بدأت سنة ١٩٧١ والتي تصدر من بلفاست بتغطية شئون الكتاب بشطريه .

في سنة ١٩٠٤ م أنشيء أيضاً "اتحاد المكتاب الريفية لحث المقاطعات علي تطبيق قانون المكتبات العامة لسنة ١٩٠٢وتنفيذ ما جاء به بخصوص إنشاء المكتبات العامة في الريف . وكان هذا الاتحاد يقوم بتقديم الاستشارات وإعداد القوائم الببليوجرافية

بالكتب الملائمة لمكتبات الريف ولكن عدم اهتمام الدولة بالمكتبات الريفية على النحو الذي أسلفت عند حديثي عن المكتبات العامة ، أدى إلى إنهيار الاتحاد لأنه لم يجد مادة يشتغل عليها .

وفي سنة ١٩٢٣عقد أول مؤتمر أيرلندي وطني للمكتبات بتمويل من مؤسسة كارينجي وبقصد إنشاء اتحاد للمكتبات الأيرلندية . وكانت هذه المؤسسة ترى أن تطوير المكتبات في أيرلندا الحرة يمكن أن يكون أفضل وأسرع لو كان هناك اتحاد وطنى لمكتبات يجمع أطراف القضية تحت مظلة واحدة . ورغم الحماس الذي أبداه المجتمعون إزاء هذه القضية إلا أن اللجنة التى شكلت لم تتابع هذا الموضوع. وفى سنة ١٩٢٧ أعيدت إثارة هذا الموضوع ونوقشت ضرورة إنشاء الاتحاد وفعلاً قام "اتحاد مكتبات أيرلندى سنة ١٩٢٨ . وقد اختار الاتحاد الجديد اسم "المكتبي"لدوريته إحياء لدورية الاتحاد والسابق عليه . وصدر أول أعداد هذه الدورية سنة ١٩٣٠ . وكما أسلفت تم توسيع عنوان الدورية سنة ١٩٧٢ إلي "المكتبي :المكتبة الأيرلندية" عندما أدمجت مجلتا شطرى أيرلندا فى واحدة .

لقد تمت الإشارة إلى الاتحاد الأيرلندى للتوثيق وخدمات المعلومات الذي أُسِّس سنة ١٩٤٧، ووسعت تسميته سنة ١٩٦٧ ؛ وكذلك إلى الاتحاد الأيرلندي للمكتبات المدرسية الذي قام سنة ١٩٦٢ والذي تقتصر عضويته على أمناء المكتبات المدرسية والمدرسين العاملين في حقل المكتبات .

المصادر :

١ - شعبان عبد العزيز خليفة . الكتب والمكتبات في العصور الحديثة . - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ .

2 - Barnes, M. Repeal Reading Room. _ **in** . _ An Leabharlann, vol. 23, June 1965 .

3- Carnegie United Kingdom Trust. Country Libraries in Great Britain and Ireland: Reports 1925-1928._ Edinburgh, 1925-1928.

4- Carnegie United Kingdom Trust. The Public Library System of Great Britain and Ireland 1921-1923._ Edinburgh, 1924.

5- Ellis-King, Dierdre. Ireland._ in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.

6- Hayes, R.J. The Chester Beatty Library: Dublin._ Dublin: The Library, 1923.

7- The Irish Book._ Dublin: Dolmen Press, 1959-1964.

8- Irish Booklore._ Belfast: Blackstaff Press, 1971.

9- Irish Book Lover._ London and Dublin, 1909-1957.

10- An Leabharlann: Journal of Cumann An Leabharlann._ Dublin, 1905-1907.

11- An Leabharlann: Journal of the Library Association of Ireland._ Dublin, 1930._ From 1972 the title became [An Leabharlann: The Irish Library].

12- The Library Association of Ireland and The Library Association - Northern Ireland Bracnh. Directory of Libraries in Ireland._ 1999.

13- O'Neill, T.P. and D.J.Clarke. Libraries in Ireland._ in._ An Leabharlann.- vol. 13, June 1955.

14- Power, Ellen. Ireland, Libraries in the Republic of._ in._ Encyclopedia of Library and Infomation Seience._ New York: Marcel Dekker, 1975. vol. 13.

15- Traxler - Brown, Barbara. Ireland._ in._ Encyclopedia of Library History._ New York and London: Garland Publishing Inc., 1994.

إيسديل، أروندل جيمس كنيدى ١٨٨٠-١٩٥٦

Esdaile, Arundell James Kennedy 1880-1956

نموذج للباحثين والعلماء القدماء، كان مكتبيًا ـ دارساً؛ قضى عمره كله فى خدمة مكتبة المتحف البريطانى. وقدم الرجل إسهامات كبيرة فى علم البيليوجرافيا وعلم المكتبات وتعليم علم المكتبات سواء فى بريطانيا أو مناطق أخرى من العالم.

ولد «أروندل إيسديل» فى لندن فى الخامس والعشرين من إبريل سنة ١٨٨٠،

وتعلم فى كلية لانسنج وكلية ماجدالين فى كامبردج. وقد التحق بالعمل فى قسم الكتب المطبوعة فى المتحف البريطانى أكتوبر ١٩٠٣ وتقاعد سنة ١٩٤٠. وقد تواكب التحاقه بالمتحف البريطانى مع واحدة من أهم اللحظات فى حياة المكتبة البريطانية حيث كان روبرت بروكتور قد توفى منذ شهر أو ستة أسابيع على وجه الدقة وكان قسم الكتب المطبوعة فى المراحل الأولى لتطوير العمل العظيم الذى قام به بروكتور فى أوائل المطبوعات. وكان «أ.و.بولارد» يقود الفريق الذى شكل ليبدأ العلم فى «فهرس كتب القرن الخامس عشر» الجديد. وقد ظل إيسديل يعمل فى المجلدات الثلاثة الخاصة بألمانيا والمجلد الأول الخاص بإيطاليا.

وكانت نقطة التحول الحقيقية للرجل عن هذا العمل الببليوجرافى قد جاءت عندما عين فى وظيفة أمين عام مكتبة المتحف البريطانى (سكرتير) وهى وظيفة كان آخر من شغلها «جوزياه فورشال». وقد كان تعيين إيسديل فى هذه الوظيفة سنة ١٩٢٨ وظل بها حتى تقاعده سنة ١٩٤٠.

وإلى جانب عمله فى المتحف البريطانى كان إيسديل مرتبطًا بأعمال أخرى مع جمعية مالون، الجمعية الببليوجرافية، وغيرها من الجمعيات. وكان يحرر قسم «عصر إليزابث» فى سلسلة كتب «مصادر التاريخ الإنجليزى» كما كان يساعد «كارولين اسبورجيون» فى عملها المرسوم «خمسمائة سنة فى نقد وتمجيد تشوسر» ١٩١٤-١٩٢٥. وقد اتضح باعه الطويل فى هذا المجال عندما دعى لإلقاء مجموعة محاضرات فى جامعة كمبردج، والتى نشرت بعد ذلك سنة ١٩٢٨ بعنوان «مصادر الأدب الأنجليزى».

لقد كان الأدب الإنجليزى أحد محطات اهتمام إيسديل وكان إنجازه فيه أساساً أعمالاً ببليوجرافية. وكان أولها حصر لأدب شكسبير ١٩٠٦، جاء بعدها بسنة تحقيق لطبقة جديدة من كتاب عن الأخلاق بعنوان «الحب الحقيقى وغير الحقيقى» وذلك لحساب جمعية مالون المشار إليها، وبعدها بعام أى سنة ١٩٠٨ جاءت طبعته من كتاب دانييل «دليا»، وكتاب درايتون «الفكرة» وقد نشرا فى سلسلة كلاسيكيات كنج.

لقد كانت العلاقة بين المتحف البريطانى واتحاد المكتبات علاقة مضطربة رغم أنها كانت متينة فى وقت من الأوقات. وفى وقت الحرب العالمية وهنت هذه العلاقة

واضطربت أكثر. وكان إيسديل من أوائل من حاولوا التقريب بين المكتبة الوطنية والاتحاد الوطنى. ولقد ارتبط الرجل بمدرسة المكتبات فى جامعة لندن منذ إنشائها سنة ١٩١٩ وهو الذى أدخل مقرر البيليوجرافيا والببليوجرافيا التاريخية إليها وظل يدرسهما لمدة عشرين عاماً. وقد أفاد الطلاب فائدة جمة من كتابة «دليل الطالب إلى الببليوجرافيا» الذى نشره لأول مرة سنة ١٩٣١ وكان العمل الأول في سلسلة اتحاد المكتبات البريطانية وقد ظل العمل الأساسى فى الببليوجرافيا لعقود كثيرة تلت. وقد نجح فى تغيير نظرة المكتبيين إلى التعليم الرسمى للمكتبات، تلك النظرة السلبية التى سادت لفترة طويلة فى بريطانيا.

وفى الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٣٥ حين أقعده المرض عن الاستمرار فى التحرير كان يرأس تحرير مجلة اتحاد المكتبات البريطانية المعروفة باسم «سجل اتحاد المكتبات». وقد أضفى عليها روحا جديدة وصبغة أكاديمية لم تكن موجودة من قبل. وكان الرجل أيضا هو الذى بدأ المطبوع السنوى الرائع «حصاد السنة فى مهنة المكتبات» وظل يحرر المجلدات السنوية من ١٩٢٨ وحتى ١٩٣٨. وكان لسعيه الحثيث لإنشاء قسم المكتبات الجامعية والبحثية فى اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٢٧م أثره الحميد فى التقريب بين الاتحاد والمكتبات الأكاديمية فى بريطانيا.

وعندما ترك إيسديل قسم الكتب المطبوعة سنة ١٩٢٦م إلى مكتب المدير فى المتحف البريطانى إلى وظيفة السكرتير، استطاع أن يمثل المتحف فى العديد من الأنشطة الخارجية ومن بينها لجنة المكتبات فى معهد التعاون الفكرى فى عصبة الأمم. وقد أسهم إسهامًا مباشرًا فى تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والببليوجرافيا، التى أصبحت فيما بعد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) خلال الاجتماع الخمسينى لاتحاد المكتبات البريطانية فى أدنبرة سنة ١٩٢٧ وكان نائبًا لرئيس الاتحاد الدولى منذ ١٩٣١ وحتى أقعده المرض سنة ١٩٣٦.

لقد انتخب إيسديل رئيسًا لاتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٣٩ وكان بقاؤه فى المنصب أطول من الفترة الأساسية المحددة وهى سنة وذلك بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتى توقفت خلالها أعمال الاتحاد المعتادة وبقى الرجل فى منصبه

حتى ١٩٤٥ . وقد عمل بلا ملل مع «لجنة الطوارئ» التى كانت تحاول تماسك الاتحاد حتى تنتهى فترة العداوة. وقد منحه الاتحاد «الزمالة الفخرية» سنة ١٩٤٦م اعترافًا بفضله والإبقاء على الاتحاد حيا فترة الحرب ولما قدمه من خدمات جليلة قبل ذلك لمهنة المكتبات.

قام إيسديل بعدد من الزيارات إلى أمريكا الشمالية وخاصة ١٩٣٣ و١٩٤١م ساعدته - كما ساعده عمله مع إفلا - على وضع كتابه العظيم «المكتبات الوطنية فى العالم» ١٩٣٤.

ولقد بذل الرجل جهده لتوثيق الروابط الدولية فى مجال مهنة المكتبات. وكان قد خطط لوضع مجلد ثان حول المكتبات غير الوطنية مثل مكتبة بودلى (مكتبة جامعة أكسفورد)، مكتبة بوسطون العامة، مكتبة الأسكوريال وغيرها ولكن لم يتمه وإنما أتمته مرجريت بورتون ونشرته بعنوان «أشهر مكتبات العالم» سنة ١٩٣٧ . ولعل آخر كتبه العظيمة هو كتاب «مكتبة المتحف البريطانى الذى كتبه بعد تقاعده سنة ١٩٤٦ ولقد استمر عطاؤه لمهنة المكتبات رغم (مرضه) حتى وفاته فى لندن فى الثانى والعشرين من يونية ١٩٥٦.

لقد كان «أروندل إيسديل» واحداً من أهم المكتبيين فى القرن العشرين وقد لقب ذات يوم بـ «رجل المتحف» ولكن الثقاة يرون أن إمكاناته الشخصية والمهنية كان حقيقة خارج جدران المتحف. وكان يضيف إلى صفحة عنوان كتبه عبارة «خادم أوصياء المتحف البريطانى». وفعلا لقد حاول أن يقرب بين المتحف البريطانى وبين مهنة المكتبات البريطانية ممثلة فى اتحاد المكتبات البريطانية وأن يقيم الجسور بينهما. ربما لم يترك لنا إنتاجًا فكريًا كثيراً كما فعل البعض ولكن قدراته كأستاذ ومعلم فى مجال علم المكتبات تركت خلفه طلابا ومريدين كثيرين ملأوا الدنيا إنتاجا وعملا.

المصادر

1- Cave, Roderick. Esdaile, Arunell._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.

2-Parsons, Edword Alexander. The Wonder and The Glory: Confessions of a Southern Bibliophile._ New York: Thistle Press, 1962.

3- Stakes, Roy B. Esdaile, A._in._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, vol.38.

أيسلندا، المكتبات فى

Iceland, Libraries in

تحتل جمهورية أيسلندا (أرض الثلج) جزيرة واحدة فى شمالى المحيط الأطلنطى بالقرب من الدائرة القطبية. ولم يتعد سكان الجزر ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فى نهاية القرن العشرين وتبلغ مساحة الجزيرة ١٠٣,٠٠٠ كليومتر مربع. واللغة الرسمية هناك هى اللغة الأيسلندية. والحقيقة أن هذه الجزيرة الكبيرة مبعثرة السكان الذين يعيشون أساساً على سواحل الجزيرة بينما الداخل مخلخل ونصف السكان يعيشون فى العاصمة ريكيافيك والمدن الأخرى فى منطقة ريكيافيك الكبرى.

ويرجع السكان هناك إلى أصل نرويجى أساسًا مع مزيج من الجنس السلتى (الكلتى) وتعتبر سنة ٨٧٤م سنة بدء تعمير الجزيرة كما تعتبر سنة ٩٢٠ سنة اكتمال الاستقرار بها؛ ففى سنة ٩٣٠م كون الأيسلنديون الكومنولث الأيسلندى وأنشأوا الجمعية العمومية (البرلمان) وأصدروا الدستور الذى اعتبر شيئًا فريدًا فى ذلك الزمان.

وقد استمر هذا الشكل للدولة - كومنولث، برلمان، دستور - لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن أى حتى سنة ١٢٦٢ حين وقعت الجزيرة تحت حكم النرويج، وقد استمر الكفاح والنضال بين مد وجزر ضد الحكم النرويجى طيلة قرن ونصف. وفى القرن الرابع عشر احتل الدنمركيون النرويج ومن ثم وقعت أيسلندا بالتبعية تحت الحكم الدنمركى وكانت من نتيجة ذلك أن ظلت أيسلندا تحت الحكم الدنمركى حتى ١٩١٨ عندما نالت استقلالها. وإن ظلت تحت التاج الدنمركى إلى أن قطعت كل علاقة لها بالدنمرك سنة ١٩٤٤ حيث أعلنت الجمهورية وأصبحت أيسلندا دولة حرة ذات سيادة.

والحقيقة أن شعب أيسلندا يدين بوجوده واستقلاله إلى تقاليده الثقافية العميقة وأصالة كتابته. وقد أصبحت المسيحية دينًا رسميًا للدولة سنة ١٠٠٠م بمقتضى قرار أصدره البرلمان فى تلك السنة ومن ثم فتح الباب أمام الكتب اللاتينية والكتابات المقدسة للكنيسة المسيحية المكتوبة على الرقوق. ولم تظهر كتابات أيسلندية ـ أصلية على الرقوق إلا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة فإلى جانب القوانين التى دونوها كان هناك رصيد عظيم من الشعر والأغانى الشعبية وقصص البطولة (ساجا)، والتى تناقلتها الأجيال شفاهة ثم دونوها بلغتهم الأم عندما حل عليهم عصر التدوين والكتابة. وتعتبر القوانين هى أول عمل مدون باللغة الأيسلندية حوالى سنة ١١٠٠م جاء بعدها نشاط فكرى واسع النطاق. ولعل أهم ما دونوه بعد القوانين كانت قصص البطولة التى عرفت عندهم باسم: إدًا، ساجا. وتعتبر بطولات الملوك الأيسلنديين أهم تلك القصص. وتعتبر الأديرة آنذاك أهم مراكز إنتاج الكتب وجل الكتب كتبت على جلود العجول؛ وكان فى أيسلندا تسعة أديرة فى الفترة بين سنة ١٠٠٠و١٥٥٠ وكانت جميعها كاثوليكية رومانية حيث نشط الرهبان فى جمع ونسخ وحفظ الكتب قبل دخول الطباعة إلى البلد سنة ١٥٣٤. وقد دمرت الأديرة خلال حركة الإصلاح الدينى اللوثرية فى القرن السادس عشر مما تسبب فى خسارة العديد من المخطوطات القيمة ولم يصلنا من كتب أيسلندا إلا النذر اليسير أقدمها بعض قطع من الرقوق ترجع إلى القرن الثانى عشر؛ قلة نادرة من مخطوطات كاملة، وقطع كثيرة من القرن الثالث عشر. ولعل الجزء الأكبر مما وصلنا من مخطوطات أيسلندا الكاملة يرجع إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وبعد القرن الخامس عشر أخذ الرق يخلى مكانه للورق. لقد وصلتنا كميات كبيرة من المخطوطات الورقية الأيسلندية التى صدرت فيما بعد القرن الخامس عشر ولكن ما وصلنا يعد كسرة صغيرة من إجمالى ما صدر هناك. لقد ظلت عملية إعادة نسخ المخطوطات من الرق إلى الورق عندما أخذ الورق فى الانتشار فى القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر. لقد دخلت الطباعة إلى أيسلندا فى فترة مبكرة سنة ١٥٣٤م وكانت أول مطبعة هى مطبعة أسقفية هولار وظلت الطباعة عدة قرون بعد

ذلك حكرًا للأسقفيات وكانت نتيجة ذلك أن غلبت الكتب الدينية ولم يطبع من الكتب الدينية ولم يطبع من الكتب العلمانية إلا القليل. ولقد تُرجم الكتاب المقدس إلى اللغة الأيسلندية فى وقت مبكر حيث كان العهد الجديد هو أول الكتب الأيسلندية المطبوعة (فى روسكيلد فى الدنمرك ١٥٤٠)، بينما الكتاب المقدس طُبع بالكامل فى هولار فى أيسلندا سنة ١٥٨٤م.

لقد بدأ البحث عن المخطوطات الأيسلندية وجمعها فى القرن السابع عشر واستمر ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر، وربما ترجع تلك الحمى فى البحث عن المخطوطات إلى تأثير الإنسية التى انتشرت فى إسكندنافيا وأثارت فى شعوب الشمال رغبة عارمة فى إحياء مجدهم القديم وحيث كانت الكتابات الأيسلندية هى أصل هذا المجد الفكرى؛ ونتيجة لذلك أخذ الجزء الأكبر من المخطوطات الأيسلندية سبيله إلى خارج أيسلندا وكان من بينها عدد وافر من المخطوطات الورقية. ولقد استقر بعض تلك المخطوطات فى المكتبة الملكية الدنمركية والمكتبة الملكية السويدية. وكان أعظم جماعى الكتب طرا هو «آرنى ماجنوسون» الذى كان أستاذًا للأدب فى جامعة كوبنهاجن ولكن يشاء القدر أن يدمر الجزء الأكبر مما جمعه «ماجنوسون» فى حريق كوبنهاجن الشهير سنة ١٧٢٨م؛ وبسببه ضاع معظم المخطوطات والكتب المطبوعة الورقية بينما نجا جزء كبير من المخطوطات الجلدية. وقبيل وفاة «ماجنوسون» تبرع بمجموعاته الخاصة إلى مكتبة جامعة كوبنهاجن التى هى فى نفس الوقت جامعة أيسلندا. ومما تجدر الإشارة إليه أن كوبنهاجن التى هى فى نفس الوقت جامعة أيسلندا. ومما تجدر الإشارة إليه أن كوبنهاجن فى ذلك الوقت مركز الفكر الذى يفد إليه الباحثون من أيسلندا وغيرها من الدول لتحقيق ونشر المخطوطات. ومن الطريف أن يقرر البرلمان الدنمركى (الجمعية الوطنية الدنمركية) أن يعيد معظم المخطوطات الأيسلندية الموجودة فى الدنمرك إلى أيسلندا وقد نقل أول مخطوطين وهما: **كتاب الملك** الذى كان فى حوزة الإدّا الكبير و **مخطوطة الساجا**، نقلا إلى أيسلندا فى بارجة حربية دنمركية وسلما فى احتفال رسمى يوم الحادى والعشرين سنة ١٩٧١. ولقد أنشئ معهد مخصوص باسم «**آرنى ماجنوسون**» فى أيسلندا فى ريكيافيك لجمع وحفظ ودراسة وتحقيق المخطوطات وعلى رأسها مجموعة ماجنوسون تلك.

ولقد أنشئت أول مكتبة فى أيسلندا سنة ١٧٩٠م باسم «المكتبة الأيسلندية وجمعية القراءة فى الجنوب» وكان الذين أقاموا هذه المؤسسة بعض المهنيين وموظفى الدولة بقصد اقتناء أهم الكتب فى كل فروع المعرفة البشرية. وقد أُسست جميعات قراءة أخرى فى مناطق مختلفة من البلد ولكنها لم تعمر طويلاً وإن كان بعضها قد تطور إلى مكتبات عامة على النمط الحديث. وكان أعضاء جمعيات القراءة هم كما ذكرت مهنيين وموظفى حكومة، ورجال دين ـ قساوسة أساساً ـ وكانت المجموعات فى الأعم الأغلب كُتبًا أجنبية حيث لم تكن هناك حركة نشر قوية فى أيسلندا ولم يفد العامة كثيراً من تلك الجمعيات. وكانت أول مكتبة عامة فعلا تفتح أبوابها للجمهور قد بدأت فى أكوريرى سنة ١٨٢٨ تبعتها مكتبة أخرى فى فليتى سنة ١٨٣٣ وبين سنة ١٨٢٨ و١٩٢٠ نشأت فى أيسلندا نحو ٢٠٠ جمعية قراءة تفتح أبوابها للجمهور العام فى بلد لم يكن عدد سكانه يتجاوزون ٧٥ ألف نسمة. وفى سنة ١٩٢٣ قامت «مكتبة مدينة ريكيافيك»؛ وكانت بذلك أكبر مكتبة عامة فى كل أيسلندا.

وصدر أول قانون للمكتبات العامة فى أيسلندا سنة ١٩٥٥ والذى نص على أن من حق كل مواطن أن يحصل على الكتب ويرتاد المكتبات.

وبعد هذا العرض التاريخى لتطور الحركة المكتبية فى أيسلندا ندلف إلى واقع المكتبات ومراكز المعلومات القائم الآن فى القرن العشرين.

المكتبة الوطنية الأيسلندية

ترجع فكرة إنشاء مكتبة عامة فى أيسلندا إلى العالم الألمانى «فريدريتش شيليكتجرول» سكرتير الأكاديمية الملكية للعلوم فى ميونخ الذى بعث خطابًا مطولاً إلى الأسقف مونتر فى نيوزيلندا بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٨١٧ يدعو فيه إلى تلك الفكرة. كما ناقش نفس الموضوع مع بعض أعضاء الجالية الأيسلندية فى كوبنهاجن الذين حملوها إلى رئيس جامعة كوبنهاجن ثم بعد ذلك إلى فرع كوبنهاجن بالجمعية الأدبية الأيسلندية. ولم يكن إنشاء المكتبة إلا مجرد موضوع واحد فى مخطط شيليكتجرول الذى كان يهدف إلى إقامة معهد شامل للعلوم

والبحوث يركز على دراسة كل ما يتعلق بدولة أيسلندا وتاريخها الطبيعي. ولم تنفذ فكرة هذا الرجل في الحال وإنما أثارت نوعًا من العصف الذهني لدى الكثيرين إلى أن جاء رجل آخر وطالب بنفس فكرة إنشاء مكتبة عامة. هذا الرجل الجديد هو الدنمركي «كارل كريستيان رافن» الذي إلتحق بفرع الجمعية الأدبية الأيسلندية في كوبنهاجن وهو في سن الثالثة والعشرين. وطبقا لما جاء في محاضر جلسات هذه الجمعية في الثلاثين من مارس سنة ١٨١٨م طلب الرجل في خطاب موجه إلى الجمعية تشكيل لجنة لتخطيط إنشاء مكتبة عامة في أيسلندا وقدم قائمة بالكتب التي كان أصحابها مستعدين للتبرع بها لمكتبة. وقد أحيل هذا الطلب إلى إدارة الجمعية في ريكيافيك وتمت الموافقة عليه من قبل «الوزارة الملكية» واتُخذت الإجراءات في الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٨١٨م لإقامة هذه المكتبة في قاعة مناسبة في كاتدرائية ريكيافيك وقد استغرقت الاستعدادات لافتتاح المكتبة أكثر من سبع سنين عدداً، استمر خلالها «رافن» وغيره في جمع الكتب للمكتبة. ولم يتم الافتتاح الرسمي إلا سنة ١٨٢٥م ومن هنا يرجع البعض تاريخ المكتبة الوطنية إلى ١٨١٨م وإن كانت حقيقة لم تقم إلا سنة ١٨٢٥م. وفي تقرير وضعه «رافين» سنة ١٩٢٦م نجد أن عدد المتبرعين بلغ ١٣٤ متبرعاً ويلغ عدد الكتب ١٥٤٥م وقد تبرع «رافن» نفسه بثلاثة وثمانين مجلدًا إلى جانب أنه جمع بنفسه ٩١٨ مجلدًا بما يصل إلى ثلاثة أخماس جملة ما جمع من كتب. وقد ظل رافن جنديًا مخلصًا للمكتبة الوطنية حتى وفاته سنة ١٨٦٤.

وقد وضعت إدارة المكتبة في أيدي السلطة الإقليمية ومجلس إدارة خاص بها وربما كان الحاكم الإقليمي نفسه - «بيتر فيلد ستيد هوب» - مديرًا لهذه المكتبة وهو الذي توفر على إعداد أول فهرس بمقتنياتها. وقد طبع هذا الفهرس في كوبنهاجن سنة ١٨٢٨ على نفقة الجمعية الأدبية وفي سنة ١٨٢٦ كانت تقارير المكتبة تطالب بتعيين أمين مكتبة مسئول ولكن الوظيفة بقيت خالية حتى سنة ١٨٤٨ عندما شغلها «جون آرناسون» ولم يكن مرتب أمين المكتبة منخفضًا وحسب بل كان غير منتظم كذلك؛ لأنه كان يتقاضى مرتبه من الرسوم التي كان يدفعها المستعيرون ومع كل ذلك استمر «آرناسون» حتى سنة ١٨٨٧ وقام بأعمال عظيمة لهذه المكتبة. ومن بين تلك الأعمال

سعيه لاستصدار قانون إيداع توج به عمله حيث صدر هذا القانون سنة ١٨٨٦م مما ساعد على إصدار البيليوجرافية الوطنية. وقد أصدر الرجل فهرس الكتب الأيسلندية المطبوعة والمخطوطة المحفوظة بالمكتبة والذى تم نشره سنة ١٨٧٤ وكذلك فى نفس السنة أصدر قوائم ببليوجرافية عديدة بما أُهدِىَ إلى المكتبة من كتب وذلك بمناسبة مرور ألف سنة على تعمير الجزيرة.

وبعد صدور الدستور الجديد الذى يخول لأيسلندا الاستقلال بميزانيتها، بدأت المكتبة فى الحصول على دعم منتظم من الميزانية العامة. وكانت قبل ذلك التاريخ تعتمد على تبرعات الأفراد والهيئات من الكتب والأوائل سواء من داخل أيسلندا أو خارجها. ومن الأحداث الهامة فى تاريخ المكتبة خلال فترة رئاسة جون آرناسون لها انتقال المكتبة إلى مقر جديد فى مبنى البرلمان الذى تم تشييده سنة ١٨٨١م الذى بنى لكى يضم «الجمعية العمومية والمكتبية التعليمية الثقافية للبلد».

وفى ديسمبر سنة ١٨٨٦م قبل سنة واحدة من استقالة «آرناسون» من عمله صدر قانون الإيداع كما أشرت وبمقتضى هذا القانون يتحتم على دور الطبع والنشر إيداع نسختين من جمع المطبوعات بالمجان إلى المكتبة الوطنية. وقبل هذا القانون كانت مكتب الطبع الحكومى يقدم نسخة من كل مطبوع إلى المكتبة. وقد مر قانون الإيداع منذ ذلك التاريخ بالعديد من التعديلات فى أوقات مختلفة من بينها تعديل سنة ١٩٤٩ الكبير.

وقد جاء بعد «آرناسون» المدير الثانى للمكتبة - هو «جريمور ملستد» - فى الأول من أكتوبر سنة ١٨٨٧م الذى بدأ من ١٨٨٨ فى إصدار قائمة الإضافات الجديدة التى استمرت دون انقطاع حتى ١٩٤٤م حيث حل محلها كتاب سنوى (ببليوجرافيا وطنية). وقد بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر إعداد فهرس بطاقى للمكتبة ولكنه لم يكتمل ولم يتم بطريقة منتظمة إلا مع انقضاء القرن وذلك بفضل «جون أولافوسن» الذى كان قد أقام فترة طويلة فى الولايات المتحدة وعمل فى مكتبة شيكاغو العامة، وقد قام بفهرسة وتصنيف مجموعات المكتبة من كتب ودوريات وقد طبق فى تصنيفها نظام ديوى العشرى.

لقد نمت مجموعات المكتبة من ١٥٤٥ كتاب عند قيامها إلى عشرين ألف مجلد سنة ١٨٨٣م إلى تسعة وستين ألف مجلد سنة ١٩٠٦ سنة تقاعد «ملستد». وفى تلك الفترة أيضا حصلت المكتبة على مجموعات قيمة من المخطوطات من بينها مجموعة الجمعية الأدبية المشار إليها وقد اشترتها المكتبة الوطنية سنة ١٩٠١. ولما ضاقت المكتبة بمقتنياتها كان لابد من إنشاء مبنى جديد لها تم وضع حجر الأساس له فى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٠٦ وتم البناء بسرعة وانتقلت إليه فى مارس ١٩٠٩م وقد تولى «جون جاكوبسون» رئاسة المكتبة خلفا لـ «ملستد» سنة ١٩٠٦ وبدأت مرحلة جديدة فى حياة المكتبة. وقد صدر قانون جديد أو لنقل لائحة جديدة لإدارة المكتبة بدأ العمل به فى يناير ١٩٠٨م. وقد استمر «جاكوبسون» فى رئاسة المكتبة حتى ١٩٢٤ وفى عهده تم الاحتفال بمرور مائة سنة على إنشاء المكتبة (١٩١٨) وبتلك المناسبة وضع كتابًا عن المكتبة فى مائة سنة نشر فى ريكيافيك ١٩١٩-١٩٢٠.

وفى سنة ١٩٤٩ أصدر البرلمان قانونًا جديدًا للمكتبة يخول لها فرصة التعاون والتنسيق بين جميع المكتبات فى أيسلندا وخاصة مكتبات الجامعة التى كانت قد أنشئت سنة ١٩٤٠م. وفى الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٤٣ قاد «جودموندور فنبوجاسون» ـ رئيس المكتبة الجديد ـ المكتبة فى فترة من أصعب الفترات.

وفى سنة ١٩١٨ عندما احتفلت المكتبة بمرور مائة عام على قيامها كانت مجموعاتها قد بلغت مائة ألف مجلد مطبوع. وبعد نصف قرن من ذلك التاريخ سنة ١٩٧٢ بلغت المجموعات ٣٠٠,٠٠٠ مجلد، وكان عدد المخطوطات بها آنذاك سنة ١٩١٨ قد بلغ سبعة آلاف مخطوط. وفى تلك السنة بدأ نشر فهرس مطبوع بالمخطوطات بها آنذاك سنة ١٩١٨ قد بلغ سبعة آلاف مخطوط. وفى تلك السنة بدأ نشر فهرس مطبوع بالمخطوطات صدر مجلده الثالث الأخير سنة ١٩٣٤. وقد صدر لهذا الفهرس ثلاثة ملاحق بعد ذلك ١٩٤٧، ١٩٥٩، ١٩٧٠م وكانت المخطوطات فى سنة ١٩٧٢ قد بلغت ١٢١١٣ مخطوطة. والجزء الأكبر من المخطوطات يرجع إلى القرن التاسع عشر، وعدد معقول يعود للقرن الثامن عشر وقبل ذلك القرن لا نصادف إلا عدداً محدوداً. ويلاحظ أن هناك مخطوطات كثيرة من القرن العشرين.

والمخطوطات المكتوبة على رق عددها محدود للغاية: كتاب صلوات من القرن السادس عشر، كتابان فى القانون واحد من نهاية السادس عشر والثانى مطلع السابع عشر، كتاب فى الطب من منتصف السابع عشر، وكتاب فى السحر تاريخه ١٦٧٠م.

وفى خلال فترة رئاسة «فينوُر سيجموندسون» ١٩٤٤-١٩٦٤ بدأ العمل فى إصدار الببليوجرافية الوطنية الأيسلندية الراجعة لتضم جميع المطبوعات الأيسلندية من ١٥٣٤ وحتى ١٨٤٤، ثم الدوريات الأيسلندية منذ ١٧٧٣ (٢٠٠٠ دورية).

وفى سنة ١٩٩٠ بلغت مجموعات المكتبة ٤٠٦ ألف مجلد وفى سنة ٢٠٠١ وصلت المجموعات إلى ٤٥٠,٠٠٠ مجلد وباعتبار المكتبة الوطنية هى الوحيدة التى تهتم باقتناء الإنتاج الفكرى الأجنبى فى البلاد.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن البرلمان الأيسلندى قد أقر فى سنة ١٩٧٠ قانونًا يقضى بالجمع بين المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة فى مبنى واحد وتحت إدارة واحدة ومن ثم تنسيق التزويد بحيث تركز المكتبة الوطنية على الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ومكتبة الجامعة على العلوم البحتة والتطبيقية. وقد بدأ العمل فى المبنى الجديد سنة ١٩٧٨ وتم الانتهاء منه سنة ١٩٩٠ وقد انتقلت إليه المكتبتان فى نهاية القرن العشرين.

ومن الجدير بالذكر أن الببليوجرافية الوطنية الأيسلندية الجارية بدأت منذ ١٩٧٤. كما نشرت المكتبة الفهرس الموحد بالدوريات الأجنبية فى المكتبات الأيسلندية سنة ١٩٧٨.

وبدأت مشروع توزيع بطاقات الفهرسة بالتعاون مع مكتب المكتبة الأيسلندية سنة ١٩٧٨.

المكتبات الأكاديمية فى أيسلندا

ترجع جذور جامعة أيسلندا إلى سنة ١٨٤٧م عندما أُنشئت المدرسة اللاهوتية فى ريكيافيك. هذه المدرسة إلى جانب مدارس أخرى مثل مدرسة الطب التى أُنشئت سنة ١٨٧٦م ومدرسة القانون التى أُنشئت سنة ١٩٠٨م ضمت معاً لتكون جامعة أيسلندا

سنة ١٩١١م وأنشئت كلية جديدة أخرى هي كلية الفلسفة ليصبح في الجامعة خمس كليات في ذلك التاريخ هي كلية اللاهوت وكلية الطب وكلية القانون وكلية الفلسفة. وكانت لكل كلية من هذه الكليات مكتبتها الخاصة نشأت معها ونمت وتطورت بها ومن ثم لم تنشأ مكتبة للجامعة تضم هذه المكتبات جميعاً حيث كانت تلك الكليات مبعثرة في أماكن مختلفة من المدينة. وقد بني للجامعة حرم جديد وبه مكتبة جامعية ضمت مكتبات الكليات جميعًا وقد افتتح المبنى الجديد للجامعة وللمكتبة في الأول من نوفمبر سنة ١٩٤٠م ومن هنا يرجع البعض نشأة جامعة أيسلندا إلى سنة ١٩٤٠م باعتبار الافتتاح الرسمي.

وكانت مجموعات مكتبة الجامعة عند الافتتاح الرسمي منذ سنة ١٩٤٠ تصل إلى ٣٠ ألف مجلد وفي سنة ١٩٧٢م وصلت المجموعات إلى ١٦٥,٠٠٠ مجلد وفي سنة ١٩٨٧ بلغت ٣٩٢,٠٠٠ مجلد وفي سنة ١٩٩٥ بلغت نحو ٤٣٤,٠٠٠ مجلد. وكما ذكرت سابقًا وضعت الخطة لجمع مكتبة الجامعة والمكتبة الوطنية معاً في مبنى واحد وتحت إدارة واحدة ويتسع المبنى الجديد لمليون مجلد و ٨٠٠ قارئ. ومن الجدير بالذكر أن بالجامعة في نهاية القرن العشرين نحو ٥٠٠٠ طالب و ٣٥٠ عضو هيئة تدريس دائمين و ١٠٠٠ غير متفرغ، كما تفتح مكتبة الجامعة أبوابها للجمهور العام.

وتشترك مكتبة الجامعة في نحو ألف دورية أجنبية بالإضافة إلى نحو ٤٠٠ دورية وجريدة محلية مما يرفع عدد الدوريات إلى نحو ١٤٠٠ دورية. وتنمو مجموعات المكتبة عن طريق المنافذ الأربعة للتزويد وهي الشراء والإيداع والتبادل والهدايا. وعبر تاريخها تلقت مكتبة جامعة أيسلندا كثيراً من المجموعات الخاصة على سبيل الإهداء ومنها على سبيل المثال مجموعة «فينور جونسون» أستاذ الدراسات الأيسلندية بجامعة كوبنهاجن وبلغت ٧٥٠٠ مجلد وقد أهديت إلى مكتبة جامعة أيسلندا عقب وفاته سنة ١٩٣٤. وربما كانت أثمن مجموعة أهديت إلى مكتبة الجامعة هي المجموعة الخاصة برجل الأعمال «بندكت تورارينسون» وسلمت إلى المكتبة عقب وفاته في نفس سنة إنشاء الجامعة ١٩٤٠ وجل هذه المجموعة عبارة عن كتب أيسلندية من بينها الأندر والأقدم. وكان في مجموعة «بندكت» كذلك بعض الكتب الأجنبية النادرة مثل

أعمال «تشوسر» المطبوعة فى مطبعة كيلمسكوت سنة ١٨٩٦. ومن بين الآخرين الذين أهدوا كتبهم إلى المكتبة نذكر الشاعر «إينار بندكتسون» المتوفى ١٩٤٠؛ «سيجفوس بلونڈال» مدير المكتبة الوطنية فى كوبنهاجن المتوفى ١٩٥٠، «أكسيل نيلسون» مدير مكتبة الجامعة فى أوبسالا المتوفى سنة ١٩٦٢، كما قام «ستيفان إينارسون» الأستاذ السابق فى جامعة جونز هوبكنز بإهداء مجموعته الكاملة إلى المكتبة سنة ١٩٧٠ وكان قوامها ٤٥٠٠٠ مجلد وتوفى الرجل سنة ١٩٧٢.

وإلى جانب المجموعة باللغة الأيسلندية هناك كتب بالإنجليزية، واللغات الإسكندنافية واللغة الألمانية واللغات الشرقية المختلفة.

ولقد نشرت المكتبة قائمة بالجرائد والمجلات الأيسلندية حتى ١٩٦٦م وكان عددها قد بلغ آنذاك ١٩٥٥ عنوانًا. كما نشرت دليلاً خاصاً بها وتنشر المكتبة مسحًا بأنشطتها ومظاهر العمل فيها كل سنة فى الكتاب السنوى للجامعة الذى بدأ فى الصدور بانتظام سنة ١٩٧٠ ليغطى سنة ١٩٦٩.

وكان أول مدير لمكتبة الجامعة منذ إنشائها ١٩٤٠ هو «إينار أول سيفنسون» وقد شغل المنصب حتى ١٩٤٥ تلاه بعد ذلك مساعده «بيجورن سيجفوسون».

ومن المكتبات الأكاديمية أيضا مكتبة كلية المعلمين التى أنشئت ١٩٠٨م لإعداد مدرسى المدارس. ومكتبة كلية التربية التى تضم أكبر مجموعة متخصصة فى التربية وعلم النفس وقوامها ٦٥ ألف مجلد وهناك كذلك مكتبة معهد المخطوطات سابق الذكر الموجودة داخل الحرم الجامعى والتى تضم تراث أيسلندا المخطوط.

المكتبات العامة فى أيسلندا

تمتاز أيسلندا بتاريخها الفكرى والحضارى وتقاليدها العلمية العريقة وفى نهاية القرن العشرين لم يكن هناك أمى واحد فى تلك الدولة. وكما أسلفت فى المقدمة التاريخية أُسست أول جمعية للقراءة هناك سنة ١٧٩٠ وكانت تسمى (المكتبة الأيسلندية وجمعية القراءة فى الجنوب) وفى السنوات التالية أنشئ العديد من هذه الجمعيات ولكنها كانت فى مجموعها جمعيات صغيرة وقصيرة العمر وكانت تقتصر

على الأعضاء فقط الذين غالبًا ما كانوا مهنيين أو موظفى حكومة أو إكليريين أو قساوسة. وكانت أول جمعية قراءة تفتح عضويتها للجمهور العام قد أُسِّست سنة ١٨٣٠ فى مدينة «بريداجوردور» ثم انتشرت هذه الجمعيات فى القرن التاسع عشر ومهد بعضها الطريق لقيام المكتبات العامة الحقيقية. وقد تزامن مع مكتبات الجمعيات هذه نوع آخر من المكتبات العامة عرف بمكتبات الأحياء وكان من بينها مكتبة أكوريرى فى الشمال ١٨٣٠م، ومكتبة ستيكيشولمور فى الغرب سنة ١٨٤٧. وقد تغير نظام إدارة تلك المكتبات جذريًا بعد سنة ١٨٨٦م بعد صدور قانون حق المؤلف الذى خول لكل من تلك المكتبات الحصول على نسخة مجانية من أى مطبوع يصدر فى أيسلندا. وقد تأخر إنشاء مكتبة حى الشرق فى سيديسجور دور إلى سنة ١٨٩٣م وقد دخلت فى نطاق هذه المجموعة بمقتضى قرار صدر لها سنة ١٩٠٧م.

ومع مرور الوقت نشأ عدد كبير من المكتبات العامة فى المدن والمناطق الريفية فى عموم الدولة معظمها كان ملحقاً بجمعيات القراءة. ومع كل ذلك لم يكن هناك خطة وطنية لإنشاء شبكة المكتبات العامة فى البلاد قبل صدور قانون المكتبات العامة ١٩٥٥م وقد تم تعديل هذا القانون تعديلاً طفيفًا سنة ١٩٥٦. وفى سنة ١٩٦٣ صدر قانون جديد بدأ تطبيقه فى الأول من يناير ١٩٦٤.

وتنقسم المكتبات العامة فى أيسلندا الآن إلى ثلاثة فئات: أ- مكتبات المدن والأحياء ب- المكتبات الريفية (المحليات) ج- المكتبات العامة فى المدارس والمستشفيات، وبيوت العجزة والمسنين ومكتبات السجون.

وقد قُسِمت الدولة إلى ٣١ منطقة مكتبية بكل منطقة مكتبة مدينة أو حى. وخارج المدن أى فى الريف تكون هناك مكتبة لكل تجمع ريفى، ويمكن أن تكون هناك مكتبة واحدة لأكثر من تجمع حسب الكثافة السكانية. وفيما يتعلق بالمكتبات المدرسية ومكتبات المستشفيات وبيوت العجزة والسجون تدفع الدولة مبلغًا من المال عن كل شخص (طالب، مدرس، مريض، سجين) لأغراض الخدمة المكتبية العامة.

وفى منتصف السبعينات صدر قانون جديد للمكتبات العامة زيد بمقتضاه عدد

المناطق المكتبية فى الدولة إلى ثلاث وأربعين منطقة، وقانون ١٩٧٦ هذا هو المعمول به الآن فى نهاية القرن العشرين.

ويمكننا القول بأن عدد المكتبات العامة حسب الفئات المذكورة سابقًا قد بلغ نحو ٣٠٠ مكتبة موزعة على النحو الآتى: ٤٣ مكتبة منطقة، ٧٥ مكتبة مدرسية عامة، ١٨٢ مكتبة مستشفى وسجن ومصحة... وقد اشترت هذه المكتبات كتبًا ومواد مكتبية أخرى سنة ١٩٩٩ بنحو مائة مليون كرونة أيسلندية أى نحو مليون دولار أمريكى بلغ عدد الكتب المشتراه نحو خمسين ألف مجلد معظمها مواد أيسلندية وحيث يوجد فى الدولة نحو خمسين دار نشر تنشر ما لا يقل عن ٨٠٠ عنوان فى السنة. وقد ربا رصيد المكتبات العامة من الكتب سنة ١٩٩٩ على مليون وربع مليون مجلد وكانت حركة تداول الاستعارات قد سجل فى تلك السنة ١,٥ مليون مجلد.

ومن الطبيعى أن تحظى العاصمة ريكيافيك بنصيب كبير من الخدمة المكتبية العامة فهناك «مكتبة مدينة ريكيافيك» ذات الفرع الأربعة والمكتبات المتنقلة إلى الضواحى وكذلك صناديق الكتب إلى المناطق النائية. وقد بلغ عدد الاستعارات لكل مواطن ٩,١ مجلد فى سنة ١٩٩٩.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات العامة فى أيسلندا تدفع حق أداء لكل مؤلف أيسلندى تتداول كتبه داخل تلك المكتبات وإن كان المبلغ رمزيًا إلا أنه تعويض كافٍ عن المبيعات غير المباشرة تلك.

المكتبات المدرسية فى أيسلندا

للمكتبات المدرسية فى أيسلندا تاريخ طويل نسبياً فقد كان فى مدرسة ريكيافيك الحكومية التى أُنشِئت سنة ١٨٦٦ مكتبة منذ ذلك التاريخ. وكلما نشأت مدرسة كانت تنشأ معها مكتبتها ولكن إنشاء المكتبات المدرسية فى أيسلندا لم يبدأ بطريقة منهجية إلا سنة ١٩٧١م فى مدينة ريكيافيك حيث أنشئ (مركز الوسائل التعليمية) والذى تتبعه المكتبات المدرسية وقد نص قانون التعليم الابتدائى على ضرورة إنشاء مكتبة فى كل مدرسة وهذا القانون الذى أقره البرلمان سنة ١٩٧٤ حدد سنة ١٩٨٤ موعدًا نهائيًا لإنشاء تلك المكتبات.

وأنشئ فى وزارة التعليم إدارة خاصة بالمكتبات المدرسية تتوفر على اختيار الكتب وشرائها وفهرستها وتصنيفها وتوزيعها على المكتبات المدرسية. وكما أشرت من قبل تقوم بعض المكتبات المدرسية فى المدن الصغيرة بدور المكتبة العامة فى نفس الوقت والعكس صحيح قد تنشأ المكتبة العامة داخل المدرسة لخدمة الطلاب والجمهور العام فى آن واحد.

ومع حلول سنة ٢٠٠٠ كان فى أيسلندا نحو ٧٥ مكتبة مدرسية كبيرة. وتتميز مكتبات المدارس الثانوية بالذات بمجموعاتها الكبيرة وبالعاملين المهنيين بها حيث يوجد أمين مكتبة متخصص فى معظم تلك المكتبات.

المكتبات المتخصصة فى أيسلندا

تنتشر المكتبات المتخصصة فى كثير من الإدارات الحكومية، والشركات والمؤسسات ومراكز البحوث والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الدينية والمراكز الثقافية الأجنبية. ومن بين المكتبات المتخصصة مكتبة مستشفى العاصمة الطبية؛ مكتبة معهد البحوث البحرية؛ مكتبة المحكمة العليا؛ مكتبة معهد التنمية الصناعية الأيسلندية؛ مكتبة هيئة الطاقة النووية؛ مكتبة معهد البحوث الزراعية. ومن بين مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية مكتبة بيت الشمال (نورديك هاوس) فى ريكيافيك الذى افتتح من أغسطس سنة ١٩٦٨م بقصد أن يكون مركز ثقافة الدول الاسكندنافية وهو أقرب ما يكون إلى مركز البحوث والدراسات فى هذا المجال. وهذا المركز هو الأول من نوعه فى المنطقة. وقد فُتِحت مكتبة المركز لجمهور الباحثين والجمهور العام فى سبتمبر ١٩٦٩.

وتبلغ مجموعات المكتبة حاليًا نحو خمسة آلاف مجلد و ١٨٠ دورية جارية و ٤٠ جريدة اسكندنافية بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ اسطوانة صوتية. وتعتبر «المكتبة الأمريكية» التى أسسها مكتب الاستعلامات الأمريكى من المكتبات الهامة فى هذا الصدد. وقد نقلت إلى منبى جديد واسع سنة ١٩٧١ وتصل مجموعاتها الآن نحو عشرين ألف مجلد ومائة دورية جارية وعدد من الجرائد الأمريكية، إلى جانب ١٥٠٠ اسطوانة صوتية وبضعة آلاف من الشرائط الصوتية.

وهناك مكتبة للمكفوفين (المكتبة الأيسلندية للمكفوفين وضعاف البصر) التى أُسّست سنة ١٩٨٢م وافتتحت للمستفيدين سنة ١٩٨٣. وهى مكتبة وناشر موزع لكتب برايل والكتب الناطقة. وكانت مكتبة مدينة ريكيافيك و جمعية المكفوفين تقوم بهذه الخدمات حتى سنة ١٩٨٣ وسلمتها بعد ذلك إلى المكتبة المتخصصة الجديدة.

المكتبات الخاصة فى أيسلندا

يكاد كل بيت فى أيسلندا يملك مكتبة خاصة، وتعتبر هذه المكتبات الشخصية سوق رائجة للكتاب الأيسلندى فى هذا المجتمع الصغير وهم هناك يطلقون عليها مكتبة الأسرة. وكما أشرت هناك نحو خمسين ناشراً فى هذا المجتمع الصغير يتوفرون على نشر ٨٠٠ عنوان فى السنة. ويندهش الزائر من عدد متاجر الكتب الموجود فى مدينة ريكيافيك. وهناك فى أيسلندا عدد كبير من جماعى الكتب الذين كونوا مكتبات شخصية لها قيمة عالية. وفى العاصمة ريكيافيك وبعض المدن الأخرى تروج تجارة الكتب المستعملة والكتب القديمة وهناك مزادات للكتب النادرة تقام كل شهر وخاصة فى فصل الشتاء.

مهنة المكتبات فى أيسلندا

ظلت النظرة إلى أمين المكتبة على أنه مجرد مثقف عام، وليس من الضرورى أن يكون حاملاً لمؤهل فى تخصص المكتبات، قائمة حتى وقت قريب. وكان أول أيسلندى يحصل على مؤهل فى علم المكتبات من الخارج قد التحق بـ «مدرسة المكتبات الدنمركية» وحصل على شهادة منها سنة ١٩٢١. وبعد ذلك التاريخ سافر عديد من الإيسلنديين لدراسة علم المكتبات فى الخارج فى الدول الإسكندنافية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وغيرها. وفى سنة ١٩٥٦ طرحت كلية الفلسفة فى جامعة أيسلندا برنامجًا فى علم المكتبات تحت إشراف مكتبة الجامعة. وكان هذا البرنامج جزءاً من الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس. وكان البرنامج عبارة عن ست وحدات معتمدة. وكان يمكن للطالب أن يختار وحدة أو اثنين أو ثلاث وحدات فى المكتبات ويختار موضوعًا أو اثنين آخرين للحصول على درجة البكالوريوس.

فى السنة الأولى من هذا البرنامج كان يطرح مقرر التصنيف والفهرسة ومقرر مقدمة فى علم المكتبات وعناصره. وفى السنة الثانية كاد يطرح التصنيف والفهرسة كاستمرار للسنة الأولى ومعه مقرر تاريخ الطباعة فى الخارج وفى أيسلندا ومقرر النشر وصناعة الكتب ومقرر الببليوجرافيا ومقرر اختيار الكتب. وفى خلال السنتين الأولى والثانية كانت هناك تطبيقات عملية وتدريب. وفى السنة الثالثة كان الطالب يختار أن يكتب رسالة علمية صغيرة أو يقوم بمشروع ببليوجرافى إلى جانب مقررات نوعية فى الخدمة المرجعية وإدارة المكتبات العامة و المكتبات المتخصصة و المكتبات المدرسية.

وقد روعى عند تخطيط هذا البرنامج ما يجرى فى مدارس المكتبات فى الدول الإسكندنافية الأخرى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكان التدريس حتى منتصف السبعينات يتم بواسطة أساتذة غير متفرغين بلغ عددهم نحو ثمانية أساتذة فى ذلك الوقت كانوا فى الأعم الأغلب أمناء مكتبات فى العاصمة. وكان عدد الطلاب فى نفس ذلك الوقت يدور حول أربعين طالبًا. وعين أول أستاذ مساعد كل الوقت سنة ١٩٧٥ زاد عددهم فى نهاية التسعينات إلى خمسة واستمرت الاستعانة بغير المتفرغين بسبب زيادة الإقبال على هذا التخصص حيث يربو عدد الطلاب الآن على سبعين طالبًا فى هذا التخصص.

وعلى جانب التجمع المهنى فى أيسلندا، أعلن عن قيام اتحاد المكتبيين الأيسلنديين فى الرابع من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ثم تغير اسمه بعد ذلك إلى «اتحاد المكتبات الأيسلندية» وهو بؤرة التقاء المكتبيين هناك لمناقشة أوضاع ومشكلات المكتبات الأيسلندية ومهنة المكتبات هناك. ومنذ ١٩٦٤ يبعث الاتحاد بممثلين عنه لحضور مؤتمرات المكتبات فى الدول الإسكندنافية.

وفى سنة ١٩٦٦م انضم هذا الاتحاد إلى عضوية الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا). وفى نهاية القرن العشرين كان عدد أعضاء هذا الاتحاد قد ربا على ٤٠٠ عضو.

وفى الثانى عشر من مايو ١٩٦٦م أنشئ «قسم أمناء مكتبات البحث الأيسلندية»

متفرعًا عن هذا الاتحاد وقد انضم هذا القسم إلى عضوية الاتحاد العام لأمناء مكتبات البحث الإسكندنافية فى نفس السنة.

وفى سنة ١٩٧٣م أنشئ «اتحاد أمناء المكتبات المهنيين» ويضم نحو ٢٥٠ أمين مكتبة ممن يحملون مؤهلات فى علم المكتبات على المستوى الجامعى معظمهم من خريجى جامعة أيسلندا وبعضهم من خريجى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الإسكندنافية.

وفى شهر مايو من سنة ١٩٨٤م أصدر البرلمان قانونًا حول «الأمناء المهنيون» يحدد فيه المؤهلات المطلوبة فى أمين المكتبة الذى يحق له حمل لقب «مكتبى مهنى».

ولقد عقد أول مؤتمر وطنى لأمناء المكتبات فى أيسلندا فى سبتمبر ١٩٧٠ تحت إشراف الاتحاد؛ وعقد المؤتمر الثانى فى سبتمبر ١٩٧٢؛ وهكذا يعقد المؤتمر كل سنتين كلما سمحت الظروف بذلك.

وقد شكل الاتحاد لجانًا نوعية لدراسة أوضاع الفهرسة والتصنيف فى المكتبات الأيسلندية وأعد دليلين حول هذه الموضوعات.

وأصدر الاتحاد نشرة إخبارية منذ ١٩٧١ ولكنها لم تعمر طويلاً ولم يصدر منها إلا أعداد قليلة.

ومما يجدر ذكره أن معظم المكتبات الأيسلندية يستخدم تصنيف ديوى العشرى فى تصنيف المجموعات مع إدخال بعض التعديلات عليه. وفى سنة ١٩٧٠ نشرت طبعة مختصرة معدلة باللغة الأيسلندية خلفاً طبيعيًا للفهرسة الأنجلو أمريكية. مع العلم بأن القواعد الأنجلو أمريكية فى الفهرسة قد ترجمت معدلة إلى اللغة الأيسلندية وكذلك التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى وذلك اعتباراً من سنة ١٩٧٠.

وتتعاون المكتبات الأيسلندية من كل الأنواع والمستويات تعاونًا وثيقاً فيما بينها ومن مظاهر هذا التعاون ذلك الفهرس الموحد على المستوى الوطنى بالمواد الأجنبية المقتناه فى المكتبات الأيسلندية وخاصة المكتبة الوطنية الجامعية والمكتبات المتخصصة.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة ـ. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

2- Einarsson, Stefan, A History of Icelandic Literature._ New York: American Scandinavian Foundation, 1957.

3- Hannesdottir, Sigrun Klora. Iceland._in._ Encyclopedia of Library History._ New York and London: Garland Publishing Inc., 1994.

4- Harrison, K.C. Libraries in Scandinavia._ 2nd ed._ London: Deutsch, 1969.

5- Kjartansdottir, Asgerdur. Iceland._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.

6- Scott, C.F.Libraries in Iceland._in._ Library Association Record, vol. 67, Dec. 1965.

7- Scott, C.F.Recent Developments in Icelandic Librarianship._in._ Focus on International and Comparative Librarianship. vol.2, August 1971.

8- Sigurdsson, Einar. Iceland, Libraries in._in._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1974. vol.11.

إيطاليا، المكتبات فى

Italy, Libraries in

تقع جمهورية إيطاليا فى جنوبى أوروبا وتضم شبه جزيرة أبيناين وجزيرة صقلية وجزيرة سردينيا وغيرها من الجزر الصغيرة وتمتد إيطاليا جنوبًا داخل البحر الأبيض المتوسط. يحددها من الشمال والغرب فرنسا وسويسرا ومن الشمال والشرق النمسا وسلوفينيا. وقد بلغ عدد السكان فى نهاية القرن العشرين ٦٧ مليون نسمة، وتبلغ المساحة الكلية لإيطاليا ٣٠١,٢٦٨ كيلومترا مربعًا.

ومنذ سقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى؛ أى على مدى أكثر من ثلاثة عشر قرنًا ظلت إيطاليا

مجموعة من الولايات أو الدويلات المستقلة ذات الحكم الذاتى إلى أن تم التوحيد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ففى الاجتماع الأول للبرلمان الإيطالى فى شهر مارس ١٨٦١م أعلن «فيكتور عمانويل الثانى» أول ملك على إيطاليا الموحدة. وقد ظلت إيطاليا مملكة دستورية محدودة ذات سلطة تنفيذية قوية فى ظل الملك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تنازل الملك «فيكتور عمانويل الثالث» وتولى ابنه «همبرت الثانى» السلطة. وفى ١٩٤٦م صوت البرلمان لصالح قيام النظام الجمهورى وإلغاء الملكية التى دامت نحو ٨٥ سنة وأصبح هناك رئيسًا للجمهورية بدلاً من الملك.

وتنقسم إيطاليا من الناحية الإدارية إلى عشرين منطقة (ولاية). هذه المناطق تم الاعتراف بها كوحدات تشريعية وجغرافية وإدارية وتنقسم بدورها إلى واحد وتسعين مقاطعة و ٧٨٠٤ وحدة محلية. وللمقاطعات السلطة الكاملة على الشئون المحلية فى المقاطعة ولها حق التشريع والتقنين فيها ويحكم المقاطعة حاكم يعين من قبل الدولة. ورأس الدولة فى إيطاليا هو رئيس الجمهورية الذى ينتخبه البرلمان لمدة سبع سنوات. ورئيس الجمهورية هو الذى يختار رئيس الوزراء (رأس الحكومة) وعلاقة رئيس الوزراء برئيس الجمهورية تشبه علاقة رئيس وزراء بريطانيا بالملكة.

وتقارن إيطاليا من حيث عدد السكان بكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا ولكن من حيث دخل الفرد نجد أنها أقل بكثير. ونلاحظ ارتفاع نسبة النمو السكانى بدرجة ملحوظة فقد ارتفع عدد السكان من ٢٦,٣٢٨,٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٦١ إلى ٥٠,٦٢٤,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦١، ثم إلى نحو سبعة وستين مليون نسمة فى نهاية القرن العشرين. ومما يجعل نسبة الزيادة فى عدد السكان داخل إيطاليا ثابتة، معدل الهجرة العالى إلى أمريكا الشمالية على وجه الخصوص ثم إلى مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية على وجه العموم.

ومن الملاحظ أيضا تزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بمعدلات عالية تبلغ خمسة ملايين كل خمسة عشر عامًا مما جعل ٤٠٪ من سكان إيطاليا فى نهاية القرن العشرين مركزين فى المراكز الحضرية الثمانية فى إيطاليا: بولونيا، فلورنسا، جنوا، ميلانو، نابلى، باليرمو، تورينو.

ويقل اعتماد الاقتصاد الإيطالى على الزراعة عقدًا بعد عقد. وهناك اختلاف واضح

بين الشمال الإيطالى الصناعى والجنوب الإيطالى الزراعى. ففى المناخ والمصادر الطبيعية والبنية الاقتصادية يشبه الشمال الإيطالى أوروبا الوسطى. ومعظم صناعات ومواد التصدير تنتج من مدن: تورينو، ميلانو، جنوا وهى أكثر مناطق إيطاليا تصنيعًا.

أما الجنوب بمناخه شبه الجاف الحار والمصادر المحدودة والاعتماد شبه الكامل على الزراعة فمن الصعب أن يتغير. ويتمتع الشمال بثمرة التطور الاقتصادى الاجتماعى، بينما الجنوب محروم من ذلك. ولهذا السبب سعت الحكومة المركزية فى إيطاليا منذ ١٩٥٠م إلى تشجيع الصناعة فى الجنوب عن طريق صندوق تنمية الجنوب كما حصل الجنوب على قروض البنك الدولى للتعمير والتنمية وذلك لتمويل ليس فقط البنية الأساسية وإنما أيضا الصناعات نفسها. وفى نهاية القرن العشرين استقطبت مناطق الجنوب رأس المال الخاص الوطنى والعالمى للاستثمار فى الصناعة والزراعة معاً.

والحقيقة أن الحياة الإيطالية تتفاوت تفاوتًا بيناً من منطقة إلى أخرى ويتضح ذلك جليا من تفاوت النمو الاقتصادى ولاختلاف الجغرافية الطبيعية وتفاوت الكثافة السكانية وترتفع نسبة التعليم فى مناطق الشمال والوسط عنها فى الجنوب. ومع ذلك فإنه مع إنشاء المدارس الشعبية التى يلتحق بها الأميون وشبه الأميين الكبار، وافتتاح مراكز القراءة التى تعلم مهارات القراءة الأساسية وانتشار المكتبات السيارة والمدارس التليفزيونية، بدأت مشكلات الأمية تأخذ طريقها إلى الحل وخاصة فى الجنوب، ومع نهاية القرن العشرين بدأت الأمية فى الاختفاء تقريبا (٤٪ فقط نسبة الأمية فى إيطاليا سنة ١٩٩٩).

ويلاحظ أن إيطاليا بصفة عامة تحقق تقدمًا إقتصاديًا حميداً بمساعدة السوق الاقتصادية الأوروبية وإصلاح نظام التعليم الذى بدأ منذ ١٩٦٣ مما ساعد ٨٠٪ من طلاب المدارس الابتدائية على مواصلة تعليمهم الإعدادى و ٥٠٪ منهم على مواصلة تعليمهم الثانوى ومن المعروف أن التعليم الابتدائى حتى سن الرابعة عشر إجبارى بمقتضى قانون ١٩٢٣ والدستور الحالى الذى تم إقراره بعد الحرب العالمية الثانية فى ظل النظام الجمهورى. وقد حدث تحسن ملحوظ فى الربع الأخير من القرن العشرين

فى الالتحاق بالجامعة والتعليم العالى فى إيطاليا بسبب تحسن المستوى الاقتصادى والوعى الاجتماعى وإن كان مايزال أقل بكثير من دول غرب أوروبا الأخرى.

والحقيقة أن تاريخ المكتبات الإيطالية إنما يتواكب تمامًا مع الأوضاع التاريخية والسياسية والجغرافية لإيطاليا منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر. ويمكن تتبع المكتبات الإيطالية منذ العصور القديمة إذ ترجع نشأتها إلى عصر بلينى الأب (المتوفى ٧٩م) الذى وصف لنا مكتبة عامة كانت موجودة فى زمنه وصفًا مفصلاً فى كتابه (التاريخ الطبيعى) تلك المكتبة التى أنشأها أسينيو بوليونى بالقرب من معبد الحرية على تل أفينتين. كما أن مكتبة أولبيا أكبر مكتبات العهد الإمبراطورى قامت بالقرب من عمود تراجان. ويلاحظ أنه طوال العصر الجمهورى الذى دام بين ٥١٠ و ٣٠ق.م كانت هناك مكتبات شخصية كثيرة كما كانت هناك مكتبات فى القصور الجمهورية وإن لم تكن هناك مكتبات عامة على النحو الذى ظهر فى العصر الإمبراطورى حيث تذكر المصادر أن روما وحدها كان فيها ٢٨ مكتبة عامة منها النموذجان اللذان أتينا عليهما. فى العصر الإمبراطورى انتشرت إلى جانب المكتبات العامة؛ المكتبات الشخصية فى البيوت على نحو ما كشفت عنه الحفريات فى روما وهيركلانيوم، كما زخرت القصور الإمبراطورية بتلك المكتبات منذ ٣٠ ق.م وحتى سقوط الإمبراطورية الرومانية على أيدى برابرة الشمال فى القرن الخامس الميلادى والذين أطفأوا شعلة الحضارة وحطموا الكتب والمكتبات تحطيماً فاختفت من إيطاليا تلك المنارات ودخلت إيطاليا كما دخل العالم الغربى فى ظلام العصور الوسطى. وفى الحقيقة بعض الأديرة النشيطة لما حفظت لنا المخطوطات الكلاسيكية التى وصلتنا فقد دأبت بعض الأديرة وخاصة البندكتية على البحث عن المخطوطات وجمعها ونسخها وحفظها على نحو ما نصادفه فى دير بوبيو، مونت كاسينو، نوناتولا، جروتافيرا، سوبياكو. وكان دير سوبياكو بالذات من أنشطة الأديرة الإيطالية فى هذا الصدد وكان أول بقعة تدخلها الطباعة فى إيطاليا فى القرن الخامس عشر. وكانت الأديرة الإيطالية بالذات النماذج التى احتذتها أديرة أخرى فى الدول الأوروبية الأخرى مثل دير فولدا فى ألمانيا (٧٤٤م)، دير كلونى فى فرنسا (٩١٠م)، دير كانتربرى فى إنجلترا (ق١٠ ـ ق١١).

ومع مطلع القرن الثالث عشر نشطت المذاهب الدينية الأخرى مثل: الفرنسسكان، الدومنيكان، الأوغسطيون فى إنشاء الأديرة وتزويدها بالكتب والمكتبات والمناسخ فى إيطاليا وغيرها من الأماكن.

ولقد استمرت راية القيادة الفكرية فى يد إيطاليا بعدما وصلها الاختراعان العظيمان وهما: اختراع الورق و اختراع الطباعة. فمن المعروف أن الورق اخترع فى الصين فى مطلع القرن الثانى الميلادى وتعلمه المسلمون عن طريق سمرقند وصنعوه فى خراسان وبغداد ودمشق والقاهرة وعبر البحر الأبيض إلى أسبانيا ووصل إلى إيطاليا بعد قرنين من دخوله إلى العالم الإسلامى فى منتصف القرن الثامن الميلادى. ومن المعروف أن مصانع الورق قد انتشرت فى إيطاليا وازدهرت هذه الصناعة هناك وكانت فابريانو هى أهم مراكز صناعة الورق فى نهاية القرن الثالث عشر فى كل إيطاليا. وطوال قرنين أو ثلاثة تالية ظلت إيطاليا رائدة صناعة الورق الجيد فى كل أوروبا. أما اختراع الطباعة على يد يوحنا جوتنبرج فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر فى مدينةماينز الألمانية فقد أتاح فرصة إنتاج الكتب بكميات كبيرة وأسعار زهيدة وفى سنة ١٥٦٢ بعد اجتياح مدينة ماينز وسقوطها نزح كثير من الطابعين الألمان إلى إيطاليا وخاصة إلى فينسيا (البندقية)، روما، فولجنو، تريفى وأقاموا صناعاتهم هناك وعلموا الإيطاليين هذه الحرفة الشريفة. وكما أسلفت كانت أول الكتب المطبوعة فى إيطاليا قد خرجت من دير سوبياكو سنة ١٤٦٥. ولم تأت سنة ١٤٨٠م إلا وكانت هناك ما لا يقل عن ٥٠ مطبعة فى إيطاليا مقارنة بـ ٣٠ مطبعة فقط فى ألمانيا وأقل من ذلك فى بلدان أوروبية أخرى.

وقد انتشر حب الكتب على الطريقة الإنسية فى عصر النهضة الإيطالية فنجد رجال الكنيسة والعلمانيين والنبلاء يجمعون الكتب ويكونون المكتبات الشخصية ويتيحونها للباحثين وللأصدقاء. ومن بين الأسر النبيلة التى كونت مكتبات شخصية فيها المخطوطات والمطبوعات أسرتا فيسكونتى وسفورزا فى بافيا وأسرة أراجوانيزى فى نابلى. كما نصادف إنشاء مكتبات كبيرة جديدة خارج نطاق الأديرة والدوقيات توضع للاستخدام العام.

لقد بدأت مكتبة البابوات بالفعل فى القرن الخامس عشر خلال بابوية كالستوس الثالث ١٤٥٥-١٤٥٨، و سكستوس الرابع ١٤٧١-١٤٨٤م ولقد غنيت تلك المكتبة بالمجموعات لدرجة أنها احتاجت إلى مبنى جديد فى القرن التالى؛ ولذلك نجد البابا سكستوس الخامس ١٥٨٥-١٥٩٠ يكلف المهندس المعمارى دومينكو فونتانا ببناء جناح جديد خاص فى قلب ساحة الفاتيكان وجعلت قاعة المطالعة -٥٥ متر طولاً - فى الطابق العلوى كما جرت العادة فى تلك الأيام.

وفى فلورنسا قام رجل المال والأعمال «كوزيمو دى مديتشى» ببناء مكتبة عظيمة عبارة عن قاعة طويلة هائلة تقسمها الأعمدة الجسام وضع فيها مجموعات خاصة اشتراها «كولوتشيو سالوتاتى» و «نيتولو نيتولى». وتوفر على بناء هذه المكتبة المهندس المعمارى «مايكلوزو» تلميذ «فيليبو برونلايكى». وقد بنيت هذه المكتبة بالقرب من دير الفرير الدومنيكان لسان مارك. وقد افتتحت المكتبة سنة ١٤٤٤م وتولى الرهبان الفرير تقديم الخدمة المكتبية العامة فيها.

لقد قام دير الفرير الدومنيكان ببيع مجموعته القيمة من المخطوطات إلى الكاردينال «جيوفانى دى مديتش» (البابا ليو العاشر فيما بعد). ولقد قام هذا الكاردينال بتكليف «مايكل أنجلو بوناروتى» سنة ١٥١٩ ببناء قاعة جديدة فى الرواق القريب من بازيلكا سان لورنزو وقد بدأ المشروع خلال بابووية كليمنت السابع سنة ١٥٢٤ وهو الآخر من أسرة مديتش وقد انتهت أعمال البناء تمامًا سنة ١٥٦٠م وقد تطلب الأمر عشر سنوات أخرى للانتهاء من أعمال الديكور والزخرفة الداخلية. وأصبحت مكتبة «لورنزويانا» جاهزة للافتتاح أمام الباحثين والعلماء فى الحادى عشر من يونية ١٥٧١م؛ وقد افتتحها الدوق «كازيمو الكبير». وقد ضمت المكتبة فى ذلك الوقت ثلاثة آلاف مخطوطة.

وفى الشمال الإيطالى كانت أعظم المكتبات فيما تقول «ساندرا داكونتروبيا» هى تلك التى شيدتها النهضة فى فينسيا ففى سنة ١٣٦٢م رأى «فرانسسكو بتراركا» أن يهدى مكتبة إلى شعب مدينة فينسيا حتى يكون مثلا يحتذى فى المستقبل وللأسف غير الرجل رأيه بعد خمس سنوات ولكن بعد مائة سنة تقريباً قام الكاردينال «بيزاريون» وهو جماع كتب وأسقف أرثوذكسى سابق فى نيقيا، بإهداء ٧٠٠ مخطوط

لاتينى ويونانى لجمهورية فينسيا سنة ١٤٤٨م. وقد اختار «بيزاريون» مدينة فينسيا بالذات لأنها كانت أغنى مدينة فى كل البحر الأبيض المتوسط وكانت الطباعة فيها أكثر ازدهاراً من أى مكان آخر وكانت ملجأ للاجئين اليونان الهاربين من وجهة الغزو العثمانى. وقد ظلت هذه المخطوطات فى قصر الدوقية لمدة مائة عام. وفى مطلع القرن السادس عشر قررت حكومة فينسيا تعيين أمين مكتبة بين موظفى كنيسة سان مارك على أن يقوم بمهمة مزدوجة: أمين مكتبة و مؤرخ الجمهورية فى وقت واحد. وفى سنة ١٥٢٩ كانت هذه الوظيفة أمين المكتبة المؤرخ من نصيب «بيتروبمبو»، أشهر باحثى البندقية (فينسيا) فى عصره. ولقد نشط بيترو بمبو فى السعى لبناء مبنى جديد للمكتبة فى ميدان سان مارك بإضافة خمسة أروقة جديدة إلى الميدان وبناء المكتبة فيه خارج قصر الدوقية. وقد توفر على بناء الأروقة والمكتبة المهندس المعمارى «جاكوبو تاتى» الشهير بـ «سانسوفينو»؛ ولقد اكتمل المبنى سنة ١٥٨٨ وكان عبارة عن قاعة ضخمة عرضها ١٠,٥ مترات وطولها ٢٦ متراً تسبقها صالة كبيرة تستخدم كقاعة درس ومحاضرات للفلسفة والكلاسيكيات. وفى نفس الوقت أضيفت مجموعات جديدة من المخطوطات والمطبوعات إلى مجموعة الكاردينال «بيزاريون» الأصلية. وقد نص قانون حق الطبع الذى أدخلته حكومة فينسيا سنة ١٦٠٣م على ضرورة قيام جميع الطابعين بتقديم نسخة من جميع الكتب التى يطبعونها إلى مكتبة سان مارك هذه (المركيانا وأحيانا المارسيانا).

ويعتبر القرنان السابع عشر والثامن عشر علامة فارقة فى التاريخ الحديث للمكتبة الإيطالية. ففى تلك الفترة فتحت المكتبات أبوابها أمام الجمهور العام وساهمت مساهمة فعالة فى الاكتشافات العلمية والثقافية. ففى القرن السابع عشر الذى أطلق عليه «القرن العظيم للمكتبات الإيطالية» قدم العديد من الرعاة مكتباتهم الخاصة إلى المجتمع عن طريق الإهداء أو عن طريق الوقف بل وقدموا أيضا فى كثير من الأحيان الأموال اللازمة لإدارة تلك المكتبات. وكان من بين هؤلاء نبلاء ومفكرون وتجار ورجال دين. والقائمة الطويلة من رجال الكنيسة الذين أنشأوا مكتبات جديدة تضم الكاردينال «فيديريكو بوروميو» (قدم مكتبة أمبروزيانا إلى مدينة ميلانو ١٦٠٩)،

الكاردينال «أنجلو روكا» (قدم مكتبة أنجليكا إلى مدينة روما سنة ١٦١٤)، الأسقف «فرانسسكو سينى» (قدم مكتبة أوزيمى سنة ١٦٦٧م)، الكاردينال «ديكيو أزولينى» الأصغر قدم مكتبة فيرمو ١٦٨٨م). فى سنة ١٦٦٦م قدم البابا «ألكسندر السابع تشيجى» مكتبة ألسًاندريا إلى روما. ومن بين العامة الذين أهدوا مكتبات إلى المجتمع نصادف «فرانسسكو ماريا الثانى ديلا روفير» (قدمها إلى مدينة أوربانا سنة ١٦٠٧) وكذلك رجل القانون «ألسًاندرو جامبالونجا» (قدمها إلى مدينة ريمينى ١٦١٩)، وقدم الكونت «جيوفانى أنطونيو روجيرو» مكتبة البلدية فى تورينو سنة ١٦٨٧، وقدم الكونت «جيوفانى ماريا بيرتوللى» مكتبة إلى مدينة فيسنزا سنة ١٦٩٦م.

لقد كان «فيديريكو بورميو» هو أشهر رعاة إنشاء المكتبات فى ذلك الوقت وقد أصبحا ١٥٩٥م أسقفا لمدينة ميلانو بعد وفاة ابن عمه سانت شارلز بوروميو بنحو أحد عشر عامًا. وقد كان ابن عمه أحد رواد حركة النهضة الإيطالية المعدودين. ولقد كان «فيديريكو بوروميو» فى روما سنة ١٥٨٧م عندما كلف البابا سكستوس الخامس المهندسين ببناء مكتبة الفاتيكان ومن هنا فكر فى أن يهدى مكتبة إلى مدينة ميلانو ومن ثم فقد أرسل بعوثه إلى كل مكان فى إيطاليا يبحثون له عن الكتب ويجمعونها كما أرسل الدارسين والبحاث إلى أنحاء متفرقة من أوروبا يشترون له الكتب المطبوعة والمخطوطة. ونتيجة لهذه الجهود الجبارة والأموال الطائلة التى بذلها الكاردينال «بوروميو» تم شراء ٣٠,٠٠٠ كتاب مطبوع و ١٥٠٠٠ مخطوط. وقد اختار لمكتبه موقعًا قريبًا من الكاتدرائية ولكنه مستقل تمامًا عن أية مؤسسة دينية. وقد عهد بتشييد المكتبة إلى المهندسين: «ليليوبوتزى» و «فابيو منجون» ولأول مرة فى تاريخ مبانى المكتبات توضع قاعة المطالعة فى الدور الأرضى بارتفاع خمس درجات سلالم فقط عن مستوى الشارع هذه القاعة كانت مساحتها ٢٦ مترًا طولاً×$\frac{1}{2}$١٣ مترًا عرضًا ×١٥ مترًا ارتفاعًا. وقد تضمن السقف فيه زرقاء مزينة بسخاء من كل جوانبها وكان الضوء الطبيعى يدخل إلى القاعة عن طريق نافذتين كبيرتين شبه دائريتين مع كوتين قطر كل منهما ثلاثة أمتار فى الجانبين الضيقين من القبة الزرقاء، وكانت رفوف الكتب قد ثبتت إلى جدران القاعة بارتفاع ثلثيها (١٠ أمتار)، وكان هناك مقاصير تساعد فى

الوصول إلى الرفوف العالية، وكان هذا النمط المعمارى يشبه مكتبة الإسكوريال فى أسبانيا التى أفتتحها «فيليب الثانى» هناك سنة ١٥٨٤ وقد حل هذا النمط المعمارى محل المقارئ ذات الرفوف (قمطرات ذات رفوف) والتى سادت العصور الوسطى. وقد وزعت على هذه المساحة الضخمة ٤٢ محطة قراءة كل منها يتألف من مقعد جلد ومحبرة وقلم ونشافة الحبر وسنَّادة قدم عالية. وكان هناك فى منتصف هذه القاعة مجمرة أو كانون للتدفئة شتاء. وكانت إدارة المكتبة فى يد مجلسين مختلفين فى وقت واحد: مجلس أمناء ومجلس علماء، وهذا المجلس الأخير يتألف من الباحثين الذين يقومون ببحوث فى المجلات المختلفة كما كان يناط بمجلس العلماء اختيار أمين المكتبة ومراقبة أعماله وإنجازاته إذا اقتضى الأمر ذلك. لقد كان فهرس هذه المكتبة التى سميت (أمبروزيانا) مرتبًا أولاً باللغات وداخل كل لغة هجائيا بالمؤلفين بالإسم الأول. وهذا الترتيب سهل مهمة العاملين فى المكتبة فقط دون المستفيدين منها. وفى نفس هذا الوقت كان فهرس مكتبة جامعة إكسفورد (بودلى) يتاح للباحثين إلى جانب أمناء المكتبة. وقد كانت مكتبة أمبروزيانا هى النموذج الأول للمكتبات العامة فى إيطاليا وقد ذاع صيتها لكفاءة أدائها وضخامة مجموعاتها وحسن إدارتها، ليس فقط فى إيطاليا وإنما فى كل أنحاء أوروبا. وقد استخدم الكاردينال «مازاران» نفس خطة هذه المكتبة عندما أقام مكتبته الشهيرة فى باريس سنة ١٦٤٤ و ١٦٩١م؛ كما استخدمها «فردريك وليام» فى برلين ١٦٦١، واستخدمها «ليوبولد» فى فيينا ١٦٦٣ واستخدمها «فردريك الثالث» فى كوبنهاجن سنة ١٦٧٣م. وقد ألهمت مكتبة الإمبروزيانا شخصاً مثل «فيليس أوسيو»، الطالب والمدرس فى العديد من الكليات فى ميلانو، عندما أصبح أستاذًا للكلاسيكيات فى جامعة باروا سنة ١٦٢٣م أن يطلب إلى مجلس الشيوخ فى جمهورية فينسيا أن ينشئ مكتبة للجامعة وهو المشروع الذى تم تنفيذه سنة ١٦٣٢م وقد عين أوسيو أول مدير لهذه المكتبة الجامعية. ولعله من نافلة القول أن نذكر بأن تسمية مكتبة «فيديريكو بوروميو» أشهر مكتبات القرن السابع عشر فى إيطاليا باسم مكتبة (إمبروزيانا) إنما يرجع إلى اشتقاق هذا الاسم من اسم القديس سانت أمبروز القديس الراعى لمدينة ميلانو.

فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ارتبط تاريخ المكتبات الإيطالية بالظروف والأحداث السياسية فى الولايات أو الجمهوريات الإيطالية آنذاك، كما ارتبطت عمليات إنشاء المكتبات بالشخصيات القيادية فى المجتمع. عندما أصبح «فيكتور أميديوس الثانى» دوق سافوى ملكًا على صقلية سنة ١٧١٣م وملكًا على سردينيا سنة ١٧٢٠م قرر أن يدمج مكتبة الدوقية فى المكتبة التى أنشأها مجلس مدينة تورينو. وهذه المكتبة الجديدة اتخذت مقرًا لها فى قصر الجامعة فى تورينو سنة ١٧٢٣ وقد منحت هذه المكتبة حق الإيداع (حق الطبع) سنة ١٧٢٩م. وعندما أصبح «تشارلز الثالث» البوربونى ملكًا على نابلس سنة ١٧٣٤م أنشأ مكتبة بوربون (بوربونيكا) الفخمة الضخمة فى «قصر الدراسات». وفى الولايات البابوية قام الكاردينال الدومنيكانى «جيرولامو كازانيت» بإنشاء «مكتبة كازانيتا» سنة ١٧١١م. كما قام البابا بندكت الرابع عشر (١٧٣٠-١٧٥٨) بإهداء مجموعته الخاصة إلى جامعة بولونيا سنة ١٧٥٦م.

وفى ١٧٦١ قام «فيليب البوربونى» دوق بارما بتعيين أول «أمين مكتبة وأثرى» فى دوقية بارما ممثلاً فى شخص «بدرا ماريا باكيودى». ولقد أنشئت «المكتبة الملكية الباروماوية» سنة ١٧٦٩ على يد الدوق «فرديناند البوربونى» ابن فيليب السابق الذكر وافتتحت فى حضور «جوزيف الثانى» إمبراطور النمسا. وفى مدينة جنوا قام الأب «باولو جيوفانى فرانزونى» بتقديم مكتبته الشخصية سنة ١٧٥٧م «لتعليم الناس الفقراء» وتعتبر هذه المكتبة أول مكتبة فى أوروبا تضاء ليلا حتى يتمكن القراء من القراءة فى الليل وخاصة هؤلاء الذين يعملون طيلة النهار.

أما دوقية ميلانو التى كانت سابقًا جزءًا من مملكة أسبانيا فقد ضمت إلى الإمبراطورية النمساوية سنة ١٧١٥م وأفادت أيما إفادة من عصر التنوير الذى أوجدته الإمبراطورية «ماريا تريزا» فقد أصدرت أوامرها بإنشاء مكتبة كبيرة فى جامعة بافيا سنة ١٧٧٢م. وفى سنة ١٧٦٣ كانت قد أمرت بشراء المكتبة الشخصية للكونت «كارلو بيرتوزاتى» وقوامها ٢٤٠٠٠ مجلد وأتاحتها للجمهور العام. وكانت فكرة مكتبات المجتمع قد تولدت فى ذلك الوقت: مكتبة برسيشيا ١٧٤٧، مكتبة برجامو

١٧٦٠م وذلك بفضل كرم وسخاء بعض الكرادلة من أمثال «انجيلو ماريا كويرينى» و «ألساندرو فيورتى».

لقد قام الباحث «أنطونيو ماجليابيشى» بإهداء مكتبته البالغة ٢٨٠٠٠ مجلد إلى شعب فلورنسا كما قدم عزبته لتمويل إدارة وصيانة المكتبة. هذه المكتبة أطلق عليها ماجليابتشيانا وافتتحت للجمهور العام سنة ١٧٤٧م، وأدمجت سنة ١٧٧١م فى مكتبة بالاتينا التى أسسها «كوزيمو دى مديتش». وقد أصبحت هاتان المكتبتان نواة المكتبة الوطنية فى فلورنسا كما سنرى فيما بعد. وفى سنة ١٧٧٣ حظر نشاط طائفة الجزويت الدينية وصودرت مكتباتها وضمت إلى مكتبات أخرى وفتحت للجمهور العام كما حدث فى كريمونا و مانتوا. وفى حالات أخرى كانت أديرة الجزويت تصادر وتحول إلى مكتبات والأمثلة كثيرة منها قصر بريرا فى ميلانو، والكليات الجزويتية فى جنوا و باليرمو. وخلال الفترة النابليونية وحركة الترميم تم حظر المزيد من الطوائف الدينية وصودرت مكتباتها وضمت إلى المكتبات الأخرى القائمة هناك فى إيطاليا. وكانت المكتبات الجديدة غالبا ما يعهد بها إلى الحكومات المحلية.

ولقد شهدت السنوات التى تلت ١٨١٥م ازدهاراً كبيراً فى مكتبة مدينة بارما حيث قام مدير المكتبة «أنجلو بتزانا» بدعم سخى من الإمبراطورة «ماريا لويز» زوجة «نابليون بونابرت» الثانية بشراء مجموعات ثمينة من المخطوطات الشرقية. كما أضيفت إلى المكتبة سنة ١٨٤٧ مجموعة الدوق «كارلو لودوفيكو» البوربونى عندما خلف الإمبراطورة «ماريا لوزير» فى الحكم.

وفى نابلى قام الملك يواقيم مورات بشراء مجموعة «ماركيز تأبونى» ووهبها للمجتمع وبعد ذلك أصبحت نواة لمكتبة جامعة نابولى سنة ١٨١٦ التى أسست فى تلك السنة فى «قصر الدراسات» وضمت إليها مجموعات أخرى فى كل العلوم. وفى سنة ١٨١٩ نقلت المكتبة إلى كلية الجزويت القديمة.

وبعد إعلان توحيد إيطاليا فى سنة ١٨٦١م على نحو ما أشرت إليه فى المقدمة التاريخية فى هذا البحث، اتخذ تاريخ المكتبة الإيطالية مساراً آخر فقد واجهت إيطاليا

تحدياً حقيقيًا لربط كثير من المكتبات الإقليمية معاً فى نظام وطنى موحد ومنظم. ولذلك جرت محاولات جبارة بين ١٨٦٩ و ١٩٦٧ أى على مدى قرن من الزمان كشفت عن صعوبة قيام هذا النظام الوطنى للمكتبات الإيطالية بسبب التفتيت الشديد وتنوع التبعيات الإدارية الذى عاشته المكتبات الإيطالية عبر أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان.

فى سنة ١٨٦٣م أى بعد سنتين من إعلان توحيد الدولة أصدرت وزارة التعليم العام مسحاً إحصائيًا كشف عن أن المكتبات التى ورثتها الولايات القديمة بلغت ٢١٠ مكتبة من بينها ٤٦ مكتبة لم تكن تفتح للاستخدام العام؛ وبالنسبة للتبعية الإدارية كانت هناك ٣٣ مكتبة حكومية، ١٠٠ مكتبة مجتمع أو ولائية، ٧١ كانت تتبع مؤسسات علمية أو دينية أو خاصة. ولم يشمل هذا الإحصاء مكتبات مدينة روما وفينسيا طالما أنهما لم تنضما إلى الاتحاد الإيطالى فى ذلك الوقت. وقد ذكر هذا الإحصاء أن مجموع المجلدات فى المكتبات المذكورة قد بلغ أربعة ملايين مجلد بمتوسط ١٩, ٠ مج لكل نسمة. وبالمقارنة بالدول الأوربية الأخرى كانت إيطاليا هى الأولى من حيث عدد المكتبات ولكنها من حيث المجموعات تتأخر كثيراً كما كانت مكتباتها مبعثرة تحت تبعيات مختلفة. وكان الإنفاق على المكتبات كما ورد فى ذلك الإحصاء يبلغ ٢٥, ٠٪ من حجم الميزانية العامة للدولة، وهو مبلغ ضئيل للغاية.

لقد أدركت حكومة إيطاليا الموحدة أن المكتبات الإيطالية فى حاجة إلى إعادة تنظيم وأن نظامًا وطنيًا لابد وأن يحل محل التشرذم الموجود فقام وزير التعليم العام آنذاك وهو أنجلو بارجونى فى العشرين من يولية ١٨٦٩ بتشكيل لجنة «لوضع تنظيم علمى وموضوعى للمكتبات فى المملكة». وقد رأس اللجنة السناتور كبراريو وضمت فى عضويتها أنطونيو بانتزى أمين المكتبة الشهير فى المتحف البريطانى - وهو إيطالى الجنسية - وطبقا لتوصيات اللجنة صدرت لائحة عامة فى العاشر من شهر يولية سنة ١٨٦٩م وبمقتضى تلك اللائحة منحت ١٣ مكتبة لقب مكتبة وطنية وهى المكتبات الموجودة فى عواصم الولايات التى تألف منها الاتحاد الإيطالى. وفى هذه اللائحة

أيضا أعطيت. المكتبة الوطنية فى فلورنسا ميزة خاصة باعتبارها مكتبة الدولة فى العاصمة الجديدة للمملكة الموحدة وخولت حق الإيداع القانونى لكل المطبوعات الإيطالية. ولكن بعد سنة واحدة أصبحت روما هى عاصمة إيطاليا بعد انضمامها للاتحاد وتم الاعتراف بدورها فى الحياة السياسية للدولة وقام الوزير «روجيرو بولجى» بافتتاح المكتبة الوطنية فى روما المعروفة باسم مكتبة فيتريو عمانويل الثانى، وهذه المكتبة جاءت نتيجة لإدماج عدد من المكتبات الكنسية فى روما وتم وضعها فى كلية الجزويت. وبمقتضى لائحة جديدة صدرت سنة ١٨٨٥م أصبحت مكتبة روما ومكتبة فلورنسا كل منهما «مكتبة وطنية مركزية» وتتمتع كل منهما بحق الإيداع القانونى. ومع ذلك فقد بقيت وظائف ومسئوليات كل منهما غير محددة حتى بعد صدور لوائح ١٩٠٧ و ١٩٦٧.

وبينما كانت الحكومة الإيطالية تحاول إعادة هيكلة النظام الوطنى للمكتبات فى إيطاليا قام العديد من الأفراد بإنشاء «مكتبات التأجير» التى تسمح بإعارة الكتب لكل من يدفع رسمًا شهريًا بسيطاً. وكانت أول هذه المكتبات ـ التى يطلق عليها هناك اسم المكتبة الشعبية أو غير الحكومية ـ هى تلك التى أنشأها «أنطونيو برونى» فى مدينة براتو ١٨٦١م وقد تبعه فى هذا الصدد العديد من الأفراد والجمعيات والنقابات. وكانت هذه الجمعيات غالبا ما تتلقى دعمًا ماليًا من منظمات سياسية واتحادات مهنية. ومن أحسن الأمثلة «جمعية مكتبة ميلانو» التى تأسست سنة ١٨٦٧ والتى بلغت مجموعات الكتب فيها سنة ١٩٠٣ نحو أربعين ألف مجلد. وكانت هذه المكتبات الشعبية بخلاف مكتبات النوادى غالبًا ما تهدف إلى تعليم الناس وتنويرهم وأصبحت أداة رئيسية للدعاية السياسية.

وللأسف الشديد لم يكن للحكومة الفاشستية فى القرن العشرين سوى دور هامشى فى تنظيم وتطوير المكتبات الإيطالية. وكان الحفاظ على الكتب أهم بكثير جدا من تداولها وإتاحتها فالاعتقاد بأن الكتب النادرة والقديمة هى من عوامل التفوق الفكرى والحضارى لإيطاليا كان هو السائد ـ وربما مايزال حتى الآن. فى سنة ١٩٢٦ كان من المهم بالنسبة للمكتبات إنشاء قسم الأكاديميات والمكتبات فى وزارة التعليم

الوطنى. وقد أنيط بهذا القسم الإشراف على المكتبات الحكومية وغير الحكومية والشعبية والتى بلغ عددها آنذاك أكثر من أربعة آلاف مكتبة. وفى سنة ١٩٣٢ تم إعادة تنظيم للمكتبات «الشعبية» والمدرسية ووضعت تحت إشراف الهيئة الوطنية للمكتبات الشعبية والمدرسية، وكان الافتقار إلى التمويل الكافى مع فيض من عشرات الآلاف الكتب المصادرة من المؤسسات والطوائف الدينية قد أحدثا فوضى لا حد لها فى المكتبات الإيطالية فى تلك الفترة. وقد ازداد الموقف سوءاً خلال الحرب العالمية الثانية عندما ضربت إيطاليا وقصفت قصفًا عنيفًا خلال الغارات التى شنها الحلفاء وأسفرت عن تدمير شديد للكثير من المكتبات.

وبعد الحرب العالمية الثانية أو لنقل فى النصف الثانى من القرن العشرين تأثر تاريخ ومسيرة المكتبة الإيطالية بحدثين كبيرين. الحدث الأول هو إنشاء **«وزارة المصادر الفكرية والبيئية»** سنة ١٩٧٥ والحدث الثانى تخويل الحكومات الولائية سلطة إصدار التشريعات الخاصة بالمكتبات المحلية العامة. وقد منحت وزارة المصادر الفكرية سلطة الإشراف والتشريع للمكتبات الحكومية، بينما خولت وزارة التعليم العام سلطة الإشراف والتشريع للمكتبات المدرسية والجامعية. وتخويل السلطة للحكومات المحلية للإشراف على المكتبات الحكومية والتشريع لها تم النص عليه فى دستور ١٩٤٦م المادة ١٧؛ ولكنها للأسف لم تنفذ إلا فى سبعينات القرن العشرين. ورغم إنشاء وزارة المصادر الفكرية والبيئية ورغم نقل مسئولية الإشراف والتشريع على المكتبات إلى الحكومات المحلية، فإن مشكلة التقسيم السياسى ماتزال قائمة ولم يتم التغلب عليها حتى وقتنا الحاضر. ومع كل هذا فقد أصبح هناك وعى عام بالمشكلة وغدت السلطات الحكومية على أهمية الاستعداد لمواجهة المشكلة. ومن جهة ثانية بدأت الاتحادات والجمعيات المهنية تناقش مسألة تأصيل النظام الوطنى الإيطالى للمكتبات والمعلومات وضرورة التعاون بين المكتبات الإيطالية.

وفى سنة ١٩٨٠م أنشأت وزارة المصادر الفكرية «الإدارة المركزية للفهرسة الموحدة» والتى بدأت بدورها فى إنشاء «الخدمة الببليوجرافية الوطنية» بقصد خلق نظام وطنى للمعلومات يشمل جميع أنحاء إيطاليا وتقديم الخدمات الببليوجرافية لجميع المستفيدين

والحفاظ على المجموعات الببليوجرافية الموجودة فى البلد. ومن الأهداف التى تسعى إليها الإدارة المركزية للفهرسة الموحدة إنتاج فهرس موحد وطنى يأتى من جمع فهارس المكتبات المشتركة معاً وميكنتها من خلال برنامج محسب عام. ومنذ سنة ١٩٨٦ والببليوجرافية الوطنية تعدها المكتبة الوطنية المركزية فى فلورنسا وهى تتيحها على قرص ليزر ومطبوعة أيضا. ومازال المكتبة الوطنية المركزية فى روما وفلورنسا خارج الشبكة. أما باقى المكتبات المشتركة فى «الخدمة الببليوجرافية الوطنية» فهى من عشرين إلى ثلاثين شبكة مكتبية متنوعة: مكتبات جامعية، مكتبات ولائية، مكتبات عامة. لقد ساعد الفهرس الوطنى الموحد على ترشيد عمليات التزويد وعمليات الفهرسة وسهل عمليات الحفظ وتبادل الإعارة فى نهاية القرن العشرين فى ٢٠٠ مكتبة مشتركة.

لقد أهملت عمليات الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى إيطاليا زمنًا طويلاً وظلت فى التسعينات مثار إحباط شديد للمكتبيين الإيطاليين. وتقوم الجامعات الإيطالية بتقديم برامج خاصة تدريبية أساساً للعاملين فى المكتبات على نحو ما تقوم به جامعات فلورنسا، روما، بادوا، بافيا. وتركز تلك البرامج على موضوعات تقليدية مثل الأرشيف، المخطوطات، علم الكتابة، اللغات القديمة. أما تغطية الموضوعات الهامة مثل: الفهرسة والتصنيف والإدارة والميكنة والخدمات المرجعية فهى غالبا هامشية ومختلفة تمامًا عن تلك التى تقدم فى مدارس المكتبات والمعلومات فى أمريكا الشمالية وشمالى أوروبا. وهذا العجز والنقص فى تدريس علم المكتبات والمعلومات هو محصلة طبيعية لفلسفة المكتبات الإيطالية التى تهتم أساساً بالحفظ والصيانة أكثر من الإتاحة والخدمة العامة. ولذلك فليس مهما أن يكون العاملون فى المكتبات مؤهلين أو متخرجين فى إحدى مدارس علم المكتبات.

وأكثر من هذا فإن تكلفة دراسة علم المكتبات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى (بعد البكالوريا) إلى جانب المرتب الضئيل الذى يتقاضاه أمين المكتبة، تجعل الكثيرين من العاملين فى المكتبات يعزفون عن مواصلة تعليمهم الأكاديمى المهنى فى أقسام المكتبات. وتعيين أمناء مكتبات جدد تغلفة إجراءات بطيئة ويتطلب الإعلان عن

مسابقة على مستوى الدولة كلها وامتحانات فى مواد عفى عليها الزمن وقديمة مر عليها نصف قرن على الأقل.

إن هذا السيناريو الحزين إنما تسببه آثار ثلاثة عشر قرنًا من التفتت والتشرذم. ولقد حاولت الجمعيات والاتحادات المهنية جاهدة إصلاح ما يمكن إصلاحه وإعادة ترميم هذا السيناريو. ولقد جرت محاولات دعم التعاون بين المكتبيين الإيطاليين منذ نهاية القرن التاسع عشر. ففى سنة ١٨٩٦م أسِّست «الجمعية الببليوجرافية الإيطالية» بهدف تطوير الدراسات والبحوث الببليوجرافية وتنمية حب القراءة والكتب وبسط المكتبات فى ربوع إيطاليا. ورغم أن هذه الجمعية لمْ تعمر أكثر من عشر سنوات إلا أنها بذلت جهدا كبيراً فى لم شمل المكتبيين الإيطاليين قبل حلها سنة ١٩٠٦م. وفى سنة ١٩٣٦م أنشِئ اتحاد المكتبات الإيطالية وزادت عضويته بسرعة حتى بلغت ٣٠٠٠ عضو فى سنة ١٩٩٠ من بضع عشرات فى بداية الأمر. ويعقد الاتحاد مؤتمراً سنوياً يناقش فيه قضايا المكتبة الإيطالية كما ينشر دوريتين إحداهما شهرية (أخبار الاتحاد)، والثانية فصلية (مجلة المعلومات).

وفى سنة ١٩٩٠ قام الاتحاد بوضع كتيب يتضمن ٤٠ دراسة تختص بعملية ترخيص مزاولة المهنة من خلال اختبارات تعقدها الولايات لأربع فئات من المكتبيين. والفئات الأربع هى: الأثاريون، مؤرخو الفن، الأرشيفيون، المكتبيون. ولكن هذا المشروع لم يمر حتى نهاية القرن العشرين من البرلمان حيث يحتاج إلى موافقته حتى يطبق.

وتنقسم المكتبات فى إيطاليا الآن إلى فئتين أساسيتين: مكتبات حكومية ومكتبات غير حكومية؛ فالحكومة هى التى تشرف عليها الحكومة وتمولها أساساً من ميزانية الدولة. والمكتبات التى نطلق عليها حكومية تنخرط أساساً فى شبكات على مستوى الولايات وذات إدارة مركزية. وتمارس الدولة سلطات كبيرة على بعض المكتبات دون البعض الآخر. والمكتبات التى تمارس عليها الدولة سلطة كبيرة نجد من بينها المكتبات الوطنية، مكتبات المجتمع، مكتبات الأقاليم، مكتبات المدارس والمكتبات الشعبية.

والمكتبات غير الحكومية تضم فيما تضم المكتبات الكنسية، مكتبات الجمعيات، مكتبات المعاهد، مكتبات الجامعات، مكتبات الشركات والمؤسسات الصناعية.

وهناك تقسيم آخر شائع للمكتبات فى إيطاليا على خلاف التقسيمات المعمول بها فى معظم دول العالم وهو تقسيم المكتبات الإيطالية إلى: مكتبات بحثية ومكتبات عامة أى غير بحثية بصرف النظر عن التبعية الإدارية. والمكتبات البحثية غالبًا ما تخصص للبحث والدراسة وتتضمن مجموعات عميقة التخصص ومجموعة كبيرة من الكتب المرجعية؛ وتتوجه هذه المكتبات بخدماتها نحو الباحثين والعلماء وطلبة العلم والمتعلمين تعليمًا راقيًا. أما المكتبات العامة أو العمومية فهى موجهة أساساً إلى القارئ العام ذى التعليم المحدود والجماعات المجتمعية العامة. وعلى الرغم من أن المجموعات فى المكتبات العمومية يجرى تحديثها باستمرار وتوجه أساسًا لسد الاحتياجات الترفيهية والترويحية للمستفيدين إلا أنها فى نفس الوقت غالبا ما تتضمن مجموعات مهنية وتعليمية.

والتصور الآتى يعطى مخططات لهاتين الفئتين من المكتبات الإيطالية على الرغم من أننا سوف نعالجها بنفس الطريقة التى نسير عليها فى سائر الدول فى هذه الموسوعة:

أولا: المكتبات البحثية

أ- المكتبات الوطنية (الحكومية)

١- المكتبات الإقليمية (مكتبات الولايات)

٢- المكتبات غير الإقليمية

٣- مكتبات الجمعيات والمعاهد والجامعات

٤- المكتبات الخاصة

ثانيا: المكتبات العمومية أو الشعبية

أ- مكتبات المجتمع

ب- مكتبات الكنائس

ج- مكتبات جماعات الضغط، والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية

د- المكتبات الخاصة

هـ- المكتبات المدرسية

ومن الواضح أن هذا التقسيم لم يمنع التداخل؛ وعلى سبيل المثال فالمكتبات الكنسية منها ما هو بحثى ومنها ما هو عام والمكتبات الخاصة كذلك منها ما هو بحثى ومنها ما هو عام. لقد أردت فقط أن أعرض وجهة النظر الإيطالية فى تقسيم مكتباتهم، ولكننى سأعرض للمكتبات الإيطالية حسب تقسيمنا نحن.

المكتبات الوطنية فى إيطاليا

سبق أن ذكرت أن هناك فى إيطاليا ١٣ مكتبة تحمل كل منها لقب المكتبة الوطنية وهى أساساً مكتبات الولايات أى التقسيمات الإدارية للجمهورية. ولكن تبرز مكتبتان كما قلت أعطيت لكل منها لقب مركزية إلى جانب وطنية وهما المكتبة الوطنية المركزية فى روما والمكتبة الوطنية المركزية فى فلورنسا. وكل منهما تتلقى نسخة من الإنتاج الفكرى الإيطالى على سبيل الإيداع ومن هذا المنطلق تحددت صفة كل منهما على أنها مكتبة وطنية لكل الدولة. وقد سبق أن شرحت الظروف التى جعلت من مكتبة روما مكتبة وطنية إلى جانب المكتبة الوطنية الأصلية فى فلورنسا.

وكما قلت فلقد بدأت المكتبة الوطنية المركزية فى فلورنسا بهدية سخية من «أنطونيو ماجليابتش» فى مطلع القرن الثامن عشر. وقد انتقلت إلى مبناها الحالى فى سنة ١٩٣٥ بالقرب من كنيسة سانتا كروس على الشاطئ الأيمن من نهر أرنو وقد قاست هذه الكنيسة من فيضان سنة ١٩٦٦م وتصل مجموعاتها اليوم إلى نحو ستة ملايين مجلد وهى مميكنة بالكامل.

أما المكتبة الوطنية المركزية فى روما فتعرف كما قدمت باسم «فيتوريو عمانويل الثانى الوطنية المركزية». وهى تتعاون مع مكتبة فلورنسا الوطنية المركزية فى إنتاج الببليوجرافيات الإيطالية والأجنبية. وتصل مقتنياتها إلى نحو خمسة ملايين مجلد. ومكتبة روما هى أساساً مكتبة إعارة بينما مكتبة فلورنسا هى مكتبة حفظ.

ومن بين المكتبات الأخرى التى تحمل لقب مكتبة وطنية نجد مكتبات: بارى،

ميلانو، نابلى، باليرمو، تورينو، فينسيا وأحدث المكتبات التى حملت لقب وطنية مكتبة بوتنزا التى قامت ١٩٧٤ ومكتبة كوسنزا التى قامت سنة ١٩٩٠.

المكتبات الأكاديمية

تتضح الفوضى التى تغلف المكتبات الإيطالية كأشد ما تكون فى حالة المكتبات الجامعية هناك. ويمكننا القول بأن هناك ١٢ مكتبة جامعية فى جامعات: بولونيا، كاجلياري، كاتانيا، جنوا، ميسينا، مودينا، بادوفا، باليرمو، بافيا، بيزا، روما، نابلى. والمكتبات الجامعة تتبع إدارة الجامعة التى تقوم فيها وليس للحكومة سلطان عليها كما سبق القول، إلا من حيث التمويل فقط حيث تتلقى الجامعات تمويلها من الدولة ومن ثم تخصص جزءاً من هذا التمويل للمكتبات التى تقوم فيها.

وتعتبر مكتبة جامعة روما نموذجًا حيًا على المكتبات الجامعية هناك وعلى تطورها التاريخى فقد أنشأها البابا ألكسندر السابع وفتحها للجمهور ١٦٧٠م واتخذت مقراً لها فى قصر «بالاتزو ديلاسابينزا» مقر الجامعة القديمة فى روما ونقلت إلى المقر الجديد للجامعة سنة ١٩٣٥. وتعتبر هذه المكتبة ثانى أكبر المكتبات فى روما بعد المكتبة الوطنية المركزية المشار إليها وتقتنى مجموعة رائعة من الكتب النادرة والمخطوطات الأثرية.

ويجب أن نلاحظ أن الجامعات الحكومية الإيطالية تشرف عليها إدارة التعليم العالى فى وزارة التعليم العام (الحكومى) والمكتبات الجامعية الاثنتى عشرة سابقة الذكر هى جزء من شبكة المكتبات العامة كل فى ولايتها. وتتحدد مسئوليات المكتبات الجامعية فى جمع وحفظ وتيسير الإفادة من المجموعات لأغراض التعليم والبحث لأعضاء هيئة التدريس والطلاب وتنسيق العمل بين مكتبات الكليات والأقسام فى الجامعة وخاصة فيما يتعلق بإعداد الفهارس الموحدة. وفى حالة عدم وجود مكتبة عامة قوية فى الولاية تقوم مكتبة الجامعة بدور المكتبة العامة كذلك. وعلى مدار تاريخ المكتبات الجامعية فى إيطاليا تواجه تلك المكتبات مشكلات كبيرة فى جميع الاتجاهات: التمويل؛ المصادر؛ التعاون؛ التنسيق، الخدمات. وإن كانت الثمانينات قد شهدت اتجاها نحو التطوير والتحديث وحل المشكلات وخاصة فيما يتعلق بالميكنة وهناك مشروع يجرى الآن ليس فقط لربط المكتبات الجامعية الإيطالية بعضها ببعض

ولكن أيضا لربطها بالمكتبات الأجنبية خارج إيطاليا كل فيما يخصه. وفى سنة ١٩٨٩ نقلت الحكومة الإيطالية شعبية الجامعات من وزارة التعليم العام سابقة الذكر إلى وزارة الجامعات والبحث العلمى وكان ربط المكتبات الجامعية بالبحث العلمى أمراً له مغزاه.

المكتبات العامة فى إيطاليا

المشكلة مع إيطاليا أن مصطلح المكتبة العامة هناك يعنى المكتبات التى تديرها الحكومة من خلال «وزارة المصادر الفكرية والبيئية» ويدخل هنا المكتبات الوطنية والمكتبات الجامعية ومكتبات الأقاليم وهذه الأخيرة عددها ١٤ مكتبة يطلق عليها اسم مكتبات الولايات وهى:

١- مكتبة ولاية كريمونا

٢- مكتبة ماروسليانا فى فلورنسا

٣- مكتبة ميدتشيا لورنزيانا فى فلورنسا

٤- مكتبة ريكارديانا فى فلورنسا

٥- مكتبة الولاية «إيزونتينا» فى جوريزيا

٦- مكتبة الولاية فى لوتشا

٧- مكتبة إستنز فى مودينا

٨- مكتبة الولاية بالاتينا فى بارما

٩- مكتبة انجليكا فى روما

١٠- مكتبة كاراناتنسى فى روما

١١- مكتبة معهد الآثار وتاريخ الفن فى روما

١٢- مكتبة معهد التاريخ الحديث والمعاصر فى روما

١٣- مكتبة الولاية الطبية فى روما

١٤- مكتبة فاليسياليانا فى روما

أما المكتبات العامة بالمفهوم الغربى فإنها لم تنشأ فى إيطاليا إلا مع سبعينات القرن العشرين. وكما شرحت من قبل أنشئت المكتبات العامة فى إيطاليا منذ القرن التاشع عشر على يد الرعاة والمحسنين ففى سنة ١٨٥١م قام «أنطونيو برونى» بإنشاء شبكة من مكتبات التأجير أو المكتبات الشعبية مهدت السبيل سنة ١٩٠٨م إلى قيام اتحاد وطنى للمكتبات العامة ذلك الاتحاد الذى قامت الحكومة الفاشستية فى ثلاثينات القرن العشرين بحله واستخدمت المكتبات كأداة للدعاية السياسية من خلال فرض رقابة صارمة عليها. وقد أهملت الحكومة الإيطالية فكرة المكتبات العامة إهمالاً تامًا فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان هناك ما يشغلها وأهم بالنسبة لها من المكتبات العامة. وفى الفترة بين ١٩٧٢-١٩٧٧م ألقت الحكومة الإيطالية بمسئولية المكتبات على كاهل الحكومات المحلية أى حكومات الولايات. ولم تقم كل الولايات بواجباتها إزاء تطوير المكتبات ومن ثم فليس هناك أى نوع من التعاون فى هذا الصدد. وقد كشفت سابقًا عن الفروق الضخمة بين الشمال والجنوب فى هذه القضية.

وتعتبر شبكة المكتبات العامة فى لومبارديا النموذج فى كل إيطاليا لأنها تعطى القدرة فى التعاون والتنسيق بين كافة الفروع. وقام كل فرع بعمليات التزويد والإعداد الفنى وتقديم الخدمات بالتنسيق والتعاون مع الفروع الأخرى. وكانت نتيجة ذلك أنه لم تأت سنة ١٩٨٨م إلا وكان ٧٠٪ من مدن لومبارديا قد غطتها المكتبات بحيث يمكن القول بأن ٩٣٪ من السكان هناك قد شملتهم الخدمة المكتبية العامة ويعمل فى هذه الشبكة الآن نحو ١٥٠٠ موظف منهم ٤٠٠ من المهنيين.

ومن الإنجازات المحمودة التى بدأت تتبلور فى تسعينات القرن العشرين، التعاون والتنسيق بين شبكات المكتبات العامة فى الولايات المختلفة عن طريق إعداد فهارس موحدة وإقامة بيانات ببليوجرافية آلية مشتركة تربط جميع المكتبات فى الأقاليم.

وتمثل المكتبات العامة فى الجنوب الإيطالى مشكلة خاصة، ذلك أنها تتخلف كثيرا عنها فى الشمال؛ ففى مناطق صقلية، سردينيا، بوجليا، كامبانيا على سبيل المثال هناك لا نجد أية قوانين أو تشريعات تحتم إنشاء المكتبات العامة أو تدعو إليها

والمكتبات العامة هناك إذا وجدت فهى بدائية ولا تقدم خدمات ذات بال للناس. وإن كانت ثمة استثناءات فهى قليلة مثل فوجيا التى يوجد بها مكتبة قوية تقدم خدمات طيبة.

المكتبات المدرسية فى إيطاليا

معظم المدارس الإيطالية على كل المستويات فيها مكتبات بدرجة ما متاحة للطلاب والمدرسين على السواء. وفى سنة ١٩٦٥ كانت هناك ٨٠١٣ مكتبة مدرسية بمجموعات تصل إلى ١٢,٦١٦,٢٢٩ مجلدًا وكان عدد الاستعارات الداخلية فى تلك السنة ٢,٦٧٣,٥٨٨ مجلدًا أما عدد الاستعارات الخارجية فى نفس ذلك العام فبلغ ٦,٠٨٥,٣٠٨ مجلدًا. وكانت نسبة ٧٦٪ من الاستعارات الخارجية قد قام بها طلاب المدارس المتوسطة. وفى نهاية القرن العشرين أى سنة ١٩٩٩م ارتفع عدد المكتبات المدرسية فى إيطاليا إلى ٤٥٠٠٠ مكتبة تقتنى نحو أربعين مليون مجلد. وتشير المصادر إلى أن قلة فقط من بين تلك المكتبات هى التى فيها فهارس أو مبانى خاصة أو خدمات خارج الاستعارة الداخلية والخارجية أو أمناء مكتبات مؤهلون متفرغون ونادرًا ما تسهم المكتبة المدرسية الإيطالية فى العملية التعليمية.

وليس هناك توازن بين المناطق المختلفة فى إنشاء وإدارة المكتبات المدرسية فهناك مناطق فقيرة فى هذا الصدد ففى مقاطعة إيميليا روماجنا على سبيل المثال لا توجد المكتبات بالمعنى الدقيق إلا فى ٥٢ مدرسة من مجموع المدارس الموجودة هناك وعددها ٣١٥ مدرسة وأمناء المكتبات غالبًا مدرسون متفرغون بعض الوقت.

فى سنة ١٩٨٩ حدث تطور هام فى الخدمة المكتبية بالمدارس حيث استحدثت وظيفة «منسق مكتبات» وهو مدرس يدرس مقرر المكتبات المدرسية للتلاميذ وفى نفس الوقت يدير مكتبة المدرسة. وقد بدأ هذا الاتجاه ينتشر فى المدارس الإيطالية مع نهاية تسعينات قرننا العشرين.

المكتبات المتخصصة فى إيطاليا

يوجد فى إيطاليا المئات فى المكتبات المتخصصة بالمعنى الدقيق تنتشر فى الإدارات

الحكومية والمستشفيات والبنوك والشركات والمصانع والاتحادات والجمعيات الكثيرة الموجودة هناك، والقائمة الآتية تضم فقط عينة من تلك المكتبات:

- مكتبة معهد الآثار وتاريخ الفن. روما
- مكتبة معهد التاريخ الحديث والمعاصر. روما
- مكتبة الولاية الطبية. روما

وجميع الوزارات لديها مكتبات متخصصة تدور مقتنياتها حول عشرة آلاف مجلد وثلاثة آلاف دورية فى المتوسط فى كل منها فى نهاية القرن العشرين.

ولأن إيطاليا هى بلد الآثار فقد حددت الدولة أحد عشر أثرًا اعتبرتها آثاراً وطنية وألحقت بكل منها مكتبة متخصصة وهذه الآثار ذات المكتبات المتخصصة هى:

- كاساماري
- كافادى ترينى
- بارفا
- جروتافيراتا
- مونتكاسينو
- مونتفيرجن
- جيرولومينى فى نابلى
- سانت جوستينا فى بادوا
- براجليا
- سوبياكو
- تريستولى

وهناك العديد من المكتبات المتخصصة التى تتبع الأكاديميات والمعاهد الثقافية والعلمية ومراكز البحوث الاقتصادية والتاريخية والقانونية. ولقد يسرت تكنولوجيات المعلومات فى التسعينات قضية التعاون والتنسيق بين العديد من المكتبات المتخصصة فى إيطاليا وقد جرى إعداد وإنشاء قواعد البيانات الآلية فى مجالات عديدة وخاصة مجالات التعاون والاقتصاد.

مهنة المكتبات فى إيطاليا

الأصل فى أية مكتبة إيطالية أيا كان نوعها: وطنية ـ جامعية ـ مكتبات الغرض الخاص (متخصصة) ـ مكتبات المتاحف والآثار ـ مكتبات الموسيقى ـ المكتبات العامة، الأصل فيها جميعا أنها تفتح أبوابها للجمهور العام دون قيد أو شرط ومن هنا يسمونها هناك مكتبات عامة أو مكتبات حكومية. وفى نهاية القرن العشرين كان هناك فى إيطاليا نحو عشرين ألف مكتبة إذا نحينا جانبًا مجموعات الكتب فى المدارس الابتدائية التى توجد فى نحو ٣٥ ألف مدرسة لأنها ليست مكتبات بالمعنى المفهوم ويميل الإيطاليون إلى إدخالها فى الإحصاءات الرسمية كمكتبات وقد وصل عدد المقتنيات فى المكتبات الإيطالية فى نفس الفترة إلى نحو ١١٥ مليون مجلد موزعة على: ٧٥٠٠ مكتبة وطنية وحكومية، ١٢٠٠ مكتبة جامعية (مركزية، كلية، قسم)، ٢٠٠٠ مكتبة حكومية محلية (الولايات)، ٥١٠٠ مكتبة متخصصة، ٧٤٠٠ مكتبة مدرسية متوسطة، ٣١٠٠ مكتبة مدرسية ثانوية. من بين هذه المكتبات جميعًا كان هناك ٩٠٠٠ مكتبة منخرطة فيما يسمى بالشبكة الوطنية أو النظام الوطنى للمكتبات وهى ليست شبكة أو نظامًا بالمعنى المفهوم ولكنها مجرد مكتبات مفتوحة ومتاحة للجمهور العام بلا قيد أو شرط. وإن سُمِيَّ النظام بـ «النظام الوطنى للمكتبات العامة» فإنه تدخل فيه مكتبات وطنية وجامعية ومتخصصة وعامة. ولأن عدد المكتبات العامة بالمفهوم الغربى الحديث لا يزيد فى إيطاليا على ستين مكتبة فإن النظام الوطنى للمكتبات على النحو الإيطالى يعوض المواطنين عن نقص تلك المكتبات.

وفيما يتعلق بتعليم علوم المكتبات فهو غير مرضٍ بالمرة وإن كانت قد بدأت إرهاصاته هناك منذ منتصف القرن التاسع عشر وكان من المأمول أن يتطور فى اتجاه التعليم المكتبى والمعلوماتى فى الولايات المتحدة وكندا أو حتى بريطانيا، إلا أنه لم يتطور وظل تقليديًا مرتبطًا بعلوم الوثائق والأرشيف والآثار والباليوجرافيا والببليوجرافيا.

كانت هناك محاضرات أو مقررات فى علم المكتبات على المستوى الجامعى فى

إيطاليا منذ سنة ١٨١٦م. ولكن نشأة مدارس مستقلة قائمة بذاتها لهذا العلم لم تقم إلا فى عشرينات القرن العشرين، والمدارس السبعة الموجودة الآن فى إيطاليا قامت بين ١٩٢٤ و١٩٥٢ وهى أساساً مدارس دراسات عليا تمنح درجات الدبلوم العالى على أساس التعليم المستمر.

وهناك إلى جانب هذا التعليم الرسمى دراسات حرة وبرامج غير رسمية تقدم داخل إطار الجامعة وخارجها.

وتنظيم تعليم علوم المكتبات فى إيطاليا تلته عدة تشريعات حكومية فى ١٨٦٩، ١٨٧٦، ١٨٨٦، ١٩٠٨. ويلاحظ أن التشريعات الأولى كانت محاولات جهيضة. ولم تنشأ أول مدرسة مكتبات فى إيطاليا إلا سنة ١٩٢٤ تطبيقا لقانون ١٩٠٨م؛ وكان الإعداد المهنى لأمناء المكتبات قبل ذلك التاريخ يتم عن طريق التدريب أثناء الخدمة أو ما نسميه التلمذة المهنية على جميع أنواع العلم المكتبى فى كل أنواع المكتبات.

ويرجع تاريخ تعليم المكتبات فى إيطاليا إلى سنة ١٨١٦ فى مدينة نابلى حين نظمت أولى برامج تدريس علم المكتبات عندما ألحق الملك «فيردناند» مكتبة جيوتشينا الوطنية بمكتبة جامعة نابلى وأنشأ كرسى للسيرة الأدبية والببليوجرافيا. وكان مدير مكتبة الجامعة «لويجى فيدريس» هو أول من شغل كرسى الأستاذية هذا وكان أول من درس هذا المقرر. كما طرح مثل هذا المقرر فى مكتبة فيردناند التى كان الملك قد أمر بإنشائها حديثًا سنة ١٨١٨م؛ ولا تكشف السجلات عن محتويات هذا المقرر ولا إلى متى استمر وكم كانت عدد ساعاته ولا العلاقة بينه وبين برنامج علم المكتبات الذى كان يدرس فيما بعد فى جامعة نابلى.

فى سنة ١٨٦٥م عُيِّنَ «توماسو جار» مديراً لمكتبة جامعة نابلى وكان من واجبات وظيفته تدريس «علم المكتبات» وتدريب أمناء المكتبة وقد تضمن هذا المقرر تطبيقات عملية وجوانب نظرية فى علم الكتابة (الباليوجرافيا)، تاريخ الطباعة، تاريخ المكتبات، الفهرسة، الإدارة، الكتب النادرة، تجارة الكتب وغيرها من الموضوعات.

وكان من رأى «جار» أن التلمذة المهنية لم تعد تفيد مهنة المكتبات كثيرًا وأن الوقت قد حان كى يدرس علوم المكتبات فى الجامعة فى كلية أو مدرسة مخصوصة ذات إطار أكاديمى وإطار عملى تطبيقى.

وكانت الخطوة التالية الهامة فى مجال تعليم علم المكتبات قد حدثت سنة ١٨٦٩ حين صدر قانون **النظام الوطنى للمكتبات العامة** وتضمن ضرورة إعداد برنامج تأهيلى لأمناء المكتبات مدته سنتان داخل المكتبات الوطنية فى الولايات الإيطالية التى كانت قد اتحدت فى مملكة واحدة سنة ١٨٦١ ورغم ذلك فإن هذا البرنامج لم ينفذ أبدا. ولتدارك الموقف صدر فى العشرين من يناير ١٨٧٦م قانون آخر يؤكد على ضرورة إنشاء برامج دراسية لأمناء المكتبات على أن تعقد تلك البرامج فى المكتبات الوطنية وكان مصير هذا القانون نفس المصير الذى لقيه قانون ١٨٦٩م ولذلك دعت الضرورة إلى إصدار قانون ثالث فى العشرين من فبراير ١٨٨٦م ينص على إنشاء مدرستين لعلم المكتبات واحدة فى كل من المكتبتين الوطنيتين المركزيتين فى روما و فلورنسا ولكن هذا القانون لم ينفذ بل وأُبطِلَ سنة ١٨٨٩ وبدلا من ذلك حل محله نظام التلمذة المهنية لإعداد أمناء المكتبات، وقد وضع هذا النظام مواصفات خاصة لكل وظيفة داخل المكتبات.

وكان عدم تنفيذ تلك القوانين المكتبية راجعًا فى حقيقة الأمر إلى العديد من الأسباب من بينها عدم الاعتراف أساساً بهذه المهنة؛ وعدم وجود المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ تلك القوانين ووضعها موضع التنفيذ؛ وعدم وجود المدرسين القادرين على القيام بأعباء التدريس؛ بل وأكثر من هذا فى ذلك الوقت وجود قانون ١٨٦٢م الذى يمنع الموظفين من التدريس فى الجامعة مما أعاق أمناء المكتبات من التدريس فى مدارس المكتبات وبالتالى أحبط قيام تلك المدارس فى تلك الفترة.

ولقد أدرك وزير التعليم العام فى مطلع القرن العشرين «لويجى رافا» أهمية مدارس علم المكتبات كما أدرك أن قانون ١٨٦٢ كان يمثل أساساً صالحا لذلك. ومن هنا فقد استصدر قانون ١٩٠٨ الذى يتيح لمدراء المكتبات التدريس فى الجامعات

والمدارس الخاصة الموضوعات التى تدخل فى نطاق تخصصهم. وقد قبلت معظم التوصيات التى وضعها «رافا» بخصوص إنشاء دراسة جامعية فى علم المكتبات؛ وأصبح فى مقدرور مدراء المكتبات الآن التدريس فى الجامعات ولكن «رافا» خرج من الوزارة عندما أعلنت الحرب على ليبيا وأجل الموضوع إلى سنة ١٩١٥. وكان أول مديرين للمكتبات يعينان فى وظائف التدريس هما «لويجى بياجى» مدير مكتبة مديتش ـ لورنزيانا، و«ألبانو سوربللى» مدير مكتبة أرشيجناسيو المجتمعية. وكان بياجى يدرس فى معهد فلورنسا للدراسات العليا و سوربللى يدرس فى جامعة بولونيا.

وقد أنشئت المدارس الأكاديمية لتدريس علم المكتبات اعتباراً من ١٩٢٣ تنفيذاً فعليًا لقانون ١٩٠٨ ومنذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٥٢ كان هناك سبع مدارس لعلم المكتبات بما فى ذلك مدرسة الفاتيكان لعلم المكتبات. وقد وزعت تلك المدارس على المدن الرئيسية فى إيطاليا: ميلانو، بادوا، بولونيا، فلورنسا، روما، نابلى، الفاتيكان. وهى المدن التى يقطنها نحو ٤٥٪ من سكان إيطاليا فى نهاية القرن العشرين.

ويلاحظ أن جميع مدارس المكتبات فى إيطاليا تدرس علم المكتبات على مستوى الدراسات العليا فيما عدا مدرسة الفاتيكان لعلم المكتبات التى تدرس علم المكتبات بعد الثانوية العامة.

ومن بين الست مدارس التى تدرس علم المكتبات على مستوى الدراسات العليا أربع أنشئت بين ١٩٢٣ و ١٩٢٦ وأولى تلك المدارس: مدرسة الدراسات العليا للمكتبيين والأرشيفيين بجامعة بولونيا التى صدر قرار إنشائها فى العشرين من سبتمبر ١٩٢٣ طبقًا للقرار الملكى رقم ٢١٠٢، والدراسة بها لمدة سنتين وتمنح درجة الدبلوم المختلط: مكتبات ـ أرشيف.

والمدرسة الثانية هى المدرسة التاريخية ـ الفيلولوجية فى «البندقيات الثلاث» فينسيا بجامعة بادوا والتى أُسِّست فى الخامس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٢٤ بقرار من وزير التعليم العام وتقدم برنامجًا لمدة عامين وتؤهل لوظائف المكتبات، الأرشيفات، المتاحف، الفنون؛ على حسب فرع التخصص.

والمدرسة الرابعة هى مدرسة الأرشيفيين والمكتبيين بجامعة روما التى أسست فى الرابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٦ بالقرار الملكى رقم ٢٣١٩ وتمنح ثلاث دبلومات: دبلوم المكتبات، دبلوم الأرشيف ـ الباليوجرافيا، دبلوم المخطوطات.

والمدرسة الخامسة والسادسة أنشئتا فى الخمسينات. الخامسة هى مدرسة الدراسات العليا للأرشفيين والباليوجرافيين والمكتبيين بجامعة ميلانو وقد أسست فى السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥١ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٨٢٥. والدراسة بها لمدة سنتين وتمنح ثلاث دبلومات: دبلوم الأرشيف، دبلوم الباليوجرافيا، دبلوم المكتبات على حسب التخصص.

والمدرسة السادسة هى مدرسة الدراسات العليا للمكتبيين والأرشيفيين فى جامعة نابلى والتى أسست فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٥٢ بمقتضى القرار الرئاسى رقم ٤٥٥١ والدراسة بها لمدة عامين وتمنح دبلومين أحدهما فى المكتبات والآخر فى الأرشيف على حسب التخصص.

أما المدرسة السابعة وهى مدرسة لمرحلة ما بعد البكالوريا وهى: مدرسة الفاتيكان لعلم المكتبات وقد أنشئت كجزء من مكتبة الفاتيكان الرسولية سنة ١٩٣٤ ومدة الدراسة بها عام دراسى واحد فى علم المكتبات. وعلى الرغم من أنها مخصصة للحاصلين على الشهادة الثانوية إلا أن كثيراً من الجامعيين يلتحقون بها من أنحاء متفرقة فى العالم وذلك لقوة البرنامج الذى تقدمه تلك المدرسة.

ويلاحظ أن مدارس المكتبات فى إيطاليا لا تواكب التطور ولا تواكب عصر المعلومات وهى أقرب إلى مدارس الوثائق التاريخية منها إلى مدارس علم المكتبات والمعلومات ومن هنا فليس ثمة إقبال كبير على تلك المدارس ونسبة التسرب فيها عالية وعلى سبيل المثال ففى الفترة بين ١٩٢٤ حتى ١٩٦٨ التحق بالمدارس الست ١٧٨٣ طالبا لم يتخرج منهم سوى ١٩٦ بنسبة ١١٪ فقط.

ويلاحظ على مدارس الدراسات العليا فى المكتبات والأرشيف فى إيطاليا أنها جميعًا أجزاء من كليات الآداب والفلسفة فى جامعاتها فيما عدا مدرسة الأرشيفيين

والمكتبيين فى جامعة روما التى تعتبر كلية قائمة بذاتها وحققت هذا الوضع سنة ١٩٥٢ وهى التى أُنشئت سنة ١٩٢٦ كما سبق القول. ومدرسة المكتبات فى جامعة فلورنسا هى الوحيدة التى أُسِّست مباشرة من قبل الدولة بينما سائر المدارس قد أُسِّست من قبل جامعاتها. وتنطبق كافة اللوائح والقواعد والنظم المعمول بها فى الجامعات الإيطالية على مدارس الدراسات العليا فى المكتبات ويُعيَّن أعضاء هيئة التدريس بمدارس المكتبات على نفس الأسس التى تسرى على سائر المدارس ويجرى تعيين مدير المدرسة (رئيس) سنوياً عن طريق مجلس الكلية الذى يتألف من الأساتذة العاملين فى كلية الآداب والفلسفة ويجوز إعادة الترشيح والتعيين. ويجرى عادة انتداب أخصائيين من المكتبات الكبرى للتدريس على أساس سنوى ويشترط للتعيين فى مدارس المكتبات كما فى غيرها الحصول على درجة الدكتوراه. وفى كل مدرسة من هذه المدارس غالباً ما يوجد مكتبة متخصصة مفتوحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ويشترط للالتحاق بمدارس الدراسات العليا الحصول على درجة جامعية وتقوم جامعة فلورنسا وجامعة روما بالسماح للحاصلين على مؤهلات أعلى من الليسانس (البكالوريوس) بالالتحاق بتلك المدارس مقابل تخفيض فترة الحصول على الدبلوم العالى فى سنة واحدة.

وكما سبق القول فإن مدة الدراسة فى مدارس الدراسات العليا للمكتبات والأرشيف هى سنتان وتقدم مدرسة جامعة فلورنسا عامًا ثالثًا لمن يريد التعمق فى التخصص وبالتالى يحصل على دبلوم أعلى بعد دبلوم السنتين. وكما سبق القول تخفض جامعتا فلورنسا و روما سنين الدراسة من اثنتين إلى واحدة لمن يحمل مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى.

وتتألف المناهج الدراسية عادة من شقين: متطلبات إجبارية ومتطلبات تكميلية (اختيارية)، والمتطلبات الإجبارية تسير فى المجالات الآتية:

١- البيليوجرافيا العامة والمتخصصة مع تطبيقات عملية

٢- مهنة المكتبات، التشريعات المقارنة، والخدمات المكتبية مع تطبيقات عملية

٣- علم الكتابة اللاتينية

٤- تاريخ الكتب والمكتبات

٥- فنون الكتاب والطباعة

٦- الأرشيف العام

٧- الفهرسة والتصنيف، مع تطبيقات عملية

أما المتطلبات التكميلية فإن مجالاتها تسير على النحو الآتى:

١- اللغة الفرنسية وآدابها

٢- اللغة الإنجليزية وآدابها

٣- اللغة الألمانية وآدابها

٤- اللغة الأسبانية وآدابها

٥- اللغة الروسية وآدابها

٦- اللغة السلافية وآدابها

وبعد أن يجتاز الطالب الاختبارات التحريرية والشفوية التى تعقد له وبعد أن يحصل على شهادة مواظبة مرضية يطلب إلى الطالب إعداد رسالة ومناقشتها أمام لجنة مكونة من سبعة أشخاص من أعضاء هيئة التدريس. وكجزء من الدراسة فى برنامج العاملين يلحق الطالب بإحدى المكتبات لمدة ثلاثة شهور للتدريب والتمرين ويقوم مدير المكتبة التى يتدرب فيها الطالب بكتابة تقرير عن أدائه يبعث به إلى مدرسة المكتبات.

ولأساتذة مدارس المكتبات نشاط ملحوظ فى مجال التأليف والنشر فى التخصص، وتقوم بعض مدارس المكتبات المذكورة بإصدار دوريات متخصصة ومنها على سبيل المثال الدورية التى تصدرها مدرسة مكتبات جامعة روما كل شهرين. ويؤلف الأساتذة أيضا كتبًا ومذكرات دراسية للطلاب فى معظم المقررات. ويقوم المكتب الإيطالى للأكاديميات والمكتبات بنشر بحوث الأساتذة وأعمال المؤتمرات فى دوريته المسماه «الأكاديميات والمكتبات الإيطالية»، كما ينشر الأساتذة وغيرهم بحوثهم فى دورية: ببليوفيليا: مجلة معهد أمراض الكتب.

وخارج التعليم الأكاديمى الرسمى فى الجامعات هناك العديد من برامج الدورات التدريبية التى عقدتها وتعقدها وزارة التعليم العام منذ عام ١٩٣٦ لتأهيل أمناء المكتبات المدرسية والشعبية ويستمر البرنامج لمدة سنة دراسية ويعقد امتحان شفوى وعملى وتحريرى وتمنح شهادة لمن يجتاز البرنامج. وعلى مدى خمسين عامًا ١٩٥٠-١٩٩٩ قدمت نحو ٨٠٠ دورة على التوازى فى أحيان كثيرة التحق بها نحو خمسين ألف شخص، دخل منهم الامتحان وحصل على الشهادة مالا يقل عن أربعين ألف منهم.

ومنذ ١٩٥٢ تقدم مدرسة الدراسات العليا للأرشيفيين والمكتبيين بجامعة روما برنامج التعليم المستمر يحضره كل سنة ما لا يقل عن مائتى مكتبى يدرسون أحدث التطورات فى ثمانية مجالات.

ويقوم معهد ألفونسو جاللو لأمراض الكتب والذى أنشأه فى روما ١٩٣٨م المكتب الإيطالى للأكاديميات والمكتبات بتنظيم برامج تدوم من سنة إلى ثلاث سنوات للمكتبيين ورجال الكتب النادرة على جميع أعمال الصيانة والترميم ويستقبل المدربين من جميع أنحاء العالم باعتباره المعهد الأول من نوعه. كما يقوم بتنظيم دورات تدريبية قصيرة على أعمال الترميم والحفظ.

وثمة دورات تدريبية على أعمال التوثيق تقدمها مؤسسات ومعاهد خاصة وحكومية من بينها على سبيل المثال اللجنة الوطنية للإنتاجية التى بدأت أول دوراتها سنة ١٩٥٦ ومازالت مستمرة؛ وهى نفس اللجنة التى تعقد المؤتمرات والندوات لمناقشة المشكلات المتعلقة بالإعداد المهنى للعاملين فى مجال التوثيق والمعلومات. ومنذ عام ١٩٦٨م أصبحت هذه الدورات من مهام المعهد الإيطالى لزيادة الإنتاجية وكل سنة يحضر برنامج التدريب على أعمال التوثيق ما لا يقل عن مائة متدرب. وهناك برنامج قصير لمدة ١٤ يومًا (١٠٠ ساعة) يقدم تدريباً نظرياً وعمليًا فى هذا الخصوص.

ويقوم معمل البحوث والتوثيق الذى أنشأه فى سنة ١٩٦٨ مجلس البحث الوطنى

بتنظيم برنامجين لتدريب الموثقين العاملين فى محطات الصناعة الوطنية وهذه المحطات بمثابة مراكز بحوث وتطوير للمنتجات الجديدة وأساليب التسويق.

ويقوم مركز دراسات التنظيم وتطبيقاته بالتعاون مع المعهد الفنى فى تورينو بتنظيم برنامج تدريبى متقدم على أعمال التوثيق. وتقوم جامعة روما وجامعة بيزا بتنظيم دورات تدريبية لإخصائى المعلومات منذ ١٩٦٢. ومنذ ١٩٦٩/ ١٩٧٠ تقوم جامعة بيزا بمنح درجة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فى علم المعلومات وهى الجامعة التى لديها مركز دراسات الحاسبات الإلكترونية منذ ١٩٥٥.

وعلى جانب العمل فى المكتبات يلاحظ أن معظم المكتبات يعمل بها أشخاص غير مؤهلين مهنيًا؛ وأوضاع المكتبيين هناك غير مرضية وليس هناك اعتراف بدورهم فى حياة الأمة ويحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى مواصفات العاملين بالمكتبات ومؤهلاتهم ورواتبهم وحوافزهم.

ومن جهة أخرى فإن التجمع المهنى هناك مازال يحتاج إلى دفعة قوية فاتحاد المكتبات الإيطالية الذى أنشئ كما أسلفت سنة ١٩٣٠م لم يبدأ نشاطًا جديًا إلا فى الربع الأخير من القرن العشرين ولم يتجاوز أعضاؤه رقم ٣٠٠٠ عضو، رغم العشرين ألف مكتبة الموجودة هناك والمائة ألف عامل فى مجال المكتبات والمعلومات. وكما أسلفت ينشر الاتحاد مجلة إخبارية شهرية ومجلة علمية فصلية، وللاتحاد مكتبة متخصصة مفتوحة أمام المكتبيين بالقرب من مقره فى روما. ويعقد الاتحاد مؤتمرًا سنويًا يستعرض فيه مشاكل المهنة ومشاكل المكتبة الإيطالية ويحاول أن يجد لها حلولاً من خلال اقتراح التشريعات واللوائح المنظمة للعمل ويحاول جاهدًا إعادة نظام النظام الوطنى للمعلومات.

المصادر

١- شعبان عبد العزيز خليفة. الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة .ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

2- Ashby, Robert F. Training Librarians: an Italian experiment._in._ Library Association Record, vol.56, 1954.

3- Bilancio, Luigi. The Italian State Public Library System down to 1935. Master's Thesis._ Chicago: University of Chicago, 1949.
4- Bottasso, Enzo. The network of Libraries in The Old Italian States._ **in**._ Libraries and Culture._ vol 25, 1990.
5- Bottasso, Enzo. Storia della Biblioteca in Italia._ 1984.
6- Dean, Elizabeth A. The Organization of Italian Libraries from the Unification Until 1940._**in**._ Library Quarterly._ vol. 53, 1983.
7- Lazzari, Giovanni. The Heritage of the Pre._ 1861. States in the Italian Library System._**in**._ Libraries and Culture._ vol. 25, 1990.
8- Lazzari, Giovanni. Italy._**in**._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.
9- Parsons, Annette Barnes._ Italian National Bibliography 1861-1960._ Master's Degree._ Chapel-Hill: University of North Carolina, 1962.
10- Roxas, Savina. Italy, Libraries in._**in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1975. vol. 13.
11- Roxas, Savina. Italy, Library Education in._**in**._ Encyclopedia of Library and Information Science._ New York: Marcel Dekker, 1975.vol. 13.

إيفانز، إيف ١٩١٠-

Evans, Eve 1910-

اشتهرت «إيفلين جين أليس إيفانز» البريطانية المولد بعملها في مجال المكتبات العامة وتطويرها في العديد من الدول النامية، وقد توفرت على إنشاء وإدارة وتطوير المكتبة الوطنية في غانا.

ولدت «إيف إيفانز» في الثاني والعشرين من مارس في كوفنترى في إنجلترا في المكتبة العامة هناك من ١٩٢٧ وحتى ١٩٤١، وأصبحت عضواً «مشاركا» في اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٣١ وعضواً «زميلاً» سنة ١٩٣٣، وقد عملت في مكتبة جامعة ميتشجان في آن آربر ١٩٣٥ و ١٩٣٦.

لقد عملت «إيف إيفانز» فى مكتبة المجلس البريطانى فيما كان يسمى آنذاك ساحل الذهب من ١٩٤٥-١٩٤٩ وبعدها انتقلت إلى عضوية «مجلس مكتبة ساحل الذهب» وقد أصبح المجلس بعد ذلك مجلسًا إداريًا وكانت هى أول رئيسة لهذا المجلس سنة ١٩٥٠ ثم أصبحت مديرة للمكتبة ورئيسة الخدمات المكتبية فى البلاد.

فى سنة ١٩٤٥ لم تكن هناك فى ساحل الذهب مكتبات عامة ذات مستوى عال. ولكن فى سنة ١٩٦٥ أى بعد عشرين عامًا عندما تركت «إيف إيفانز» البلاد كان فيها واحد وعشرون مكتبة عامة وغيرها من الخدمات المكتبية العامة بما فى ذلك من مكتبات متنقلة وسيارات كتب. وكانت فلسفتها تقوم على أساس استخدام الإمكانات والمصادر المحلية المتاحة بقدر الإمكان وكان من رأيها أنه لابد للمكتبيين وأن يتبوأوا مكانتهم اللائقة بهم حتى فى الدول النامية، كذلك أعطت اهتمامًا كافيًا لمكتبات الأطفال.

وفى شهر نوفمبر من سنة ١٩٦١ قامت «إيفانز» بجولة عالمية لدراسة التعاون المكتبى والمكتبات الوطنية ولقد ارتحلت كثيرًا إلى إفريقيا والدول النامية وعملت خبيرة لدى اليونسكو فى مجال المكتبات العامة وقدمت استشاراتها فى نيجيريا وسيراليون وفى غانا كانت أحد الرواد الذين كونوا اتحاد مكتبات إفريقيا الغربية سنة ١٩٥٤ وقد أصبحت رئيسة له سنة ١٩٥٩.

وفى سنة ١٩٥٥ توجت عضوة فى «النظام الإمبراطورى البريطانى» وفى سنة ١٩٦٠م أصبحت رئيسة هذا النظام، وأصبحت زميلة فخرية فى اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٦٥.

انتدبت خبيرة مستشارة لليونسكو فى ليبيريا سنة ١٩٦٧ كما ذهبت إلى سيلان (سريلانكا فيما بعد) من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠ ووضعت لائحة لمجلس المكتبة الوطنية هناك.

وفى سنة ١٩٧٥م دعاها مجلس مكتبة غانا للمشاركة فى احتفالات العيد الفضى لمرور ٢٥ سنة على إنشاء المكتبة الوطنية التى أنشأتها فى الصغر والتى تركتها تذكاراً لنفسها ولغانا ولأفريقيا.

إن من يطلع على سجل حياة إيف إيفانز يجده مفعمًا بالعمل الصامت الدءوب من أجل مهنة المكتبات فى الدول النامية وتذكرنا بما فعلته الممرضة الحسناء «فلورانس نيتنجيل» أيضا فى إفريقيا.

المصدر

1- Deheer, Andrew N. Evans, Eve..in.. World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

إيفانز، تشارلز ١٨٥٠-١٩٣٥

Evans, Charles 1850-1935

ولد «تشارلز إيفانز» فى الثالث عشر من نوفمبر ١٨٥٠ فى بوسطون وبسبب وفاة كلاً من والديه فقد وُضِع فى ملجأ بوسطون للأيتام ومدرسة المزرعة حيث كان يتلقى تعليمًا دينياً جافًا، وتدريباً مهنيًا يدويًا ودراسات أكاديمية. وفى سن السادسة عشرة عمل «تشارلز إيفانز» مساعدا فى مكتبة مجمع بوسطون العامة. وكانت تلك المكتبة المتميزة آنذاك تحت إدارة «وليام فردريك بول». وقد أثبتت تلك المكتبة أنها المعمل الببليوجرافى لـ إيفانز وأن بول هو أستاذه ومشرفه مدى الحياة.

لقد كان إيفانز منظم مكتبات فعالاً وإداريًا من الطراز الأول وقائداً فى مجال الخدمة المكتبية ولكنه فشل فى أن يعمل مع المجالس الإدارية والمشرفين؛ وقد أدى هذا الفشل إلى أن يعيش إيفانز حياة مكتبية غير متوازنة رغم إنجازاته العظيمة فيها.

لقد كان أول مدير لمكتبة إنديانا بوليس العامة الجديدة فى نهاية ١٨٧٢م إلى أن نشبت الخلافات بينه وبين الإدارة فاستقال فى أغسطس ١٨٧٨. (وقد عاد مرة أخرى إلى وظيفة فى إندايانا بوليس من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٢ ولكنه للمرة الثانية يصطدم بمجلس الإدارة.

ولقد اضطر «إيفانز» أن يعمل بغير مهنة المكتبات بين ١٨٧٨ و ١٨٨٤ ولكنه فى سنة ١٨٨٥ عمل أمينًا مساعداً فى مكتبة إينوخ برات العامة فى بالتيمور ولكنه استقال

فى ديسمبر ١٨٨٦ بعد المشاكل التى نشبت بينه وبين مدير المكتبة. وقد عمل فى مكتبة نيوبرى فى شيكاغو بين يولية ١٨٩٢ ويناير ١٨٩٥ فى التصنيف والمراجع. وفى السنة التالية بدأ فى تنظيم مجموعات مكتبة الجمعية التاريخية فى شيكاغو كأمين مكتبة غير متفرغ وعمل أيضا كسكرتير وأمين مكتبة الجمعية من يولية ١٨٩٦ وحتى ١٩٠١ عندما طرده مجلس الأوصياء وهنا انتهت حياته المكتبية لتبدأ مرحلة أخرى فى حياته العملية.

فى يناير ١٩٠٢ أعلن عن قيامه بمشروع طموح هو ببليوجرافية زمنية مشروحة لكل الطبعات منذ بدء الطباعة ١٦٣٩ وحتى ١٨٢٠ ومضى فى عمله بكل التزام وجدية. وكان الرجل قد تزوج فى سنة ١٨٨٤ من «لينايونج» وأنجبا ثلاثة أطفال أحدهم - تشيك - أصبح لاعب جولف مشهور، ولكنه ضحى بكل شىء فى سبيل مشروعه الطموح. ولم يكتف بعمليات جمع المفردات وتنظيمها وتحريرها ووضع الدراسة الأكاديمية لها ولكنه قام حتى على اختيار ورق الطباعة وتصحيح البروفات بنفسه. وكان هدفه هو أن يبيع كل مجلد على حدة بمبلغ ١٥ دولاراً لنحو ٣٠٠ مشترك على الأقل.

لقد انطلق الرجل فى عمله لكل فترة من الفترات التى يغطيها من مكتبة نيوبرى ومكتبة شيكاغو العامة وكان يعد مداخله المشروحة بكل عناية على جذاذات من الفهارس والببلوجرافيات المطبوعة ثم قام بعد ذلك بالتردد على مكتبة الكونجرس وغيرها من المكتبات فى الشرق حتى تلك التى لم يتم تنظيم الكتب فيها آنذاك. وقد عمل الرجل بجد ونشاط حتى يخرج مجلداته الأولى التى تغطى السنوات ١٦٣٩-١٧٢٩ والتى نشرت ١٩٠٣. واستمر فى عمله الدءوب لا يعرف الملل أو الكلل واستطاع فى فترة وجيزة نسبياً أن يصدر المجلدات الثمانية الباقية حتى غطى الفترة ١٧٩٠-١٧٩٢ فى سنة ١٩١٥. وقد استطاع أن يبيع نسخه لنحو ٣٧٥ مشتركًا فى بداية الحرب العالمية الأولى. ومن المؤكد أنه لقى احترامًا وتقديراً كبيرين عن هذا المشروع الببليوجرافى الكبير وأفاد من التعاون مع غيره من الببليوجرافيين والمكتبيين الذين أمدوه بالكثير من العون والمعلومات. وقد أحس بتقدير أقرانه له عندما اختاروه عضوا فى جمعية الكتب النادرة الأمريكية سنة ١٩١٠.

وكان لزيادة نفقات الإنتاج وفقد المشتركين الأجانب خلال فترة الحرب أثره فى اضطراب نشر مجلدات العقد التالى ولكن الدعم الذى قدمه «ثيودور ويسلى» مدير مكتبة جامعة نورث ويسترن والدعم الذى قدمته لجنة اتحاد المكتبات الأمريكية مكنه من استمرار العمل وإصدار المجلد التاسع الذى يغطى ١٧٩٣-١٧٩٤م وقد ارتفع سعره إلى ٢٥ دولاراً وقد صدر سنة ١٩٢٦. وقد صدر المجلد العاشر سنة ١٩٢٩ ويغطى ١٧٩٥-١٧٩٦م. وخلال فترة الركود الاقتصادى فى الثلاثينات جاءته منح مالية ودعم من المجلس الأمريكى للجمعيات العلمية مما مكنه من نشر المجلدين الحادى عشر والثاني عشر اللذين يغطيان السنوات ١٧٩٦ وحتى حرف الميم لسنة ١٧٩٩. وقد انتوى الرجل أن يقف عند سنة ١٨٠٠ بدلاً من ١٨٢٠ ولكن القدر لم يمهله فمات ولم يكمل المجلد الأخير؛ مات فى إيفانستون، إلينوى فى الثامن من فبراير سنة ١٩٣٥.

لقد عمل الرجل فى المكتبات بين ١٨٦٦ و ١٩٠١ واستغرق العمل الببليوجرافى من ١٩٠٢ وحتى نهاية حياته ولم يكن يشغله إلا «الببليوجرافية الأمريكية» التى ألهته حتى عن أسرته؛ تلك الببليوجرافية التى تعتبر أساس المعلومات عن المطبوعات الأمريكية الأولى الباكرة.

لقد كان إيفانز بين أول من حضروا إلى الاجتماع الأول لاتحاد المكتبات الأمريكية فى فيلادلفيا فى أكتوبر من عام ١٨٧٦م. وقد شغل وظيفة أمين الصندوق فى الاتحاد من ١٨٧٦ وحتى ١٨٧٨م وكان أول من شغلها، بيد أنه لم يكن عضواً نشيطًا فعالا فى الاتحاد بعد ذلك. وقد منحه الاتحاد العضوية الفخرية أثناء مؤتمره سنة ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٣٤ منحته جامعة براون الدكتوراه الفخرية فى الآداب.

لقد أكمل مشروع إيفانز الببليوجرافى سنة ١٩٥٥ عندما صدر المجلد الثالث عشر من حرف ن ١٧٩٩-١٨٠٠ وقد نشرته جمعية الكتب النادرة الأمريكية تحت إشراف «كليفورد ك. شيبتون»، كذلك توفرت نفس الجمعية على إصدار المجلد الرابع عشر وهو عبارة عن كشاف تركيمى سنة ١٩٥٩ وهو من إعداد «روجر ب. بريستول». كما

أصدر بريستول بعد ذلك كشافًا بالطابعين والناشرين وباعة الكتب والسلاسل سنة ١٩٦١. وبعد عقد من هذا العمل قام «بريستول» بإصدار «ملحق الببليوجرافية الأمريكية «لتشارلز إيفانز» سنة ١٩٧٠. وقد أضاف ١١٠٠٠ عنوان جديد إلى الـ ٣٩٠٠٠ عنواناً التى وردت فى العمل الأصلى. وهكذا استمرت ببليوجرافية «إيفانز» أساساً للببليوجرافية الأمريكية الشاملة.

المصادر

1- Holley, Edward. Charles Evans: American Bibliographer._ 1963.

ويتضمن هذا العمل قائمة كاملة بكتابات إيفانز ومواد أخرى عنه.

2- Holley, Edward. Evans, Charles._in._ Dictionary of American Library Biography, 1978.

3- Holley, Edward. Evans, Charles._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services._ Chicago: A.L.A., 1993.

إيفانز، لوثر ١٩٠٢-١٩٨١

Evans, Luther 1902-1981

«لوثر إيفانز» هو المدير العاشر لمكتبة الكونجرس وثالث مدير عام لليونسكو. وقد اشتهر الرجل بمشاركته الواسعة فى الأنشطة الدولية.

ولد «لوثر إيفانز» فى سيرزفيل، تكساس فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٠٢ وبعد حصوله على بكالوريوس الآداب سنة ١٩٢٤ والماجستير فى الآداب سنة ١٩٢٥ من جامعة تكساس. وقد استكمل دراسته العليا فى جامعة ستانفورد حيث حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية سنة ١٩٢٧ فى موضوع الوصاية أو الانتداب فى عصبة الأمم. وقد عمل بالتدريس لفترة قصيرة فى جامعة نيويورك سنة ١٩٢٧ ودراموث ١٩٢٨-١٩٣٠ بعدها عُيِّنَ أستاذًا مساعدًا للعلوم السياسية جامعة برنستون التى بقى فيها حتى ١٩٣٥.

وفى أكتوبر ١٩٣٥ عُيِّنَ «إيفانز» مديرًا لمصلحة السجلات التاريخية فى مكتب

واشنطون لإدارة تقدم الأشغال والتى كان سجل المطبوعات الأمريكية بها، أهم أعمالها الذى توفرت مكتبة الكونجرس فيما بعد على تحريره وإدخال مفرداته فى «الفهرس الوطنى الموحد». وقد ظل إيفانز فى هذا المكتب حتى انتقل إلى مكتبة الكونجرس وعمل موظفًا بها سنة ١٩٣٩ حيث عمل رئيسًا لقسم مراجع القانون ولم يلبث أن رقى إلى كبير مساعدى مدير المكتبة وكان المدير آنذاك هو «آرشيبالد ماكليش» وفى نفس الوقت عمل رئيسًا لقسم المراجع.

وعمل مديرًا بالنيابة للمكتبة ١٩٤٠-١٩٤٥ خلال فترة تغيب «ماكليش» فى الحرب وبعد أن استقال «ماكليش» سنة ١٩٤٤ خلفه «إيفانز» فى ديسمبر ١٩٤٥ ليصبح المدير العاشر للمكتبة.

وتذكر المصادر أنه كان من أندر الكفاءات التى احتلت هذا المنصب على مدى قرن ونصف فى عمر المكتبة.

ومن بين الإنجازات التى تذكر لـ «لوثر إيفانز» فى مكتبة الكونجرس برنامج نشر «الفهرس التجميعى للبطاقات المطبوعة بمكتبة الكونجرس» سنة ١٩٤٧، إصدار «قواعد المفهرسة الوصفية لمكتبة الكونجرس» ١٩٤٩؛ ببليوجرافية «الدوريات الجديدة» ١٩٥٣، التوسع فى خدمات القراء، ٢٨٪ زيادة فى حجم المجموعات رغم مشاكل التمويل والميزانية، وديمقراطية الإدارة بإشراك العاملين فى المزيد من اللجان والجماعات الاستشارية فى المكتبة.

فى نوفمبر ١٩٤٥ عندما كان «ماكليش» مساعدًا لوزير الخارجية دعا «لوثر إيفانز» للالتحاق بوفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر لندن الذى كان مسئولاً عن إنشاء اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. وفى يولية ١٩٥٣م اختير «لوثر إيفانز» لمنصب المدير العام لليونسكو، ومن ثم استقال من منصبه فى مكتبة الكونجرس. وقد وضعت هذه الاستقالة حدا للجدل الذى ثار حول التوسعات الدائمة التى قام بها إيفانز فى خدمات الجمهور ومشاركاته الواسعة فى الأنشطة الدولية. ولقد عمل فى اليونسكو حتى ١٩٥٨. وفى خلال فترة رئاسته لها كان مشغولاً بالقضايا

الكبرى مثل: حماية الملكية الفكرية خلال فترة الحرب؛ واستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، وإقرار الاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلفين.

وبعد أن ترك إيفانز منصبه فى اليونسكو عمل مستشاراً للدراسات الدولية فى جامعة تكساس؛ والدراسات الموجهة فى معهد بروكنجز/ قسم المكتبات الفيدرالية؛ وعمل مستشاراً أيضا فى الاتحاد الوطنى للتربية للتطبيقات التربوية للتكنولوجيا. وعمل مديراً لإدارة المجموعات الدولية والقانونية فى مكتبة جامعة كولومبيا سنة ١٩٦٢ وتقاعد سنة ١٩٧١ وحيث انغمس فى العمل المهنى باتحاد المكتبات الأمريكية، شعب الولايات المتحدة للأمم المتحدة؛ فيدراليو العالم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومات «لوثر إفانز» فى سان أنطونيو، تكساس فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٨٩١.

المصادر

1- Bell, Walter F.Luther Evans: Librarian for the Nation._in._ Texas Library Journal, 1988.

2- Milum, Betty. Evans, Luther._in._ World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

3- Sittig, William J.Luther Evans: Man for a new age._in._ Librarian of Congress, 1977.

إيمان فاضل السامرائى ١٩٥١-

Eman Fadel AL-Samirai, 1951-

ولدت الدكتورة إيمان فاضل السامرائى فى العاصمة البريطانية لندن عام ١٩٥١. وهى الآن متزوجة من الأستاذ الدكتور عامر إبراهيم قنديلجى ولهما ولد وبنت.

عاشت فى مدينة بغداد، حيث أكملت دراستها الابتدائية فى مدرسة نجيب باشا النموذجية المختلطة عام ١٩٦٣. أما الدراسة المتوسطة والثانوية فكانت فى مدرسة

ثانوية الحريرى للبنات، واحدة من أعرق المدارس فى مدينة بغداد عام ١٩٦٩ وكانت الأولى على المدرسة فى امتحان التوجيهى (الوزارى) فى الفرع الأدبى، وجاء تسلسلها السادسة على العراق بين طلبة وطالبات امتحان التوجيهى (الوزارى) بفرعيه الأدبى والعلمى للعام ١٩٦٩.

دخلت إلى قسم اللغة الإنجليزية فى كلية الآداب/ جامعة بغداد، وحصلت على البكالوريوس فى الأدب الإنجليزى عام ١٩٧٢.

حصلت على الدبلوم العالى فى علم المكتبات والتوثيق من المعهد العالى للمكتبات والتوثيق التابع لجامعة بغداد عام ١٩٧٣ وكانت الثالثة على دفعتها مما أهلها للحصول على بعثة علمية من جامعة بغداد لاستكمال دراستها العليا فى التخصص. ونالت درجة الماجستير بعلم المكتبات والتوثيق عام ١٩٧٦ من جامعة كولومبيا (نيويورك/ الولايات المتحدة الأمريكية).

أما الدكتوراه فكانت بعلم المكتبات والمعلومات من كلية الآداب فى الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٥.

تحمل حالياً لقب أستاذ مشارك.

الخبرات العلمية:

بعد حصولها على الدبلوم العالى عملت كأمينة مكتبة فى المكتبة المركزية لجامعة بغداد/ قسم الدوريات وكان ذلك فى عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤م واستمرت فى عملها حتى منتصف عام ١٩٧٥ حيث تركت العمل لتلتحق بالبعثة العلمية إلى الولايات المتحدة.

بعد عودتها من البعثة عيِّنت كعضو هيئة تدريس فى قسم المكتبات/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية وذلك فى عام ١٩٧٧. واستمرت تعمل كعضو هيئة تدريس فى القسم المذكور أعلاه حتى عام ١٩٩٩ حيث ارتحلت إلى الأردن لتعمل أيضاً كعضو هيئة تدريس فى جامعة البلقاء التطبيقية.

وفى هذه الجامعة عملت للفترة من أيلول (أغسطس) ١٩٩٩ حتى أيلول (أغسطس)

٢٠٠٠ فى كلية الأميرة عالية (إحدى كليات جامعة البلقاء التطبيقية) كعضو هيئة تدريس إضافة إلى رئاسة قسم العلوم الإدارية والذى يشتمل على تخصص المكتبات وتكنولوجيا التعليم.

فى ٢٠٠٠/٩/١ باشرت عملها فى كلية التخطيط والإدارة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية أيضاً وشغلت منصب رئيسة دائرة العلوم الإدارية المسؤولة عن تخصص إدارة المكتبات والمعلومات وهى مستمرة فى عملها هذا لحد الآن.

الخبرات والنشاطات المهنية:

عملت خبيرة فى العديد من المكتبات ومؤسسات المعلومات فى العراق والبلدان العربية إضافة إلى عملها فى التدريس الجامعى.

ـ أشرفت على تنظيم مكتبة كلية الطب فى الجامعة المستنصرية للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨.

ـ وكانت مشرفة علمية على قسم الدوريات فى المكتبة المركزية للجامعة المستنصرية للفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

ـ عملت خبيرة فى المعهد العربى للتدريب النفطى للفترة من ١٩٨٢-١٩٨٣.

ـ وكذلك عملت خبيرة فى مؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك فى الكويت خلال عام ١٩٨٣ (إعادة تصميم المكتبة السمعية والبصرية).

ـ عملت خبيرة فى مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى فى بغداد للفترة من ١٩٨٢-١٩٨٥.

ـ ساهمت فى التدريس فى برنامج الدبلوم العالى لعلم المكتبات والتوثيق فى كلية التربية فى الجامعة الأردنية (أستاذاً زائراً) خلال العام ١٩٨٢.

ـ عضوة الهيئة الاستشارية العليا لإعادة تنظيم المركز الوطنى للوثائق والمكتبة الوطنية فى العراق. حيث وضعت مع مجموعة من الخبراء. النظام الوطنى للوثائق فى العراق. وعيِّنت خبيرة للإشراف على تطبيق النظام للفترة من ١٩٨٦-١٩٩٢.

- شاركت مع مجموعة من الخبراء فى تأسيس مركز المعلومات فى وزارة الثقافة والإعلام، ثم عيّنت خبيرة للإشراف على المركز للفترة ١٩٨٨-١٩٩٣.

- عملت مشرفة علمية وأكاديمية على مكتبة بيت الحكمة فى بغداد للفترة ١٩٧٧-١٩٩٩.

- عضوة اللجنة الوطنية لشبكة المكتبات الطبية العراقية ١٩٩٦-١٩٩٩ المسؤولة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية عن إنشاء شبكة المعلومات المحوسبة للمعلومات والمكتبات الطبية لمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.

الإشراف على الدراسات العليا:

أشرفت على أربع رسائل دكتواره وثلاث رسائل ماجستير ورسالتى دبلوم عالى.

عضوية الجمعيات العلمية:

عضوة فى الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات منذ عام ١٩٧٣ وحتى الوقت الحاضر. وعضوة فى جمعية المكتبات الأردنية.

المهام التدريسية:

ساهمت بالتدريس فى كافة المراحل التدريسية الموجودة فى العراق (الدبلوم الأولى/ البكالوريوس/ الدبلوم العالى/ الماجستير والدكتوراه) خلال فترة عملها فى الجامعة المستنصرية ١٩٧٧-١٩٩٩. وتنصب ميولها العلمية واتجاهاتها التدريسية على الاتجاهات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والجانب العلمى التطبيقى لبناء قواعد البيانات واستخدام الإنترنت فى تدريس مصادر المعلومات والفهرسة الآلية المتقدمة.

معلومات أخرى:

ساهمت فى الكثير من الدورات التدريبية داخل العراق التى نظمت فى حقل المكتبات والمعلومات.

كذلك شاركت فى العديد من الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات داخل العراق ومختلف البلدان العربية، وكان آخرها قبل كتابة هذه السيرة مؤتمر الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات فى الشارقة بين ٣-٨ من نوفمبر ٢٠٠١.

النتاج الفكرى:

أولاً: الكتب

١- الكتب والمكتبات: المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى وعز الدين السعيد ومنى محمد على). بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٧٩، ٣٤٥ص.

٢- التقنيات والأجهزة الحديثة فى مراكز المعلومات (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢، ١٦٦ص. (السلسلة العلمية-١٩).

٣- التقنيات والأجهزة الحديثة فى مراكز المعلومات. بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨. ط٢ منقحة.

٤- تنظيم المواد السمعية والبصرية فى مكتبات التليفزيون. الرياض: جهاز تليفزيون الخليج، ١٩٨٣.

٥- الدوريات الخليجية (دليل): الصحف والمجلات الصادرة فى أقطار الخليج العربى. بغداد: مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى، ١٩٨٢.

٦- التوثيق المايكروفيلمى: بغداد: مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى، ١٩٨٥.

٧- الوثائق (مؤلفة مشاركة) بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٧٩.

٨- إدارة المكتب. بغداد: هيئة المعاهد الفنية، ١٩٩٢.

٩- التطبيقات الآلية فى المكتبات ومراكز المعلومات فى العراق (رسالة دكتوراه) بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥.

١٠- مصادر المعلومات فى عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت. عمان، ٢٠٠٠.

١١- قواعد وشبكات المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات ـ عمان، ٢٠٠٠.

ثانياً: البحوث والمقالات

١- استخدام المصغرات لحفظ وصيانة الوثائق (مجلة آداب المستنصرية) ع٣، ١٩٧٨. ص ٢٨٥-٣٠٠.

٢- التعامل مع الدوريات فى المكتبة العربية (مجلة آداب المستنصرية) ع٥، ١٩٨٠، ص ٢٠-٥٤.

٣- التوثيق المايكروفيلمى (المجلة العربية للمعلومات، تونس). مج٦، ع١، ١٩٨٥.

٤- واقع استخدام المصغرات فى المكتبات ومراكز المعلومات فى العراق. فى وقائع المؤتمر العلمى الأول لكلية الآداب/ الجامعة المستنصرية ٤-٦ نيسان/أيار ١٩٨٦، ص٥٤٩-٥٨٢.

٥- استخدام تسجيلات الفيديو فى المجالات العلمية والثقافية: تجربة الجامعة المستنصرية (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) مجلة البحوث (بغداد) ع٢٢، ١٩٨٨، ص٤٦-٦٣.

٦- الاتصالات ودورها فى التعليم والتعلم (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) فى ندوة طرائق التدريس فى الجامعات العربية، (بغداد) الجامعة المستنصرية ٢٠-٢٢/ ٥/ ١٩٨٩، عمان، اتحاد الجامعات العربية، ص١٦٢-١٧٩.

٧- دراسات ومناهج علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى: بين الواقع والطموح (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) المجلة العربية للمعلومات (تونس) مج١٠، ع١، ١٩٨٩، ص١٠٠-١٢٠.

٨- النظام الوطنى للمعلومات الوثائقية: تجربة المركز الوطنى للوثائق فى العراق (بالاشتراك مع نزار محمد على) فى مجلة آداب المستنصرية.

٩- مصادر المعلومات الإلكترونية وتاثيرها على المكتبات. المجلة العربية للمعلومات (تونس) مج١٤، ع١، ١٩٩٤.

١٠- الأوعية المتعددة The Multi Media وتطور الأقراص منذ عام ١٨٧٧. المجلة العربية للمعلومات (تونس)، مج١٥، ع١، ١٩٩٤.

١١- النشر المكتبى الإلكترونى وآفاقه المستقبلية فى الجامعات ومراكز البحوث (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) مجلة رسالة المكتبة (عمان) مج٣٠، ع٣، أيلول ١٩٩٥، ص٣٧-٥٢.

١٢- الرسائل الجامعية فى علم المكتبات والمعلومات فى الجامعة المستنصرية: دراسة تحليلية. (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات، مج١، ع٢، ١٩٩٥، ص٤٥-٦٢.

١٣- الاتجاهات الحديثة فى الخدمات المرجعية/ خدمات المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات. المجلة العربية للمعلومات. (تونس) مج١٦، ع١، ١٩٩٥، ص٦٥-٨٥.

١٤- البيئة التكنولوجية للحوسبة فى المكتبات ومراكز المعلومات فى العراق. المجلة العربية للمعلومات (تونس) مج١٧، ع٢، ١٩٩٦، ص٥-٣٣.

١٥- الإحصاء الوثائقى (الببليومتريكس) واستخداماته فى الدراسات العربية (بالاشتراك مع عامر إبراهيم قنديلجى) المجلة العربية للمعلومات (تونس) مج١٨، ع١، ١٩٩٧، ص٩٤-١٢٤.

١٦- البرمجيات الجاهزة والمصممة محلياً فى المكتبات ومراكز المعلومات فى العراق. مجلة رسالة المكتبة (عمان) مج ٣٢، ع٤، كانون أول ١٩٩٧، ص ١٧-٥٢.

١٧- الاتجاهات الحديثة وطبيعة التأليف فى المجلة العربية للمعلومات ومجلة رسالة المكتبة للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٦: دراسة مقارنة المجلة العربية للمعلومات، (تونس) مج١٩، ع١، ١٩٩٨، ص٥١-٦٥.

١٨- الفهرس الآلى والفهرس البطاقى فى المكتبة المركزية للجامعة التكنولوجية: دراسة مقارنة (بالاشتراك مع جنان صادق الدورى) المؤتمر الحادى عشر للمعلومات. الجمعية العراقية للمكتبات وجمعية المكتبات الأردنية وكلية المنصور الجامعية. بغداد ٢٥-٢٦ تشرين الثانى ١٩٩٨، ١٥ص.

١٩- خدمات المكتبة المدرسية واتجاهاتها الحديثة. ندوة المكتبات المدرسية ودورها المستقبلى فى المجال التربوى والثقافى. تونس ١١-١٤ تشرين ثانى/نوفمبر ١٩٩٨، ٢٣ص.

٢٠- المعلوماتية وتأثيرها فى تدريس علم المكتبات والتوثيق فى الأردن والعراق: دراسة مقارنة، بحث، فى البحوث ندوة تكوين علم المكتبات فى الوطن العربى - الجزائر (جامعة الجزائر) قسم المكتبات والتوثيق/ نوفمبر ٢٠٠٠.

محتويات المجلد السابع

* * *


دائرة
المعارف
العربية
فى علوم
الكتب
والمكتبات
والمعلومات


6 222006 300951